

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

أعمال ندوة

مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

وتأثيراتها على الوطن العربي

(القاهرة ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)

اشراف : أ. د. سمعان بطرس فرج الله

د. أحمد ثابت	د. عبد الرحمن صبري	د. محمود عبد الفضيل
د. أحمد الرشيدي	مجدي صبحي	د. نادية مصطفى
د. حسن أبو طالب	محمد خالد الأزعر	د. نيفين مسعد
د. زينب عبد العظيم	د. محمد نبيل فؤاد	د. هيثم الكيلاني

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

تصدير

■ شهد العالم منذ النصف الثاني من الثمانينات وحتى الآن من المتغيرات ما أحدث تغيرات جذرية على كافة المستويات عالميًا وإقليميًا ومحليًا ، وكان نصيب الوطن العربى من هذه المتغيرات واضحًا ، ويكفى أن نشير إلى الآثار الاستراتيجية التى ترتبت على تغير السياسة السوفيتية اعتبارًا من منتصف الثمانينات ثم تفكك الاتحاد السوفيتى ذاته فى بداية التسعينات ، وكذلك إلى أزمة الخليج (١٩٩٠) وتداعياتها على النظام العربى.

ولقد تبلورت هذه المتغيرات وانعكاساتها فى أحد أبعادها فى تدشين مرحلة جديدة من محاولات التسوية السياسية للصراع العربى/ الإسرائيلى كما وضح فى انعقاد مؤتمر مدريد فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ ، وكان هذا الحدث وما تلاه من تطورات فى إطار التغيرات الجذرية التى سبقت الإشارة إليها إيذانًا بدخول الوطن العربى حلقة جديدة من حلقات الصراع بين الترتيبات الإقليمية التى يُخطط لها من الخارج لأوضاعه الذاتية وعلاقاته بالقوى المحيطة به والقوى السائدة فى النظام العالمى من ناحية ، والترتيبات العربية النابعة من داخل النظام العربى فيما يتعلق بذات المسائل من ناحية أخرى .

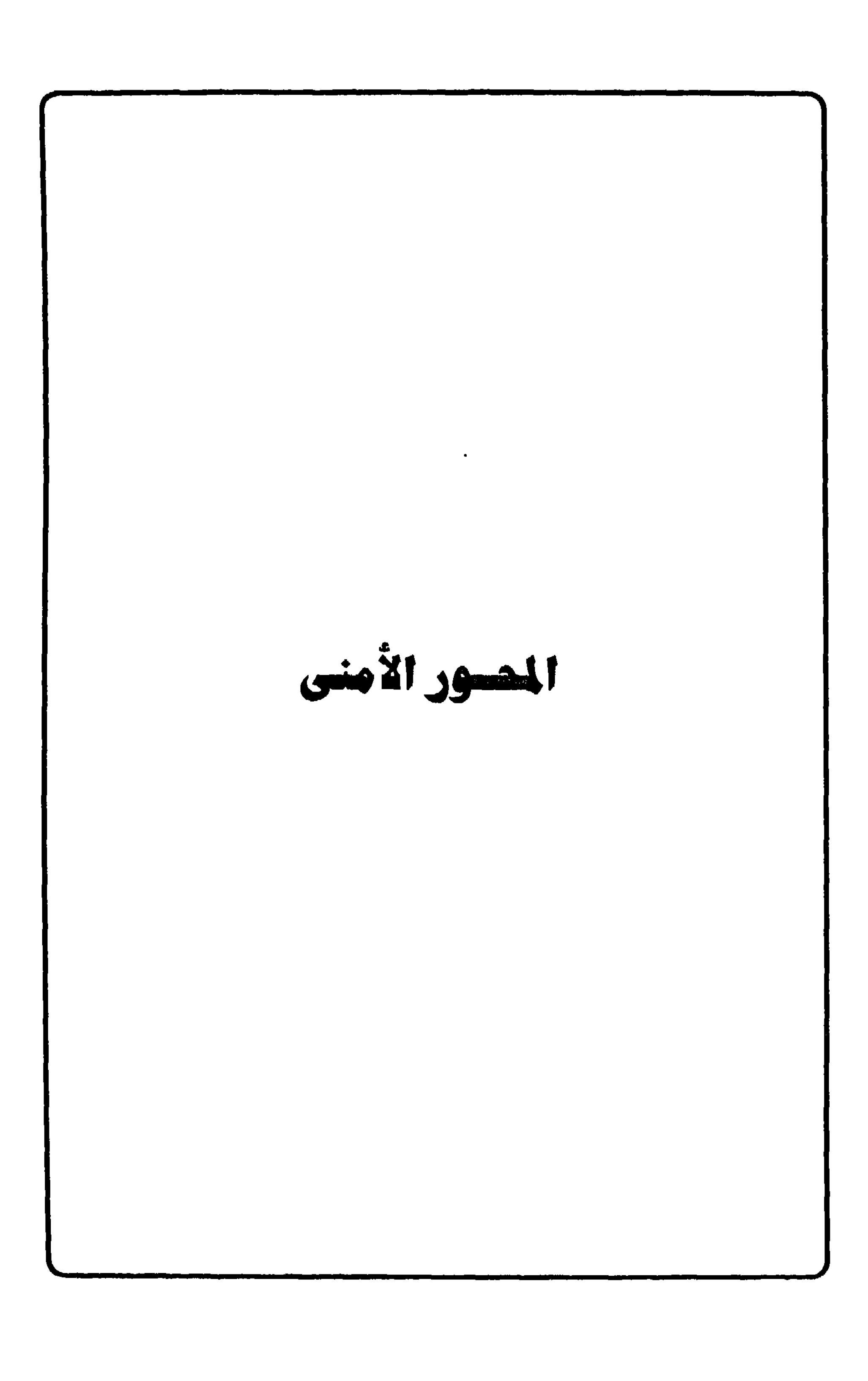
ولقد طرح هذا على الجماعة البحثية العربية مهامًا بحثية شديدة التشابك والتعقيد يتعين الوفاء بها إذا أردنا أن نفهم البيئة الخارجية المحيطة بأوضاعنا العربية فهماً سليماً يساعدنا بالتالى

على حسن التخطيط لحركـة فـاعلة نحـو مستقبل أفضل ، ولـذا رأى معهد البحوث والدراسات العربية أن يساهم فى الوفاء ولو بجـزء من هـذه المهـام ، فخصص ضمن بـرنـامجه البحثى لعـام ١٩٩٧ مشروعًا للدراسة « مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى » .

ولقـد شرف المعهد بقبـول الأستاذ الجليل الـدكتور سمعـان بطرس فرج الله أستاذ العلوم السيـاسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة الإشراف على إنجاز هذا المشروع الأمر الـذى أفضى - كما سيـلاحظ القـارئ - إلى أقصى درجـات التعمق والموضـوعية الممكنـة فى هـذا الإنجـاز ، ولذلك خـرج العمل مدعاة للاعتزاز البـالغ من قِبَل المعهد ، ومثل إضافة قيمة إلى مساهمات المعهـد البحثية السابقة فى دراسـة القضايا الحيـوية الملحة لـلأمة العربية ، فلـه من المعهد ولكل الأساتـذة الباحثين الـذين شـاركـوا معـه فى الخروج بهذا المشروع البحثى على هـذا المستوى المشرف كل الشكـر والعرفان والتقديـر ، ويأمل المعهد أن يكون بهذا العمل قد واصل دوره الذى بدأه منذ قرابة نصف القرن فى الدراسة العلمية لقضايا الأمة العربية .

مدير المعهد

د. أحمد يوسف أحمد محمد



المحــور الأمنى

الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة فى المنطقة

إعـــداد

د. محمد نبيل فؤاد

الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة فى المنطق

● **تقـديم :**

تشهد المنطقة العربية ، ومنطقة الشرق الأوسط مجموعة من المتغيرات السريعة المتلاحقة فى مجالات متعددة سياسية واقتصادية وأمنيـة وحضارية ، وذلك فى إطار النظام العالمى « الجديد » وتوجهاته فى المنطقة ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، وما يهدف إليه ذلك من إعادة صياغة العلاقات الاستراتيجية بمفهومها الشامل بين دول الشرق الأوسط .

إن هذه الدعوة للتعاون الشرق أوسطى ليست وليدة هذه المرحلة ، بل هى دعوة قديمة لضم إسرائيل ضمن نسيج المنطقة ، بالإضافة إلى تأمين المصالح الحيوية للقوى الكبرى خاصةالولايات المتحدة ، التى تعيد الترويج لهذا التعاون تحت مسمى جديد « الشرق أوسطية » ، وما لها من تعاريف وأطر جغرافية ليست كلها محل اتفاق .

إن هذا التعاون المنشودلابد له من بيئة طبيعية ترتكز على حالة من « الاستقرار الاستراتيجى » الذى يعنى : « حالة العلاقات السياسية والعسكرية ، ومن ثم الاقتصادية ، وحالة البيئة والظروف التى تخلق اهتمامًا متبادلاً بينالجانبين بالسلام ، وبحل النزاعات ، وبالسيطرة على الأزمات بطرق سلمية حتى لا تتحول إلى نزاع عسكرى »(١) . وهو ما لن يتحقق إلا نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية . غير أن الدور الرئيسى هو من نصيب العوامل السياسية التى يمكن على ضوئها أن يبتعد إغراء استخدام القوة فى المنطقة ، من هذا المنطلق طفت على السطح بعد حرب الخليج الثانية وفى توقيت موازى للدعوة « للشرق أوسطية » دعوة أخرى ليست جديدة ، ولكن البيئة الإقليمية دفعت بها بقوة إلى سطح الأحداث ، وهى الدعوة إلى « ضبط التسلح » بالمنطقة .

---

(١) Joseph Rotblat & Seven Hellam : Nuclear Strategy & World Security, Annals of Pugwash. 1984.

إن هـدف الدعـوة يبـدو فى ظـاهره «الـرحمة » من حيث أنها تهدف إلى خفض الإنفـاق العسكرى وانعكـاسات ذلك على اقتصاديات المنطقـة ، ومن ثم مستويات معيشـة شعوبها ، كما يشـار إلى أنها تهدف إلى تـوفير الحمايـة « للأمن القـومى » لـدول المنطقـة من خـلال الحد والإقلال من التهـديدات الموجهـة لهم فى إطار حـالة من التوازن العسكـرى فيما بينهم . وهى أمور ظاهها جيد كما ذكرنا .

غير أن منطقـة الشرق الأوسط تتميـز بخصـوصية واضحـة لتعـدد الأبعـاد التى يجب أن توضع فى الاعتبار عنـد التخطيط الاستراتيجى للعلاقات الإقليمية بها . فالتـوتر على المستوى الإقليمى ما زال قائمًا ، بل يبدو أنه يتصاعد فى غياب حلول عادلة لمشاكل المنطقة .

إن مـا يجرى اليـوم من تبـاطـؤ ، بل وتـوقف فى المسيرة السلميـة لحـل النـزاع العـربى الإسرائيلى ، والذى بدأت تداعياته منذ تولى حكـومة الليكود زمام السلطة ، قد أعاد المنطقة إلى حالـة اللاسلـم واللاحـرب ، أو ما يسمى بـالحرب الباردة ، واحتمالات مـواجهات عسكـرية مكبـوتة صـامتـة ، لكنهـا ليست مستبعدة تمامًـا ، لـذلك فإن الإصرار على ضبط التسلح فى المنطقـة فى مثل هـذه لظروف لابـد أن تتضـاءل احتمالاتـه ، نظرًا لأنـه يجب علينـا أن نضع فى الاعتبار أنه مرهون بمدى ما يمكن التوصل إليه من سلام عادل أولاً ، وهنا تبرز الإشكالية هل نضع عربة ضبط التسلح أمام حصـان السلام أم أنه من الضرورى العودة إلى السباق الصحيح بوضع الحصان أولاً أمام العربة وربطهما معًا .

ويثير ذلك إشكالية أخرى ربما تكون غائبة أو مغيبة عن الأذهان ، وهى الفرق بين ضبط التسلح وضبط النزاعات ، لأن الخلط يبدو واضحًـا أحيانًا فى أن ضبط التسلح أولاً سيؤدى إلى ضبط النزاعـات . إن الارتباط بين السلاح والنـزاع كان ولا يزال محل جدل بـالنسبة للمهتمين بالعـلاقات الدوليـة ، وهل وجود السـلاح يؤدى إلى الحرب ، أو هل الزيـادة فى حجم السلاح تعتبر ظاهـرة أساسيـة من ظواهـر النزاع تـرتبط أساسًـا بالنـزاع السياسى الذى ينشـأ نتيجة خلافات متعـددة (احتلال أراض ونزاعات حـدودية - خلافات أيـدلوجية - مسائل عـرقية ومشاكل أقليـات .. إلخ) تشكل المرتكز الـرئيسى الذى يمكن أن تنشـب الحرب بسببها . إن الدول لا تلجأ إلى الحرب بسبـب وجود السلاح ووسـائل شن الحرب ، حيث يجب التسليم بأن أغلب النزاعات لابـد أن يكون لها مرجعية أساسية ، غير أنه لا يمكن الإنكـار فى الوقت ذاته

أن تـوفـر السـلاح ، يمكن أن يشجع على بـدء الصراع [1] لإنـه يكون فى هـذه الحالة فى إطـار القاعدة الاستراتيجية الهامة التى تشير إلى « أن القوة العسكريـة امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى » ، ومن ثم فمن البديهى وجود نزاع أو مشكلة أصلاً .

من هــذا المنطلق يمكـن لضبط التسلح أن ينجح حينما تكـون حـالــة « الاستقــرار الاستراتيجى » سائدة بين الدول المتعاقدة . أما فى حـالة استمرار النزاعات ، فلن يكون ذلك مجديًا ، وإن تم فسيكون مجحفًا بأحد الأطراف طالما أن هناك مشكلة قائمة لم تحل بعد .

ويؤكد ذلك فشل المبادرات السابقة فى المنطقة ، والمثال على ذلك :

- البيان الثلاثى عام ١٩٥٠ .
- اتفاق القوتين العظميين على الاسترخاء العسكرى فى المنطقة عام ١٩٧٢ .

تلك كانت الأبعـاد الرئيسية لموضوع الدراسـة عن الشرق أوسطية وضبط التسلح ، والتى سنتناولها تفصيلاً خلال هذه الدراسة من خلال أربعة مباحث ، هى :

المبحــث الأول : الشرق الأوسط والحد من التسلح .

المبحث الثـانى : ترتيبات ضبط التسلح بالشرق الأوسط .

المبحث الثالث : التوازن الاستراتيجى واتجاهات بناء القوة فى الشرق الأوسط .

المبحث الرابع : مؤشرات الترتيبات الأمنية المستقبلية فى الشرق الأوسط .

---

(١) Paull Jabber : Not by War Alone (Los Anglos : California Uniersity. 1988).

المبحث الأول
الشرق الأوسط والحد من التسلح

ماهية الشرق أوسطية :

تثير العديد من الدراسات إلى أن النظام العربى يمر بأسوأ حالات ضعفه ، وقد يتعذر أن يعود إلى سابق عهده قبل حرب الخليج الثانية ، غير أنه رغم كثرة هذه الدراسات ، إلا أنها لم تتمكن من التوصل إلى طبيعة وشكل النظام الذى يمكن أن يتواءم مع العناصر المتغيرة للمرحلة الحالية فى ظل ما يسمى « بالنظام العالمى الجديد » .

إن السبب الرئيسى وراءعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة النظام العربى أو النظام الجديد المقبل فى المنطقة يكمن فى مفهوم الأمن فى المنطقة ، هل هو عربى ؟ أو شرق أوسطى ؟ أم هو متوسطى ؟ ، خاصة بعد انهيار مصداقية مفهوم الأمن العربى كأحد التداعيات الرئيسية لحرب الخليج الثانية .

ذلك أن قلب نظام إقليمى يتمثل فى ضمانات الأمن والاستقرار فيه . فى هذا السياق تبدو الأزمة الحالية للنظام العربى ، وهى إخفاقه فى الدفاع عن أحد أهم أسسه وقواعده المتمثلة فى «عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولة طبقًا لما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية، والمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك إعمالاً لمبدأ الأمن الجماعى » ، وهو ما أدى إلى خروج الأزمة (غزو العراق للكويت) من المستوى العربى ، ومن ثم اللجوء إلى المستوى الدولى ، وهو ما استغلته الولايات المتحدة لصالحها . لقد شكل هذا الدافع الحجة التى بررت للولايات المتحدة المبادرة باقتراح بنية أمنية شرق أوسطية جديدة ، ولم تكن تلك الرؤية واضحة فى البداية ، إن كانت ستكون بديلاً يحل محل جامعة الدول العربية . غير أنه من الواضح أنه لا يمكن الفصل بين النظام الإقليمى الجديد المطروح « الشرق أوسطى » وبين النظام العربى القائم فى معظم النطاق الجغرافى / السياسى له .

من هذا المنطلق كان ترويج الشرق أوسطية كنطاق جغرافى أوسع نتيجة لثبوت عجز النظام العربى ، فقد مهد ذلك إلى بروز اتجاهين رئيسيين استجابة واستغلالاً لهذا الانهيار :

الاتجاه الأول :

وقد ظهر على الساحة الدولية وقادته الولايات المتحدة عقب حرب الخليج الثانية من منظور أمنى فى البداية يتلخص فى ضرورة تأسيس بنية جديدة « شرق أوسطية » تشكل الوعاء الرئيسى الذى يجمع دول المنطقة فى إطار من التعاون المتعدد المحاور ، يمكن أن يشكل فى المستقبل الأداة الرئيسية لردع أعمال العدوان المحتملة فى المنطقة .

التصور الأمريكى للشرق أوسطية :

تتضح ملامح المشروع الشرق أوسطى من وجهة النظر الأمريكية من الوثيقة التى أعدتها ثمان وزارات وعشرة مراكز بحوث على رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم . أكدت الوثيقة أهمية العمل على بناء تعاون إقليمى فى الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسيين : الجغرافى والاقتصادى ، كبديلين عن التعاون الإقليمى المبنى على أساس قومى - سياسى (تقصد النظام الإقليمى العربى) ، ويشمل ما سبق اعتراف العرب بإسرائيل وإدماجها فى النظام الإقليمى للمنطقة . ومن ناحية البعد الجغرافى ، تشير الوثيقة إلى التأكيد على قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربى بجانب إسرائيل وإيران (فى عهد الشاه) وتركيا. وتحدثت الوثيقة على الأساس الاقتصادى وكيفية تحقيق تعاون إقليمى عبر مراحل ثلاث : قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأمد ، على النحو التالى[1] :

١ - تنمية التعاون فى مجالات علمية وتكنولوجية فى المرحلة القصيرة مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات للاتصال ، وبحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب .

٢ - تطوير مصادر المياه بصفة أساسية فى المرحلة متوسطة الأجل من خلال مشروعات مختلفة . مثل البحر الميت ، خليج العقبة ، نهر الأردن ، الشاطىء الشرقى للبحر المتوسط ، شبه جزيرة سيناء .

٣ - أما فى المرحلة طويلة الأجل فيتم تجاوز الأبنية الأساسية المتعارضة والمشكلات التى تعرقل العلاقات ، مثل الصراع العربى/ الإسرائيلى ، من خلال تنمية البنية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية .

---

(١) ماجد الكيالى : النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية (بيروت : الفكر الاستراتيجى العربى - العدد ٤١ يونيو ١٩٩٢) .

كما سبق أن اقترح « بريجنسكى » مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق قيام اتفاق بين دول الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، يضم كل دول المنطقة[١] .

ثم كانت أزمة حرب الخليج الثانية هى التى دفعت بهنرى كيسنجر إلى الحديث عن أهمية اضطلاع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بالترتيبات التالية :

- الحد من التسلح ورعاية اتفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تقديم برنامج دولى لحصار الإرهاب ومعاقبته بصرامة .
- الحفاظ على ميزان القوى الجديد .
- ترتيبات للأمن الجماعى .
- الإبقاء على ميزان قوى إقليمى ودولى يتمكن من منع الظروف التى تخلق فراغًا سياسيًا قد يغرى الدول الراديكالية بالتقدم بحل النزاع العربى/ الإسرائيلى[٢] .

وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق قد عبر عن نفس المعنى بقوله: « إن الولايات المتحدة تعتبر الشرق الأوسط وحدة لا تتجزأ ، كما أن مبدأ توازن القوى يقتضى عدم استبعاد الدول الإقليمية الأخرى من المنطقة ، وضمان الأمن من خلال إقامة مؤسسات ومنظمات إقليمية مستقلة ودائمة لتوفير الاستقرار ، مع استعداد الولايات المتحدة وبريطانيا للمعاونة فى هذه الترتيبات[٣] .

التصور الإسرائيلى للشرق أوسطية :

من الجدير بالذكر أن التصورات الأمريكية لا تختلف عن التصور الإسرائيلى «للشرق أوسطية » غير أنها تزيد الأمر وضوحًا ، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال ما عبر عنه ه«شيمون بيريز » الذى يعد فى مقدمة من يتبنون « الشرق أوسطية » ، حيث قال[٤] : إن

(١) ماجد الكيالى: النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية/ الإسرائيلية . مصدر سابق .

(٢) د.هنرى كيسنجر : برنامج لما بعد حرب الخليج (واشنطن : النيوزويك ، ٢٨/ ١/ ١٩٩١) .

(٣) د. وليد عبد الحى : الصراع العربى الصهيونى - نظرة مستقبلية (بيروت : شئون عربية ، العدد٥٦ ، يناير ١٩٨٨) .

(٤) شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد - تجمة محمد حلمى عبد الحافظ (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، ١٩٩٤).

السـلام بين إسرائيل وجيرانها سيخلق البيئة الموائمـة لإعـادة تنظيم مؤسسـات الشرق الأوسط بصورة أساسية ، وأن التـوافق وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسئـوليات متساوية سينجب نوعًـا جديدًا من التعـاون ، لا بين إسرائي وجيرانها فحسب ، بل بين البلدان العـربية أيضًا ، وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيدلوجى .

إن مشكلـة هذه المنطقـة من العالم لا يمكن أن تحل على يـد دولة منفـردة ، أو حتى على مستوى ثنـائى أو متعدد . إن التنظيم الإقليمى هـو المفتاح إلى السلام والأمن ، ولسـوف يعزز إشاعـة الديمقـراطية والتنميـةالاقتصاديـة ، والنمو القـومى ، والازدهار الفـردى . إلا أن هذا التحول لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة يد دبلـوماسية ، فتوطيد السلام والأمن يقتضى ثورة فى المفاهيـم . وهذه ليست بـالمهمة السهلة ، إلا أنها ضروريـة مع ذلك ، وبغيرها فـإن أى اتزان نحرزه سيكون قصير الأجل . وهدفنا النهائى هو خلق أسرة إقليمية ذات سوق مشتركة وهيئات مركـزية مختارة ، على غـرار الجامعة الأوروبيـة . وأن الحاجة إلى هذا الإطـار الإقليمى تقوم على أربعة عوامل جوهرية :

- الاستقرار السياسى .
- الاقتصـــاد .
- الأمن القومى والأمن الإقليمى .
- إشاعة الديموقراطية .

وهو مفهوم شـامل لمستقبل المنطقة يتطابق مع التوجهات الأمريكيـة ، ويحقق مصالحها هى الأخرى ، غير عابئين بما يمكن أن يشكله ذلك من هدم لنظـام آخر قائم فعلاً فى المنطقة ، حتى ولو على أنقاضه ، وهو النظام العربى .ورغم اختلاف رئيس الوزراء الحالى « نتنياهو » مع هذه التـوجهات ، والتى عبر عنها صراحة ، إلا أن قـاطرة وآليات الشرق أوسطية مـا زالت فوق القضبان ، وإن كـانت تسير ببطء شديد من خـلال قاطرتها التى تمثلها المؤتمرات الاقتصـادية الأربعـة التى عقدت والتى تبـاينت مستويـات نجاحهـا حتى كان سقـوطها الأخير فى مـؤتمر الدوحة .

ويمكن تلخيص المشروع الإسرائيلى للشرق أوسطية : بوضوح مخططاته وشمولها وتطابقها مع دوائر نظرية الأمن الإسرائيلية المعروفة ، والتى تمتد من باكستان شرقًا إلى المغرب غربًا ، والتى تتطابق هى الأخرى مع دوائر الهيمنة الاقتصادية المستهدفة ، مستغلة فى ذلك المميزات النسبية التى تتمتع بها إسرائيل فى بعض القوى الشاملة للدولة ، وأبرزها : التفوق التكنولوجى - التفوق العسكرى التقليدى والنووى - التفوق فى مجال المعلوماتية . وذلك فى إطار اعتبارها المدخل لأى مساعدات خارجية للمنطقة (الولايات المتحدة - البنك الدولى) المزمع تدفقها على المنطقة والمنسق لتوزيعها كذلك . وبتعبير آخر يضع هذا المشروع إسرائيل فى قلب الإقليم وكمركز وقابض إقليمى على التطورات المختلفة للمنطقة السياسية - الاقتصادية - العسكرية .

أما الاتجاه الثانى : فقدظهر فى السلوك الفعلى لعدد من الدول العربية وفى مقدمتها مصر التى تعترف بعدم كفاية الترتيبات الأمنية العربية[1] ، ولكنهم لا يسلمون بانهيار النظام العربى ، ولا يسلمون بضرورة قيام بنية شرق أوسطية جديدة على أنقاض النظام العربى ، ومن ثم فهم لا يرفضون الشرق أوسطية فى إطار كونها نظامًا موازيًا للنظام العربى ، تبنى العلاقات بينهما على التعاون وليس على التنافس .

تلك هى النقطة المحورية التى أفرزها النظام العالمى « الجديد » على المستوى الإقليمى فى المنطقة ، والتى لابد أن يكون لها توابع وتداعيات كثيرة ، وأول هذه التوابع والتداعيات هو ما أصاب النظام الأمنى للمنطقة ، من خلال ما يطرح من أطر متعددة للتعاون الأمنى بين دول المنطقة ومع دول من خارج المنطقة ، من خلال محاولات فرض سياسات للحد أو لضبط التسلح دون مراعاة للظروف الجيواستراتيجية التى ما زالت تموج بها المنطقة ، وذلك للدرجة التى أوجدت نوعًا من الفوضى الأمنية فى المنطقة ، بحيث لم يصبح الاعتماد الأمنى لدول المنطقة وفيما بينها نابعًا من داخلها ، بل أصبح موجهًا ومعتمدًا على دول من خارج المنطقة ، وهو ما أعاد المنطقة من جديد إلى سياسة المحاور ، ببداية ظهور المحور العسكرى بين إسرائيل وتركيا ، الأمر الذى يزيد من تعقيد المسائل الأمنية بها ، لما يشكله كل ذلك من تهديدات دائمة لدول المنطقة .

---

(١) د. عبد المنعم سعيد : نحو نظام عربى جديد بعد أزمة الخليج/ كراسات استراتيجية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ، يناير ١٩٩١) .

مفهوم إقليم/ منطقة الشرق الأوسط :

إن البداية الحقيقية للتوصل إلى أية اتفاقات خاصة بقضايا ضبط التسلح الإقليمى فى أى منطقة هـو ضرورة اتفاق مفـاهيم ومنطلقات الدول الفـاعلة فى هـذا الإقليم منذ البـداية على عنصرين رئيسيين يشكلان المدخل الطبيعى الذى يمهد لأى اتفاق فى هذا المجال ، وهما :

● الاتفاق على حدود المنطقة/ الإقليم الذى سيتم إخضاعه لعملية ضبط التسلح ، فهل هى حدود جغـرافية ، أم حدود أيـدلوجية ، أم دول قـومية ، أم حدود استراتيجيـة ؟ لابد من الاتفـاق بدايـة على ذلك ، لأنه يحدد الـدول الداخلـة فيـه ، وما لـذلك من انعكاسـات على التوازنات الاستراتيجيـة العسكرية فى الإقليم ، وهى الركيزة الرئيسيـة لبناء نظام ضبط التسلح بعد ذلك .

● ضرورة التـوصل إلى مفاهيم ومصطلحـات موحـدة لكل القضـايا المتعلقـة بموضـوع ضبط التسلح ، فهـذه المفـاهيم هـى التى تحدد مضمـون وطبيعـة ومشتمـلات عمليـة ضبط التسلح المقصودة .

إن خبرة التفاوض فى لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى المنبثقـة من مؤتمر مدريد بين الدول العـربية وإسرائيل قـد أكدت ذلك ، حيث بـدا أن لكل طرف مفهـومه الخاص لإقليم الشرق الأوسط والدول الـداخلة فيـه ، وأيضًا تصـورات كل طرف ومفهومـه لضبط التسلح ، ومن ثم مـا ترتب على ذلك من طـرح كل طرف لمجموعة من المطـالب فى مواجهـة الأطراف الأخرى ، وهـو ما أدى إلى تبـاين مبكر فى وجهـات النظر ، خـاصة أن المفـاهيم والمنطلقات الـدولية لضبط التسلح فى الشرق الأوسط قـد تكـون لها خصوصيـة قد لا تتمشى مع المنظـور والخبرة الدوليـة خاصـة الغربية ، ومن ثم فإن المفـاهيم التقليديـة للسيطرة أو لخفض التسلح ليست كافية بالضرورة فى بعض الأحيان ، كما أنها غير ملائمة فى أحيان أخرى مع قضايا الأمن والتسلح فى المنطقة .

لقـد أدى ذلك إلى قيام لجنـة ضبط التسلح والأمن الإقليمى إلى تشكيل « مجموعـة عمل للمفاهيم » تكون مهمتها العمل على التوصل إلى تعريفات موحدة يتفق عليها جميع الأطراف فيما يتعلق بضبط التسلح ومفاهيمـه وأبعاده ومشتملاته وحـدود إقليم الشرق الأوسط والدول الفاعلة فيه ، وهو ما سنتناوله بشىء من التفصيل .

الشرق الأدنى :

وهو إطار جغـرافى استخدمته بريطانيـا لتعريف منطقة معينة إبـان احتلالها لأجزاء كثيرة من الأرض العـربية ، حيث كـان يعبر عن مصـالحها فى حقبـة زمنيـة معنية ، إلا أن الأحـداث تجاوزت هذا التعريـف خاصة بعد الحرب العالميـة الثانية وانسحابها من المنطقـة ، ويضم هذا الإقليم المشرق العربى أساسًا : سوريا - الأردن - العراق - لبنان - فلسطين ، ويضم كذلك مصر وليبيا والسعودية .

أما الشرق الأوسط :

فهو تعريف لإقليم أوسع من الشرق الأدنـى ، تواكب ظهوره مع بداية دخـول الولايات المتحدة للمنطقة لتحل محل بريطانيا ، ومن ثم بـدأ هذا المفهوم يسود المنطقة ، غير أنه فى كلتا الحالتين الأدنى والأوسط ظل النظـام العـربى المعبر عن الـوطن العربى قـائمًا كإقليم ونظـام يرتكزان على مفاهيم قومية .

ولعل المدخل المناسب لتحـديد إقليم الشرق الأوسط هـو الدراسة التى قـامت بها لجنة خاصـة من الخبراء بتكليف من السكرتير العـام للأمم المتحـدة لبحث إمكانيـة إقامـة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط ، تطبيقًا للقرار ٤٣/ ٦٥ فى ٧/ ١٢/ ٨٨ ، فإن المنطقة تنقسم إلى دول القلب والدول المحيطة(Core Countries % Peripheral Countries) ، وقد استرشدت اللجنة بدراسة حديثة صادرة عن الـوكالة الدولية للطاقة النووية ، جاء بها أن منطقـة الشرق الأوسط هى تلك الـواقعة بين ليبيـا غـربًا وإيـران شرقًـا وسوريـا شمالاً واليمن جنوبًا[(١)] .

وقد يفيـد هذا التعريف فى تحديـد دول القلب ، إلا أنه لا يصادر أى تعـريف آخر يضم عددًا أصغر أو أكبر من الـدول . وطبقًا لهذه الدراسة فإنه يمكن أن يتم إنشـاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية على مراحل بحيـث تضم المرحلة الأولى بعض الدول الأعضاء فى الجامعة العربية بالإضافة إلى إسرائيل وإيران . » ويلاحظ أن الوكـالة الدولية للطاقة النووية استبعدت

---

(١) ماهر خليفـة وطاهر فهمى : دراسـة رقم (٩) المناطق الخاليـة من الأسلحة النـووية - سلسلـة علاقـات السلاح (القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٢) .

تركيـا وقبرص ومالطا من المنطقـة » ، باعتبار أن تـركيا عضو فى حلف الأطلنطى ويـوجد على أراضيها منشـآت نوويـة أمريكيـة . كما يمكن اعتبار قبرص ومـالطا مـن دول الجوار للمنطقة المزمع إنشاؤهـا . ونظرًا لأن الاهتمامات السياسية والعسكـرية لكل من أفغانستـان وباكستان تركـز على مناطق جغرافيـة أخرى ، فإن أمر اشتراكهما فى أيـة اتفاقية لاقـامة منطقة خـالية من الأسلحة النووية لن يكون عمليًا .

ويستبعد تعريف الوكالة الدلية كل من جيبوتي والصومال والسودان من منطقة القلب . غير أنـه يمكن النظر فى ضم السـودان لاعتبـارات جغرافيـة . ونفس الموقف بـالنسبة لـدول المغرب العربى ، فقد استبعـدها تعريف الوكالة أيضًـا من الإشارة إلى أن بعض دول القلب قد تطلب انضمام بعض أو كل هذه الدول . وبـالنسبة لبعض المناطق التابعـة لأسبانيا على الجزء الغربى من الساحـل الشمالى الأفريقى ، فإنه يمكن تطبيق ما ورد بـالبروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية تلاتيلولكو بشأن المناطق المماثلة .

وتضم المنطقـة المقترحة منـاطق بحـرية عـديـدة كأجزاء كبيرة من البحـر الأحمر والخليج العربى وخليج العقبة والسواحل الجنوبيـة للبحر الأبيض المتوسط والساحل الأطلنطى لدول المنطقـة والسواحـل الشمالية الغـربيـة للمحيط الهنـدى مع أخذ المضـايق فى الاعتبـار (جبل طارق – باب المنـدب – تيران – هرمز) . كما أن قناة السويس بوضعهـا القانونى الخاص تمثل جزءًا هامًا من المنطقة المقترحة .ولا شك أن نجاح إقـامة مثل هذه المنطقة يتوقف إلى حد بعيد على دعم وضمان القوى النوويـة الكبرى التى تجوب سفنها المحملة بالأسلحة النـووية فى المياه المتاخمة للمنطقة .

ورغم ذلك تعـددت تعـريفـات الشرق الأوسط ، فتشير بعض الـدراسـات ، على سبيل المثال ، إلى أنه يضم : الشرق الأدنى مضافًا إليه اليمن وجزءًا من كل من السودان وباكستان .

بينما ترى إسرائيل أنه يجب أن يضم البـاكستان بالكامل . أما الـولايات المتحدة فتراه من منظور أوسـع ليشمل الدول الـواقعة فى المنطقة التـى تبدأ من مصر غـربًا على البحر المتـوسط حتى الباكستـان شرقًا ، ومن تـركياعلى البحر الأسـود شمالاً حتى السودان وأثيـوبيا فى وسط وشرق القارة .

هكذا تبدو المدلولات المرنة لمفهوم الشرق الأوسط، والتى تحددها كل دولة طبقًا لمصالحها الاستراتيجية العليا ، ومن ثم فهو ليس تعريفًا إسرائيليًا .

فى هذا السياق بدأت مفاوضات « لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى » بتحديد المقصود بالشرق الأوسط لأغراض ضبط التسلح استنادًا على أسس استراتيجية واستنادًا على أسس جغرافية ترتبط سياسيًا بالتطورات التاريخية لتلك المنطقة ، وكذلك استراتيجيات القوى الكبرى فى العالم تجاهها ، إضافة إلى بعض السمات الجغرافيية والثقافية . من هذا المنطلق جرى العديد من الاتصالات والمناقشات بغية التوصل إلى حالة من التوافق العام ، الذى ليس بالضرورة أن يكون نهائيًا ، حول التعديلات المطروحة فى النطاق الجغرافى استنادًا على الأسس الاستراتيجية للمنطقة . وفيما يلى أهم النقاط الخلافية التى أثيرت :

● إلحاق شمال أفريقيا بالشرق الأوسط ، فمنطقة شمال أفريقيا التى تضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، والتى كان يطلق عليها الشرق الأدنى هى أيضًا تمثل امتدادًا استراتيجيًا للقلب العربى فى الشرق الأوسط ، بحكم نمط العلاقات والتحالفات القائمة وارتباط دول شمال أفريقيا عضويًا كدول عربية بدول وقضايا الصراع العربى/ الإسرائيلى ، وقد شاركت دول شمال أفريقيا فى أعمال لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى بشكل فعال ، واستضافت تونس الجولة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٤ ، حيث لا يوجد خلاف بين أطراف العملية السلمية على ذلك ، وإن كانت بعض دول شمال أفريقيا العربية ذاتها تسهم بالتزامات كبيرة فيما يتعلق بمقتضيات ترتيبات الأمن فى الشرق الأوسط أو دائرة الصراع العربى/ الإسرائيلى ، فقد قامت كلها تقريبًا بالتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية فى باريس (يناير ١٩٩٣) نتيجة لارتباطاتها التاريخية بفرنسا ومصالحها مع الدول العربية عمومًا .

● استبعاد باكستان من دائرة ضبط التسلح الإقليمى ، فإدخال باكستان باعتباها دولة إسلامية ضمن نطاق الشرق الأوسط يدخل إلى دائرة ضبط التسلح نظامًا استرتيجيًا آخر له موازينه الخاصة ، هو النظام الباكستانى / الهندى / الصينى ، بحيث سيكون مطلوبًا ضبط تسلح بمنطقة جنوب وشرق آسيا ، وبما فيها « ضبط التسلح النووى » عمومًا بالتوازى مع ضبط تسلح منطقة الشرق الأوسط ،. ويبدو مما دار بهذا الشأن أن الاستبعاد نهائى ، رغم

استمرار الإشارات الإسرائيلية حول ارتباط باكستان بالدول العربية واحتمالات التعاون العسكرى فيما بينها . ويمكننا ببساطة تفنيد ذلك بطرح هذا السؤال : منذ متى تدخلت باكستان عسكريًا فى الصراع العربى / الإسرائيلى الذى امتد حوالى نصف قرن شهد أربع جولات عسكرية ؟ ويتداعى فى نفس السياق تساؤل آخر هو : متى ومن هى الدولة أو الدول العربية التى ساعدتها باكستان تكنولوجيًا نوويًا ؟ ومن المعتقد أن الإجابة واضحة بالنفى ، ومن ثم فإن محاولة إدخال باكستان ما هى إلا ذريعة لعمل توازن نووى ظاهرى فى الإقليم لصالح إسرائيل . وعمومًا فإ تصاعد وتيرة الاتصالات الإسرائيلي / الهندية الخاصة بتطور مستوى التعاون العسكرى بين الطرفين ومحاولة ادخال باكستان ضمن دائرة الشرق الأوسط نسبيًا ، سيؤدى حتمًا إلى تعقد احتمالات ضبط التسلح با لمنطقة .

● إن وضع تركيا فى نطاق دائرة ضبط التسلح الإقليمى يتسم بالتعقيد الشديد ، فالتسليح التركى يعتبر عاملاً مؤثرًا فى التفاعلات الإقليمية فى ظل المشكلات المتصاعدة بين تركيا وكل من سوريا والعراق ، كما لا يمكن فى هذا السياق تناول مسألة ضبط التسلح بعيدًا عن ارتباطات تركيا الخاصة بعضويتها فى حلف شمال الأطلنطى ، لأنه من الصعب ادخال عناصر الحلف على الأراضى التركية فى دائرة ضبط التسلح الإقليمى والأمنى ، الأمر الذى لابد أن يؤدى إلى ترتيبات معقدة ، ومن ثم فإن التصورات المطروحة بهذا الشأن تتراوح بين استبعاد تركيا من دائرة ضبط التسلح ، أو إيجاد صيغ وسيطة للتعامل مع وضعها . غير أن تطورات العلاقات التركية/ الإسرائيلية على مستوى « التعاون العسكرى » ودخول القوات التركية عدة مرات شمال العراق وإقامتها حزامًا أمنيًا هناك ، قد أدى إلى إعادة طرح وضع تركيا فى الترتيبات لموقفها الحرج والذى يزداد صعوبة ، لأنها وهى عضو مشارك فى المفاوضات متعددة الأطراف ، فقد أصبحت طرفًا فى محور عسكرى إقليمى وتطلق تهديدات صريحة تجاه سوريا بين الحين والآخر ، وهو ما يعنى أن وضع تركيا فى نطاق الشرق الأوسط أصبح أكثر تعقيدًا مما كان عليه من قبل .

● المشكلة الأخيرة هى استبعاد أطراف شرق أوسطية أصيلة ، وهى العراق وليبيا وإيران ، رغم أنه استبعاد مؤقت فيما يعتقد لأسباب مختلفة ودولية فى الأساس ، على الرغم من أن مشكلات أمنية تسليحية جوهرية ستدار بشأنهم وهم غائبون وهو ما سيتخلف عنه مشاكل

متعددة ، فليس من المتصور أن يتم إلزام أطراف معينة بشكل كامل لضبط التسلح فى المنطقة ، فى حين أنهم لم يشاركوا فى التفاوض حولها أو التوصل إليها . ولقد تم استبعاد كل من إيران والعراق وليبيا من المشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف ، وبالتالى من نطاق المشاركة فى التفاهم حول صياغة شكل ترتيبات الأمن الإقليمية ، وهو ما يؤسس لتلك الدول مواقف مسبقة من الآن خارج نطاق عملية الضبط الإقليمى ، باعتبارهم غير مشاركين فيها . ورغم ذلك فالتعامل مع التسلح العراقى يتم من خلال اللجنة الخاصة التى شكلت من جانب مجلس الأمن عقب نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ بموجب قرار وقف إطلاق النار ، كما أن التعامل مع التسلح الإيرانى والليبى يتم من خلال حظر خاص من جانب الولايات المتحدة وضغوط من الإدارة الأمريكية ضد الدول التى تورد لهم السلاح ، وذلك فى إطار « استراتيجية الاحتواء المزدوج » .

على ضوء ذلك يطرح الأمن القومى والمصالح الاستراتيجية المصرية والعربية تصورهم لحدود وإطار إقليم الشرق الأوسط بعد الوضع فى الاعتبار مصالح واستراتيجيات دول الجوار الإقليمى ليشمل : المنطقة العربية بكاملها من المحيط إلى الخليج، بما فيها الدول العربية الأفريقية حتى القرن الأفريقى ، ويضاف لذلك دول الجوار الجغرافى العربى ، وهى إسرائيل – تركيا – إيران – قبرص – أريتريا .

لقد راعى هذا التصور نقطة جوهرية وهى ضرورة الإبقاء على جميع الدول العربية فى إطار إقليم الشرق الأوسط ، حتى لا يبنى النظام الشرق أوسطى فى حالة قيامه على أنقاض النظام العربى ، وحتى يظل النظام العربى موحدًا ولا يتم تجزئته . ويثير ذلك نقطة جوهرية أخرى عن العلاقة بين النظامين العربى والشرق أوسطيى المقترح ، ودون دخول فى التفاصيل ، فإن قيام أحدهما لا يعنى بالضرورة إلغاء أو تغييب أو تهميش الآخر ، وأن العلاقة بينهما فى هذه الحالة هى علاقة متكافئة لا سيطرة لأحدهما على الآخر ، فهما فى نفس المستوى ، ومن ثم فإن علاقاتهما تكاملية وليست تنافسية . غير أن هناك شرطًا هامًا هذه المرة ، وهو أن النظام العربى من غير المنتظر أن يقبل قيام النظام « الشرق أوسطى » الذى يعنى التطبيع الكامل فى كل المجالات ، إلا بعد الانتهاء من الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة والتوصل إلى حلول سياسية عادلة لكل المشاكل المتعلقة بالصراع العربى/ الإسرائيلى بما فيها الترسانة النووية الإسرائيلية .

ماهية ضبط التسلح : Arms Control

يعتبر ضبط التسلح واحدًا من أهم الآليات التى تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى إعادة هيكلة التوازنات العسكرية والتحكم فيها فى منطقة الشرق الأوسط . وواقع الأمر أن تلك الجهود قد جابهت منذ مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية إشكالية المفاضلة ما بين المناهج الشاملة والمناهج الانتقائية لضبط التسلح فى المنطقة . وبينما تقوم المناهج الشاملة على تأسيس نظام متكامل لضبط التسلح يشمل جميع دول المنطقة بدرجات متساوية ، فإن المناهج الانتقائية تعتمدعلى توجيه جهود ضبط التسلح ضد دول معينة يجرى تصنيفها باعتبارها تمثل تهديدًا للأمن الإقليمى بأكمله ، ومن ثم ينظر إليها بوصفها تدفع إلى سباق التسلح فى المنطقة ، ولكل منهج من هذين المنهجين مزاياه وعيوبه من وجهة نظر الولايات المتحدة ، فالمنهج الشامل لضبط التسلح ينطوى على درجة عالية من المساواة فيما بين جميع الدول المعنية ، غير أنه سوف يطول الدول الحليفة الصديقة ؟ بالإضافة لأن مثل هذا المنهج يتسم بقابلية أكثر للاختراق من جانب الأطراف الخارجية المصدرة للسلاح .

أما المنهج الانتقائى ، فهو يكفل التركيز بدقة أكبر على الحيلولة دون وصول الأسلحة والمعدات إلى الدول المستهدفة ، إلا أنه يتسم بدرجة كبيرة من الظلم وعدم المساواة ، الأمر الذى لابد أن يؤدى إلى الخلل فى التوازن بين دول المنطقة[1] .

ويعتبر ضبط التسلح المطروح حاليًا على الساحة الشرق أوسطية أحد صور علاقات التسلح المتعددة التى يجدر إلقاء الضوء على مفاهيمها النظرية المختلفة أيضًا .

نزع السلاح : Disarmament

يشير هذا التعريف بمفهومه العام إلى نزع الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل من منطقة أو دولة أو إقليم أو عدة دول ، سواء ناحية ما هوقائم أو إمكانيات التصنيع المحلية أو مصادر استيراده . والمثال على ذلك ما تم اتخاذه تجاه العراق بنزع أسلحته النووية - الكيماوية - البيولوجية - الصواريخ أرض/ أرض .

---

(١) مجموعة باحثين : البيئة العالمية والإقليمية للأمن القومى - الشرق الأوسط والتداعيات الاستراتيجية لانتهاء الحرب الباردة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٢) .

الحد من التسلح : Arms Timitation

وهى مـرحلة أولى من مـراحل السيطرة على التسلح التقليـدى وفوق التقليـدى والدمـار الشامل ، تحـدد فيه مسـتويات معينـة يتم الاتفـاق عليها لحجـم ونوعية القـدرة العسـكرية ولا تتعداه ، وقد يكون على أحد أوبعض أو كل المجـالات والقوات العسكرية (مثلاً الحد من القوات الجوية أو الصواريخ أرض/ أرض ..) ، وعادة ما يخطط الحد من التسلح لضمان عدم الإخلال بـالتوازن العسكرى القائم لحين الانتقـال لمرحلة أخرى . إن المفهوم المجـرد للحد من التسلح هو تخفيض مستويات التسليح بما يتمشى مع حقائق العصر التى تؤكد أن الاتجاه إلى القوة العسكريـة يجب أن يكون محدودًا بهدف الدفاع عن الدولة ومصـالحها ، وأن عنصر الغزو والاحتلال قد انتهى ، ومن ثم التوصل إلى شكل/ وضع يتضمن عدم نشوب حرب مفاجئة أو من خلال الصـدفة . وذلك فى إطار توازن استراتيجى عسكـرى عادل بين دول الإقليم بشكل عام ، والدول المتجاورة بشكل خاص . ومما لاشك فيه أن الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال توازن القوى الذى نتحدث عنه ، ليس مجرد التـوازن الذى يعتمد على المقارنة المجردة للقوات العسكرية ، وإنما يجب إدخال التفوق النوعى لأنظمة التسليح وللقوة البشرية فى الاعتبار .

خفض التسلح : Arms Reduction

وهو التوصل إلى اتفاق محدد بشأن تخفيض قـدرة عسكرية محددة ، اما لتحسين التوازن العسكرى أو تقليل التـوتر أو تقليل فـرص احتمالات استخدام القوة العسكـرية فى الصراع ، مما يـؤدى إلى الاستقرار الدفاعى والأمنى . وتشكل اتفـاقات « سولت» بين الولايـات المتحدة وروسيا الاتحادية مثالاً لذلك .

ضبط التسلح : Arms Control

وهو كـافة أشكـال التعاون بين طرفين أو أكثر بهدف تقليل احتمالات الحرب أو تضييق نطـاقها . ويشمل بـالإضـافة إلى القـدرة العسكريـة الحد من الإنفـاق الدفـاعى ، وبما لا يخل التـوازن والاستقرار الـدفـاعى والأمنى بين أطـراف الاتفاق . وقـد يصحب ذلك الاتفـاق على تحديد مناطق عازلة أو حرمان طرف من استخدام أسلحة غير متوفرة لدى الأطراف الأخرى أو

استيراد تكنولوجيا جديدة . وهو الصورة الإقليمية المناسبة لدول العالم الثالث ، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد لا تكون صورة محددة ، فهو يشمل كل أو بعض علاقات التسلح السابقة .

ورغم منطقية هذا المفهوم إلا أن ما يحتاج للتفسير هنا هو ما يبدو للوهلة الأولى من انطباعات حول فاعلية دور القوة العسكرية والحد منها فى الشرق الأوسط . فالملاحظة الأولى فى هذا الصدد أن ما يسمى بالنظام العالمى « الجديد » لا يزال حتى الآن مفهوماً « شرق أوسطياً فقط » إلى حد كبير ، فلا يوجد مثل هذا النظام فى مناطق أخرى من العالم بتلك الصورة ، فهناك دول عديدة تمتلك برامج نووية ولا يتم التمثيل بها كما يحدث فى العراق ، كما أن هناك دولاً كثيرة أخرى خارج وداخل المنطقة ارتكبت ما يمكن اعتباره تجاوزات إنسانية جسيمة (مثل ما حدث من الصرب فى البوسنة والهرسك ، وما يحدث من إسرائيل ضد الفلسطينيين وفى جنوب لبنان) ولا يتم تهديدها ، كما يحدث مع ليبيا مثلاً ، بما يشكل تهديدات من خارج المنطقة قد تكون من نصيب أى من دول المنطقة مستقبلاً . ومن ثم فإن فعالية أسلوب استخدام القوة فى المنطقة يحتاج أيضًا إلى تحليل لتوضيح حدود القوة فى النظام العالمى الجديد ، خاصة فى الشرق الأوسط ، وذلك قبل مناقشة الحد من تسليح دولها ، وحتى لا تتعرض لعدوان من خارج المنطقة بدلاً من داخلها[1].

الثوابت والمتغيرات الرئيسية لضبط التسلح[2] :

حتى يمكن التوصل إلى الأهداف الحقيقية والإنسانية المستهدفة من عملية ضبط التسلح . يكون من المفيد الاتفاق بداية على أهم الثوابت طبقًا للطبيعة الخاصة للمنطقة ، حتى تكون ملزمة لجميع الأطراف :

---

(١) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد طه : رؤية مستقبلية للسيطرة على التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة – غير منشورة ، ١٩٩٤) .

(٢) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد طه : رؤية مستقبلية للسيطرة على التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط . المرجع السابق .

١ - **ثوابت ضبط التسلح :**

● تـوفير الحد الأدنى من القوة العسكـرية الشـاملـة التى تحقق تأمين حدود ومصـالح الدولةضد أية تهديدات من داخل أو خارج المنطقة .

● أن تدعم من هيبة وسيطرة الدولة على أراضيها وعلى استقلال قرارها السياسى ، ومن ثم لا يشكل أى تدخل فى سياساتها الداخلية أو الخارجية .

● أن يبنى ضبط التسلح فى المنطقة على مبادىء عامة ملزمة لجميع دول المنطقة ، وعلى توازن دقيق وعادل بعيدًا عن الأساليب الانتقائية .

● أن تعتبر حـدود منطـقة الشرق الأوسـط بعد الاتفاق الموضوعى عليها حدودًا ثابتـة لا تخضع لتفسيررات أو تبريرات متغيرة تحقق ميـزة إضافيـة لدولـة أو عدة دول من داخل أو خارج المنطقة .

● نبذ العقائد العسكرية الهجومية واعتناق عقائد دفاعية .

٢ - **متغيرات ضبط الحد من التسلح:**

● الحد التكنولوجى المسمـوح به ، وذلك طبقًا للتطور التكنولـوجى المستمر فى تقنيات نظم الأسلحة التقليدية .

● نوعيـات وأعداد نظم الأسلحة فى كل جانب ، بما يحافظ على التعـاون العسكرى بين الأطراف المختلفة ، وذلك فى إطار التطور المستمر فى تكنولوجيا التسلح .

● التحالفات الدفـاعية بين طرفين أو أكثر من دول المنطقة ، بما يدعـم الدفاع عنهـا ولا يشكل فى الوقت ذاته تهديدًا لباقى دول المجموعة.

ضبط التسلح المطلق والنسبى :

يثير هذا الموضوع تساؤلاً هامًا ومحوريًا هو : « ما علاقة أو تأثير الحدمن التسلح لدولة فى أقصى الشمال مثل تركيـا مع دولة مثل السودان فى الجنـوب أو موريتانيـا فى الغرب على سبيل المثال ؟ » وهل يمكن تنـاوله من منظور مطلـق لكل دول الشرق الأوسط ، أم من منظور نسبى لكل دولة مع دول جوارها ؟ وهل هناك عوامل مؤثرة على ذلك ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ، يمكن القول أن تحديد مدلول ومفردات منطقة الشرق الأوسط بنيت على مرتكزات تاريخية وحضارية واستراتيجية وجيوبوليتيكية ، والتى يمكن من خلالها تصنيف دول المنطقة فى شكل مجموعات فرعية تعتمدفى تصنيفها على الموقع الجغرافى وعلى تاريخها الحضارى ومشاكلها العرقية والتاريخية والمعاصرة ، بالإضافة إلى مصالحها الاستراتيجية المشتركة أوالمتضادة ، ويمكن فى هذا السياق طرح هذه المجموعات الفرعية التى يمكن من خلالها التوصل إلى توازنات استراتيجية واقعية إذا ما تم تنفيذ آليات الحدمن التسلح فيما بينها ، مع الالتزام بضوابط عامة للإقليم ككل .

ويمكن تصور تلك المجموعات الفرغيةفيما يلى [1] :

● **المجموعة الفرعية الأولى** : وهى تعتبر المجموعة الرئيسية الأكثر أهمية ، وتشمل إسرائيل – دول الطوق العربية (مصر وسوريا والأردن ولبنان) – الدول المساعدة (العراق – ليبيا – السعودية) .

● **المجموعة الفرعية الثانية** : وهى تعتبر مجموعة رئيسية تالية فى الأهمية ، وتشمل إيران – تركيا – العراق – السعودية وباقى دول الخليج – مصر وسوريا (إذا ماطبق إعلان دمشق) .

● **المجموعة الفرعية الثالثة**: وهى تعتبر مجموعة ثانوية ، وتشمل دول المغربالعربى – تشاد .

● **المجموعة الفرعية الرابعة** : وهى تعتبر مجموعة ثانوية وتشمل السودان – أثيوبيا – أريتريا – جيبوتى – الصومال – الدول المساعدة (مصر – ليبيا) .

ومن المعتقد أن هذا التقسيم يؤكد ضرورة التوجه النسبى عند تطبيق ضبط التسلح لأنه الأسلوب المناسب الذى يمكنه تهيئة الظروف للتوصل إلى توازنات استراتيجية عسكرية حقيقية وأكثر منطقية داخل كل مجموعة ، بما يؤدى إلى ضبط حقيقى للتوازنات على مستوى المنطقة ككل .

---

(١) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد طه : رؤية مستقبلية للسيطرة على التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

مفهوم ضبط التسلح :

نخلص من كل ذلك إلى أن مفهوم ضبط التسلح يرتبط بمضمون عملية ضبط التسلح ذاتها وما يتصل بها من أسئلة جوهرية تتعلق بما هو مطلوب فى هذا الإطار ، فضبط التسلح Arms Control هو المفهوم الرئيسى المسيطر حاليًا على المبادرات المطروحة للتعامل مع مشكلات تسلح الشرق الأوسط والمفاوضات متعددة الأطراف المتصلة بهذا الشأن . ولا يوجد فى الواقع مضمون محدد يرتبط بعملية محددة تتصل بهذا المفهوم ، وإنما يعتبر تبعًا للاستخدام الذى أصبح شائعًا له - إطارًا عامًا يرتبط بمجموعة واسعة من المفاهيم والعمليات الفرعية المتصلة « بالحد والخفض والتجميد والنزاع » كذلك .

ويهدف بها إلى ضبط التوازن فى مجال التسلح فى منطقة الشرق الأوسط بما يتيح زيادة مستوى الأمن لكل طرف من الأطراف بأدنى مستويات التسلح . وذلك من خلال الاحتفاظ بحد الكفاية الضرورى للدفاع عن النفس من جانب كل دولة ، إضافة إلى إزالة عناصر التسلح المتقدمة (أسلحة التدمير الشامل) المسببة لعدم الاستقرار من الترسانات العسكرية للدول ، وذلك بهدف خلق بيئة تدعم فرص الاستقرار فى لمنطقة . من هذا المنطلق فإن ضبط التسلح لا يعنى السير فى اتجاه واحد نحو تقليص تسليح أطراف المنطقة على كافة المستويات ، وإنما يهدف لإيجاد قنوات عسكرية تمنع التهديدات ، ومن ثم فإن عملية ضبط التسلح الإقليمى قد تتضمن مايلى :

١ - إزالة قنوات التسلح الشامل التى تمتلكها دول المنطقة ، وهى أسلحة التدمير الشامل النووية ، ثم الكيميائية والبيولوجية ، وقد يتم تقييد قدرات إنتاجها أو على الأقل مراقبة تلك القدرات .

٢ - التعامل بصورة ما مع أنظمة التسلح الصاروخية التى تمتلكها الدول سواء كانت صواريخ أرض/ أرض أو أنظمة دفاع ضد الصواريخ باعتبارها أسلحة مستقلةأو وسائل أو أسلحة مسببة لعدم الاستقرار .

٣ - تقليص مستويات التسلح التقليدية لبعض الأطراف أو لكافة الأطراف بصفة عامة، ولكن فى إطار حسابات استراتيجية وليس بصورة آلية على نمط كمى مجرد .

٤ - اتخاذ إجراءات لبناء الثقة على المستوى العسكـرى بين دول المنطقة المعنية من خلال الشفافية وخطوط الاتصال الساخنة ، ومراكز المعلومات وإدارة الأزمات المشتركة .

وبالرغم من ذلك فإن لمفهوم ضبط التسلح فى الشرق الأوسط إشكـاليات معقدة ترتبط بكل مستوى تسليحى ، يمكن رصد أهمها كما يلى :

● أن هنـاك تعـارضات حـادة حـول مضـامين المفاهيـم المختلفة بين الطـرفين العـربى والإسرائيلى ، فإسرائيل تتسمك بمفاهيم خـاصة بها تتصل بتصوراتها لأمنهـا وأمن المنطقة ، وتتعـامل الولايـات المتحدة مع إسرائيل على أنها حـالة خـاصة ، ومن ثم لا يـوجد اتفـاق من حيث المبدأ حول ما ينطبق وما لا ينطبق عليه مفهوم معين من مفاهيم ضبط التسلح .

● أن هناك خـلافات بين الأطراف حول أولـويات التفاهم حول مستـوى معين أو آخر من مستويـات ضبط التسلح ، فإسرائيل ترغب فى التفـاهم حول إجراءات بنـاء الثقة أولاً مثل طرح قضايا أنظمة التسلح ذاتها والـدول العربية طرحت عكس ذلك قبل أن يتم الاتفاق على صيغة محددة للتعامل مع هذه المشكلة .

● أن هناك خلافات حادة بين أطراف عملية التسويـة أيضًا حول أولويات طرح قضايا ضبط « أنظمة التسلح » ذاتها بصرف النظـر عن المفاهيم ، فالـدول العربية تـرى أن الأسلحة النووية تمثل أولوية مطلقة ، بينما تصر إسرائيل على التفاهم أولاً حول قضايا التسلح الكيميائى والتقليدى التى ترى أنها تمثل الخطر المباشر على أمنها .

● أن صيغ الـربط بين التفـاوض حـول الأسلحة المختلفـة من نفس الفئـة أو من فئـة أخرى تعقـد المشكلة فـالرؤيـة المصرية والعـربية تـربط بين التفاهم حـول الأسلحة النـووية وأسلحة التـدمير الشامل الأخـرى ، وثمة جدل آخـر حول الـربط بين الصواريخ أرض/ أرض والأسلحة النـووية بـاعتبارها وسيلـة توصيل قائمـة أو محتملة لها ، بما يـؤدى إلى ظهور صيغ ومفاهيم جديدة .

●أن بعض المفاهيم الجديـدة غيرمحددة المضمون ، وتتسم إذا مـا تم تطبيقها على وضع استراتيجى معين بعدم التـوازن كمفهوم « التجميـد » الذى طرحتـه مبادىء الـرئيس السابق بوش عـام ١٩٩١ للتعامل مع مشكلة التسلـح النووى فى المنطقة ، لـذا رفضته الدول العـربية

لأنـه كان يعنى بقـاء الوضع النـووى القائم على مـا هو عليـه ، وتحفظت عليه إسرائيل أيضًـا لأسباب خاصة بها .

● ارتباط عملية ضبط التسلح بمصطلحات عامة مطـاطة يمكن تفسيرها وفقًا لمصالح كل طرف ، كمصطلح « الأسلحـة المسببة لعـدم الاستقرار » الذى ورد فى بيـان الدول الخمس الكبرى المصدرة للأسلحـة التقليدية لدول الشرق الأوسط عام ١٩٩١ ، فـلا يتم استنادًا عليه اعتبـار الصـواريخ أرض/ أرض الإسرائيليـة أسلحـــة مسببـة لعـدم الاستقـرار ، بينما تمارس الضغوط على الـدول العربية وإيـران إذا ما سعت للحصـول على أسلحة أقل تقدمًـا . فهناك مشكلـة الانتقائيـة التى تتصل بمفهـوم ضبط التسلح والمفـاهيم الفرعيـة التقليـدية والحديثـة المرتبطة به ، وهو ما يجعل عملية ضبط تسلح فى الشرق الأوسط تفتقد إلى المصداقية .

المبحث الثانى
ترتيبات ضبط التسلح بالشرق الأوسط

خلفية تاريخية :

إن الموضوع المثار حاليًا فيما يتعلق بالحد من التسلح وضبطه فى منطقة الشرق الأوسط لا يعد موضوعًا جديدًا ، فالحد من التسلح موضوع يعود إلى قرن مضى ، حيث كان محل اهتمام كبير نتيجة التعقيدات التى أثارتها تجارة السلاح للمستعمرات الأوروبية فى أفريقيا وغرب آسيا ، الأمر الذى أدى إلى اتفاقية بروكسل عام ١٨٩٠ ، وتعتبر الاتفاقية الوحيدة التى تم تنفيذها : وهى لم تكن اتفاقية عامة لأنها نظمت تجارة السلاح لمنطقة معينة فقط ولكن على أساس علمى ، وقد وقعت عليها سبع عشرة دولة أوروبية والولايات المتحدة ، وشملت القارة الأفريقية فيما بين خط الاستواء وخطى عرض ٢٠° شمالاً و ٢٢° جنوبًا ، وتلا ذلك اتفاقية الجزائر عام ١٩٠٦ التى وافقت عليها الولايات المتحدة وثلاث عشرة دولة أخرى ، وكانت لتدعيم اتفاقية عام١٨٩٠ لتشمل منطقة شمال أفريقيا بهدف منع تهريب الأسلحة إليها .

لقد شكل ذلك بداية جديدة ، ازداد بعدها الاهتمام بمسائل الحد من التسلح وضبطه بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لدور العلاقة بين الإنتاج المتوايد للسلاح وتصديره ، وبين السرعة فى سباق التسلح واندلاع الحروب .

وقد تمت فى هذا السياق محاولتان فاشلتان لضبط التسلح ، الأولى كان مؤتمر « سان جيرمان » عام ١٩١٩ ، والذى كان جزءًا من التسوية السياسية بعد الحرب فى فرساى ، وكانت الفقرة ٢٣ من معاهدة عصبة الأمم تنص على : المراقبة العامة على تجارة السلاح والذخائر مع الدول التى يكون فيها التحكم فى هذه التجارة أساسًا للمصلحة العامة ، ونصت المعاهدة على علانية الصفقات ، كما أضافت شيئًا هامًا وهو حظر بيع الأسلحة لمنطقة «الشرق الأدنى» ، إلا أن هذه المعاهدات فشلت لرفض الولايات المتحدة التصديق عليها .

والثانية كانت معاهدة جنيف عام ١٩٢٥ التى كانت بحضور ٤٤ دولة ، وقد كان هدف المؤتمر البحث عن وسائل التحكم فى تجارة السلاح ، وكانت قيوده أسهل من معاهدة سان جيرمان ، بحيث لم تكن تهدف للتحكم الشامل ، بل كانت تهدف للتحكم الحكومى الكامل على مبيعات السلاح وعلانية الصفقات ، غير أن عملية إقرار تلك الاتفاقية فشلت هى الأخرى لعدم توافر النصاب اللازم لإقرارها .

نخلص من ذلك إلى أن هناك العديد من المحاولات التى جرت بهدف التحكم والسيطرة والعلانية لصفقات السلاح من خلال تركيزها على عدة نقاط هى :

- علانية صفقات السلاح عن طريق تسجيلها .
- إنشاء « مناطق حظر » وهى التى لا يجب أن يصدر السلاح إليها إلا بعد الحصول على تصريح بذلك .
- وقف تجارب السلاح إلا بعد الحصول على تصريح بذلك .

عقد فى تونس عام ١٩٢٥ فى قصر الأمم ما عرف بمؤتمر صانعى السلاح ، وذلك بهدف العمل على إيقاف الرقابة الدولية على المشروعات ، نظرًا لأن تجارة السلاح حتى هذا الوقت كانت عن طريق الشركات خارج السيطرة الحكومية ، بيد أن المؤتمر لم يصل إلى نتائج ملموسة[١] .

ورغم فشل عقد أو تنفيذ الاتفاقيات الدولية ، إلا أنه اعتبارًا من الثلاثينات ، تم منع تصدير السلاح عن طريق الشركات ، وبدأت أغلب الدول المنتجة للسلاح تدريجيًا فى استخراج تراخيص لتصدير السلاح . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية تم تعديل وتحسين هذا النظام ، وتمت السيطرة الحكومية الشاملة إلى حد كبير على صناعات السلاح المحلية فى الدول المختلفة .

غير أن تلك السيطرة أدت بعد الحرب إلى استخدامها كأداة فعالة فى السياسة الدولية بهدف المساهمة فى تحقيق الأهداف السياسية للدول المصدرة فى سياق الاستخدام السياسى

---

(١) بول جاير : ليس بالحرب وحدها Not by War Alone (القاهرة : ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ١٩٨٨) .

للقوة العسكرية ، وهو ما أدى إلى تعقيد الأمـور ، خاصة مع ما ساد العالم من تنافس فى عصر القطبية الثنـائية والحرب البـاردة ، وبالـرغم من ذلك استمـرت المبادرات الـدولية المستهـدفة للسيطرة على التسلح .

فى ٢٥ مايـو ١٩٥٠ أصدرت الـولايات المتحـدة وبريطـانيا وفـرنسا مـا سمى بـالبيان الثـلاثى والـذى استهـدف السيطـرة على التسلح فى منطقـة الشرق الأوسط لضمان استقـراره حفاظًا على مصالحهم، وهو يعتبر المرة الأولى التى يتـم فيها إصدار وثيقة للسيطرة على التسلح فى المنطقة ، غير أن هـذه الوثيقة كانت من جـانب واحد ،حيث لم تشارك فيهـا دول المنطقة ، ومن ثم فقد بـدت وكأنها تشكل خطرًاعلى السلاح وعلى العـرب بوجه خاص ، وقـد استمرت فاعلية البيان الثلاثى حتى عام ١٩٥٥ حينما عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية المشهورة التى أنهت عمليًا فاعلية هذا البيان .

بناء على البيـان الثلاثى الذى صـدر ، وفى نفس الشهر رتبت كل من الولايـات المتحدة وبريطـانيا وفرنسا عمليـة السيطرة على السلاح والحد منه فى الشرق الأوسط من خـلال إنشاء لجنة مشتركة سميـت « لجنة الشرق الأوسط لتنسيق السلاح» ، واعتبرت هذه اللجنـة بمثابة المحـاولة الـوحيدة النـاجحـة فى إطار السيطـرة على التسلح فى المنطقة ، رغم أن أعمال هـذه اللجنة وأهدافها ظلت لفترة طويلة غير معروفة .

لقد كانت أهداف الدول الثلاث لضبط التسلح فى المنطقة مبنية على مبدأين هامين :

الأول : هو متطلبات إدارة الصراعات منخفضة الشدة فى إطار الحرب الباردة .

الثانى : استقرار الصراع العربى/ الإسرائيلى من خـلال التحكم فى التوازن العسكرى فى المنطقة .

الثالث : هـومحاولة إنشـاء مجمـوعة مـن الدفـاعـات الإقليمية لاستكمال حصـار الاتحاد السوفيتى السابق ، وحرمانه من التسرب إلى المنطقة .

وقد استمرت اللجنـة فى عملها بالمراوغة المستمـرة فى إمداد الدول العربيـة خاصة مصر بمطالبها من السلاح ، إلى أن توصلت مصر لعدم مصـداقية دول البيان باكتشافها صفقة كبيرة من الأسلحة التى تم الاتفاق عليها بين فرنسـا وإسرائيل ، الأمرالذى دفع مصر لعقد صفقة

الأسلحة التشيكية ، وهوما أدى بها إلى إنهاء الدول الثلاث لعمل اللجنة بعد سقوط البيان الثلاثى نفسه .

تقدمت مالطة عام ١٩٦٥ ، ثم مالطة والدانمارك وأيسلندا والنرويج عام ١٩٦٨ باقتراح إلى الأمم المتحدة لإحياء الكتاب العام لتجارة السلاح والذخيرة وأدوات الحرب السابق نشره بواسطة « عصبة الأمم » فى الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٨، غير أن المبادرة لم يقدر لها النجاح هى الأخرى .

قامت موسكو فى عام ١٩٥٧ (بعد حرب عام ١٩٥٦) بالعديد من الاتصالات مع واشنطن ولندن وباريس أوضحت بها اقتراحًا شاملاً بعدم التدخل فى الشئون الداخلية فى الشرق الأوسط ، لكن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح لشعورها أنه موجه لتفريغ حلف بغداد من أهدافه ، بالإضافة إلى حرصها على ضمان السيطرة الأمريكية على المنطقة .

بعد حرب عام ١٩٦٧ أوضحت الولايات المتحدة اهتمامات معينة لضبط التسلح فى المنطقة من خلال ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتى السابق فى منع إمدادات السلاح لحلفائه فى المنطقة بهدف تعزيز إمكانية التوصل لتسوية سياسية لنهاية النزاع ، وكرر نيكسون خلال فترة إدارته الرغبة فى مناقشة السوفيت للتوصل إلى ترتيبات عملية لنهاية النزاع ، وقامت الولايات المتحدة بتقديم مقترحات للسيطرة على التسلح ، إلا أن الموقف السوفيتى أكد بشدة على أولوية ضمان الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة قبل التفاوض على أى تحديد للسلاح ، وبذلك لم ترفض موسكو عرض واشنطن ، ثم قامت فى عام ١٩٦٨ بالإعلان عن رغبتها فى دراسة إجراءات ضبط التسلح فى المنطقة ، غير أن الدولتين العظميين لم يتوصلا إلى نتيجة حاسمة ، نظرًا لاستمرار المشكلة الأساسية وهى مشكلة الشرق الأوسط دون حل .

فى أغسطس ١٩٧٠ تقدمت الولايات المتحدة بورقة عمل رسمية للجنة "CCD"تضمنت بعض الارشادات للسيطرة على السلاح فى منطقة الشرق الأوسط ، من خلال تعهدات من الدول المحلية ، بعدم إنتاج أو طلب نظم التسلح الذى تم الاتفاق على تنظيم السيطرة عليها يتواكب معها تعهدات من المصدرين الأساسيين بعدم تصدير مثل هذه الأسلحة ، وأن تمتد إجراءات السيطرة على التسلح إلى كل دول المنطقة والدول المصدرة للسلاح للمنطقة ، وذلك من منظور العمل على استقرار التوازن العسكرى فى المنطقة .

فى عام١٩٧٢ عقب اجتماع الرئيسين نيكسون وبرجينيف فى إطار حالة الوفاق التى سادت بينهما ، صدر بيان عنهما يؤكد رغبة القوتين العظميين فى العمل من أجل تسوية النزاع العربى/ الإسرائيلى عن طريق « التفاوض » ، وهو ما اعتبر اتجاهًا من الدولتين نحو حالة من « الاسترخاء العكسرى » فى المنطقة ، وهو ما رفضته مصر والدول العربية ، ومن ثم فلم يستمر هو الآخر وسقط باندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .

تلك كانت خلفية ضرورية لتوضيح مدى دينامية المنطقة بالنسبة لموضوع السيطرة على التسلح وضبطه ، رغم اختلاف الدوافع والأهداف فى كل مرحلة أو لكل طرف ، وقد ظلت كل تلك المبادرات فى إطار نظم الأسلحة التقليدية إلى أن انتقلت إلى مستوى آخر بعد حرب عام ١٩٧٣ لتشمل إطارًا أوسع من نظم الأسلحة ، وهو ما يعبر عن مرحلة جديدة .

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأقليمية فى مجال حظر انتشار أسلحة التدمير الشامل :

قبل أن تمضى على حادثة هيروشيما ونجازاكى أربعة شهور ، وقف الفيلسوف البريطانى « برتراند رسل » فى مجلس اللوردات ليعقب على الحدث قائلاً : « نحن لا نريد أن ننظر إلى هذا العمل ببساطة من وجهة نظر السنين القليلة القادمة ، ولكننا نريد أن نراه من وجهة نظر مستقبل الجنس البشرى . إن السؤال بسيط ، وهو : هل من الممكن لمجتمع علمى أن يستمر فى الحياة ، أوأنه لابد لمثل هذا المجتمع أن يورد نفسه فى نهاية الأمر إلى التهلكة » ؟

فى هذا السياق سعى العالم منذ هذا التاريخ وبعد أن اكتشف حجم هذا الدمار ، وما يمكن أن تؤدى إليه أى حرب نووية قد تنشأ ، سواء بإرادة الإنسان أو عن طريق الخطأ من فناء البشرية كلها . من هذا المنطلق اتضحت ضرورة العمل على ضبط استخدامها ومحاولة قصرها على الأغراض السلمية من خلال تحسين أساليب ووسائل الأمان النووى ، والعمل فى الوقت نفسه على تحريم الاستخدامات العسكرية ، لتجنيب العالم ويلات هذه الأسلحة المدمرة ، وقد بذلت جهود دولية كبيرة فى هذا السياق فى عدة خطوط متوازية تهدف إلى :

- منع انتشار تلك الأسلحة .
- الحد من التسلح والتقليص التدريجى لنظم أسلحة التدمير الشامل ، وصولاً إلى النزاع الشامل لها .

ورغم الصعوبة الشديدة لتحقيق ذلك ، إلا أن جهودًا دولية ضخمة قد بذلت هى الأخرى حتى تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى دخلت جميعها حيز التنفيذ ، رغم بعض الإشكاليات التى واجهت تنفيذ بعض تلك الاتفاقيات ، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط .

وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الاتفاقيات التى تؤثر على عملية ضبط التسلح فى مجال أسلحة التدمير الشامل بمنطقة الشرق الأوسط (باقى الاتفاقيات ملحق « أ » المرفق) .

١ - معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨ (NPT)

Treaty on Non-Proliferation of Nuclear Weapons[١]

وهى المعاهدة الرئيسية أو المعاهدة الأم ، والتى يمتد نطاقها ليشمل العالم أجمع (بما فيه الشرق الأوسط) . وقد وضعت معاهدة منع الانتشار فى صورتها النهائية فى نهايةعام ١٩٦٧ ، كثمرة من ثمار جهود عشرين عامًا فى الجمعية العامة واللجان المتخصصة ، وعشرة أعوام فى لجنةالثمانية عشر .

وقد أصبحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سارية المفعول ابتداء من عام ١٩٧٠، وتم النص بها على عقد مؤتمرات مراجعة للمعاهدة كل خمس سنوات ، حيث عقدت تلك المؤتمرات بالفعل أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ . كما كان هناك بند ينص على أن مدة سريان المعاهدة هو خمسة وعشرون عامًا ، ومن ثم انعقد مؤتمر المراجعة فى المدة من ١٧ ابريل إلى ٦ مايو عام ١٩٥٥ للنظر فى أمر سريان المعاهدة ، والذى تقرر فيه أن يكون سريانها لأجل غير مسمى . وتتضمن الأهداف الفورية العاجلة منع انتشار الأسلحة النووية . وتطوير استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، مع الالتزام بنظام للضمانات يحقق هذين الهدفين . أما الأهداف الآجلة فتتضمن منع الحرب النووية وتأمين سلامة الشعوب ، ومنع سباق التسلح . والعمل على وقف جميع التجارب النووية وتخفيف حدة التوتر الدولى ، وتقوية الروابط بين الدول ، ووقف صناعة الأسلحة النووية ، وتدمير ما هو موجود منها طبقًا لمعاهدة تعقد من أجل الحظر الشامل للتسلح . وإتاحة الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية -

(١) محمود ماهر محمد ماهر : رسالة دكتوراه على نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية (القاهرة : جامعة عين شمس / كلية الحقوق ، ١٩٨٠) .

لجميع أطراف المعاهدة – هدف فورى آخر يتلو الهدف الأول فى أهميته ، ولقد أكدت المعاهدة فى ديباجتهـا « فوائد الاستخـدام السلمى للتكنولـوجيا النـووية ، وضرورة إشراك جميـع الدول الأطراف فى هذا المجال » .

الأسباب التى تدعو إلى ضرورة تعديل المعاهدة :

تجدر الإشارة إلى أن هناك تزايدًا ملحوظًا فى المطـالب الدولية – خاصة من جانب العالم الثالث – بضرورة تعـديل بعض أسس معاهدة منع الانتشار النـووية "N.P.T" تمشيًا بحدود المتغيرات الدولية الجديدة والظروف الخاصة بكل إقليم ، وفيما يلى أبرز تلك الملاحظات :

● اتجاه بعض الدول (الهند) لمحاولة لتوحيد بعض الجهود الدولية لصالح تعديل بعض أسس معاهـدة انتشار الأسلحـة النوويـة بما يسمح بانضمامهـا لدول النـادى الذرى ، غير أن الرفض الغربى المستمر ما زال يعارض ذلك.

● إعـلان الأمين العـام للأمم المتحـدة فى ينـايـر ١٩٩٣ ،وعلى أثـر توقيع معـاهـدة الأسلحة الكيميائية الجديدة بتزايد الحاجة الدوليـة لبلورة معاهدة الأسلحة الكيميائية الجديدة بتزايـد الحاجة الدولية لبلـورة معاهدة جـديدة للأسلحة النـووية على نفس النمط ، وبما يحقق أهداف « نزع » السلاح النووى على المستوى العالمى .

● رؤيـة العديـد من الـدول أن معاهـدة "N.P.T" ذات طـابع تمييزى لصـالح الـدول النوويـة، وعدم تـوفيرها ضمانات كـاملة للـدول غير النووية ، خـاصة فى مجال التعهـد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فى مواجهتها .

● استمرارية وجـود بعض الدول النووية – واقعيًا – غير المنضمـة إلى معاهدة "N.P.T" وبشكل يتناقض مع جـوهر المعاهـدة ، ودون وجود قوى مـؤثرة ضاغطـة تسمح بتخليها عن الخيار النووى (إسرائيل – الهند – باكستان) .

٢ - معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية : (CWC)

فى التـاسع والعشرين من ابـريل ١٩٩٧ ، دخلت المعـاهـدة الـدوليـة لحظـر الأسلحـة الكيميائيـة حيز التنفيذ ، حيث صـادقت عليها ٧٥ دولة من إجمالى ١٦٤ دولـة وقعت عليها ، ولقد احتاج الأمر إلى ثلاثين عامًـا ليبدأ التفاوض بشأنها ، وخمس سنوات من المفاوضات ليتم

التوصل إلى صيغتها الحالية ، وتحظر المعاهدة استخدام أو تطوير أو إنتاج أوتخزين أو نقل الأسلحة الكيميائية ، وتطالب بتدمير المخزون الكلى من الأسلحة الكيميائية التى تمتلكها الدول الموقعة عليها فى غضون عشر سنوات ، أى حتى عام ٢٠٠٧ ، ولم توقع أو تصادق على المعاهدات كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا وإيران وكوريا الشمالية (وقعت روسيا الاتحادية ، ولكن مجلس الدوما لم يصدق على هذه المعاهدة) .

الموقف المصرى من المعاهدة :

شاركت مصر بإيجابية خلال مختلف مراحل المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى نص واضح للمعاهدة يهدف إلى القضاء التام على إحدى فئات أسلحةا لدمار الشامل ، ويساوى فى الحقوق والواجبات بين جميع الأطراف ، وأن يتحقق فى النهاية الأمن والسلم الدوليين ، ولكن موقف مصر الثابت والذى أعلنته عند فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣ هو ضرورة التعامل مع اتفاقيات نزع السلاح بما يحقق التوازن فى التزامات دول المنطقة ، ويحمى الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، ويتجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل ، ومن هنا ظهرت ضرورة الترابط بين توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبين إزالة السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط ، والسعى لإنشاء مطنقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة .

ونظرًا لأن المنظمة الدولية لم تأخذ الموقف المصرى بعين الاعتبار ، فقد رفضت مصر التوقيع أو المصادقة على المعاهدة ، والجدير بالذكر أن هناك دولاً عربية أخرى لم تقم بالتوقيع أو المصادقة ، ومنها سوريا وليبيا والعراق ، وإن كانت الأخيرة قد تعرضت إلى تدمير معظم قدراتها الكيميائية والبيولوجية .

الموقف الإسرائيلى من المعاهدة :

تمتلك إسرائيل مجموعة متنوعة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، حيث تمتلك من الترسانة الكيميائية الغازات السامة ، سواء جلدية أو التى تؤثر فى الدم أو المهيجة للعيون . يضاف إلى ذلك الترسانة البيلولوجية والتى تضم البكتريا والفيروسات .

وتتعـدد المصانع التى تنتج كل هـذه الأنـواع من الأسلحة ، فنجـد فى تل أبيب وحدهـا واحـدًا وثلاثين مصنعًـا على سبيل المثال . ورغـم ذلـك فقد وقعت إسرائيل على اتفـاقية حظـر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣ ، ولكنها لم تصدق عليها ، وترجع المصادر الإسرائيلية السبب فى ذلك إلى :

أولاً : لامتلاك بعض الدول العربية لهذه الأسلحة واحتمال استخدامها ضد إسرائيل ، كما أن إيران تمتلك مثل هذه الأسلحة .

ثانيًا : أنها تبرر للمجتمع الدولى بأنها حاولت التوقيع فى البـداية لإظهار حسن النوايا ، ولكنها الآن لا تصدق على المعاهدة دفاعًا عن نفسها فى وجه الآخرين .

ثالثًا : أن المصادقـة على المعاهدة تتطلب قيـام إسرائيل بتدمير مخزونها من هـذه الأسلحة قبل عام ٢٠٠٧ ، وهو ما تعتبره إسرائيل تهديدًا لأمنها واستراتيجيتها العسكرية .

رابعًـا : أن المصادقـة سوف تعـرض إسرائيل للجان التفتيـش الدوليـة ، مما قـد يدفعهـا لكشف الإمكانيات النووية الإسرائيلية .

خامسًا : لقـد كان التـوقيع الإسرائيلى على المعـاهدة فى البـدايـة مناورة لكشف الـدول العـربية ومـوقفها الـرافض ، ولم تكن جـادة فى التصديق ، وطـالما قد تحقق الهدف فـلا داعى للتصديق على المعاهدة فى ظل المسانـدة الأمريكية لموقفها الاستراتيجى من الحفاظ على الخلل بالتوازن فى المنطقة .

٣ - اتفـاقية حظـر تطويـر وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريـولـوجية (البيـولوجية) والسموم وتدمير الموجود منها (سنة ١٩٧٢م) :

Convention on Prohibition of the Development Producrion. Astock Piling of Bacterio-ligical (Biological) & Toxims Weapons, on Their Destruction.

تم فتح بـاب التوقيع والانضمام لـلاتفاقيـة فى واشنطن وموسكـو ولندن اعتبـارًا من ١٠ أبريل سنة١٩٧٣ ، وأصبحت سارية المفعول اعتبارًا من ٢٦ مارس ١٩٧٥م ، بعد انضمام ٢٣ دولة لها .

تم عقد مؤتمر المراجعة الأول بجنيف فى مارس ١٩٨٠م وحتى هذا التاريخ كان عدد الدول التى انضمت للاتفاقية ٨٧ دولة وعدد الدول التى وقعت فقط دون أن توقف ٣٩ بينها مصر ولم تنضم إسرائيل أو توقع على هذه الاتفاقية .

لا تتضمن الاتفاقية أى وسيلة فعالة للتحقق من التزام الدول الأطراف بالاتفاقية وترك أمر التحقق والتأكد والتفتيش للوسائل الوطنية داخل الدولة وليس للوسائل الدولية أو لجان تُعين من قِبَل الدول الأعضاء بالاتفاقية .

طالبت مصر فى مؤتمر المراجعة سنة ١٩٨٠ بضرورة تعديل الاتفاقية فيما يتعلق ببند إجراءات التحقق والتفتيش داخل الدولة المشكو فى حقها وبررت عدم انضمامها (توقيعها فقط) بأنها تنتظر ما سيسفر عنه مؤتمر المراجعة بالإضافة لمدى عالمية الانضمام ، خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط (وتعنى بذلك إسرائيل) .

٤ - اتفاقية حظر نقل تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) :

تم الاتفاق فى عام ١٩٨٧ بين كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة على خطوط توجيهية تغطى عملية تصدير تكنولوجيا الصواريخ - بهدف منع انتشار أنظمة التوجيه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل - وصل عدد الأعضاء فى هذه الاتفاقية حتى الآن (٣٣) دولة .

٥ - اتفاقية إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل : :

● **معاهدة تلاتيلوكو :** تهدف لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى أمريكا اللاتينية ، وتم توقيعها عام ١٩٦٧ .

● **معاهدة راروتنجا :** وقعت عام ١٩٨٥ لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى المنطقة الواقعة من أمريكا اللاتينية شرقًا إلى استراليا وغينيا الجديدة غربًا ، ومن القطب الجنوبى وحتى المحيط الاستوائى شمالاً .

● **معاهدة أنتاركتيك :** وقعت عام ١٩٥٩ لإنشاء منطقة عسكرية بمنطقة القارة القطبية الجنوبية وبالتبعية منطقة خالية من الأسلحة النووية فضلاً عن عدم إجراء التفجيرات فيها .

● معاهدة بليندايا : وقعت في ١١ أبريل عام ١٩٩٦ ، خاصة بإخلاء « القارة الأفريقية » من أسلحة الدمار الشامل ، وقعت عليها جميع الدول الأفريقية .

مبادرات ضبط التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط :

أسفرت اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهة المصرية مع إسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، ثم توقيع اتفاقية السلام المصرية/ الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، إلى التوصل لترتيبات من نوع جديد فى مجال الحد من الأنشطة العسكرية ، شملت إقامة مناطق محدودة السلاح ، وفرض بعض القيود على الأنشطة العسكرية ، كما قضى بترتيب نظام للإنذار المبكر والاستعانة بقوات دولية متعددة الجنسيات . ومن هذا المنطق ساد الاعتقاد بأنه أمكن التوصل أخيرًا إلى النموذج الذى يصلح للتغلب على المشاكل التى تعترض طريق التوصل إلى اتفاقيات لضبط التسلح فى الشرق الأوسط .

رغم أن هذا النموذج أدى إلى تحقيق الاستقرار العسكرى بين البلدين ، إلا أنه لم يسهم فى استبعاد احتمالات تجدد الصراع مرة أخرى ، ومن ثم لم يتكرر هذا النموذج مرة أخرى حتى الآن . لقد شهدت تلك الفترة منذ حرب أكتوبر حتى نشوب حرب الخليج الثانية «بعاصفتها» والتى كان من توابعها إعادة فتح وتنشيط ملف ضبط التسلح بالمنطقة ، ومن ثم كان مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١ الذى يعتبر نقطة تحول هامة فى هذا المجال ، حيث عقد فى ظل بيئة دولية وإقليمية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، خاصة أن إسرائيل أبدت اهتمامها للمرة الأولى بقضايا ضبط التسلح والسيطرة على الأنشطة العسكرية فى الشرق الأوسط . غير أن هذا الاهتمام كان من المنظور البراجماتى الذى لا يستهدف تحقيق نتائج متوازنة مع دول المنطقة من خلال استمرار تبنى ضرورة التفوق الإسرائيلى . الأمر الذى أدى إلى تعقيد المشكلة وعرقلة أى تقدم بها ، ولعل من الأمور الجديرة بالملاحظة ، أنه فور انتهاء حرب الخليج الثانية لم تشهد المنطقة أية مبادرات للسيطرة على الأنشطة العسكرية (عدا لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى) ، فى حين تعددت مبادرات ضبط التسلح الإقليمى ، وهى ما سنتناولها بشىء من التفصيل :

● عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ صرح « د. كيسنجر » بأن أى إجراءات لضبط التسلح فى المنطقة لابد أن تتضمن كل الدول التى يمكن أن تصدر سلاحها لدولة أو أكثر من الدول المتصارعة ، وألا تقتصر على الدول المستوردة فقط .

● فى فبراير ١٩٧٥ أخذ الاتحاد السوفيتى (السابق) المبادرة بمطالبته بعقد اتفاقية بين القوى العظمى للحد من تدفق الأسلحة للشرق الأوسط ، على أن يكون ذلك فى أعقاب انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة ، غير أن المبادرة لم يكتب لها النجاح .

● تمت عام ١٩٧٨ محادثات ثنائية سرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) للوصول إلى تفهم حول تكوين مجموعة عمل خاصة بتصدير السلاح التقليدى ، بهدف التوصل إلى معايير خاصة بسياسة إمداد السلاح يتم على أساسها الاتفاق ، وقد تضمنت تلك المفاوضات السرية مناقشات بخصوص تحقيق آلية خاصة لمتابعة تصدير السلاح للمنظمة .

● قدم وزير الخارجية السوفيتى عام ١٩٨٩ أثناء زيارته للقاهرة بعض المقترحات تتضمن(١) :

- اقتراحًا بإنشاء مركز إقليمى لمنع اندلاع الحروب بالشرق الأوسط .

- إجراء تخفيض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية بين الدول العربية وإسرائيل .

● مبادرة « بوش » الأولى فى ٢٩ مايو ١٩٩١ ، وهى تتعلق بجميع مستويات الأسلحة ، غير أنها شملت بالنسبة للأسلحة التقليدية : دعوة الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن إلى العمل على وضع قيود على توريد أسلحة معينة لدول الشرق الأوسط ، باستثناء ما تحتاجه للدفاع فى حالة تعرضها للعدوان .

● وفى يوليو ١٩٩١ صدر بيان « باريس » الذى اشتركت فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، الذين اتفقوا على اعتماد توجيهات مشتركة خاصة بتصدير الأسلحة التقليدية ، وعلى إبلاغ بعضهم البعض عن تزويد منطقة الشرق الأوسط بنظم التسلح المتطورة ، بما لا يخل بالالتزامات القائمة قبل البيان (وشمل البيان كذلك عناصر أخرى خاصة بالأسلحة النووية) .

---

(١) بول جابر : ليس بالحرب وحدها ، مرجع سابق .

● كما صـدر فى أكتوبـر من نفس العـام ١٩٩١ « بيان لنـدن » الذى تضمن النقـاط التالية :

– الاتفاق على أن يتم الإخطار عن نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، خاصة ما يتعلق بالـدبابات – العـربات المصفحـة الصغيرة – المدفعية – الطائرات الحربيـة – الهيليكوبتر – السفن الحربيـة – أنظمـة الصـواريخ على ألا يتعـارض ذلك ، مع الالتـزامـات القـائمـة مع الحكومات الأخرى .

– الترحيب بجهود الجمعيـة العامة لـلأمم المتحدة بخصـوص عمل نظام لتسجيل نقل الأسلحة التقليدية .

– اتخاذ إجـرءات فعـالـة لمنع الانتشـار والحد من التسلح وضرورة الحفـاظ على القيـود المفروضة كلما أمكن ذلك والتنسيق لوضع إرشادات خاصة بالتصدير لمنطقة الشرق الأوسط .

– الامتناع عـن نقل السلاح فى الحالات التـالية : زيـادة حدة صراع عسكـرى قائم – زيـادة التـوتر فى المنطقـة أو المسـاهمة فى خلق جـو من عـدم الاستقـرار – الإخلال بـالتـوازن العسكرى فى المنطقة – مخالفة حظر أو اتفاق دولى قائم بالحظر على أطراف معينة – استخدامه فى أغراض غير مشروعـة – تأييد أو تشجيع الإرهـاب الدولى – التـدخل فى الشئون الـداخلية لدلة ذات سيادة – أن يؤدى إلى تخريب اقتصاد الدولة المنقول إليها السلاح .

– وقد وضعـت إرشادات لنقل الأسلحة التقليـدية تتمثل فيما يلى :نقـل السلاح يجب أن يكون بهدف تمكين الـدولة من الدفـاع عن نفسها . وأن نقل السـلاح بصورة تفوق هـذا القدر يشكل خطرًا على السلام والاستقرار – نقل السلاح لا يستخدم فى انتهاك مبادىء ميثاق الأمم المتحدة – يجوز نقل السلاح إلى دولـة لمواجهة تهديد معين أو لدعم إمكانيـاتها فى المشاركة فى ترتيبات شاملة أو إقليمية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة أو بناء على طلبها .

● قمة لنـدن للدول الصنـاعية السبع (١٥ –١٧ يـوليو ١٩٩١)، تتضمن بيـان لندن للـدول الصناعيـة السبع بعض المبادىء الاسترشـادية حـول انتقال الأسلحـة التقليديـة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ، وذلك على النحو التالى :

– انتقال الأسلحة التقليدية : تطبيق مبـدأ الشفافية ومساندة الاقتراح بعمل سجل دولى لانتقال الأسلحة التقليدية يكون تحت إشراف الأمم المتحدة .

- التشاور المستمر بغرض التطبيق السريع للمبادرات الحالية فى هذا الشأن .

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع بناء ترسانة عسكرية تفوق احتياجات الدول للدفاع ، ومنها امتناع كل الدول عن بيع السلاح إلى المناطق التى يزيد فيها التوتر وعدم الاستقرار .

● انبثقت من مؤتمر مدريد للسلام الذى عقد عام ١٩٩١ فى إطار المحادثات متعدد الأطراف « لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى » .

- رغم ذلك عقد اجتماع فى موسكو فى أكتوبر ١٩٩١ بين مجموعة من الخبراء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) ودول الشرق الأوسط تحت مظلة أكاديمية العلوم السوفيتية ، بغية التغلب على الفجوة بين مواقف الجانبين العربى والإسرائيلى من خلال تجزئة تناول موضوع ضبط التسلح فى المنطقة إلى أربع مستويات ومراحل زمنية ، مع ربط التقدم فيها بمدى التقدم فى عملية السلام[1] .

- عقد أولى جلساته فى يناير عام ١٩٩٢ بموسكو ، والتى عقدت ست جلسات كان آخرها فى إبريل عام ١٩٩٦ ، تباينت خلالها المواقف العربية والإسرائيلية إلى حد كبير ، فالموقف الإسرائيلى ينطلق من إحساسها بالتفوق وضرورة المحافظة عليه ، بينما الموقف العربى فى الجانب الآخر له توجهاته التى تهدف إلى التوصل إلى حالة من التوازن الاستراتيجى الذى لا يتيح التفوق لأى طرف على الآخر من حيث الكم أو النوع ، وهى توجهات تتناقض مع الرؤية الإسرائيلية للتوازن .

- فى هذا السياق ركزت إسرائيل على فكرة « ترتيبات بناء الثقة » وما ينجم عنها من قيام اتصالات سياسية وعسكرية بينها وبين الدول العربية ، وقد أدى اتباع إسرائيل لهذا النهج إلى الكشف عن حقيقة أهدافها الحقيقية ، وهى : تعطيل التوصل إلى حلول للقضايا السياسية القائمة بينها وبين الدول العربية ، إنشاء خطوط اتصال مباشرة بينها وبين الدول العربية لتقليص احتمالات نشوب الحرب ، تعيين ضباط ارتباط ، الاتفاق على تفتيش مشترك على الحدود . وهكذا يتضح عدم وجود أى علاقة بين ما تطرحه إسرائيل وبين ضبط التسلح فى

---

(١) د. عبد المنعم سعيد : الشرق الأوسط بعد المفاوضات/ نظرة عامة على المفاوضات (القاهرة : السياسة الدولية/ الأهرام ، ١٩٩٤) .

المنطقة [(١)] ، الأمر الذى أدى إلى عدم إحراز أى تقدم فى هذه اللجنة بالنسبة للأسلحة التقليدية .

- إن هذا التباعد فى المواقف لم ينشأ من فراغ ، ولكنه نتج عن رؤية الطرفين العربى والإسرائيلى للمسألة ، ومن ثم الهوة الكبيرة التى تفصل بينهما .

● تم فى يناير ١٩٩٢ اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٦/٤٦ الخاص بتنفيذ « سجل الأسلحة التقليدية » ، وكانت فكرة إنشاء مثل هذا السجل التابع للأمم المتحدة قد نشأت كفكرة ملحة لزيادة الشفافية التسليحية والأمنية بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وقد تشكلت لذلك لجنة خبراء كانت مصر ضمن أعضائها بهدف دراسة أوضاع هذا السجل ووضع الضوابط المختلفة له . ورغم أنه لم يثبت نجاح هذه المبادرة حتى الآن ، إلا أنها تعتبر خطوة متقدمة فى مجال ضبط التسلح التقليدى لو أحسن تطوير آلياتها وضوابطها[(٢)] . ويوضح الملحق «ب» المرافق الرؤية المصرية وتقييم السجل .

وهكذا يبدو عدم الاكتراث بمسألة ضبط التسلح التقليدى فى المنطقة ، ومن ثم بدأ تحوله تجاه أسلحة الدمار الشامل لأسباب تتعلق بدول المنطقة ، وأهمها استمرارها فى حالة اللاسلم واللاحرب ، وإصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على استمرار التفوق الكمى والنوعى على العرب ، ولأسباب أخرى كذلك تتعلق بالدول المصدرة للأسلحة ، وهى أسباب غير معلنة تتعلق باقتصاديات تجارة السلاح وضرورة خلق الظروف ، ليس لاستمرارها فقط ، بل وبتنميتها أيضًا .

هكذا تحول الاهتمام الفعلى للدول الكبرى ولدول المنطقة إلى ضبط التسلح فى مجالات أسلحة التدمير الشامل بمستوياتها المختلفة (النووية - الكيميائية - البيولوجية) ، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية . ورغم ما اتخذ ضد العراق من قرارات وإجراءات دولية لتدمير كل ذلك ، فما زالت إسرائيل تحتفظ بترسانة ضخمة متنوعة من أسلحة التدمير الشامل (نووية -

---

(١) مراد إبراهيم الدسوقى : السيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط - عدد ٤٢ كراسات استراتيجية (القاهر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) .

(٢) مجموعة باحثين : ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وأثره على التوازن العسكرى فى المنطقة (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ١٩٩٧) .

كيميائية – بيولوجية) ، كما أن احتمالات بروز قوى إقليمية أخرى فى المجال النووى (إيران) ما زالت قائمة .

ورغم ما تملكه إسرائيل من كل نظم هذه الأسلحة ، إلا أن السياسة الأمريكية تغض البصر عن ذلك .

إن الولايات المتحدة تمثل فى الوقت الحالى وحتى أوائل القرن القادم ثقلاً كبيرًا على المستوى الدولى فى مجال ضبط التسلح، خاصة ما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل ، وذلك سواء باعتبارها قوة عالمية فريدة تتعدد مصالحها وتوجهاتها ، أو لخبراتها الفنية فى هذه المجالات، فضلاً عن مشاركتها ومتابعتها الوثيقة لكل جهود ضبط التسلح على المستوى الدولى ، غير أن الممارسات الأمريكية تشير إلى اتباعها أساليب انتقائية خاصة فى الشرق الأوسط ، فبينما تصر بحزم على حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والأمثلة على ذلك ما فعلته بالعراق ، وحصارها وممارساتها للضغوط على كل من كوريا الشمالية وإيران لمنعها من تطوير وإنتاج الأسلحة النووية ، نجدها على الجانب الآخر لا تمارس أى ضغوط على إسرائيل . ونظرًا لصعوبة استمرار تفرد إسرائيل بالرادع النووى وحدها بالمنطقة فى ظل تعنتها ورفضها إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها ، فمن الممكن أن يؤدى ذلك إلى إعادة المنطقة إلى سباق التسلح مرة أخرى ، ولكنه سيكون أكثر خطورة وشراسة هذه المرة لانتقاله إلى المستوى النووى والكيميائى . تلك هى الإشكالية الرئيسية التى تعترض ضبط التسلح فى المنطقة بصفة عامة ، رغم كل المبادرات التى تمت فى هذا السياق .

المبادرات المختلفة :

قامت العديد من دول المنطقة ، ومن قوى دولية من خارج المنطقة بطرح العديد من المبادرات التى تهدف إلى ضبط التسلح بالمنطقة وإلى إخلائها من أسلحة التدمير الشامل ، غير أن تلك المبادرات شكلت موضوعات خلافية من طرف هنا وطرف هناك ، ومن ثم ظلت فى نفس سياقها كمبادرة فقط ، أبرزها هى :

- المبادرات المصرية .
- المبادرات الإسرائيلية .
- قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ .
- المبادرات الأمريكية .
- المبادرات الفرنسية .

ويوضح الملحق (ج) المرفق هذه المبادرات بشيء من التفصيل .

المبحث الثالث

التوازن الاستراتيجى واتجاهات بناء القوة العسكرية فى الشرق الأوسط

١ - التواز الاستراتيجى فى المنطقة :

يشير تـوازن القوى فى العـلاقات الـدولية إلى كيفيـة تعـامل الدول مع مشكـلات الأمن الدولى عن طـريق تغيير أنماط تحالفها ، ويعتبر تـوازن القوى نتيجة طبيعيـة لنظام دولى يتسم بوجـود عدة دول مستقلة ذات سيـادة ، يكون لكل منها حـرية الدخـول فى تحالفات من أجل تعظيم أمنها وحماية مصالحها[١].

أما التـوازن العسـكرى فهـو المعـيار الذى يقيس عليـه كـل طـرف من أطراف الصراع (المعـادلة) قـدراته وقـدرات خصمـه / خصومـه ، وهو الأسـاس الـذى تبنى عليه المفـاهيم الاستراتيجية والخطط العمليـاتية . وللتوازن العسكرى مفهوم متسـع لا يقتصر على التقديرات الكمية والنوعية فى آن واحد .

ونظرًا لما تتصف به منطقة الشرق الأوسط من عدم استقرار وتوتر شبه دائم لتعدد بؤر ، ومن ثم مبررات الصراع ، فقد بدت معظم العلاقات بين الـدول العربية ودول الجوار فى حالة من الحراك الاستراتيجى الدائم ، الأمر الذى أدى إلى التغييرات المستمر ةالتى تشهدها المنطقة بسبب تنوع المخاطر من داخل المنطقة ومن حولها ، ولذلك كان من الطبيعى أن يشهد التوازن العسكرى فى المنطقـة تغيرات متلاحقة هو الآخـر ، من منظور تفاعلهـا مع المتغيرات الإقليمية والدولية، الأمر الذى يمكن الإشارة فيه إلى أن التوازن العسكرى كان انعكاسًا لتلك المتغيرات.

ورغم كل المتغيرات الدوليـة المتعلقة بتوازن المصـالح وتوازن القـوى ، فإن لمنطقة الشرق الأوسط خصـوصية ، حيـث ما زال تـوازن القـوى هو العنصر الـرئيسى الحاسم فى المنطقـة ، والـذى تحافظ عليه الـولايات المتحـدة لصـالح إسرائيل ، ومن ثم ومن خـلاله أيضًـا تديـر إسرائيل استراتيجيتها فى المنطقة .

---

(١) مجموعة باحثين : معجم المصطلحـات السياسيـة (القاهـرة : مركـز البحوث والـدراسات السيـاسية / جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) .

إن الـوضع العام فى المنطقـة وتقـديراتـه المستقبليـة (فى المدى المتوسط) تشير إلى تنـوع توجهات دول المنطقـة فى هذا المجال ، فثمة دول تركـز جهودها فى محاولة لـزيادة نسبة الاعتماد على النفس إلى الحد الأقصى الممكن ، مع العمل على قصر الاعتماد على الدول الكبرى إلى الحد الأدنى الممكن أيضًا . وهنـاك دول أخرى وفـرت المظلة الدفـاعية لها من خـلال التحالف مع الـدول الكبرى ، ورغم كل ذلك ورغم كل ما يقـال عن ضبط التسلح ، فإن حجم الإنفـاق العسكرى فى المنطقـة سواء للدول العربيـة أو دول جوارها ، تشير إلى أن المنطقـة ما زالت تمر بحالة من سباق التسلح ، وهى حالة دينامية تؤثر على اقتصاديات ورخاء المنطقة.

وهنا يثار تساؤل هام عن تلك الإشكـالية بين سباق التسلح وبين الدعوة لضبط التسلح والتوصل لترتيبات أمنية فى المنطقة ؟

والإجـابة هنـا أن مشاكل المنطقـة الـرئيسية النـاتجة عن الاحتلال الإسرائيلى لـلأراضى العربيـة ، ومن ثم الاحتكار النـووى الإسرائيلى فى المنطقة ، والتى ما زالـت إسرائيل تعرقل أى محاولة للتوصل لحلول نهائية لها ، بالإضافة لأن هنـاك أسبابًا أخرى معروفة من خارج الإقليم ، وهى ما يتعلق بالمصالح الأمريكية فى المنطقة ، وكذلك بتجارة السلاح الدولية التى يمكن أن تصيب الدول الرئيسية بهزات اقتصادية فيما لو حل السلام والاستقرار فى المنطقة .

من هـذا المنطلق تشهـد دول الشرق الأوسط ومنهـا الـدول العـربية مـزيـدًا من عقـد صفقـات التسلح ، مما يشير إلى أن التـواز العكسرى بين كل من الـدول العربيـة وكل من دول الجوار يمكن أن يتعرض لحالة من عدم الاستقرار ، عـدا إسرائيل الذى يظل التوازن العسكرى مضمونًا لصالحها من الولايات المتحدة .

وفى هـذا السيـاق ليس من العدل أن تقبـل الولايـات المتحـدة الترويج الإسرائيلى بأن ما يملكه العـرب من نظم الأسلحة تفوق ما لدى إسرائيل ، هـو أمر يجافى الحقيقة ، ورغم ذلك فهى دائمة الابتزاز من هذا المنظور للحصول على المزيد من نظم الأسلحة ، فهناك فارق كبير بين دول الطوق المجاورة لإسرائيل وبين الدول الأخرى البعيدة عنها مثل دول الخليج على سبيل المثال . وفى هذا السيـاق تنزلق « جامعة الـدفاع الوطنى الأمريكيـة » إلى تلك المزاعم ، فتقدم مفهومًـا قريبًـا من المفهوم الإسرائيلى عنـد حسابها للتـوازن العسكرى العـربى/ الإسرائيلى : إذ تضع مجمـوعـة من الـدول العـربيـة فى كفة واحـدة (مصر – سـوريـا – الأردن – العـراق – السعوديـة – الإمارات – قطـر – البحرين – الكـويت – ليبيا) ، وتضيف كـذلك إيران لهذه

المجموعة[1] ، الأمر الذى لا يشير إلى انزلاق بل وإلى مغالطات فى الفكر الاستراتيجى كذلك . إن كل ذلك ينطلق من المنظور الإسرائيلى للتوازن العسكرى فى المنطقة المبنى على « الردع » ، وهو ما أكده « نتنياهو » رئيس الوزراء الإسرائيلى أكثر من مرة فى كتابه[2] ، حيث يقول : « إن تناقص الدول العربية المستعدة لمحاربة إسرائيل باستمرار ، يجسد حقيقة أساسية فى الواقع الشرق أوسطى ، هى أن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلام ردع ، وأن احتمال تحقيقه يرتبط بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل فى الردع . فكلما بدت إسرائيل أقوى ، كلما أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها ، وكلما أبدت ضعفًا وترددًا ، كلما زادت احتمالات الحرب ضدها » .

يضاف لذلك أن من أبرز سمات التسلح العربى اتجاهاته إلى القطرية ، حيث لا مفهوم أو تنسيق جماعى حتى فى إطار التجمعات العربية دون الإقليمية (مجلس التعاون الخليجى - الاتحاد المغاربى) ، ويندرج ذلك فى مساعدات الدول العربية ذات القدرة المالية لدول عربية أخرى فى مجال التسليح التى تعبر عن مجرد دعم وتعاطف مالى وقومى بعيدًا عن أى تخطيط أو تنسيق مشترك فى مجال التسلح.

هذا هو التوازن العسكرى المطلوب إذعان العرب له ، وفى هذا السياق يشير الملحق «د» إلى مقارنة عددية للأسلحة المختلفة لدول الشرق الأوسط ، والملحق « هـ » إلى مقارنة عددية لإسرائيل مع دول الطوق ، وباستقراء ما ورد بتلك الملاحق يبرز لنا اختلال التوازن العسكرى الذى يميل لصالح الدول غير العربية ، خاصة إسرائيل وتركيا ، بعد التقارب والتعاون العسكرى الاستراتيجى بينهما ، وتجىء القوات الجوية فى مقدمة عناصر الخلل فى التوازن العسكرى ، ناهيك عن الصواريخ البالستية وعن القدرة النووية .

نخلص من ذلك إلى أن على العرب أن يعملوا على ضوء ذلك بلا كلل على مسارين متوازيين :

---

(١) National Defense University, Institute for National Strategic Studies : Strategic Assessment 1997. Washington D.C. 1997.

(٢) بنيامين تنياهو : مكان تحت الشمس / الطبعة الثانية (عمان / الأردن : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، ١٩٩٦) .

المسار الأول :

وهـو ضبط التسلح (العـادل الـذى يستهـدف ضبط تسلح جميع دول المنطقـة ، وليس العرب فقط) خاصة بالنسبة للأسلحة النووية .

المسار الثانى :

ليس سباق التسلح ، ولكنه ضرورةالتوصل إلى توازن عسكرى والمحافظة عليه ، مع العلم بأنه لا يوجـد تناقض فى ذلك ، وعلى أن يشمل ذلك كل منظومات التسلح : التقليـدية – فوق التقليدية – النووية – الفضائية .

٢ - اتجاهات بناء القوة العسكرية فى الشرق الأوسط : (أهم دول الجوار)

إن مجمل العوامل والامتيازات التى تشكل البنيـة الأمنية بمنطقة الشرق الأوسط ، سواء المرتبطـة ببـؤر الصراع وعـدم الاستقـرار من داخـل المنطقـة ، أو تلك المرتبطـة بـالسيـاسـات والاستراتيجيات والمصالح الحيـوية للدول الكبرى من خارج المنطقـة ، أدت بلا شك لإطلاق سباق التسلح بالمنطقـة ، يضاف لذلك التطور الكبير والمستمـر فى تقنية نظم الـتسلح ، مع أن ما يعد حديثًا الآن سرعان ما يتقـادم ، خاصة أن حرب الخليج الثانية أدخلت على نظام واسع مفهوم التكنولوجيا العسكرية ونظم التسلح الحديثـة إلى المنطقة بشكل أكثر كثافة عن معدلها الطبيعى ، وهو مـا دفع دول المنطقـة إلى التسـابق مرة أخـرى بغية تحقيق التـوازن النوعى فيما بينها ، ما دامت مسيرة السلام ما زالت على حالها المتعثر .

وفى هـذا السياق تعتمـد معظم دول المنطقة على استيراد التقنيـة الكاملـة فى شكل نظم تسلح كاملة ، أو تقنية جزئية ، بينما نجحت إسرائيل إلى حـد بعيد فى توطين التقنية وتطويرها ، خاصة بـالنسبة لميزتها النسبية فى المجال الإلكترونى ، وإن كان ذلك لا يعنى عـدم استعانتها الجزئية بالتقنية الأجنبيـة ، خاصة الأمريكية بطبيعة الحال ، وفى المقابل مـا زالـت الدول العربية تحاول سـد الفجوة التقنيـة بينهـا وبين إسرائيل ، إلا أن ما يبـدو هـو أن تلك الفجوة تـزداد اتساعًا فى ظل عاملين رئيسيين :

العامل الأول : تمتع إسرائيل بعدة مزايا رئيسية ، هى :

- تفردها بالقوة النووية.
- تفوقها النوعى عمومًا على المستوى التقليدى .
- دخولها للبعد الرابع للاتستراتيجية ، وهو الفضاء .

العامل الثانى: وهو غياب أى تنسيق عربى فى محاولة لسد الثغرة فى هذا المجال .

أما تركيا ، فرغم أن التوتر شبه المستمر فى علاقاتها العربية فى الآونة الأخيرة ، إلا أنه لا ينتظر تحوله إلى صراع ساخن ، وإن كان التقارب سريع الخطا بينها وبين إسرائيل قد يؤدى إلى تغيير تلك التقديرات، فما يزيد من خطورة التوازنات فى المنطقة هو أن تركيا تبذل منذ الثمانينات جهودًا كبيرة لتحديث وتطوير ترسانتها العسكرية متعاونة فى ذلك مع مصادر أمريكية وحلف الناتو وإسرائيل كذلك .

وهكذا يبدو أن برنامج إعادة التسلح للقوات التركية المخطط لمدة عشر سنوات (١٩٩١ - ٢٠٠٠) بتكلفة مقدارها عشرة مليارات دولار ، قد حقق تقدمًا ملحوظًا ، خاصة ما يتعلق بالقوات الجوية والبحرية ، وإنتاج مكونات الصواريخ بالتعاون المشترك مع شركات عربية[١] ، رغم أن بنية وحجم الصناعات ومراكز البحوث العسكرية التركية ليست متطورة ..

يضاف لذلك ما يمكن أن يشكله التقارب التركى/ الإسرائيلى من تغيير جذرى فى ميزان القوى فى المنطقة إذا ما وصل إلى مستوى التحالف ، وما يمكن أن ينشأ نتيجة لذلك من تهديدات سياسية واقتصادية وعسكرية للأمن القومى العربى .

وتجىء إيران بعد ذلك لتكمل حلقة أهم دول الجوار ، حيث يبدو أنها تغلبت على تداعيات قيام الثورة الإيرانية ، وحرب الخليج الأولى ، حيث ركزت إيران بعد حرب الخليج الثانية على الاستمرار فى تحديث ترسانتها العسكرية ، وخصصت للمرحلة الأولى من التطوير مبلغ عشرين مليار دولار (برنامج لمدة خمس سنوات) . غير أن الحظر الدولى المفروض على توريد الأسلحة لإيران حدّ كثيرًا من قدرتها على تنفيذ الخطة . إلا أن نتائج ذلك بدأت فى الظهور منذ عام ١٩٩٥ ، وقد قامت على سبيل المثال بإنفاق ٧,٣ مليار دولار ، فى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ على التسلح ، مستهدفة بذلك أن تصبح الدولة الأكثر نفوذًا فى الخليج ، والقوة العسكرية الثانية فى الشرق الأوسط بعد إسرائيل[٢] ، وأن تملأ ما تسميه بالفراغ

---

(١) هاينز كرامر : تركيا كقوة إقليمية جديدة - دراسة للمفهوم الاستراتيجى (مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد ٥٥ ، سبتمبر ١٩٩٦) .

(٢) International Defence Review. 1996/1997.

الاستراتيجى الناشئ فى منطقة الخليج . غير أن خطط إيران لإعادة بناء قدراتها العسكرية وبخاصة برامجها الكيميائية والنووية الطموحة (تعتمد فى تطوير برنامجها النووى على روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية) تواجه الكثير من العقبات التى تثيرها الولايات المتحدة ، إلاأن برنامجها النووى من المعتقد أن يبلغ أهدافه فى أوائل القرن الحادى والعشرين (إذا ما واصلت إيران جهودها فى هذا السبيل) ، كما تخطط لتطوير قدراتها الذاتية فى مجال الصواريخ البالستية أرض/ أرض .

هكذا تشير مؤشرات تطوير القدرة العسكرية الإيرانية بهذا الشكل الضخم الذى يمكن أن يشكل تهديدًا هو الآخر للأمن القومى العربى ، إلا أن التوجهات الإيرانية الأخيرة بعد تولى الرئيس/ خاتمى رئاسة إيران ، إن صدقت فهى تشير إلى التوجهات الإيرانية لتطبيع العلاقات مع العرب ، وفى مقدمتها مصر ، وذلك فى إطار تغير للتوجهات الاستراتيجية الإيرانية فى علاقتها الدولية عمومًا .

وعلى ضوء ذلك يمكننا استخلاص التوجهات الرئيسية التالية فى مجال بناء القوة العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط :

(أ) التفاوت فى الإنفاق الدفاعى بين دول المنطقة ، فعلى الرغم من الاتجاه فى السنوات الأخيرة من معظم الدول لخفض الإنفاق الدفاعى كسياسة عامة لصالح دعم وتعزيز خطط التنمية الاقتصادية ، إلا أن المؤشرات لا زالت تعطى دلالات على استمرار التفاوت فى مجال الإنفاق الدفاعى ارتباطًا بالعديد من الاعتبارات التى تحكم سياسات كل دول المنطقة ، وفى هذا المجال تبرز إسرائيل والسعودية فى مقدمة دول المنطقة ، وإن كان نصيب الفرد من القوات العاملة من نفقات الدفاع لرفع كفاءته القتالية يتميز لكل من مصر وإسرائيل ، مع تزايد مخصصات الإنفاق على صفقات التسليح بدول الخليج العربى ، وآخرها صفقة الطائرات الإماراتية / الفرنسية بمبلغ ثلاثة مليارات دولار ، كما ينتظر أن يستمر الاعتماد على الجنسيات الأخرى داخل القوات المسلحة ، ويوضح الملحق (و) المرفق مقارنة الإنفاق الدفاعى بدول الشرق الأوسط .

(ب) التوجه العام للأخذ بمبدأ الكيف وليس الكم فى بناء القوة العسكرية ، بمعنى الاعتماد على قوات أقل حجمًا وأكثر كفاءة فى إطار فكر الجيوش الذكية ، إلا أنه على جانب آخر من المنتظر أن يبرز الاختلاف فى هياكل التنظيمات العسكرية والقيادة والسيطرة بين دول المنطقة .

(جـ) تـزايد الاهتمام بتطبيق مفهوم حـرب المعلومـات ، خاصة بإسرائيل ومصر وتـركيا وإيـران ، وتـزايـد الاهتمام بتطـويـر وامتلاك منظـومـات القيـادة والسيطـرة التى تعتمـد على التكنولـوجيا الحديثـة على مختلف المستويات للحـد من المفاجأة وتجنب الخسـائر ، مع انفراد إسرائيل باستخدام البعد الفضائى .

(د) تزايد اتجاهـات دول المنطقة لامتلاك وتطويـر برامج إنتاج أسلحة الـدمار الشامل ووسائل اطـلاقها ، خاصة إيـران، مع انفراد إسرائيل حتى الآن بامتلاك السـلاح النووى ، كما ينتظر العمل على تطويـر الأسلحة الكيميائية والبيـولوجية كوسيلة لتحقيـق نوع من التوازن مع السلاح النووى ، مع استمرار تبنى إسرائيل للعمل الوقـائى بتدمير أى منشآت نووية لأى دولة تحاول تطوير أسلحة نووية بالشرق الأوسط .

(هـ) زيـادة الاهتمام بامتـلاك وسائل الـردع بعيدة المدى مثـل طائرات القتـال والتزود بالوقود جوًا والصواريخ الباليستيكية ومنظومات الدفاع المضادة للصواريخ .

(و) رغم ذلك تستمر القوات المدرعة والمشاة الميكـانيكية والقوات الخاصة فى احتلال أسبقية متقدمة فى خطط تطوير القوات البرية .

(ز) يـزيد الاهتمام بـالقوات الجويـة لما لها من أهمية خـاصة فى خطط تطـوير القـوات المسلحة لدول المنطقة .

(ح) استمرار دول المنطقـة فى تنفيذ خطـط التطوير والتحـديث لتشييـد بنية أسـاسية لصناعات الدفاع التى تتميز فيها كل من إسرائيل وإيران وتركيا .

(ط) استمرار إشكاليات ضبط التسلح :

من المنتظـر أن تستمـر إشكاليـات ضبط نتيجـة تفـاوت مراحل ومستـويـات الحد من التسلح فى منطقـة الشرق الأوسط بالـذات فى الـوقت الـذى قطعت فيه المستـويـات العالميـة مراحل كثيرة على كافة مستـويات التسليح النووية والبيولوجية والتقليـدية والكيميائية ، حيث من المنتظـر أن يظل اتباع الأسـاليب الانتقـائية فى منطقـة الشرق الأوسط لصـالح إسرائيل فى المستوى النووى ، ولصـالح إسرائيل وتركيا بالنسبة لـلأسلحة التقليدية المتقدمة والتكنـولوجيا الحـديثـة .

هكذا تستمر دول الشرق الأوسط في سباق التسلح بعنصريه الكمي والنوعي مستنزفين في ذلك مواردهم الاقتصادية التي يمكن أن تشيع الرخاء والتقدم في المنطقة ، إلا أن ذلك يبدو قدرًا مفروضًا عليهم ، خاصة الدول العربية ، حتى تستمر تجارة السلاح ، وحتى تستمر الهيمنة الأمريكية التي لا تعدم وسيلة لذلك ، يأتي في مقدمتها إسرائيل .

المبحث الرابع

مؤشرات الترتيبات الأمنية المستقبلية في الشرق الأوسط

إن البداية الحقيقية للتوصل إلى أى ترتيبات أمنية بالشرق الأوسط هو توصيف القضايا والمصالح المتداخلة فى المنطقة ، سواء منها ما هو إقليمى بين دول المنطقة وبعضها أو ما هو دولى/ إقليمى بما يعنى مصالح واستراتيجيات دولية ، إما تجاه المنطقة عمومًا أو تجاه دول أو مناطق فرعية بها ، كما أن هناك قضية أخرى ، وهى مدى تنافس القوى الدولية على المنطقة ، الأمر الذى سيكون له بالضرورة انعكاسات عليها سلبيًا والبعض الآخر إيجابيًا .

ومن المعتقد أن جميع الدول الضالعة فى ذلك ، سواء كانت دولاً عربية أو غير عربية من داخل أو خارج المنطقة ، لابد أنها جميعًا تعى بتلك القضايا ، ومن ثم فهى تتبنى مجموعة من الأفكار والاستراتيجيات التى تتعلق بمستقبل الترتيبات الأمنية فى المنطقة ، ورغم وجود اختلافات متعددة فى وجهات نظر العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بالشرق الأوسط حول نمط التعامل مع المنطقة والنظام الإقليمى الذى يشكل جوهر هذا النمط ، إلا أنه يتلاحظ بدء الانتشار الواسع لبعض المفاهيم الوافدة ، التى تلاقى فى الوقت ذاته قناعة من بعض الدول بالمنطقة ، وبمعارضة البعض الآخر ، وأبرز تلك المفاهيم دون الدخول فى تفاصيلها هى :

● الشرق أوسطية : كنظام متكامل (اقتصادى - أمنى - حضارى ...) كما طرحه شيمون بيريز فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » ، وهو الطرح الذى تؤيده الولايات المتحدة .

● المشاركة الأوروبية : وهى طرح اقتصادى يتبناه الاتحاد الدولى من جانب فى إطار ثنائى ، أو متعدد من جانب دول الشرق الأوسط .

● المشاركة المتوسطية : وهى طرح اقتصادى أمنى تتبناه دول شمال المتوسط مع دول جنوب المتوسط .

● وهناك علاقات محدودة يهدف حلف الأطلنطى إلى تنميتها مع بعض دول المنطقة .

● الطرح الإيرانى للاعتماد فى تأمين الخليج على الدول المطلة على الخليج .

● التعاون الإسرائيلى/ التركى .

● طرح ضبط التسلح وإجراءات بناء الثقة فى المنطقة .

● هذا بالإضافة للهياكل الموجودة فعلاً فى المنطقة ، مثل النظام العربى المتمثل فى الجامعة العربية بمؤسساتها المتعددة واتفاقياتها ، وأبرزها « اتفاقية الدفاع المشترك » وإن كانت مجمدة فى الوقت الحالى .

● كما يمكن الإشارة فى سياق الهياكل القائمة فعلاً إلى : مجلس التعاون الخليجى - الاتحاد المغاربى - إعلان دمشق .

● وهناك كذلك اتفاقيات التعاون العسكرى أو الاستراتيجى بين الدول الكبرى من خارج الإقليم مع بعض دول الإقليم مثل : التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة - اتفاقيات الدفاع المشترك بين دول الخليج وبين الدول الكبرى (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - روسيا الاتحادية) التى وقعت بعد حرب الخليج الثانية .

هكذا تتعدد الأفكار والاتفاقيات على منطقة واحدة ، إن ذلك لا يمكن أن يكون وليد الصدفة ، ولكنها المنطقة بأهميتها المتعددة الأبعاد ، ومن ثم ما تشهده من تنافس لمحاولة احتوائها ، سواء من دول إقليمية من داخل المنطقة (إسرائيل - تركيا - إيران) ، أو من دول خارج المنطقة تأتى فى مقدمتها جميعًا الولايات المتحدة .

فى هذا الإطار المتشابك تشكل عملية استشراف الترتيبات الأمنية فى المنطقة عملية معقدة هى الأخرى ، إلا أننا سنحاول تناولها فى إطارها العام ، وإن كان بشىء من التفصيل عند الضرورة .

١ - التوجهات الدولية العامة :

تعد إجراءات بناء الثقة من المفاهيم والاتجاهات الدولية الجديدة على منطقة الشرق الأوسط لكونها مدخلاً أساسيًا لتعميق وتعزيز الثقة بين دول المنطقة فى كافة المجالات

بمفهومها الشامل (سياسيًا - اقتصاديًا - ثقافيًا - عسكريًا ..) ،غير أن هذا التوجه يعتبر متعثرًا ، بل ومتوقفًا نتيجة لعدم حل المشكلات الرئيسية فى المنطقة وأبرزها :

● الصراع العربى/ الإسرائيلى .

● الخلافات العربية التركية (المياه - حزب العمال الكردستانى - التعاون العسكرى التركى/ الإسرائيلى) .

● الخلافات العربية الإيرانية (جزر الإمارات التى تحتلها إيران - أمن الخليج - الارهاب).

إن أى مدخل لأى إجراءات لترتيبات أمنية أو لبناء الثقة بين دول المنطقة لابد أن يكون لها إطار ومضمون سياسى أولاً ، وهو ما يعنى نوعاً من التوافق السياسى حول هذه المشكلات، وأيضًا ضمن التوجهات الدولية تظل مجموعة الاتفاقات الدولية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل اتفاقيات حاكمة للمنطقة ، وهى NPT ، اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية ، اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية .

٢ - الترتيبات الأمنية من المنظور الأمريكى :

وفقًا للأهداف القومية الأمريكية ، تتعامل الولايات المتحدة مع المنطقة ككتلة استراتيجية تضم مجموعة من النظم الإقليمية الفرعية ، هى : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - القرن الأفريقى ، وذلك فى إطار تحقيق مصالحها الحيوية الرئيسية التى تتمثل فى :

● **المصلحة السياسية** : تعزيز المكانة والهيبة والهيمنة الأمريكية على المنطقة - ضمان أمن إسرائيل .

● **المصلحة الاقتصادية** : البترول .

وارتباطًا بذلك فقد حددت الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الأمريكية أهدافها بالمنطقة فى الالتزام بأمن وتفوق إسرائيل التكنولوجى والنوعى العسكرى ، وتأمين منطقة دول الخليج بهدف الحفاظ على تدفق البترول وتأمين الممرات الملاحية أمام التجارة العالمية ، والمساهمة فى فتح أسواق المنطقة ، وبإضافة تطوير النظم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنطقة ، مع استمرار ردع واحتواء النظم الراديكالية (ليبيا - العراق - إيران - السودان) ومكافحة

الارهاب والتطرف والقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها ، وتقليص فرص اندلاع الصراعات والنزاعات الإقليمية على الموارد ، مع العمل على عرقلة بناء الإطار المؤسسى لصيغ الأمن الإقليمية العربية والأوروبية .

ومن هذا المنطلق جاءت مؤشرات التحرك الأمريكى تجاه الشرق الأوسط على مدار السنوات الأخيرة كاشفة لجوهر النظام الأمنى الذى تسعى لاقامته بالمنطقة ، والذى يستند على مجموعة من المبادىء والأسس يمكن بلورتها فيما يلى :

- أن تظل للولايات المتحدة اليد العليا فى المنطقة والضامن الرئيسى لهذا النظام ولمصالح باقى حلفائها من خلال تقليص أى أدوار منافسة لها بالمنطقة .

- تقسيم المنطقة إلى مجموعة دوائر أمنية رئيسية تتكامل فيما بينها ، تشكل فيها إسرائيل وتركيا النواة الرئيسية لأى نظام أمنى بالمنطقة ، مع رفض أى نظام للأمن الإقليمى يقوم على دور عربى متكامل ، لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية .

- استمرار تطوير أشكال التعاون العسكرى الثنائى بين الولايات المتحدة وأصدقائها من دول المنطقة ، خاصة دول الخليج وإسرائيل .

- السيطرة على تدفق الأسلحة التقليدية الحديثة إلى الدول العربية وتشجيع تنمية إجراءات الشفافية وبناء الثقة فى المنطقة ، ووضع ترتيبات للتحكم بالفعاليات العسكرية بها .

- تعزيز عدم الانتشار للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إطلاقها (مع إغفال الموقف الإسرائيلى) .

- تشجيع التعاون على مختلف المستويات(الثنائى - الإقليمى - الدولى) لمكافحة الارهاب والتطرف الدينى ، واستمرار فرض الحصار على الدول الراديكالية من وجهة نظرها بالمنطقة لضبط سياساتها حتى لا تكون مناوئة للسياسات الأمريكية بالمنطقة .

- استمرارر تطوير وتوثيق روابط التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل فى مواجهة التحديات الناشئة من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها بالمنطقة ، وامتلاك نظم معادية لتلك النظم من التسليح أو فى مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الدينى .

● دعم التعاون الاستراتيجى الإسرائيلى/ التركى (إضافة للدعم المادى ، جاء الإعلان عن المشاركة الأمريكية فى المناورات البحرية المشتركة كإشارة للدعم وإظهار التأييد لهذا التعاون) علاوة على الضغط الأمريكى لضم الأردن لهذا التعاون الاستراتيجى .

● مواصلة الولايات المتحدة ضغوطها على سوريا لتحجيم وتقادم قدرتها العسكرية وتقليص تعاونها الاستراتيجى مع إيران من خلال تنمية العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد تولى الرئيس خاتمى السلطة فى إيران ، بالإضافة لممارسة الضغوط على روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية لوقف تزويدها لدول المنطقة بالأسلحة المتقدمة وبصفة خاصة إيران .

● زيادة وتعزيز التواجد العسكرى الأمريكى بالمنطقة من خلال تنسيق جهود الأسطولين الخامس والسادس فى تأمين المصالح الأمريكية بالخليج العربى والبحرين الأحمر والمتوسط .

● الارتقاء بالعلاقات مع الأردن لمستوى الحليف غير العضو بحلف الناتو والعمل على استمرار تسهيلات التخزين المسبق للأسلحة والمعدات العسكرية بدول المنطقة لاستكمال شبكة التواجد المسبق للقوات الأمريكية ، هذا علاوة على استمرار التواجد الدائم والزيارات الدورية لقواتها الجوية والبحرية ببعض دول المنطقة والتدريبات المشتركة الدورية على مدار العام مع معظم دول المنطقة .

وفى هذا السياق ، فإن الترتيبات الأمنية من المنظور الأمريكى تشمل النقاط الرئيسية التالية :

● مناطق منزوعة/ محدودة السلاح/ القوات .

● إنشاء مراكز لحل الصراعات وإدارة الأزمات بالمنطقة .

● ضبط تسلح نظم الأسلحة التقليدية والصواريخ أرض/ أرض ، والأسلحة الكيميائية الحديثة والرادع الاستراتيجى (النووى) .

● التخلى عن العقائد العسكرية الهجومية.

● التنسيق والتعاون فى إطار الدور المحدد للطرف الآخر (الولايات المتحدة) فى المنطقة .

● وذلك بالإضافة إلى العـديد من إجراءات بناء الثقة أبرزهـا : عمليات المراقبة عن بعد - وسائل الإنـذار وتبادل المعلـومات - خطـوط الاتصال السـاخنة - السماوات المفتـوحة - عمليات التفتيش والتحقق المشتركة- الدوريات الحدودية المشتركة - الإنقاذ البحرى .

٣ - الترتيبات الأمنية من المنظور الإسرائيلى :

تتعارض الأفكار الإسرائيلية فى مـوضوع الأمن ، سواء ما هو ترتيبات قطـرية ، أو ما هو توتيبات إقليميـة ، ويتنازعها فى ذلك توجهـان رئيسيان ، هما : توجه شيمـون بيريز التصالحى من خلال فكـرة الشرق الأوسطى الشامل الذى عبر عنه بـوضوح إلى حد ما فى كتـابه « الشرق الأوسط الجديد » ، من خلال مبادلة الأرض مقابل السلام .

أما التـوجه الآخـر فهو لبنيـامين نتنياهـو ، وهو فكـر متشدد يعتبر أن الانتماء الإسرائيلى للغرب أفضل من انتمائهـا للشرق الأوسط ، وهو يبنى علاقاتـه الإقليمية من منطلقين هامين هما : الأمن مقـابل السـلام ، أو الأمن مقـابـل الأمن ، متغـافـلاً عن الأرض ، وأن السـلام مع الأنظمة (الديكتاتورية)[1] العربية لابد أن يكون من خلال الوسيلة التى يفهمونها ، وعبر عن ذلك بأن قال : « إن استعـراضنا سطحيًـا لتاريخ الشرق الأوسط فى السنـوات الماضية ، يكفى للإثبات بأن العرب يتصارعون بحرص شديد لمبادئ سلام الردع »[2] .

ورغم ذلك فهنـاك رأى آخـر يشير إلى كـلا الـرأيين ، وإن بـدا بينهم الاختـلاف ، فهـو اختلاف ظاهرى ، وأن جوهر فكرهما واحد ، هو التوسع والاستيطان ، وفرض الإرادة والسيطرة الإسرائيليل على المنطقة ، إلا أن الاختـلاف بينهما هو فى استراتيجية أو أسلـوب التنفيذ ، فبينما يتنـاول بيريز الموضـوع بأسلـوب ناعـم مناور ، يتنـاولـه نتنياهـو بأسلـوب مباشر متغطـرس ، ويؤكدون من وجهة نظرهم بأن القرارات الرئيسيـة للاستيطان بل والتنفيذ كذلك تمت بواسطة حزب العمل أساسًا .

من هذا المنطلق قـد يكون من المناسب تنـاول كلا الفكـرين فيما يتعلق بالأمن الإقليمى قبل أن نعرض الترتيبات الأمنية من وجهة النظر الإسرائيلية .

---

(١) هكذا يشير فى كتابه فى أكثر من موضع واضعًا الجميع فى سلة واحدة دون روية أو بصيرة .

(٢) بنيـامين نتنيـاهـو : مكـان تحت الشمس (عمان / الأردن : دار الجليل للنشر والـدراســات والأبحـاث الفلسطينية ، ١٩٩٦)

● **رؤية شيمون بيريز[1] :**

إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومى فى هذا العصر ، عصر الصواريخ أرض/ أرض والقدرات النووية ، هو إقامة نظام إقليمى للرقابة والرصد ، وإذ نفذ الخطا حثيثًا إلى القرن الحادى والعشرين ، نجد أن مفهوم « العمق الاستراتيجى » لم يعد له معنى . فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قدحولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية . إن قصف إسرائيل عام ١٩٨١ المفاعل النووى العراقى ، ثم القصف الأمريكى بعد عقد من ذلك ، لم ينله الخطر النووى فى المنطقة ، بل منحنافسحة وجيزة للراحة . واليوم نجد أن مساعى البحث والتطوير فى مجال القدرة النووية قد استؤنفت ولكن فى منشآت سرية سهلة الإخفاء هذه المرة . لقد علمنا العراق أن الحملات العسكرية الباهرة قد تؤدى إلى تدمير المفاعلات النووية ، ولكنها لا تستطيع اجتثاث إرادة حديدية أو نوايا شريرة . فالحروب فى أحسن الأحوال ترجئ الأخطار ، وفى أحيان أخرى تفاقمها ليس إلا . إن إطارًا أمنيًا إقليميًا متبادل النفع سيبرز محدودية القدرة النووية ، خصوصًا أن المزيد والمزيد من البلدان يحصل على المعدات متنامية التطور . إن التحالف الإقليمى سوف يساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك الذى لا يبقى ولا يذر .

إن بنية نظام الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط سوف تتمحور على نمطين من الالتزامات المتبادلة : أمة/ أمة (ثنائية ومتعددة) ، وأمة/ منطقة . إن الترتيباتا لمباشرة ، أمة/ أمة ستكون فى ذاتها ولذاتها بمثابة رادع للعدوان . وأن الواجبات التى يفرضها نظام الأمن الإقليمى ستساعد على فرض السلام ، ذلك لأن الإطار الإقليمى هو وحده الذى يسمح بتفكيك هياكل القوة ، ويعمل باتجاه نزع السلاح وفرض الرقابة على الأصابع الشغوفة بالزناد . إن البرنامج الإقليمى سيوفر نظامًا لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها إلى كل الأطراف ، ولضمان استقرار طويل الأمد سيستخدم نظام الأقمار الفضائية ، بالتعاون مع القوى العظمى .

إننا لا نهدف إلى إقامة نظام شبيه بحلف الأطلسى للدفاع بوجه عدو خارجى مشترك . فبعد بلوغ السلام ستنبع المشاكل الأمنية الرئيسية فى الشرق الأوسط من انعدام الاستقرار فى

---

(١) شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد (عمان/ الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤) .

النظام والتخريب السياسى ، والنكوص إلى شبكة التصادمات الدينية والاثنية والاقتصادية ، التى لا تقهر على ما يبدو . ونظام الأمن الإقليمى مصمم لمنع أية حرب يمكن أن تنشأ عن خلل فى الاتصالات ، ولزرع النظام السياسى الجديد فى تربة راسخة .

إن أحداث الثلاثينات تعلمنا ثلاثة دروس :

- الأول : منع المباغتة التكتيكية يتطلب أن نقيم هيئات رقابة مستقلة تتمتع بالصلاحية والقدرة على التصرف عند الضرورة ، والترتيبات فى سيناء ، حيث توجد قوة وساطة دولية تعمل بموجب اتفاقات السلام المصرية/ الإسرائيلية يمكن أن تخدم كنموذج فى هذا الشأن . والعوامل ذات الصلة بظروف معينة خاصة ، يجب أن تؤخذ طبعًا بعين الاعتبار أن هذه القوة ستعمل على أساس ثنائى تحت إشراف النظام الإقليمى .

- الثانى : لحماية المنطقة أكثر من أية مباغتة تكتيكية وللقضاء على أية أعمال عدوانية مفاجئة وهى فى المهد ينبغى القيام بأعمال مراقبة روتينية ، وتقديم تقارير منتظمة إلى الدول العظمى الصديقة . وتتضمن هذه التقارير معلومات تجمعها الأقمار الصناعية ، كما أشرنا سابقًا . هذه الرقابة الواسعة على التحركات العسكرية هى البديل المنطقى عن مفهوم « العمق الاستراتيجى » وستتضمن التقارير ، على المستوى الاستراتيجى العام ، أعمال البحث والتطوير أيضًا .

- الثالث : فى حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية مؤقتًا خلال نشوب أزمة ينبغى أن تكون للمنطقة قوات تستطيع الرد على العدوان بصورة مؤثرة .

إن الوقت لم يحن بعد لتفكيك أسلحتنا[1] وإعادة جنودنا إلى بيوتهم ، إننا لا نجرؤ على السقوط فى سذاجة قادة الغرب بعد الحرب . إننا لا نستطيع على أية حال أن نؤسس لعملية تدريجية بعيدة المدى من نزع السلاح المتقابل ، وذلك سيرسخ الثقة بين الأمم المتعاونة ويفرض سلطلة النظام الإقليمى .

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية والأمن الإقليمى ، فإن النظام الإقليمى المقترح سيتطور بموازاة سير عملية السلام بطوريها المرسومين. إن الأمن - أى منع الحرب وإقامة حدود

---

(١) ربما كان يشير إلى تفكيك السلاح النووى الإسرائيلى.

ثنائية آمنة - سيكون القضية المهيمنة فى الطور الأول (الانتقالى) . وستعكس الخطوط الجغرافية الاعتبارات الأمنية إلى جانب العوامل الديموغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية . ويصح ذلك على اتفاقنا مع مصر ، واتفاقيتنا مع سوريا أواسط السبعينات ، وتنطبق قضية الأمن أيضًا على خطة الحكم الذاتى مع الفلسطينيين ، التى ترتكز على جدول زمنى لا على أرض مرسومة . وما لم تكن هناك حدود زمنية معينة فإن تدابير الأمن نفسها لايمكن أن تصمد . وعلمتنا الدروس المريرة لحرب يوم الغفران ، فإن التدابير المؤقتة سرعان ما تتهاوى إذا لم تحل محلها بنود دائمة .

نخلص من ذلك إلى أن الرؤية التى طرحها بيريز تعد رؤية واضحة متكاملة ، غير أن دعوته الظاهرة للسلام تخفى استراتيجية توسعية راسخة تقوم على ضرورة استمرار الهيمنة على المنطقة ولكن بطرق أخرى يطرحها بيريز تتمثل فى العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها . لقد زرع بيريز البذرة (الشرق أوسطية) ، ومضى وترك بعض الآليات الضعيفة التى تعثرت فى الدوحة فى نوفمبر ١٩٩٧ ، بعيدًا عن الحماس العربى ، وحتى الحماس الإسرائيلى .

● **أما رؤية نتنياهو[١]:**

لنبدأ بالسؤال الذى وجهه نتنياهو لنفسه : هل يمكن تحقيق سلام حقيقى فى الشرق الأوسط ؟

فإذا كانت السياسة العربية تميل فى أساسها إلى العنف والكراهية ، وإذا كانت أنظمة الحكم العربية غارقة فى الصراع الداخلى المستمر حول مسألة شرعية حكمها ، وإذا كان المجتمع العربى يضيق بغير العرب والمسلمين ، وإذا كانت الميول المعادية للغرب وللصهيونية متعمقة إلى هذا الحد فى المجتمع العربى ، كيف يمكن مجرد التفكير بسلام دائم بين العرب أنفسهم ، ناهيك عن سلام بين العرب واليهود [٢] ؟ ممكن، وممكن أيضًا ، لا يوجد سبب للاستغراب مثلما يوجد سبب اليأس .

---

(١) بنيامين نتنياهو : مكان تحت الشمس ، مرجع سابق .

(٢) لقد أعلن العرب أكثر من مرة ، آخرها كان فى مؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ، أن العرب اختاروا السلام كخيار استراتيجى .

بنـاء على اتفاقيـات السلام بين إسرائيل ، وكل من مصر والأردن ، وبنـاءعلى إمكانيـة توسيع هذه الدائرة لتشمل دولاً أخرى ، يمكننا تحقيق سلام فى الشرق الأوسط ، ولكن فى حالة معرفة أى نوع من السلام يمكن تحقيقه فى هذه المنطقة .

فى بادئ الأمـر يجب أن ندرك أنـه يوجـد فى العـالم نوعـان من السلام : سـلام بين دول ديمقراطية وسلام مع دول ديكتاتوريـة . وطابع كل واحد من هذين النوعين يختلف عن الآخر فى غايته ، وفقًا للميول وطرق تصرف أنظمة الحكم التى تتولى تطبيق هذا السلام .

بعد حديثه عن الديمقراطيات والديكتاتوريات بدأ فى الحديث عن سلام الردع ، حيث قال : « لذا ففى إطار العـلاقات مع مثل هذه الأنظمة ، يمكـن تحقيق السلام القائم على الردع ، والطريق الـوحيد لتحقيقه هى زيادة قـوةالدول الديمقراطية وإضعـاف قوة الدول الديكتاتـورية . وهذه هى خلاصة الصعـوبة فى صنع السلام فى الشرق الأوسط : إسرائيل هى الديمقـراطية الوحيـدة فى المنطقة » . ولكن إصرار معظم العـالم العربى على رفض مجرد التفكير وليس التطبيق بأى نوع من الديمقراطية فى الوقت الذى يشهد انتشار الديمقراطية يمثل إشارة تحـذير للـديمقراطيين فى الغرب ، لـذا عليهم أن يستخلصـوا الاستنتاج المطلـوب ، وهو أن مايمكن تحقيقه فى الشرق الأوسط حتى الآن هو السلام المبنى على الردع .

بعبارة أخرى ، السلام فى الشرق الأوسط يعنى السـلام الذى يتحقق عن طريق الردع أو القوة . كما أن سياسة تزويـد أسلحةغربية إلى الأنظمة العربية المعتدلـة ، تخلق ترسانة ضخمة من الأسلحة الدمرة ، يستخدمها المتعصبون فى المستقبل الذين قد يطيحون فى يوم ما بالحكام الحاليين .

إن ا لنتيجة الأكيدة والوحيدة لتجميع هـذه الأسلحة هى تعزيز إيمان أعداء إسرائيل بأن الوسائل اللازمة لتدمير دولة اليهود مـوجودة فعلاً فى العالم العربى ، وكلما تلقت الدول العربية مزيدًا مـن الأُسلحة ، كلما تعززت نظرية المتطـرفين فى العالم العربى ،بأن الشىء الـوحيد الذى يؤخر انتصارهم على دولة إسرائيل هو الانقسام السائد حاليًا بين العرب أنفسهم .

لذا ففـى الشرق الأوسط يعتبر الأمن(قوة الـردع المعتمدة على قوة الحسـم) هو العنصر الحيوى للسلام ولا بديل له : إذ أن السلام يتم عرضه بصورة معكوسة أحيانًا ، وبخاصة عندما

تكون إسرائيل هى المقصودة . هناك من يقولـون لنا باستمرار أن الأمن الحقيقى هو السلام ، أى تحقيق سلام رسمى بيننا وبين جيراننا .

ورغم ذلك ، يوجد من يخلط بين السلام بين الديمقراطيات وبين سلام الردع ، ويقولون لإسرائيل أن عليها أن تأخذ على عاتقها بعـض الأخطار الأمنية من أجل السلام ، لأن السلام كما يقـولون لنـا هو الأمن الحقيقـى . لا يوجـد تجسيد أفضل مـن هذا لـوضع العجلة أمـام الحصان . وكما أسلفنـا ، فإن السلام الممكن تحقيقه فى الشرق الأوسط مع الـدول الدكتاتـورية منـوط قبل كل شىء بالأمـن ، وليس العكس. فالسـلام الـرسمى بين إسرائيل وسوريـا ، على سبيل المثـال ، الذى يشتمل على معـاهدة سـلام وفتح سفارات لا يضمن شيئًـا فى حد ذاتـه وبخاصة الأمن .

بعدذلك تناول نتنياهو ترتيبات الأمن ، حيث قال :

من المرغوب فيـه أن يتم توقيع معـاهدات سلام تـؤدى إلى إنهاء حالة الحرب الـرسمية ، لكن مثل هـذه المعاهـدات لا تزال غير قـادرة على كبح جماح خطر انـدلاع حرب جـديدة فى المستقبل . لذلك يجب أن تشتمل أية تسوية سلمية فى المنطقة على ترتيبات أمنية مفصلة .

ولا أقصد هنـا المطالب الإقليمية فقط ، فوجـود ترتيبات أمنيـة متفق عليها بين إسرائيل والدول العربية ، مثل خط أحمر بين دمشق والقدس ، أو التـزام كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر عن المناورا ت العسكريـة الكبيرة ، من شأنه تقليل خطر أن يؤدى توتـر ما بين إسرائيل ودولة عربية إلى انـدلاع حرب ، ويمكن أيضًا إنشاء مناطق فـاصلة يحظر فيها حشد قـوات عسكرية كبيرة بالقرب من مناطق حدودية حساسـة ، بحيث يتم نزع هذه المناطق الفاصلة من الأسلحة الثقيلة مثل الدبـابات والمدافع ، ويسمح لضباط من كلا الطرفين بالتجـول فيها ، والتأكد من الاتفاق . وواضح أنه لدى تحديد حدود المناطـق الفاصلة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفجوة الكبيرة القائمـة بين حجم إسرائيل وبين حجم الدول العربيـة المجاورة لها (كما يحق لإسرائيل المطالبة بتقليص حجم الجيش السورى المرابط على حدودها) .

غير أن هذه الترتيبات كلها ، وبغض النظر عن مدى نجـاعتها ، لن تكون كافية فى يوم ما يقرر فيه أعداء إسرائيل خرق المبادئ المتفق عليها والشروع فى حرب ضدها .

لقد سبق أن أوضحنا أنه من الناحية العسكرية لن يكون الجيش الإسرائيلى قادرًا على وقف هجوم وتجنيد الاحتياط بغية ضمان بقاء الدولة ، دون العمق الاستراتيجى المتوفر حاليًا لإسرائيل . كما أن الضمانات الدولية لايمكن أن تحل محل العمق الاستراتيجى (أو الارتفاع الاستراتيجى كما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية والجولان معًا) ، وكذلك وضع قوة دولية رمزية فى هضبة الجولان ، لن يكون كافيًا لحل هذه المشكلة بالطبع ، إذ لا توجد لمثل هذه القوة أية أهمية عسكرية ، أو قدرة على صد هجوم . وإذا قررت الدول العظمى استخدام قوة عسكرية كبيرة ، فمن المشكوك فيه أن تكون قادرة على ارسال القوات المطلوبة إلى المنطقة فى الوقت المناسب . لقد أحسنت جولدا مائير فى وصفها الضمانات الدولية بشأن إسرائيل عندما قالت : « حتى يأتوا لإنقاذنا ، لن يجدوا ما ينقذونه » . يمكننا إدراك مغزى وقيمة الضمانات الدولية ، مما جرى ويجرى فى الصومال والبوسنة .

على أية حال ، يجب أن يكون الدفاع عن إسرائيل بأيدى قواتها العسكرية فقط - قوات تكون مستعدة وقادرة على العمل فى أى لحظة ضد أى غزو أو هجوم ، وبما أن السلام فى الشرق الأوسط يرتكز أولاً وقبل كل شىء على « الأمن » ، يجب أن نوضح ما هى الحدود الآمنة بالنسبة لإسرائيل . واضح أن حدود ما قبل حرب الأيام الستة ، كانت حدود حرب وليست حدودسلام . إذًا فالسؤال الذى يحتاج إلى الإجابة هو « إلى أى مدى يجب توسيع هذه الحدود لتحقيق الأمن المطلوب لضمان بقاء السلام ؟

لقد رأينا أنه ليس المقصود إضافة عمق استراتيجى فقط ، وإنما السيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية ، الجدار الواقى للدولة من أى هجوم قادم من الشرق . وكما أوضحنا فإن إسرائيل ليست قادرة على التخلى عن السيطرة العسكرية على هذا الجدار ولا حتى عن هضبة الجولان ، التى تحمى شمال البلاد ، دون تعريض نفسها لخطر حقيقى فى الحرب . لذا فلا يمكننا الحديث عن السلام والأمن الإسرائيليين ، وفى نفس الوقت نطالب بانسحاب إسرائيل إلى حدود غير قابلة للدفاع عنها .

إن المقارنة التى يحاولون إجراءها بين الانسحاب من سيناء ونزعها من السلاح وبين الانسحاب من الضفة الغربية والجولان ونزعها من السلاح ، ليست ناجحة[1] .

---

(١) لم يكتف بالمغالطة فى المفاهيم ، بل يغالط كذلك فى اتفاقية موقعة يتم تداول نصوصها بشكل علنى ، فسيناء ليست منزوعة السلاح، والقوات المحددة فى الاتفاقية تزيد عما كان موجودًا فيها قبل عام ١٩٦٧ .

ولكى تصمد معاهدة السلام مع سوريا لوقت طويل، لا يجوز لإسرائيل أن تتخلى عن مواقعها الدفاعية والانذارية الموجودة على الهضبة مقابل ترتيبات أمنية هشة ، ترتكز بشكل رئيسى على مناطق منزوعة السلاح ومقلصة القوات ، يمكن إغراقها بقوات معادية فى ساعات معدودة ، كما أن استمرار سيطرة إسرائيل على مرتفعات الضفة الغربية فقط هو ما يمكن أن يعوضها عن عدم توفر العمق الاستراتيجى المطلوب للدفاع عن القدس والسهل الساحلى ضد عدوان عربى من الجبهة الشرقية القريبة جدًا من هذه الأهداف .

ويجب على إسرائيل أن تصرعلى الاحتفاظ بالأماكن التى ترى أنها ضرورية للدفاع عن وجودها . لأن مثل هذه السيطرة السيادية هى الضمان الوحيد لتحقيق أمن عسكرى حقيقى ، لا ينهار فيما لوغير الطرف الثانى نواياه .

إن وجود الأردن كمنطقة فاصلة مقابل تهديد كهذا من جانب العراق هو أمر حيوى بالنسبة لإسرائيل ، لكنه ليس شرطًا كافيًا ولا بأى حال من الأحوال . إن تحويل الأردن إلى منطقة مواجهة بالإضافة إلى إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية يعتبر كابوسًا استراتيجيًا ، إذ لأول مرة قد تجد إسرائيل نفسها فى مواجهة جبهة شرقية راديكالية ، تتمتع بتواصل إقليمى من الهضاب المطلة على السهل الساحلى ، وحتى بغداد . وهذا هو الخطر الكبير الذى تنطوى عليه إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية .

إن دولة فلسطينية لا تشكل تهديدًا تكتيكيًا فحسب ، إنما هى تهديد استراتيجى من الدرجة الأولى على دولة إسرائيل . وسيزداد الوضع خطورة إذا ما استخدمت الدولة الفسطينية نقطة انطلاق لتوسع الإسلام الأصولى . إن الموضوع الذى يجب مناقشته والتفاوض بشأنه مع عرب الضفة الغربية هو مسألة صفتهم المدنية وليس مطالبتهم بالسيادة العربية على هذه المناطق الحيوية لمستقبل إسرائيل . إن موافقة الحكومة اليسارية فى إسرائيل على إقامة دولة ثالثة بين الأردن وإسرائيل لن تسهم فى إحلال السلام بين اليهود والعرب ، إنما ستزيد حماس أولئك المتطرفين بين العرب لزيادة جهودهم الرامية إلى القضاء على إسرائيل .

كذلك الحال بالنسبة لمطالبة العرب باسترجاع القدس ، فها هو عرفات يعلن منذ سنوات عديدة ، صبح مساء ، أن السلام لن يتحقق طالما لم يرفرف العلم الفلسطينى فوق المسجد الأقصى . وبعد اتفاق أوسلو ، أخذ يعلن أن هدفه هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس فى أسرع وقت ممكن . ولم ترفض الدول الغربية هذه المطالب نهائيًا ، حيث تضمنت

مشاريع السلام التى عرضتها حكومات هذه الدول حتى اليوم ، بندًا يمكّن منظمة التحرير الفلسطينية من رفع علمها فى المدينة بشكل عام ، فى الجزء المسمى بأجهزة الإعلام الغربية « القدس الشرقية العربية » . لا يوجد شىء خاص بالعرب فقط ، فى القدس الشرقية ، فهذا الجزء من المدينة يضم الحى اليهودى الذى استطاع الجيش الأردنى احتلاله فى عام ١٩٤٨ . ونظرًا لأهمية القدس بالنسبة للشعب اليهودى ، والحقائق التى نشأت فى المنطقة بعد بناء الأحياء اليهودية الجديدة بعد تحرير المدينة عام ١٩٦٧ . لم تعد فكرة تقسيم القدس من جديد واردة فى الحسبان . يجب على إسرائيل فى إطار اتفاقية سلام مع العرب ، أن تضمن حرية وصول المسلمين الذين يريدون الصلاة أو الزيارة إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ، ولكن لا يجوز لها أبدًا أن توافق على أية مساس بالمكانة السيادية فى المدينة وقدرتها على إبقاء القدس مدينة مفتوحة وموحدة تحت حكم إسرائيل . يجب على إسرائيل استغلال أول فرصة تتاح لها لتأكيد رفضها المطلق للبحث فى مسألة السيادة على القدس ، بهدف ضمان سيادتها الوحيدة على العاصمة الأبدية للشعب اليهودى .

غير أن الأسوأ والأخطر من هذا كله كانت موافقة حكومة اليسار الإسرائيلية فى عام ١٩٩٤ على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على قطاع غزة ورأس الجسر فى أريحا ، ممهدة بذلك لتوسع سلطة المنظمة إلى بقية الضفة الغربية . إن الأنظمة العربية التى تملك مساحات كبية من الأرض تبلغ ٥٠٠ ضعف مساحة إسرائيل ، يتوجب عليهم الآن تقديم تنازل ضئيل مقابل التنازلات الكبيرة التى قدمها اليهود للمرة الأولى فى تاريخهم الذى امتاز بالاحتلال وعدم المعاناة. يتوجب على العرب التخلى عن مطالبهم الإقليمية . ومن أجل السلام أيضًا يطلب منهم أيضًا التنازل عن أربعة أجزاء من عشرة آلاف جزء (٠,٠٠٠٤) من المناطق الواسعة التى يسيطرون عليها .وهذا التنازل يجب أن يكون عن منطقة الضفة الغربية ، قلب الوطن القومى اليهودى ، والسور الواقعى لدولة إسرائيل ، والتى تشكل استمرارًا للجدار الواقى فى هضبة الجولان .

يدّعى الكثيرون بأنه إذا احتفظت إسرائيل بهذه المنطقة ربما تحقق الأمن الذى توفره لها مساحة هذه المنطقة ، لكنها ستكون مضطرة فى نفس الوقت لتحمل أعباء وجود عدد كثير من الناس المعادين لها . لذلك يجب على إسرائيل إيجاد طريقة لتخفيف عداء هؤلاء السكان العرب الذين سيبقون تحت سيطرتها دون التنازل عن المنطقة التى تعتبر حيوية لوجودها .

إن الشرط الذى لابـد منه ، لإبعـادخطر الإرهـاب القـادم من غزة ومن أمـاكن أخرى فى البلاد ، هو إعادة منح حرية العمل للجيش الإسرائيلى وقوات الأمن بحيث تشمل إمكانيات غير محدودة للعمل الـوقائى والمطـاردة والاستخبارات التى بـدونها لا يمكن محاربة الإرهـاب . يجب الاعتراف بالأهمية البـالغة للأخطار التى تهدد وجود إسرائيل بالـذات ، والكامنة فى تخلى إسرائيل عن مناطق الجولان والضفة الغربية .

فى الواقع ، لم تبق صلاحيات سيادية لم تسلم لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المرحلة الأولى من اتفاقيات أوسلو . وأن تطبيقًـا مماثلاً لبقية مراحل الاتفاقيات فى بقية أجـزاء الضفة الغربية سيـؤدى حتمًا إلى انسحـاب كـامل إلى خطـوط عـام ١٩٦٧ ، الأمـر الـذى سيعـرض إسرائيل لأخطار جسيمـة تهدد وجودهـا . لذا يجب ألا نسمح بـأن يكون اتفـاق غزة وأريحا أولاً سـابقة لتسويـات أخرى فى الضفة الغـربية . يجب إعادة العمل بمقتضى السيـاسة التى تبنتها كـافة الحكـومات حتى عـام ١٩٩٢ ، أى تحقيق تسويـات تبقى بأيدى إسرائيل المسئـولية الأمنيـة ، وتحول دون قيام سيادة عربية فى الضفة الغـربية ، وفى نفس الوقت تمكن السكان العرب ، من إدارة شئون حياتهم اليومية بأنفسهم فى إطـار حكم ذاتى . إن الحكم الذاتى لا يعنى دولة ، إنه نوع من نظام حكم داخلى يسمح لأقليـة قومية أودينية بإدارة شئـونها تحت سيادة شعب آخر . يختلف الحكم الذاتى عن الاستقـلال ببقاء عدة صلاحيـات معينة بأيدى الحكومـة السيادية ، وعلى رأسها السيطـرة المطلقة على حدود الـدولة والأمن الداخلى والعلاقـات الدبلومـاسية مع دول أخرى . غير أنه فى إطار اتفاق الحكم الذاتى الذى وقعته حكومة رابين مع الفلسطينيين، سلمت كل هـذه الصـلاحيات إلى السلطـة الفلسطينيـة ، لـذا فالاستنتـاج الحتمى لما تسميـه حكومـة رابين « حكمًا ذاتيًا » هو دولة . لـذا يتوجب علينا رفض هـذا النموذج المزيف للحكم الذاتى ، وعـدم تطبيقه فى مناطق الضفـة الغربية التى يجرى التفـاوض بشأنها الآن والعودة إلى نظـريـة الحكم الـذاتى . كيف يمكننـا تحقيق تـوازن عملى بين مطلبى الأمن لليهـود والحكم الذاتى للعرب ؟

إن المتطلبات الأمنيـة الإسرائيلية وحـاجة العرب لإدارة حيـاتهم اليوميـة يمكن تقسيمها حسب طبيعة الأرض تقريبًا . فالجيش لا يقيم منشآته داخل مراكزالمدن ، ولا يجرى تـدريباته فى المناطق البلدية باستثناء حالات تقع فيها مفترقات أو مناطق مسيطرة داخل حدود البلديات

إن الدفاع الإسرائيلى يعنى أولاً وقبل كل شىء السيطرة على المناطق المفتوحة . وبالطبع تنطبق هذه الأقوال على الدفاع ضد غزو خارجى من قبل قوات عسكرية نظامية ، وليس فى إطار مقاومة إرهابيين قادمين من داخل المنطقة ، الأمر الذى يتطلب الوصول إلى أية نقطة بحرّية . يمكن تطبيق الحكم الذاتى على السكان العرب فى مناطق التجمع السكانى العربى وعدم تطبيقه على المناطق قليلة السكان ، بحيث تضم هذه المناطق ضمن مناطق الأمن الإسرائيلية التى اتفق بشأنها مبدئيًا فى كامب ديفيد والتى اعترفت بها اتفاقيات أوسلو أيضًا .

مفهوم أنه بمقتضى نظرية منظمة التحرير الفلسطينية من المقرر أن تكون الضفة الغربية منطقة متصلة واحدة وحكم عربى فلسطينى لمنطقة معظمها خال من السكان باستثناء مستوطنات ومنشآت عسكرية تكون موزعة كجزر معزولة بحيث يصبح بالإمكان خلق هذه الجزر وإبعادها نهائيًا لدى إقامة الدولة الفلسطينية على كل المنطقة، حتى الخطر الأخضر ، وفعلاً لن تكون هناك أية قيمة عسكرية ، لثكنات متفرقة هنا وهناك كجزر متباعدة فى أحد المحيطات ، إذ أنه لكى تستطيع الدفاع عن منطقة يجب أن تتوفر حرية الحركة فى المنطقة كلها . يجب أن لا توافق إسرائيل ولا بأى حال من الأحوال على وضع يقضى بأن تراقب قوات الجيش الإسرائيلى ما يجرى فى المنطقة ، من وراء الأسلاك الشائكة المحيطة بمعسكراتها المغلقة دون أن تكون لديها القدرة على العمل والتدخل . إن إسرائيل ملزمة بضمان سيطرتها الحتمية على المناطق الحيوية لصد أى هجوم من الشرق ، وهذا يعنى السيطرة الكاملة على غور الأردن وعلى المحاور المؤدية إليه من وسط البلاد ، والسيطرة على ظهر الجبل والاحتفاظ بمنشآت عسكرية حيوية فى أماكن ذات استراتيجية فى الضفة الغربية ، كما أن فكرة وضع قواعد عسكرية ومنشآت إنذار مسبق إسرائيلية لمدد غير محدودة ، فى المناطق التى ستكون تحت سيطرة فلسطينية جزئية ليست مناسبة على المدى البعيد . لذا يجب على إسرائيل منع إقامة أية سيادة أجنبية على الضفة الغربية .

يجب على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه فى الضفة الغربية أى السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائى الإسرائيلى . ودون هذا الحوض ستواجه إسرائيل مشكلة خطيرة تهدد وجودها بصورة لا تقل عن مسألة الأمن العسكرى ، ومفهوم أن إحضار مئات آلاف الفلسطينيين إلى المنطقة وإسكانهم فى غرب

السامرة ، سيزيد من هذا الخطر . لـذا يجب الحيلولة دون تحقيق هذا الأمر الذى من شأنه خلق مشاكل إضـافية خطيرة . يجب على إسرائيل أن تحتفظ لنفسها بحق المراقبـة الديمغرافيـة ، فها هى منظمة التحرير الفلسطينية تعلن صراحة عن نيتهـا إغراق الضفة الغربية بأكثر من مليون لاجئ إضافى كما يجب على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرتها على المعابـر الحدودية لمنع دخول أعداد كبيرة من السكـان المعادين لإسرائيل ، ويجب عليهـا أيضًا العـودة إلى مبدأ تـوطين اللاجئين الفلسطينيين فى الأماكن التى يتواجدون فيها حـاليًا فى لبنان وسوريا والأردن وغيرها . وإذا لم تصر إسرائيل على تطبيق هـذه المبادئ ، ستجد نفسهـا فى غضون بضع سنـوات تواجـه طلبًا عربيًـا بالعودة إلى مشروع التقسيم لعـام ١٩٤٧ ، بغية حل المشكلة السكـانية التى ستنشأ فى منـاطق الضفة الغـربيـة وغزة . إن الـدمج بين الإصرار على الاحتفـاظ بمنـاطق أمنية واسعـة والاحتفـاظ بصلاحيـات مركـزية فى كل منطقـة يعتبر المفتاح لـدفاع طـويل الأمد عن وجـود إسرائيل . وهل سيقبل العرب الفلسطينيين بالحكم الذاتى ، كما هو مقترح هنا ؟ سيقبلونه إذا أدركوا بأن إسرائيل لن توافق أبدًا على السماح لهم بإقامة دولة مستقلة فى الضفة الغربية .

وفى نهاية الأمـر، نقول أن الفـرق الرئيسـى بين نظريـة اليسار الإسرائيلى وبين النظـرية الواردة هنا ، هو كما يلى : يـؤمن اليساريون[1] بأن السلام سيتحقق عن طـريق تقزيم إسرائيل ورضـوخها لمعظم امـلاءات العـرب ، فى حين نؤمن نحن بـأن السلام سيتحقق عن طـريق تعزيز قوة إسرائيل ، من خلال تمسكها بخطوط الدفاع الحالية والإصرار على حقوقها ، وفى حين أن اليساريين يـريدون دولـة وليس حكمًا ذاتيًا ، نـريد نحن حكمًا ذاتيًـا بدلاً مـن دولة ، كما أن الفرق بيننـا ينبع من مبدأيـن أساسيين ، هما : نحن نـؤمن بضرورة توسيع الاستيطـان اليهودى وليس العربى ، وزيـادة الهجرة اليهوديـة ، وليس تحقيق فكرة العـودة الإسرائيلية ، وتعزيـز قوة الجيش الإسرائيلى بدلاً من الاعتماد على جيش من المخربين ليدافع عنا .

نستطيع تلخيص البديل الذى ننادى به بكلمتين « تقويـة الصهيونية » ، فقد كانت قوة الصهيونيـة وثباتها ، أى دولـة إسرائيل ، دائمًا وأبدًا المفتـاح الحقيقى للسلام مع العـالم العربى . وهكذا فإنّ إسرائيل قـوية ، هى فقط القـادرة على التوصل إلى تسـويات حقيقيـة مع العرب ،

---

(١) يقصد نتنياهو باليساريين ، حزب العمل الإسرائيلى .

لكن ليست إسرائيل والدول العربية فقط ، هى المسئولة عن إحلال السلام الدائم فى منطقتنا ، إذ توجد أهمية بالغة أيضًا للمساعدات السياسية والاقتصادية من جانب الدول الغربية لتحقيق مثل هذا السلام عمليًا . يجب على العالم الغربى أن يعلن بصورة لا تقبل التأويل أن قرارات الأمم المتحدة التى مضى وقتها والمتعلقة باللاجئين أصبحت ملغاة ، وعليه أن يضع الفلسطينيين والعالم العربى أمام الأمر الواقع . إن الظروف تتغير مع الزمن ويجب على العرب أن يدركوا بأنه لا يمكنهم إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء كلما أرادوا ذلك . لذا يجب أن نكمل على أية حال المسيرة التى بدأته الأمم المتحدة فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتى ، وأن نلغى كافة القرارات المعادية لإسرائيل ، التى اتخذتها هذه المؤسسة الدولية خلال الحرب الباردة .

إن كل هذه الإجراءات تشكل فى الواقع مشروع سلام واحد يتألف من ثلاثة عناصر ، هى :

– اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية ، بما فيها تحديد رسمى للحدود بينها وتسويات سلمية.

– تقديم مساعدات دولية من قِبَل بقية دول العالم .

– اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين ، يتحدد فيها كيف يمكن أن يعيش العرب واليهود معًا ، ويتم الاتفاق على مسائل الحكم الذاتى والأمن .

وكل واحد من هذه العناصر الثلاثة يتطلب بلورة صيغة دقيقة ومفصلة تأتى نتيجة لمفاوضات متعمقة .

إن محاولة تحقيق سلام بين إسرائيل والعرب يجب أن تشمل علاوة على مسألة الأراضى المختلف عليها العناصر الآتية : معاهدات سلام رسمية بين الدول العربية وإسرائيل – ترتيبات أمنية مع الدول العربية تحمى إسرائيل من أى هجوم ، وتمكن الأطراف من التأكد بأن الاتفاقيات تنفذ نصًا وروحًا – تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل – وقف الدعاية اللاسامية واللاصهيونية الرسمية فى المدارس ووسائل الإعلام فى الدول العربية – هيئة دولية تمنع بيع أسلحة ووسائل قتال غير تقليدية لأنظمة الحكم المتطرفة فى الشرق الأوسط – مشروع دولى لتوطين اللاجئين وتعاون إقليمى لتطوير

مصـادر للمياه وحمايـة الطبيعة والبيئـة . هذا هـو الطريق لتحقيق سـلام بيننا وبين العـرب فى الشرق الأوسط. فى الشرق الأوسط يتقـدم الأمن على السـلام ومعـاهدات الســلام ، وكل من لا يـدرك هـذا سيظل دون أمن ودون سلام . وفى نهايـة الأمـر محكـوم عليـه بالفنـاء . لـذا فإن الطريقة الـرئيسية لمنع أو إبعاد اليـوم الـذى ستتملك فيه الدول العربيـة وإيران القـدرة على تدمير المدن الإسرائيلية (ومدن دول أخرى) بضغطة زر ، هى فـرض حظر شديد وشامل على تزويد الوسـائل والمعلومات التكنولوجية النووية لأنظمـة حكم دكتاتورية فى الشرق الأوسط ، وتطبيق هذا الحظـر عن طريق فـرض عقوبات مشـددة على الدول التى تخرقه . إن الـولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة القادرة على تطبيق مثل هذا النهج العقابى .

٤ - الرؤية العربية :

للدول العربيـة نظام مؤسسى يجمعها منـذ عام ١٩٤٥ ، وهى الجامعة العـربية بما يتبعها من أجهـزة تخصصية تغطى جميع الأنشطـة والعلاقـات العربيـة ، ويأتى فى مقدمتهـا اتفاقيـة الدفاع المشترك .

ورغم ما تعـرضت له الجامعة العربية مـن أنواء عاصفة على مدى أكثـر من نصف قرن ، إلا أنها ما زالت صـامدة ، وقد أضيف إليها تجمعين عربيين آخـرين قد يقويان مـن عضدها وهما مجلس التعـاون الخليجى والاتحاد المغـاربى ، إلا أنها تتعـرض منذ حـرب الخليج الثـانيـة لأشرس هجمة واجهتها على الإطـلاق ، تبغى هذه المرة هدمها وليس إضعافهـا ، وكذلك بغية الهيمنة على المنطقـة من خلال مجموعـة من الترتيبات الأمنية والاقتصـادية فى إطار نظـام بديل جديـد « شرق أوسطى » ، بدأت ارهـاصاته ببـداية مسيرة السـلام فى مدريـد من خلال آليتين رئيسيتين متوازيتين ، هما : المفاوضات الثنائية، والمفاوضات متعددة الأطراف .

لقـد وافق العـرب على الانضمام لهاتين الآليتين من منظـور اختيارهم للسـلام وكخيـار استراتيجى ، إلا أن الجانب الآخر يبـدو أن له خيار آخـر وهو ما أدى إلى تـوقف المسيرة كلية ، ومنهـا هاتين الآليتين ، وفيما يلى نستكمل مـا سبق أن تنـاولناه عنهما إلى أن تـوقفا ، والآليـات العاملة فى الوقت الحالى .

الآلية الثنائية :

وهى تتعلق بالدول الحدودية بين إسرائيل ، ويتم من خلالها الاتفاق على الترتيبات الأمنية بين إسرائيل وكل طرف عربى على حدة بالنسبة للمسائل الأمنية على جانبى الحدود ، فى إطار التطبيع السياسى بين البلدين .

وفى هذا السياق تنظم معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية ، معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية ، الترتيبات الأمنية بين كل من البلدين وإسرائيل ، بينما يتعذر تنفيذ إعلان المبادئ واتفاقية أوسلو بين فلسطين وإسرائيل . أما سوريا ولبنان فلم يتوصلا إلى اتفاق بعد مع إسرائيل .

المسار السورى/الإسرائيلى :

توقفت الاتصالات نهائيًا على هذا المسار ، خاصة بعد وصول نتنياهو للحكم عام ١٩٩٦ ، وعدم اعترافه بما تم التوصل إليه بين حكومة شيمون بيريز السابقة وبين سوريا ، والرغبة فى بدء المحادثات من نقطة البداية ودون شروط مسبقة ، بيد أن سوريا ترفض ذلك وتعلن رغبتها فى مواصلة المحادثات من النقطة التى انتهت عندها ، والتى تم الاتفاق فيها على حلول لمعظم المشكلات العالقة بين البلدين ، حيث لم يكن معلقًا سوى عدد محدود من النقاط كانت فى طريقها إلى الحل ، ورغم توقف هذه الآلية ، إلا أننا سنعرض ما انتهت إليه المحادثات المتوقفة حاليًا .

تحددت استنادًا إلى أوراق العمل التى قدمها الطرفان ثلاث قضايا رئيسية للتفاوض ، هى :

- **الانسحاب :** وقد قبلت إسرائيل مبدأ الانسحاب من الجولان دون أن تحدد نطاقه أو مداه الزمنى ، وتضغط سوريا فى اتجاه اتمام انسحاب كامل خلال فترة زمنية قصيرة .

- **العلاقات :** تضغط إسرائيل باتجاه علاقات سلام كاملة ، وتقبل سوريا ذلك ، لكن إسرائيل تربط مدى الانسحاب بمدى العلاقات ، بينما تقرر سوريا أن السلام الكامل يرتبط بالانسحاب الكامل .

- **الأمن :** هناك خلافات حادة حول ترتيبات الأمن فى الجولان ، بحيث تحولت هذه القضية إلى عقدة حقيقية فى مسار المفاوضات بين الطرفين .

ولقد أوضحت تطورات التفاوض على هذا المسار بشأن الأمن أن إسرائيل تضغط فى اتجاه الحصول على أكثر ترتيبات الأمن شمولاً وفاعلية ، قبل أن تقرر الانسحاب من الجولان ، وأنها تبعًا لما يعبر عنه مسئولوها رسميًا ، لن تقدم على الانسحاب دون ضمانات أمنية كافية . أما سوريا فقد أعلنت أنها تقبل ترتيبات أمن ملائمة فى الجولان ، لكنها لا تقبل بالصيغ الإسرائيلية الواسعة التى تستند على منطق « أنه لابد من منطقة أمنية جديدة لحماية المنطقة الأمنية الأولى ... وهكذا » .

إن تعقيدات هذه المسألة قد أدت إلى اتفاق كل من سوريا وإسرائيل على عقد محادثات عسكرية على مستوى رفيع (رؤساء الأركان) فى واشنطون ، ووضح خلال هذه المحادثات التى عقدت فى ديسمبر عام ١٩٩٤ ، وجود تباين واسع فى وجهات نظر الطرفين ، فهناك اتفاق عام على استناد ترتيبات الأمن على المناطق منزوعة السلاح على الحدود ، وإقامة مراكز للإنذار المبكر تسمح بمراقبة التحركات ، وآلية للإشراف على هذه الترتيبات ، ربما من خلال قوات مراقبة وفصل أمريكية . لكن كانت هناك خلافات حول مطالب إسرائيل بمد ترتيبات الأمن إلى المنطقة المجاورة للجولان فى العمق السورى (مناطق أمنية) ، والاحتفاظ بنقاط مراقبة على الهضبة . وحول رؤية سوريا الخاصة بإيجاد ترتيبات أمن متوازنة ومتبادلة على جانبى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ وقصرها على الجولان من الجانب السورى ، مع عدم طرح أفكار تمس السيادة السورية على الهضبة ، أو الاقتصار فى تناول مسألة القوة العسكرية العامة على خفض القوات دون خفض الأسلحة ، وعدم تجاهل أسلحة الدمار الشامل . ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا ، وإن كانت تصورات كل طرف قد أصبحت أكثر تحديدًا بالنسبة للطرف الآخر[١] .

المسار اللبنانى/الإسرائيلى :

تتسم قضايا الأمن على هذا المسار بالتحديد الشديد ، وإن كانت لا تخلو من تعقيدات، إضافة إلى وجود ضغوط شديدة على إسرائيل فى اتجاه إنهاء مشكلة احتلال جنوب لبنان تتمثل فى عمليات المقاومة المسلحة المستمرة ضدها ، والتى تصل أحيانًا إلى إطلاق صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل ، غير أن لهذا المسار مشكلاته الأساسية أيضًا ، ومنها ارتباطه

(١) محمد عبد السلام : التفاعلات العسكرية فى الصراع العربى/ الإسرائيلى (القاهرة : التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥) .

بـا لمسار السـورى/ الإسرائيلى ، ليس بفعـل الارتبـاطات والضـغوط السيـاسية المتضمنـة فى العلاقات الخاصة بين سوريا ولبنان ، وإنما كذلك بفعل الواقع العسكرى والاستراتيجى . وقد تمثلت مواقف إسرائيل الأولى على هذا المسار فى أنه لا توجد مشكلة حدودية بينها وبين لبنان ، مع ضرورة البـدء فى تشكيل لجنـة عسكـرية مشتركـة (كخطـوة أولى بين الطـرفين) تهدف إلى تحقيق تقدم فى المجـال الأمنى سيؤدى إلى إحراز تقـدم على المستوى السياسى . وتبعًـا لذلك فإن مشكلة إسرائيل فى جنوب لبنان تبعًا لتوجهـاتها ، أمنية تتطلب انسحاب القوات السورية والميليشيات ، أو نزع سلاح الأخيرة ، مع اقامة ترتيبات أمنية فى المنطقة الحدودية .

وقـد تطـورت بعض محاور هـذه المواقف مع تطـور عمليـة التفـاوض بقبـول إسرائيل الانسحاب ، ولكن بعد قيـام الحكومة اللبنانيـة بالسيطرة على الجنوب ، والتـوصل إلى ترتيبات أمن مشتركـة ، وقـد استمر الموقـف اللبنانى فى التركيـز على ضرورة الانسحـاب الإسرائيلى ، وامتناع إسرائيل عن التدخل فى قضايا أمن لبنان ، ثم التفـاهم حول الترتيبات العسكرية بعد ذلك . وقـد حاولت إسرائيل طـوال سنوات حـول مشكلـة أمنها فى جنـوب لبنان عن طـريق قواتها المسلحـة ، لاسيما إزاء حزب الله دون جـدوى ، وقد استمـرت سوريـا ولبنان فى المقـابل بالضغط على إسرائيل عن طريق المقاومة المسلحة . وعلى أيةحال فإنه ليس لقضية الأمن التى تبدو وكأنها مشكلة أولويات فقط بين إسرائيل ولبنان طـابعًا مستقلاً يرتبط بمسارها الخاص ، فهى ترتبط بمسار آخر .

المسار الفلسطينى/الإسرائيلى :

ينظم إعـلان المبادئ واتفاقيـات أوسلو الترتيبـات الأمنية ومـراحل الانتشـار المختلفة وتوقيتاتهـا ، مع تـرك بعض الموضـوعـات لمحـادثات المرحلـة النهـائيـة مثل قضيـة القـدس واللاجئين . غير أن حكـومة نتنيـاهو أوقفت عمليـة الانتشار ، وبـدأت المساومـة بغية كسب الوقت حتى يمكنهـا استكمال فرض الأمر الواقع من خـلال طرح جديد يطـرح تأجيل عملية الانتشـار والدخـول مباشرة فى محادثـات المرحلة النهـائيـة ، وهو مـا يعنى إخضاع كل مـا تم الاتفـاق عليه فى أوسلـو للنقاش مـرة ثـانية ، وتأجيل الانتشـار لسنـوات طويلـة حتى يمكن الاتفاق على جميع المشاكل ، خاصة المستعصى منهـا ، مثل القدس ، ثم عادت إسرائيل تطرح فى ديسمبر ١٩٩٧ إعادة انتشار محدود ، تراوح من ٨ - ١١٪ من مساحة الضفة الغربية ، وهو ما تـرفضه السلطة الـوطنية الفلسطينية ، وما زالت الجهـود تبذل فى محاولة لإعـادة تنشيط هذا المســـار .

الآلية المتعددة : Track-1

تـرتبط قضايـا الأمن الإقليمى المتصلة بـالصراع العربى/ الإسرائيلى بلجنـة المفاوضـات متعددة الأطـراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمى . فهذه اللجنـة تعتبر من أهم الأطر التى يجرى فيهـا التباحث والتفـاوض بين الدول العـربية و إسرائيل بـرعايـة الولايـات المتحدة وروسيا الاتحاديـة مع حضـور دولى حول تلك القضـايا ، ولكنها ليسـت الإطار الـوحيد بهذا الشأن ، فكثير من القضايـا الأمنية الهامـة تطرح من خلال الاتصـالات الثنائيـة بين الدول أو داخل المنظمات الدولية ، أو فى إطار التعامل مع توجهات عالمية عامة تتصل بإدارة التعامل مع الاتفاقيات الدولية التى تتم صيـاغتها ، أو مراجعتها ، أو مد سريانها . إلاأن أعمالها تعكس مع ذلك كـافة الاختـلافات والاتفـاقات ، ومـدى ما تم إحـرازه من تقدم بين الـدول العربيـة و إسرائيل على صعيد الأمن .

لقد عقـدت اللجنة العديـد من الدورات لمجموعـة العمل الخاصة بها حتى الآن ، كما عقـدت لقاءات مختلفـة أخرى عبر مسـار عمل اللجنـة. لا تقل تلك الاجتماعات أهميـة عن الجلسات العـامة . وقـد عانت اللجنـةخلال جـولات انعقادهـا من عدة مشكـلات هيكلية فرضت حالة جمود نسبى على عمليات التفاوض داخلها ، وأدت إلى استمرارها فى التداول حول قضايا إجرائية لفترة طويلة ، فقد كـان ثمة ربط دائم بين حدوث تطورات أساسية على مستوى المفاوضات فى المسـارات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطـراف ، وأدى ذلك إلى رفض سوريا ولبنان منـذ البداية المشـاركة فى أعمالها ، طـالما لم يحدث تطور ملموس على المستـوى الثنائى . ومنذ الجولـة الأولى ظهرت بـوادر ربط آخر بين مسـار العملية السلميـة وترتيبـات الأمن فى شكل تيارين عريضين تبلورا بوضوح ، يستند كل منهما على منطق خاص كالتالى :

● **الأول** : يرى أن الحل السياسى يجب أن يسبق الترتيبات الأمنيـة والتسليحية ، وبالتالى يجب أن تسير المفـاوضات بخطـى صغيرة ، وتبعًا لـوجهـة نظر إسرائيـل - التى تتبنى هـذه المقولة - يجب التركيـز على إجراءات بناء الثقة مثل الاتصالات وتبادل المعلـومات والترتيبات فيما يتصل بالقوات المسلحة .

● الثانى : يرى أنـه لا يوجـد تعارض بين التعـامل مع إجراءات بنـاء الثقة والبـدء من البـداية فى التعـامل مع قضية الحد من التسلـح . فالحل السيـاسى وترتيبـات الأمن يجب أن يتوازيا . وقد تطور هذا التيار الذى تتبناه مصر والدول العربية مع تطور العملية السلمية باتجاه التأكيد على أنه لا يمكن إقامة السلام بدون إقـامة نظام للحد من التسلح ، أو تجاهل القضايا المحددة المتصلة بأمن المنطقة .

وقـد كـان من المفترض - حسبما تم الاتفـاق عليــه فى اللجنـة - أن يتم السير فى اتجاه إجـراءات بناء الثقـة بـالتوازى مع طـرح قضـايـا التسلح المرتبطة بها . لكن أعمال الـدورات المختلفة ، خـاصة دورات عـام ١٩٩٤ الثلاث ، تشير إلى أنه تم التـوغل لمسافـات بعيدة فى مسألـة إجـراءات بنـاء الثقة دون أن يتـوازى ذلك مـع تناول قضـايـا التسلح . إلا أن هـذه القضايـا الأخيرة ، لاسيما قضية قـوة إسرائيل النووية ، قـد أصبحت تطرح بـوضوح وبإصرار كبير من الجانب العـربى ، بما أدى إلى تصـاعـد حـدة الجدل حول قضيـة الأولـويـات داخل اجتماعات اللجنة. فلقد كانت الأطراف العربيـة قد قبلت منذ البداية تنشيط التباحث حول إجـراءات بناء الثقـة فى إطـار محددات معينة ، إذ تم التـأكيد على أن الالتـزام بها بشكل منظم وفعلى سـوف يتم - فى معظم الحالات - بعـد إقـرار التسـوية ، كما أنها يجب أن تكـون عـامـة واختيارية ولا ترتب التزامات سياسية ، أو تلزم من لا يريد الانضمام إليها .

أما على مستوى قضايا ضبط التسلح فى الشرق الأوسط ، فقد بدأ الأمر معقدًا منذ الجولة الأولى عام ١٩٩٢ . فقـد رفضت إسرائيل فى البداية الحديث عن المسألة النـووية - التى تمثل جوهـر هذه القضـايا من وجهـة النظر العـربية - ثـم قبلت الحديـث عنها فى الجولات التـالية مطـالبة بترك هـذا الأمـر يمر بهدوء ، مـع تقديم تأكيـدات غير محددة بأن كل أنظمـة التسلح الإسرائيلى سيكشف عنها وتخضع للتفـاوض فى الوقت المناسب ، وقـد استمر الضغط المصرى والعربى فى نفس الاتجاه ، خاصة مع تقـدم عملية السلام ، وبقى الموقف الإسرائيلى على ما هو عليه ، وأكـدت الوفـود العربيـة تمسكها بموقفهـا إزاء ضرورة إخلاء المنطقـة من كافـة أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية ، وانضمام إسرائيل لاتفاقية منع الانتشار النووى وقبولها وضع منشآتها تحت التفتيش والرقابة الدولية ، بينما أعـادت إسرائيل طرح مواقفها المشار إليها ، مع

الحديث عن إعطاء أولـوية لتخفيض حجم الجيوش العـربية وتسلحها التقليـدى . وفى تونس أكد رئيس الـوفد الإسرائيلى أن بـلاده ترفض اتخاذ أى خطـوات عملية فى مسألـة تجريد الشرق الأوسط من الأسلحة غير التقليدية قبل التوصل إلى سـلام شامل . ولذلك لم يحدث تقدم هام فى مجال التفاوض حول قضايا التسلح ، وإن كانت بعض القضـايا الفرعية الخاصة به كمسألة الشفافية ، ونظم التفتيش والرقابة على التسلح قد نوقشت باهتمام .

بدأت فكرة إعـلان إصدار المبادئ حـــول ضبط التسلح والأمـن فى الشرق الأوسط فى الظهــور منذ دورة الـدوحة ، ليعبر عن رؤيـة الأطـراف المتفاوضـة لقضايـا التسلح والأمن فى المنطقة ، وكـان التوجـه الأساسى بشأنه هـو أن يتم اعتباره ضمن القضـايا طـويلة المدى ، وليست العاجلـة . رغم أنه يتضمن فى ثنايـاه أموراً يمكن معها اعتبـاره اتفاقية ، وقـد طرح فى الدوحة متضمنًا شقين :

● الأول : يـؤكد على مبـادئ عـامـة أمنية ذات مضمـون سيـاسى أو استراتيجى وليس عسكريًا تركـز على الاعتراف المتبادل بالمصالح الأمنية لكافة الـدول ، وعدة خطوات اعتبرها الوفد الإسرائيلى « إجراءات بناء ثقة » .

● الثانى : يركز على عـدد من المبادئ العامـة ذات الطابع الأمنى/ العسكـرى ، تتصل بتحقيق توازن عسكرى بين دول المنطقة وإزالة كافة أسلحة التدمير الشامل ، وما إلى ذلك .

ولقد أثار الإعـلان خلافات حادة ، ثم أعيد طـرحه أكثر من مرة بعد إدخـال العديد من التعديلات عليه . ولم يصـدر الإعلان بعد أن تحفظت وفود معظم الدول العـربية عليه بصيغته المطروحة التى لا تتضمن قضيـة نزع سلاح إسرائيل النووى ، وقـد وضح خلال دورة تونس أن الوفـد الأمريكى لم يكن متحمسًا لممارسـة أى نوع من الضغط على إسرائيل لحملهـا على تعديل مواقفها .

وهكـذا فرغم أن التفـاوض حـول قضـايا الأمن الإقليمى فى لجنـة ضبط التسلح شهـد تطورات هامة على مستوى إجراءات بناء الثقـة ، إلا أنه اتسم بالجمود على مستوى التعامل مع التسلح بسبب مشكلة أسلحة إسرائيل النووية التى بـرزت بوضوح على جداول الأعمال ، وهو ما أدى إلى توقف هذه الآلية نهائيًا .

الآلية الموازية (غير الرسمية) : Track-2[1]

وهى مُشكّلة من مجموعة من الخبراء غير الرسميين من كل دولة (وإن كانوا يقومون بالتنسيق بطريق غير مباشر مع حكوماتهم) ، بهدف الاجتماع فى الفترات بين الاجتماعات الدورية ل Track-I ، بغية بحث بعض الموضوعات الفنية وإعدادها للتمهيد لاجتماعات ل Track-I ، وقد استمرت هذه الآلية فى الاجتماعات البينية خلال عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، غير أنها اصطدمت هى الأخرى بالمحاولات الإسرائيلية للدفع فى اتجاه ضبط التسلح وإجراءات بناء الثقة مع استمرار استبعاد أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية ، التى تملكها إسرائيل ، ومن ثم فقد توقفت هى الأخرى .

الآلية الموازية - غير الرسمية (المختلطة) $Track\ I+^1/_2$:[2]

وقد شكلت اعتبارًا من نوفمبر ١٩٩٦ كبديل لتوقف Track-1,2 ، وهى مكونة من الخبراء غير الرسميين، وبعض المسئولين الرسميين من كل الدول المشاركة، ولكن بصفتهم الشخصية، وذلك فى محاولة للحفاظ على استمرار القنوات مفتوحة ، وهى الآلية التى ما زالت مستمرة حتى الآن ، وإن كانت لم تصل لنتائج محددة نتيجة لنفس المشكلة الخاصة بالتسلح النووى الإسرائيلى ، ولكنها مستمرة .

مداخل/مقتربات التوصل إلى ترتيبات أمنية فى المنطقة :

إن التوصل إلى ترتيبات أمنية فى الشرق الأوسط تحقق لدوله الاستقرار والأمن ، ومن ثم التنمية والرخاء ، لابد أنه يشكل الهدف الرئيسى لكل دول المنطقة وفى مقدمتها الدول العربية ، غير أن تلك الترتيبات التى يقبلها العرب لابد أن تكون عادلة ومتوازنة لا تحقق لطرف تفوق أو ميزة على الطرف الآخر ، وإلا انتقلت من ترتيبات أمنية تهدف إلى استقرار ، لتصبح شروط اذعان تشكل البداية لعدم الاستقرار عند أول بادرة يمكن فيها نقضها . كما تشكل البيئة السياسية السائدة بين الأطراف المتعاهدة الأساس الذى يمكن أن تبنى عليه هذه الترتيبات .

---

(١) لواء د. أحمد عبد الحليم : عضو لجنة Track-2 – مقابلة شخصية .

(٢) لواء د. أحمد عبد الحليم : عضو لجنة $Track\ I+^1/_2$ – مقابلة شخصية .

فنجـاح العلاقـات السياسيـة فى التوصـل إلى حلول مـلائمة لكــل المشكلات المعلقــة بين الأطراف ، لابـد أن يشكل إطارًا من الثقة والتفـاهم يمكن أن تمهد الطريق لقطـار الترتيبات الأمنية أن يبدأ فى التحرك .

من هـذا المنطلق تتحـدد المقتربـات/المداخل العـربيـة التى يمكن على ضـوئها التوصل إلى تـرتيبات أمنية متـوازنة وعادلة تحقق الأمن والاستقرار للجميع ، نوجزها فيما يلى :

● التحرك الجدى نحو السلام ، بغية التغلب على كل المشكلات المعلقة على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانيـة ، وذلك فى إطار « الأرض مقابل السلام » ، مع ضرورة تأكيد الالتزام بكل ما تم أو يتم الاتفاق عليه .

● إيقاف بناء المستوطنات وعمليات التهويد التى يجرى على قدم وساق مستهدفة فرض الأمر الواقع ، وهو ما يرفضه العرب .

● أن تكـون الترتيبات الأمنيـة جـزءًا من عملية السـلام وليست إحـداها منفصلـة عن الأخرى ، وذلك بأن ترتبط الإجراءات السياسية للسلام بالترتيبات الأمنية فى آن واحد وبشكل متواز .

● أن المنطقة لا تتعرض لتهديدات من خارج الإقليم ، ومن ثم فإن الهدف من الترتيبات لا يجب أن يتجه إلى نظام للـدفاع الإقليمى ، لأنه غير موجـه لأحد ، ومن ثم فإن الهدف يجب أن يكـون مجموعـة من الترتيبات الأمنيـة وضبط التسلح التى تكفل تهيئة حـالة من الاستقـرار والثقة داخل الإقليـم ، من خلال علاقات وترتيبات بين دوله.

● أن تعتبر أن اتفاقيات لضبط التسلح الإقليمى مكملة لاتفاقيات الحد وضبط التسلح عليــا لمستـوى الــدولى ، ومن ثم ضرورة الالتــزام وتصـــديق جميع دول الشرق الأوسط على المعاهدات الدولية المتعلقة بذلك ، مثل اتفاقية NPT .

● أن ضبط التسلح يشكل المدخل الرئيسى للترتيبات الأمنيـة ، وأن إجراءات بناء الثقة تشكل المدخل الطبيعى لضبط التسلح ، ومن ثم يجب أن يتحركا سـويًا دون أن يسبق أحدهما الآخـر باعتبـارهما عاملين أسـاسيين لتعميق وتعزيـز ثقة الأطـراف على المستويين العسكـرى والسياسى أساسًا ، وعلى باقى التوجهات الأخرى الاقتصادية والثقافية .. تبعًا لذلك .

● أن أى ترتيبات أمنية شرق أوسطية لا يجب أن تمس أو تبطل فاعلية أى ترتيبات أمنية عربية جماعية أو عربية إقليمية ، بل يجب أن تتكامل وأن تتواءم معها ، وأن تهدف إلى تحقيق المصالح القومية لكل دول المنطقة دون استثناء فى تأمين أراضيها ومصالحها ضد أى عدائيات من داخل أو خارج المنطقة .

● ضرورة حسم مسألة « توازن الرادع النووى » أولاً من خلال طرح عادل غير انتقائى ، ووضع هذه المسألة على سلم الأولويات بالنسبة لضبط التسلح ، ومن ثم بالنسبة لإجراءات بناء الثقة ، فالانكشاف النووى الحالى للدول العربية ، واحتكاره بواسطة إسرائيل وحدها ، وإصرارها على مبدأ « سلام الردع » الذى يعلنه « نتنياهو » ، لا يمكن أن يؤدى إلى أى إجراءات لبناء الثقة أو أى إجراءات لضبط التسلح ما دام الموضوع النووى مستبعدًا منها ، لأنه يشكل مفتاح القضية كلها ، وأن ما يطرحه العرب فى هذا السياق وهو « اعتبار المنطقة خالية من الأسلحة النووية » هو الطرح العادل المناسب لتلك المسألة .

● أن تظل مسألة ضبط التسلح فى الشرق الأوسط مسألة إقليمية بعيدة عن ضغوط الدول الأخرى ، وألا تشمل الترتيبات دولاً من خارج المنطقة ، وإن كان يمكن أن تضمنها الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .

● الاتفاق على ركائز جديدة للتوازن الاستراتيجى العسكرى فى المنطقة على أساس الأخذ باستراتيجية « الكفاية الدفاعية » التى تحقق الحد الأدنى للقوة العسكرية للدولة (من حيث الكم والنوع) الذى يحافظ على أمنها القومى ، دون أن يشكل خطرًا هجوميًا على الدول الأخرى ، ويدخل فى هذا الإطار الصناعات العسكرية ، والمخزون الاستراتيجى من نظم الأسلحة بدول المنطقة .

● فى هذا السياق تعتبر أى اتفاقات دفاعية أو استراتيجية بين أى من دول المنطقة وأى من الدول الكبرى إخلالاً بالترتيبات الأمنية وضبط التسلح فى المنطقة ، لما يشكله ذلك من قوة/ دعم عسكرى مضاف إلى القوة الفعلية للدولة المحددة فى الترتيبات الأمنية .

● يضفى وقوع البحر الأحمر والبحر المتوسط ، ومنطقة الخليج داخل الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط بعدًا دوليًا آخر لموضوع ضبط التسلح فى المنطقة ، الأمر الذى يفرض

ضرورة اعتبار هذه المسطحات المائية مناطق سلام يجب التنسيق مع الدول التى تتمركز فيها ولا تنتمى إليها (وألا يغفل رأى الشعوب المطلة عليها) ، فما جدوى ضبط تسلح دول الشرق الأوسط حتى يزول التهديد الإقليمى ليظهر تهديدٌ آخر أخطر وأشد ، من دول من خارج المنطقة تتمركز فى مسطحاتها المائية بالقرب من سواحلها ، وذلك إذا ما تعارضت المصالح .

● أيضًا هناك عدة أبعاد دولية يجب أن تنسق مع دول المنطقة وأن تضع رأيها ومصالحها فى الاعتبار ، وهى :

- حلف شمال الأطلنطى نظرًا لمد نطاق عمله ليشمل الشرق الأوسط .

- القيادة المركزية الأمريكية ومجال عملها الرئيسى هو الشرق الأوسط ، وخاصة منطقة الخليج .

- دول جنوب المتوسط ، بعد أن قامت بعضها بتشكيل قوات انتشار/ تدخل سريع فى دول شمال أفريقيا وهى : Euro-Force & Euro-Mar-Force .

● تعتبر الترتيبات الأمنية المطبقة على جانبى الحدود المصرية/ الإسرائيلية طبقًا لاتفاقيات السلام نموذجًا يمكن الاحتذاء به ، شرط أن يشمل ذلك جانبى الحدود ، ويكون لتحقيق حالة من الاستقرار لجميع الأطراف ، وليس لطرف على حساب طرف آخر .

خاتمة :

إن حالة الاستقرار الاستراتيجى لاشك أنها تشكل هدفًا لجميع شعوب الشرق الأوسط خاصة الدول العربية التى اختارت « السلام - كخيار استراتيجى » لها ، بيد أن هذا السلام له مفهوم واحد ، هو السلام المبنى على « الأرض مقابل السلام » ،وليس على « سلام الردع » أو « السلام مقابل الأمن » ، كما يفهمه « نتنياهو » ، إن أى محاولة للولايات المتحدة وإسرائيل لفرض أى ترتيبات أمنية مجحفة بالدول العربية لابد أن مآلها الفشل ، ولن يتحقق النجاح إلا من خلال عمل جميع المحاور فى وقت واحد بشكل متواز وبنفس معدلات التقدم وهى : المحور السياسى - محور ضبط التسلح - محور إجراءات بناء الثقة . وأن توضع مسألة التسلح النووى الإسرائيلى واعتبار المنطقة خالية من أسلحةالدمار الشامل على جدول أعمال المحاور الثلاثة ، لأنها تعتبر مشكلة سياسية/ عسكرية .

إن موضـوعات بناء الثقة وضبط التسلح هى المداخل والـركائز الرئيسية لأى تـرتيبات أمنية ، ومن ثم فإنـه يجدر مراعاة الحذر والدقـة الشديدة فى التعـامل مع مفرداتها ، مع ضرورة التنسـيق العربى فى إطار أى ترتيبات جماعـية ، ومع عـدم إغـفال أى دولة مـن دول المنطقــة (العـراق - ليبيا - إيـران) لأهمية ذلك بـالنسبة لـلأمن القـومى القطرى لكل دولـة من دول الشرق الأوسط ، ولأهميته كذلك بـالنسبة للأمن القومى العربى الـذى يجب علينا التمسك به وعدم السماح بتفكيكه أو الالتفاف حوله أو إضعافه .

ملحق (أ)

ملحق المعاهدات والاتفاقات

١ - معاهدة القطب الجنوبى (سنة ١٩٥٩) (The Antarcric Treary)

وتعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة تحرم التجارب النووية وتخلق أول منظمة فى العالم خالية من الأسلحة النووية ، وقد أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارًا من١٣/ ٦/ ١٩٦١ .

٢ - معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجى وتحت الماء[1] (سنة ١٩٦٣) :

Treaty Banning Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under Water:

وتهدف إلى وضع حد لتلوث المحيط البشرى بالمواد المشعة، كخطوة أولى نحو تحقيق وقف تجارب تفجير الأسلحة النووية نهائيًا وتحقيق هدف أساسى وهو نزع السلاح .

وتحذر المعاهدة على أطرافها القيام بأى تفجير لتجربة سلاح نووى أو أى تفجير نووى آخر فى الجو أو فى الفضاء الخارجى أو تحت الماء ، بما يشمل المياه الإقليمية أو أعالى البحار ، أو فى أى مجال آخر إذا كان هذا التفجير يؤدى إلى وجود مخلفات مشعة خارج حدودها الإقليمية .

ومن الملاحظ أن الحظر الوارد بالمعاهدة لا يشمل التفجيرات التى تجرى تحت الأرض . وقد أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارًا من ١٠ أكتوبر سنة١٩٦٣ ، ويطلق على المعاهدة اختصار Treaty Test Ban .

٣ - معاهدة المبادئ المنظمة لنشاط الدول فى ميدان اكتشاف استخدام الفضاء الخارجى ، بما فى ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى سنة ١٩٦٧ :

Treaty Principles Governing the Acrtivries of States in The Exploration and Use of Outer Space Including the Moon and Other Clestial Bodies:

---

(١) محمود ماهر محمد ماهر : رسالة دكتوراه عن نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية (جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، ١٩٨٠ م ، ص ٢٤).

وقد نصت المعاهدة على تحريم وضع أى أسلحة نووية أو أى نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل (كيميائى بيولوجى) فى مدار حول الأرض أو على الأجرام السماوية أو فى الفضاء الخارجى ، وتقصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى فى الأغراض السلمية .

٤ - معاهدة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو سنة ١٩٦٧) :

Treaty for the Prohibitarions of Nuclear Weapons Inlarion America (The Tlatelacio Treary)

وقد أبرمت هذه المعاهدة فى ١٤ فبراير سنة١٩٦٧ ، وتهدف إلى جعل أمريكا اللاتينية منطقة مجردة من السلاح النووى .

وتعتبر أمريكا اللاتينية أول منطقة فى العالم آهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية .

٥ - معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى فى قاع البحار والمحيطات وباطن تربتها (سنة ١٩٧٠) :

Treaty on the Prohitiarion of the Emplucement of Nuclear Weapons and Other Weapons of Mass Destruction on the Sea-Bed and the Ocean Floor and in the Subsoil there of.

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع هذه المعاهدة فى ديسمبر ١٩٧٠ . وتحرم المعاهدة وضع أو زرع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل فى قاع البحار والمحيطات وما تحت القاع ، خارج نطاق الحد الخارجى لمنطقة الاثنى عشر ميلاً .

٦ - المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لتحديد تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (سنة ١٩٧٤) :

Treary Berwen the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republic on the Limitarion of Underground Nuclear Weapons Test:

أبرمت هذه المعاهدة فى ٣ يوليو سنة ١٩٧٤ ، وقد نصت المعاهدة على حظر القيام بتجارب نووية تحت الأرض بمقدار يزيد عن ١٥٠ كيلو طن ، كما أن كل طرف سيقوم بتخفيض التجارب النووية تحت الأرض إلى أدنى حد ، وأن الطرفين سوف يستمران فى مفاوضاتهما للوصول إلى التخلى عن تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض .

٧ - ترتيبات فاسينار :

وقعت يوم ١٢/ ٧/ ١٩٩٦ بالعاصمة النمساوية فيينا بواسطة عدد (٣١) دولة ، منهم الولايات المتحدة وروسيا إلى جانب دول أوروبا الغربية ودول وسط أوروبا . تهدف لإنشاء نظام دولى قوى يسيطر على تداول نظم التسليح على الصعيدين التقليدى وغير التقليدى وانتقال المواد التكنولوجيا ثنائية الاستخدام والحرجة الخاصة بإنتاج تلك الأنظمة إلى دول العالم الثالث ، وبصفة خاصة مناطق التوتر والنزاع التى تمثل تهديدًا لمصالحها .

٨ - اتفاقية سولت وستارت :

جاءت نتيجة اقتناع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق بحقيقتين : هما أن الحد من سباق التسلح الاستراتيجى بشقيه الدفاعى والهجومى ، سيؤدى إلى خفض احتمالات نشوب حرب نووية والاحتفاظ بتوازن استراتيجى بينهما .

- عنيت سولت بالصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات (سولت ، ١ ، ٢ ، ٣) .
- عنيت ستارت بالرؤوس النووية (استارت ١ ، ٢) .

ملحق (ب)

الرؤية المصرية وتقييم السجل[1]

١ - أهداف السجل :

(أ) تقليل احتمالات حدوث التوتر فى المناطق/ الأقاليم التى تشهد أو تحتمل اندلاع صراعات عسكرية ، وذلك من خلال الحد من انتقال الأسلحة التقليدية لدول هذه الأقاليم ، عبر إمكانية الكشف عن الصفقات عن طريق البيانات التى تضعها الدولة المصدرة أو المستوردة فى السجل .

(ب) الحد من التجارة غير المشروعة للأسلحة التقليدية وتهديد مصالح الدول الكبرى .

(جـ) المحافظة على الأرواح والحريات الإنسانية الأساسية للأبرياء نتيجة لتعرضهم لمخاطر الأسلحة التقليدية التى يسهل انتقالها للمناطق المتوترة .

(د) المساعدة فى زيادة الشفافية والإنذار المبكر لحدوث الصراعات .

٢ - فئات وآليات السجل :

(أ) إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليس إلا نظام تعاهدى سياسى تطوعى بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لتقديم كافة البيانات الخاصة بتصديرها واستيرادها لأنواع الأسلحة التقليدية المدرجة فى السجل .

(ب) قسم السجل للأسلحة التقليدية ذات الكفاءة القتالية الكبرى إلى سبع فئات حتى يسمح السجل بتحقيق قدر كبير من الشفافية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، حيث اشتملت الفئات السبع على :

- دبابات القتال الرئيسية ومركبات القتال المدرعة .
- ناقلات الجند المدرعة .
- الطائرات المقاتلة .
- الهليوكوبتر الهجومية .

---

(١) مجموعة باحثين : ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وأثره على التوازن العسكرى فى المنطقة (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ١٩٩٧) .

● السفن الحربية .

● الصواريخ ومنصات الصواريخ .

● المدفعية .

٣ - الرؤية المصرية لسجل الأسلحة التقليدية :

(أ) تمثل الموقف المصرى من البداية بالترحيب بفكرة السجل ، وقد اشتركت مصر فى اجتماعات لجنة الخبراء منذ بدايتها وشاركت بفعالية مستمرة لتطوير أداء السجل وتوسيعه ، ليشمل فئات أخرى غير الفئات السبعة المطروحة على قائمة السجل على سبيل المثال : أسلحة الليزر والقنابل والصواريخ الذكية ، وكذلك ليشمل أيضًا أسلحة الدمار الشامل .

(ب) أما بالنسبة لموضوع تحسين أداء السجل ، فقد طرح المندوب المصرى فى لجنة الخبراء الخاصة بالسجل بعض الأفكار الجديدة الخاصة بالصواريخ ومنصات الصواريخ ، وذلك لأسباب فنية ، ولكن هذا الاقتراح لم يتم الموافقة عليه .

(جـ) وقد شاركت مصر بالمعلومات عن تصديرها واستيرادها من الأسلحة التقليدية فى السجل عام ١٩٩٣ عن عام ١٩٩٢ ، ثم امتنعت إلى الآن عن موافاة السجل بأية معلومات أخرى فى هذا المجال ، وذلك لأسباب سياسية أدت لعدم التعاون مع السجل بإمداده بالمعلومات ، وعلى الرغم من ذلك فإن مصر ما زالت تواظب على حضور لجنة الخبراء .

٤ - تقييم أعمال السجل :

(أ) على الرغم من أن الدول الغربية ترى أن مستوى المشاركة فى السجل يعتبر كبيرًا ، إلا أن مصر وباقى الدول النامية ترى أن مستوى المشاركة ما زال ضعيفًا فى ظل إحجام نصف أعضاء الأمم المتحدة تقريبًا عن المشاركة فيه .

(ب) عدم تطابق البلاغات الواردة من الدولة المصدرة والدولة المستوردة واختلافها لنفس الصفقة ، مما يوضح عدم دقة البيانات المبلغة للسجل .

(جـ) تضارب الآراء بالنسبة لمسألة تـوسيع فئات السجل من عدمه ، فبينما توافق معظم الدول الكبرى على الفكرة ، فإن الـدول النامية على الجانب الآخـر لا توافق على فكـرة توسيع نطاق السجل ليشمل المخـزون والحيازة من الإنتاج المحلى ، وقد عـارضت إسرائيل أيضًا هذه الفكرة ، يضاف لذلك كل من روسيا والصين اللّتين رفضتا هذه الفكرة بوجه عام فى البداية ، إلا أنهما قاما بتأييد الفكرة بعد ذلك من حيث المبدأ .

(د) وقد تلاحظ عدم تضمين السجل لأى نوعيات من أسلحة الدمار الشامل .

الملحق (ج)

المبادرات المختلفة لضبط التسلح

أولاً : المبادرات المصرية[1] :

١ - إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط :

(أ) دعت مصر وإيران عام ١٩٧٤ من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وصدر القرار رقم ٣٢٦٣ بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٧٤ يدعو كافة الأطراف المعنية فى المنطقة إلى الإعلان عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أو حيازة أسلحة نووية وإلى الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وقد صدر القرار بأغلبية ١٢٨ صوتًا ، وامتناع كل من إسرائيل وبورما عن التصويت . واعتبارًا من الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ أصدرت الجمعية العامة قراراتها فى هذا الشأن بتوافق الآراء (بدون تصويت) ، وبعد اعتماد القرار عام ١٩٨٠ أعربت إسرائيل عن ضرورة أن يتم إنشاء المنطقة المذكورة عن طريق التفاوض الحر والمباشر بين جميع الأطراف المعنية ، بحيث تضمن كل دولة فى المنطقة التزام الأطراف الأخرى . وفى عام ١٩٨٨ طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام للأمم المتحدة بناء على اقتراح مصر إجراء دراسة حول الأجراءات الفعالة والقابلة للتحقيق لتسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، آخذًا فى الاعتبار ظروف وخصائص تلك المنطقة ، وكذلك آراء ومقترحات الأطراف بهدف إعطاء دفعة لتحقيق إنشاء المنطقة . وخلصت الدراسة إلى أنه يجب التوصل أولاً إلى نمط من علاقات الأمن السلمية على الصعيد الإقليمى وترتيبات ملزمة حتى يمكن القضاء على التهديدات النووية على نحو فعال ودائم ، مشيرة إلى عدد من التعابير والإجراءات لبناء الثقة التى يمكن أن تيسر عملية إنشاء المنطقة .كما أشارت الدراسة إلى مبادرةالرئيس حسنى مبارك لإجلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها نهجًا سليمًا بعيد المدى . وفى ديسمبر ١٩٩٠ رحبت الجمعية العامة بالدراسة من خلال

---

(١) مستشار نبيل فهمى وآخر : المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمى فى مجال الأمن والحد من التسلح ونزع السلاح (القاهرة : مجلة السياسة الدولية/ عدد ١١٥/ الأهرام ، ١٩٩٤) .

القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، الذى اعتمد أيضًا بتوافق الآراء .

٢ - مبادرة الرئيس مبارك لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، وتضمن المبادئ التالية :

(أ) ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية فى منطقة الشرق الأوسط .

(ب) تقوم جميع دول المنطقة دون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن .

(جـ) ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .

(د) وفى مايو ١٩٩٠ تضمن إعلان قمة بغداد غير العادية بناء على المبادرة المصرية أن الدول العربية تؤيد المساعى الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل ، وتؤكد بأن تطبيق ذلك على منطقة الشرق الأوسط ، لابد أن يقوم على أساس النزع الكامل لكل أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة وليس نوعًا واحدًا ، كما لابد أن يتم ذلك فى إطار الحل الشامل والعادل للنزاع فى المنطقة ، وأن يرافقه إتاحة فرص متساوية للحصول على التكنولوجيا فى الأغراض السلمية دون تمييز .

(د) وفى يوليو ١٩٩١ تقدم وزير خارجية مصر السد/ عمرو موسى بمقترحات إضافية للإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، تضمنت مايلى :

(و) دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح ، وخاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى إسرائيل ، وكذلك الدول العربية ، إلى إيداع إعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن تأييدًا واضحًا وغير مشروط لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتعهدًا بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف .

(ز) دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووى لضمان انضمام كافة دول الشرق الأوسط إلى تلك المعاهدة ، ووضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولى .

ثانيًا : المبادرات الإسرائيلية :

١ - قدم السفير الإسرائيلى باللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٦ اقتراحًا تضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة بهدف إجراء تخفيض على أساس متبادل ومتوازن للأسلحة التقليدية فى المنطقة مشيرًا إلى خطورة تراكم تلك الأسلحة وآثارها المدمرة على الاقتصاديات الوطنية . وأضاف السفير أن مثل هذه المفاوضات سوف تساهم فى بناء الثقة المفقودة بين الأطراف وتفتح الطريق أمام هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط .

٢ - أكد رئيس الوزراء الإسرائيلى « إسحاق شامير » فى كلمة ألقاها فى عام ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تأييد بلاده لاقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، على أن يتم ذلك عن طريق التفاوض المباشر والحر بين دول المنطقة واقترح إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية فى الشرق الأوسط ، مؤكدًا أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح فى المنطقة وتحريم الأسلحة الكيميائية إجراءات ضرورية وعاجلة للمنطقة .

٣ - تضمنت كلمة وزير الخارجية الإسرائيلى « بيريز » فى يناير ١٩٩٣ أثناء مراسم التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية فى باريس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ، وكذلك من الصواريخ التى تطلق من الأرض ، وبحيث تكون خاضعة لإجراءات التحقق على أساس متبادل أضاف أنه من أجل إنشاء نظام أمنى بالمنطقة ينبغى :

(أ) وقف سباق التسلح ومنع انتشار الأسلحة التى تسبب عدم الاستقرار .

(ب) بناء الثقة بين دول المنطقة .

(جـ) تخفيض حدة الشك والعداء والصراعات .

(د) تخفيض القدرة على الهجوم المفاجئ .

(هـ) تدعيم الاستقرار وإدارة الأزمات .

(و) ضمان الالتزام بترتيبات ضبط التسلح .

(ز) وضع نظام للتفتيش المفاجئ على أساس متبادل بعد إقامة السلام .

وأضاف بيريـز أن ترتيبات ومفـاوضات ضبط التسلح ينبغى أن تقبلهـا وأن تنضم إليها جميع دول المنطقة .

ثالثًا : قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ :

صدر فى أعقـاب قيام العراق بغـزو الكويت ، ويتنـاول الإجراءات التنفيذيـة والمؤسسية لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والحد من قدراته التقليدية ، وبينما خصت الفقرات التنفيذية العراق بإجراءات ملزمة لنزع السلاح . فإن ديباجته أشارت إلى عدد من المبادئ ، ودعت دول المنطقة بصفة خاصة إلى الالتزام بها ، ومنها :

١ - الإشـارة إلى أهميـةانضمام جميع الـدول إلى معـاهـدة منع تطـويـر وإنتـاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة .

٢ - الإشارة إلى أهمية سرعـة إبرام معاهدة حظـر الأسلحة الكيميائية وأهميـة أن تكون ذات عضوية عالمية .

٣ - الإشارة إلى هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط .

٤ - الإشـارة إلى الحاجةإلى العمـل من أجل إنشاء منطقـة خـاليـة من أسلحـة الدمـار الشامل فى الشرق الأوسط ، كما أشـارت الفقرة الرابعـة عشرة بمبادرة الرئيس مبـارك فى هذا الشأن .

٥ - الإشارة إلى هدف إجراء ضبط شامل ومتوازن للأسلحة فى المنطقة .

رابعًا : المبادرات الأمريكية :

١ - مبـادرة الـرئيس بـوش لضبط التسلح فى منطقـة الشرق الأوسـط (مـايـو ١٩٩١) وتضمنت أبرز المبادئ التالية :

(أ) إن منع الانتشار مشكلة عالمية ويجب أن يكون حلها على المستوى العالمى .

(ب) إن الوضع فى الشرق الأوسط خطير ولذلك فإن المبادرة سوف تركز عليه .

(جـ) المبادرة يجب أن تطبق على كل دول الشرق الأوسط بلا استثناء .

(د) إن تأييد مصر ومستوردى السلاح أمر ضرورى لنجاح المبادرة .

(هـ) إن المبـادرة تعكس نتيجـة المشـاورات التى أجـرتها الـولايـات المتحـدة مع الحلفـاء والحكومات فى المنطقة والموردين الأساسيين للسلاح والتكنولوجيا .

القيود على الموردين :

- التزام الدول المصدرة للسلاح بقواعد عامة لترشيد نقل السلاح .

- تجميد حيازة وإنتاج صواريخ أرض/ أرض من جانب دول المنطقة كخطوة لاستبعاد مثل هذه الصواريخ من الترسانة العسكرية لهذه الدول .

- تكرار الدعوة لدول المنطقة غير الأطراف فى اتفاقيةمنع انتشار الأسلحة النووية للتوقيع عليها .

- دعوة كل الدول للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية .

- تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ كل خمس سنوات فى مؤتمرات المراجعة .

- دعوة جميع الدول فى الشرق الأوسط للدخول فى إجراءات بناء الثقة فى مجال الأسلحة البيولوجية .

٢ - مبادرة الرئيس « كلينتون » لضبط التسلح (سبتمبر ١٩٩٣) :

تضمن خطاب الرئيس « كلينتون » أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٧ سبتمبر معالم سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه نزع السلاح وضبط التسلح وأسلوب تحركها فى الفترة المقبلة ، وفى نفس اليوم أصدر البيت الأبيض بيانًا تفصيليًا تضمن المبادئ التالية :

(أ) إن الأمن القومى للولايات المتحدة يتطلب إعطاء أهمية خاصة لمنع الانتشار .

(ب) العمل على حشد إجماع قانونى وشعبى وكذا تأييد الأصدقاء فى الخارج لتنميةجهود منع الانتشار .

وقد تضمنت المبادرة عناصر متعددة تهدف إلى منع الانتشار ، وهى :

المود الانشطارية - قيود التصدير - الانتشار النوى - انتشار الصواريخ - الأسلحة الكيميائيةوالبيولوجية - المبادرات الإقليمية لمنع الانتشار .

خامسًا : المبادرات الفرنسية :

١ - مبادرة الرئيس « ميتران» أو الخطة الفرنسية لنزع السلاح (يونيو ١٩٩١) :

طرح ميتران مبادرته فى مطلع شهر يونيو ١٩٩١ بعد أيام قليلة من مبادرة بوش ، وتتضمن الرؤية الفرنسية ثلاثة مستويات :

فئات الأسلحة المختلفة :

الهدف الأساسى نزع السلاح النووى وضرورة تجنب الانتشار النووى خارج الدول الخمس النووية .

(أ) ضرورة منع والتخلص من الأسلحة الكيميائية ودعوة جميع الدول للانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية .

(ب) ضرورة حظر الأسلحة البيولوجية مع أهمية إضافة برتوكول عن التحقق إلى معاهدة الأسلحة البيولوجية .

(جـ) يعتبر التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ الـ MTCR خطوة نحو اتفاق أكثر شمولاً وأوسع جغرافيًا ليشمل العالم أجمع . يسمح الاتفاق بالتعاون المدنى فى مجال الفضاء ، ويقترح تطوير نظام لبناء الثقة فى الفضاء فى شكل نظام عمل Code of Conduct للأقمار الصناعية المدنية والعسكرية .

(د) لابد ألا تعرقل صادرات الأسلحة التقليدية إحداث توازن للقوة فى كل منطقة عند أدنى مستويات التسلح ، هذا مع احترام حق الدولة المشروع فى الأمن.

المستوى الإقليمى :

(هـ) أهمية البدء بتسوية المنازعات المختلفة فى المنطقة .

(و) اعتماد إجراءات إقليمية لبناء الثقة والشفافية Transparency وإنشاء الإطار الملائم لها فى شكل منظمة إقليمية .

(ز) بذل الجهود لإحداث توازن إقليمى على أساس القرار الوطنى والتفاوضى على أن يكون جزءًا لا يتجزأ من هدف أكبر هو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

المستوى العالمى :

(ح) أهمية قيام مجلس الأمن بتشجيع المحاولات الرامية لتوقيع اتفاقيات إقليمية ومتعددة الأطراف بهدف نزع السلاح ومنع الانتشار .

نخلص من ذلك إلى أن الموقف السياسى الذى تمر به المنطقة ما زال هو المتحكم فى مدى التقدم فى مجالات ضبط التسلح المختلفة رغم كل تلك المبادرات ، ومن ثم فإنها تنتظر الظروف المواتية حتى تكتسب قوة دافعة تؤدى إلى تفعيلها ، مثل مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة التدمير الشامل ، ومبادرات الرؤساء « بوش » و « ميتران » و « كلينتون » وباقى المبادرات الأخرى .

مقارنة عددية للأسلحة المختلفة بدول الشرق الأوسط

ملحق رقم (د)

م	الدولة	الدخل القومي بالمليار	ميزانية الدفاع بالمليار	نسبة الميزانية من الدخل القومي٪	القوة البشرية بالألف	عدد الدبابات	عربات القتال المدرعة	عدد قطع المدفعية				عدد الطائرات			القطع البحرية
								مجرور	ذ.ح	صاروخية	إجمالي	قتال	هليوكوبتر	إجمالي	
١	السودان	٩,١	٠,٣٣٣	٣,٦	٨٩٠٠٠	٣٥٠	٦٠	٦٠٠	٦	٤٣٠	١٠٣٦	٦٠	٥	٦٥	١٤
٢	موريتانيا	١,٣	٠,٣٢	٢,٣	١٥٦٥٠	٣٥	٧	٧٥	—	—	٧٥	٧	—	٧	١١
٣	تونس	١٨,٢	٠,٣٦٩	٢,٠٢	٤٢١	١٣٩	٤٤	—	٤٥٠	٤٨	٤٩٨	٤٤	٧	٥١	٤٥
٤	المغرب	٣١,٥	١,٣	٤,١	١٩٤٠٠٠	٦٢٤	١١٢	١٦٤	١٦٧	٣٩	٣٧٠	١١٢	٢٤	١٣٦	٣٥
٥	الجزائر	٤٩	١,٣	٢,٦	١٢٣٧٠٠	٩٦٠	١٨٠	٣١٦	١٨٥	١٢٦	٦٣٧	١٨٠	٦٠	٢٤٠	٤٨
٦	ليبيا	٢٥	١,٤	٥,٦	٦٥٠٠٠	٢٢١٠	٤٢٠	٧٢٠	٤٥٠	٧٠٠	١٨٧٠	٤٢٠	٥٢	٤٧٢	٦٥
٧	لبنان	٧٣٧	٠,٤٥٥	٥,٩	٤٨٩٠٠	٣٣٠	٣	٢٠٠	—	٣٠	٢٣٠	٣	٤	٧	١٦
٨	الأردن	٦,٦	٠,٥٣٧	٨,١	٩٨٦٥٠	١٠٧٠	٩٧	١١٥	٣٧٠	—	٤٨٥	٩٧	٢٤	١٢١	٨
٩	العراق	١٨,٣	٢,٤	١٣,١	٣٨٢٥٠٠	٢٧٠٠	٣١٦	١٨٠٠	١٥٠	١٥٠	٢١٠٠	٣١٦	١٥٠	٣١٦	١٨
١٠	سوريا	٣٠	١,٨	٦	٤٢١٠٠٠	٤٦٠٠	٥٧٩	١٦٣٠	٤٢٠	٤٨٠	٢٥٦٠	٥٧٩	١٠٠	٦٧٩	٨٥
١١	اليمن	٩	٠,٣٦٢	٤	٤٢٠٠٠	١١٢٥	١٠٥	٥١٢	—	١٨٥	٦٩٧	١٠٥	٦	١١١	٨
١٢	قطر	٧,٤	٠,٠٣٣٠	٤,٤	١١٨٠٠	٢٤	١٢	١٢	٢٨	—	٤٠	١٢	٢٠	٣٢	٨
١٣	البحرين	٥	٢,٦٥	٥,٣	١١٠٠٠	١٠٦	٢٤	٣٦	١٣	٩	٥٨	٢٤	٢٤	٤٨	١٦
١٤	عمان	١٢,٢	١,٨	١٤,٧	٤٣٥٠٠	١٢٨	٤٦	٩١	٦	—	٩٧	٤٦	—	٤٦	٢١
١٥	الإمارات	٣٩	١,٩	٤,٨	٦٤٥٠٠	٢٧٧	٩٩	٨٢	١٧٥	٦٦	٣٢٣	٩٩	٤٢	١٤١	٢٧
١٦	الكويت	٢٦,٧	٢,٩	١٠,٨	١٥٣٠٠	٢١٥	٧٦	—	٥٩	٩	٦٨	٧٦	١٦	٩٢	٣
١٧	السعودية	١٢٥	١٣,٩	١١,١	١١١٢٠٠	١٠٥٥	٣٠١	٢٤٨	٢٠٠	٦٠	٥٠٨	٣٠١	١٢	٣١٣	٥٨
١٨	تركيا	١٦٧	٤,٧	٢,٨	٦٣٩٠٠٠	٤٢٨٠	٤٣٤	١٦١٨	٢٨٠	٦٠	١٩٥٨	٤٣٤	—	٤٣٤	١٤٦
١٩	إيران	٦٢,٥	٣,٤	٥,٤	٥١٣٠٠٠	١٥٢٠	٢٩٥	١٩٩٥	٢٨٩	٦٦٤	٢٩٤٨	٢٩٥	—	٢٩٥	٩٥
٢٠	إسرائيل	٧٨	٧,٤	٩,٥	١٧٥٠٠٠	٤٣٠٠	٦٩٩	٤٠٠	١١٥٠	١٠٠	١٦٥٠	٦٩٩	١١٦	٨١٥	١٣٠
٢١	مصر	٥٦	٢,٤	٤,٢	٤٤٠٠٠٠	٣٦٥٠	٥٦٧	٩٧١	٢٧٦	٢٩٦	١٥٤٣	٥٦٧	١٠٣	٦٨٠	٩٦
٢٢	أثيوبيا	٥,٤	١١٠ مليون	١,٩	١٠٠٠٠٠	٥٠٠	١٩٠	٦١٠	—	٩٠	٧٠٠	١١٠	١٣	١٢٣	٢٤
٢٣	أريتريا	٧٠٠ مليون	٦٠ مليون	٨,٥	٩٠٠٠٠	٣٠٠	١٥٠	١٤٠	—	٤٨	١٨٨	٢٧	١٢	٢٩	٣٣

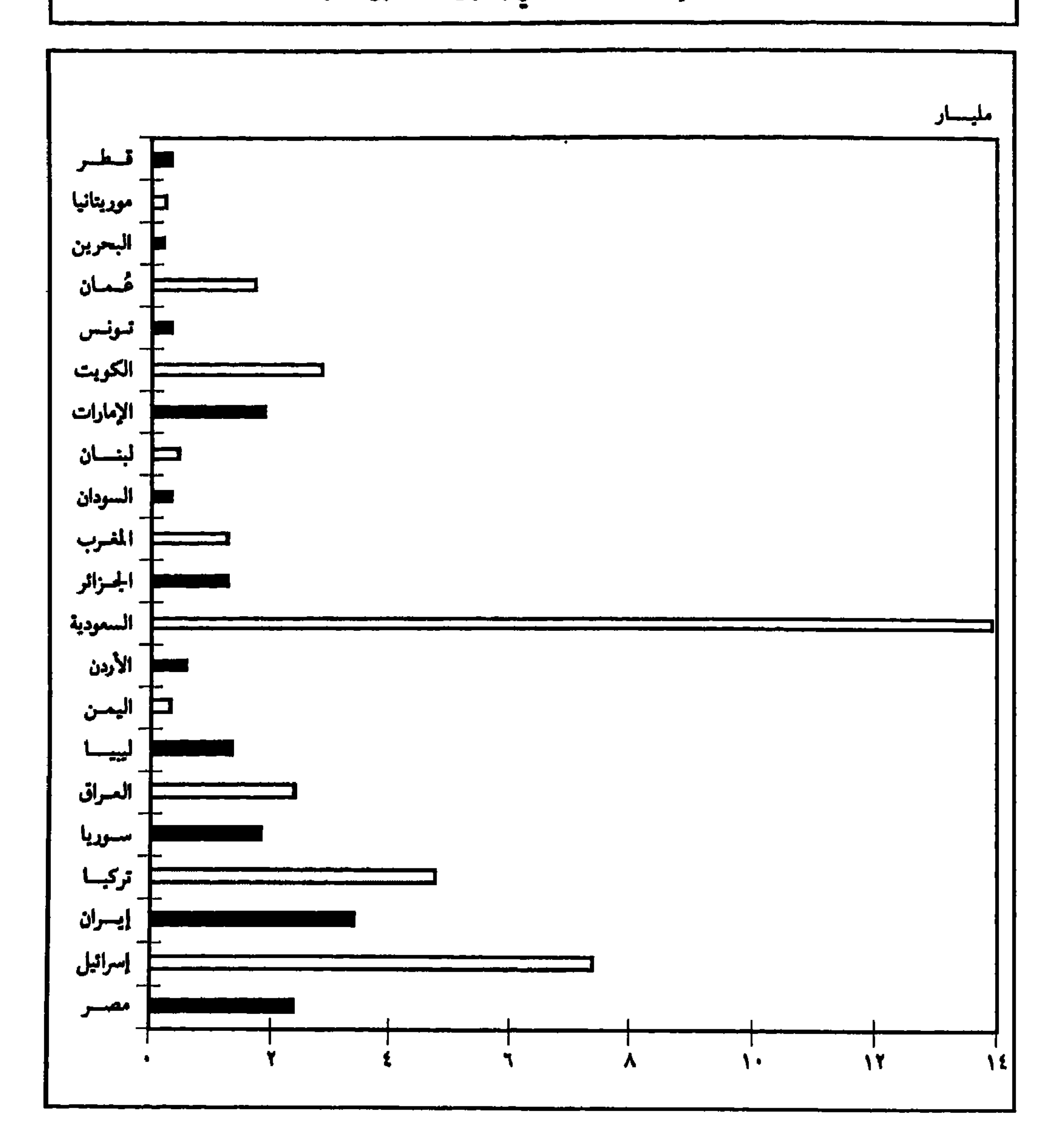
ملحق رقم (هـ)

مقارنة عددية للأسلحة المختلفة بين إسرائيل ودول الطوق

م	الدولة	الدخل القومي بالمليار	ميزانية الدفاع بالمليار	نسبة الميزانية من الدخل القومي٪	القوة البشرية بالألف	عدد الدبابات	عربات القتال المدرعة	عدد قطع المدفعية				عدد الطائرات			القطع البحرية
								مجرور	ذ. ح	صاروخية	إجمالي	قتال	هليوكوبتر	إجمالي	
١	مصر	٥٦	٢,٤	٤,٢	٤٤٠٠٠٠	٣٦٥٠	٥٦٧	٩٧١	٢٧٦	٢٩٦	١٥٤٣	٥٦٧	١٠٣	٦٨٠	٩٦
٢	إسرائيل	٧٨	٧,٤	٩,٥	١٧٥٠٠٠	٤٣٠٠	٦٩٩	٤٠٠	١١٥:	١٠٠	١٦٥٠	٦٩٩	١١٦	٨١٥	١٣٠
٣	سوريا	٣٠	١,٨	٦	٤٢١٠٠٠	٤٦٠٠	٥٧٩	١٦٣٠	٤٢٠	٤٨٠	٢٥٦٠	٥٧٩	١٠٠	٦٧٨	٨٥
٤	لبنان	٧٣٧	٠,٤٥٥	٥,٩	٤٨٩٠٠	٣٣٠	٣	٢٠٠	—	٣٠	٢٣٠	٣	٤	٧	١٦
٥	الأردن	٦,٦	٠,٥٣٧	٨,١	٩٨٦٥٠	١٠٧٠	٩٧	١١٥	٣٧٠	—	٤٨٥	٩٧	٢٤	١٢١	٨

ملحق رقم (و)

مقارنة الإنفاق الدفاعي بدول الشرق الأوسط



البعد الأمني

لمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية

والاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية

إعداد

د. هيثم الكيلاني

البعد الأمنى
لمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية
والاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية

ولدت عملية التسوية للصراع العربى/ الإسرائيلى ، ونمت ، فى بيئة دولية وإقليمية وعربية ذات سمات معينة . وقد أنتجت عملية التسوية هذه حتى الآن نتائج محددة ، صيغت فى صكوك تعاقدية ، وتجسدت فى آليات وأجهزة لا تزال تعمل كى تنجز ما كلفته من مهام.

ومن المعروف أن مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (٣٠/ ١٠/ ٩٩١) الذى انبثقت منه عملية التسوية ، رسم منهجين للعمل : أحدهما يضم المسارات الثنائية للتفاوض بين كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى ، وثانيهما يضم خمس لجان متخصصة بموضوعات تهم مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط ، ووصفت هذه اللجان بأنها متعددة الأطراف ، واعتبرت ، فى الوقت نفسه ، الموئل الذى ولدت فيه فكرة مشروع النظام الشرق أوسطى .

ويمكن اختزال سمات البيئة الإقليمية التى عقدت فى إطارها مفاوضات التسوية ، وطرح فى دائرتها مشروع النظام الشرق أوسطى ، فى النقاط التالية:

١ - استمرارية السيطرة الغربية ، وبخاصة جناحها الأمريكى ، على المنطقة العربية والحزام المحيط بها ، مع تغيير بعض أشكالها وأنماطها حسب الموضع . ولا تزال السيطرة الغربية ، ووليدتها إسرائيل ، فى أواخر القرن العشرين ، تزدادان تأثيرًا فى رسم الخارطة الجغرا سياسية للمنطقة .

٢ - استمرارية الأهمية الاستراتيجية للمنطقة . ويعنى هذا أن القوى الغربية مستعدة للمقاتلة والمنافسة إذا ما ظهرت قوى إقليمية أو خارجية تحاول مزاحمة القوى الغربية أو الاضرار بمصالحها .

٣ - التلازم بين تأصيل وجـود إسرائيل فى قلب المنطقة العربية ، وتطـوير دورها ، وحل القضية الفلسطينيـة حلاً يضمن تصفيـة عناصرهـا الحادةمن جهة ، وبين مشروع إعـادة صوغ الخارطة الجغرا سياسية للمنطقة وفق مشروع نظام إقليمى مقترح للشرق الأوسط.

٤ - تـوافر متغيرات دوليـة وإقليميـة وبعض المتغيرات العربيـة لتحقيق هـدف تأصيل إسرائيل ، وبنـاء المشروع الشرق أوسطى على مـرتكزات وظيفيـة اقتصـاديـة وسياسيـة وأمنيـة وإقليمية فوق قومية .

وتـزداد هـذه السمات وضـوحًـا وفاعليـة ، بـالتركيـز على العنصر الاحتـلالى الاستعمارى الصهيونى فيها ، وهـو إسرائيل ، التى تصون احتلالها فلسطين وأراضى عربية أخـرى بواسطة قوتها العسكـرية المسلحـة بنظرية خـاصة لـلأمن . ويشكل البعد الجغـراستراتيجى أحد أهم مكـونات تلك النظـريـة . واسـتنادًا إلى المراجـع العسـكرية الإسرائيلـية ووقـائع الحـروب العربية / الإسرائيلية يمكن القول أن ذلك البعد يتألف من ثلاث دوائر :

١ - الـدائرة الأولى : هى إسرائيل ١٩٤٨ ومـا قد تمد إليهـا سيطرتها الأمنيـة من أراض عربية محتلة ملاصقة لأراضى إسرائيل ١٩٤٨ .

٢ - الدائرة الثـانية : هى دائرة الحدود الآمنة . وفيهـا تنزل معاهدات السـلام العربية/ الإسرائيلية منزلة الراسم والضامن لتلك الحدو د .

٣ - الدائرة الثـالثة : هى الدول المحيطـة بالدول العـربية . ويدخل فى هـذا النطاق دول كثيرة أسيويـة وإفريقيـة ، تسعى إسرائيل إلى التعاون معهـا وكسبها إلى جانبهـا سياسيًـا وأمنيًا واقتصاديًا . وتعتبر الاتفـاقية العسكرية التركية/ الإسرائيلية أحـد أهم وأحدث النماذج فى هذه الدائرة الثالثة .

لقد أدت عمليـة التسوية إلى عقـد معاهدة سـلام بين الأردن وإسرائيل ، كما أدى مفهوم مشروع النظام الشرق أوسطى إلى عقد اتفـاقية عسكرية بين تركيـا وإسرائيل . وسنتناول فى هذا البحث البعد الأمنى لكل من المعاهدة والاتفـاقية ، وبخـاصة فى إطـار مشروع النظام الشرق أوسطى .

المبحث الأول

معاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية

بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني / الإسرائيلي يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ ، وقع الأردن وإسرائيل في اليوم التالي ما سمى « جدول أعمال مشترك » ، تمهيدًا لعقد معاهدة سلام بينهما . ولم تكن القضايا العالقة على مسار التفاوض بين البلدين معقدة ، وأهمها يتعلق بأراض أ[illegible] محتلة مساحتها حوالى ٣٢٠ كيلومترًا مربعًا ، وبحقوق الأردن في نهرى الأردن واليرموك . و[illegible] ذلك إعلان واشنطن (٢٥/ ٧/ ١٩٩٤) الذى أكد موافقة الأردن وإسرائيل على إنهاء حالة الحرب بينهما . ثم وقع الطرفان معاهدة السلام بينهما يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤ .

وقبل أن نتطرق إلى المضمون الأمنى للمعاهدة ، لابد من توضيح الظروف والعوامل التى أدت إلى عقد المعاهدة ، وهى ظروف وعوامل انتهت إلى صياغة معاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية صياغة تختلف ، فى بعض أحكامها ، عن معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية (١٩٧٩) . يضاف إلى ذلك أنه لابد من وضع المعاهدة الأردية/ الإسرائيلية فى إطارها الجيو ستراتيجى الطبيعى ، وهو المثلث الأردنى/ الفلسطينى/ الإسرائيلى ، الذى يشكل موقعًا جغرافيًا واستراتيجيًا متميزًا ، وله مواصفاته وسماته الخاصة به.

أولاً - الظروف والعوامل التى عقدت المعاهدة فى ظلها

تراوحت قوة النظام الإقليمى العربى بين القدرة على الفعل والتأثير ، وبين غياب أو ضعف تلك القدرة . ولكن الظاهرة الثانية ، أى غياب أو ضعف تلك القدرة ، كانت الغالبة فى معظم الأحيان . وفى إطار هذه المراوحة ، لم توضع معاهدة الدفاع العربى المشترك ، منذ بدء نفاذها فى العام ١٩٥٢ حتى اليوم ، موضع التجربة العملياتية أو الاستراتيجية الشاملة .

وقبل نشوب أزمة وحرب الخليج (٢/ ٨/ ١٩٩٠ - ٢٨/ ٢/ ١٩٩١) كانت مؤسسات العمل العربى المشترك، وبخاصة المؤسسة الأم ، جامعة الدول العربية ، فى حالة شبه عطالة . وكان العمل القومى فى جميع المجالات ، وبخاصة فى المجال الأمنى ، ضامرًا . وليس غريبًا ، فى هذا السياق ، أن تتعطل تعطيلاً كاملاً الأحكام المتعلقة بشؤون الدفاع القومى ، سواء فى ميثاق الجامعة أو معاهدة الدفاع المشترك .

ولقد تعرض الأمن العربى ، منذ منتصف العقد السابع حتى خريف العام ١٩٩١ - موعد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط - لمجموعة متتالية من الأحداث ، أثرت فيه تأثيرًا جذريًا ، وأخرجته من حيز العمل العربى المشترك ، وطورت مفاهيمه ومبادئه وأجهزته . ويبرز من هذه الأحداث واقعتان :

١ - الواقعة الأولى : هى عدوان إسرائيل على لبنان فى صيف ١٩٨٢ ، واحتلالها أول عاصمة عربية . وقيمة هذا الحدث تتمثل فى أنه كان تجربة لقدرات الأمن العربى بعد إقامة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) . ولقد أثبت الحدث أن الأمن العربى غير قادر على الحركة ، وأن المد القومى الذى عرفته الأمة العربية فى الخمسينيات والستينيات قد تقلص وانحسر .

٢ - والواقعة الثانية : هى الغزو العراقى للكويت (٢/ ٨/ ١٩٩٠) ، وما تبعه من تشكيل تحالف دولى اشتركت فيه قوات عربية . وانتهى ذلك الغزو بتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية العراقية وروافدها الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كان هذا الحدث أهم وأخطر ما تعرض له الأمن القومى من أزمات . فبسبب حرب الخليج ، انهار ما بقى من بنية الأمن القومى . ولم يقتصر الانهيار على الجانب العسكرى من البنية ، وإنما امتد فعل الانهيار إلى مختلف الجوانب الأخرى للأمن ، ومنها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد أفرزت حرب الخليج الثانية مجموعة من النتائج جاءت صَدًا مباشرًا ومُسدّدًا على الأمن العربى ، وأسهمت فى تعميق تغييبه ، واستطاعت على ما بقى يتردد من مفاهيمه . ومن أخطر تلك النتائج : تدمير بنية الأمن العربى ، وعودة الوجود العسكرى الأجنبى بصيغة جديدة ، وإمكان تطبيع المركز القانونى لإسرائيل فى المنطقة العربية عضوًا طبيعيًا فيها .

وهكذا بدأ الأمن العربى فى خريف ١٩٩١ أطلالاً مهدمة ، حتى أصبح الحديث عنه وكأنه حديث غير ذى موضوع . فهو أقرب ما يكون إلى البحث الأكاديمى فى تراث لفّه الماضى فى صفحاته . ولقد كان من الطبيعى أن تولد من هذه الحالة نتيجة جد مهمة تجسدت فى ميزان القوى . فقد دخل العرب مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل إلى مصلحة إسرائيل بشكل واضح وقوى. ولقد ترافق الخلل فى ميزان القوى العربى/ الإسرائيلى بظواهر ثلاث زادت الخلل حدة : ففى إسرائيل صناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة ، وإسرائيل وحدها فى منطقة الشرق

الأوسط تحتكر السلاح النووى ، وتتحالف مع الولايات المتحدة فى شراكة استراتيجية عميقة الجذور متنوعة الأسباب والمجالات[1] ،مع تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم .

ولأن الوطن العربى جزء من النظام العالمى الذى يعيش مرحلة انتقالية ، فمن الطبيعى أن تسرى عليه تبعات ونتائج متغيرات هذا النظام . وقد بلغ ذلك حد اعتبار الوطن العربى المنطقة الأولى فى العالم التى تفرض عليها متغيرات النظام العالمى تبعاتها ونتائجها ، حتى أصبح الوطن العربى ساحة انتشار لتلك المتغيرات ، ومختبرًا لها . وإذ ترافقت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج ، فقد أصبح النظام العربى ، بصورةعامة ، عاجزًا عن أداء دوره ، وفاقدًا القدرة على إيجاد آلية يتفاعل فى إطارها الفكر الاستراتيجى العربى مع المتغيرات ، ويصون مفهوم الأمن القومى وينقذ ما أمكن من أهدافه ووسائله .

وفى مؤتمر مدريد وضعت بعض الإجراءات على غير ما كان يتمناه الطرف العربى . فقد اقترحت سوريا أن تشكل الوفود العربية طرفًا واحدًا فى المفاوضات ، وأن يؤجل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية ، بحيث تنتقل عملية السلام من إنجاز ترتيبات الأمن والسلام الثنائية إلى بحث ترتيبات التعاون الإقليمى .

وهكذا كان . وأصبحت عملية السلام مجزأة ، ولم تعد شاملة ، لا فى جزئياتها ، ولا فى كليتها . وأخذت المسارات الثنائية ، الواحد تلو الآخر ، تعطى نتائجها ، استنادًا إلى هذا الخلل المبدئى الأساسى ، الذى أتاح لإسرائيل أن تفرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض ، بجعلها نظريتها الأمنية المرجعية الفعلية التى تقيس بها القبول والرفض للمطالب العربية المستندة إلى الشرعية الدولية كمرجعية قانونية أساسية ، كما تقيس استعداد الأطراف العربية للسلام بمدى قبولهم أو رفضهم لمتطلبات النظرية الأمنية الإسرائيلية .

وتنطلق إسرائيل فى فرض نظريتها الأمنية مرجعية لعملية السلام ، من أساس الربط بين الأمن ومادته الأرض العربية ، وبين التفوق العسكرى ومادته السلاح النووى .

ولا تزال الأدبيات الاستراتيجية الإسرائيلية ، بمختلف مدارسها وتوجهاتها ، تعالج قضية السلام بمنظار هذه النظرية الأمنية الإسرائيلية . ونشير إلى نموذج منها ، هو دراسة حديثة للمنظر الاستراتيجى الإسرائيلى « ياثير إيفرون » ، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة تل أبيب :[2]

١ - إن السيناريو الأكثر تخويفًا والأكثر ديمومة هو ذاك الذى يمثله تحالف عسكرى يضم مجمل البلدان العربية . وإذا كان هذا التهديد قد تقلص إلى حد كبير منذ معاهدة السلام مع مصر ، بسبب « تفكك العالم العربى وانطلاق حركة الاعتراف بالدولة العربية .. إلا أن سيناريو كهذا لا يمكن استبعاده كليًا ... إن احتمال تشكل ائتلاف عسكرى عربى ضد الدولة العبرية ، وإن كان بعيدًا ، يجب أن يؤخذ فى الحسبان نظرًا إلى سباق التسلح فى المنطقة بأسرها » .

٢ - هناك سيناريو آخر ، أكثر احتمالاً من سابقه ، يتمثل فى قيام ائتلاف عسكرى يجمع سوريا والعراق والأردن . وهو احتمال يجب أن يدرج فى قائمة الرؤى الإسرائيلية للتهديدات على المدى البعيد .

٣ - « يمكن للسلاح النووى أن يوازن فى المستقبل أى تعديل محتمل فى ميزان القوى التقليدية على حساب إسرائيل . إن القدرة التى تضيفها وسيلة ردع قوية - وهى أخيرة فى الوقت نفسه - يمكنها إقناع العالم العربى بأن إسرائيل غير قابلة للتدمير ، وبالتالى تصبح التسوية السياسية أمرًا لا مفر منه » .

هذا مجمل جد موجز للظروف والعوامل العربية والإقليمية والدولية التى أدت إلى خلق بيئة صيغت فى إطارها مفاهيم وأحكام المعاهدة الأردنية/ الإسرائيلية . ونضيف إلى ذلك عاملين خاصين بالأردن ، هما :

١ - العامل الاقتصادى : فالأردن محدودة الموارد ، وعانى اقتصاده من أزمة جراء وقوف الأردن إلى جانب العراق فى حرب الخليج الثانية . واعتبر الأردن الاتفاق مع إسرائيل سبيلاً لاجتياز تلك الأزمة وتلك الصعوبات الاقتصادية ، ومنها إمكان شطب الديون المترتبة عليه للولايات المتحدة والبالغة نحو ٩٥٠ مليون دولار(٣) ، وإمكان تطوير الاقتصاد الأردنى من خلال مساعدات مختلفة من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية ، وعبر التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والسياحى والمشروعات المشتركة مع إسرائيل .

٢ - العامل السياسى : فقد كان غزو إسرائيل للبنان فى يونيو/ حزيران ١٩٨٢ الذى قاده وزير الدفاع الإسرائيلى يومذاك الجنرال اريئيل شارون علامة على احتمال نجاح مشروع

شارون الذى ينص على أن المملكة الأردنية الهاشمية هى الدولة الفلسطينية، وأن الصراع مع الفلسطينيى يمكن إنهاؤه عن طريق إقامة دولتهم فى الضفة الغربية من نهر الأردن ، وأن الضفة الغربية تبقى جزءًا من إسرائيل الكبرى . وحينما فشلت إسرائيل فى غزو لبنان وانسحبت بعد ثلاث سنوات من عدوانها ، وطوى مشروع شارون بشأن الدولة الفلسطينية ، كان من الطبيعى أن يكون الرد الأردنى على ذلك المشروع تثبيت الكيان الأردنى وترسيخه دولة ونظامًا . وكان من الطبيعى أيضًا أن يكون مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١) المدخل لتثبيت الكيان الفلسطينى فى فلسطين ذاتها ، مقابل إسقاط مشروع شارون . وتأكيدًا لذلك وقع الأردن مع إسرائيل جدول أعمال مشترك يوم ١٤/ ٩/ ١٩٩٣ ، أى بعد يوم واحد من توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى / الإسرائيلى فى واشنطن .

ثانيا - مضمون المعاهدة

وقع الأردن و إسرائيل يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤ « معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية » . وهى مؤلفة من ٣٠ مادة ، تضمنت نصوصًا تعاقدية بشأن إقامة السلام ، والحدود ، والأمن ، والعلاقات الثنائية ، والمياه ، والعلاقات الاقتصادية ، واللاجئين والنازحين ، والأماكن التاريخية والدينية ، والعلاقات الثقافية والعلمية ، وعلاقات حسن الجوار ، ومكافحة الجريمة والمخدرات ، والنقل والطرق ، وحرية الملاحة ، والطيران المدنى ، والبريد والاتصالات ، والسياحة ، والبيئة ، والطاقة ، والصحة ، والزراعة ، وتنمية أخدود وادى الأردن ، والعقبة وإيلات .

وتتضمن المادة الخاصة بالأمن (المادة ٤) تحديدات والتزامات تتجاوز مفهوم « الأمن الثنائى المتبادل » وتحديداته والتزاماته ، إلى مجالات لا يملك الطرفان عناصر صياغتها وتكوينها ، وإنما يملكان فقط التعبير عن الالتزام بالعمل من أجلها .

وإلى جانب التعاون الأمنى ، يلتزم الطرفان ، بموجب أحكام المادةالرابعة من المعاهدة « تعزيز أمن المنطقة » ، ويهدفان « إلى إقامة بنيان إقليمى من الشراكة فى السلام » . ومن أجل السير نحو هذا الهدف « يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبى فى

تطوير مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا ويلتـزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام فى الشرق الأوسط . ويعنى هذا الالتزام تبنى أُطـر إقليمية على النحو الذى تم تنفيذه بنجـاح فى فترة ما بعد الحرب العالمية (الثانية)بها يتوّج بمنطقة أمن واستقرار » .

وقد سيّج الطرفان « بنـاء الأمن الإقليمى » المتفق على إقامته بإطارين نصت عليهما المادة الرابعة ، إذ اتفق الطرفان على الامتناع مما يلى :

« أ - دخول (أى من الطـرفين) أى ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذى صفة عسكـرية أو أمنية مع طرف ثالث ، أو مساعدته بأى طريقة من الطرق ، أو الترويج له أوالتعاون معه إذا كانت أهدافـه أو أنشطته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العـداء العسكرى ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة .

« ب - السماح بدخول أو إقـامة أو عمل قوات عسكرية أو عسكـريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيهما فى أحوال يمكن أن تخلّ بسلامة الطرف الآخر » .

وإضافة إلى ذلك ، تعـاقد الطرفان على « العمل على إيجاد منطقة خاليـة من التحالفات والائتلافات العـدائية فى الشرق الأوسط (الفقرة ٧ من المادة ٤) و « يتعهد الطـرفان خلال ٣ أشهر من تبـادل وثائق التصديق على هذه المعـاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيـذ هذه المعاهدة ولانهاءأية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة (المادة ٢٦)».

ثالثا : الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية للمعاهدة

١ - إن أبرز ظـاهرة فى المعـاهدة هى خلـوها من أية إشـارة إلى ترتيبـات أمنية متبـادلة ، كـمثل المنـاطق المنزوعـة السلاح ، والمحـدودة السلاح ، وخطـوط الأسلحة الثقيلـة ، ومراكـز الرصد والمراقبةوالتحقق ، والقوات الدولية أو متعـددة الجنسيات الفاصلة بين قوات البلدين ، تلك الترتيبـات التى تضمنتها معـاهدة السـلام المصرية/ الإسرائيليـة (١٩٧٩) ، والتى تحتل مـركـز الصدارة فى مفـاوضـات المسـار السورى/ الإسرائيلى والمسـار اللبنـانى/ الإسرائيلى . وكـانت معاهـدة السلام المصريـة/ الإسرائيلية (٢٦/ ٣/ ١٩٧٩) تضمنت فى مـادتها الرابعـة ترتيبات أمن مؤلفة من ثلاث مناطق تغطى شبه جزيرة سيناء المصرية ، إضافة إلى منطقة رابعة تقع داخل إسرائيل على الحدود المشتركة بين البلدين . وتتمركز فى المنطقة (ب) فى وسط سيناء

أربع كتائب مصرية ، وفى المنطقة (ج) المتاخمة للحدود المشتركة بين البدين . وتتمركز فى المنطقة (أ) المتاخمة لقناة السويس فرقة مشاة ميكانيكية مصرية، وفى المنطقة (ب) فى وسط سيناء أربع كتائب مصرية ، وفى المنطقة (ج) المتاخمة للحدود المشتركة قوات الأمم المتحدة والشرطة المصرية . وفى المنطقة (د) داخل إسرائيل أربع كتائب مشاة إسرائيلية . ويمكن لمصر أن تنشىء فى المنطقة (أ) نظام إنذار مبكر ، ولإسرائيل أن تنشىء فى المنطقة (د) نظامًا مماثلاً .

٢ - ظهور الأردن بسبب وضعه الجغرافى كدولة عازلة ومغلّفة لحدود إسرائيل .

٣ - تقلص أو انحسار أو احتواء التهديدات المحتملة القادمة من الشرق ، ومن خلال الحدودالعراقية/ الأردنية أو الحدود السورية/ الأردنية ، وهو ما يؤدى إلى تقلص حاجة إسرائيل إلى انتشار عسكرى كثيف فى الضفة الغربية .

٤ - إن ما يقلق إسرائيل ، قبل المعاهدة ، هو الموقع الجيو ستراتيجى للأردن ، وهو موقع جد مهم وخطير بالنسبة لإسرائيل .فمنه تنطلق الحرية إلى ما يسمى « بطن إسرائيل الرخوة » . وكان قرب الأردن من الأهداف الإسرائيلية الحيوية، كالمطارات والمراكز الصناعية والسكانية شاغل إسرائيل ، وبخاصة عندما تبرز احتمالات قدوم قوات عراقية أو سورية للتمركز فى الأردن . وقد سلكت إسرائيل دومًا ، منذ أن كان دافيد بن غوريون فى موقع المخطط لاستراتيجية إسرائيل ، مسلك تهديد الأردن كلما حدث تغيير فى خطط انتشار القوات فى الأردن . ويمكن القول أن ذلك أصبح ما يشبه « الخط الأحمر » فى الأردن . وكمثل على ذلك ، نشير إلى ارسال سوريا رتلاً عسكريًا (لواء معززًا) أثناء أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ إلى الأردن . وقد هددت إسرائيل باستخدام القوة لمنع ذلك الرتل من الدخول إلى الأردن .

٥ - إذا كانت المعاهدة بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) ذات طابع استراتيجى خاص ، فإن المعاهدة بين الأردن وإسرائيل ذات طابع استراتيجى مختلف . فقد كانت مصر وإسرائيل، وما زالتا ، كيانين مختلفين اختلافًا يجعلهما بلدين غريبين عن الآخر . ولذلك بقيت العلاقات الناجمة عن معاهدة السلام بينهما خالية من العاطفة ، إن لم تكن باردة ، بالرغم من مرور ثمانية عشر عامًا على تطبيقها . أما بين الأردن وإسرائيل ، فالأمر يختلف عما بين مصر

وإسرائيل . فقد كانت المنطقة (جنوبى بلاد الشام) قبل قيام إسرائيل (١٩٤٨) ذات جغرافية واحدة ووطن واحد هو فلسطين والضفة الشرقية لنهـرالأردن . وكان التاريخ العربى الإسلامى قد صاغ المنطقة منذ أكثرمن ألف وخمسمئة عام صياغة حضارية موحدة . وحين بدأت الغزوة الصهيونية لفلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر ، بدأ مـؤرخو الصهيونية ومنظّروها يدّعون أن للتاريخ الإسرائيلى وجودًا وامتدادًا فى المنطقة . ويـدّعى الصهيونيون الآن أن إسرائيل تنازلت فى المعاهدة مع الأردن عن « أجزاء من الوطن» ، وجاءت ضِدًا على شعار اليمين الإسرائيلى « هذه لنا ، وهذه أيضًا » . وإسما الإشارة فى هذا الشعار يدلان على الضفة الشرقية والضفة الغربية .

٦ - تخشى إسرائيل تعـرضهـا لهجـوم عبر نهر الأردن ، كما تخشى أن يشترك الأردن فى ائتـلاف عسكـرى عـربى . لهذا تـرى إسرائيل أن الأردن يشكل العمق الاستراتيجـى لـلأمن الإسرائيلى . وكان المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن قد دعا إلى « أن اضفاء صيغة رسميـة على دور الأردن كعمـق استراتيجى لإسرائيل سيـزيـل تخوف إسرائيل المشروع من أن انسحابها من الضفة الغربية يمكن أن يُستغل لحشـد قوة عسكرية فى الضفة الشرقية»(٤) . لهذا أغلقت المعاهـدة الأردنية / الإسرائيلية هـذا التحسب الإسرائيلى ، وفتحت الباب أمـام إمكان انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية .

ويرى باحث إسرائيلى(٥) « أن العمق الاستراتيجى الحقيقى لإسرائيل غير مرتبط بـالضفة الغربيـة ، ولكنه مرتبط بالأردن ... لهذا لا يمكن التحـدث عن نظام أمنى إسرائيلى/ فلسطينى ثنائى ، وإنما عن نظام ثـلاثى بانضمام الأردن إليهما ، حيث سيكون الأردن الدعامـة الرئيسية والبارزة فى دعم الأمن فى المنطقة .. إن أهميةِ الأردن كدولـة فاصلة بين إسرائيل من جهة وكل من العراق وسوريا والسعودية من جهة أخرى ظهرت أثناء أزمة الخليج » .

٧ - من المنتظر أن تختلف الترتيبات الأمنية بين الـدولة الفلسطينية المنشودة وإسرائيل ، اختلافًا نوعيًـا وشكليًا عن الترتيبات الأمنية التى تضمنتها معاهـدتا السلام مع مصر والأردن ، وعن الترتيبـات التى يمكن أن يتضمنهـا أى اتفـاق بين كل من سـوريا ولبنـان من جهـة ، وإسرائيل من جهـة أخرى . ذلك أن الترتيبـات بين الدولـة الفلسطينية وإسرائيل ستكـون بين كيان سيتحـرر ويتأسس من جهـة ، وبين دولة احتلال مـن جهة أخرى . وفى هـذه الحال من المنتظر أن تفرض إسرائيل شروطها ومتطلبات نظريتهـا الأمنية واستراتيجيتها الدفاعية ، بحيث

تخلو الأرض الفلسطينية من أى تهديد أو احتمال تهديد يقصد إسرائيل ، وذلك بتوفير الوسائل التى تمكن الجيش الإسرائيلى من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع للإنذار المبكر ، ولفتح القوات وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم(٦) . ويدعم هذه الفكرة توجه إسرائيل نحو حرمان الدولة الفلسطينية المنشودة من أن يكون لها جيش ، ذلك أن « قوة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ، بالتحديد ، فى ضعفها . يجب ألا يكون أمنها فى يدها ، بل يجب أن يستند أمنها كليًا إلى ضمانات الدول الكبرى »(٧) .

ويرى بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أن الضفة الشرقية لنهر الأردن ، هى التى تشكل فى الحقيقة العمق الاستراتيجى للأمن الإسرائيلى . ولهذا كانت إسرائيل تتطلع ، قبل المعاهدة ، إلى أن تقنع الأردن- حسبما ورد فى أقوال هؤلاء الاستراتيجيين - بأن يثبت فى «اتفاقية ما اعترافه بأن دخول قوات أجنبية إلى أراضيه هو مبرر تلقائى شرعى لرد فعل عسكرى إسرائيلى »(٨) .

المبحث الثانى

الاتفاقية العسكرية التركية / الإسرائيلية

العلاقةبين تركيا وإسرائيل قديمة .فقد اعترفت الأولى بالثانية رسميًا فى العام ١٩٤٩، وقامت بينهما علاقات دبلوماسية . وبلغ اهتمام إسرائيل العسكرى بتركيا درجة رفيعة حين عينت ملحقًا عسكريًا فى سفارتها بأنقرة ، ولم يكن لها آنذاك ملحقون عسكريون إلا فى واشنطن ولندن وباريس .

وفى أواخر آب/ أغسطس ١٩٥٨ قام رئيس حكومة إسرائيل دافيد بن غوريون بزيارة سرية لتركيا ، لم يعلن عنها إلا فى العام ١٩٧٨ . وقد وضعت أثناء الزيارة مبادئ التعاون الإقليمى بين تركيا وإيران وأثيوبيا وإسرائيل . كما وقعت اتفاقية شاملة بين تركيا وإسرائيل ، تضمنت فصلاً خاصًا بالتعاون السياسى والعسكرى ، وبخاصة ضد المد القومى العربى واحتمالات التوسع السوفيتى فى المنطقة .

فى إثر حرب ١٩٦٧ ، أبدت تركيا تضامنها مع الدول العربية ، ووعدت بعدم تمكين استخدام قواعدها العسكرية من قبل أى دولة ضد الدول العربية(٩) . واتخذت موقفًا مماثلاً فى

حرب ١٩٧٣ . وفى أثناء الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧ - ١٩٩١) دعمت تركيا منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيدت حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره. وحينما أعلنت المنظمة قيام دولة فلسطين المستقلة فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨ اعترفت تركيا بدولة فلسطين .

ومنذ أن أخذ الصراع العربى/ الإسرائيلى يتسع إطاره وتتواتر أحداثه ، لم يكن ثمة مهرب لتركيا من أن تتخذ مواقف إزاء أحداثه وتطوراته . ولأن تركيا حاولت طوال فترة الصراع أن تسلك سياسة متوازنة تجاه طرفى الصراع ، فإنها لم تستطع أن تكسب سياسيًا أو اقتصاديًا أو ودًا غير منقوص من سياستها تلك. ولهذا فإن مشروع التسوية السلمية فى الشرق الأوسط أنهى هذه الازدواجية أو التوازنية فى السياسة التركية ، وأراح صانعى السياسة الخارجية التركية من همّ إجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الأوسط . لقد تحررت تركيا من هذه الحالة الملتبسة . وأصبح بإمكانها تطوير علاقاتها بحرية مع إسرائيل ومع العرب فى آن .

وفى العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١ توالت المتغيرات فى الساحتين الإقليمية والدولية لتفتح آفاقًا رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة ، مستندة إلى المرتكزات التالية : مركز تركيا فى الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسى ، ومطامعها الإقليمية ورؤيتها لمجال حيوى جديد فى آسيا الوسطى ، وضعف المجموعة العربية وهزال أمنها القومى ، ومطامع تركيا فى مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات ، ومشكلاتها الحدودية مع سوريا والعراق وإيران ، والتسوية المحتملة للصراع العربى/ الإسرائيلى . إن جميع هذه المتغيرات ، إضافة إلى تحرر تركيا من الخطر السوفيتى وانحسار أهميتها الاستراتيجية فى دائرة المعسكر الغربى ، واستمرارها فى تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها ،حررت تركيامن الالتزام بقواعد حسن الجوار ، وأحيت فى فكرها السياسى مطامعها ومصالحها الخاصة فى المنطقة ، ووجدت أن إسرائيل هى الأقرب إلى فكرها ومصالحها .

أولاً : مضمون الاتفاقية

توجت تركيا علاقتها بإسرائيل باتفاقية عسكرية وقع عليها الطرفان يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦ ، أثناء زيارة نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة التركية لإسرائيل . واستنادًا لأجهزة الإعلام التركية والإسرائيلية[١٠] ، يمكن رصد المعلومات الآتية :

١ - ينشأ ما يسمى « المنتدى الأمنى للحوار الاستراتيجى » ويهدف إلى رصد « الأخطار المشتركة» التى تهدد أمن تركيا وإسرائيل ، وإلى إقامة « آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار » .

٢- لإسرائيل أن تنصب فى الأراضى التركية أجهزة تنصت الكترونية لرصد تحركات عسكرية فى المنطقة .

٣ - تعهد إسرائيل بأن تزود تركيا بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الالكترونية .

٤ - تتولى إسرائيل تحديث سلاح الطيران التركى ، من خلال برنامج تبلغ تكاليفه أكثر من ٦٠٠ مليون دولار ، بهدف تحديث التأهيل القتالى لطائرات سلاح الجو التركى من طراز « اف - ٤ » .

٥ - يقوم الطرفان بدوريات بحرية مشتركة[١١] هدفها الحيلولة دونوقوع « أعمال عدوانية » شرقى البحر المتوسط . وتتعاون هذه الدوريات وتنسق عملها مع وحدات البحرية التابعة للأسطول السادس الأمريكى .

نفت تركيا أن تكون الاتفاقية موجهة ضد أى بلد عربى أو غير عربى (إيران) فى المنطقة . ففى ٩/ ٤/ ١٩٩٦ صرح وزير الخارجية التركى « أن أنقرة ليست فى حاجة لمساعدة إسرائيل على ضرب سوريا ، وليست لديها الرغبة أو النية فى ذلك ... واتفاقية التعاون العسكرى التى وقعتها تركيا مع إسرائيل لا تعتبر معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا أو إيران ، وإنما تهدف إلى قيام إسرائيل بمساعدة تركيا على تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية وتبادل الخبرات فى المجالات العسكرية »[١٢] .لهذا أطلق على الصكّ الناظم لهذه العلاقات « اتفاقية » كمصطلح قانونى هو دون « المعاهدة » ودون « الحلف » .

وقد أخذت المعلومات تترى عن مضمون تلك الاتفاقية ، فى حين ظلت بنود كثيرة - ولا تزال - طى الكتمان ، بقصد التمويه على الطرف العربى وعدم خلق المعوقات والصعوبات أمام مشروع النظام الشرق أوسطى وبخاصة جانبه الأمنى . وعلى هذا يمكن اطلاق مصطلح « التحالف العسكرى » على الحالة التركية / الإسرائيلية الجديدة . وهو مصطلح يختلف عن «معاهدة أمنية » تعقد بين دولتين تتعهد كل منهما بمقتضاها بتقديم

العون العسكرى للأخرى فى حالة وقوع هجوم على أى منهما بواسطة دولة أو دول أخرى . كما يختلف أيضًا عن « الحلف » الذى هو اتفاق دفاعى مشترك يعبر عن أحد أنماط القوة التى تلجأ إليها الدول للحفاظ على أمنها ومصالحها الوطنية . وقد تتعدد أغراض الحلف فلا تقتصر على المجالات العسكرية والدفاعية وإنما تضاف إليها أغراض غير عسكرية(١٣) .

ثانيًا : فى أهداف الاتفاقية

١ - ضد الأمن القومى العربى :

تشترك تركيا وإسرائيل فى معاهدة القومية العربية والحد من امتدادها وتقليص إنجازاتها . ويمكن اختزال تاريخ الصهيونية وإسرائيل فى التصدى للقومية العربية والاعتداء على العرب أمة وأرضًا وحضارة . أما تركيافإنها - بالأقل - لا ترتاح لأى مظهر من المظاهر القومية العربية. والتحركات العسكرية والسياسية التركية فى الخمسينيات وفى عهد الجمهوريّة العربية المتحدة(١٩٥٨-١٩٦١) مثال على ذلك .

وقد فسرت مجلة « دراسات شرقية » الفرنسية الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل بأن تركيا تهيىء نفسها ، من خلال الاتفاقية التى اكتسبت « طابع الحلف الاستراتيجى » - حسب قول المجلة - لتكون قوة إقليمية كبرى فى المنطقة ، ولتشكل مع إسرائيل قوة ردع مشتركة(١٤) . وقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلى هذا المفهوم حين قال أن الاتفاقية « يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أى هجوم قد تفكر فى شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا ... إن هدفنا الحقيقى ليس استخدام القوة ، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة »(١٥) . وكانت الصحف التركية قالت عقب عودة وزير الدفاع التركى من زيارة إسرائيل أن إسرائيل أبلغت الوزير التركى أنها ستعتبر أى هجوم بالصواريخ على تركيا هجومًا عليها . وأضافت الصحف أن الوزير التركى رد على هذه المبادرة بأن قام بجولة مع مسؤولين إسرائيليين فى الجولان السورى المحتل ، وبتصريح قال فيه : « إن سوريا هى المقر العام للارهاب الذى يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل فى وقت واحد »(١٦) .

يرى باحث إسرائيلى(١٧) أن اتفاق سوريا وإسرائيل على تسوية النزاع بينهما - وهو احتمال ممكن فى رأى الباحث - سيمكّن سوريا من إعادة ترتيب جدول أولوياتها « والدخول فى نزاع مع تركيا قد ينشب معه صراع طويل تدخل فيه أطراف كثيرة » . ويلخص هذا

الباحث المصالح والقضايا المشتركة بين تركيا وإسرائيل فى خمسةعناوين هى : مواجهة التطرف الإسلامى فى المنطقة ، النفوذ فى منطقة جمهوريات آسيا الوسطى ، مكافحة الارهاب ، العداء لسوريا ، التحالف مع الولايات المتحدة. وهى مصالح وقضايا تستدعى استمرار الوجود الأمريكى فى المنطقة ، وتدفع الأتراك - حسب رأى هذا الباحث - إلى أن يسعوا « وعن طريق إسرائيل واليهود فى أن يربطوا الولايات المتحدة بالمنطقة عمومًا وبالمصالح التركية خصوصًا » .

ويقيّم[18] باحث إسرائيلى آخر[19] العلاقة العراقية / التركية قبل حرب الخليج الثانية ، بأن تركيا كانت قلقة من تطور الجيش العراقى وقوته ، كما كانت تخشى انسحاب القوات الغربية من منطقة الشرق الأوسط ، « الأمر الذى يهدد صراحة تركيا وسياستها التقليدية » . ويرى هذا الباحث أن تركيا كانت دائمًا تفضل الوجود العسكرى الغربى فى مطقة الشرق الأوسط . ومن هذا القبيل عارضت تركيا قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (٢٩/ ١١/ ١٩٤٧) حتى لا تخرج بريطانيا من فلسطين . وعارضت إخلاء بريطانيا قواعدها فى منطقة قناة السويس ، وكان موقفها سلبيًا إزاء الثورة الجزائرية ضد الوجود الفرنسى . ومع ذلك فإن الجيش التركى لم يشترك فى القتال فى حرب الخليج الثانية ، لأن الجنرالات الأتراك كانوا يدركون جيدًا عدم قدرتهم على مواجهة الجيش العراقى » .

وكانت تركيا قد طرحت ، أثناء حرب الخليج الثانية ، فكرة تفكيك الكيان العراقى فى إطار كنفدرالية تضم ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركمانية . وقد أبلغت تركيا الولايات المتحدة فكرتها هذه . ووافقت واشنطن - حسب قول أجهزة الإعلام التركية - على المشروع وقالت : إنه ممكن التطبيق فى حال انهيار الكيان العراقى[20] .

ويلاحظ أن تركيا بدأت ، فى إثر انتهاء حرب الخليج الثانية ، تواصل غزواتها على شمالى العراق . ولم تكن تفعل ذلك قبل تلك الحرب . وحينما فرض مجلس الأمن حصارًا دوليًا على العراق فى العام ١٩٩٩١ ، بدأت العمليات البرية والجوية التركية تتواتر بدعوى مطاردة مقاتلى حزب العمال الكردستانى (التركى) . ومنذ العام ١٩٩١ جتى مطلع يونيو/ حزيران ١٩٩٧ بلغ مجموع العمليات البرية فى شمالى العراق ٥٠ عملية ، والطلعات الجوية والقصف الجوى ٢٢٥ طلعة ، ومذكرات الاحتجاج التى قدمها العراق إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة ١٤٣ مذكرة[21] .

وتهدف تركيا من عملياتها العسكرية هذه إلى إقامة شريط حدودى عازل مشابه للشريط الحدودى الإسرائيلى فى جنوبى لبنان ، وتحويل المنطقة العراقية شمالى خط العرض ٣٦ إلى

منطقـة مقفلة على نفـوذها. ونظـرًا إلى افتقار الجيش التركى إلى معـدات الكترونية ذات تقنيـة عالية تضمن مراقبة دقيقة للتحركـات عبر الحدود ، فقد استعانت تركيا بإسرائيل لتقدم إليها تلك المعدات ، إلى جـانب خبرتها فى إقامة المنطقـة العازلـة جنوبى لبنان . وتبرعت الـولايات المتحدة بمبلغ ٧ ملايين دولار لتحقيق المشروع التركى(٢٢).

لقــد أتـاحت هــذه الغزوات التركيــة ، وبخـاصــة فى إثــر الغـزو الــذى انطلق فى ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ ، لإسرائيل أن تمتحن سـلامة مبـدئهـا الذى يجب ، فى نظـرها ، أن تبنى عليـه عملــية التفاوض والتســوية فى الشرق الأوسط وهـو « الأمن قبل السـلام ، والأرض من أجل الأمن » . وقد مـارست تركيا عمليّـا هذا المبـدأ فى شمالى العراق ، ووجدت فيـه إسرائيل تطبيقًا ناجحًا .

ومن استقـراء مجمل العـوامل والظـروف والأسبـاب المحيطـة بـالاتفـاقيـة العسكـريـة التركيـة/ الإسرائيلية ، وفى إطـار مفهوم الأمن القـومى العربى ومقـوماتـه ومتطلباتـه ، نعرض الملاحظات الإضافية الآتية :

١ - الهدف الرئيسى لتركيـا من الاتفاقية هـو الضغط على سوريا والعراق فى قضيـة مياه نهرى دجلة والفـرات . ذلك أن تركيا ليست راغبـة فى الوقت الحالى فى الاستجـابة إلى الطلب العربى الذى أقره مجلس جامعة الـدول العربية فى ٣١/ ٣/ ١٩٩٧ ، وهو دعـوة الدول الثلاث (سوريا والعراق وتـركيا) إلى الدخول فى مفاوضـات للتوصل إلى اتفـاق نهائى لقسمة عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف على أساس أحكام القانون الدولى .

٢ - الهدف الرئيسى لطرفى الاتفـاقيـة هو الضغـط على سوريـا فى المرحلـة الراهنـة من المفاوضات الخاصـة بالمسار السورى/ الإسرائيلى . ففى أثناء عمليـة « عناقيد الغضب » التى شنتها إسراييـل ضد لبنـان (١١-٢٧/ ٤/ ١٩٩٦) وجه رئيس الحكـومة التركيـة إبان زيـارته للاسكندرونـة فى ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦ تهديدات مباشرة لسوريـا ، جاءت « فى إطار حملة إعـلامية وسياسية تركيـة ضد سوريا ، وتردد أحاديث فى أنقرة عن احتمال استعـداد تركيا للقيام بعمل عسكرى محدودضـد سوريـا فى إطار تحالفهـا العسكرى مع إسرائيل وبـالتنسيق مع الـولايات المتحـدة أو على الأقل الحصـول على موافقتهـا »(٢٣) . وفى إثر ذلـك أصدرت الأمـانة العـامة لجامعة الدول العـربية بيانًا فى ٢٢/ ٤/ ١٩٩٦ أعـربت فيه عن « الدهشـة البالغة لتصريحات رئيس وزراء تركيـا وكذلك وزيـر خارجيتها والتـى تضمنت هجومًا على دولـة عربيـة عضو فى

جامعة الدول العربية »[٢٤] . ولم يخف مدير « معهد موشى دايان » فى تل أبيب هذه النية حين قال :[٢٥] « إن نشر قوات جوية إسرائيلية فى شرقى تركيا موجه ضد إيران أولاً وليس ضد سوريا فى المرحلة الراهنة . ولكن انهيار مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا يمكن أن يقلب هذا الأمر » .

٣ - تشكل الاتفاقية ، بغرضها العام فى المنطقة العربية ، تهديدًا مباشرًا للأمن القومى العربى ، بتطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكرى الأجنبى فيما حوله ، وبخاصة أن الاتفاقية تفتح المجال الجوى التركى بأكمله أمام السلاح الجوى الإسرائيلى ، ما يعنى امكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأية دولة من دول المنطقة من اتجاهات لا تتوقعها تلك الدولة .

٤ - إن مصطلح « الأخطار المشتركة » الوارد فى الاتفاقية ، ينسحب ليشمل سوريا والعراق وإيران وسائر البلاد العربية ، بالرغم من أن سوريا طرف فى عملية السلام ، ولا تشكل قط خطرًا عسكريًا أوأمنيًا على تركيا ، وأن العراق فى وضعه الراهن ولمدى زمنى منظور لايشكل خطرًا قط ، وأن إيران محتواة بالخطة الأمريكية المعروفة . ومع هذا فقد لا يبقى تحت عنوان « الأخطار المشتركة » سوى ما يسمى « الخطر الإسلامى » . وهو عدو اصطنعه بعض السياسيين والمفكرين فى أوربا وأمريكا اصطناعًا ، وهوّلوا كثيرًا فيما يخص جناحه المتطرف . وفى جميع الأحوال ، ودون الانجرار وراء ذلك الخطر المصطنع ، وفى حال افتراض وجوده ، فإن مجابهته لا تقتضى هذا النوع من العمل العسكرى المشترك ، ولا تتطلب جيوشًا ومدافع ودبابات ، ولا تتطلب - تحديدًا وحصرًا - طائرات مقاتلة .

٥ - فى تصورنا أن أحد الدوافع التى تكمن فى خلفية الاتفاقية هو التحسب لتطورات مستقبلية محتملة ، ترتسم فى آفاقها احتمالات حيازة التكنولوجيا النووية من قبل دولة ما شرق أوسطية غير إسرائيل . وتجدر الإشارة هنا إلى إيران والعراق وليبيا تحديدًا .

٦ - ثمة معلم آخر تلمَسه من الاتفاقية ، وهو أن الولايات المتحدة تنوى ، فى إطار المتغيرات الدولية والإقليمية ، وعلى أساس انفرادها بمنزلة الدولة الأعظم فى العالم ، أن تنقل بعض أعبائها الدفاعية عن النظام الشرق أوسطى المأمول إلى تركيا وإسرائيل - وربما إلى غيرهما من دول المنطقة أيضًا - نقلاًبطيئًا ومتتابعًا للخطوات والمراحل ، يتناسب وإيقاع خطوات التسوية وبناء النظام الشرق أوسطى . وهى ، إذ تفعل ذلك ، تواصل ، فى الوقت نفسه ، رفع

تحالفها الدفاعى الاستراتيجى مع إسرائيل إلى مستويات لا يحدها سقف أو قيد ، كمثل الاتفاقيات الأمنية العسكرية التى وقّعت عليها الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء زيارة رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن فى أواخر أبريل/ نيسان ١٩٩٦[٢٦] .

٧ - يمكن القول أن الاتفاقية تجىء توثيقًا لموجبات الارتباط الجذرى بين تركيا والاستراتيجيات الأمريكية . وهو ارتباط يضم فى دائرته تركيا وإسرائيل معًا . وهذا هو أحد الأسس التى بنيت عليها الاتفاقية . ولعل فى قولة أحد المسؤولين الأمريكيين ، بأن هذه الاتفاقية « تتم بين دولتين حليفتين للولايات المتحدة وأنها ستقوى أمن الشرق الأوسط »[٢٧] ما يلقى الضوء على مشمولية الاتفاقية فى إطار الاستراتيجية الأمريكية ، إضافة إلى المنافع والأغراض الثنائية لطرفى الاتفاقية . ويتلاقى هذا المفهوم مع قولة مسؤول فى وزارة الدفاع التركية ، أن الاتفاقية « تنطلق من كون إسرائيل دولة معادية لدولة معادية لنا »[٢٨] .

٨ - ربط مدير « معهدموشى دايان » فى تل أبيب بين الاتفاقية وبين احتلال اريتريا جزيرة حنيش الكبرى اليمنية فى البحر الأحمر بأنهما « يندرجان فى إطار استراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسبًا لتهديدات سودانية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية فى المياه الدولية فى البحر الأحمر .. إن ما يحدث فى تركيا (أى الاتفاقية العسكرية التركية/ الإسرائيلية) وما حدث فى البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة : تمركز مبدئى فى الوقت الحالى تحسبًا لحاجة مستقبلية »[٢٩] .

٩ - ليس من الحكمة أن نسقط من حسابنا أن هذه الاتفاقية قد تشكل مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية تنتهى إلى « حلف شرق أوسطى » يتم فى إطار التزام أمريكى بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكرى واحتكارها للسلاح النووى كرادع استراتيجى حتى فى ظل السلام ، وفى إطار يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية على مستوى منطقة الشرق الأوسط . ويثير ذلك احتمال أن تعمل واشنطن على فرض هذه الترتيبات الأمنية من خلال تشجيع دول المنطقة على عقد اتفاقيات ثنائية للتعاون العسكرى والأمنى فيما بينها ، وهو ما سيجعل واشنطن فى مركز القابض على التوازنات الإقليمية والترتيبات الأمنية الجديدة فى المنطقة ، دون أن ينفى ذلك احتمال تطور هذه الترتيبات فى مرحلة لاحقة إلى توجه إقليمى موحد . ومثل هذا التطور يتفق مع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة والقائمة على مبادئ الدفاع الوقائى والردع والهيمنة ، والقائمة أيضًا منذ نهاية حرب الخليج الثانية على

السعى لبناءمنظومة أمنية فى الشرق الأوسط ووضعها فى أيدى قوى حليفة يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة فى مواجهة قوس الأزمات الذى يلف منطقة الشرق الأوسط ، وبناء هذه المنظومة الجديدة بدءًا بالاتفاقية التركية/ الإسرائيلية وما يحتمل أن يقتدى بها من اتفاقيات ثنائية . إن هذه الاحتمالات البادية فى الأفق ترشح نفسها لتكون فى وقت تفككت فيه المنظومة الدفاعية العربية المتمثلة فى معاهدة الدفاع المشترك إلى جانب ضعف المؤسسة القومية ، جامعة الدول العربية .

١٠ - بالرغم من أن الولايات المتحدة استبعدت إمكانية قيام تحالف استراتيجى ثلاثى بين واشنطن وأنقرة وتل أبيب ، لأن الولايات المتحدة تفضل أن تعمل بشكل ثنائى فى المجال الأمنى فى الشرق الأوسط[٣٠] ، فثمة شواهد توضح وجود ارتباط بين الاتفاقية وواشنطن :

(أ) تمويل الولايات المتحدة جزءًا كبيرًا من تكلفة تحديث إسرائيل لطائرات« اف - ٤ » التركية .

(ب) التزام واشنطن « بالسعى لكى تحقق لإسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية فى إطار وضع مماثل تمامًا لدول حلف الأطلسى ، والسعى لقيام علاقات عسكرية وثيقة بين إسرائيل وباقى دول الحلف »[٣١] . وفى مقابل ذلك يبدأ الجانبان الأمريكى والإسرائيلى فى إنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة فى المناطق الاستراتيجية المهمة بما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة فى المنطقة »[٣٢] . ويبرز هذا تماثل وضعى إسرائيل وتركيا فى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط بشأن لجوء أمريكا بعد حرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر فى بعض دول المنطقة ومنها تركيا وإسرائيل لإمكانية استخدامها مستقبلاً فى مواجهة أى أزمة تهدد مصالحها فى المنطقة .

٢ - التسليح :

تجسد إسرائيل مجتمعًا متقدمًا فى صناعته العسكرية وتطوير التكنولوجيا العسكرية إذا ما قيس بدول المنطقة ومنها تركيا ، بالرغم من الفارق الكبير فى حجم السكان والناتج القومى والمواد الخام بين تركيا وإسرائيل . ولم يكن لإسرائيل - وهى دولة صغيرة جغرافيًا ، محدودة ديمغرافيًا ، محاصرة استراتيجيًا ، فقيرة فى مواردها الطبيعية - أن تبلغ هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة العسكرية لو لم تكن الولايات المتحدة قد ردفتها بمعظم إنجازها الصناعى التكنولوجى العسكرى المتطور ، ولو لم تكن قد استعانت بالعلماء الأجانب غير الإسرائيليين ،

تستوردهم من الخارج ، وتقدم إليهم مختلف الحوافز ، إضافة إلى العلماء اليهود فى مختلف أنحاء العالم ، وهم كثر ومتنوعو التخصصات . وقد أسهمت المساعدات الأمريكية وهذه المجموعة الكبيرة من العلماء والفنيين فى تطوير الصناعة العسكرية بما يخدم الأغراض الاستراتيجية بعيدة المدى التى أقيمت إسرائيل من أجلها فى قلب الوطن العربى . وبذلك غدت إسرائيل بلدًا متفوقًا علميًا وتكنولوجيًا ، ووظفت صورتها هذه عاملاً من عوامل استقطاب تركيا فى التحالف الجديد .

تستعين تركيا بالتكنولوجيا والخبرات العسكرية الإسرائيلية ، وبخاصة فى مجال صناعة الأسلحة فى تركيا . وقداشترت تركيا من إسرائيل رشيشات ورشاشات ومدافع هاون وصواريخ متنوعة وأجهزة اتصال وقيادة وأجهزة الكترونية وطائرات موجهة بدون طيار .

وتستعين تركيا - بموجب الاتفاقية - بالخبرة الإسرائيلية من أجل تحديث طائرات «فانتوم - ٤» التى ستسمى بعد التحديث « فانتوم - ٢٠٠٠ » أو « سوبر فانتوم » . ومن المعروف أن لدى تركيا ١٧٨ طائرة من هذاالنوع .

٣ - الاستخبار :

أشارت مصادر إسرائيلية إلى أن تركيا تعتبر أهم محطات ومرتكزات أنشطة المخابرات الإسرائيلية فى الشرق الأوسط ، وأن عمليات نفذت فى سوريا والعراق ولبنان انطلقت من تركيا ، سواء لجمع المعلومات ورصدها ، أو لتجنيد العملاء ، أو الاغتيالات ، أو تنفيذ عمليات تخريبية . ولأجهزة المخابرات الإسرائيلية ، مثل المؤسسة المركزية للمخابرات والمهام الخاصة (الموساد) وشعبة المخابرات العسكرية (أمان) وجهاز الأمن العام (شفاح) نشاط واسع ومتنوع فى تركيا ، وبخاصة بعد زوال نظام الشاه فى إيران وتصفية الوجود الإسرائيلى هناك[٣٣] .

وتنصب إحدى مواد الاتفاقية على التعاون فى رصد المعلومات واستقصائها وتبادلها . وهنا تبدو الأقمار الصناعية الإسرائيلية ذات فائدة جلى بالنسبة إلى تركيا ، وبخاصة فيما يتعلق بأنشطة متمردى حزب العمال الكردستانى .

ولإسرائيل إنجاز متقدم فى مجال الأقمار الصناعية ، وهو إنجاز تنفرد به فى المنطقة ، بمثل انفرادها باحتكار السلاح النووى . فقد أطلقت إسرائيل قمرها الأول « افق - ١ » فى

١٩/ ٩/ ١٩٨٩ ، وقمرها الثانى « افق - ٢ » فى العام الذى تلاه ، وقمرها الثالث « افق - ٣ » فى ٥/ ٥/ ١٩٩٥ ، وهو أحد منتجات مبادرة الدفـاع الاستراتيجى «حرب النجوم الأمريكية». وقد تولت الولايـات المتحدة تغطية ٧٠٪ من نفقات تطوير هـذا القمر وصاروخه ، فأسهمت بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار ، أما « افق - ٤ » فسيطلق فى العام ١٩٩٨ .

٤ - الميـاه :

تعتبر تركيا مصدر موارد مائية غنية ، فى حين أن إسرائيل تحتاج إلى أن تردفها تركيا ببعض مياهها ، وبخاصة بعد تـوسعها فى خطط الاستعمار الاستيطانى فى الأراضى العربيـة المحتلة ، وبخـاصة الفلسطينيـة . وفى مقابل هـذه الحاجـة المائية تقـدم إسرائيل إلى تركيـا خبراتها فى المجال العسكـرى ، بشكل يصبح التحالف العسكـرى بين الدولتين عامل ضغط على سـوريا لتقبل « مشروع أنبوب السـلام التركى » الذى لابـد من مروره فى الأراضى السـورية إلى أراضى شبه الجزيرة العربية عبر اروائه أراضى إسرائيل .

ثمـة مصـدر آخـر للضغط والتهديـد ، يتمثل فى مشكلـة نهرى دجلـة والفـرات . فمن المعروف أن تركيا استخدمت هذين النهرين ورقة ضاغطة على سوريا والعراق ، هادفة من وراء ذلك إلى بلوغ أغـراض مختلفة ، منها تـرسيخ موقعهـا الاستراتيجى فى إطار أى تنظيم مستقبلى إقليمى لمنطقة الشرق الأوسط . ولقد أدت الطريقة التى اتبعتهـا تركيا فيى استثمار مياه الفرات إلى حرمـان سوريا والعراق من جـزء كبير من حقهما الثابت والقانونى فى ميـاه الفرات ، حتى أصبح المشروع التركى أشبه بسـلاح سياسى يهدد حيـاة وأمن دولتين مجاورتين ، ويعتدى على حقوقهما المشروعة ، ويخلق نزاعًا يعـرض الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر ، ويضر بالمصالح المشتركة الكثيرة التى تجمـع بين الدول الثلاث . وسيكـون من غير المنطقى نفى تأثير العـلاقة التركية/ الإسرائيليـة فى المسلك التركى حيال أزمة الفـرات ، واستخدام تلك العلاقـة والأزمة للضغط على سوريـا فى المرحلة الراهنة من المفـاوضات الخاصة بالمسـارالسورى / الإسرائيلى . ومن بين الأدلـة على ذلك التأثير تصريح السفير الإسرائيلى فى واشنطن (١٩/ ١/ ١٩٩٦) بأن هنـاك بعدًا تـركيًـا للسلام مع سـوريـا ، وأن تركيـا ذات أهميـة بالنسبـة إلى مـوارد الميـــاه فى المنطقة[٣٤] .

فإذا ما انتقلنا من هذه الـدائرة العامة إلى دائرة العلاقات السوريـة/ التركية تحديدًا ، فإننا نلحظ أن تركيا تضيف إلى مشكلة مياه نهرى دجلة والفرات موضوعى لواء الاسكندرونة وحزب

العمال الكردستاني ليكونا مع مشكلة المياه في خلفية تصور تركي لمشاهد (سيناريوهات) العنف قد يبلغ حد احتمال الصراع المسلح . وهي مشاهد اختصت بها أجهزة الإعلام التركية وحدها ، في إطار حملة إعلامية واسعة تنشط ، ما بين فترة وأخرى ، ضد سوريا . وهي حملة متصلة بصورة وثيقة بمسألة المياه ، الأمر الذي يعزز المخاوف والهواجس السورية من المشاريع التركية الخاصة بنهر الفرات .

ففي تقرير لرئاسة أركان الجيش التركي(٣٥) حول العلاقات مع سوريا واحتمالات الحرب، أن موازين القوى العسكرية بين البلدين متكافئة نسبيًا ، مع رجحان واضح من الناحية التكنولوجية لصالح تركيا . كما يذكر التقرير أن تركيا تتمتع بأفضلية بالنسبة إلى جغرافية الأرض التي قد تكون « مسرحًا » للمعارك ، وتشمل شمالي سوريا وجنوبي شرق تركيا . فسوريا - جغرافيًا - وفق ما ورد في التقرير - في موقع ضعيف بسبب الطبيعة السهلية لأراضيها ، فيما تمتاز الأراضي التركية الموازية للحدود مع سوريا بطبيعتها الجبلية ذات الممرات الضيقة . ويتطرق التقرير إلى مسألة بالغة الخطورة ، وهي أن سلسلة السدود التي بنتها تركيا على نهر الفرات ، في إطار مشروع « غاب» لتنمية جنوبي شرق الأناضول ، ستكون عاملاً حاسمًا لمنع أي تقدم بري للقوات السورية في المناطق السهلية من جنوبي شرق الأناضول ، إذ أن أقنية الري المتصلة بالسدود المذكورة والممتدة لآلاف الكيلومترات في طول السهول وعرضها ، ومئات البحيرات الصغيرة ، ستكون عاملاً حاسمًا في تغيير « البنية الطبغرافية » للمنطقة . ففي حالة نشوب حرب مع سوريا - حسب قول التقرير - ستعمد تركيا إلى وضع كميات إضافية من مياه السدود إلى الأقنية المنشأة ، فتغرق سهول شانلي أورفه وحرّان وغازي عينتاب وماردين في المياه ، ما يعيق تحرك الدبابات والمدرعات السورية . وإذ ينسحب هذا العائق على الدبابات التركية نفسها ، فإن العامل الحاسم في تقرير نتيجة الحرب سيكون لسلاح الجو والصواريخ التي تمتع بها تركيا ، في ظل موازين القوى الحالية ، بتفوق على سوريا .

تحاول تركيا ، من خلال نشر هذه المشاهد (السيناريوهات) إظهار تصميها على عدم « التنازل » لسوريا في مسألة المياه ، حتى لو وصلت الأمور إلى حد نشوب حرب ، وهي تقوم - بصورة متواصلة - بحملة إعلامية ودبلوماسية ليس فقط ضد سوريا ، بل ضد كل الدول العربية التي تدعمها . وفي مقدمة « الأسلحة » السياسية التي تستخدمها أنقرة ، تقديم

الدعم للأقليات التركية فى الموصل وكركوك فى العراق ، وإثارة مسألتى الديموقراطية وحقوق الإنسان فى بعض الدول العربية .

وفى تصورنا أن قضية المياه بين تركيا وجارتيها العربيتين يصعب أن تؤدى - بمفردها - على الأرجح إلى صراع مسلح ، وإنما قد تكون سببًا يضاف إلى أسباب أخرى للتوتر والنزاع ، كمثل المطالب الإقليمية أو أوضاع الأقليات أو حركات التمرد والانفصال وماشابه ذلك من أسباب أخرى .

٥ - مكافحة الارهاب :

يزداد التعاون بين تركيا وإسرائيل ضد ما اتفقت الدولتان على تسميته بالارهاب . فتركيا تعانى من حركة تمرد مسلح يقوم بها الأكراد الأتراك فى الأناضول . وينهمك الجيش التركى فى القضاء على هذا التمرد ، ويستبيح غزو شمالى العراق من أجل بلوغ هدفه هذا . أما إسرائيل فإنها تواجه عمليات تحرر وطنى فى الأراضى العربية المحتلة . وتتبادل تركيا وإسرائيل المعلومات والخبرات فى مواجهة هذه الحركات . وقد وقع رئيس وزراء إسرائيل فى ٣/ ١١/ ١٩٩٤اتفاق تعاون لمكافحة الارهاب والتطرف الإسلامى ، ويندرج ذلك فى إطار اتفاق شامل بشأن الجريمة والمخدرات والارهاب[٣٦].

ولقد أصبحت القضية الكردية مصدر قلق واضطراب فى تركيا . وهى قضية تمتد فروعها إلى جوار تركيا ، أى إلى إيران والعراق وسوريا . وتلتقى توجهات هذه الدول على رفض قيام دولة كردية مستقلة . ولهذا تنظر تركيا بعين الارتياب إلى قيام كيان كردى فى شمالى العراق . ولهذا أيضًا تؤيد وحدة العراق وسلامة أراضيه ، وتنضم فى ذلك سوريا وإيران[٣٧] . كما أن القضية الكردية فى الوقت نفسه تقع فى خلفية اتفاقها العسكرى مع إسرائيل ، وتعتبر سببًا كامنًا وراء سياستها الإقليمية والعديد من مواقفها إزاءالقضايا الثنائية مع هذه الدول وغيرها .

ثالثًا : الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية والسياسية للاتفاقية

ينبنى التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل على أساس الموقع الاستراتيجى لكل منهما فى إطار المنطقة العربية . فتركيا دولة تقع فى محيط المنطقة ، فى حين تقع إسرائيل فى قلبها . وتفصل بينهما دولتان عربيتان هما سوريا ولبنان . وفى حين تطل تركيا على العراق وسوريا

وإيران وباكستان وروسيا وآسيا الوسطى ، فإن إسرائيل تطل على سوريا ولبنان وفلسطين ومصر والأردن والبحر الأحمر . يضاف إلى ذلك أن الدولتين تشاطئان البحر المتوسط .

ويتيح التعاون العسكرى لكل من الدولتين ، انطلاقًا من الرؤية المشتركة بينهما ، أن يتبادلا الدعم فى دوريهما ومكانتيهما الإقليميتين كقوتين رئيسيتين فى منطقة الشرق الأوسط ، وأن يسهما معًا فى بناء النظام الشرق أوسطى المرتكز على التفوق العسكرى والاحتكار النووى الإسرائيليين وعلى الحجم التركى الكبير فى المنطقة ومركزها فى حلف الأطلسى .

ثمة نقطة هامة من المناسب الإشارة إليها ، لأنهاتلقى بعض الضوء على دور تركيا فى المنطقة ، وهى أن إسرائيل ترى فى تركيا ، ثقلاً مضادًا لإيران والعراق على السواء ، وفى حال الضرورة ثقلاً مضادًا لسورية(٣٨) . ولذلك أسباب ، منها أن تركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسى ، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفيتى السابق . ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبى لها ، وبينهما تنافس على النفوذ والسيطرة فى جمهوريات آسيا الوسطى . وتركيا قادرة على الضغط على سوريا . وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة ومتبادلة . وتقيّم تركيا نفسها - كما يقول الرئيس الراحل تورغوت أوزال - على أنها « أقوى دولة فى الشرق الأوسط فى الوقت الراهن . وهى قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص ، وليس كشرطى للغرب فى المنطقة »(٣٩) . كما أنها تتطلع إلى أن تكون فى المستقبل القريب القوة الرابعة فى العالم ، بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين(٤٠) .

وكانت تركيا تنظر إلى دورها الإقليمى فى فترة الحرب الباردة على أنها جسر يربط بين أوروبا وشرقى الشرق الأوسط « أى بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية » . وقد طورت تركيا نظرتها هذه إلى نفسها فى إثر انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى إلى دويلات كثيرة ، لتصبح جسرًا بين أوروبا من جهة ووسط آسيا والعالم الإسلامى من جهة أخرى . وفى كلتا الحالتين ، يخدم هذا المفهوم هدفًا أساسيًا هو القيمة الاستراتيجية السياسيةوالعسكرية المتنامية لتركيا كضامن للمصالح الغربية .

ويبدو أن تركيا اتجهت فى إثر حرب الخليج الثانية إلى الاقتناع بأنها لم تبلغ ما تستحق من منزلة مأمولة فى الشرق الأوسط لأنها لم تمارس استخدام القوة التى تملكها بالشكل والمدى اللذين يحلاّنها المنزلة التى تستحق . وهى فى هذا تنظر إلى إسرائيل كنموذج يملك القوة

ويستخدمها . وقد ازداد هذا الاقتناع رسوخًا فى الفكر السياسى التركى ، بعد أن لاحظت تركيا أن دور الجسر الذى بدا لها مغريًا وجذابًا لم يكن بالدور الإقليمى الكافى ، ذلك أن التعاون الأوروبى - العربى والتعاون الأمريكى / العربى لا يمران أبدًا عبر تركيا ، وإنما يتجسدان فى اتصالات وعلاقات مباشرة اتخذت أشكالاً تنظيمية عدة ، منها الحوار العربى/ الأوروبى ثم الشراكة العربية/ الأوروبية التى بدأت ملامح مأسستها فى مؤتمر برشلونة (٢٨/ ١١/ ١٩٩٥) .

وفى إطار أربعة عوامل رئيسية : أولها الاقتناع بضرورة استخدام القوة حين الضرورة فى علاقاتها الشرق أوسطية ، وثانيها التوجه التقليدى فى الابتعاد عن أى تورط عسكرى خارج حلف الأطلسى ، وثالثها معاناة الصراعات الداخلية التى تبدو وكأنها مزمنة ، كالصراع ضد الأكراد ، ومن قبلهم الأرمن ، والعامل الرابع التوجه الإسلامى لجماهير واسعة من الشعب التركى ، ستبقى تركيا عاجزة عن ممارسة سياسة قوة توسعية ذات أبعاد إقليمية شبيهة أو مماثلة لسياسة القوة التوسعية التى تمارسها إسرائيل ، ذلك أن تركيا تفقد الإجماع الوطنى حول مثل هذه السياسة . وإذا ما حدث وأخذت بسياسة كهذه تجاه دولة عربية أو إسلامية ، فإنها ستجد نفسها عاجزة عن مواصلة سياسة القوة تلك .

يضاف إلى ذلك عاملان : أولهما أن الاقتصاد التركى ليس قويًا إلى الحد الذى يكفى دعم دور إقليمى مبنى على استخدام الوسيلة العسكرية بصورة متواترة ، وثانيهما أن القدرة العسكرية التركية ليست متطورة لدرجة تكفى لقيام تركيا بدور من هذا النمط ، بالرغم من الجهود التى تبذلها منذ الثمانينيات لتطوير قوتها العسكرية ، تسليحًا وإنتاجًا وصناعة وتدريبًا وتحديثًا[٤١] .

ولأن قدرات تركيا العسكرية ، فى الوقت الراهن ، وفى إطار الصراع العلمانى / الإسلامى الداخلى الذى قد يمتد إلى مدى زمنى غير منظور ، لا تكفى لأداء دور إقليمى ذى طابع عسكرى ، أو لممارسة شاملة الأبعاد للقوة ، ولأن تلك القدرات العسكرية موجهة للدفاع ومنهمكة فى توفير العوامل لنوع من الاجماع الوطنى ، فإن السياسة الشرق أوسطية للقوة العسكرية التركية لا تزال تتسم بأنها سياسة دفاعية انفعالية ، أكثر منها سياسة هجومية فاعلة . ولأنها كذلك ، فإنها تجدى فى تعاونها مع السياسة العسكرية الإسرائيلية ، وهى

هجومية فاعلة ، ما يساعدها على أداء دور إقليمى أكبر ، واشغال مكانة متميزة فى أى تنظيم شرق أوسطى قادم .

يقيّم مستشار وزير الخارجية التركى الوضع فى الشرق الأوسط فى إثر حرب الخليج الثانية بقوله : « إنه من اللازم أن نتعامل مع الواقع بموضوعية . فبعد حرب الخليج عام ١٩٩٠ دمرت قوة العراق ، وأفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها ، وتمزقت القومية العربية ، وصارت الجامعة العربية حبرًا على ورق، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب.. إنهم (أى الأمريكيون والأوروبيون) يقولون لنا : لو زودتم إسرائيل بالمياه ، وأخلصتم فى التعاون معها ... ستحصلون على ما تريدون من التمويل الأوروبى ، وسيقف الرأى العام الأوروبى معكم ... وتقول لنا إسرائيل أنها ستتعاون معنا فى القضاء على حزب العمال الكردى »[٤٢] .

ويمكن القول أن ثمة تشابهًا كبيرًا ، قد يبلغ حد التماثل ، وتبدو مظاهر التماثل فى معالجة متطلبات النظام الأمنى الجديد فى الشرق الأوسط ، حتى طالبت تركيا « إن من أهم متطلبات النظام الأمنى الجديد فى الشرق الأوسط بغية إحلال السلام فى المنطقة ، أن يتم تدمير ماتبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف الأمم المتحدة ، ومواصلة الحظر الدولى على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود والضوابط الدولية عليه لمنعه من إعادة بناء قدراته العسكرية »[٤٣] .

ويُلاحظ ، من ناحية ثانية ، أن هذا التماثل يفسر احتلال إسرائيل مكانة خاصة فى مبادرات طرحتها تركيا خلال الحرب وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى ، وهى مبادرات نال معظمها دعم الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة . ويكتسب بعض هذه المبادرات على الصعيد الأمنى أهمية خاصة ، لأنه وإن لم تتح له فور إعلانه فرصة التنفيذ لاعتبارات معينة ، إلا ما حدث (الاتفاقية العسكرية التركية/ الإسرائيلية) قد يكون مقدمة لتحقيقه بشكل ما من الأشكال . وينطبق ذلك بوجه خاص على فكرة ترددت بقوة فى أنقرة خلال الحرب مؤداها « أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يريد من تركيا أن تقود حلفًا عسكريًا على نمط الناتو فى الشرق الأوسط بعد الحرب . وسيضم الحلف تركيا وباكستان وإيران – فى حالة تطور الاتجاهات السياسية المعتدلة لدى الأخيرة – ومصر وسوريا ودول

الخليج والعراق - بعد تغيير نظام الأخير - وإسرائيل بعد توقيعها اتفاقيات سلام مع الدول العربية ، وستكون للحلف أمانة دائمة فى أنقرة »(٤٤) .

وفى مقابل موقف تركيا المؤيد لمشروع النظام الشرق أوسطى ، وتعاونها فى تأسيسه مع إسرائيل ، تنادى إسرائيل بإقامة « سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية / السعودية والعمالة المصرية »(٤٥) .

وإذ تجد تركيا فى التحالف العسكرى مع إسرائيل سبيلاً إلى إقامة مشروع النظام الشرق أوسطى ، فإنها تهدف من وراء ذلك التحالف ومشروع النظام إلى أن تسهم فى ضمان أمن الخليج العربى ، وتضع العراق وسوريا فى إطار محدد لا يتعارض قط مع الدور الإقليمى التركى :

١ - ففيما يتعلق بأمن الخليج ، فإن اهتمامات تركيا به ترتبط باحتمالات تعرضه للتهديد مجددًا من جانب قوة مسيطرة يمكنها أيضًا أن تشكل خطرًا محتملاً على المصالح التركية .

٢ - ولمستقبل العراق ارتباط مباشر بالأمن التركى . ذلك أن التطورات الناجمة عن حرب الخليج الثانية فى العراق أضحت تهدد المصالح التركية الحيوية . إن احتمالات تفتت العراق وإقامة دولة كردية فى شماليه تثير القلق البالغ فى تركيا ، إذ أن من شأن هذه الأمور أن تهدد التوازن والاستقرار فى هذه المنطقة .

٣ - أما العلاقات بين تركيا وسوريا فلم تكن دون أسباب للنزاع . فسوريا لم تعترف قط بسلخ لواء الاسكندرونة عنها فى عهد الانتداب الفرنسى وضم تركيا له . وسوريا والعراق يطالبان بقسمة عادلة لمياه نهرى دجلة والفرات حسب قواعد القانون الدولى . ويذهب أحد قادة القوات المسلحة التركية السابقين إلى حد المغالاة حين يقول : (٤٦) « وحتى توقيع اتفاق بشأن المياه لا يضمن إحداث تأثير فى سوريا لتغيير موقفها من تركيا . وحين يتم الوصول إلى تسوية فى العملية السلمية (الصراع العربى/ الإسرائيلى) ، هذا إذا تم ذلك ، وتتخلص سوريا من مواجهتها الأهم مع إسرائيل ، فمن الممكن أن تواجه تركيا موقفًا أكثر عدائية من جانب سوريا . وستتشجع سوريا إلى مدى أبعد فى طموحاتها القومية إذا ما تُرك العراق ليبقى مشلولاً ومعزولاً . من هنا ، فإن تركيا مهتمة اهتمامًا مخلصًا فى تطوير نظام أمن إقليمى يتوازى مع العملية السلمية » .

فى سياق هذه الأسباب التى يسوقها الطرفان التركى والإسرائيلى لتفسير وتوضيح الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية والسياسية للاتفاقية العسكرية بينهما ، ينزل وصف وزير الدفاع الإسرائيلى الغاية من الاتفاقية منزلة قيمة بينة ، إذ يوضح أن تلك الغاية هى « إيجاد قوةلردع الآخرين من استخدام القوة » . وقد امتدت حدود الاتفاق إلى المجال السياسى ، حين تعهد موردخاى باطلاع نظيره التركى على كامل تفصيلات المفاوضات مع سوريا ، إضافة إلى تعهد ألا تعقد إسرائيل أى اتفاق مع سوريا بشأن الجولان لا يضمن المصالح التركية(٤٧) . ولا يعنى هذا سوى أن تركيا أصبحت طرفًا ثالثًا فى التفاوض الثنائى السورى / الإسرائيلى .

ثمة بُعد آخر للتحالف العسكرى بين تركيا وإسرائيل ، يتمثل فى عضوية تركيا فى حلف شمالیا لأطلسى . وتزداد أهمية هذا البُعد بسبب اعتبار الولايات المتحدة وحلفائها إسرائيل أهم حليف من خارج الأطلسى . لهذا كان من الطبيعى أن تكون عضوية تركيا فى الحلف والتصاق إسرائيل به عاملين مهمين فى العلاقات الاستراتيجية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل ، وفى دورهما المشترك تجاه الدول العربية وفى منطقة الشرق الأوسط .

ولقد رعت الولايات المتحدة وأيدت التحالف العسكرى بين تركيا وإسرائيل ، فى مرحلة زمنية تشهد رعاية الولايات المتحدة إقامة السلام فى منطقة الشرق الأوسط . وتعنى هذه الرعايةالمزدوجة تأكيد الالتزام الأمريكى أن تظل إسرائيل هى المحتكر الوحيد للسلاح النووى فى المنطقة ، والقوة الإقليمية العظمى فيها ، وإن تحالفها مع تركيا يدعم هذه القوة ويزيد فى قدراتها ، وأن قوى المشرق العربى أصبحت تحت سيطرة عسكريةغير عربية قادرة على أن تدمر أى تحرك عربى ، لا ترضى عنه الولايات المتحدة أو إسرائيل أو تركيا . وتتأكد قيمة هذه الوسيلة - أى السيطرة العسكرية غير العربية - وجدواها بارتباطها ارتباطًا جذريًا بالوجود العسكرى الغربى ، وبخاصة الأمريكى ، فى بعض أنحاء الوطن العربى .

ويحلّ التحالف العسكرى بين تركيا وإسرائيل فى منزلة خاصة فى إطار الاستراتيجية الأمريكية على الصعيدين العالمى والإقليمى ،وذلك من خلال تخليق الظروف والعوامل التى تمنع روسيا الاتحادية من أن تعود فتصبح خليفة للاتحاد السوفيتى السابق ووريثته كقوة عظمى مناوئة ومنافسة للولايات المتحدة ، وبخاصة فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربى .

لاشك فى أن التعاون العسكرى التركى/ الإسرائيلى يمهد السبيل لتحرك إسرائيل من أجل مساندة تركيا فى تنمية علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وبخاصة أن اليهود الأمريكيين قاموا بدور مثمر فى استقطاب رؤوس أموال أمريكية فى المشروعات الاقتصادية التركية ، وفى تمرير مطالب تسليحية تركية فى الكونغرس الأمريكى(٤٨) . كما أن التعاون العسكرى بين البلدين يفتح الباب أمام إسرائيل للنفاذ إلى الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا .

رابعًا : خلخلة موازين القوى العسكرية فى المنطقة

يشكل التحالف العسكرى التركى/ الإسرائيلى عاملاً مهمًا فى خلخلة موازين القوى العسكرية فى المنطقة بعامة ، وبين العرب وإسرائيل بخاصة ، ويتضح ذلك فى النقاط التالية :

١ - يسبب تحديث القوات الجوية التركية تفوقًا نوعيًا لها على دول الجوار الجغرافى (سوريا ،العراق ، إيران ، اليونان ، باكستان) . كما أن تزويد السلاح البحرى التركى بقطع بحرية صغيرة جديدة يزيد فى فاعلية هذا السلاح فى تحقيق سيطرة شرقى البحر المتوسط بالتعاون مع السلاح البحرى الإسرائيلى والأسطول السادس الأمريكى .

٢ - يحقق برنامج التدريب والمناورات المشتركة بين الجيشين رفع مستوى الكفاءة العملياتية الميدانية للجيشين ، وبخاصة للجيش التركى على الحدود مع سوريا والعراق . وليس من الحكمة ومنطق الأمور واستقراء الأحداث وحساب الاحتمالات أن نطوى إمكان قيام الجيشين بعمليات مشتركة ، سواء فى مستوى القيادات أو مستوى التشكيلات الميدانية ، الجوية أو البرية أو البحرية ، ضد سوريا أو العراق أو منطقة الخليج . ومن المحتمل أن يتمثل أحد هذه الإمكانات فى أن يتولى الجيش التركى اشغال بعض القوات السورية فى الشمال ، فى حين تكون قوات سوريا أخرى منهمكة فى الدفاع جنوبًا ضد عدوان إسرائيل أو من أجل تحرير الجولان المحتل . ويمكن أن يتكرر هذا المشهد ، بشكل آخر ، ضد العراق ، حيث يمكن أن يشترك الجيشان التركى والإسرائيلى ، وبخاصة سلاح الجو الإسرائيلى ، فى عملية مشتركة ضد العراق . إن هذه الاحتمالات وما يشبهها أو يماثلها ، يمكن أن تحدث على أرض الواقع ، فى ظروف وشروط وعوامل محددة .

٣ - يتيح التعاون العسكرى لإسرائيل بأن تقيم فى تركيا محطات أرضية للمراقبة

الالكترونية والإنذار المبكر والتصنت وبخاصة ضد سوريا والعراق وإيران ، فى حين تستخدم تركيا الأقمار الصناعية الإسرائيلية بما تقدمه من معلومات عن التحركات العسكرية السورية والعراقية والإيرانية وغيرها من التحركات العربية والشرق أوسطية .

٤ - يعتبر الوجود الجوى الإسرائيلى فى القواعد التركية وسيلة لتدمير أى مشروع نووى فى إيران أو العراق أو فى غيرهما من دول المنطقة ، وبخاصة أن مصادر المخابرات الأمريكية والأوروبية تواصل باستمرار التأكيد أن إيران ستملك سلاحًا نوويًا خلال خمس سنوات . وليس الوجود الجوى الإسرائيلى فى تركيا سوى تمهيد لضرب المشروع الإيرانى .

٥ - يسدّ التعاون العسكرى التركى / الإسرائيلى السبل أمام أية حكومة تركية تنوى تحسين أو تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية ، وبخاصة سوريا والعراق وإيران . فالأسراب الإسرائيلية المقيمة فى قواعد جوية تركية تطال جميع الأهداف فى سوريا والعراق وإيران ، دونما حاجة إلى التزود بالوقود جوًا .

٦ - يسهم التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل فى محاصرة العراق وإيران وفق الخطط التى ترسمها الولايات المتحدة .

٧ - يتيح الاتفاق العسكرى فى مجال التدريب والمناورات المشتركة للجيشين إمكانية توحيد المذهبين العسكريين ، أو - بالأقل - تحقيق التقارب بينهما ، مع العلم أنهما يستمدان أصولهما من المذهبين العسكريين الأمريكى والأطلسى . وفى هذا تحسين وتطوير لعناصر المذهب ومبادئ القتال وطرائقه فى كلا الجيشين .

٨ - سعت إسرائيل دائمًا - بسبب وضعها الجغرا سياسى فى قلب الوطن العربى - إلى إقامة تحالفات استراتيجية مع دول الجوار ، كمثل تركيا واثيوبيا واريتريا ، وفى الماضى مع إيران الشاه. وكان ديفيد بن غوريون يطلق على هذا الطوق المحيط بالوطن العربى « حلف الدائرة » ، ويهدف إلى كسر العزلة المحيطة بإسرائيل وتحويلها إلى قوة إقليمية مسيطرة ، تعضدها فى ذلك تحالفاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية . وكانت تركيا - ولا تزال - دائمًا المقصد الأول للاستراتيجية السياسية والعسكرية الإسرائيلية ، لما للتحالف مع تركيا من تأثير مباشر على تطور علاقة إسرائيل بسوريا والعراق ودول الخليج العربى وإيران ، ينفع

الاستراتيجية الإسرائيلية في مجالات مختلفة ، وينفع الاستراتيجية التركية في الوقت نفسه .

وإلى جانب هذا التوجه الإسرائيلي الدائم ، يقترن اسم تركيا بتاريخ حافل في مجال استقدام الأحلاف الأجنبية إلى المنطقة العربية ، وفي أداء دور رئيسي فيها. ونكتفي بالإشارة إلى « قيادة الشرق الأوسط - ١٩٥١ » الذي رفضه العرب ففشل ، و «حلف بغداد-١٩٥٥ » الذي لم ينتسب إليه من الدول العربية ، لرفضها إياه ، سوى العراق ، الذي انسحب منه في العام ١٩٥٨ بعد ثورة ١٤/ ٧/ ١٩٥٨ ، و « الحلف المركزي - ١٩٥٨٧ » الذي بقي يتيماً بدون دولةعربية . ولا ننسى وقوف تركيا ضد الثورة الجزائرية عندما عرضت قضيتها في الأمم المتحدة (١٩٥٨) ، واستخدام الولايات المتحدة قاعدة « انسرليك » التركية لنقل قواتها إلى لبنان ، والحشد التركي على الحدود السورية (١٩٥٧) .

٩ - وإذا كان منطق التحليل السياسي يقضي بأن توضع الاتفاقية في سياقها الجغراسياسي والجغراستراتيجي ، فلابد حينذاك من تلمس معالم الربط بين الاتفاقية وما يجري في بعض أطراف الوطن العربي من جهة ، وبين مسيرة العملية السلميةوما تواجهه من صعوبات. وما يجعل الباحث يتوجه إلى تلمس تلك المعالم ، هو أن المشكلة الحادة العربية - التركية المتمثلة في قضية مياه نهري دجلة والفرات قضية قديمة لاتستعصي على الحل ، وبالتالي ، فإنها لا تكفي لتسويغ عقد الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل . وقد يكون في قولة مسؤول أمريكي أن الاتفاق يتم بين دولتين حليفتين للولايات المتحدة ما يلقي الضوء على أهم أهداف الاتفاقية ، إضافة إلى استخدام الاتفاقية وسيلة للضغط على المسارين السوري واللبناني في عملية التفاوض مع إسرائيل ، ودعامة من الدعامات التي سيبنى عليها مشروع النظام الشرق أوسطي .

١٠ - وفي جميع الأحوال ، فإن التحالف التركي/ الإسرائيلي ينضوي تحت خيمة الحرب الباردة التي تخلق إسرائيل أسبابها وعواملها في منطقة الشرق الأوسط . ويبدو أن إسرائيل كيّفت فكرها السياسي والاستراتيجي مع الخطوط الرئيسية للحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكرين الغربي والشرقي . وقد انطلقت إسرائيل من الأساس الأول للحرب الباردة ، وهو خلق الذرائع لدفع المنطقة إلى حافة الحرب ، وتركها تستقر على تلك الحافة ، من دون دفعها إلى الحرب ذاتها ، حتى تتحلل عناصر القوة العربية أو ينفد صبرها وتحملها ، فتقبل بالشروط المفروضة عليها . وإذا ما استعرضنا السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وتجاه عملية التسوية السلمية ومسارات التفاوض الثنائية ،

وأضفنا إليهـا أحد أهم عناصر الحرب البـاردة ، وهو الأحـلاف ، فإننا نلمس حينذاك مظـاهر الحرب الباردة التى تدبـرها إسرائيل ،وتستكمل عناصرها بتحالفها العسكـرى مع تركيا ، ذلك أن الاتفاقية العسكـرية بين تركيا وإسرائيل تعيـد صياغة العلاقـات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط على أساس التحالفات المضادة . وتشكل الاتفـاقية نواة محور سياسى دفاعى أمنى فى المنطقة ، بحيث يرقى ، بأهدافه ووسائله ، إلى مستوى التحالف ، الذى أصبح ، بسبب أهدافه ووسائلـه ، مصدر تهديـد وعدم استقـرار فى المنطقة ، بفعل مـا ينتج عنه من تحول فى مـوازين القـوى الإقليميـة ، وبخاصـة أنـه يتـوجـه نحو السيطـرة على منطقـة الشرق الأوسط سيطـرة استراتيجية وعسكرية وسياسية قادرة على تحقيق أهداف ومكاسب اقتصادية لتركيا وإسرائيل .

جدول مقارن للميزان العسكرى لتركيا وإسرائيل وبعض الدول المجاورة لهما

عناصر القوات المسلحة	تركيـا	إسرائيل	سورية	العراق	إيران
السكان	٦١,٢٨٤,٠٠٠	٥,٦٢٨,٠٠٠	١٤,٢٨٤,٠٠٠	٢١,٠٣٨,٠٠٠	٦٤,٨٠٥,٠٠٠
القوات العاملة	٥٠٧,٨٠٠	١٧٢,٠٠٠	٤٢٣,٠٠٠	٣٨٢,٥٠٠	٥١٣,٠٠٠
القوات الاحتياطية	٩٥٢,٣٠٠	٤٣٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
دبابات	٤٩٢٠	٤٠٩٥	٤٦٠٠	٢٧٠٠	١٤٤٠
مركبات مدرعة	٣٣٦٠	٨٤٨٠	٣٧٥٠	٢٩٠٠	٨٥٠
مدفعية	٤٢٧٥	١٧٨٤	٢٠٣٠	١٧٣٠	٢٩٤٨
طائرات حربية	٥٥٥	٧٠٠	٥٧٩	٣١٠	٢٩٥
هليكوبتر مسلح	—	١١٦	١٠٠	١٢٠	١٠٠
غواصات	١٥	٣	١	—	٣
مدمرات	٥	—	—	—	٢
فرقاطات	—	٣	٢	—	٢
قرويطات	١٦	—	—	١	٣
زوارق مسلحة	١٦	٦٣	٢٩	٨	٣٦
الميزانية العسكرية	٦ , ٤ مليار دولار	٤ , ٧ مليار دولار	٢٦٢ , ٢ مليار دولار	٧ , ٢ مليار دولار	٤٦ , ٢ مليار دولار

المصدر : The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1996-1997, Oxford University Press, London, 1996.

الهوامش

(١) انظر خطاب وزير الدفاع الأمريكى أمام اللجنة ا لإسرائيلية/ الأمريكية (إيباك) بواشنطن ، وفيه حدد أهداف الشراكة الاستراتيجية وأسسها ، Mideast Mirror, 16/6/1993

(٢) ثمة مراجع كثيرة لهذه الأدبيات ، من أبرزها وضوحًا وتركيزًا الفصل الذى كتبه يائير إيفرون (Y. Evron) فى كتاب : Perceptions de Securite et Strategies Nationales au Moyen Orient, sous la Direction de Bassma Kadmani et Autres, ed., Masson, Paris 1994.

وما بين « » مقتطفات مقتبسة من الفصل .

(٣) على جونى « التطبيع الأردنى / الإسرائيلى : الأهداف والحسابات » ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٣٢ ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٢ - ١٥ .

(٤) Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement" Survival, Vol. 34, No. 4, Winter 1992-1993, International Institute for Strategic Studies, London, p. 51.

(٥) الباحث الإسرائيلى يوسف ألبير مؤلف كتاب « سيوف مثلومة » . وقد ترجمت الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة بالقاهرة فصلاً من هذا الكتاب ونشرته فى « التقرير السياسى والاقتصادى » ، العدد ٣٦ يناير ١٩٩٥ ، ص ٤٨ .

(٦) Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement", Survival, Op. Cit., p. 51.

(٧) جريدة هآرتس ، ٥/ ٨/ ١٩٩٢ .

(٨) J. Alpher, Op. Cit., p. 57

(٩) عبد الرحمن رشدى الهوارى ، العلاقات التركية/ الإسرائيلية ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٨ .

(١٠) فى النشرة الشهرية « مختارات إسرائيلية » التى يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وفى تقرير نشرته جريدة الأهرام يوم ١/ ٦/ ١٩٩٦ عن « اتفاق أنقرة / تل أبيب فى الإعلام التركى » ، وفى تقريرين نشرتها الجريدة ذاتها يومى ١١/ ٤/ ١٩٩٦ و ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦ معلومات مفيدة عن الاتفاق العسكرى موضوع البحث .

(١١) دعت تركيا الدول العربية إلى المشاركة فى المناورات البحرية التى تجرى فى خريف ١٩٩٧ فى البحر المتوسط ، وتشترك فيها قوات بحرية من تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل ، جريدة الحياة ، ١٦/ ٨/ ١٩٩٧ .

(١٢) الأهرام ، ١٠/ ٤/ ١٩٩٦ .

(١٣)للتمييز بين« معاهدة أمن Security Treaty » و « حلف Alliance » انظر : مجموعة باحثين ،معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٠٨، ٣٤٧ .

(١٤) لخصت الأهرام ، ٤/ ٨/ ١٩٩٧ ، مقالة المجلة الفرنسية.

(١٥) الحياة ، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧ .

(١٦) الحياة ، ٤/ ٥/ ١٩٩٧ .

(١٧) البروفيسور افرايم عنبر ، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة بار إيلان ، فى دراسةعنوانها « التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل وتركيا » ، نشرها مركز بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، وترجمتها عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .

(١٨) فى الأصل : قوّم تقويماً . وللكلمة معنيان : قوّم المعوج : إذاسوّاه وعدّله . وقوّم السلعة :إذا وضع لها ثمناً . ونظرًا إلى شيوع استعمال فعل « قيّم » ومصدره « تقييم » للمعنى الثانى ، فقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال فعل « قيّم تقييماً » . انظر المعجم الوسيط ، ص ٨٠١ .

(١٩) البروفيسور عميكام لحمانى ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب ، فيدراسة عنوانها: « تركيا وحرب الخليج » ، نشرها مركز بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، وترجمتهاعن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .

(٢٠) جريدة ميليت التركية ٢/ ٢/ ١٩٩١ ، نقلاً عن : محمد خليفة « تركيا وأزمة الخليج » مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٩١ ، مالطا ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٢١) احصاء قدمته جريدة الأهرام ، ٧/ ٦/ ١٩٩٧ .

(٢٢) مجلة الوسط، العدد ٢٧٩ ، ٢/ ٦/ ١٩٩٧ ،ص ٢٧ .

(٢٣) من تقرير لمراسل هيئة الاذاعة البريطانية فى تركيا ، بُثّ عقب نشرة أنباء الساعة التاسعة ليلاً بتوقيت غرينتش ، يوم ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦ .

(٢٤) الأهرام ، ٢٣/ ٤/ ١٩٩٦ .

(٢٥) الحياة ، ١٦/ ٤/ ١٩٩٦ .

(٢٦) الأهرام ، ١٤/ ٥/ ١٩٩٦ .

(٢٧) الحياة ، ٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

(٢٨) الحياة ، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦ .

(٢٩) الحياة ، ١٦/ ٤/ ١٩٩٦.

(٣٠) الأهرام ، ٨/ ٥/ ١٩٩٦ .

(٣١) الأهرام، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

(٣٢) المرجع نفسه .

(٣٣) عبد الرحمن رشدى الهوارى ، العلاقات التركية/ الإسرائيلية ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٥ .

(٣٤) الحياة ، ٢١/ ١/ ١٩٩٦ .

(٣٥) الحياة، ١/ ٢/ ١٩٩٦ .

(٣٦) الحياة ، ٥/ ١١/ ١٩٩٤ .

(٣٧) كما ظهر من اجتماعات مسؤولين من سوريا وإيران وتركيا ، كمثل اجتماعات أنقرة ١١/ ١٩٩٢ ؛ ودمشق ٢/ ١٩٩٣ ، وطهران ٦/ ١٩٩٣ .

((٣٨) نداف سفران ، الأستاذ فى جامعةهارفارد الأمريكية، جريدة معاريف ، ٥/ ٣/ ١٩٩٥ .

(٣٩) جلال عبد الله عوض : « تركيا والنظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج » مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٥٦ .

(٤٠) من تصريح لرئيس وزراء تركيا ، الحياة ، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٣ .

(٤١) من أجل توضيحات أكثر بشأن التسلح التركى والصناعة الحربية التركية ، انظر مقالة الباحث الألمانى هاينز كرامر المنشورة مترجمة فى مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٥٥ ، سبتمبر ١٩٩٦ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت .

(٤٢) هذا التقييم للدكتور حسن كونى ، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أنقرة ومستشار وزير الخارجية ، ذكره د. عبد الرازق بركات فى مقالته « البترول مقابل المياه » فى مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد ١٦ ، مارس ١٩٩٦ ، المركزالقومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، نقلاً من : A.G.E., S.83 .

(٤٣) Turkish Daily News, 4/3/1991.

(٤٤) Turkish Daily News, 7/2/1991.

(٤٥) انظر مقالة شيمون بيريس ، رئيس وزراء إسرائيل السابق ، فى : « ماذا بعد عاصفة الخليج : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة١٩٩٢ ، ص ٥.

(٤٦) نظر مقالة الجنرال المتقاعد شادى ارغوفتش من معهد السياحة الخارجية فى جامعة Hacettepi بأنقرة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٦ ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ٩٩ .

(٤٧) الحياة ، ١٧/ ٥/ ١٩٩٧ .

(٤٨) الحياة ، ٦/ ٥/ ١٩٩٧ .

الترتيبات الأمنية في الخليج

العراق وإيران .. حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج

إعـــداد

د. أحمـــد ثابـــت

الترتيبات الأمنية في الخليج

العراق وإيران .. حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج

تتناول هذه الدراسة أبعاد الترتيبات الإقليمية الاستراتيجية والأمنية . التى أقدمت الدول الغربية بعامة والولايات المتحدة بخاصة على صناعتها فى منطقة الخليج العربى وإزاء القوتين الإقليمتين الرئيسيتين هناك ، وهما العراق وإيران ، وذلك عقب أزمة وحرب الخليج الثانية وزوال الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى من خريطة الاستراتيجية الدولية وانتهاء الحرب الباردة .

فقد نجم عن حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة تغيرات حادة فى بيئة كل من النظام الدولى والنظام الإقليمى العربى ودول الجوار الجغرافى ، بحيث لحقت هذه التغيرات بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة بعد أن أصبحت قوة عظمى وحيدة وبموقع وبمكانة منطقة « الشرق الأوسط » ومنطقة الخليج العربى داخلها ، كما ارتبطت بظهور مصالح جديدة وأولويات مضافة إلى أجندة الاهتمامات الغربية والأمريكية مثلما أدخلت مصادر تهديد جديدة للأمن القومى الأمريكى وأمن العالم الغربى عمومًا حسبما أفصحت وثائق استراتيجية وأمنية عديدة صدرت من الولايات المتحدة .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة خلصت من حرب التحالف الدولى بقيادتها ضد الغزو العراقى للكويت ومن صراعها وانتصارها فى إطار المواجهة مع الاتحاد السوفيتى وانهياره كونيًا التى تضطلع بصياغة وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية من جهة ، والتفاعلات الإقليمية فى مناطق العالم المختلفة من جهة أخرى . وفى هذا الإطار ، تحدثت دوائر صنع القرار والتخطيط الاستراتيجى فى واشنطن عن أهمية تعزيز الأمن الإقليمى فى مناطق محددة تشكل مصالح حيوية للدول الغربية عمومًا وتنبع منها مصادر تهديد عديدة حالية تشكل مصالح حيوية للدول الغربية عمومًا وتنبع منها مصادر تهديد عديدة حالية ومستحدثة لهذه المصالح وللاستقرار المنشود فى العلاقات الإقليمية ، سواء فيما بين الأطراف داخل الإقليم الواحد ، أو فى علاقة هذه الأطراف بالنظام العالمى الآخذ فى التشكل والذى تقبع القوة الأمريكية فى صدارة إدارة توجهاته ومقاليده . وبعبارة أكثر دقة ، أدركت الدول الغربية والولايات المتحدة

على وجه الخصوص ، أن هناك حاجة ماسة لخلق أوضاع إقليمية مواتية وترتيبات إقليمية شبه مستقرة تلبى احتياجات المصالح الغربية فى « الشرق الأوسط » والخليج العربى .

ومن نافلة القول أن السياسات الغربية والأمريكية ، مثلها فى ذلك مثل سياسة أية دولة، تبتغى تلبية المصالح المصالح القومية وتنميتها ، غير أن هذه السياسات وهى تتعامل وتتفاعل فى ظل بيئة عالمية متقلبة وسريعة التغير وفى إطار بيئة المنطقة المراوغة وتعقيداتها ، من المفترض أن تتأسس على عدم وجود توافق تام فى المصالح بين الدول الغربية والأقطار العربية ودول المنطقة الأخرى ، ومن هنا ، تبرز تحديات هامة يواجهها صانعو السياسات الغربية والأمريكية منها :

١ - ضرورة إدراك ما تتميز به منطقة « الشرق الأوسط » والخليج العربى داخلها من تعقيدات وتفاعلات صراعية وتعاونية مركبة ، ومن تداخل شديد بين الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية ، ويثار هنا أيضًا مدى التشابك بين المتغيرات الدولية والمتغيرات الإقليمية والذى يوضح بالنسبة للمنطقة العربية ودول الجوار الجغرافى ، وجود اختراق متزايد من قبل الفاعلين فى النظام الدولى للنظام الإقليمى العربى وما يجاوره من دول وأطراف ، وحيث يزداد هذا الاختراق منذ حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد ونهاية الحرب الباردة .

٢ - هناك تحد آخر ينصرف إلى أهمية التفكير فى إيجاد أفضل السبل لتقوية العناصر المشتركة بين المصالح الغربية والأمريكية ومصالح الدول الصديقة أو الحليفة فى « الشرق الأوسط » ، حتى تتوافر مقومات الاستقرار الإقليمى والاستمرار بسلاسة للقواسم المشتركة فى المصالح، وخصوصًا فى ضوء الخلافات والتباينات بين التوجهات والاهتمامات لكل من أطراف النظام الدولى والنظام الإقليمى ، وأيضًا فى إطار عدم التجانس بين مصالح وأهداف القوى الغربية الكبرى بخصوص المنطقة .

٣ - ثم يأتى التحدى الثالث الخاص بالتساؤل من طبيعة الأساس الذى تقوم عليه ، وسوف تقوم ، التصورات الأمريكية ، بصفة خاصة ، عن الأوضاع الإقليمية المواتية للمصالح الغربية وعن الترتيبات الأمنية والدفاعية فى منطقة الخليج العربى على وجه الخصوص ، فمن المفترض أن ينطلق هذا الأساس من رؤى محددة ذات أبعاد استراتيجية مستقرة على الأقل فى

المدى المتوسط ، ولكن رصد التحركات الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية بين غلبة حالة من عدم التفكير مليا فى القضايا طويلة ومتوسطة الأجل للسياسة الخارجية ، وهذا ما أدى إلى اختيار سياسات واقعية براجماتية متأثرة تأثرًا مباشرًا بمعطيات ونتائج حرب الخليج الثانية وتركز على المدى القصير إلى حد كبير نسبيًا ، وهو ما يعنى عمليًا رسم سياسة تفترض استمرار الوضع القائم وعدم وجود احتمالات جادة لتغيره .

ومن هنا يلاحظ أن السياسة الأمريكية تحركت من منطلقات عدة فى مواجهة « الشرق الأوسط » والخليج العربى : ففيما يتعلق بالعراق وإيران تبنت الإدارة الأمريكية مبدأ أو سياسة ما أضحى يعرف بـ « الاحتواء المزدوج Dual Containment لكلا الدولتين ، بمعنى عدم السماح لأى منهما بالوصول إلى قدرة معينة تمكنهما من تهديد المصالح الأمريكية والاستقرار الإقليمى المنشود والوضع القائم ، وفيما يتعلق بدول الخليج أخذت واشنطن فى مواصلة التحالف الذى شكلته إبان الاستعداد لإخراج العراق من الكويت وذلك من خلال عقد اتفاقيات أمنية مع عدة أقطار خليجية والاستمرار فى تخزين أسلحة ومعدات وتجهيزات هناك ، مع الحفاظ على تواجدعسكرى أمريكى دائم فى مياه الخليج وبلاد المنطقة ، وأيضًا زيادة مبيعات السلاح لهذه البلاد وحثها على تطوير استعداداتها العسكرية والتنسيق العسكرى فيما بينها ، أما بخصوص الارتباط بين « الشرق الأوسط » والخليج ، فقد تصورت الإدارة الأمريكية أن التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى فى إطار صيغة مدريد كفيلة بتهدئة الأوضاع والتوصل إلى اتفاقيات تسوية بين الأقطا رالعربية وإسرائيل وبما يسهم فى الاستقرار الإقليمى للخليج ويدعم من سياستها الرامية إلى عزل كل من العراق وإيران وإضعاف قدرتهما على تعويق مسيرة التسوية .

وتشير السياسة الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران والقائمة على الاحتواء المزدوج تساؤلات عديدة منها : ما هى العقوبات البيئية والاستراتيجية الإقليمية التى يمكن أن تدعم من هذه السياسة وتضمن لها الاستمرار مستقبلاً ؟ لماذا تغيرت السياسة الأمريكية تجاه الدولتين من ضرورة ضمان توازن ما للقوة بينهما إلى الإضعاف المتوازى لهما ، مع أن المصالح الأساسية لواشنطن فى المنطقة لم تتغير كثيرًا مع انتهاء الحرب الباردة ؟ أية درجة من الواقعية وعمق الإدراك تتمتع بها هذه النظرية ؟ ما هى حدود التقارب والتباعد بين واشنطن وحلفائها

من اليابان وأوروبا الغربية بشأن هذه السياسة ؟ وأخيرًا وليس آخرًا ، لماذا غلبت الإدارة الأمريكية العوامل الأمنية والعسكرية على غيرها من العوامل فى سياسة الاحتواء المزدوج ؟ وماذا يحدث إذا تحالفت بغداد وطهران ضد هذه السياسة ؟

ومن جانب آخر يمكن تصور فرضية أساسية على النحو التالى : انطلقت سياسة الاحتواء المزدوج من افتراض أساسى مؤداه أن البيئة التى سادت بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج بنتائجها الإيجابية لصالح واشنطن ، يمكن أن تستمر لأطول فترة ممكنة ، وإذا كانت سياسة الاحتواء المزدوج مع افتراض توافر المنطق فيها تحتاج لبيئة إقليمية مستقرة ، فإن ذلك لا يتوافر عمليًا بحكم ما تتميز به المنطقة من صراعات ونزاعات وتذبذبات مستمرة. وإذا كانت أية استراتيجية تتطلب توافر بيئة دولية وإقليمية تتمتع بقدر طيب نسبيًا من الاستقرار والوضوح وتوافر تقاليد معينة للعلاقات بين النظام الدولى والنظام الإقليمى من ناحية ، وبين أطراف النظام الإقليمى من ناحية أخرى ، فإن سياسة الاحتواء المزدوج تفتقر إلى البعد الاستراتيجى ، وتستند إلى مبدأ استثنائى وليس معتادًا فى العلاقات الدولية وهو مبدأ فرض عزلة على دول معينة وشعوب معينة ، وهذا ما لا يوفر إمكانية للسلامة المنطقية للفكرة ولاحتمال استمرارها ونجاحها .

هناك فرضية أخرى مؤداها : توجد علاقة ارتباطية مباشرة بين إمكانية نجاح استراتيجية أو سياسة معينة لدولة ما ، وبين قدرتها على ممارسةالتأثير على التفاعلات والأحداث فى البيئة الجيوبوليتيكية التى تتحرك فيها الدولة ، فى حين توجد قيود عديدة على تنفيذسياسة ما إذا ما كانت الدولة تفتقر إلى إمكانات التأثير فى مجريات الأمور فى المنطقة . وانطلاقًا من ذلك يمكن القول أن سياسة الاحتواءالمزدوج وهى تعطى الولايات المتحدة الدور الرئيسى لإدارة القضايا الرئيسية فى المنطقة ، لا تتوافر لها مقومات الأداء الفعال فى ضوء أن واشنطن تعوزها القدرة على التأثير منفردة على الأحداث والتطورات فى المنطقة . هذا فضلاً عن أى استقرار إقليمى لـ « الشرق الأوسط » بعامة والخليج بخاصة يتطلب أهمية تقدير أدوار وأوزان الفاعلين الإقليميين الرئيسيين فى صياغة ترتيبات الأمن الإقليمى ، والأهم من ذلك واقع ومستقبل التفاعلات والعلاقات الإقليمية التى لا ينبغى أن تقتصر أساليب التعامل معها وإدارتها على الجوانب العسكرية – الأمنية فقط ، فهناك مجالات سياسية واقتصادية وثقافية .. إلخ . وسوف تتعرض الدراسة للموضوعات التالية :

أولاً : الأمن الإقليمى فى إطار السياسة الكونية الأمريكية .

ثانيًـا : المصالح والأهداف الأمريكية بين الاستمرارية والتغير.

ثالثًـا : الأمن الإقليمى فى الخليج والابتعاد عن التوازنات .

رابعًـا : دوافع الاحتواء المزدوج .

خامسًا : ترتيبات الأمن الإقليمى فى مواجهة العراق .

سادسًا : أبعاد الاحتواء المزدوج لإيران .

سابعًا : حدود وآفاق معادلة الأمن الحالية فى الخليج .

أولاً : الأمن الإقليمى فى إطار السياسة الكونيةالأمريكية .

اتجهت السياسة الكونية للولايات المتحدة عقب نهاية الحرب الباردة إلى الإبقاء على مبدأ الاحتواء وإن اختلفت الدول والجماعات التى يوجه إليها مع انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى ، وكذلك استحداث ما أطلق عليه عدد من المسئولين الأمريكيين باستراتيجية «التوسيع» أى توسيع ما تسميه واشنطن « أسرة الدول الحرة الديمقراطية التى تعتمد اقتصاديات السوق » . وقد عبر عن ذلك « انتونى ليك » Lake مستشار الأمن القومى الأمريكى فى خطاب شهير له فى ٢١/ ٩/ ١٩٩٢ ، بقوله :

« فبقدر ما تحكم الديمقراطية واقتصادات السوق سيطرتها فى الدول الأخرى ، تكون الولايات المتحدة بالقدر نفسه أكثر أمنًا وازدهارًا ونفوذًا ، فى حين يكون العالم أكثر إنسانية ومسالمة »[١] ، ويرى « ليك » أن على واشنطن ، بناء على مجموعة من المبادئ العامة ، السعى لتقوية الديمقراطية ذات الأسواق الصناعية ، ودعم الديمقراطيات الجديدة والاقتصادات الليبرالية وجعلها متماسكة ومساندة سياسات إضفاء الطابع الليبرالى فى مجال الاقتصاد ، وكذا مقاومة العدوان فى أماكن أخرى من العالم مع الالتزام فى الوقت نفسه باحترام التنوع الثقافى والسياسى ، بيد أن هناك دواعى عملية تقتضى من واشنطن أن تصادق دولاً غير ديمقراطية ، بل وأن تدافع عنها لأسباب تعود بفائدة متبادلة كما ذكر « ليك »[٢] .

وفى هذا الإطار سبق للرئيس الأمريكى « كلينتون » أن حدد ملامح عصر ما بعد الحرب الباردة بوجود اتجاهين قويين يعملان فى مسارين معاكسين لتحدى سلطات الدول وتقويض

فرص العمل بينها. فهناك قـوى اقتصادية وتكنولوجية تجبر العالم على الانـدماج ، وهذه القوى تنتج عملية تفجير لطاقـات وهى مطلوبة من أجل التحرر السياسى وإقـامة المشروعات ، غير أنها وفى الوقـت نفسه تهدد بإنهاء عـزلة اقتصـادات واستقلال الدول وتـزيد مـن سرعة التغيير وتجعل كثيرًا من الناس يشعرون بأنهم أقل أمنًا . كما توجـد قوى أخرى تتمثل فى انبعاث جديد لجماعات دينية وعـرقية تتحدى الحكومات على أسس لا يمكن للدول بمفهـومها التقليدى أن تتقبلها بسهولة[٣].

وقـد ظهرت تفصيـلات التصـور السـابق فى مفاهيم معينـة تبنتهـا السيـاسة الخارجيـة الأمريكيـة ومن أهمها وجود عدد من الـدول والجماعات غير الرسميـة أصولية كانت أو عـرقية اعتبرت لدى راسم هذه السياسة بمثـابة إحدى مخلفات أو رواسب عصر الحرب الباردة والتى تهدد المصـالح الأمريكيـة وقيم الـديمقراطيـة والسـوق و « التحـرير » الاقتصـادى التى تمثل اتجاهـات المجتمع الـدولى العصرى حسبما ترى المصـادر الـرسمية الأمـريكيـة ، وفيما يتعلق بـالـدول ، فقـد أطلق عليهـا « دول الفعل العنيف » Backlash States أو « دول خـارجـة عن القانون » Rogue States ، وهى أوصاف استعملها مسئولون أمريكيون وأعضاء فى الكونجرس ، وتتمثل فى كوبا وكوريـا الشمالية وإيران والعراق وليبيا وتتسم تبعًا للمـزاعم الأمريكية بالقمع الداخلى وتبنى إيديولوجيات راديكـالية وضعف أو انعدام المشاركة الشعبية[٤]، ويـلاحظ أن معظم هذه السمات تتـوافر فى دول صديقـة للولايـات المتحدة فى « الشرق الأوسط » وغيره إلا أنها لا تعـادى الـولايات المتحـدة ، فى حين تصـور دوائر صنع القـرار فى الولايـات المتحـدة المجموعة المعـادية من الدول بأنها تظهر عجـزًا مزمنًا فى مجال التعاطى بأسلـوب بنّاء مع العالم الخارجى ، ورغم أنها تفتقـر إلى مـوارد القـوى العظمى ، فإن سلـوكهـا « عـدوانى ومتحـد » وتستمر فى تنفيذ « برامج عسكرية طموحة ومكلفة » .

وفيما يتعلق بـ « الشرق الأوسط » فقـد حدد صانعو القـرار السياسة الأمريكيـةعددًا من الأهداف لعصر مابعد الحرب الباردة من أهمهاما يلى[٥]:

(أ) تأمين سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت ضرورة الحفاظ على الالتزام الأمريكى الراسخ بأمن إسرائيل وتفوقها النوعى .

(ب) الحفاظ على الأسس المتينة للعلاقات بين الولايات المتحدة وأصدقائها فى العالم العربى بجانب العمل على بنائها .

(جـ) تعزيز الترتيبات الأمنية التى تضمن الاستقرار وحرية الوصول دون معوقات إلى احتياطى النفط الضخم لشبه الجزيرة العربية والخليج العربى .

(د) تشجيع الديموقراطية والتعددية وقيام أنظمة سياسية واقتصادية أكثر انفتاحًا وازدياد الاحترام لحقوق الإنسان وحكم القانون .

وفضلاً عن هذه الأهداف ، فقد أضافت الوثيقة الصادرة من وزارة الدفاع « البنتاجون » فى أكتوبر ١٩٩٣ وسربت إلى صحيفة « واشنطن بوست » تهديدات عالمية وإقليمية للمصالح الأمريكية مما يستعدعى إعادة تقييم المفاهيم العسكرية الأمريكية وخططها العسكرية وبرامج التسليح. وقبل تناول هذه التهديدات تحسن الإشارة إلى ما أورده التقرير - الوثيقة من تحول التركيز العسكرى الأمريكى من المواجهة الكونية مع الاتحاد السوفيتى السابق ، إلى التركيز على المخاطر الجديدة لعصر ما بعد الحرب الباردة ، وأهمها « العدوان الإقليمى » ، وفيما يتعلق بالتتهديدات الجديدة أوالمستحدثة ، أشار التقرير إلى تهديدين رئيسيين يمكن أن يدفعا بالولايات المتحدة إلى التدخل العسكرى المباشر و « المبرر » من وجهة نظرها ، وهما(٦) :

- تهديدات ناجمة عن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى أيدى قوى إقليمية جديدة . (وبالطبع يقصد بهذه الدول كوريا الشمالية وإيران ، فى حين لا تتعرض بالذكر لإسرائيل كقوة نووية تهدد الاستقرار الإقليمى) .

- تهديدات إقليمية ناتجة من أعمال عدائية أو عدوان واسع تقوم به قوى إقليمية رئيسية تتعارض مصالحها مع المصالح الأمريكية . كما أن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لتدخل عسكرى لتسوية صراعات داخلية محدودة بين جماعات عرقية أو دينية أو محاولات لقلب نظم حكم صديقة ومواجهة الارهاب الذى تدعمه أو تباشره دول أوحكومات .

وتضيف الوثيقة تهديدين آخرين قد تضطر معهما الولايات المتحدة إلى تدخل عسكرى غير مباشر يؤدى دورًا مؤثرًا وقويًا وهما :

- التهديدات الموجهة إلى التطور الديمقراطى والاصلاحات الجارية فى روسيا ودول شرق أوروبا وغيرهما من أقاليم عالم ما بعد الحرب الباردة .

- التهديدات الموجهة للاقتصاد الأمريكى والتى يمكن أن تدفع لتهديد الأمن القومى الأمريكى فى حال ظهور قوة منافسة اقتصادية وغير متعاونة .

ومن الملاحظ أن دوائر التخطيط الاستراتيجى وصناعة السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة اتجهت إلى صياغة سياسة كونية على أسس لا تراعى بدقة ما حدث من تغيرات استراتيجية عالمية من أهمها الشواهد الملموسة على بروز عالم متعدد الأقطاب وكذا بيئة عالمية تتميز بتحول مستمر وبتقلبات غير محسوبة ، وهذا ما يفرض صعوبات عديدة على وصف ما يحدث بأنه استراتيجية كونية . هذا إلى جانب تغليب الجوانب العسكرية الأمنية وهو مايبدو واضحًا من حقيقة التصور السائد بأن الولايات المتحدة ينبغى أن تتصرف على أنها القوة العظمى الوحيدة للفترة القادمة . إذ تتبنى الدوائر الرسمية فى واشنطن رؤى عملية مفادها أن الولايات المتحدة لا ينبغى أن تتسامح مع مظاهر عدم التيقن أو عدم الاستقرار أو التهديد فى البيئة الدولية ، وبعبارة أخرى ، يجب على أمريكا أن تشكل عالم ما بعد الحرب الباردة بما يتجاوز الأنماط المحتمل حدوثها فى السياسات العالمية مثل الحرب ، عدم الاستقرار، وجود منافسين اقتصاديين (اليابان ، ألمانيا .. إلخ) ، منافسين ذوى قدرة عسكرية عالية ، تعدد الأقطاب وتوازنات القوة .

وفى المقابل ، يعتقد الواقعيون من المحللين والخبراء أن الولايات المتحدة يمكن ، بل يجب أن تتصرف كقوة كبرى عادية من زاوية أنتداخل عناصر الجغرافيا والردع النووى والقدرات الاقتصادية والتى لا تزال راسخة رغم تراجعها النسبى ، يفضى منطقيًا إلى القول بأن الولايات المتحدة هى الآن أكثر أمنًا من أية قوة كبرى فى التاريخ ، فالمناعة النسبية ضد التهديد الخارجى تعطيها إمكانية كبيرة لتحديد مصالحها ولتكوين توازن أكثر رشادة بين الطموحات الخارجية والاحتياجات الداخلية. وفى ضوء ما تتميز به البيئة الدولية من ديناميكية وتغير مستمر ، ينبغى على الولايات المتحدة أن تواجه الحقائق الجيوبولوليتيكية البازغة أكثرمن أن تحاول التملص منها .ففى عالم ما بعد الحرب الباردة سوف لا تجد واشنطن الأمن المطلق فى نظام أحادى

القطبية . فمن المحتمل أن يكون العالم متعـدد الأقطاب غير منظم وتنافسيًا ، وفى حين أن دولاً أخرى يمكن أن يلحقها تهديد ما بها يجعلها غير آمنة ، فـإن الولايات المتحدة سوف تكون آمنة أو محصنة ضد معظم مؤثرات الصراع الدولى .

ويستعيد الواقعيون ما سبق أن ذكره « والتر ليبهان » من أن واشنطن يجب أن تدرك كيف تعيش كقوة كبرى تحدد هويتها وتختار طريقها بين قوى كبرى أخرى(٧) .

ثانيًا : المصالح والأهداف الأمريكية بين الاستمرارية والتغير :

من الملاحظ أن الـولايـات المتحدة تحاول خلـق انطباع بأن البيئـة الإقليميـة فى « الشرق الأوسط » قـد تغيرت على نحو جـوهرى بفعل الأحـداث الدرامية والتطـورات العاصفـة التى جاءت مع أزمة وحرب الخليج الثـانية وانفراد واشنطن بدعاية وإدارة عمليـة التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى وبـروز مظاهر عـديدة غير مواتية تستـدعى معها جهودًا أمـريكية منسقة مـع الحلفاء والأصدقـاء لخلق أوضـاع إقليمية أكثر مـلاءمة للمصـالح الغربيـة وتحقق الاستقـرار الإقليمى . وهـذا ما يقتضى من الـولايـات المتحـدة ضرورة الحفاظ على التـواجـد العسكـرى الحالى لها فى الخليج العربـى ، ويندرج هـذا التـوجه الاستراتيجى فى إطـار أن إدارة الرئيـس كلينتون قد أعلنـت عن التزامهـا بسياسة الـرئيس السابق « بـوش » والتى كانـت قد أضافت إلى أهدافها التقليدية فى « الشرق الأوسط » أهدافًا أخرى من أهمها : الحد من أسلحة الدمـار الشامل وحظر انتشـار أنظمة الصواريخ متـوسطة المدى ومنع نقل تكنولـوجيا الحرب المتقدمة وصناعة الصواريخ والأسلحة فـوق التقليدية إلى المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافى (فيما عدا إسرائيل) ، مقـاومة الإرهاب والأصوليـة الدينية والدول والجماعـات التى تمارسها وترمز إليها وتـدعمها ، إلى جانب حصار ومحاولة عزل شعـوب ودول معينة هى ليبيا والعراق وإيران والسـودان . وعلى هذا الأساس حددت الـوثيقة الصادرة عن البنتـاجون سالفة الـذكر والتى أطلق عليهـا « المراجعـة من القـاع إلى القمـة » Bottom-Up Review (BUR) أهدافًا استراتيجية فى المنطقـة وخصوصًـا فى الخليج العربى قـد تكلف بها قوات عسكـرية متـواجدة هناك ، وتكـون قادرة على تحقيقهـا ، وأهم هـذه الأهداف : ضمان الـوصول تجاريًـا إلى مصادر

النفط وردع أية محاولة لتهديدها من الداخل أو من الخارج ، حماية المصالح والرعايا الأمريكيين، منع أى تحالف للقوى والنظم الفوضوية من السيطرة على الخليج . وأشارت إلى أن ضمان أمن الخليج يستلزم عمل ترتيبات إقليمية محددة تشارك فيها الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى بوجود عسكرى دائم بدلاً مما كان فى السابق عندما اعتمدت واشنطن على إيران الشاه ، ثم استخدام لعبة التوازن لاضعاف إيران بعد قيام الثورة ، أو العراق من خلال استخدام أى منهما ضد الآخر ، ويعد ذلك إجراءًا ضروريًا لسد الفراغ الأمنى وحماية المصالح الحيوية وكالتزام سياسى تجاه دول المنطقة الصديقة المعرضة للتهديد .خاصة وأن دولاً معينة مثل أقطار الخليج قوية اقتصاديًا ولكنها ضعيفة عسكريًا مثلما ذكر « ريتشارد هاس» المساعد الخاص للرئيس السابق « بوش » لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بخصوص معضلة الأمن فى المنطقة . ويضيف « هاس »(8) أنه رغم وجود مصالح شديدة الأهمية للولايات المتحدة هناك ، فإن قدرتها على حمايتها لم تكن تتماشى مع المطلوب ، ومن ثم كانت هناك دائمًا فجوة بين الأهمية الاستراتيجية للخليج وبين القدرة الأمريكية على حمايته منقبل الولايات المتحدة وجهودها للتنسيق مع أقطار المنطقة. ويؤكد على معنى مشابه « ادوارد جيرجيان » مساعد وزير الخارجية الأسبق فى شهادته أمام اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأدنى لمجلس النواب فى مارس ١٩٩٢ والتى أشار فيها إلى :

« إن مصلحتنا هى فى أمن واستقرار المنطقة ، ويعتبر الخليج أحد أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاستراتيجية ولكنه محفوف بالمخاطر ، أن الولايات المتحدة ترى ضرورة وضع ترتيبات أمنية جماعية بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى ، وهى مصممة على تلبية حاجات الدفاع المشروع لأصدقائنا فى الخليج ، فى حين نحافظ على تفوق إسرائيل النوعى على أية مجموعة من الدول المعتدية ، وتشمل احتياجات الدفاع ومبيعات للأسلحة وترتيبات ثنائية للأمن تتضمن وجودًا قويًا (أمريكيًا) فى الخليج وترتيبات استخدام قواعد وتخزين مسبق للأسلحة والمعدات(9) .

وفى عام ١٩٥٥ تشكلت لجنة من أعضاء الكونجرس الأمريكى بغرض عمل تقييم لاحتياجات الدفاع ومهام القوات المسلحة الأمريكية فى ضوء ما وجه من انتقادات لوثيقة

الـدفاع الصـادرة فى أكتوبـر ١٩٩٣ وأهمها أن الـوثيقة تضمنت تهديـدات متعددة وصـاغت سيناريوهات طموحة تتطلب نفقات وقدرات مبالغ فيها ، وقد أوصت اللجنة سالفة الذكر بأن هناك إقليمين يعـدان أكثر المناطق حدة وصراعًـا وهما شبه الجزيرة الكوريـة والخليج العربى ، مما يتطلب على الأقل الحفاظ على الـوجود العسكرى القائم هناك . كما أن التهـديدات الناجمة عن الارهـاب وانتشار الأسلحـة البيولـوجية والكيماويـة والنـووية قـد تفرض صعـوبة أمـام احتوائهـا مما يستلزم نفقـات عسكرية دفـاعية لا يمكن تجاهلهـا ، وإن كان ذلك لا يقلل م أهميـة إدارة مظـاهـر عـدم الاستقـرار الإقليمى عن طـريق جهـود السـلام والعمليـا الإنسانية(١٠) .

ويلاحظ أن أحـد الأهداف الكونية للسيـاسة الأمريكية ، والتى سبقت الإشـارة إليها ، يتضمن هدفًـا محفوفًـا بالمخاطـر ، وهو المتعلق بضرورة أن تتصدى مـا يسمى بديمقـراطيات السوق الجوهرية للعدوان وتساند عملية «تحرير البلدان المعادية للديمقراطية ولحرية السوق» ، فهو يفترض ضمنًا أن دولاً صديقة تأخذ بـاقتصاد السوق تعتبر ديمقراطية ، مع أن نسبة كبيرة من هـذه الـدول أبعد مـا تكـون عن الـديمقراطيـة ، كما يعتقـد واضعـو الأهداف الكـونيـة الأمريكيةأن ثمة ضرورة للتدخل فى شئون « دول معاديـة » للديمقراطية ولحرية السوق بما يعنى العمل على تغيير أنظمة الحكم فيهـا ، مع أن المحاولات الأمـريكية فى هذا الصـدد ضد كـوبا وكوريا الشمالية وليبيا والعراق وإيران والسودان ، أبانت عن عجز مشهود من إسقاط الأنظمة الحاكمـة فى هـذه الـدول من خـلال أعمال وضغوط خـارجيـة ، هـذا فضـلاً عن أن راسمى السياسة الخارجية الأمريكية يعتقدون أنه توجـد احتمالات عالية لمشاركة الحلفاء والأصدقاء فى الإجـراءات التى تتخذهـا واشنطن ضـد « الـدول المعاديـة » بعيـدًا عن مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وهى إجراءات العزل الـدولى والضغط الاقتصادى والسياسى والعمل والحفاظ على تحالفات استراتيجية مستمرة ونشر قدرات عسكـرية قادرة على احتواء وردع أى عمل عدوانى فى حين أثبتت الأزمـات المتـواليـة مع هـذه الـدول خصـوصًـا العـراق وإيـران ، كما سيأتى بالتفصيل غيـاب مستوى ملموس من التجـارب من قبل الدول الحليفـة والصديقة للـولايات المتحدة مع إجراءاتها المنفردة .

ثالثا : الأمن الإقليمى فى الخليج والابتعاد عن إقامة التوازنات :

من أهم ملامح التغير فى السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربى بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية ، صياغة طرق تحقيق المصالح شبه الثابتة بأساليب تختلف عما كان متبعًا قبل ذلك لفترة ممتدة منذ بداية السبعينات ، ومن أهم المظاهر أن الإدارة الأمريكية تصرفت انطلاقًا من الحالة الراهنة التى تسبب فيها الغزو العراقى للكويت وانهيار الامبراطورية السوفيتية وعدم إدراك أن هذه الحالة يمكن أن يلحق بها تغير مستمر لا يمكن التنبؤ بمساراته بدقة ، كما لا توجد إمكانية لمعرفة تطورات غير محسوبة ، وفى هذا الإطار لاحظنا أن السياسة الأمريكية أغفلت إلى حد ملموس نسبيًا الجوانب الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج ، مع أنها تعتبر إحدى أهم مرتكزات أية سياسة خارجية للدول ، وخاصة الدول الكبرى ، هذا فضلاً عن تخلى الولايات المتحدة عن المبدأ الاستراتيجى الذى ترسخ لعقود عديدة ، وهو العمل على إقامة التوازنات بين القوتين الإقليميتين الرئيسيتين ، وهما العراق وإيران ومحاولة صياغة معادلات أمنية بديلة تتأسى على الاحتواء المزدوج لكليهما والذى يعنى الاضعاف المستمر للدولتين معًا والحيلولة دون تنامى قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية حتى لا تتهدد صورة الاستقرار الإقليمى التى رسمتها الإدارة الأمريكية .

ويمكن القول ، بناء على ذلك ، أن هذه الإدارة أضافت لنفسها التزامات جديدة تجاه الأصدقاء فى المنطقة، مثلما ضاعفت من مصادر الخطر والتهديد للمصالح الأمريكية المعروفة، وأهمها ضمان التدفق الطليق للبترول بأسعار مستقرة للدول الصناعية الغربية واليابان ، ونتج عن ذلك زيادة المهام الملقاة على عاتق الإدارة الأمريكية ، وبالتالى إضافة أعباء عديدة على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، مما يضاعف من دورها فى تنفيذ السياسة الخارجية .

ومن الملفت للنظر أن الولايات المتحدة ، فيما يبدو ، وهى تحاول خلق أوضاع إقليمية جديدة مواتية للمصالح والأهداف ، لم تعط اهتمامًا ذا شأن بالمعطيات الاستراتيجية والديناميات الداخلية والإقليمية فى « الشرق الأوسط » والخليج ، ومن المعروف أنه توجد من بين هذه المعطيات والديناميات ملامح شبه مستقرة بحكم الطبائع الجيوبوليتيكية للمنطقة ، وأيضًا ملامح متغيرة ومتحولة بفعل الأحداث العاصفة التى شهدتها المنطقة وتأثرت بها بشدة ،

كأزمة وحرب الخليج الثانية ، ونتائج انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، ومضاعفات عمليات التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى سلبية كانت أم إيجابية .

ولقد تولد عن هذا النمط من التفكير الاستراتيجى خلق مستوى مضاعف من الارتباط بين « الشرق الأوسط » والخليج العربى من الزاوية العسكرية الأمنية فقط لخدمة انطباع رئيسى خرجت به الولايات المتحدة وتأثرت بخصوصه إلى حد كبير نسبيًا بالرؤية الإسرائيلية ، ومفاده أن الصراع العربى/ الإسرائيلى لم يعد يمثل الخطر أو مصدر التهديد الرئيسى فى المنطقة، بل تراجع لتحل محله مصادر تهديد أكثر خطورة ومنها سياسات النظام العراقى وتوجهات الحكم الإيرانى والجماعات الأصولية « الارهابية » والنزاعات الطائفية والعرقية ومنازعات الحدود بين أقطار المنطقة ..إلخ. وكدلالة على ذلك روج المسئولون الأمريكيون لاحدى العداوات التى تمثل مصدر تهديد وهى الناجمة عن « أنظمة معاديةللغرب » وكذا قادة سياسيون مشبعون بروح المغامرة ومتطلعون إلى مناطق الضعف المجاورة التى يمكن استغلالها لصالحهم بفرض نفوذهم السياسى والاقتصادى أو محاولة الاضرار بالاحتياجات الاستراتيجية للولايات المتحدة ، مثل محاولة قطع إمدادات البترول أوالتعرض لها[١١]. وعلى هذا الأساس، برزت محاور ثلاثة أساسية للتوجه الأمريكى ترتبط بالأهداف والمهام الجديدة[١٢]: إقامة نظام أمنى مستقر فى الشرق الأوسط والخليج ، العمل على إنهاء الصراعات والنزاعات الإقليمية وتسويتها سلميًا ، إعادة تكييف اقتصاديات المنطقة .

وفيما يتعلق بالأهداف الأمريكية فى الخليج والتى صيغت كرد فعل عاجل على أحداث الأزمة والحرب ما يتضح أنها تعبر إلى حد ملموس نسبيًا عن « انقطاع » فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى تجاه المنطقة ، فإبان عصر الحرب الباردة تمثل الخطر الرئيسى على المصالح الأمنية فى الاتحاد السوفيتى السابق . وأدى قيام الثورة الإيرانية إلى فقدان حليف إقليمى استراتيجى موازٍ هو نظام الشاه فى إيران ، بناء على ذلك جاء « مبدأ كارتر » الذى أعلنه الرئيس الأسبق « جيمى كارتر » عام ١٩٨٠ عقب الغزو السوفيتى لأفغانستان ، والذى اعتبر الخليج منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة ، وأنشئت قوة الانتشار السريع - القيادة المركزية لاحقًا - بغرض مقاومة أية جهود من أية قوة خارجية لتحقيق الهيمنة فى المنطقة .

ومن الناحية العملية ، يلاحظ أن التحديات الرئيسية للمصالح الأمريكية فى عصر الحرب الباردة نجمت عن مصادر إقليمية ومحلية وليس مصادر خارجية مثل الثورة الإيرانية عام١٩٧٩ وآثارها السياسية والاجتماعية والدينية ، والحرب الإيرانية / العراقية طوال ثمانى سنوات . وإزاء ذلك اتجهت الإدارة الأمريكية إلى استخدام معادلة التوازن من خلال تشجيع حدوث توتر استراتيجى بين إيران والعراق ، وفى نفس الوقت العمل على مضاعفة تسليح الحلفاء فى الخليج وإعطاء ضمانات أمنية خارجية لتدفق النفط بحرية . وكان من نتائج تلك التطورات حدوث ترجيح ، ولو محدود ، لقوة العراق فى حربه مع إيران مترافقًا مع جهود بحرية عسكرية أمريكية لحماية ناقلات النفط ولتقييد القدرة البحرية الإيرانية[١٣].

وقد استمرت معادة إحلال التوازن فى الخليج عقب الحرب الإيرانية/ العراقية ، فقد تطلبت مواجهة الميزة الاستراتيجية التى اكتسبها العراق من هذه الحرب تعزيز الدعم الأمريكى لأقطار مجلس التعاون الخليجى وتقليصًا كبيرًا للروابط السابقة مع العراق ومراقبة سياساته الإقليمية . وكان ذلك يعد دلالة على إحباط الحاجات والطموحات العراقية ، من وجهة نظر بغداد ، وأكثر من ذلك ، أسهمت التوجهات الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج الأولى ، فى تهيئة الأجواء للغزو العراقى للكويت فى الثامن من أغسطس ١٩٩٠ .

وهكذا اتجه التفكير الاستراتيجى الأمريكى مع الغزو وحرب التحالف الدولى إلى إدراك عدم مناعة سياسة إقامة « قوة موازنة » ، وبدلاً من ذلك ، ظهرت محاور ثلاثة رئيسية فى هذا التفكير الاستراتيجى تجاه منطقة الخليج لما بعد الحرب الباردة وأمن المنطقة بعد الحرب :

١ - سياسة « الاحتواء المزدوج » لكل من العراق وإيران .

٢ - تواجد قدرة عسكرية أمريكية مستمرة ودائمة فى الخليج وقادرة على التدخل العسكرى فى المنطقة .

٣ - ازدياد التعاون الدفاعى مع أقطار مجلس التعاون الخليجى .

ولأغراض هذه الدراسة سوف يتم التركيز على سياسة الاحتواء المزدوج بملابساتها وأهدافها ومضاعفاتها على الأمن الإقليمى فى الخليج .

رابعا - دوافع الاحتواء المزدوج :

يرتبط مفهـوم « الاحتواء المزدوج » بصفة خـاصة بكل من « مارتن انـديك » و « انتونى ليك » وهما من كبار مسئولى الأمن القومى الأمريكى ، وبرز المفهوم مع نهاية فترة إدارة الرئيس السابق « بوش » وسرعان ما تبنته إدارة الـرئيس كلينتون ، ورغم أن المفهوم لم يعد يتردد كثيرًا فى الخطـاب السيـاسى لهذه الإدارة ، إلا أن الهدف الـرئيسى من ورائه هـو « تقييـد قـدرة إيـران والعراق معًا على تهديد الاستقرار الإقليمى » ، ما يزال باقيًا من حيث الجوهر .

وقد حدد « انديك » عنـدما كان مساعدًا خاصًـا للرئيس الأمريكى لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيـا فى خطاب له فى ١٨/ ٥/ ١٩٩٣ فى « معهد واشنطن لسيـاسات الشرق الأدنى » دوافع الولايـات المتحدة وراء تبنى سياسـة الاحتواء المزدوج بقـوله : « أن الولايـات المتحدة ستكف عن اللعب على المنـافسات والتـوازنـات بين إيران والعـراق ، حيث أن قـوة أمريكـا وحلفائهـا فى المنطقـة – مصر وإسرائيل وتـركيـا والسعـوديـة ودول مجلس التعـاون الخليجى الأخرى – كفيلة بأن تجعل واشنطن قادرة على مواجهـة كلا النظامين : الإيرانى والعراقى معًا ، ولن نكون محتـاجين إلى أن نلعب لعبة دفع إحـدى الدولتين ضـد الأخرى[١٤] » . ومن نـاحية أخرى ، شدد « انـديك » على أن السياسة الأمريكية لا تتجاهل تـوازن القوى فى المنطقة ، بل تنطلق من « تحليل لتوازن القـوى » يبين أن كلاً من العـراق وإيران ينتهجان سيـاسة معـادية بصورة أساسية للـولايات المتحدة ، وأن السياسة الأمريكيـة فيما سبق كانت تلجأ إلى مساندة أحد هذين البلدين اللذين يشكلان قوة إقليمية . وحسبما يرى « انديك » فإن هذه السياسة لم تكن مـوفقة ، بل أدت إلى نتـائج مـدمرة فيما تـرتب عليها مـن آثار ، وإن كـان هدف هـذه السياسة مـا يزال قائمًا ويتمثل فى الحفاظ على توازن يتماشى مع المصالح الأمـريكية ومصالح الأصدقاء فى « الشرق الأوسط » .

وقدعدد « انديك » مزايا هذه السياسة على النحو التالى[١٥] :

١ – انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى كقـوة عظمى بما دفع لإزالة أحد الهموم الاستراتيجيـة الرئيسيـة فى التـوجه الأمـريكى تجاه الخليج العـربى ، ومع اختفاء قـوة عظمى مناوئة تحولت الموازين لصالح أمريكا بصورة ظاهرة .

٢ - تمكنت واشنطن من خلق توازن إقليمى للقوى بين العراق وإيران خلال عشرة أعوام نتيجة لحرب الخليج الأولى والثانية ، ويمكن لها أن تحقق معادلة التوازن بقدرات عسكرية ضئيلة ، مما يسهل عملية الموازنة .

٣ - أبانت مضاعفات الغزو العراقى للكويت عن أن أقطار الخليج أضحت أكثر قبولاً بالدخول فى ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة عما قبل ، مما يسهل لواشنطن تحديد قوتها فى المنطقة ومواجهة التحديات لمصالحها ، ومصالح الأصدقاء فى المنطقة .

٤ - وأخيرًا ، فإن الإطار الاستراتيجى الأوسع فى « الشرق الأوسط » ساعد على ضمان الاعتماد على تأييد وصداقة القوى الإقليمية الرئيسية وهى مصر وتركيا وإسرائيل والسعودية. كما أن هذا الإطار يتيح للولايات المتحدة الاستفادة من البيئة التى سادت عقب انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج من خلال محاولة إقرار السلام بين إسرائيل والعرب بما يفيد سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران .

ويستخلص « انديك » من هذه التطورات الاستراتيجية - التى يعتبرها إيجابية - عدم حاجة الولايات المتحدة للاعتماد على أى من العراق وإيران فى سبيل الحفاظ على توازن مقبول لها فى الخليج بصفة خاصة . ومن جانب آخر ، حاول « انديك » التأكيد على مبدأ « الاحتواء المزدوج » لا يعنى التماثل أو خلق تشابه فى الموقف من بغداد وطهران ، انطلاقًا من أن كلاً منهما يشكل تحديات مختلفة لمصالح بلاده . ففيما يتعلق بالنظام الإيرانى ، من وجهة النظر الأمريكية ، يعتبر « نظامًا خارجًا عن القانون » وإن كانت واشنطن لا تعادى الحكومات الإسلامية ولا تسعى - حسب رأيه - إلى قلب أنظمة الحكم فيها ، وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة لا تعادى الإسلام ، وأن الإسلام فى حد ذاته لا يشكل عاملاً رئيسيًا فى العلاقات الخارجية لواشنطن .

على أن احتواء العراق لا يشكل ، فى المقابل ، نوعًا مختلفًا من التحدى . فقد أدت سلسلة القرارات العديدة للأمم المتحدة ضد العراق إلى حصاره تمامًا مما جعل النظام العراقى ينصاع إلى حد كبير لتنفيذ بعض هذه القرارات ، وإن كان لا يزال يتعنت فى قرارات أخرى ويهدد شرعية استقلال الكويت حسب رأى « انديك » . ولكن هذا النظام لم يعد يشكل تهديدًا

لجيرانـه ، كما أن واشنطن لديها الـوسائل الـرادعة لـه إذامـا عاد كـذلك . ورغم أن الولايـات المتحدة عبرت عن التزامها بعدم المساس بوحدة الأراضى العراقية ، إلا أنها لم تترك مجالاً للشك فى أن تغيير النظام العراقى هو الهدف النهائى للسياسة الأمريكية .

ومما يلفت النظر أن فكرة الاحتواء المزدوج تعتبر امتدادًا لـلاتجاه الـداعى إلى قيـام الولايـات المتحدة بـدور استراتيجى مباشر فى منطقـة الخليج منذ انهيار نظام الشـاه فى إيران والغزو السـوفيتى لأفغانستان وارتفاع أسعـار النفط إلى الضعف بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، وعقب المهمة الفاشلة لانقاذ رهائن السفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٨٠ أرسلت الولايات المتحدة قطعًا كبيرة من الأسطول إلى الخليج فى ١٩٨٧ - ١٩٨ ، ووصلت إلى الذروة فى عاصفة الصحراء(١٦).

جـانب آخـر ، فإن سيـاسـة الاحتـواء المزدوج تتضمن بعض عنـاصر من السيـاسـات الأمريكية السـابقة فى الخليج ، فهى تبتغى منع أية قوة من تهديـد الدور الأمريكى المهيمن فى المنطقة ، وكـذا الدفـاع عن أقطار الخليج العربيـة . ومع ذلك فإن المنطق الاستراتيجى لهذه السياسة يعبر عن خروج محسوس على نمط التعـامل الأمريكى مع الخليج ، وذلك ما يعبر عنه أحد أبـرز منتقدى سيـاسة الاحتـواء المزدوج « جريجورى جـوز » Gause بقولـه : « تنكر هـذه السيـاسة بـوضوح احتيـاجنا لأى نـوع من العلاقـات السياسيـة مع كل من إيران والعـراق ، وتـرفض فكرة أن تـوازنًا تقـريبيًا بين القـوة العسكريـة للدولتين يعتبر عنصرًا مهمًا من عنـاصر الاستقرار فى الخليج. إن سياسة الاحتواء المزدوج تتصور للولايات المتحدة دورًا انفراديًا فى وقت يكاد يصل فيـه النفوذ الأمريكى على كل من اللاعبين الاستراتيجيين الأسـاسيين فى المنطقة إلى درجة الصفر(١٧) .

وقد حاول « انتونى ليك » Lake مستشار الأمن القومى الأمريكى توضيح ملامح سياسة الاحتواء المزدوج واكسـابها نوعًـا من الطبيعة الأخلاقيـة فيما لم يرد فى المضمـون الذى سبق أن حدده « انديك » . فقد أشار إلى التزام الولايـات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة بتوسيع نطاق الدول المنتهجـة للمسار الديمقراطى الـذى يشتمل على تجديد البنية الأساسيـة وتطوير الأسواق الاقتصـادية الحرة ، والقدرة على حل الصراعـات والخلافات بطرق سلميـة ، وكذلك

إنشـاء وتعزيـز منظومـات أمنية جماعيـة . ولقد اعتبر « ليك » أن من يقف ضـد هذه المبـادئ الجديدة يعد « خارجًا عن القانون » وقد ذكر نفس الدول : إيران ، العراق، ليبيا ، كوبا ، كوريا الشمالية[١٨] .

ويتعرض « ليـك » لما قامت بـه الولايـات المتحدة من إقـامة تحالفـات استراتيجية ونشر قدرات عسكـرية قـادرة على احتواء وردع أى عمل عدوانى ، إلى جـانب طرق العـزل الدولى والضغط الاقتصـادى والسياسى سـواء عن طـريق المشاركـة الـدولية أو الجهـود الثنائيـة أو متعددة الأطـراف . ومن ناحيـة أخرى ، يؤكـد على أن المبدأ الاستراتيجى الـرئيسى فى المنطقة الخليجية هو بناء « قوى مرغوب فيها » بحيث تحمى المصالح الأمريكية الحساسة ، وأمن الدول الصديقة ، وتضمن تدفقًا حرًا للنفط بأسعار مستقرة[١٩] .

تعتمـد الولايـات المتحدة فى سبيل تحقيـق هذا المبـدأ الاستراتيجى على عدة مسـارات للأداء ، من أهمهـا ذلك المسار الـذى تحوطه شكـوك عديـدة بشأن إمكانـات تنفيذه ويتعلق بوقف قدرات كل من العراق وإيران عند مستوى معين ، بحيث لا تسمح لأى منهما بتهديد دول الخليج والمصالح الأمريكية ، أو بالتفوق فى مواجهة بعضها البعض ، أى بغداد وطهران، وهناك مسار آخر يشتمل على صياغة ترتيبات أمنية إقليمية فى الخليج تقودها الولايات المتحدة وتتضمن ، بجـانب التواجـد العسكرى الـدائم هناك ، تـوقيع اتفاقيـات أمنية ودفـاعية بين الولايات المتحدة وكل مـن الكويت والبحرين وقطر ، بجانب التواجد اللـوجستى والدفاعى فى هذه الـدول وفى الامارات والسعـودية. ويترافق مع ذلك اتفـاقيات أمنيـة أخرى ممـاثلة مع بريطانيا وفرنسا . ويكمن الهدف من هذه الترتيبات فى إعادة تشكيل الأوضاع الأمنية الإقليمية بما يضمن عـدم تكرار مـا حـدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ . هـذا إلى جـانب التواجـد العسكرى الأمريكى الدائم فى تركيا وقاعـدة « ديجوجارسيان » بالمحيط الهندى من أجل تعزيز القدرة العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج والتى تشتمل على تواجد عسكرى فى البحر والبر والجو فى إطار اقيادة المركـزية المسئولة عن أمن منطقة « الشرق الأوسط » ككل ، بـالإضافة إلى وجود مركز قيادة متقدم فى البحرين لهذه القيادة المركزية[٢٠] . هناك أيضًا ماتقوم به حاملات الطائرات الأمـريكية من زيـارات منتظمة هى والقـوات البحرية التـى تنتقل بين البحر الأحمر

والخليج العربى ، ويتزامن مع ذلك إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع أقطار الخليج وتركيا وإسرائيل فى إطار التحالف العسكرى بين أنقرة وتل أبيب . ومن جانب آخر ، أقدمت الولايات المتحدة على توسيع نطاق التدريب العسكرى الذى تقدمه لدول الخليج لتقوية قدراتها المشتركة والمنسقة . وكذلك إقامة مخازن ومستودعات طوارئ للحفاظ على الأسلحة والمعدات الأمريكية فى المنطقة ، وأخيرًا وليس آخرًا ، عقد صفقات عديدة للأسلحة مع دول المنطقة، بلغت فى حالة السعودية ما لا يقل عن ثلاثين مليار دولار كعقود شراء منذ عام ١٩٩٠ ، وسجلت أرقامًا كبيرة أخرى لبقية دول الخليج منها الكويت(٢١) .

لقد انطلقت دوائر الخارجية والدفاع فى الولايات المتحدة بخصوص هذه الترتيبات الإقليمية فى الخليج العربى من افتراض مراوغ وغير واضح ، مفاده أن من شأن هذه الترتيبات وضع قيود عديدة على تطور القدرات العسكرية لكل من إيران والعراق ، وبخاصة إيران ، لأنها من المحتمل بصورة جدية – كما تزعم المصادر الأمريكية – أن تشكل تهديدًا استراتيجيًا للولايات المتحدة ، والوصول ، من ثم ، إلى تجميد للوضعية العسكرية لهاتين الدولتين بحيث لا تهدد المصالح الأمريكية وأمن الأصدقاء ولا تؤثر بشدة على معادلة الأمن الإقليمى السائدة لمابعد حرب الخليج الثانية : فإلى أى حد تتوافر لهذه المعادلة إمكانات التحقق والاستقرار فى بيئة غير مستقرة وملتهبة ؟ وإلى أى مدى يمكن أن تتجاوب الدول الحليفة الغربية والصديقة الخليجية وتركيا مع هذه المعادلة ؟ سوف تحاول الدراسة الإجابة عن ذلك فى النقاط التالية .

خامسًا - ترتيبات الأمن الإقليمى فى مواجهة العراق :

تعتبر الولايات المتحدة أن القدرات الاستراتيجية العراقية قد ضربت بشدة من جراء حرب التحالف الدولى التى قادتها ضد بغداد والحظر الشامل الذى فرض عليها من قبل مجلس الأمن ، الذى تضمن عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ، مما يؤدى إلى إبقاء العراق ضعيفًا لأطول فترة ممكنة وبما يمنعه من القيام بأية مغامرة عسكرية محتملة . وقد عمدت الولايات المتحدة مرارًا إلى توسيع نطاق الحصار المفروض على العراق من خلال عدة وسائل منها : إنشاء منطقة محظورة جوًا يمنع على الطيران العراقى التحليق فوقها فى شمال العراق ،

حيث المنطقة الكردية ، ومنطقة أخرى محظورة جنوبًا حيث الوجود الشيعى هناك ، وإقامة حكم ذاتى للأكراد فى شمال العراق ، كما شجعت فصائل المعارضة العراقية بأمل أن تؤدى إلى تغيير نظام صدام حسين ، الذى عبرت مرارًا وبإرادة منفرد ، أنه نظام « خارج على القانون » ولا سبيل للتعامل معه . وفى ذلك تبنت إدارتا بوش وكلينتون مبدأ العزل الدولى على النظام العراقى ، وهو الإجراء الذى يعانى منه عمليًا الشعب العراقى من جراء قسوة وشراسة العقوبات الشاملة المفروضة عليه . ويمكن القول أن هذا المبدأ لا يجسد إحدى أخطر متناقضات العولمة التى تحاول الولايات المتحدة إشاعتها وتكريسها لعالم ما بعد الحرب الباردة، ذلك أن واحدة من أهم مقومات ظاهرة العولمة والتى تسود الخطاب الإعلامى والسياسى الأمريكى تنصرف إلى أهمية الاندماج فى عالم واحد تحكمه تيارات وموجات التدفق الحر للسلع والخدمات والتكنولوجيا والإعلام والاتصالات .. إلخ ، مما يجعل محاولات عزل شعوب ودول معينة عن ظاهرة العولمة بمثابة معوق وليس دافعًا لهذه الظاهرة .

يضاف إلى ذلك أن مجمل الترتيبات الأمريكية ضد العراق تلقى بظلال كثيفة على مصداقية ما أعلنته واشنطن بأنها ملتزمة بالحفاظ على وحدة الأراضى العراقية وسلامتها الإقليمية.

ويلاحظ على السياسة الأمريكية تجاه العراق اصرارها على الاحتفاظ وحدها أو احتكار تفسير قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد بغداد ، وكذلك وضع الخطوط التى يتعين على بغداد أن تلتزم بها حتى تقرر واشنطن حدوث تقدم معين فى ذلك ، كما احتفظت واشنطن لنفسها بحرية مناورة عالية للعمل فى أى وقت سواء بصفة منفردة أو بالتنسيق مع أصدقاء على ردع العراق وحصاره . فقد اختتم الرييس السابق « بوش » فترة حكمه بشن سلسلة غارات جوية دون أى غطاء من الأمم المتحدة على قواعد الصواريخ والمدفعية والرادار العراقية تحت زعم ضرورة التزام العراق بمختلف القرارات الدولية(٢٢). وبعد أن أعلن الرئيس كلينتون فى بداية رئاسته الأولى عام ١٩٩٢ عن التزامه بسياسة سلفه ، أقدم على تكرار الغارات على العراق ، وكانت أية أزمة تثور بين الأخير وفرق التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل لديه مناسبة لشن غارات جديدة أو التلويح بها ، وترافق ذلك مع تشجيع

الولايات المتحدة لقوى المعارضة العراقية وخصوصًا « المؤتمر الوطنى العراقى » كبديل لنظام صدام حسين[٢٣] . ومما يلفت الانتباه أن الإدارة الأمريكية قامت بعملياتها العسكرية ضد العراق دون الحاجة لغطاء من الأمم المتحدة ، بل ودون تقصّى حقائق وضع معين ، وهذا ما بدا من الهجمات الصاروخية ضد مبنى المخابرات العراقية فى يوليو ١٩٩٣ ، بزعم تورط العراق ، دون أدلة ثبوتية ، فى محاولة اغتيال فاشلة للرئيس السابق « بوش » إبان زيارته للكويت[٢٤] .

ويلاحظ أن ما أدت إليه حرب التحالف ضد العراق والحظر الشامل من إضعاف كبير لقدراته ، لم يمنع الولايات المتحدة من ترديد مزاعم عن أن العراق ما يزال يمثل خطرًا محتملاً فى المنطقة بأكملها من زاوية أنه يرفض الكشف عن مختلف برامجه واستعداداته العسكرية للجنة التفتيش الدولية المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وهذا ما بدا واضحًا من المبررات التى ساقتها واشنطن لاحتكار إسرائيل السلاح النووى فى المنطقة واستمرار احتفاظها بقدرتها النووية ، ومن أهم المبررات هنا أن إسرائيل لا تزال تواجه تهديدًا ، ليس من جيرانها المباشرين فقط ، بل من إيران والعراق ، وحيث أضحى من الممكن فى ضوء انتشار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل ، اطلاق هذه الأسلحة من أماكن بعيدة بواسطة الصواريخ[٢٥].

وتستخدم الولايات المتحدة عادة الأزمات التى تحدث بين الحين والآخر بين العراق وفرق التفتيش الدولية كذريعة للدفع فى اتجاه استمرار العقوبات المفروضة على العراق دون تخفيف جزئى . وذلك فى مواعيد النظر فى أمر هذه العقوبات فى مجلس الأمن ، هذا فضلاً عن اتخاذ هذه الأزمات كمبرر لتوجيه ضربةجوية للعراق، ومن ذلك ماحدث فى أكتوبر ١٩٩٤ عندما وجه العراق تحذيرًا إلى مجلس الأمن بعدم التعاون مع فرق التفتيش إذا لم يتخذ المجلس قرارًا فى اتجاه رفع العقوبات لتخفيف الحصار على الشعب العراقى ، وإثر ذلك قام بتحريك بعض قواته العسكرية جنوب الحدود مع الكويت ، مما أثار ردودفعل عاصفة آنذاك ، من أهمها تدفق مزيد من القوات الأمريكية إلى الخليج ووضعها على أهبة الاستعداد ، مع التلويح باحتمال شن غارات على العراق . كما اتخذت الولايات المتحدة من السلوك العراقى ذريعة لإحباط الجهود الدبلوماسية الفرنسية للتقدم بمبادرة لتخفيف جزئى للحصار وأيدته فى ذلك روسيا والصين فى مواجهة التشدد الأمريكى/ البريطانى[٢٦] .

ويـذكر أن إدارة كلينتـون قد اتخذت من هـذا الحادث فـرصة متجـددة للاعـلان عن أن العراق لا يـزال يملك أسلحة قـوية ولا يـزال يواصل تطوير وإنتاج أسحـة الدمـار الشامل وتخزينها فى ملاجئ وأنفاق تحت الأرض(٢٧) . وقد نجحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى استصـدار القرار ٩٤٩ من مجلس الأمـن والذى أدان حشـد العـراق قواتـه على الحدود مع الكويت ، واستخدمت هذا القرار لتحقيق عدة أغراض من أهمها :

أولاً : التقليل من أهميـة اعتراف مجلس قيادة الثـورة العراقى بسيادة الكـويت والحدود فى ١٠/ ١١/ ١٩٩٤ ، بحجة أن هذه الخطوة غير كافيـة ولا تسمح برفع العقوبات عن العراق . وفى نفس الـوقت عدم تمكين روسيا مـن استثمار وساطتها مـع العراق ، والتى كانـت وراء هذا الاعتراف فى مجال المطالبة برفع الحظر المفـروض على العراق ، وكذلك قطع الطريق على الجهود الفرنسيـة فى هذا الصـدد أيضًا ، والتى أسفـرت عن فتح قسم لـرعايـة المصالح الفـرنسية فى بغداد، وإعلان باريس وضع حد لمشاركتها فى الـرقابة البحرية للمقاطعة على العراق فى خليج العقبـة . وكان الموقف الأمـريكى من المبـادرات الصينية مشـابهًا أيضًـا ، خاصـة وأن الصين عبرت عن الدلالة الهامة لاعتراف العراق بحـدود وسيادة الكويت كخطوة على طريق تخفيف جزئى للعقوبات(٢٨) .

ثانيًا : الاصرار على تجاوز تقاريـر لجنة التفتيـش على الأسلحة العراقيـة التابعـة لمجلس الأمن وعدم اعطائها أهمية ذات شأن إذا ما أشارت إلى حدوث تقدم فى المفاوضات مع العراق وابـدائه تفاهمًا فى مجال تسهيل مهـام اللجنة ، ، فقـد أكد الـرئيس الأمريكى «كلينتـون » على ضوء التأكد – من جـانب واشنطن بالطبع – من انصياع العراق التـام لقرارات مجلس الأمن بفرض رقابة طويلة الأجل ، وفى ذلك رفض الرئيس الأمريكى تعيين فترة زمنية لاختبار حصيلة الرقـابة الـدولية على تسلح العـراق بزعم أن « النظـام العراقى قـادر بعد رفع العقـوبات على استعادة قـوته وتهديـد شعبه والـدول المجاورة ، كما أنـه يمكن أن يتراجع عن التزامـاته تجاه الرقابة الدوليةعلى المدى الطـويل وغيرها من القيود التى وضعتها الأمـم المتحدة »(٢٩) . ويعبر هذا الموقف عن محاولة لقطع الطريق على تقارير لجنـة التفتيش الدولية والتى أكدت فى يوليو ١٩٩٤ على حسن التعـامل العـراقى مع المفتشين الـدوليين ، وأن مهمـة تـدمير الأسلحـة

العراقيـةقد اكتملت تقريبًـا ولم يبق سوى تشغيل جهـاز المراقبة والاختبار ، وأن العـراق لم يعد يستطيع أن يهدد الكويت أو غيرها بالأسلحة الكيماوية أو البيـولوجية أو النووية أو الصواريخ البالستية[٣٠] .

وقد أثيرت شكوك قوية حول تراجع اللجنة فى اتجاهها إزاء العراق بعد التقارير السابقة ، فرغم أن اللجنة بدأت برنامج الرقابة طويلة المدى فى أبريل ١٩٩٥ بتركيب وتشغيل كاميرات للمـراقبة فى مـؤسسات صنـاعية عـراقية معينـة يشتبه فى إمكـانية استعمالها لتصنيع معـدات عسكرية محظورة ، ورغم مـا قام به العراق فى يوليو ١٩٩٥ من تدمير خمس آلات عـالية الدقة تستعمل فى تصنيع أجـزاء صـواريخ عـراقيـة ، إلا أن رئيـس فـريق التفتيش السـابق « رالف ايكيوس » راح يشكك فى مـارس ١٩٩٦ فى مصداقية العـراق بخصوص الكشف عن بـرنامجه لتطوير الأسلحـة الجرثومية وإخفاء معلومات عن ا للجنـة الدولية[٣١]. ومرة أخـرى استغلت الولايـات المتحدة التقريـر الجديد لتأكيد مـواقفها المتشـددة هى وبريطانيـا بضرورة استمرار العقـوبات على العـراق ولإحباط جهـود فرنسـا وروسيا والصين فى محاولـة استصدار قـرار من مجلس الأمن يشير إلى حدوث تعاون عراقى فى ميدان تدمير أسلحة الدمار الشامل .

من ناحية أخرى ، تحركت الإدارة الأمريكية إلى إعادة الإعلان عن ضرورة التغيير العراقى عقب هـروب صهـرى الـرئيس صـدام حسين إلى العـاصمة الأردنيـة عمان فى يـوليـو ١٩٩٥ واستغلت المعلـومات التى أذاعهـا الاثنان حـول استمرار احتفـاظ العراق بمخـزون من المواد الجرثومية والكيماوية تدخل فى صناعة أسلحة فوق تقليدية ، وكانت هذه الحادثة مناسبة مواتية أيضًا لكى تعلن لجنة مراقبة أسلحة التدمير الشامل العراقية أن العراق ما يزال يخفى معلومات عن استعداداته العسكرية ، بل زادت الأزمة توترًا وحِدّة مع اتهام جديد من قبل رئيس اللجنة السابق « ايكيوس » للعراق بأنه لم يكشـف عن برنـامجه لتطوير أسلحة تستطيع نشر مواد مشعة دون انفجار نووى[٣٢] .

وفى إطـار تعزيـز الترتيبـات الأمنيـة الإقليمية الهادفـة إلى إضعـاف العراق وعـزلـه عن تفاعلات وديـنـاميات الأوضاع فى الخليج ، تصورت الـولايات المتحدة أن إقامـة منطقة حظر جوى على العـراق فى الشمال (خط عرص ٣٦) يمكن أن يكفل ضمانـات أمن منطقة الحكم

الذاتى لـلأكراد هناك وردع العراق عن تحريك قـواته إلى هذه المنطقة ، غير أن انـدلاع المعارك والمواجهات الـدامية بين فصيلى المعـارك الكردية : الحزب الـديمقراطى الكـردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى ، بالإضافة إلى عناصر متشددة دينية فى الصدامات فى مرحلة أخرى ، أدى إلى طلب الحزب الديمقراطى بقيادة البارزانى مساعـدة القوات العراقية فى صراعه ضد قوات الاتحاد الوطنى بقيـادة جلال طالبانى ، وقـد دخلت بعض القوات العراقية بـالفعل إلى محافظة السليمانية وساندت قوات الحزب الديمقراطى ، مما مكن الأخيرة من تحقيق انتصار ضد الاتحاد الوطنى . ومن الملفت للنظر أن إدارة كلينتون خشيت أن توجـه ضربة جديدة للعراق فى شماله حتى لا تستغل من قبل إيـران ، فـوجهت الضربـة إلى الجنـوب العراقى ، خـاصـة وأن الاتحاد الوطنى الكـردستانى استعان بإيـران وحصل منها على مساعـدات عسكرية مكنتـه من توسيع نفوذه ضد منافسه الكردى قبل تدخل بغداد (٣٣) .

واتجهت الولايات المتحـدة أيضًا إلى توسيع نطاق الحظر الجوى المفـروض جنوبًا إلى خط عرض ٣٣ بدلاً مـن ٣٢ فى أغسطس ١٩٩٦ ، بل طرحت فكرة إقامـة منطقة بريةعـازلة هناك على غـرار المنطقـة الجوية العـازلـة ، ولم تجد هـذه الفكـرة ترحيبًـا من قبل أعضـاء التحـالف الدولى (٣٤) .

وقد حملـت السياسـة الأمريكيـة باستغلال منطقتـى الحظر الجوى مخاطـر شديـدة ، فقد تصورت أن بإمكـان واشنطن وحدها تسـوية القضية الكرديـة مع استبعاد السلطة المركـزية فى العراق من المعادلة التـاريخية التى كانت هذه السلطة لاعبًا رئيسيًا فيهـا من خلال إقرار اتفاق الحكم الذاتى للأكراد منذ بداية السبعينـات ، ولم يكن يسهم فى توتره سوى تدخلات القوى الخارجية والإقليميـة ، وهذه التدخلات جعلت النظـام العراقى يقدم خطأ وبقسـوة على إلقاء غازات كيماويـة على بلدة « حليجة » بالمنطقـة الكردية عقب نهاية الحرب مع إيـران ، ومن هنا فإن التجاهل الأمريكى لدور بغداد دفع بفصيل كردى إلى الاستعانة بإيران التى وجدتها فرصة سانحة لمزيد من التدخل فى شئون العراق ، وهو الأمر الذى كافحت واشنطن واستماتت من أجل الحيلولـة دون حدوثـه . كما أكد طلب الفصيل الآخر لبغـداد بالتـدخل لصالحه على دور العراق ، ومن جـانب آخر ، فإن التدخلات الأمـريكية أدت إلى اهتزاز صيغة التـوازن الدقيق

والحساس فى المسألة الكردية بشدة ، ودفعت تركيا إلى رفض المساس بوحدة وسلامة الأراضى العراقية من جهة ، كما أدى فراغ القوة الناجم عن غياب تواجد بغداد وصراعات الفصائل الكردية إلى تدخلات عسكرية تركية مستمرة لمطاردة قوات حزب العمال الكردستانى التركى فى شمال العراق فى انتهاك واضح لسيادة العراق ، بل تمادت الحكومة التركية متأثرة فى ذلك بالمؤسسة العسكرية فى عدوانها على شمال العراق إلى حد الإعلان عن نواياها بإقامة منطقة آمنة عازلة على الحدود مع العراق(٣٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد نجم عن السياسة الأمريكية فى شمال وجنوب العراق تصاعد النفوذ الإيرانى فى الخليج عمومًا بدرجة دخول طهران بكثافة فى معدلات الوضع المتوتر هناك وقيامها بشن غارات على فصائل المعارضة الإيرانية وأكراد إيران داخل مناطق فى العراق وازدياد جاذبية الدعوة الإيرانية إلى أهمية أن تشارك إيران بصورة رئيسية فى ترتيبات الأمن الإقليمية الخاصة بالخليج والتنبيه من جانبها إلى مخاطر تدخل قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة فى المنطقة ، ومن شأن زيادة الانغماس الإيرانى أن يضعف سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران بقصد حصارها وفرض حظر تجارى شامل عليها ، وهو الأمر الذى لم تشارك واشنطن حلفاءها فيه ، كما أدى إلى سعى إيران لتقوية قواتها المسلحة وقدرتها البحرية .

سادسًا : أبعاد الاحتواء المزدوج لإيران :

فى حين تبدو مسألة الاحتواء المزدوج للعراق أمرًا واضحًا بفعل ما تمتع به الولايات المتحدة من آليات دولية تتمثل فى قرارات وإجراءات الأمم المتحدة والتى يمارس تنفيذها تحت رقابة صارمة ووسط تعنت أمريكى واضح يهدف لعقاب الشعب الإيرانى وليس فقط النظام الحاكم هناك ، تعانى سياسة الاحتواء المزدوج هذه من عدم وضوح بالنسبة لإيران ، فقد اعترف « انديك » أشهر من صاغوا هذه السياسة بأن إيران تمثل وضعية متناقضة ، فهى تمثل تهديدًا أقوى وآخر إضعاف للسياسة الأمريكية ومصالحها ، فالتهديد الأضعف يتمثل فى مقارنته بالتهديد العراقى قبل حدوث الغزو ، والتهديد الأقوى يتجسد فى أنه لا تشكل إيران نفس قوة الخطر العراقى فى السنوات القادمة . وتشكل إيران بالنسبة للولايات المتحدة خمسة مجالات للقلق العميق وهى(٣٦) :

- محاولاتها للحصول على قدرات لاستخدام صواريخ ذات مواد كيماوية ونووية وقذائف ذاتية الدفع.

- تورط طهران فى « الارهاب الدولى » وعمليات الاغتيال على نطاق عالمى .

- مساندة إيران للمعارضة العنيفة لعملية « السلام » العربى/ الإسرائيلى .

- ما تمثله إيران من تهديدات لجيرانها وأنشطتها التخريبية ضدهم بجانب سجل حقوق الإنسان لديها .

- سعى الحكومة الإيرانية لاستغلال الظروف الصعبة التى يعانى منها بعض أصدقاء أمريكا فى المنطقة فى محاولة قلب نظم الحكم الحالية .

وقد اعتقد المسئولون الأمريكيون أن احتواء إيران مسألة سهلة إذا ما قورن بمواجهة العراق ، نظرًا لأن سياسات التسلح الإيرانى لا تزال فى بدايتها ، ورغم الإقرار بصعوبة احتواء إيران فى ظل عدم وجود قرارات دولية ضدها ووجود تيار معتدل داخل نظام الحكم، إلا أن سوء الإدارة وانخفاض أسعار النفط وضع إيران فى موقف اقتصادى صعب ، ومن ثم لم تعد إيران تمثل منطقة جذب استثمارى مريح مما يجعل من السهل على واشنطن اقناع حلفائها بعدم التعامل التجارى معها ، وهذا ما أخفقت فيه الإدارة الأمريكية إلى حد كبير ، كما سيأتى لاحقًا، ولم تغلق الولايات المتحدة الباب تمامًا أمام إيران ، فقد عبرت عن إمكانية الحوار معها إذا تخلت عن سلوكها .

وقد استمرت إدارة كلينتون فى تشديد الحصار الاقتصادى لإيران من جانب واشنطن بإرادة منفردة وسعت لزيادة الضغط الاقتصادى الدولى على طهران إلى جانب العمل على وضع ضوابط صارمة على نقل التكنولوجيا المتطورة إليها حتى تحبط الجهود الإيرانية الهادفة إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل . وقد ضمنت سياسة احتواء إيران أيضًا مراقبة ورفض ما ذكرته الولايات المتحدة عن تقديم إيران مساعدات عسكرية وتدريبية إلى البوسنة أبان الأزمة الطاحنة هناك ، واشترطت واشنطن فى « اتفاق دايتون » للسلام فى البوسنة انسحاب العناصر والميلشيات الأجنبية من هناك واعتبرت تحركات إيران بمثابة دليل على استمررارها فى دعم الارهاب فى أوربا[٣٧] .

وكانت الولايات المتحدة تأمل تجاوب أوربا الغربية واليابان وروسيا فى سياسة عزل إيران اقتصاديًا ، غير أن نجاح إيران فى اختراق الحظر الأمريكى بعقد صفقات لتطوير صناعة استخراج النفط لديها مع الشركات البترولية الكبرى فى بريطانيا وفرنسا وروسيا وتركيا والنرويج دفع الولايات المتحدة إلى إصدار القانون المعروف بقانون « داماتو » فى ٥ أغسطس ١٩٩٦ بعد أن أقره الكونجرس الأمريكى فى ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦ ، والذى ينص على فرض عقوبات على أية شركة من أية دولة تستثمر ٤٠ مليون دولار فى ليبيا أو إيران ، وجاء فى القانون أيضًا « يحق للرئيس (الأمريكى) عدم فرض العقوبات إذا وافقت حكومة الدولة التى تنتمى إليها الشركة على اتخاذ إجراءات جوهرية تشمل عقوبات اقتصادية لمنع إيران أو ليبيا من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو دعم الارهاب »(٣٨) .

وقد أثار القانون ردود فعل غاضبة من قبل الدول الأوروبية التى وجهت انتقادات عديدة له على نحو ما يلى (٣٩) :

١ - أن القانون يتعارض مع حرية التجارة العالمية ، كما أنه سوف يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية والأوروبية معًا .

٢ - أن القانون لا يأخذ فى اعتبار سوى المصالح الأمريكية وحدها وينكر مصالح الشركاء الأوروبيين .

٣ - لا توجد دلائل فعلية على أن القانون سوف يكون له أثر حقيقى فى مواجهة الارهاب الدولى ، كما تزعم الإدارة الأمريكية .

٤ - يبتغى القانون فى الواقع إخراج الشركات الأوروبية من ليبيا وإيران لحساب الشركات الأمريكية فى المستقبل .

كما وجهت اليابان وروسيا انتقادات مماثلة للقانون ، وكذلك تركيا ، وأكثر من ذلك أقدمت تركيا فى عهد حكومة حزب الرفاه الإسلامى بقيادة « أربكان » على إقامة مشروع ضخم لاستخراج ونقل الغاز الطبيعى من إيران إلى تركيا وتصديره من هناك ولاتقل تكلفته عن ١٠ مليار دولار ، كما اتفقت شركات نفط روسية وتركية وفرنسية وماليزية على التنقيب عن البترول وتطوير صناعة النفط فى إيران فى أكتوبر ١٩٩٧(٤٠) .

ومن جانب آخر، ساندت الولايات المتحدة إسرائيل فى اتهامها لإيران بالتورط فى حادث تفجير السفارة الإسرائيلية فى الأرجنتين فى عام ١٩٩٣، كما ظهر توافق أمريكى/ إسرائيلى فى توجيه حملة دعائية شديدة ضد مزاعم عن تطور البرنامج النووى الإيرانى، وانتقاد المباحثات والاتفاقات بين إيران من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى، على بناء محطات نووية فى إيران، سواء فى إطار استكمال محطة بوشهر النووية، أو فى نطاق بناء محطات نووية جديدة. ورغم نفى إيران المستمر وجود أية نوايا لديها فى امتلاك السلاح النووى، بجانب تأكيدها بأن أنشطتها النووية تخضع بالكامل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الولايات المتحدة التى تريد صرف الأنظار عن البرنامج النووى الإسرائيلى، أصرت على أن البرنامج النووى الإيرانى يعبر عن مصدر حال للتهديد(٤١).

وعلى الرغم من أن العلاقات الإيرانية الأمريكية شهدت تحسنًا طفيفًا نتيجة دور إيران فى إنهاء أزمة الرهائن الغربيين فى لبنان، إلا أن الولايات المتحدة اتهمت طهران بتقديم المزيد من الدعم التسليحى والعسكرى للجماعات الإسلامية، وبصفة خاصة حزب الله فى جنوب لبنان لتعزيز عملياته العسكرية ضد إسرائيل. وقد عانت الولايات المتحدة أيضًا من مصاعب عديدة فى مجال اقناع دول معينة مثل روسيا والصين وتركيا بوقف المساعدات والتسهيلات والتجهيزات العسكرية لإيران، ولم تنجح سوى فى إقناع الصين لواشنطن فى أواخر أكتوبر ١٩٩٧(٤٢).

الجدير بالذكر أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا لم يخففا من سياسة مقاطعة إيران وحصارها، رغم فوز الرئيس الإيرانى الجديد محمد خاتمى والمعروف باعتداله وحرصه على تحسين علاقات إيران بالدول الغربية، ولم تستطع واشنطن فرض رقابة صارمة على نجاح إيران بالفعل فى شراء أسلحة متطورة من الصين، تشمل قاذفات بحرية وصواريخ كيماوية وبيولوجية وبمساعدة خبراء من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان، والأكثر من ذلك شراء مواد كفيلة بإنتاج سلاح نووى من السوق السوداء(٤٣).

ويمكن القول أن المبدأ الاستراتيجى الأمريكى القائم على استبعاد إيران من أية ترتيبات إقليمية فى الخليج، ورفض مشاركتها فى أية محاولات أو جهود لصياغة معادلة الأمن الإقليمى، أدى إلى اندفاع إيران فى برامج تسليح ضخمة لفرض هيمنتها فى المنطقة ولتهديدها المستمر

بإغلاق مضيق هرمز(٤٤) . ومن ناحيـة أخرى ، فإن السياسة الأمـريكية لم تحصـل على تجاوب ملمـوس من قبل أقطار الخليج العربى لتحقيق هدف عزل إيران وإضعافها .

سابعًا - حدود وآفاق معادلة الأمن الحالية فى الخليج:

لقد وجهت انتقـادات عديـدة إلى سياسة الاحتـواء المزدوج التى تتبعها الإدارة الأمـريكية ضـد كل من العراق وإيـران ، وإلى صـورة الأمن الإقليمى التى أسستها فى الخليج العـربى . ومن أهـم هذه الانتقادات ، أنه لا توجد مبررات قويـة لما عرف « بالخروج عن السياسة القديمة فى الخليج » ، من زاويـة أن المصـالح الأمـريكيـة الأسـاسيـة لم تتغير ، فى حين تغير التصـور الأمريكى لمصـادر الخطر الـذى يهدد هذه المصالـح ولكيفية مواجهتهـا . وفى هذا الإطـار فقد استعاضت واشنطن عن فكـرة أهمية إقامـة توازن تقـريبى بين القوة العسكريـة لكل من إيران والعراق ، بحسبـان أنهما يشكلان عنصرًا مهمًا من عناصر الاستقـرار فى الخليج ، بتبنى أسلوب إمكانية احتـواء البلدين معًا ، ويبدو الخطأ المنطقى فى ذلك من أن احتـواء إيران يتطلب وجود عراق مـوحد وقوى نسبيًا على الحدود الغربية الطـويلة مع إيـران ، وإلا فإن العراق يمكن أن يعتبر مجالاً مناسبًا تمامًا أمام إيران تحاول من خـلاله الخروج من عزلتها الإقليمية ، حيث تملك إيران روابط سياسة وثيقـة مع الشيعة فى العراق بجانب علاقاتها التاريخيـةمع جماعات كردية عـراقيـة . يضاف إلى ذلك ، أن احتـواء العـراق كهـدف يصعب تصوره دون الأخـذ بنـوع من التعـاون مع إيران لضمان حـدوث ضغـوط من جـانبها على النظـام العـراقى ، وقد فقـدت العقوبات الاقتصاديـة على العراق بعضًا من فاعليتها حقيقة نتيجـة عدم تجاوب إيران . بل أن البلـدين بادرا بـالفعل إلى إجراء اتصـالات بينهما للتقـارب ، رغم العداوة التـاريخية ولمواجهـة سياسة الاحتواء المزدوج .

هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة لم تلق تجاوبًا كـافيًا من قبل الحلفاء والأصدقاء . فقد عبرت كل من مصر وتركيا عن مطالب ملحة لتخفيف العقـوبات على العراق ، وأعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد ، فى حين عبرت عمان والبحرين عن أهمية عدم المساس بوحدة أراضى العراق وعن الحاجـة لاعادته إلى مكانه فى محيـط السياسة العربية. ومـن جهة أخرى ، رفضت أوروبا واليابـان عزل إيران اقتصاديًا ، لأن ذلك معناه فقـدان سوق واسعة لاستيعاب الصادرات الأوروبية واليابـانية الكبيرة ، وأعادت الكويت والسعودية فتح قنـوات دبلوماسية

مع إيران لموازنة التهـديد العراقى[٤٥] ، وعبر الكثير من الحلفـاء والأصدقـاء عن أن السلـوك الإيـرانى آخـذ فى التصرف بمسئـوليـة على النطـاقين الـدولى والإقليمى ، فى حين أن متـابعـة السيـاسة الأمـريكيـة فى التشـدد تضعف من قـوة التيار المعتـدل الحاكم الآن فى طهـران ، بل وتغذى أجنحة متطرفة تدعم الأنشطة الارهابية فى الخارج .

ومن أوضح مظاهـر الخلل فى سياسة الاحتـواءا لمزدوج أنها صيغت بناء على الافتراض ، غير المعلن ، بأن الأمر الواقع يمكن أن يستمـر لسنوات قادمة فى الخليج ، وأن واشنطن يمكن أن تتعامل مع أية تغيرات فى ميـدان الأحداث وتبقيها تحت السيطرة ، ولكن الأمـر الواقع هذا لحقته تغيرات عديـدة بعضها درامى عنيف وخارج سيطرة واشنطن ، فقـد وقعت ، وما تزال ، صدامـات وصراعات عنيفـة بين فصائل المعـارضة الكـردية ، ممـا يؤدى بالفعـل إلى الإخلال بالتوازنات القائمة هناك وعلى الحدود مع إيـران وتركيا ، كما مضت إيران فى برامج تسليح برية وجوية وبحـرية طموحة أوصلتها إلى التهـديد بإغلاق مضيق هرمـز ، وهز الاستقرار الإقليمى الهش و إثارة مـزيد من مخاوف أقطـار الخليج . كما أن سياسـة إقامـة مناطق حظـر جوى تهدد وحدة وسـلامة الأراضى العراقيـة بالفعل وتثير شهية إيـران وتركيا ، ليس فقط بـالتدخل ، بل بفـرض شروطها فى مجال تقـريـر مستقبل العراق ، وتهدد أيضًـا بازديـاد حـدة التطرف وقيـام عمليات تفجير عشوائيـة ودموية ضد المصالح الأمـريكية بالخليج ، وهو مـاحدث بالفعل فى انفجارى الرياض والخبر ضـد مجمعات عسكرية أمريكية بـالسعودية[٤٦] . كما تسهم هـذه السياسة الأمـريكية فى تصاعد نفوذ إيران فى أوسـاط الجماعات الدينية الراديكـالية فى المنطقة التى تعج بـالانقسامات الطـائفية والعـرقية ، وهو الأمـر الذى نبـه إليه « زبجنيـو بريجنسكى » مستشار الأمن القومى الأسبق فى إدارة كارتر بقوله: « أن الولايات المتحدة لا ينبغى أن تمضى فى عزل إيران ، فنحن نحتاج لعلاقة استراتيجية معها فى المدى البعيد إذا كنا ننشد ، ليس فقط الاستقـرار فى الخليج ، و إنما أيضًا منفـذًا إلى آسيـا الـوسطى ، حيث توجـد مخزونـات كبيرة من الطاقة الهامة للعقدين القادمين » [٤٧] .

وأدى عدم تجاوب الحلفاء الغربيين والأصدقاء المحليين مع الغارات الأمريكية المستمرة ضد العراق ورفضهم المشاركة فى عمل عسكـرى فى مواجهته إلى إخفاق واشنطن فى إعادة بناء التحـالف الذى أقـامتـه عقب الغـزو العراقى للكـويت ، وبقيت واشنطن وحـدهـا تواجـه

التكاليف الباهظة للابقاء على تواجد عسكرى دائم ذى قدرة ردع عالية فى الخليج فى ضوء تقلص الموازنات والحاجة إلى تحديد أكثر دقة للمصالح الاستراتيجية وللتهديدات القائمة بالفعل[٤٨].

وفى ضوء عدم قدرة واشنطن على تجميد الوضع القائم على إعادة تشكيل التطورات الداخلية فى الخليج ، لا يوجد سوى إمكانية ضئيلة للحفاظ على الاستقرار الإقليمى هناك، كما أنه لا توجد فى الواقع العملى صلات وثيقة بين الاستقرار وتدفق النفط . ورغم أن الإدارة الأمريكية تعتقد ضمنيًا أن الأمن الإسرائيلى مرتبط بسياستها فى الخليج ، وحيث طالب بعض العسكريين الأمريكيين بالبحث فى احتمال مشاركة إسرائيل مستقبلاً فى عمليات أمريكية بالخليج ، فلا توجد مبررات منطقية لذلك الاعتقاد ، فاحتمال تعرض أمن إسرائيل للخطر بالصواريخ لا توجد إمكانات لدى دول الخليج لهذا الأمر[٤٩] .

وقد شدد خبراء أمريكيون فى شئون المنطقة على أهمية أن تخفف واشنطن من العقوبات الاقتصادية على العراق ، مما يعنى التخلى عن التعنت فى الشروط الخاصة بتوسيع صيغة النفط مقابل الغذاء ، وفى نفس الوقت فإن هذا الاقتراح يسهم فى تفرغ واشنطن لاحتواء العراق عسكريًا[٥٠] .

ومن جانب آخر ، يلاحظ أن الولايات المتحدة التى تتحمل أعباء استراتيجية كبيرة وتكاليف دفاعية ومالية للابقاء على قدراتها العسكرية الدائمة فى الخليج ، ما تزال تساورها شكوك قوية حول القدرات الذاتية الدفاعية لأقطار الخليج فى مجال ضمان الأمن والاستقرار الإقليمى ، أظهرت – أى الولايات المتحدة – عدم فعالية شبكة إجراءات الرقابة والحظر على انتقال أسلحة الدمار الشامل إلى العراق وإيران[٥١] ، ومن هنا تظهر الأهمية القصوى لادخال البلدين فى مفاوضات إقليمية ودولية للحد من انتشار هذه الأسلحة ، مع ما يستلزمه ذلك من أهمية مشاركة إسرائيل فى هذه المفاوضات ، لأنها تعتبر أكثر دول المنطقة إنتاجًا وجلبًا لتكنولوجيا إنتاج الصواريخ ، والصواريخ المضادة للصواريخ ، بجانب مخاطر احتكارها للسلاح النووى .

الهوامش

(١) Anthony Lake, From Containment to Enlargement, address at John Hopkins University, 21 Sept. 1993.

ورد فى : ركس براينن « نظرة لـدول الغربية إلى الدور السياسى للنظـام الشرق الأوسطى » ، ترجمة غسان غصـن ، أبعـاد (بيروت : المركز اللبـنانى للدراسـات) العـدد ٤ ، كا نون أول/ ديسـمبر ١٩٩٥ ، ص ١٨٠ .

(٢) نفس المنصدرر ، ص ١٨٠ .

(٣) International Herald Tribune, 17 October 1993.

(٤) انظر فى ذلك :

A. Lake, "Confronting Backlash States", Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2 (March-April 1994).

(٥) من أهم المصادر هنا :

Carl Vuono, "Desert Storm" and the Future of Conventional Force", Foreign Affairs, Vol. 70, No. 2 (Spring 1991).

- بيـان « روبرت بيليترو » مسـاعد وزيـر الخارجية السـابق لشئـون الشرق الأدنى أمام اللجنـة الفرعيـة المختصة بأوروبا والشرق الأوسط، المنبثقة من لجنة مجلس النواب للشئون الخارجية فى مارس ١٩٩٤، وفى خطاب له فى ولاية نورث كارولينا فى ٢٠/٩/١٩٩٤ ، ورد فى : براينن ، مصدر سابق ،ص ١٨٢ .

(٦) Christopher Layne and Benjamin Schwarz. "Americak Hegemony without an Enemy", Foreign Policy. August 1993, pp. 9-10.

(٧) bid., pp. 22-23.

(٨) Time, 12 January1992.

(٩) Time, 21 March 1992.

(١٠) Haries S. Robb, "Challenging the Assumptions of U.S. Military Strategy", The Washington Quarterly, Vol. 20. No. 2 (Spring 1997), pp. 117-118.

(١١) ورد فى الأهرام :الأهرام، ٢٥/٤/١٩٩٢ .

(١٢) انظر كمثـال : Eric Watkins, "The Unfolding U.S. Policy in the Middle East", International Affairs, Vo. 73, No. 73, No. 1 (July 1997), pp.2-4.

أيضًا : د.ممدوح أنيس فتحى « الاستراتيجية العسكرية الأمريكيـة للقرن القادم » ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠،أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٩٠-١٩١ .

(١٣) ولمزيد من التفاصيل ، راجع :

Hooshang Amirahmadi, ed. The United States and the Middle East, Albany: State University of New York, 1993.

((١٤) وردت في : International Herald Tribune, 19 May 1993.

(١٥) وردت في : Policy Watch, 21/5/1993, M. Lnyk et al., Symposium of Dual Containment, Middle East Policy, Vol. 3, No. 1 (1994).

(١٦) انظر في ذلك :

Richard Falk, "US Foreign Policy in the Middle East", in: H. Amirahmadi, ed., Op. Cit., pp. 71-72.

(١٧) F. Gregory Gause 111, "The Illogic of Dual Containment", Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2 (March-April 1994).

(١٨) Anthony Lake, Confronting Backlash States, Op., Cit.,

(١٩) Ibid., P.

(٢٠) انظر في ذلك :

Richard Cottam, "US Policy in the Middle East", in H. Amirahmadi, ed., Op, Cit., pp. 38-40.

(٢١) ركس براينن ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٢-١٩٣ ، طه المجدوب ، عبد الفتاح الجبالي ، أحمد إبراهيم محمود ، « الولايات المتحدة والشرق الأوسط » (القاهرة :المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط) العدد٦ ، يوليو ١٩٩٤،ص ص ٣٠-٧٣١ « ماذا بعد الحظر الأمريكي على إيران » ، ملف الأهرام الاستراتيجي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) ،السنة ١ ،العدد ٦ ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٥٧-٥٨ .

(٢٢) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٣ ،القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤ ، ص ٧٣ .

(٢٣) نفس المصدر ، ص ٧٣ .

(٢٤) نفس المصدر ،ص ٧٣ .

(٢٥) انظر في ذلك :

مراد إبراهيم الدسوقي ، « مشكلات تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية » ، في : التقرير الاستراتيجي العربي- ١٩٩٤ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ ص ص ٣٧-٤١ .

(٢٦) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٤ ، نفس المصدر ،ص ١٣٠ .

(٢٧) وردت في : د. صلاح سالم زرنوقة ، « أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود التركية » السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٧٤-١٧٥ .

(٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٤ ، مصدر سابق ، ١ ص ١٢٩ .

(٢٩) ورد في : نفس المصدر ، ص ١٢٨ .

(٣٠) نفس المصدر ،ص ١٣٠ .

(٣١) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٥ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٤ .

(٣٢) نفس المصدر ، ١٥٥ .

(٣٣) التقرير الاستراتيجي العربي -١٩٩٦ ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧ ،ص ١١٦ .

(٣٤) نفس المصدر ،ص ١١٦ .

(٣٥) ولمزيد من التفاصيل ، انظر : د. وليد عبد الناصر ، « أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية » السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ص ٥١-٥٥ .

(٣٦) Policy Watch, 21/5/1993.

(٣٧) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٥ ، مصدر سابق ،ص ص ١٢١-١٢٦ .

(٣٨) انظر في ذلك : يوسف الشرقاوي « أوربا في مواجهة قانون (داماتو الأمريكي) » ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة ٢ ، العدد ٩، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٨٥ .

(٣٩) نفس المصدر , ص ٨٥ .

(٤٠) الحياة اللندنية ، ١٥/ ١٠/١٩٩٧ .

(٤١) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٥ ، مصدر سابق ، ص ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٤٢) الأهرام ، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٧ .

(٤٣) د. ممدوح أنيس فتحي « إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي ؟ » ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .

(٤٤) نفس المصدر ، ص ١٠٥ .

(٤٥) انظر في ذلك : F. G. Gause, Op. Cit.,

أيضًا حديث الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى جريدة الحياة اللندنية في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٣ والذي عبر عن عدم ارتياحه لسياسة الاحتواء المزدوج بقوله : « ما يهمنا هو أن تنعكس هذه السياسة على وضعيتنا ولا يكون لها تأثير في دولنا » .

(٤٦) Ottaway, "More active US Policy on Terrorism is Studies", International Herald Tribune, 18 Pctober 1996.

(٤٧) Cited in : E. Watkins, Op. Cit., p. 5.

(٤٨) Graham Fuller and Ian O. Lesser, "Persian Gulf Myths", Foreign Affairs, Vol. 76 No. 3 (May-June 1997), p. 44.

(٤٩) Ibid., pp. 44-45.

(٥٠) Zbigniew Brizezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, " Differentiated Contanment", Foreign Affairs, Vol. 76, No. 3 (May-June) 1997, p. 29.

(٥١) انظر في ذلك :

Anthony Cordesman, After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East, Santa Monica: RAND, 1993, also:

F.G. Gause I, "The Gulf Conundrum: Economic Change, Population Growth, and Political Stability in the GCC States", The Washington Quarterly, Vol, 20, No. 1 (Winter 1997) pp. 146-148.

البعـــد الأمنـــى
للشراكة الأوربية المتوسطية

إعـــداد
د. زينب عبد العظيم

مقـــدمـــة :

شهد عـام ١٩٩٥ أعمال فكرة الشراكة الأوربية المتـوسطية فى حقل العلاقات السيـاسية الأمنية والاقتصادية والثقافية بين دول الاتحاد الأوربى والدول الواقعة جنوب حوض المتوسط. فقد حدث جدل حول هذه الفكرة فى مـؤتمر برشلونة للتعاون الأوربى المتوسطى فى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر١٩٩٥، فيما كانت فكـرة الشراكة قد طرحت وتبلـورت من قبل أجهزة الاتحاد الأوربى منذ عام ١٩٩١ ، وأصبحت متداولة بشكل أكثر كثافة منذ عام ١٩٩٤[١] .

والمشروع المتوسطى الذى انطلق فى بـرشلونة يمثل من ناحية حلقـة من سلسلة حلقات سابقـةمتتاليـة يعكس كل منها الاهتمام الأوربى بجنـوب المتوسط ، ذلـك الاهتمام الذى يبرز عادة فى فترات محددة وتحت تأثير عوامل مختلفة على نحو يبرز الـرغبة فى إعادة تأكيد التواجد الأوربى فى أطـر جديـدة بعد فترات من التراجع أو عـدم التواجـد الفاعل. وقـد تمثلت تلك الحلقات فى السيـاسة المتـوسطية الشـاملة (٧٢-١٩٩٥) ، مبـادرة مؤتمر الأمـن والتعاون فى المتوسط (٩١-١٩٩٢) ، حوار ٥+٥ ، وأخيرًا الشراكة الأوربية المتوسطية (٩٩٥)[٢].

ومن ناحيـة أخرى ، فإن المشروع المتوسطـى يمثل أحد مشروعين بديلين للنظـام العربى طـرحه الاتحاد الأوربى تحت مسمى الشراكـة الأوروبيـة المتـوسطية ، وذلك فى مقـابل مشروع النظام الشرق أوسطى الـذى تدفعه الـولايات المتحدة . ويـرى الكثيرون أن المشروعين يمثلان محاولتين لاختراق جـديد ومبـاشر للنظام العـربى من جانب قـوى خارجيـة تعمل على تغيير الجغـرافيا السيـاسية للمنطقـة وتسعى لادماج إسرائيل فى دول المنطقـة من خلال إطـار أوسع متوسطى أو شرق أوسطى ، ومن ثـم اعطائها الشرعيـة فى الوجود والبقـاء من خلال عـلاقات متعددة مع الدول العربية المتصارعة معها[٣].وتتمثل المهمة الأساسية للدراسة فى بحث البعد الأمنى فى الشراكة الأوروبيـة المتوسطيـة وهى ما تتحـدد إجرائيًا فى تلك العـلاقات والقـواعد والقيم التى تنبثق عن الإطار الذى أطلقـه إعلان برشلونة فى نـوفمبر ١٩٩٥ الخاص بالشراكة الأوروبيةا لمتوسطية بين دول الاتحاد الأوروبى ودول أخرى تقـع فى البحر المتوسط ودول جنوبه وشرقه[٤] .

ويمثل هذا البُعد الأمنى أحـد أبعاد ثلاثة للشراكة الأوروبيـة المتوسطية والتى ضمت إلى جـانبه بُعـدين آخـرين هما: الشراكـة الاقتصـادية والماليـة ، ثم الشراكـة فى الأمـور الثقافيـة

والاجتماعية والإنسانية . فمما هو جدير بالذكر ، أن المتوسطية اعتمدت لفترة طويلة على انتهاج سياسة المصالح الأوروبية فى حقل اقتصادى بحت ، إلا أن المتوسطية الجديدة أصبحت تتخذ أبعادًا جيواستراتيجية أضافت إلى البعد الاقتصادى أبعادًا أخرى سياسية وأمنية هامة لضمان تحقيق الأمن الشامل والمشترك لجميع أعضاء المتوسطية .

ويستدعى الفهم المتعمق لهذا البعد إدراكًا واضحًا لطبيعة الدوافع والأهداف وراء التحرك الأوروبى المتجدد من خلال حلقة الشراكة الأوروبية - المتوسطية ، ومدى استقلالية أو ارتباط هذا التحرك على صعيد تحقيق الأمن الأوروبى فى منطقة المتوسط مع التوجه الأطلسى نحو هذه المنطقة ، كذلك فإن الإحاطة بهذا البعد الأمنى يتطلب التعرف على ماهية الرؤية الأوروبية لطبيعة المخاطر والتهديدات الأمنية النابعة من المنطقة ومدى تطابقها أو اختلافها مع الرؤية العربية بهذا الصدد ، وتأثير ذلك التطابق أو الاختلاف على مستقبل التعاون الأمنى فى المنطقة . وأخيرًا فإن مدى التوازن أو الاختلال فى القوة بين الأطراف الشركاء (أوربا - إسرائيل - العرب) لابد وأن يكون له انعكاساته على بلورة مفهوم أمنى موحد ، وتحقيق التعاون الأمنى المتوسطى المنشود .

وفى ضوء ذلك يمكن طرح عدد من الاشكاليات البحثية التى تمثل الإجابةعليها الهدف الأساسى للدراسة ، وذلك على النحو التالى:

١ - ما مدى أوربة الأمن والدفاع الأوربى عامة وفى المتوسط خاصة ؟ هل أصبح للأمن والدفاع الأوروبى هوية مستقلة بالفعل تجعله ينطلق لتحقيق أهدافه بشكل مستقل تمامًا عن حلف الأطلنطى ؟ أم لا زال لهذا الحلف دوره الأساسى فى رسم وتخطيط وتوجيه الأمن والدفاع الأوربى ؟ وكيف ينعكس ذلك على صيغة الأمن الأوربى فى المتوسط وعلى وضع المتوسط على خريطة الأمن الأوروبى الجديد وبعبارة أخرى هل تمثل المتوسطية فى بعدها الأمنى تعبيرًا عن تنافس أوربى - أمريكى فى المنطقة أم أنها تجسد نوعًا من التنسيق فى السياسة والحركة تجاهها ؟ وما هو مدلول ذلك بالنسبة لامكانيات الاتفاق العربى - الأوروبى بشأن الأولويات الأمنية بالمنطقة ؟ وكيف ينعكس ذلك كله على مستقبل البعد الأمنى للشراكة الأوروبية المتوسطية ؟

٢ - ما هى مشتملات البعد الأمنى وفقًا لما جاء به إعلان برشلونة ؟ وما هى أهم القضايا الأمنية المثارة فى هذا الصدد ؟

٣ – ما هو المفهوم والرؤية الأوروبية للأمن فى المتوسط ؟ وماهى المخاطر والتهديدات الأساسية التى تنبثق – وفقًا لتلك الرؤية – من منطقة المتوسط ؟ وما هو نمط أو ترتيب تلك المخاطر والتهديدات ؟ وكيف انعكس ذلك على السلوك الأوروبى متمثلاً فى تكوين القوة الأوربية المتوسطية للتدخل السريع ؟ وما هى أهداف ومهام تلك القوة ؟ وما هى الجهات المخول لها سلطة تحريكها ؟ وما هى دلالات ذلك ؟

٤ – ما هى الرؤية العربية للأمن فى المتوسط ؟ وما أهم القضايا التى تنصب عليها تلك الرؤية وما مدى الاختلاف أو الاتفاق بينها وبين الرؤية الأوربية بهذا الشأن ؟ ثم ما هو الموقف العربى من القوة الأوربية للتدخل السريع ؟ وما هى المخاوف التى تثيرها من المنظور العربى ؟

٥ – ماهى أهم التطورات بشأن البعد الأمنى لإطار برشلونة ؟ وما هى أهم العقبات التى تواجه التعاون الأمنى فى المتوسط وفقًا لذلك الإطار ؟ وكيف انعكست تلك العقبات على مؤتمر مالطا أو برشلونة ؟

٦ – وأخيرًا كيف يمكن فى ضوء التحليل استشراف مستقبل الشراكة الأوربية – المتوسطية فى بعدها الأمنى ؟ وما هى المحددات التى يمكن أن تؤثر على ذلك المستقبل ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ، فإن الدراسة سوف تتناول النقاط التالية :

١ – علاقة أوربا بحلف الأطلنطى (الناتو) .

٢ – البعد الأمنى فى برشلونة: قراءة فى النص .

٣ – الرؤية الأوربية للأمن فى المتوسط .

٤ – الرؤية العربية للأمن فى المتوسط .

٥ – المؤتمر الأوربى المتوسطى الثانى فى مالطا .

٦ – رؤية استشرافية .

أولاً - أوربا والناتو : هوية مستقلة أم تحالف استراتيجى :

يمكن التمييز فى هذا الصدد بين رؤيتين أساسيتين ترصد كل منهما التحولات على المستوى الأوربى والعالمى ، وتجعل منهما مصدرًا لتفسير مختلف للتحرك الأوربى المتجدد صوب المتوسط ، ولبروز هذا المتوسط بصورة جديدة على خريطة الأمن الأوربى الجديد ،

وأيضًا لطبيعـة وأبعاد العلاقـة بين أوربا والناتـو (أو الولايـات المتحدة) عامـة وتجاه المتوسط خاصة .

تشير الرؤيـة الأولى إلى أنـه على المستـوى الأوربى دخلـت الجماعـة الأوربيـة فى النصف الثـانى من الثمانينات مـرحلـة تحول خطيرة - نحو صحـوة أوربية جـديـدة لتدعيم الهويـة الأوربيةوالكيان الجماعى الأوربى .ومن ثم بدأ مشروع الإعدادلأوربا ١٩٩٢ من أجل التوصل إلى سوق أوربيـة واحدة كسبيل لمواجهة التحديـات الداخلية والخارجيـة ، كما تم الاتفاق على إجـراء عدد من الاصـلاحات فى مجال عمل المؤسسـات والتعاون السيـاسى من أجل تمكين أوربا من الاضطلاع بدور عالمى جديد ، حيث اتفق الخبراء على أنه لا يكفى للقيام بهذا الدور نجاح أوربـا فى تحقيق أهدافهـا الاقتصادية ، كـذلك ربطت الجهود الأوربيـة بين التحرك على الصعيديـن الاقتصادى والسيـاسى ، وأيضًا التقـدم على صعيد السيـاسة الـدفاعيـة والأمنية المشتركة وهو ماعكسته معاهدة ماستريخت بوضوح[٥] .

ويؤمن بهذا الدور العـالمى الأوربى عدد من الدول الأوربية وفى مقدمتها فـرنسا ، خاصة منذ وصـول الديجوليين للسلطـة . فمن المعروف أن مـواقف وسياسات الـديجوليين تختلف عن مـواقف وسيـاسـات الاشتراكيين حـول كثير من القضـايـا المتعلقـة بـالسيـاسـة الخارجيـة : فالـديجوليين مبشرون تقليديون بـدور عالمى لفرنسـا ، وبأن هذا الدور يستحق مـواجهات مع قوى دوليـة (الولايات المتحـدة) إذا لزم الأمر . إلى جـانـب ذلك هناك الاعتقاد السـائد لدى السيـاسيين الفـرنسيين أو الـذى أفصح عن نفسـه فى مناسبـات عـديـدة بأن عصر الانفـراد الأمريكى بالشق الأوسط يكاد أن يصل إلى نهايته ، وبالتالى فإن هناك فرصة حقيقية أمام فرنسا لتفعيل توجهاتها إلى مجالها الحيوى التقليدى جنوب وشرق المتوسط[٦] .

ومن ثم فقد قـادت فرنسا ومعهـا إيطاليا وأسبـانيا واليونان تيـار الدعوة لإيـلاء جنوب المتوسط اهتمامًا متجددًا . وقد عملت الرئاسة المتوسطيـة للاتحاد (فرنسا - أسبانيا- إيطاليا) على تعميق التوجه المتوسطى فى السياسة الأوربية وإبرازه وإعطائه قوة الدفع اللازمة - لضبط ميزان القـوى داخل الاتحاد بين التيار المتوسطى من جـانب وألمانيا من جـانب آخر[٧] ، والتى تـوجـه جل اهتمامها إلى أوربـا الشرقيـة وتـوسيع الناتـو شرقًـا وهى بـذلك مـدفوعـة بـدوافع جيبوليتكية متعددة[٨] .

وعلى المستوى العالمى ، وجدت مجموعة من التطورات فى النظام العالمى الراهن أدت به للتحول نحو تعدد الأقطاب ، والذى بمقتضاه فإن اتجاه أوربا إلى مزيد من التكامل والوحدة قبل نهاية القرن يجعل منها قطبًا مكافئًا للولايات المتحدة(٩) . وقد أدى ذلك إلى اتجاه الاتحاد الأوربى نحو محاولة الاضطلاع بدور عالمى يتسم بالفاعلية والاستقلالية .

وقد كان لهذه العوامل تأثيرها على مفهوم الأمن الأوربى كركيزة لهذا الدور ، وعلى وضع حوض المتوسط بين بدائل الاتحاد الأوربى لتدعيم هذا الدور . فمع تراجع فكرة التهديد السوفيتى للأمن الأوربى (بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق) تصاعدت حدة الخلافات الأوربية / الأمريكية حول مجموعة من القضايا من أهمها قضايا الأمن والدفاع ، وقد أضحى مصير الناتو فى صميم الخلافات الأمنية التقليدية حول (أركان نظام أمن أوربا الجديد ودور الولايات المتحدة فيه.

ولقد كان الحدث الأكثر أهمية على صعيد العلاقات الأوربية/ الأمريكية ، وبالتحديد فى جانبها الأمنى ، هو انعقاد قمة حلف الأطلنطى فى روما ١٩٩١ ، وهى أول قمة بعد تفكك التجمع العسكرى لدول شرق أوربا (حلف وارسو) ، وكان أحد أهم أهدافها الأساسية هو إيجاد نوع من التوفيق بين رؤيتى الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول الدور المستقبلى للناتو وإمكانية إفساح المجال لدور دفاعى أكثر استقلالية للمجموعة الأوربية ، وفى هذا الشأن ساعدت الولايات المتحدة أوربا على تطوير هوية أمنية دفاعية خاصة بها . واعترف الحلف خلال قممه الأخيرة بالهوية الأوربية لشئون الدفاع ، وقد أعلن جاك شيراك إثر اجتماع قمة الأطلنطى فى برلين فى يونيو ١٩٩٦ « أن نتائج القمة تعد إيجابية إذا اعترف الحلف رسميًا بهوية أوربية متميزة فيما يتعلق بشئون الدفاع »(١٠) .

ولقد انعكست هذه الاختلافات الأمنية على جانبى الأطلنطى ، وسعى أوربا لتطوير هويتها الأمنية المستقلة ، على السياسة الأوربية الجديدة نحو المتوسط ، فالمتوسطية - وفقًا لتلك الرؤية - تمثل تعبيرًا عن تصاعد المنافسة الأمريكية - الأوربية فى حوض المتوسط ، واتجاه أوربا نحو مواجهة التفرد الأمريكى بالشرق الأوسط من خلال تحرك يتسم بالشمولية ، ويغطى أبعادًا اقتصادية وثقافية وأمنية ، ومعنى ذلك أن الشراكة الأوربية / المتوسطية أصبحت تتعدى المجال الاقتصادى المعتاد للاهتمام الأوربى بجنوب وشرق المتوسط إلى المجال الأمنى ، وذلك خارج نطاق الأطلنطى .

وهكذا فإن هذه الرؤية كفهم التحرك نحو المتوسطية باعتباره يندرج فى إطار السياسة الاستقلالية الأوربية التى كانت تتنافس مع التيار الأطلنطى ، خلال الحرب الباردة ، التى تحاول أن تبلور لأوربا سياسة خارجية واقعية متميزة عن الحلف الأكبر . كما أنها تحرك بهدف تعديل الميزان الراهن فى مجال النفوذ العالمى ، وأيضًا على صعيد المتوسط ، وذلك فى إطار الصراع الدائر بين الطرفين على امتلاك مناطق جديدة للنفوذ . وترتيبًا على ذلك ، فإن المتوسطية والشرق أوسطية يمثلان أحد التعبيرات المعاصرة للتنافس بين أوربا الموحدة والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، وفى إطار هذا التنافس سعى كلا القطبين إلى تحقيق أكبر قدر من الهيمنة والسيطرة على حساب الطرف الآخر . فلقد كان هدفًا أساسيًا لأوربا منذ عقد مؤتمر برشلونة أن يكون لأوربا دور أبرز فى تعزيز شئون منطقة المتوسط التى تتاخمها مباشرة ، وذلك أن عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وبالذات فكرة الشرق أوسطية ، قد أشعرتا الاتحاد الأوربى بأن الولايات المتحدة هى التى بيدها مقدرات الشرق الأوسط ، وأنه لا ينهض بدور يتناسب مع وزنه فى منطقة تمس مصالحه فى الصميم . ومن هنا كان حرص الاتحاد الأوربى على رفض دعوة الولايات المتحدة أساسًا للمشاركة فى مؤتمر برشلونه أو حتى دعوتها « كضيف خاص » والاكتفاء بدعوتها فى إطار قائمة تحت عنوان « الدول المدعوة » كدليل على إصرار أوربا على إبقائها خارج المتوسطية(١١) .

وفى مقابل هذه الرؤية تأتى الرؤية الثانية والتى تميل الدراسة إلى تأييدها ، وهى تنظر إلى التحولات الأوربية القطبية بالمعنى المتعارف عليه تاريخيًا ، وإنما باعتبارها تعبر عن تحول نحو نظام عالمى يتسم بوجود قطب عالمى من نوع جديد هو النظام الرأسمالى العالمى المعاصر . فالقطب الأمريكى والقطب الأوربى ليسا منفصلين عن بعضهما البعض بحكم الطابع الليبرالى والرأسمالى لكليهما ، وبحكم رابطة حلف الأطلنطى الأمنية . وهكذا فإنه يمكننا أن نتحدث عن عالمية أحادية المركز يتزايد التنسيق بين صفوفها فى مواجهة الجنوب بصورة تفوق تزايد التنافس أو الصراع .

ومن ثم فإن كلاً من الشرق أوسطية والمتوسطية يأتى فى إطار عملية لاستيعاب إقليم الشرق الأوسط بوسائل مختلفة فى النظام الرأسمالى العالمى المعاصر والفروق بينهما لاتعبر عن أطر متناقضة لتغيير النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط ، وإنما عن اختلافات فى المجال والنطاق لتحقيق ذات الهدف ، وترتيبًا على ذلك يعد البعد الأمنى فى المتوسطية الحلقة المكملة

لاتمام أو إحكام عملية الدمج والاستيعاب من خلال تطوير القدرة على التصدى للمخاطر التى يمكن أن تحول دون إنجاح هذه العملية ، وكذلك المخاطر التى يمكن أيضًا أن تصل إلى حد تهديد الأمن الأوربى والحضارة الغربية بشكل عام . وفى هذا الإطار يذكر د. عبد المنعم سعيد أن المتوسطية تغطى فراغًا فى الشرق أوسطية بانتباهها إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية الداخلية للتطور اللازم للدخول فى النظام الاقتصادى العالمى . فبحكم القرب الجغرافى فإن ظواهر الارهاب والأصولية والهجرة الجماعية والجريمة المنظمة والمخدرات دفعت أوربا إلى الانتباه إلى ضرورة تنمية البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية لدول جنوب المتوسط تحديدًا ، وهى القضايا التى لا تشغل باقى أركان النظام الرأسمالى العالمى كثيرًا فى اليابان أو الولايات المتحدة أو كندا نظرًا للبعد الجغرافى . وهنا فإن أوربا تقوم بوظيفة لهذا النظام لأنها الأكثر احتياجًا لأدائها على الأقل فى المرحلة الراهنة ، ومن ثم فإنها الأكثر استعدادًا لدفع تكاليفها(١٢).

إن هذه الأبعاد التى تهتم بها أوربا من خلال المتوسطية هى التى تعبر عن الأمن بمفهومه الشامل ، والذى تسعى أوربا لضمانه من خلال تحركها الجديد فى المتوسط ، وهذا التحرك لا يعبر عن تناقض بقدر ما يجسد فى الحقيقة تناسقًا فى المصالح وتنسيقًا فى الحركة بين الأطلنطى والاتحاد الأوربى .

فهناك فى الواقع العديد من المؤشرات التى تشير إلى استمرار التوجه الأمريكى فى ابقائه على الأوضاع الأمنية فى أوربا على ما هى عليه تكريسًا لسيطرة الناتو واستمرارًا لسيطرة الولايات المتحدة على أوربا من خلال قيادتها للحلف .

ويبدو ذلك من خلال رفضها لتولى فرنسا القيادة الجنوبية للحلف(١٣) . فمن المعروف أن القيادة الجنوبية لحلف الناتو المتمركزة فى نابولى تشمل تحت سطوتها مناطق مهمة تمتد إلى تركيا واليونان ، ثم دول شمال أفريقيا التى ترتبط فرنسا بها تاريخيًا . وتصر فرنسا على أن يتولى أوربى (والأفضل أن يكون فرنسيًا) تلك القيادة الجنوبية للحلف ، والتى يبدو أنها ترتبط من وجهة نظر الفرنسيين بمستقبل منطقة حوض المتوسط ومدى السيطرة عليه ، وهل سيكون البحر بحيرة أمريكية أم بحيرة فرنسية . ولكن الولايات المتحدة ترى خلافًا لفرنسا أنه من غير المعقول أن يخضع أكبر أساطيلها فى العالم (الأسطول السادس) المسئول عن منطقة البحر المتوسط بما فيها اليونان وتركيا لإمرة قائدغير أمريكى(١٤) .

ومن ناحيـة أخرى ، فإن الولايـات المتحدة تعتبر اتحاد غرب أوربـا دعامة للنـاتو وليس تنظيمًا دفاعيًا مستقلاً للاتحاد الأوربى ، ومن ثم يتضح أنها تخطط لدخول القرن الجديد باصرار على الحفاظ على مـوقعها القيـادى بالنسبة للنظـام الأمنى الأوربى ، لأن فقد هـذا الدور يعنى تقليص النفوذ الأمريكى ليس أوربيًا فقط ولكن عالميًا أيضًا(١٥) .

والواقع أن الدول الأوربية تدرك ذلك تمامًا ، وعليه فهى تفضل بقاء الناتو ، وبالفعل فقد أظهرت أحداث البوسنة الحاجة لهذا الحلف للتعامل مع مشكلات أوربيةحادة لا يزال بعضها متوترًا . بل وترفض بعض الدول الذهـاب لمدى أبعد فى تطوير كيان أوربى مستقل فى المجال الأمنى خشية أن يؤثر ذلك على الناتو أو يضعفه ، وحتى الدول التى لا ترى تعارضًا بين وجود كيـان أوربى لـلأمن والنـاتـو مثل ألمانيـا ، تـرى فى الـوقت نفســه أنـه ليست هنـاك ضرورة للازدواجية والتكرار ، وأيًا كان الأمر ، فإنه ثمة اتفاق هامٌ على الاحتفاظ بالناتو وتدعيمه(١٦) .

وقد وضـح ذلك ، بصفة خـاصة ، فى ماستريخت، حيـث كان هناك اختـلاف بين بعض الدول الأعضاء التى أرادت أن تتجـه بسرعة نحو تطوير مكـون للدفاع فى الاتحاد الأوربى، فى حين أن الدول الأخـرى كانت ضـد ذلك ، بل وضد أى إشارة للـدفاع ، ومن ثم فقـد تركت الاتفاقيـة القضية مفتوحة حيث أشـارت إلى سياسة دفـاع مشترك ، ولكنها أوضحت أن ذلك يحتاج إلى وقت طـويل . وأن أى تصور مستقبلى عن الدفـاع المشترك قد يأتى فقط بعـد اقتناع كل الدول الأعضاء بشأنه فى المستقبل . فى الوقت نفسه فإن الاتفاقية أوضحت أيضًا أن سياسة الاتحاد الأوربى بشأن القضايا الأمنية **ينبغى أن تكون متوافقة** Compatible **مع سياسة الناتو ، وأن الناتو يظل حيويًا لضمان الأمن والاستقرار الأوربى**(١٧) .

وقـد استطـاع النـاتـو من جـانبـه التكيـف مع المستجـدات الاستراتيجيـة من خـلال تطـويرمجمـوعة من الـوظـائف أوسع نطاقًـا من نظـائرها أثنـاء الحرب الباردة ، ومن أهم هـذه الوظائف استمرار الحلف فى تأدية دوره فى تعظيم الأمن لأعضـائه ضد الأخطار والتهديدات المحتملةمن جانب ورثة الاتحاد السوفيتى الذين لا يـزال لديهم قدرات عسكرية تنطوى على التهديد ، وكذلك حماية الأعضاء من أى تهيد آخـر محتمل . وهذا التهديد قد يأتى مما قد ينشأ بين دول شرق ووسط أوربا من صراعات أو فى داخل هذه الدول ، مثلما حدث فى يوغوسلافيا ، كـذلك قـد يأتى هـذا التهـديـد من شمال أفـريقيـا والشرق الأوسط ، خصـوصًـا مع انتشـار تكنولوجيا إنتاج الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل فى هاتين المنطقتين(١٨) .

ويزعم البعض أنه بـدون المشاركة الأمريكية لن يكون بمقـدور الدول الأوربية السيطرة على ما يحدث خـارج القارة ، ويفرض عليهـا التهديد ، بـل وربها تعجز عن الدفـاع عن قارتها ضد التهـديدات المبـاشرة . ولعل الواقع يؤيـد هذه المزاعم ، فالميـزانيات الأوربيـة المخصصة للدفاع آخذة فى التقلص ، كما أن الاعتماد على القوات والتكنولـوجيا الأمريكية من جانب هذه الدول آخـذ فى التزايـد . وفى ضوء هـذه الحقائق فما هـو الدور الأوربى المستقل الـذى يسعى الجناح المتوسطى إلى تحقيقه ، وهل يمكن أن يعبر هـذا الدور عن استقلال حقيقى أو استغناء عن الدور الأمريكى من خلال الناتو ؟

فى الواقع ليس هناك ما يشير إلى أن الدول الأوربية فى سبيلها للاعتماد على الذات فى هذا المجـال أو فى طـريقهـا للتخلى عن الاعتماد العسكـرى على الولايـات المتحـدة ، فـالمسـاهمة الأمريكية لم تعد مسألة قدرات عسكرية فحسب ، بل أنها مسألة قيادة سياسية وقيادة عسكرية من خلال دورها القيادى فى الناتو[١٩] .

ولكن هناك ما يمكن أن نصفـه بأنه محاولة أوربية لأن يكـون للاتحاد الأوربى « قول » فى تحقيق الأمن الأوربى ، دون أن يعنى ذلك التخلى عن الحاجـة إلى الناتـو والقيادة الأمـريكية ، وأن هذا الاتجاه الأوربى فى صميمـه لا يختلف مع التوجهـات الأمريكيـة بشأن القضايـا الأمنية الأساسية ، وبـالتـالى لا يمكن أن يطلق عليــه أنـه دور أمنى مستقل بمعنى أنــه مختلف أو متعـارض مع التوجهـات الأمريكيـة بشأن الأمن الأوربى عامـة وفى المتوسط خـاصة ، ولكنـه مستقل بمعنى أن أوربـا تسعى لأن يكـون لها دور محدد تضطلع بـه خـارج إطار النـاتـو (لا يختلف فى أسسـه أو طبيعته مع تـوجهـات الناتـو) من أجل مـواجهة مخاطـر معينة تحتمهـا ضرورات جغرافـية ، وتـدعيماً واستكمالاً لدور أوربى مستقل عـالمى يسعى الاتحـــاد الأوربى (دول الجنـاح المتوسطى وفى مقـدمتها فـرنسا) لـلاضطـلاع به خـلال الحقبة التـالية مستغلـة التطـورات الدوليـة الجارية ، والتى أزاحت عنهـا التهـديدات السـوفيتية ، التى جعلتهـا لفترة طويلة تخضع خضوعًا تامًا للقيادة الأمريكية للأمن الأوربى من خلال الناتو .

ويلقى هـذا المسعى الأوربى استجابـة من جـانب الـولايات المتحـدة التى تحاول من جانبها ومع نهايـة المواجهة بين الشرق والغرب ، أن تتخفف من التزاماتها وارتباطـاتها الدولية وتتـوقع من الاتحاد الأوربى والـدول الأوربية أن تحمـل فى نفس الوقت مسئـوليـات أكبر من المناطق المجـاورة لها مثل وسط أوربا والبلقـان والبحر المتوسـط والشرق الأوسط ، ولكن نظرًا

لاستمرار احتفاظ الشرق الأوسط والخليج بأهمية استراتيجية عظمى لدى الولايات المتحدة ، فإن الموقف الأمريكى من الدور الأوربى فى المتوسط والشرق الأوسط والخليج يعد غامضًا وملتبسًا إلى حد ما ، وذلك أن الولايات المتحدة ترغب فى دور متعاظم لأوربا ، ولكن فى نفس الوقت فإن مدى وحدود هذا الدور غير واضحين[٢٠] .

وفى هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى ما يعرف بإشكاليات عمليات خارج المنطقة ، فقد نصت وثيقة تأسيس الحلف فى المادة الخامسة على عدم استخدام قوات حلف الأطلنطى خارج حدود صلاحياته القانونية والجغرافية ، والتى تنسحب أساسًا إلى الدفاع عن أرض الدول الأعضاء فى الحلف[٢١] . وفى مؤتمر قمة رؤساء الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى الذى عقد فى واشنطن عام ١٩٧٧ ، أى منذ عشرين عامًا ، طرح للنقاش البعد الأمنى الاستراتيجى لحلف الأطلنطى وأهمية توسيعه فيما أطلق عليه دور الحلف خارج نطاقه الجغرافى الذى حدد فى وثيقة تأسيسه . وقد تم هذا الطرح فى إطار أنه إذا ما تهددت المصالح الحيوية للغرب خارج النطاق الأوربى للحلف ، فستجد الدول الأعضاء نفسها ، رضيت أم لم ترض ، متورطة أو مسئولة عن المشاركة فى الدفاع عن هذه المصالح خارج النطاق المتفق عليه[٢٢] . وقد بعثت حرب الخليج مجددًا المناقشة الحادة حول إشكالية العمليات العسكرية الأطلسية خارج مجال صلاحياته ، حيث أظهرت هذه الحرب مدى القصور القانونى لحلف شمال الأطلنطى الذى لم يكن فى مقدوره التدخل عسكريًا ، لأن ذلك يناقض ميثاقه ، لذا أصبحت إشكالية عمليات « خارج المنطقة » من بين المحاور الأساسية فى المناقشات الجارية فى الأوساط الأطلسية .

ولحل هذه الإشكالية تقترح أوساط أوربية / أطلنطية أن يكون « اتحاد غرب أوربا » الوسيط العسكرى القانونى بين حلف الأطلنطى وعمليات خارج المنطقة ، لذلك ينظر إلى اتحاد غرب أوربا على أنه « الركيزة الأوربية للحلف » أو على الأقل جسر بين حلف الأطلنطى والمجموعة الأوربية ، وهناك اتفاق عام على أن اتحاد أوربا الغربية سوف يجسد الرابط المؤسسى بين أوربا الموحدة وحلف الأطلنطى ، وخصوصًا أن أعضاء اتحاد غرب أوربا هم أعضاء فى الاتحاد الأوربى فى حلف الأطلنطى[٢٣] . فاتحاد غرب أوربا إذن له دور مزدوج ، فهو المكون الدفاعى للاتحاد ، وهو فى نفس الوقت الدعامة الأوربية فى حلف الأطلنطى ،

وهـذان الدوران فى الـواقع لا ينفصلان بل يكمـلان بعضهما البعض ، ويجسـد هذا التكـامل طبيعة العلاقة والتنسيق بين الاتحاد الأوربى والأطلنطى فى مجال الأمن والدفاع[٢٤] .

وهكـذا فإن وجود نـوع من التنسيق بين اتحاد غرب أوربـا وحلف الأطلنطى ، إنما يسمح للدول بالتدخل فى الجنوب ، حيث يقوم بمـراقبة وقيادة العمليات الأطلنطية فى أقاليم « خارج المنطقة » . ويسهل مثل هذا التنسيق أن ميثاق اتحاد غرب أوربا لا يحدد الصلاحيات الجغرافية للاتحاد فى مناطق معينة ، كذلك فإن تصوره للتهـديد شامل ، بحيث يدخل فى الحسبان الأمن الاقتصـادى . ومن ناحيـة أخرى ، فإن إعـادة هيكلـة البنى العسكريـة لحلف الأطلنطى تسير أيضًـا باتجاه التنسيق بينـه وبين اتحاد غرب أوربـا ، ممـا سيسمح للقوات الأطلنطيـة بالتـدخل خارج المنطقـة تحت لواء الاتحاد ، كما يتضح من فحوى تـوجهات البنى العسكريـة الأطلنطية الجديدة[٢٥] .

إذن يتضح مما تقـدم أن هناك نوعًـا من التنسيق والتوفيق بين الاتحاد الأوربى والـولايات المتحدة يقـوم على أساس تأييد الـولايات المتحدة للتنسيق الأوربى داخل إطـار الاتحاد كجزء تكميلى لتنسيق أكثر شمـولاً فى حلف الأطلنطى ، فمن وجهة نظـر الحلف ، يُعد سعى الاتحاد إلى دور أوربى أكثـر قوة وتنسيقًا عـاملاً مسـاعدًا للتضـامن الأوربى الأطلنطى ، وتحرص دول المجموعـة الأوربية فى إطـارها الأمنى الجديد على تطـوير دور مؤسسـاتها الدفـاعية من أجل تنسيق سياساتها الأمنيـة وتحقيق الهوية الأوربية ، ولكن دون الخروج عن إطـار أهداف ومبادئ حلف الأطلنطى ، وذلك على عكس ما كـان يتوقعه البعض وما تحدثت عنـه وسائل الإعلام من إضعاف دور الأطلنطى فى إطار الوحدة الأوربية ومع انتهاء الحرب الباردة[٢٦] .

إن ما تريـد الدراسة أن تنتهى إليه فى هذا الجزء ، هو التأكيـد على أن التطورات الأوربية والدولية الجديدة لم تفسح المجال لتطوير هوية أوربيـة أمنية دفاعية مستقلة تمامًا بالمعنى الذى أرادتـه بعض الـدول الأوربية وفى مقـدمتهـافـرنسا . كما لم تسفـر عن تصـور أمنى مختلف أو متنـاقض مع التصورات الأطلنطيـة السائدة . وفى ضـوء ذلك فإنه ينبغى أن نتجـه إلى بحث البعد الأمنى فى الشراكة الأوربية المتوسطية انطلاقًا من فهم واضح لطبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوربى والاتفاق على القضايـا الأمنية الأساسية والتنسيق فى الحركة ، فى إطـار وحدة الأهداف والاتفاق على القضـايا الأمنيـة الأساسيـة وأولويـاتها وكيفية مـواجهتها ، آخذيـن فى الاعتبار

الحدود التى يقف عندها الدور الأوربى المستقل فى المتوسط ، ومتحررين من وهم الاعتقاد الخاطئ بوجود اختلافات أساسية بين السياسة الأمنية للاتحاد الأوربى والأطلنطى (أو الولايات المتحدة) تجاه المتوسط الذى يعد جزءًا أساسيًا من الشرق الأوسط . ومما يؤكد ذلك أن ديباجة إعلان برشلونة فى هذا الصدد حرصت على النص على « أن هذه المبادرة الأوربية المتوسطية لا تهدف إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التى تم البدء بها من أجل السلام والاستقرار والنمو فى المنطقة ، ولكن ستساهم فى دفعها إلى الأمام »[٢٧] .

ثانيًا - البعد الأمنى فى برشلونة : قراءة فى النص :

انعقد فى ٢٧-٢٨ نوفمبر مؤتمر برشلونة للتعاون الأوربى المتوسطى ، وفيما بدا من تطور الفكرة أنها عبارة عن تفكير أوربى خالص بحيث لم تزد مساهمة الدول المتوسطية ، وخاصة الدول العربية ، عن مناقشة واقتراح تعديلات طفيفة أحيانًا وجذرية أحيانًا أخرى على مشروع متعدد الأبعاد (سياسى - أمنى - اقتصادى - ثقافى) ، يمثل السياسة المتوسطية المستقبلية للاتحاد الأوربى . ورغم أن فكرة الشراكة تتضمن استنتاجًا مشاركة إيجابية لطرفى العلاقة وتعبيرًا عن إبداع مشترك وخلاق ، إلا أن المشروع الذى قدمه الاتحاد الأوربى لشركائه المتوسطين ، والعرب خاصة ، لم يكن فى الجوهر سوى أطر محددة تتسم بقدر لا بأس به من الاستمرارية والارتباط مع السياسة المتوسطية التقليدية للجماعة الأوربية ، مع أقلمتها لعلاقات المستقبل المنظور . ومن ثم فإن الإعلان فى مجمله يمثل رؤية أوربية ، ويعتبر الطرف المتوسطى فيها هدفًا أكثر مما يعتبر فاعلاً ، وتقوم فكرة الشراكة على الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط لدى الاتحاد الأوربى ، ومن ثم فإنه يعتبر السلام والاستقرار أولوية عليا[٢٨] .

وقد جاء إعلان برشلونة ليعكس هذا الاهتمام الأوربى بالمنطقة ، حيث تضمن ثلاثة محاور أساسية للشراكة (اقتصادية - ثقافية - سياسية - أمنية)تهتم الدراسة هنا بمحور أساسى منها وهو (المحور السياسى - الأمنى) ، حيث يعد الهدف الأمنى للشراكة هو الهدف الأساسى والذى توظف المحاور الأخرى لخدمته فى النهاية . وفى هذا الجزء من الدراسة سوف يكون التركيز على تحديد الملامح الأساسية التى جاء بها إعلان برشلونة بصدد الشراكة السياسية والأمنية ، والتى تهدف - وفقًا لنص الإعلان - إلى إقامة منطقة مشتركة تتسم بالسلام والاستقرار .

وقد نص الجانب السياسى والأمنى من إعلان برشلونة على قناعة المشاركين بأن السلام والاستقرار والأمن فى منطقة المتوسط تمثل أهدافًا مشتركة ، ولذلك فإن الشركاء يتعهدون بدعمها وتشجيعها بكل الوسائل الممكنة ، ولهذا الغرض فإنهم بصورة منتظمة يقوم على أساس مراعاة المبادئ الأساسية للقانون الدولى ، وبناء على ذلك تضمن الإعلان التعهد بالالتزام بعدد من المبادئ يمكن تناولها على النحو التالى (٢٩) :

١ - العمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والالتزامات الأخرى الواردة بالقانون الدولى ، والعمل على تطوير حكم القانون الدولى ، والعمل على تطوير حكم القانون والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

٢ - كذلك تضمن الإعلان النص على احترام التعدد والتنوع داخل المجتمعات وتشجيع التسامح بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع ، ومقاومة مظاهر التعصب والعنصرية والرهبة من الأجانب ، واحترام المساواة فى السيادة وجميع الحقوق المترتبة على تلك السيادة . كما نص الإعلان على احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها فى تقرير المصير والعمل وفقًا لمبادئ القانون الدولى فيما يتعلق بسلامة أراضى الدول ووحدتها والامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر فى الشئون الداخلية لشريك آخر ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، ودعوة جميع المشاركين لعدم اللجوء إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد سلامة أراضى الدول الأخرى الشريكة .

٣ - أيضًا نص الإعلان على العمل على تعزيز تعاون الشركاء فى منع ومقاومة الارهاب ومحاربة الجريمة المنظمة ومشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة .

٤ - وفى مجال تناوله لقضية أسلحة الدمار الشامل ، نص الإعلان على تشجيع الأمن الإقليمى بالعمل سويًا من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الالتزام بمجموعة النظم الإقليمية والدولية الخاصة بالحد من الانتشار ، واتفاقيات السيطرة على التسلح ونزع السلاح أو الترتيبات الإقليمية ، مثل المناطق منزوعة السلاح ، وتنفيذ الالتزامات المختلفة فى إطار اتفاقيات نزع السلاح والسيطرة على التسلح والحد من الانتشار .

كما نص الإعلان على سعى الشركاء للوصول إلى منطقة - شرق أوسط - خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ، وبحث الخطوات العملية المطلوبة لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية ، وأيضًا التراكم المتزايد للأسلحة التقليدية . كذلك نص على الإحجام عن تطوير القدرات العسكرية إلى مدى أبعد من الحد المطلوب للدفاع المشروع ، وذلك من أجل الوصول إلى درجة من الأمن والثقة المتبادلة ، ولهذا الغرض أيضًا نص الإعلان على ضرورة تعزيز الظروف التى من شأنها أن تساعد على تطوير علاقات جوار طيبة فيما بينهم ، وتأييد العملية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن والرفاهية والتعاون الإقليمى . وأخيرًا نص الإعلان على دراسة إجراءات بناء الثقة والأمن التى يمكن أن يتم اتخاذها بين الشركاء بشأن إقامة منطقة سلام واستقرار فى البحر المتوسط ، وما يتضمنه ذلك من إمكانية بعيدة المدى لاقامة حلف أوربى متوسطى فى النهاية .

ويتضح من العرض المتقدم للمبادئ التى تضمنها إعلان برشلونة فى جانبه السياسى - الأمنى ، أن الإطار جاء عامًا وفضفاضًا وواسعًا للغاية ، وذلك تحسبًا لاحتمالات قيام أى طرف بالرفض، حيث كانت عملية السلام لا تزال مستمرة . ومن ثم فإن هذا الإطار العام لا يساعد فى الحقيقة على الحكم على ما إذا كان هناك مفهوم مشترك وأولويات واحدة للأمن بين الجانبين الأوربى والعربى ولا يساعد بالتالى على تقييم مدى إمكانية نجاح الشراكة الأوربية المتوسطية فى جانبها الأمنى المنشود بين الشركاء ، الأمر الذى يستدعى الاقتراب بصورة أكثر تدقيقًا لتبنى مفهوم الأمن فى المتوسط لدى كلا الطرفين ، حتى يمكن التعرف على جوانب الالتقاء والتنافر ، وتفسير ما وصلت إليه الشراكة الأمنية الأوربية المتوسطية من نتائج ، ومن ثم تقييم مدى إمكانية نجاح تلك الشراكة مستقبلاً ، وفيما يلى تتناول الدراسة الرؤية الأوربية والعربية للأمن فى المتوسط على التوالى .

ثالثًا - الرؤية الأوربية للأمن فى المتوسط :

على الرغم من تراجع إمكانية اندلاع حرب واسعة النطاق بين الشرق والغرب بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى أصبح معه من غير المحتمل أن يعود التهديد السوفيتى إلى سابق عهده ، إلا أن القارة الأوربية لا تزال تواجه عددًا من المشكلات

الأمنية والدفاعية التى لا ترقى إلى حد التهديدات الشاملة بقدر ما يدرجها الفكر الاستراتيجى الأوربى تحت عنوان المخاطر المحتملة من الناحية الأمنية[٣٠] .

فهذا الفكر أصبح يفرق بين التهديدات للأمن Threats of Security ، والتى تنطوى على وجود قوة مسلحة جاهزة للعمل لدى قوة غير صديقة ، والمخاطر الأمنية Security Risks . ففى حين أن الأولى لا يمكن التعامل معها أو التغلب عليها إلا باستخدام الخيارات الدفاعية Defence options ، فإن إدارة المخاطر الأمنية والسيطرة عليها تعتمد بشكل مكثف على مبادرات ومؤسسات غير عسكرية . وينبغى ملاحظة أنه إذا لم يتم التحكم فى المخاطر والسيطرة عليها بشكل جيد ، فإنها قد تتحول إلى تهديدات تدعو إلى اللجوء إلى الخيار العسكرى واستخدام القوات المسلحة . فى ضوء ذلك فإن هذا الفكر يدعو إلى استخدام الأدوات المؤسسية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية لمنع المخاطر من أن تتحول إلى تهديدات ، ويؤكد أن ذلك الأمر يعدمهماً للغاية بالنسبة للأجندة الأمنية الأوربية الجديدة[٣١].

ويورد الفكر الاستراتيجى الأوربى مجموعة من المخاطر التى تتعرض لها أوربا ، من بينها مثلاً افتقاد السيطرة على الأسلحةالنووية فى الاتحاد السوفيتى السابق ،حوزة العديد من النظم غير المستقرة فى الشرق (وكذلك فى الجنوب) لأسلحة الدمار الشامل ومعدات الاطلاق القادرة على الوصول إلى أوربا الغربية ، وما قد ينشأ فى دول شرق ووسط أوربا من صراعات ويوغوسلافيا مثال واضح على مثل هذا الخطر والذى قد يترتب عليه نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أراضى الدول المجاورة ، وربما تنتقل هذه الصراعات إلى تلك الدول ، عمليات التحول السياسى والاقتصادى فى الدول التى كانت تنتمى إلى الكتلة السوفيتية السابقة ، وما قد يؤدى إليه تعثرها من حدوث توترات داخلية أو هجرات جماعية ونزاعات مسلحة[٣٢] .

وفى إطار سرد مجموعة المخاطر التى بدأت تهدد الأمن الأوربى ، تبرز المخاطر القادمة من الجنوب (الذى يشمل جنوب وشرق المتوسط) وتكون مصدرًا للخطر والتهديد للأمن العالمى ويعود ذلك إلى مجموعة من الأوضاع من أهمها :

١ - استمرار مستويات التسلح المرتفعة فى العالم الثالث والتى وصلت بمقتضاها العديد من نظم التسلح المتطورة إلى تلك الدول ، علاوة على تبنى بعض هذه الدول لبرامج فضائية ونووية وكيمائية وبيولوجية . وترى الدوائر الغربية أن مثل هذه البرامج من شأنها أن تحدث طفرات نوعية عالية فى المقدرات التسليحية للدول المعنية ، وتفرض بالتالى تحديات عسكرية أكثر صعوبة أمام القوى الغربية خلال القرن القادم .

٢ - من ناحية أخرى ، تعدحركات الأصولية من منظور الفكر الغربى خطرًا داهمًا على مجمل الحضارة الغربية فى المستقبل القريب . ويعتقد الفكر الغربى أن هناك عوامل أساسية مغذية لتلك الحركات ، وتتمثل فى تدنى معدلات النمو فى معظم الدول النامية والمصحوب بتنامى الأوضاع المسببة للاضطرابات الاجتماعية ، الأمر الذى من شأنه رفع معدلات عدم الاستقرار السياسى الذى يمثل مناخًا ملائمًا لنمو تلك الحركات(٣٣) .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى المؤتمر الخاص الذى عقد فى فيينا فى الصيف الماضى تحت عنوان : « المخاطر والتحديات للأمن الأوربى : البعد المتوسطى » ، **حيث اعتبر أن قضايا الارهاب والتطرف والتعصب تمثل مخاطر لها الأولوية Priority Risks** (٣٤) .

والواقع فإن أوربا أصبحت تنظر إلى الحركات الإسلامية لدى العديد من الدول الإسلامية ، خاصة جنوب المتوسط ، باعتبارها تمثل تهديدًا ذا أبعاد متعددة .

فمع اختفاء الايديولوجية الشيوعية من ناحية ، وفشل الفكر والاتجاه القومى ، من ناحية أخرى ، فى تحقيق نجاحات مؤثرة فى منطقة المتوسط ، بدا للبعض أن الإسلام إذا نظر إليه كقوة سياسية مؤثرة يمكن أن يحصل على التأييد اللازم كايديولوجية سياسية واقتصادية ، ونتيجة عرض الجماعات الإسلامية المتطرفة للإسلام السياسى فى صورة معادية للولايات المتحدة وأوربا ، وتحديه للعديد من السياسات الغربية والنظم الاقتصادية ، مع استخدام العنف فى بعض الحالات ، فقد ظهرت بوادر مخاوف فى الدول الغربية من اتجاه هذه الجماعات التى ينظر إليها على أنها نوع جديد من المخاطر ، يحمل فى طياته احتمالات متوقعة لنزاعات مستقبلية(٣٥) .

فمن ناحية ، هناك الخوف من تصادم الحضارات ، كما تنبأ به صمويل هنتنجتون ، ويبرز هذا العامل أيضًا فى أطروحات كثير من المفكرين الغربيين الآخرين أمثال ايف

لاكوست العالم الجغرافى الفرنسى الذى يرفع صوته محذرًا من الخطر الذى يمثل العالم الإسلامى (مليار نسمة سيتضاعف عددهم خلال خمسة وعشرين سنة) . ويتخيل لاكوست سيناريو يحدث أمام الشواطئ الفرنسية أبطاله طالبو هجرة مسلمون ، لا يقف فيه المهاجرون مكتوفى الأيدى أمام مصير مواطنيهم ، ممايدفع باليمين الفرنسى المتطرف إلى التحرك فيؤدى ذلك إلى صدامات عنيفة مسلحة .

إن الإسلام بالنسبة للأوربيين ، وفقًا لما يؤكده تقرير المعهد الملكى للشئون الخارجية فى لندن عام ١٩٩٢ ، كان دائمًا موضوع اهتمام ، ولكنه لم يعد ظاهرة بعيدة المدى .. لقد أضحى اليوم جزءًا من حقيقة ثقافية تجسده الأحياء أكثر فقرًا فى مدن أوربا الغربية .. والعدو القديم .. دخل من الباب الخلفى[٣٦].

ويبرز هذا العامل الايديولوجى أيضًا على لسان بعض المسئولين الغربيين . فقد أورد وزير الدفاع الإيطالى فى إطار حديثه عن زيادة دور إيطاليا العسكرى فى الجنوب وداخل القواعد العسكرية الأطلنطية : « أنه لا ينبغى تناسى مسببات الصراع ذات الطابع الدينى وصعود الأصولية الإسلامية التى يمكن أن تستخدم فى أى لحظة بمثابة سلاح ايديولوجى مضاد للغرب»[٣٧] ويكشف حديث وزير الدفاع الإيطالى بذلك عن وجه مستتر ولكنه هام للاستراتيجية الغربية (سواء أطلنطية أو أوربية) فى الشرق الأوسط وعن دوافع هذه الاستراتيجية .

ومن ناحيةأخرى ، هناك الأخطار المتزايدة على الأمن الداخلى للدول الغربية ، وخاصة الأوربية ، وعلى نظامها الاجتماعى الذى يمكن أن يتمزق من الداخل بفعل قوى عنصرية رجعية معادية للأجانب فى هذه الدول كرد فعل لهذه الأخطار المحدقة بمجتمعاتها[٣٨] .

فلقد أصبح ينظر لقضية الهجرة إلى أوربا الغربية من جانب الأحزاب السياسية اليمينية المتشددة باعتبارها تهديدًا أمنيًا داخليًا وخارجيًا ، خاصة وأن هذه التدفقات السكانية يتميز العديد من عناصرها بالتعصب ، الأمر الذى أضحت معه هذه القضية تحتل أولوية متقدمة فى العديد من الدول الغربية ،خاصة فرنسا ، بلغاريا ، ألمانيا[٣٩] .

وتشير التقديرات إلى أن هناك أربعة ملايين مهاجرمن دول شمال أفريقيا فى دول أوربا ، منهم مليونان من المهاجرين غير الشرعيين ، فإذا أضفنا لذلك الهجرة التركية وغيرها ، لاتضح عمق المشكلة ، وخطورتها . وقد ساهمت هذه الهجرة الكثيفة ، إلى جانب عوامل أخرى ، فى

تزايد نفوذ الجماعات العنصرية واليمينية المتطرفة التى تمثل تهديدًا لنظم الحكم الديمقراطية فى أوربا .

كذلك فقد أظهرت العمليات الارهابية ، التى وقعت فى دول أوربية من جانب جماعات متطرفة قادمة من جنوب المتوسط ، أن الأمن الأوربى لا يمكن تحقيقه فى وقت تتدهور فيه الأوضاع الأمنية جنوب المتوسط ، وذلك نتيجة للاعتبارات الجغرافية ونتيجة للعلاقات الخاصة بين الطرفين(٤٠) .

ويبدو أنه مع تحول النظرة الأوربية لهذا النوع من « المخاطر الأمنية » ذات الطبيعة الثقافية ، واعتبارها « تهديدًا » فعليًا ، الأمر الذى بات يتطلب القوة العسكرية لمواجهته ، اتجهت مجموعة من الدول الأوربية ، هى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا (وانضمت إليها لاحقًا البرتغال) إلى عقد اتفاقية فى مايو ١٩٩٥ ، وعلى هامش اجتماع وزراء خارجية ودفاع دول اتحاد غرب أوربا (WEU) فى لشبونة ، تنص على تشكيل قوتين عسكريتين هما : قوة الانتشار السريع الأوربية (EUROFOR) European Rapid Operation Forge والقوة البحرية الأوربية (EURO M ARFOR) European Maritime Force (٤١) .

وقد عبرت تصريحات المسئولين الأوربيين بشأن أهداف تلك القوات عن ذلك الربط بين تنامى ظاهرة الأصولية وتحولها إلى تهديد ، وتكوين تلك القوات ، حيث ورد بها عبارات مثل حماية السلم والاستقرار ، ومقاومة انتشار ظاهرة اللاتسامح(٤٢) .

وما يؤكد هذا الفهم أيضًا تزامن تكوين تلك القوات مع تصاعد أحداث العنف وعدم الاستقرار فى الجزائر . فقد خشى الأوربيون أن حربًا أهلية جزائرية ممتدة يمكن أن تطلق العنان لقبائل وجماعات المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط ، كذلك أيضًا فإن تصاعد الحرب الأهلية يمكن أن يساعد على انتشار النشاط الارهابى وامتداده إلى أجزاء أخرى فى شمال أفريقيا وجنوب أوربا . ومن ثم فقد تمثلت الاستجابة الأساسية لأوربا فى قيام الدول الأربع الجنوبية بتشكيل القوات المشتركة واعطائها تفويضًا رسميًا بمراقبة وضبط المتوسط الغربى Western Mediterranean (٤٣) .

وفيما يلى تلقى الدراسة مزيدًا من الضوء على طبيعة هذه القوات وتشكيلها والمهام الموكلة إليها والجهات المخول لها إعمالها(٤٤) .

كما سبقت الإشارة ، فإنه فى ١٥ مايو ١٩٩٥ قرر وزير الدفاع والشئون الخارجية لإيطاليا وأسبانيا وفرنسا ، إنشاء قوة برية متعددة الجنسيات ، تسمى بقوة الانتشار السريع أو الأوروفور ، وقوة بحرية متعددة الجنسيات ذات مقدرة برمائية وبحرية / جوية تعرف باسم أورومارفور . وقد طالبت البرتغال المشاركة فى هاتين القوتين . وفى ٧ مايو ١٩٩٦ فى برمنجهام، وخلال اجتماع مجلس وزراء WEU تم قبول هذا الطلب من جانب وزراء الدفاع والشئون الخارجية لإيطاليا وأسبانيا وفرنسا والبرتغال .

وتنص الوثائق الخاصة بإنشاء هاتين القوتين على أن هذه القوات « قد جاءت تلبية لطموح تحقيق تماسك حقيقى بين الدول الأوربية ومثلت التطور الطبيعى للسيناريوهات الجيوستراتيجية فى السنوات القليلة الماضية . لقد انتقلنا من الأمن النسبى إلى موقف غير مستقر بالأساس على المستوى الإقليمى اتسم بعلاقات دولية مشحونة ومثيرة بشكل متطرف ، وبتغيرات فى التوازنات الداخلية الوثيقة لعديد من الدول ،ومن ثم بتوترات وصراعات محلية متنامية . فى هذا الإطار شعرت إيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال بالحاجة إلى إيجاد تنظيم قادر على منع وإدارة الأزمات والصراعات التى تنطوى على مشكلات إنسانية ، ومن ثم تجسد هذه القوات حضورًا ملموسًا ومؤهلاً للدول الأربعة فى السيناريوهات الدولية الجديدة كاستجابة للمطالب الأمنية ، وكمساعدة للمواطنين الذين يحتاجون للدفاع عنهم ، والذين ابتلوا بكوارث طبيعية وصراعات ، كما أنها تجسد حقيقة حديثة ، وتقدم مساهمة إيجابية من أجل إدراك السلام وحفظه .

وتمثل الأوروفور قوة برية متعددة الجنسيات ، وهى مكونة من احتياطى القوات القومية الذى يقدر بنحو ٥٠٠٠ رجل ، وحيث أن هذه القوات ستكون قوات تحت الطلب ، فإن حجمها سوف يختلف ويتفاوت من وحدة صغيرة إلى مجموعة خفيفة من اللواءات ، والتى سوف تكون قادرة على العمل بشكل مستقل ، وسوف تعمل بمفردها أو بالاشتراك مع القوة البحرية الأوربية « يورومارفور » ، أو مع قوات أخرى لاتحاد غرب أوربا . أما اليورومارفور فهى قوة بحرية غير دائمة ولكنها ثابتة التشكيل ومتعددة الجنسيات مؤهلة للقيام بمهام منذ ٢٣ أبريل ١٩٩٦ ، ويمكن تكييف حجمها ومهامها التنفيذية طبقًا لمتطلبات العمليات المسندة إليها .

وقد تحدد رسميًا الهدف من إنشاء هاتين القوتين من المساهمة فى تطوير هوية أوربية للأمن والدفاع وأن يكون لديها إدارة مؤهلة وقادرة على تنفيذ النمط الجديد من المهمات المحددة من جانب WEU فى إعلان "Petersberg Declaration" ، وهى المهمات ذات الطبيعة الإنسانية و إدارة الأزمات وحفظ السلام .

وهكذا تتحدد أغراض تلك القوات وفقًا للوثائق الخاصة بها كالآتى :

١ - المساهمة فى تزويد أوربا بقدرة عسكرية خاصة فى تخطيط القوات .

٢ - منح دول اتحاد غرب أوربا هيكلاً متعدد الجنسيات معدًا ومجهزًا لمساعدة تلك المنظمة .

٣ - المشاركة فى مبادرات المنظمات الدولية فى مجال حفظ السلام وتحقيق الأمن .

وفى ضوء ذلك ، فإن هذه القوات سوف يناط بها تنفيذ مهام ذات طبيعة إنسانية بحق - وفقًا لما تشير إليه وثائق إنشائها - أولتقديم دعم منظم للمنظمات الدولية الأخرى ، أو لتنفيذ عمليات عسكرية تتمثل فى تعزيز السلام وحفظه . وتتحدد المهام الإنسانية فى تلك المهام التى تتضمن :

- إنقاذ المواطنين أو التدخل عقب الكوارث الطبيعية .

- مهام حفظ السلام ، والتى يمكن أن تتضمن التدخل من أجل منع الأزمات والتدخل المباشر من أجل تعيين خط فاصل بين الأطراف المتصارعة ، ومساعدة المواطنين المبتلين .

- مهام تعزيز السلام ، والتى سوف تقوم بالضرورة على أساس نشر القوات المقاتلة .

وتضيف الوثائق فى هذاالشأن ، أن أداء هذه المهام لن يعنى التخلى عن مشاركة وحدات اليوروفورم فى مهام الدفاع المشترك وفقًا لما تنص عليه الفقرة (٧) من اتفاقية بروكسل المعدلة ، والفقرة (٥) من اتفاقية واشنطن .

أما عن كيفية إعمال تلك القوات ، فإن الوثائق الخاصة بقوات الانتشار السريع تشير إلى أن ذلك سوف يعتمد على تبنى قرار إجماعى من الدول المشاركة ، ويمكن استخدامها كقوة تحت طلب اتحاد غرب أوربا .

- كذلك يمكن استخدامها فى إطار الناتو لتعزيز دعامته الأوربية .

- وأخيرًا يمكن استخدامهـا فى إطار قرار من مجلس الأمن بالأمم المتحـدة أو من جانب منظمة الأمن والتعاون الأوربى أو أى منظمة دولية أخرى .

وجديـر بالـذكر أنـه خلال اجتماع وزراء دفـاع الناتـو فى برلين ١٩٩٦ ، تم إقـرار مبدأ استخدام إمكانيات الناتو للقيام بأعمال أوربية فقط For European "only" Action. .

● ويؤكد هـذا الترابط ما سبق أن أوضحته الدراسـة من استمرار ارتباط الأمن الأوربى بالأطلنطى ، حتى فى ظل التطورات الأخيرة ، وإقرار هوية أوربية مستقلة للدفاع . فمن ناحية فقد أصبح متاحًـا استخدام أوربا لإمكانيات الأطلنطى فى أعمال أوربية خاصـة ، ومن ناحية أخرى ، فإن القوة الدفاعيـة أو قوة الانتشار السريع ، من الممكن أن تعمل فى إطار الأطلنطى لتـدعيم الـركيـزة الأوربيـة داخلـه. ومن ثـم فإن هـذا الترابط يعنى استمـرار ارتبـاط أوربـا بـالأطلنطى، أمنيًـا ودفـاعيًـا ، ويعنى أيضًـا عـدم إمكانيـة تخطى أوربـا ضمنًـا لـلأهـداف والتوجهات الأمنية الأسـاسية المتفق عليها فى إطار الأطلنطى ، وهذا الأمر يعـد أساسًا فى فهم حدود الشراكة الأمنية الأوربيـة / المتوسطية ، وما يمكن توقعه منهـا عربيًا فيما يتعلق بقدرتها على تلبية وخدمة القضايا الأمنية العربية .

فى ضـوء هـذا الفهم للـرؤيـة الأوربيـة لـلأمن فى المتـوسـط ، ولطبيعـة التنسيق الأمنى والدفـاعى بين أوربا والأطلنطى ، تتجـه الدراسـة ، فى الجزء التالى ، لتحليل الـرؤية العـربية المقابلة .

رابعًا - الرؤية العربية للأمن فى المتوسط :

كماسبقت الإشارة ، فإن إعـلان برشلونة ومـا تضمنه فى جانبه الأمنى/ السيـاسى تحديدًا قدعكـس بصورة واضحة الـرؤية الأوربيـة للأمن فى المتـوسط والتحديـات الأمنية التـى يرى الاتحاد الأوربى أنها تهدد الاستقرار فى منطقة المتوسط (الهجـرة - الجريمة المنظمة- الأصولية والارهاب المرتبط بها . .) ، وتفترض الرؤية الأوربية أن مواجهة تلك التحديات تتم من خلال عدة سبل ، أهمها تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

وعلى الرغم من أن بعض الـدول العربيـة تواجه جـانبًا من هذه المخـاطر التى يطـرحها الاتحاد الأوربى ، وعلى الرغم من أن سبـل علاج تلك المخاطـر التى حددها إعـلان برشلـونة

تتسم بعمومية شديـدة تجعلها ذات فائدة نسبية لدول الشاطىء الجنـوبى ، إلا أنه يبدو أن هذا الإطار المحدد للمخاطر الأمنية وسبل مـواجهتها ، يعود نفعه بالدرجة الأولى على دول الاتحاد الأوربى ويلبى حاجاتها ، ويستجيب لمطالبها ، فهنـاك قدر كبير من الاختلاف الذى قد تغلفه ولا تظهره على السطح تلك الصياغات شديدة العمومية التى صيغ بها البعد الأمنى فى برشلونة وهـذا الاختلاف يتعلق بتبـاين المنظورين الأوربى والعـربى بصفـة خاصـة بشأن مجموعـة من القضايا الأساسية يمكن طرحها على النحو التالى :

١ - ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

٢ - عملية السلام فى الشرق الأوسط والدور الأوربى الهامشى تجاهها .

٣ - وجودمخاطرر أمنية عربية فى المتوسط لا يقدرها الاتحاد الأوربى ، إلى جانب اختلاف الرؤية الأوربية والعربية بصدد مجموعة من القضايا الأمنية الأخرى وسبل علاجها .

ولقد كـان لهذا التباين والاختـلاف بين الرؤيتين العـربية والأوربيـة تأثيرهما السلبى على حصاد الإنجـازات التى تحققت فى إطار عمليـة برشلونـة . كما كان لهما أثـر واضح على مؤتمر مالطا أو بـرشلونة (٢) ، والذى عقـد فى أبريل ١٩٩٧ بفاليتا ، حيث طفت خـلاله الخلافات على السطح ، وحالت دون الوصول إلى نتائج إيجابية .

وفيما يلى ستتناول الدراسة هذه النقاط الرئيسية على التوالى :

١ - ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل :

يطرح عادة موضوع الحد من التسلح فى إطار رؤيـة الغرب للتوازنات العسكرية فى دول الشرق الأوسط ، وتتجسد هـذه المشكلات التى تواجه هـذه الدعوة فى المنهج الغـربى ذاته فى التعامل مع الحد من التسلح ، والذى لا يرقى بحال إلى مستوى المنهج الشامل الذى تدخل فى إطاره جميع دول المنطقـة ، بصورة متساوية ، فجهـود الحد من التسلح دائمًا ما توجـه ضد دول معينة تعتبرهـا الدول الغربية ، من وجهـة نظرها ، تهديدًا لـلأمن القومى . وينظر إليها بـالتالى بوصفها تـدفع سباق التسلح فى المنطقة ، فى الوقـت الذى يتم خلاله تجاهل الـدول الصديقة والحليفة لها . فجهـود الحد من التسلح لا يمكن أن تثمر نتـائج إيجابية إلا من خـلال تطبيقها على جميع دول المنطقـة دون استثناء ، حتى لا تبـدو الدعـوة وكأنها تهدف إلى صيـانة المصـالح

الغربية فى المنطقة ، مع الإقلال من التهـديدات التى يمكن أن توجه إلى الحلفـاء والأصدقاء ، وتعزيز أمن طرف على حساب الأطراف الأخرى[٤٥] .

ووفقًا لإعلان برشلـونة ، فلا توجد إشارة واضحة أو صريحة تحددإسرائيل كـدولة نووية ، وما يكرسه هذا الوضع من خلل لصـالح إسرائيل يمثل خطورة أساسية على الاستقرار والأمن فى المنطقة . فوفقًا للرؤية الأوربية ، فإن مصدر الخطر الأساسى يأتى من امتلاك الدول العربية لأسلحة الدمار الشامل، فى حين أنه من منظـور جنوب المتوسط، فإن احتكار إسرائيل للسلاح النووى هو مصدر الخطر والخلل الأساسى ، وهو أمر لا ينبغى تجاهله أو التغاضى عنه .

وقد أشـار إلى ذلك د. عصمت عبد المجيـد ، أمين عام الجامعة العـربية ، خـلال الندوة الدولية الأورومتـوسطية ، التى انعقدت فى مدينـة مارسيليا جنوب فرنسـا فى أوائل هذا العام ، حين أكد « أن إسرائيل لا تزال تمثل تهديدًا للسلام والأمن فى المنطقة بسبب إصرارها على عدم التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى » ، وطالب بضرورة إدخال إسرائيل ضمن هذه الاتفاقية ، ووضع جميع مؤسســاتها النووية تحت الرقابة الدولية . وذكـر أهمية تبنى دعوة الرئيس مبارك الخاصـة بنزع جميع أسلحة الدمـار الشامل من المنطقة ، وشدد د. عصمت عبـد المجيد على أن عناصر الثقة معدومة بين العرب وإسرائيل بسبب إصرار الأخيرة على عدم التوقيع على اتفاقية حظر السلاح النووى[٤٦] .

وجديـر بالذكـر ، أن مسألة انضمام إسرائيل لمعاهـدة حظر الانتشار النـووى قد أثيرت بقوة من الجانب العربى عامة ، والمصرى خاصـة ، عام ١٩٩٥ ، حينما حان موعد انعقاد مؤتمر تمديد المعاهـدة ، فقد جاء الموقف العربى متشككًـا من مسألة التمديد الـلانهائى للمعاهدة ، وذلك انطلاقًا من اعتبارات إقليمية محضـة تتصل بالتسلح النووى الإسرائيلى ، والذى يمثل ، من وجهة النظر العـربية ، انتقاصًا من عـالمية المعاهدة ، علاوة على كـونها تهديدًا مباشرًا لأمن الـدول العربيـة . وقـد أجمع الموقف العربـى على معارضـة التمـديد الـلانهائى وغير المشروط للمعـاهدة ، وكـان الموقف المصرى بـارزًا فى هذا الشـأن ، حيث ارتكز على أن الـوضع الحالى لمعاهـدة حظر الانتشـار النووى ، وفى ظل عدم انضمام جـار ذى قدرات نوويـة معروفـة ، هو وضع لا يوفر حمايـة أو مصداقية للأمن القومى أو الإقليمى ، ومن ثم فإن تمديـد المعاهدة فى ظل هذا الوضع سوف يخلق خللاً دائمًا لما سوف ينطـوى عليه من تكريس الأمر الواقع بتطبيق المعاهدة على دول الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل .

وفى المقابل ، قامت الرؤية الإسرائيلية التى تدعمها الولايات المتحدة ،على أساس ربط تحقيق السلام باحتفاظ إسرائيل بقدرتها النووية كرادع فعال يحول دون تعرضها لتهديد عربى عندما تتخلى عن الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة . وأيدت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية (إلى جانب روسيا واليابان) التمديد اللانهائى للمعاهدة ومارست ضغوطاً شديدة على دول العالم الثالث بهدف تغيير موقف الرفض لذلك التمديد . وقدنجحت فى النهاية بالفعل فى الوصول إلى قرار بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ، الأمر الذى يعنى بالنسبة للعرب تكريس الأمر الواقع واستمرار إسرائيل فى امتلاكها لترسانتها النووية دون أى التزامات(٤٧) .

وقد أكدت السياسة الخارجية المصرية فى مختلف المناسبات واللقاءات الأوربية المتوسطية على خطورة هذه القضية ، ففى الكلمة التى ألقاها مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية فى النموذج الأمنى للقرن الحادى والعشرين : التداعيات على حوض المتوسط والتى عقدتها الخارجية المصرية بالقاهرة بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوربى فى سبتمبر ١٩٩٧ ، أوضح « أن كل دول الشرق الأوسط وحوض المتوسط ، باستثناء إسرائيل ، قد انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووى ، ومع ذلك عندما تعالج المنظمات الأمنية العاملة على المسرح الأوربى مسألة انتشار هذه الأسلحة ، فإن أصابع الاتهام تشير إلى دول عربية ، وبناء على ذلك ، فإن قدرًا أكبر من الشفافية والمصارحة والعدالة وعدم الانتقائية هو أمر ضرورى لصيانة الأمن المشترك »(٤٨).

إن نقص هذا القدر من العدالة ، وعدم الانتقائية حال فى الواقع دون التوصل إلى حل حاسم لموضوع السلاح النووى الإسرائيلى ، بحيث يكون انضمام إسرائيل إلى معاهدةمنع الانتشار النووى شرطًا لازمًا للشراكة الأمنية المتوسطية . ويبدو أن مؤتمر برشلونة لم يكن فى مقدوره أن يبلغ المرحلة التى يمكن أن تحسم مثل هذا الموضوع فاكتفى بجعل « الحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية » ، أحد السبل لتشجيع ضمان الأمن الإقليمى . وهكذا تميعت الأسس التى يبنى عليها الأمن الإقليمى بسبب عموميتها وتجاوزها وضع أحد الأطراف المشاركين، وهو إسرائيل ، أمام المخاطر التى تترتب على امتلاكه للأسلحة النووية على الأمن الدولى والأمن الإقليمى(٤٩) .

وجدير بـالذكر أنه في إطار عملية مـدريد ، كان قدحدث نـوع من التقدم الإيجابي نحو الوصول إلى فهم مشترك بشأن المبادئ والأسس التي تحكم الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، والمبادئ والأسس الخاصـة بإجراء محادثـات مقيدة بشأن السيطـرة على التسلح ، إلا أن رفض إسرائيل التوقيع على اتفاقيـة حظر الانتشار النووي أدى بهذا التقـدم إلى طريق مسدود (٥٠) . ومن الضروري أن تمثل هـذه الخبرة مـرجعًـا أسـاسيًا لفهم مـا يمكن أن ينتهي إليـه الحوار الأوربي/ المتوسطي في ظل استمرار التعنت الإسرائيلي ، والانحياز الغربي الواضح تجاهها .

٢ - عملية السلام في الشرق الأوسط والدور الأوربي الهامشي تجاهها :

صـدر إعلان بـرشلـونة دون أن يشتمـل على نصوص صريحة فيها يتعلق بقضيـة الصراع العربي/ الإسرائيلي ، الـذي يمثل القضية الأمنية الأولى بـالنسبة للعرب ، واكتفى بـالإشارة إلى الفصل في المنازعـات بالطرق السلميـة واحترام الحقوق المتساويـة للشعوب وحقيها في تقـرير المصير .

والواقع أن الاتحاد الأوربي ظـل يميل إلى تركيز مسـاهمته في عمليـة السلام على الجانب التمويلي لأنشطـة التعاون الاقتصـادي والإقليمي ودعم السلطة الـوطنية الفلسطينيـة ومنحها معاملة تفضيلية خاصة . وعلى الرغم من أن هـذا الدور الأوربي بدأ يأخذ منحى أكثر فعالية منذ أحداث نفق البراق التي جرت في سبتمبر ١٩٩٦ ، وما تبعهـا من تداعيات أمنية وسياسية (وهـوما تمثل في تعيين مفـوض أوربي لمتابعـةعملية السـلام من قرب ، وتعـدد زيادات وفـود الترويكا ، وكبـار الزعماء الأوربيين إلى المنطقـة ، إلا أن هذا الدور لا يـزال يتسم بالمحـدودية والتردد إلى حد كبير (٥١) .

إن الصراع العربي/ الإسرائيلي يمثل – من المنظور العربي – العقبة الرئيسية أمام التقدم السريع على صعيد المشاركة الأوربية المتوسطيـة خاصة في جانبها السياسي/ الأمني . ومن ثم فإنه إذا مـا أريد لهذه الشراكـة أن تتجسد على أرض الـواقع ، فإنه لابد مـن تحرك أوربي فعال ومؤثر على صعيد عملية السلام .

وقـد أشار د. عصمت عبـد المجيـد في كلمته أمـام الندوة الـدوليـة الأورومتوسطيـة في مارسيليا إلى هذا المعنى، حين ذكر أن التعاون الأورومتوسطي أو الشراكة الأوربية/ المتوسطية،

ينبغى أن تتجسد فى أعلى صورها من خلال العمل على ضفتى المتوسط الشمالية والجنوبية من أجل إنقاذ عملية السلام من المأزق الذى أوصلته إليه إسرائيل، مطالبًا بضرورة اطلاقها فى إطار مرجعية مؤتمر مدريد وقراراته(٥٢).

ويمثل استمرار الصراع العربى/ الإسرائيلى حائلاً أساسيًا دون التقدم على صعيد إجراءات بناء الثقة، التى تعد أحدا المكونات الرئيسية لأجندة عمل برشلونة الذى يجرى الحوار السياسى بشأنه الآن، وإذا كانت الدول الأوربية تدعو إلى الاستفادة من تجربتها الخاصة فى مجال إجراءات بناء الثقة على المستوى الأمنى بين دول المنطقة، فإنه لابد أن يكون واضحًا أن نقل التجربة الأوربية، هو أمر لا يمكن تصوره بين أطراف الصراع العربى/ الإسرائيلى، والذى يتسم بالتفوق العسكرى الإسرائيلى، وامتلاكها للمقدرات النووية، فى الوقت الذى تتم فيه محاولة إبقاء عملية برشلونة بعيدة عن أن تكون رهينة التطورات فى عملية السلام. فالأطراف العربية تخشى أن تطبيق إجراءات بناء الثقة العسكرية قد يكرس الوضع القائم غير المقبول حاليًا فى الشرق الأوسط، مع استمرار الاحتلال الإسرائيلى لسوريا ولبنان والأراضى الفلسطينية. وتنظر بعض الأطراف العربية إلى بعض إجراءات بناء الثقة المقترحة باعتبارها تعرض للخطر أمنهم ودولهم التى فى حالة حرب مع إسرائيل، فهذه الدول تعترض على أى إجراء من شأنه أن يجمع قادتهم العسكريين مع نظرائهم الإسرائيليين. كذلك فقد كررت مصر موقفها - الذى عبرت عنه - من الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسجيل مبيعات الأسلحة التقليدية، حيث شككت فى فعاليته كإجراء لبناء الثقة، نظرًا لاخفاقه فى أن يتضمن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك فشله فى أن يواجه التساؤلات الخاصة بالإنتاج العسكرى المحلى، والمعدات الحربية المخزونة. أيضًا رفضت الدول العربية المقترحات الخاصة بالمشاركة التمييزية للشركاء بشأن إجراءات معينة، حيث اعتبروا أن عملية التمييز هذه من شأنها أن تأتى بنتائج عسكرية غير مرغوبة، خاصة فى المرحلة الأولى للشراكة، مما يخلق الانقسامات ويؤدى إلى فقدان الثقة(٥٣).

ما تود الدراسة أن تنتهى إليه فى هذه العجالة، هو أن التوصل إلى اتفاق بشأن التسوية السلمية للصراع فى الشرق الأوسط، يعد شرطًا مسبقًا على الأقل من المنظور العربى لبدء عملية بناء ثقة جادة فى المجال الأوربى المتوسطى، كذلك فإن إجراءات بناء الثقة ذات

النمط الأوربى لا يمكن أن يتم نقلهـا أوتومـاتيكيًـا إلى الإطار الأوربى المتـوسطى ، حيث أن دول جنوب المتـوسط غير مؤهلة بعد فى ظل استمـرار الأوضاع الحالية للبدء فى إجـراءات بناء الأمن والثقة العسكرية الأساسية .

وفى هذا الصـدد ، حث السفير نبيل فهمى المستشار السيـاسى لوزير الخارجيـة المصرية على ضرورة بلورة تجربة خاصة بالشرق الأوسط فى مجال إجـراءات بناء الثقة لتكون متجاوبة مع طبيعة العلاقات بالمنطقـة ، مع الوضع فى الاعتبار ضرورة حل الصراع العربى/ الإسرائيلى قبل البدء فى تجربة كهذه(٥٤).

ولكن يبدو أن الدور الأوربى لـه حـدوده التى لا يمكن تخطيهـا . فالـولايات المتحـدة لا تزال تصر منذ مـؤتمر مدريد على استبعاد دور أوربى من عمليـة السلام فى المنطقة ، ورفض أن يتم تناول هذه العملية من خلال الأطر الأوربية المختلفة . وقد وضح ذلك بصورة جلية من خلال كلمة رئيس الـوفد الأمريكى Sam. Brow JR أثناء انعقـاد ندوة النمـوذج الأمنى للقرن الحادى والعشرين . حيث قـال أن منظمـة الأمن والتعـاون الأوربى تتمتع بعـلاقات طـويلـة وأساسيـة مع شركائها المتـوسطين . إننا نقـدر هذه العلاقـة ويمكن للمنظمة أن تلعب دورًا منفردًا وقيمًا مع شركـائنا المتوسطيين ، فهى تستطيـع أن تفعل الكثير ، ولكن ينبغى عليها فقط أن تعمل ما هى مؤهلة بشكل ملائم لعمله . لهذا السبب ، فإن مفهوم القيمة المضافة Added-Value يعـد مفهومًـا صحيحًـا . إن منظمة الأمن والتعـاون الأوربى لا ينبغى عليهـا أن تتطفل وتتدخل عنوة حيثما تفتقد التفويض أو القدرة على عمـل مساهمة هامة بشكل جوهرى . على سبيل المثال هنـاك العديـد من الأجهزة المتخصصة متعـددة الأطراف التى تتعـامل مع عملية السـلام فى الشرق الأوسط ، ومن ثم فإن منظمـة الأمن والتعاون الأوربى لا يمكنهـا أن تحقق قيمة مضافة لهذا الجهد . إننا لا نرى أى دور لها فى هذا الشأن بالمثل ، فإنه فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النوويـة وغير النووية ، هناك أجهزة أخـرى يتم تناول تلك القضايا فى إطـارها بصورة شاملة وفعالة ، ومن ثم لا نرى أى ضرورة للازدواجية فى إطار هذه الجهود »(٥٥) .

ويتضح من خـلال ذلك القيـود الـواردة على الـدور الأوربى من خـلال منظمـة الأمن والتعاون الأوربى ، والواقع أن هذه القيود التى تجعله لا يستطيع أو لا يرغب أن يتجاوز حدود الدعـم المادى والتعبير عن الأمنيات والآمال ، دون ممـارسة أى ضغوط حقيقية على إسرائيل ، أو حتى إدانة السياسسات الإسرائيلية بصورة صريحة .

ومما يؤكـد ذلك ، أنه عندما قامت إسرائيل فى أبريل ١٩٩٦ بضرب التـوصيات المختلفة التى تضمنهـا إعلان بـرشلونـة (احترام حقـوق السيادة - التخلى عن استعمال القـوة لتفتيت وتقسيم وحدة أراضى الدول الأعضاء - وجوب الإحجـام عن أى تدخل مباشر أو غير مباشر فى الشئون الـداخلية لأى عضـو) ، وجميع القوانين الـدولية عرض الحائط بـاستخدامهـا قوى مدمرة فى الاعتـداء على شعب لبنان وتدمير بنية المدنيـة وارتكاب أبشع الجرائم المخلة بجميع القوانين والأعراف ا الدولية . أحجم الاتحاد الأوربى عن إدانة إسرائيل أثناء العدوان ، أو حتى الإشارة إلى إعلان برشلونة(٥٦) ، وبذلك أثبتت أحداث لبنـان أن الجانب السياسى الأمنى من المعاهدة ليس إلا صيغـة منمقة تتسم بالمغالاة وتفتقـد الصدق ، ولا تمثل أى قيمة لمن تنتهك حقوقه من دول جنوب المتوسط المشاركة .

٣ - وجود مخاطر أمنية عربية فى المتوسط لا يقدرها الاتحاد الأوربى :

تمثل الأسـاطيل البحريـة فى مياه المتـوسط من المنظور العـربى تهديدًا خطيرًا لـلأمن ، فى الـوقت الذى لم يعـد هنـاك ما يبرر وجـود تلك الأسـاطيل . فإلى جـانـب الأسطول السـادس الأمريكى ، نجـح حلف الأطلسى فى أبريل ١٩٩٢ فى تشكيل القـوى البرية فى المتوسـط Atanavfomed بمشـاركة من إيطـاليا واليـونـان وتركيـا وأسبانيـا ، على أن تكون مهمتهـا إدارة الأزمـات فى مجمل حـوض المتـوسط . ويعـد وجـود هـذه الأسـاطيل فى المتـوسط من أضخم المشكـلات الأمنية والاستراتيجيـة ، لأنها إلى جـانـب الدور العسكـرى الـذى تقوم بـه (مثلما حدث عقب ما شنت القـوات الأمريكية الغارة الجوية على ليبيـا عام ١٩٨٦) ، تمارس كذلك دورًا سياسيًا أساسه التهديد باستخدام القوة(٥٧) .

وقد أثار فتحى الشاذلى مساعد وزير الخارجيـة للشئون الأوربية جانبًا من هذه المخاوف العربية خلال المؤتمر الأوربى المتوسطى الثانى فى مالطا فى مارس ١٩٩٧ ، حينما تساءل عما إذا كانت عملية تطبيق إجراءات بنـاء الثقة سوف ترتب حقوقًا والتزامات متسـاوية بالنسبة لكل الأطراف على قدم المساواة بها فى ذلك الشركـاء الأوربيين والمتوسطيين ، وتساءل عما سيؤول إليه وضع المقدرات التحـالفية الموجودة داخـل المنطقة أو الموضوعـة تحت تصرف بعض الشركاء الأوربيين وفقًا للعلاقات التحالفية مثل تسهيلات الناتو(٥٨) .

إلى جانب ذلك ، فقد أثار إعلان تشكيل قوات « الأورفور » و « الأورمارفور » كثيرًا من الشكوك والمخاوف على جانب الشركاء فى جنوب وشرق المتوسط ، فقدجرى تكوين تلك القوات دون أدنى تشاور مع الدول المطلة على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط (وهى تضم المغرب - تونس - ليبيا - الجزائر - مصر ويمكن أن تضاف إليها لبنان وسوريا) . فقد تشكلت هذه القوات فى ظل تغييب كامل لتلك الدول ودون تحديد تحت أى شرعية دولية تعطى هذه الدول نفسها حق التدخل فى شئون داخلية لدول أخرى . إن مثل هذه الترتيبات العسكرية الأمنية التى يجرى وضع مخططاتها بعيدًا عن مشاركة الدول المعنية تثير كثيرًا من الريب والشكوك ، وتجسد بشكل واضح مقولة أن للدول الأوربية أولوياتها ومفاهيمها الخاصة بالأمن والاستقرار فى البحر المتوسط والتى من الواضح أنها تختلف إلى حد كبير مع أولويات الدول العربية فى هذا المجال .

وقد سارعت دول جنوب المتوسط إلى إبداء اعتراضاتها وشكوكها حول مقاصد هذه القوات ، وكانت ليبيا أعلاها صوتًا على لسان العقيد معمر القذافى باعتبار ليبيا أكثر دول جنوب المتوسط عرضة لاحتمالات الحصار والتدخل بسبب قضية لوكيربى وعقوبات الأمم المتحدة(٥٩) . وقد وصف معمر القذافى تلك القوات بمثابة إعلان للحرب يستدعى التنبه لمخاطره والتصدى له(٦٠) . كذلك اعتبرتها مصر ، على لسان رئيسها حسنى مبارك ، « صيغة تدخل » وأن تشكيلها تم دون تشاور بين الضفتين(٦١) .

وباعتبارها ترأس الدورة الحالية لاتحاد المغرب العربى ، فضلاً عن كونها المنسق الحالى للمجموعة العربية المتوسطية ، تحركت الجزائر لطلب إيضاحات حول التشكيل المفاجئ والغامض لهذه القوة ، واعتبر أحمد عطاف وزير خارجتها أن المسألة تتطلب بحثًا ومتابعة على مستوى الدول الأوربية المتوسطية التى أبدت تخوفها من إمكانية انتهاك سيادتها الوطنية أو نسف جسور الثقة ، وفكرة التعاون والمصالحة المتبادلة بين دول الشمال الأفريقيى العربية والدول الغربية الواقعة شمال المتوسط . كذلك أشار المراقبون فى الجزائر إلى أن إنشاء هذه القوات يعد تطورًا لفكرة قديمة تقوم على هدف بناء جدار أوربى يمنع انتقال التأثيرات السياسية والأمنية والاجتماعية الموجودة فى جنوب حوض المتوسط إلى الضفة الشمالية منه . كما أن إنشاء هذه القوات يندرج فى إطار نظام استراتيجى لجنوب أوربا وضعته كل من إيطاليا وأسبانيا وفرنسا ، ويتضمن مشروع « هيليوس » للمراقبة والتجسس على دول المغرب العربى عن طريق القمر الصناعى الذى يحمل المشروع اسمه والذى أطلق فى صيف ١٩٩٥(٦٢) .

كـذلك أوضح المراقبـون العرب أن العـلاقـات الأوربيـة المتوسطيـة ومتـابعـة القضايـا السياسية والأمنيـة المرتبطة بالمتوسط ، والنـاجمة عن مؤتمر برشلونـة فى العام الماضى ، تتطلب مزيدًا أكيدًا للتشاور بين الطرفين المعنيين مباشرة بهذه العلاقات فى شمال وجنوب المتوسط ، وليس الإقـدام على إعلان أفكـار أو خطط بطـريقة منفـردة تقـوض الثقة بين الطـرفين ، وهما ملازمان فى بداية طريق المشاركة والتعاون والتبادل .

وقد تساءل الكاتب السياسى الجزائرى سعد بـوعقبة عما قد يثيره إعلان أوربى بتكوين قوة للتدخل السريع فى الـولايات المتحدة لحماية مصالحها الكثيرة هنـاك ، أوما قد يثيره إعلان روسيا بتكـوين مثل هذه القوة لحمايـة مصالحهـا فى أوربا الشرقية أو إعـلان دول اتحاد المغرب العربى أو شمال أفريقيا عن إنشاء قوةعسكرية لحماية عمالها فى أوربا ..!![٦٣].

والواقع أن التدخل الغـربى تحت دعوى المهام الإنسانية فى الشئون الـداخلية للدول قد تعددت حالاته (البوسنة – الصومال – شمال العراق) وتتركزعادة المهام الإنسانية للجيوش الغربية فى المنطقة العربية ، وهذه المهام الإنسانية لا يمكن اعتبارها ، من وجهة النظر العربية ، إلا تدخـلاً فى الشئون الـداخلية للـدول ، وبذلك تفتتـح هذه القوة الجديـدة الباب لمزيـد من التدخـلات الغربيـة فى الدول العربيـة ، متخذة مسمى المهام الإنسـانية كغطـاء أساسى لها . وخطـورة تنفيذه هـذه المهام أنها لن تكترث بسيـادة أى دولة يـراد إدارة الأزمات بها سـواء فيها يتعلق بإجـلاء الرعايـا أو فرض السلم أو التـدخل بين الأطراف المتنـازعة ، الأمـر الذى يثير المخـاوف من عدم احترام استقـلال وسيادة الـدول الأخرى ، ويثير العـديد من التسـاؤلات خاصـة حول تـوجهات الـدول الأعضاء فى هـاتين القوتين تجاه الـدول الأخرى خـاصة غير الأوربية .

وهكذا فإنـه لا تزال هناك أسئلـة كثيرة تحوط مرجعية هذه الترتيبـات وشروط تفعيلها ، ومدى احترامهـا لمبادئ القـانون الـدولى ، ومـدى تجاوب أطـرافها لملاحظـات ورؤى الـدول المتوسطية[٦٤] .

وإلى جانب اختـلافات الأولويـات العربية والأوربية بشأن القضـايا الأمنية الأسـاسية ، وكذلك وجـود مجموعـة من المخاطر الأمنيـة العربيـة التى لا يقدرهـا الاتحاد الأوربى ، نجد

أيضًا أن هناك اختلافًا بين المنظورين العربى والأوربى بشأن بعض القضايا الأمنية المطروحة فى برشلونة (الهجرة - الجريمة المنظمة - الأصولية) ، وكذلك بعض سبل العلاج المطروحة (وأهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان).

إن هناك نظرة توجس وشك وريبة تجاه القادمين من الجنوب ، فالوافدون إلى أوربا من الجنوب - وفقًا للمنظور الأوربى - هم على الأرجح مهاجرون محتلون سيحتالون على النظم القانونية السارية للبقاء فى أوربا والعمل فيها بطريقة غير مشروعة . وشبكات التهريب والجريمة المنظمة الناشطة على المسرح الأوربى ستكون فى الأغلب من نسج عناصر متوسطية . وعندما تشهد مدينة أوربية حوادث عنف ، تتجه الشكوك أول ما تتجه إلى أبناء المتوسط ، وقد تناسى مروجو هذه الصور المغلوطة عدة أمور :

فمن ناحية ، تحظى أوربا بالنصيب الأوفى من المسئولية عن نزيف العقول الذى تعانى منه دول جنوب وشرق المتوسط . وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة المعتمدة من جانب دول أوربا الغربية هى سياسة مزدوجة وغير منصفة ، إذ تفتح الباب أمام الأوربيين الشرقيين وتغلقه أمام مواطنى الجنوب ، وهى تبرز فى هذا الصدد العامل الدينى والثقافى باعتباره عائقًا أمام عملية الاندماج . وقد اضطلعت وسائل الإعلام بدور سلبى وتحريضى ضد المهاجرين المسلمين ، حتى أن أحد الصحفيين الغربيين لاحظ أن الكتابات السياسية مفعمة بأفكار الاقصاء والرفض والتطويق الذاتى واحتقار الإنسان التى تتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة القائمة على الثقافة والسلم والتعاون بين البشر(٦٥) .

وحتى لا تستخدم مشكلة الهجرة فتيلاً لتوتير الأجواء ، فإنه يتعين على دول الشمال خلق مناخ للتعايش يجعل حوض المتوسط منطقة آمنة ، وهو ما يتطلب تقليص الفوارق بين الدول المتاخمة له ، ولقد حذرت مجلة الموند ديبلوماتيك الفرنسية من أن الخلل فى التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين ضفتى المتوسط يزداد ، وذكرت المجلة فى تقرير لها أن الفوارق بين شمال وجنوب المتوسط تزداد عمقًا ، ففى المجال الاقتصادى تسهم دول الاتحاد المطلة على البحر بأكثر من ٣٪ فقط ، وأشار التقرير إلى التفاوت فى الدخول بين الشمال والجنوب ، حيث يصل متوسط دخل الفرد سنويًا إلى أكثر م ٢٠ ألف دولار فى فرنسا مقابل أقل من ٥٠٠ دولار فى الجنوب(٦٦) .

وهكذا فإنـه ما لم تجد دول جنوب المتـوسط المساعـدة كما حدث فى أوربا الغـربية عقب الحرب العالميـة الثانيـة ،فإنه لا يمكن أن تنشأ التـوازنات السياسيـة والاقتصاديـة بين أطراف المتوسـط ، وسوف تستمـر وتتعمق مصادر التـوتر والاضطـراب وعدم الاستقـرار فى الجنوب ، والتى ستمتد آثارها بالضرورة إلى الشمال(٦٧) .

من ناحيـة أخرى ، فإن دول جنـوب المتـوسط ليست هى وحـدها المسئـولـة عن الجرائم المنظمة العـديدة التى تـرتكب ، ولا ينبغى أن ينسى الأوربيـون أن أيدى أوربية كـانت ضمن الأيدى التى تم ضبطها فى جنوب وشرق المتوسط متـورطة فى محاولات تهريب نفايات صناعية أو مواد غذائية فقدت صلاحيتها للاستهلاك الآدمى ، وتحمل جراثيم أمراض قاتلة(٦٨).

من ناحية ثالثة ، فمن المنظور العـربى ، هناك نقد للصورة الأوربية عـن الإسلام الذى يمثل للخيـال الأوربى عدوًا جـاهزًا بعـدما تـلاشت الصورة التقليـدية عن العـدو . وربط الأوربيـون نتيجـة العنف المستخـدم من جـانب بعض الجماعـات الإسـلاميـة بين الإسـلام والارهاب ، ولكن الحقيقـة أن الارهاب ليست له جنسية ولا وطن ولا دين ، والعنف هـو اللغة المفضلة لليائسين ، سواء كانت ألسنتهم تنطق بالعربية أو بالأسبانية أو الإنجليزية ، وللعقلية العربية الإسلامية دون التسليم بالأفكار المغلوطة التى يحاول البعض ترويجها ، والتى تخلط بين الإسلام والتطرف(٦٩).

وجدير بالذكر ، أن التطرف ليس نتاجًـا إسلاميًا محضًا ، فالمجتمعات الغربية ذاتها تموج الآن بتيارات العنصرية ، وانتعاش الحركـات الفاشية والنازية الجديدة ضـد المهاجرين العرب والمسلمين(٧٠).

أما عن الديمقـراطية وحقوق الإنسان والتى يطـرحها الجانب الأوربى ضمن سبل تحقيق الاستقرار والأمن فى المنطقة ، فقد وجد خلاف كبير بين وجهـة النظر العربية والأوربية ، حيث تفضل النظم العـربيـة اعتبار حقـوق الإنسـان والديمقـراطيـة قضايـا داخليـة ، ومن صميم السلطات الـداخلية لكل دولـة ، وليس من حق أى مجتمع دولى أو إقليمى أن يتـدخل فيها . وفى هذا الإلإطار تؤكد الرؤية العربية على عدة أمور أساسية :

١ - أن اختلاف الأطر الحضارية والثقافيـة له تأثير كبير على إدراك قضايا أساسية مثل احترام حقـوق الإنسـان ونـوعيـة الحكم. فعلى سبيل المثـال ، فـإن المدافعين عن الممارسـات

الديمقراطية التقليدية وحكم القانون سوف يجدون أنفسهم على غير حق فى المجتمعات التى تسودها الحياة البدوية ، والتى فيها يتولى رئيس القبيلة تجسيد وتطبيق القانون[٧١] .

٢ - أن هذه القضايا تتم إثارتها دوليًا بصورة غير متوازنة وطبقًا لمصالح الدول الغربية فى العادة . ومثال ذلك ، صمت منظمات حقوق الإنسان الغربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان فى فلسطين ، فى الوقت الذى تنشط فيه بقوة حينما تشتبه فى وقوع انتهاكات فى الدول التى لا تتماشى مع السياسات الغربية[٧٢] .

٣ - أن حق تقرير المصير ينبغى تطبيقه بصورة غير انتقائية باعتباره يقع فى مقدمة حقوق الإنسان[٧٣] . كذلك فإن حق مقاومة الاحتلال ينبغى تمييزه عن الارهاب، حيث أن هذا المفهوم المغلوط يقود إلى ضياع الحقوق المشروعة للشعوب فى مقاومة الاحتلال[٧٤] .

٤ - اعتادت الدول الغربية طرح قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان دون أى إشارة لأية التزامات أوربية ذات شأن فى مجال تخفيف الشروط والتبعات المرتبطة بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى تفرضها مؤسسات التمويل الدولية على الدول الراغبة فى جدولة ديونها والحصول على قروض ميسرة للاصلاح المالى والاقتصادى . ولاشك أن مثل هذه الشروط والتكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الباهظة المفروض من قبل تلك المؤسسات تهدد الهامش الديمقراطى المقيد أساسًا فى الدول العربية المتوسطية الشريكة ، الأمر الذى يتناقض مع الرغبات الأوربية ذاتها فى دعم التطور الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان الواردة فى وثائق الشراكة[٧٥] .

فى ضوء ما تقدم يتضح وجود قدر كبير من التباين بين المنظورين العربى والأوربى بشأن المخاطر والتحديات الأساسية وأولوياتها فى المتوسط . والتساؤل الآن هو كيف انعكس هذا التباين على المؤتمر الأوربى المتوسطى الثانى ، والذى عقد بفاليتا - مالطا فى أبريل ١٩٩٧ ؟

خامسًا - المؤتمر الوزارى الأوربى - المتوسطى الثانى بمالطا :

اتفقت دول الشراكة الأوربية المتوسطية على عقد اجتماعها الثانى (برشلونة) فى بلد غير عربى ، بعد أن تخلت تونس عن احتضانه من أجل صيانة وحدة الصف العربى ، حيث هددت سوريا ولبنان بمقاطعة اجتماعات الشراكة إذا عقدت فى بلدعربى عملاً بمبدأ رفضها

لقاء الإسرائيليين فوق أرض عربية فى نطاق ثنائى أو متعدد الأطراف من أجل أن تحرم إسرائيل من فرصة طبيعية هامة مع العرب ، ردًا على سياساتها التعسفية تجاه عملية السلام ، ولذلك تم نقل مكان الاجتماعات إلى فاليتا عاصمة مالطا(٧٦) .

وقد ألقت الأوضاع المتهورة لعملية السلام بظلالها على مؤتمر الشراكة الأوربية المتوسطية فى فاليتا الذى واجه الفشل بسبب وعد قدمته رئاسة الاتحاد الأوربى لإسرائيل مقابل حضورها للاجتماعات ، فقد كان وزير الخارجية الإسرائيلى مترددًا فى الحضور خوفًا من أن يتضمن البيان النهائى بنودًا تدين السياسات الاستيطانية بشدة على غرار ما حدث فى اجتماعات لجنة القدس ، ووزراء خارجية الدول العربية ودول عدم الانحياز التى سبقت مؤتمر مالطا بأيام قليلة . ولأن عدم حضور إسرائيل كان سيعنى فشل فكرة التعاون الأوربى المتوسطى من الأساس . فقد رأت رئاسة الوحدة الأوربية أن عدم مناقشة عملية السلام فى الشرق الأوسط خلال الاجتماعات هو المخرج الملائم ، وأقنعت وزير الخارجية الإسرائيلى بالحضور . إلا أنه خلال الاجتماعات فوجئ الجميع بموقف عربى موحد يطالب بتخصيص فقرة فى البيان الختامى تتناول الاستيطان الإسرائيلى الذى يشكل عقبة فى طريق التسوية . وقدنبع التبرير العربى لضرورة صدور مثل هذه الفقرة من رؤية موضوعية ، وهى أن التعاون الأوربى المتوسطى يتضمن مجالات سياسية وأمنية لا يمكن ترسيخها إلا بعد استتباب الأمن العادل فى الشرق الأوسط ، وبالتالى فمن الضرورى ، اتخاذ مواقف واضحة حيال كل ما يسمم أجواء السلام فى المنطقة لأنه ينعكس سلبيًا على التعاون الأوربى/ المتوسطى(٧٧) .

وقد أكد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى فى ختام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر على أن تطور عملية السلام أدت لإبطاء مسيرة برشلونة ، وتحدث عن كيفية التحدث عن سلام واستقرار البحر المتوسط فى ظل فشل عملية السلام على جميع مساراتها ، وكيفية العودة للحوار بين الأديان ، بينما تمتد أيادٍ لتعبث بالقدس . كما أكد عمرو موسى أن السلام المنشود هو السلام الشامل والعادل ، وأن الأمن الذى نسعى لإرساء دعائمه لابد أن يكون متبادلاً ومتكافئًا . وردًا على الإلحاح الأوربى على قضية حقوق الإنسان ، قال موسى إننا نطالب أيضًا بتطبيق هذه الحقوق وأولها حق تقرير المصير دون انتقائية(٧٨).

وقد حاول الجانب الأوربى التمسك برأيه المؤيد لضرورة الفصل بين مسار التعاون

الأوربى المتوسطى ، وما يدور فى الشرق الأوسط تنفيذًا لوعوده لديفيد ليفى ، ولذلك فقد استمرت محاولات التوسط إلى حل وسطى حتى آخر لحظة دون جدوى فانفض الجمع دون إصدار بيان ختامى ، وفى سابقة غير مألوفة اجتمع كبار المسئولين بوزارات خارجية دول التعاون بعد أسبوعين من نهاية المؤتمر من أجل التوصل إلى صيغة البيان الختامى لأعمال المؤتمر(٧٩) .

وفى النهاية جاء إعلان مالطا فى صورته النهائية خلوًا من أى إشارة إلى إدانة السياسات الإسرائيلية ، ودون تضمين أى نصوص صريحة خاصة بعملية السلام ، ولكنه فقط اكتفى بمجرد الإشارة إلى ضرورة أخذ تطور الموقف السياسى فى المتوسط فى الاعتبار أثناء العمل بشأن إجراءات بناء الأمن والثقة .

كذلك تضمن الإعلان مطالبة كبار المسئولين بالاستمرار فى العمل التمهيدى من أجل التوصل إلى إعلان (أو ميثاق) السلام والاستقرار فى المنطقة الأورومتوسطية The Charter of Peace and Stabilty فى أقرب وقت ممكن ، وحتى يمكن إقراره فى الاجتماع الوزارى المقبل ، عندما تسمح الظروف السياسية بذلك .

وجدير بالذكر أن هذا الإعلان الذى تجرى المباحثات بشأنه يتكون من إعلان مبادئ يعيد التأكيد على صميم إعلان برشلونه ،إلى جانب ملحقين أحدهما بشأن احترام حقوق الإنسان ، والآخر يركز على إجراءات بناء الثقة والأمن . ويتمثل الموقف العربى إزاء هذا الإعلان (الذى يطلق عليه الأوربيون أحيانًا تعبير Stability Pact ، وهو ما يرفضه العرب لأنه يذكرهم بحلف بغداد فى الخمسينات) فى أن المناخ ليس مهيئًا للتوصل إلى مثل هذا الإعلان ، وإذا ما تم التوصل إليه ، فإنه ينبغى أن يظل وثيقة ملزمة سياسيًا مثل إعلان برشلونة ، ولا يتم التوقيع عليه، من أجل تجنب العقيدات المؤسسية ، كذلك فإنه ينبغى أن يكون متوازنًا فى التعامل مع الأمن والاستقرار ، باحتوائه على قضايا ذات أهمية أكبر من المنظور العربى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الخطر الذى تفرضه انتشار أسلحة التدمير الشامل ، كما ينبغى أن يتضمن ملحقًا ثالثًا يتعامل مع القضايا المتصلة بالسيطرة على السلاح ونزعه . ويعود هذا التوجه الحذر من جانب المجموعة العربية إلى الطريق المتعثر الذى تسلكه عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وإلى العقبات التى تعانيها فى الآونة الأخيرة(٨٠) .

سادسًا - رؤية استشرافية :

فى ضوء مـا تقدم من تحليل للبعد الأمنى للشراكـة الأوربية المتوسطيـة ، يمكن القول أن تطور هذه الشراكة إنما هو رهن بعدد من المحددات ، التى من التصور أن تفرض تأثيرها بقوة، ويمكن بيانها كالآتى :

١ - العلاقات الأوربية/العربية :

أظهرت الـدراسة وجود اختلافـات أساسية وجوهـرية بين الرؤيتين : العربيـة والأوربية بشأن مكمن المخاطر الأساسية التى تهدد أمن الدول المتشاطئة فى شمال وجنوب المتوسط . إن اختلاف المنطلقـات التى ينطلق منها كـلا الجانبين من المتصور أن تقود إلى عـدم القدرة على الـوصول إلى فهـم مشترك للتحـديات الأمنيـة فى منطقة المتـوسط ، ومن ثم عدم القـدرة على بلورة السبل الملائمة لمواجهة تلك التحديات .

من ناحية أخرى ، فإن اختلال ميـزان القوى بين دول شمال وجنوب المتوسط ، من شأنه أن يفرغ مفهوم الشراكة عامة ، والأمنية خاصة ، من محتواه ، حيث أن هذه الشراكة تفترض أن يكون هناك قـدر من التكافؤ بين الشريكين يضمن أن يلعب كلاهما دورًا متسـاويًا إيجابيًا فى صيـاغة وتحقيق تلـك الشراكة ، وألا يطغى تصـور أمنى للطـرف الأقـوى على تصور الطـرف الأضعف ، وهو مـا لم يتوفر بالنسبـة للشراكة الأوربية المتـوسطية فى برشلونـة ، والتى جاءت معبرة عن الرؤية الأوربية ، ومبرزة فى بُعدهـا الأمنى المخاطر التى ترى أنها أضحت تهدد أمن دول شمال المتـوسط على حساب الـرؤيـة العربيـة للمخـاطر التى تـراهـا مهددة لأمن الـدول المشاطئة فى الجنوب ، الأمر الذى من شأنه تهديد التعاون الأمنى فى المتوسط .

من ناحيـة ثالثـة ، فإن هناك بعض التبعـات غير الإيجابية للشراكـة الأوربية المتـوسطية تتمثل بالأسـاس فى تهديدهـا ، ليس فقط بتجزئة الهويـة العربية الجماعيـة إلى أقاليم جغـرافية منفصلة ومتشابكة فى آن واحد ، وإنما أيضًا فى طابعها الاستبعادى لدولة عربية متوسطية ، مثل ليبيا ، لاعتبـارات سياسية . ومن المفـارقات الغريبـة هنا أن يتم ضم دول غير متـوسطية ، مثل الأردن ، إلى مؤتمر بـرشلونـة ومشروع الشراكة لاعتبـارت سياسيـة . أيضًا تمثلت فى تـوقيع عمان

لاتفاقية سلام مكتملة الأبعاد مع إسرائيل ، وصلت إلى حد التعاون الأمنى والاستراتيجى والتطبيع الاقتصادى بمعدلات سريعة ، كما تمت دعوة موريتانيا كمراقب ، رغم أنها ليست دولة متوسطية(٨١) .

ويبدو أن عملية الاستبعاد والضم فى إطار المتوسطية تتم بما يتفق والمصالح الأمريكية / الإسرائيلية فى المنطقة بما يؤكد ما سبق أن أشارت إليه الدراسة من وجود قدر كبير من التنسيق فى السياسات والحركة بين الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة .

وعلى الرغم من سعى الدول العربية قبل برشلونة إلى إشراك ليبيا ، انطلاقًا من أنه من الصعب الحديث عن التعاون الأمنى والاستقرار فى المنطقة فى غياب إحدى دولها ، واستنادًا إلى المفهوم الشامل لهذا التضامن والاستقرار ، إلا أنه ، ونظرًا لاختلال ميزان القوى ، انتصرت الرغبة الأوربية على السعى العربى . وقد حاولت الدول العربية من جانبها التعرف على وجهة النظر الليبية وإشراكها بصورة غير مباشرة فى عملية برشلونة .

٢ - العلاقات العربية / الإسرائيلية :

بدا واضحًا من التحليل المتقدم للرؤية العربية للأمن فى المتوسط ، أن حل الصراع العربى / الإسرائيلى والوصول إلى تسوية سلمية من ناحية ، وانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووى ، والموافقة على تفتيش المراكز النووية لديها من ناحية أخرى تمثل أمورًا ضرورية لتحقيق تقدم ملموس على صعيد الشراكة الأوربية/ المتوسطية ، ومن ثم فإنه مع تعنت الحكومة الإسرائيلية وتراجعها عن مرجعية مدريد ، وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه ، واستمرار رفضها الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار ، وفى ظل الموقف العربى السلبى تجاه عملية السلام ، وعدم رغبتها أو قدرتها على ممارسة أى نوع من الضغوط على إسرائيل بشأنها أو بشأن السلاح النووى ، يبدو أن الوصول إلى طريق مسدود ، على الصعيد الأمنى للشراكة ، أضحى أمرًا محتملاً بدرجة كبيرة ، وقد أوضحت النتائج المحدودة التى تم إحرازها على صعيد عملية إجراءات بناء الثقة والأمن فى المنطقة ، وكذلك فشل قمة مالطا ، هذه الحقيقة بصورة جلية .

وتؤكد المواقف الأوربية المترددة والضعيفة إزاء القضايا العربية الأمنية الأساسية ، الرأى القائل أن كلا من المشروع الشرق أوسطى والمتوسطى يسعى إلى إدماج إسرائيل فى المنطقة وإعطائها شرعية الوجود والبقاء خلال علاقات متنوعة مع الدول العربية ، التى هى أساسًا فى حالة صراع معها .

كذلك تؤكد أن كلا المشروعين يعبران عن درجة عالية من التنسيق والتناسق فى المصالح بين الولايات المتحدة وأوربا الموحدة فى الشرق الأوسط ، وأنهما فى النهاية يهدفان إلى إحكام السيطرة على هذه المنطقة أمنيًا من خلال وسائل متعددة اقتصاديًا وثقافيًا وأمنيًا بما يحقق فى النهاية الأهداف الغربية فى مواجهة الجنوب .

٣ - العلاقات الأوربية / الأوربية :

من الأمور الأساسية التى تشغل أوربا الآن ، هو ترتيب البيت الأوربى من الداخل ومواجهة مجموعة من المعضلات التى من شأنها التأثير على مستقبل الاتحاد الأوربى كقوة سياسية فاعلة فى النظام العالمى الجديد ، ومن ثم التأثير على مستقبل توجهه المتوسطى . ومن بين هذه المعضلات الأساسية : التجاذب بين أولويات حل المشاكل الداخلية ، ودوافع بلورة سياسة خارجية ودفاعية وأمنية مشتركة ، وتجاذب اهتمام دول الاتحاد الأوربى بين منطقتى شرق أوربا والجنوب المتوسطى .

٤ - العلاقات الأوربية / الأمريكية :

أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى دور أمنى أوربى فى البحر المتوسط ، إلا أن مدى هذا الدور لا ينبغى أن يتجاوز حدودًا معينة ، هى حدود التوجهات والأهداف والسياسات الأطلنطية فى المنطقة .

ومن الواضح أن التفاهم بين أطراف حلف شمال الأطلنطى تجاه الشرق الأوسط لا يزال قائمًا على الصعيد الاستراتيجى بوجه عام على أساس :

– تثبيت كيان إسرائيل فى المنطقلة العربية وضمان تفوقها النوعى على العرب .

– الإمساك بمنابع النفط فى الخليج خاصة ، ومنطقة الشرق الأوسط عامة ، والسيطرة على الممرات الاستراتيجية فى هذه المنطقة(٨٢) .

وبشكل عام يفضل الأمريكيون أن تكون لهم اليد الطولى فى موضوعات السياسة الأمنية، ومن المتصور أن يقفوا ضد إنشاء أى منظمة مركزية للبحر المتوسط تتناول موضوعات الأمن على غرار منطقة الأمن والتعاون الأوربى(٨٣) .

وقد عبر عن ذلك روبيرتو اليبونى بقوله: « أن الولايات المتحدة تفضل أن يضطع الأوربيون بعبء أكبر فى البحر المتوسط ، ولكن بدون وجود منبر لاتخاذ القرارات السياسية المشتركة حيث لن يشعر الأمريكيون بالثقة من نتيجة هذا المنبر ، ومن ثم فإنهم سيفضلون أن يحتفظوا باليد العليا فى مسائل الأمن وسيعارضون إنشاء مؤسسة متوسطية - على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى - تتعامل مع قضايا الأمن .

من ناحية أخرى ، فإنه بدون وجود منبر مشترك لن يتحرك الأوربيون بقوة للاضطلاع بمسئوليات أكبر فى المسائل الأمنية والسياسات فى البحر المتوسط والشرق الأوسط »(٨٤) .

والولايات المتحدة حريصة على عدم الابتعاد عن أى ترتيبات أمنية أوربية ، أو أوربية متوسطية . ويفسر ذلك ما ورد فى وثيقة إنشاء القوة الرباعية بشأن إمكانية استخدام حلف الأطلنطى لتلك القوات ، والتى بدورها يمكن أن تستخدم تسهيلات الحلف للقيام بعمليات أوربية بعيدًا عن الأطلنطى . ومن ناحية أخرى ، فإن الولايات المتحدة حريصة أيضًا على رسم حدود الدور المنوط بأى منظمات أوربية تعنى بالأبعاد الأمنية ، فكما أوضحت الدراسة فإن الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، ترسم حدود الدور المنوط بمنظمة الأمن والتعاون الأوربى ، بحيث ينأى عن تناول موضوعات أساسية فى المنطقة ، مثل العملية السلمية ، أو انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووى . ومن الواضح أن أوربا لا تبغى التصارع مع الولايات المتحدة فى هذه المنطقة أو غيرها ، وإنما هى تقوم بالبحث عن مصالحها المباشرة فى الوقت الذى تحافظ فيه على تحالفها الاستراتيجى .

ومن ناحية ثالثة ، فقد حرص حلف شمال الأطلنطى من جانبه على أن يبدأ حوارًا مع الدول المتوسطية : مصر - تونس - المغرب - موريتانيا - إسرائيل . وقد بدأ هذا الحوار فى فبراير ١٩٩٥ ، ثم انضمت إليه الأردن فى العام التالى . وقد عقدت حتى الآن ست جلسات للحوار كان آخرها فى ٥/ ٥/ ١٩٩٧ . ويهدف الحوار - وفقًا للوثائق المتاحة الخاصة به - إلى

المساهمة فى تحقيق أمن واستقرار المتوسط ، العمل على تطوير تفاهم مشترك أفضل بين دول الحلف وجنوب المتوسط ، تصحيح أى مفاهيم خاطئة لأغراض وأهداف الحلف المساعدة فى مواجهة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل باعتبار تأثيره الكبير على أمن المتوسط ، تناول خطر التطرف ولكن بطريقة حذرة حتى لا يتعرض لسوء الفهم ، التعرف على أنشطة الحلف ومتابعة تحركاته فى البحر المتوسط ، والدخول فى بعض جوانب التدريب[٨٥] .

وجدير بالذكر ، أن الدول العربيةتبدى تحفظًا وحذرًا شديدين خوفًا من الاحتواء والتورط فى مسلسل الأحلاف ، والأحلاف المضادة ، وتوجسًا من الدور الإسرائيلى أساسًا[٨٦] .

فى ضوء ما تقدم ، يتضح كيف أن الأطلنطى يحكم قبضته بصورة قوية على الأمن فى المتوسط من خلال الحوار المباشر مع دوله الأساسية ، أو من خلال التنسيق فى السياسة والحركة مع الاتحاد الأوربى ، أو من خلال وجود أساطيله فى البحر المتوسط . وترتيبًا على ذلك فإنه لا ينبغى للعرب توقع مستقبل أكثر إشراقًا فى مجال خدمة القضايا والأهداف الأمنية العربية الأساسية فى ظل المشروع الأورومتوسطى عما سيكون عليه الحال فى ظل الأطر الأخرى الثنائية أو الإقليمية التى ترعاها الولايات المتحدة .

٥ - العلاقات العربية / العربية :

تتسم الساحة المتوسطية بغياب عربى واضح ، وهناك افتقاد لرؤية عربية موحدة لمختلف مفاهيم الأمن والتعاون فى المتوسط . وقد انعكس ذلك بصورة جلية على الموقف العربى فى برشلونة ، حيث لم يتوصل العرب إلى تحديد رؤية موحدة حول الأمن فى المتوسط ، وبالتالى ترتيب الأولويات العربية فى هذا المجال . وقد أدى ذلك إلى خروج الصيغة النهائية لإعلان برشلونة معبرة بصورة أساسية عن الأولويات والأهداف الأمنية الأوربية . وقد حاولت الدول العربية فى الاجتماع الأوربى المتوسطى الثانى فى مالطا إدخال بعض النصوص التى تدين صراحة السياسات الإسرائيلية ، ولكنها فشلت فى ذلك نتيجة الموقف الأوربى المحدد والمترابط والمرتبط بالمفهوم الإسرائيلى والأمريكى للأمن بمنطقة المتوسط ، والتى تمثل جزءًا هامًا من الشرق الأوسط .

فى ضوء ذلك ، فإن إعادة ترتيب البيت العربى ، والضغط من أجل استعادة ليبيا لموقعها كدولة متوسطية أساسية لا ينبغى استبعادها من إطار برشلونة ، وصياغة رؤية عربية محددة

المعالم والأولويات تمثل عناصر أساسية لدعم الموقف العربى فى مواجهة الموقف الأوربى الموحد ولتحقيق نوع من التوازن المختل بين جانبى المتوسط ، الأمر الذى من شأنه أن يسهم فى إعطاء دفعة للاهتمام الأوربى بالقضايا والأولويات العربية الأمنية . إذا لم يتحقق ذلك ، فإنه من الصعب تصور أو توقع أى نوع من النجاحات على الصعيد الأمنى لعملية برشلونة يخدم المصالح والتصورات الأمنية العربية .

ومن الضرورى أيضًا عدم اعتبار أى صيغة للتعاون الإقليمى بين الدول العربية وجيرانها بديلاً عن ترتيبات النظام الإقليمى العربى كوحدة عضوية وهوية جماعية تجسدها جامعة الدول العربية ، التى ينبغى أن يكون لها دور فعال ، سواء على صعيد العلاقات العربية ، أو العربية الأوربية فى إطار عملية الشراكة ، ومن ثم فإنه ينبغى التصدى لأى محاولات تهدف إلى منع ترابط وتكامل الكيانات العربية ، وإثارة التناقضات بينها ، وصولاً إلى ضرب مقومات الأمن العربى.

فى ضوء هذه المحددات المختلفة ، وآثارها المحتملة، فإنه لا يمكن إلا أن نتصور رؤية غير متفائلة بشأن مستقبل الشراكة الأمنية الأوربية المتوسطية فى ظل استمرار الأوضاع الراهنة، اختلال ميزان القوى لصالح الاتحاد الأوربى ، استمرار التعثر فى عملية السلام ، احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية ، إحكام الأطلنطى السطرة على المتوسط ، التنسيق الأوربى / الأطلنطى على حساب المصالح والأهداف الأمنية العربية ، الضعف والتفكك العربى وافتقاد رؤية أمنية عربية موحدة . ومن المتوقع أن ينعكس الفشل فى تحقيق تقدم على صعيد البعد الأمنى على كافة الأبعاد الأخرى للشراكة ، باعتبار أن الهدف الأساسى لهذه الشراكة فى النهاية هو هدف أمنى بالدرجة الأولى ، ويتم توظيف كافة الأبعاد الأخرى لخدمة هذا الهدف .

الهــوامش

(١) التقريـر الاستراتيجي العربي ١٩٥٥ (القـاهرة : مركـز البحوث والدراسـات السياسيـة والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) ، ص ١٠١ .

(٢) نـاديـة مصطفى « المشروع المتـوسطى : الأبعـاد السياسيـة » ، بحث مقـدم إلى المؤتمر السنـوى العـاشر للبحوث السيـاسية : مصر ومشروعـات النظام الإقليمـى الجديد فى المنطقـة (القاهـرة : مركـز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٥ .

(٣) عبـد المنعم سعيـد « الشرق أوسطيـة والمتوسطيـة : التغير فى النظـام الإقليمى و بحث مقـدم إلى النـدوة المصرية / الفرنسيـة السابعة : المشاركـة - الأوربية - المتوسطية (القـاهرة : مركز البحـوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣ .

(٥) نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ - ٢٨ .

(٦) حسين معلوم « الشرق الأوسط على خـارطة تـوسيع الناتـو » ، السياسـة الدوليـة ، عدد ١٢٩ (يـوليو ، ١٩٩٧) ، ص ٩١ .

(٧) نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٨) صلاح زرنوقة « الناتو بين مرحلتين » ، السياة الدولية ، عدد ١٢٩ (يوليو ، ١٩٩٧) ، ص ٧٤ .

(٩)عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ،ص ٣ .

(١٠) عمرو عبد الكريم سعداوى « فرنسا وتوسيع الناتو » ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٩ (يوليو ،١٩٩٧) ص ١٠٧ .

(١١) انظر حول الرؤية : نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ - ٣٢.

- ناصيف حتى « مستقبل العلاقـات العربية/ الأوربية بين الشرق أوسطية والمتـوسطية : ورقة عمل » ، المستقبل العربى ،عد مارس ١٩٩٦ ، ص ٩٨.
- عبد الفتاح الجبالى ، الاتحاد الأوربى والتوجه المتوسطى ، الأهرام ،٢٥/ ١٢/ ٩٥ .
- محمد سيد أحمد ، برشلونة ، الأهرام ، ٣٠/ ١١/ ١٩٩٥ .

(١٢) عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(١٣) إشكاليات توسيعا لناتو ، ملف الأهرام الاستراتيجى ، عدد ٢٨ ،أبريل ١٩٩٧ ، ص ٤٣ .

(١٤) عمرو عبد الكريم سعداوى ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

Philip H. Cordon, France Fully in Nato May be not, Herald Tribune International, November, 1996.

(١٥) إشكاليات توسيع الناتو، مرجع سابق، ص ١٠٧ .

(١٦) صلاح زرنوقة ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(١٧) Douglas Hurd, Developing the Common Foreign and Security Policy, International Affairs, Vol. 70, No. 3, (1994), P. 426.

(١٨) صلاح زنوقة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٢٠) محمود قاسم ، دور أمريكا فى البحر المتوسط ، الوفد ، ٥/ ٨/ ١٩٩٥ .

(٢١) عبد النور بن عنتر « الأطلسية الجديدة فى المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربى» ، شئون الأوسط ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ٩٦.

(٢٢) أحمد فخر « الجوانب الأمنية فى وثائق الشراكة » ، بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية السابقة : المشاركة ا لأوربية/ المتوسطية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧) ،ص ٩٧.

(٢٣) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ،ص ٩٧ .

(٢٤) D. Hurd, op. Cit, P. 426.

(٢٥) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٢٦) صفاء موسى « الإطار الأمنى الأوربى الجديد » ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٨ ، (أبريل ١٩٩٢) ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٢٧) Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration. Barcelona, 27-28 November 1995, p.2.

(٢٨) التقرير الاستراتيجى العربى ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(٢٩) Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration op. Cit, P. 2-3.

(٣٠) على ناصر محمد « البعد السياسى والأمنى فى الشراكة الأوربية/ المتوسطية » ، الرسالة ، العددالتجريبى رقم صفر (كانون الأول ، ١٩٩٦) ،ص ٧ .

(٣١) Francois Heisbourg, The Future of the Atlantic Alliance whither Nata, The Washington Quarterly (Spring, 1992), P. 130.

(٣٢) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٣٣) Strengthening Security Cooperatin with other Organization, Statement by Director of the Department for General Affairs Mr Andrei Androsov, OSCE Mediter ranean SEminar, Cairo 3-5 Sep., 1997, P.1.

(٣٤) محمود قاسم ، المتغيرات العالمية والوضع فى البحر المتوسط ، الوفد،٢٢/ ٧/ ١٩٩٥ .

(٣٥) عفيف عثمان « المتوســط الأوربى/ الإسلامى : التحديات والاستراتيجيات » ، شئون الأوسط ، ١٩٩٥ ، ص ١١٥ .

(٣٦) الحياة ، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٢ .

(٣٧) محمود قاسم : مرجع سابق .

(٣٨) F. Heisbourg, op. Cit, P. 130.

(٣٩) عبد الفتاح الجبالى ، مرجع سابق .

(٤٠) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٦(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧) ، ص ٧٦.

The Briefing Concerning the European Military Reality -Euro-FOR.

(٤١) الأهرام ١١/ ١٢/ ١٩٩٦ .

(٤٢) Stephen C. Caleya, Security Considerations in the Mediterranean and the Middle East: A Meditarranean View, A paper Prepared for the Malta International Seminar Sp. 1997, P. 7.

(٤٣) The Briefing Concerning the European Military Reality EUROFOR Op. Cit.

(٤٤) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ١٠.

(٤٥) الأهرام ، ١٢/ ٥/ ١٩٩٧ .

(٤٦) زينب عبد العظيم محمد « العلاقات الاقتصادية المصرية/ الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة » فى : أحمد الرشيدى (محرر) ، مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٦) ، ص ص ٧٦ - ٧٩ .

(٤٧) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية فى ندوة النموذج الأمنى للقرن الحادى والعشرين : التداعيات على حوض المتوسط ، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون فى أوربا، القاهرة : سبتمبر ١٩٩٧، ص ٥ .

(٤٨) هيثم الكيلانى ، الشراكة الأوربية/ المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة ، شئون الأوسط ، فبراير ١٩٩٦ ، ص ٨٢.

(٤٩) Speech of H. E. Mr, Mohamed Fathy El Shaliz Assistant Minister for European Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Egypt, Presented to the Euro-Med II Training and Information Training Programme For Diplomats, Qawra-Malta, 15-17 March, 1997, PP. 10-11.

(٥٠) التقرير الاستراتيجى العربى ،مرجع سابق ،ص ٧٧ .

(٥١) الأهرام ، ٥/ ١٢/ ١٩٩٧ .

(٥٢) Speech of H.E. MR. Mohamed Fathy Elshazli, op. Cit, PP. 79.

(٥٣) Intervention by Head of U.S. Delegation Sam W. Brown Jr, OSCE Mediterranean Seminar, Cairo, 3-5 September, 1997.

(٥٤) الأهرام ، ٢/ ١٢/ ١٩٩٦ .

(٥٥) وإن كان الجانب الفرنسى قد قام وفقًا لما تمليه عليه سياسته الخارجية وخارج إطار الإعلان ، والإطار الأوربى بمحاولة إدانة هذا الاعتداء ، الحياة ، ١٢/ ٢/ ١٩٩٧ .

(٥٦) هيثم الكيلانى ، مجع سابق ، ص ص ١٢١ - ١٢٣ .

(٥٧) Speech of H. E. MR. Mohamed Fathy El Shazli, op. Cit, P. 13.

(٥٨) الأهررام ، ١٨/ ١١/ ١٩٩٦ .

(٥٩) الأهرام ، ٧/ ٦/ ١٩٩٧ .

(٦٠) الأهرام ، ١١/ ١٢/ ١٩٩٦ .

(٦١) الدفاع الأوربى والأمن الأوربى ، شئون الأوسط ، سبتمبر ١٩٩٧ . ص ٣٨ .

- عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٦٢) الأهرام ، ١١/ ١٢/ ١٩٩٦ .

(٦٣) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٦٤) عفيف عثمان ، مرجع سابق ، ص ١١٩ نقلاً عن : La figaro, 10/6/1993.

- كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٢ .

(٦٥) الأهرام ، ١٩/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٦٦) عفيف عثمان ، مرجع سابق ،ص ١٢٩ .

(٦٧) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية مرجع سابق ، ص ٣ .

(٦٨) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٦٩) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٥ ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

(٧٠) الأهرام ، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ .

(٧١) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٩.

(٧٢) الأهرام ، ١٦/ ٤/ ١٩٩٤ .

(٧٣) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٩.

(٧٤) H. E Ambassador,Fathy El-Shazli, op. Cit, P. 7, 7.

(٧٥) الأهرام ، ٥/ ٢/ ١٩٩٧ .

(٧٦) الأهرام ، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧ .

(٧٧) الأهرام ، ١٦/ ٢/ ١٩٩٧ .

(٧٨) الأهرام ، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧ .

(٧٩) Speach of H. E.MR Mohamed Fathy El-Shazli, op. Cit, PP. 15-16.

(٨٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٨١) نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٨٢) عدنان السيد حسين « حلف شمال الأطلسى : استراتيجيته فى الشرق الأوسط » ، الفكر الاستراتيجى العربى ، كانون الثانى (يناير ، ١٩٩٣) ، ص ١٠٩ .

(٨٣) محمود القاسم ، دور أمريكا فى البحر المتوسط ، مرجع سابق .

(٨٤) محمد السيد سليم ، السياسة المصرية تجاه التعاون فى البحر المتوسط ، كراسات استراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠ ، نقلاً عن :

Ropberto Aliboni "Institutionalizing Mediterranean Relations : Complementarity and Competition", Paper Submitted to the seconed session of the Mesco, Alexandri, 1995.

(٨٥) وثائق غير منشورة ، وزارة الخارجية المصرية ، الشئون الأوربية .

(٨٦) صلاح الدين حافظ ، حلف الأطلنطى واحتوار الخطر الإسلامى ، الأهرام ، ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧ .

تعقيبات .. ومناقشات

المحــــور الأمنـى

مناقشات الجلسة الأولى

أ . د . أحمد صدقي الدجاني :

برز فى أعقاب الخليج رأى قوى فى الولايات المتحدة الأمريكية بشأن فكرة نزع السلاح النووى فى المنطقة ، عبر عنه فى ذلك الوقت رئيس تحرير مجلة « فورين بولسى Forcign Policy » - عدد مارس ١٩٩٠ . وكانت حجته قوية . فقد تعرض لقضية وجود السلاح النووى فى منطقتين خارج الغرب : إحداهما هى جنوب أفريقيا والأخرى هى الكيان الصهيونى . . ثم أبرز كيف أن هذا السلاح سيخرج من المنطقة الأولى ، وقد تم إخراجه فعلاً ، وطرح التساؤل عن وجود السلاح النووى فى الكيان الصهيونى بصفته دافعًا قويًا للحصول عليه من دول أخرى فى المنطقة . وانتهى إلى أنه من الأفضل ترتيب الأمن الإقليمى والتفكير فى نزع هذا السلاح .

السؤال هنا للدكتور نبيل فؤاد هو : هل يرى أن هذا الرأى قوى الآن أم ضعف أم تلاشى . . وكيف نعمل نحن العرب لتعزيز هذا الرأى من جديد وما السبيل إلى ذلك ؟ .

سؤالى الآخر يتعلق بحديث الباحث عن رؤيتى بيريس ونتنياهو ، وقد اقتبس فقرات مطولة عنهما . والذى استوقفنى أن نتنياهو يركز على سلام الردع ، بينما اقترح بيريس تسمية سلامه « سلام الأمن الرادع مع حفظ ماء الوجه للطرف الآخر » معتمداً زخرف القول . ومن واقع تصور الدكتور علوى أتساءل : هل رؤية بيريس عارضة أم أنها ثمرة سميت باسمه وإن كانت عن فكر متصل داخل الكيان الصهيونى ؟ . . الأهم من ذلك أنه فكر متصل من منبعه ، الولايات المتحدة . . أى أن مشروع النظام الشرق أوسطى هو حصيلة فكرة ممتدة ، جاء بيريس واقترح اسمها ، ويتابعها فى الوقت مركزه (مركز بيريس للسلام) المسار الأول مستمر والثانى مستمر أيضًا ، رغم ذهاب بيريس وحضور نتنياهو .

نقطتى الثالثة ، خاصة يعرض الدكتور هيثم كيلانى . . ترى ما أثر إبرام الاتفاق التركى الإسرائيلى على صعيدى الداخل التركى ودول الجوار ؟ .

النقطة الأخيرة ، تتعلق بما ذكر الدكتور مصطفى علوى . . فالإتفاق الإسرائيلى الفلسطينى أمنى فى مجمله فعلاً ، لا يتيح لفلسطينى أن «يعطس» دون أن تعرف الأوساط

الإسرائيلية ، ولعل ذلك يعود إلى أنه إتفاق لحكم ذاتى لفريق تحت الإحتلال . وسؤالى : ترى ما هو الإنطباع عن مدى تنفيذ الجانب الأمنى فى هذا الإتفاق ؟ . والهدف من هذا السؤال هو أن نستخلص الخبرة لكى نقاوم ماتم من إملاء لبعض الشروط المجحفة .

السفير د. نبيل نجم :

فى ورقة الدكتور نبيل ، وردت إشارة إلى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، وقد لا أكون مخطئًا إذا قلت إن هذه الفقرة لم ترد فى ديباجة القرار وإنما كانت فى متن فقراته العاملة ، والقرار ٦٨٧ وضع صيغة « اليونسكوم » وصيغة ضبط التسلح ومتابعة التسلح العراقى ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وانتقل لأول مرة فى إطار مجلس الأمن عبر البند السابع للحديث عن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وتشير تلك الفقرة إلى أن ما يتخذ إزاء العراق ، سيكون خطوة على هذا الطريق . وفى إعتقادى ، أن ذلك لم يتحقق حتى الآن ، فلم تجر أية خطوة بهذا الاتجاه بالرغم من أننى أرى أن الدول العربية مدعوة ، بعد أن وافقت ؛ وافق العراق على القرار ٦٨٧ ، للمبادرة بمطالبة مجلس الأمن بأعمال هذه الفقرة . وخاصة بعد أن لعبت مصر دوراً أساسيًا فى طرح هذه الفقرة عام ١٩٩١ ، فى إطار مبادرة الرئيس مبارك التى تم تبنى تنبيها عربيًا فى قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

لقد أكد الدكتور علوى أن الترتيبات الأمنية فى الخليج تتناقض مع بنية المواثيق العربية وتشكل تهديداً لعدد من الدول العربية فى المنطقة ، وتخلق حالة من الاستمرار فى هذا المنهج تعود إلى خلل فى نظام الأمن القومى العربى وتحقيق المصالح العربية العليا . ولا شك أن العودة إلى المواثيق العربية وإلى معاهدة الدفاع العربى المشترك وإجراءات بناء الثقة العربية ، كفيلة بإنهاء هذه الحالة الاستثنائية .

وأعتقد أن كل ما يثار من حديث عن ترتيبات أمنية ، يستهدف الحفاظ على أمن الكيان الصهيونى ، وتفوقه ومزيد من تسليحه ، فى ظل غياب الردع ، وكذا فى ظل غياب وجود أكثر من معسكر يمكنه أن يوازن فى قضية ضبط النظام والأمن الدولى .

أعتقد أيضًا ، أننا مدعوون إلى التنبيه إلى خطورة المنهج الذى تتبعه لجنة « يونسكوم » فى بلد عربى استطاع أن يستحوذ فى يوم من الأيام على قدر من ناحية العلم . وفيما يتعلق

بقضية التحقيق ، تشكلت لجنة فى إطار الجامعة العربية منذ عامين ، أثيرت فى إطارها نقطتان : الأولى ، هى التوصل إلى معاهدة فى إطار المنطقة ، يضمنها مجلس الأمن . الثانية ، هى التوصل إلى معاهدة بين دول المنطقة . والرأى السائد ، هو أن تكون الضمانات فى إطار مجلس الأمن وليس فى إطار ثنائى أو إقليمى . وفيما يتعلق بمبدأ التحقق : هل نخلق آلية لذلك ، وكيف تعمل هذه الآلية ؟ . لقد أشار الدكتور مصطفى إلى وجود آليات دولية أكثر كفاءة وقدرة على التحقق من امتلاك هذا الطرف أو ذاك لأسلحة الدمار الشامل .

فيما يتصل بالتحالف التركى الإسرائيلى ، أتفق مع المتحدثين على أن هذا التحالف قد تجاوز الإطار المعلق . وكما فشل الدكتور علوى فى الحصول على النص ، فقد فشلت الحكومات فى ذلك . إن هذا الذى يجرى أكثر من مجرد إتفاق ، إنه تحالف استراتيجى تمتد جذوره إلى ماقبل حكومة الليكود ، يشكل تهديداً لأمن العراق وسوريا بشكل خاص هناك حديث عن منظومة تنصت . بدأ العمل بها عام ١٩٩٥ ، وقد استكملت مؤخراً . وهى موجهة أساسًا للعراق وسوريا . إن هذا التحالف بعيد الأهداف ، يستهدف تقزيم دور بعض الدول العربية ومنها مصر .

أ . محمد يوسف :

أتفق على إعلاء الهاجس الأمنى . لأن المتصور هو أن القرار السياسى والاقتصادى لأى مجتمع لابد أن يخدم مبدئيًا هذا الهاجس . ينطبق هذا القول حتى على أكثر المجتمعات بدائية . وكمواطن عربى ، أفترض أن هناك منظومة لرؤية استراتيجية أمنية عربية فى مواجهة الرؤية الإسرائيلية المضاف إليها مايتعلق برؤى الغرب الإستعمارى وبعض الأطراف العربية .

هناك أجزاء من النظام العربى تشارك بدرجة أو بأخرى فى تقليص المنظومة الأمنية العربية . وفى إطار الوضع الأمنى العربى المختل ، لا يجب أن نتحدث عن اختيار عربى للسلام ، وإنما هناك حالة من الاستسلام المفروضة علينا . فليس هناك قرار من النظام العربى ، ناهيك عن الشعوب العربية ، باختيار طبيعة السلام الذى يجرى الحديث عنه . وقد قال نتنياهو إن العرب لا يليق بهم إلا الردع .

ومن هنا ، لا أتفق مع الدكتور علوى حين يعتبر أن كتاب نتنياهو أو رؤاه مجرد تعبيرات عن وجهة نظر رجل واحد ، لقد ذكر تشرشل ذات حين أن الغرب تأخر فى قراءة كتاب «كفاحى» لهتلر ، لأنه فعل كل ماذكره . وحاول «جمال عبدالناصر» تحقيق ما ورد فى كتابه «فلسفة الثورة» ، المتصور أن القائد السياسى يخدم أفكاره حين يصل إلى مركز صناعة القرار . إن هذا يدعونا إلى النظر فى أفكار بيريس ونتنياهو بجدية ، وبقدر ما تحمل من آراء معادية لنا .

فيما يتعلق بالدور الأردنى ، علينا أن نلاحظ أهمية موقع الأردن بالنسبة لإسرائيل . خطورة هذا الموقع تعنى صعوبة أن تقبل إسرائيل بنظام سياسى أردنى معادلها وللولايات المتحدة .

أ . إمام غريب :

نحن للأسف ، نعطى درجة كبيرة من الأهمية للعوامل الخارجية فى أية مشكلة تواجهنا ، ونغض الطرف عن سلوكنا كعرب . لقد كنا نتحدث مثلاً عن إيران كمصدر للتهديد الأمنى وتصدير الإرهاب ، ومع أن الخطاب الإيرانى اتجه إلى الاعتدال تجاه العرب ، إلا أننا مازلنا نردد أحاديثنا السابقة .

ومن الملاحظ أن بعض الدول العربية لها علاقات مع إسرائيل ، فى الوقت الذى تتحدث فيه عن التعاون التركى الإسرائيلى . لقد خرجت تركيا متضررة من حرب الخليج ، ولم يعوضها العرب عن هذه الخسارة . وقد وجدت فى علاقتها مع إسرائيل ما تنشده . فماذا قدمنا نحن لتركيا كى تنحاز إلينا ؟ . هناك أيضًا الميراث القديم فى العلاقات العربية التركية فتركيا ترى أن العرب لهم دور كبير فى انهيار الإمبراطورية العثمانية .

وهناك دول آسيا الوسطى التى بوسع العرب التعاون معها . لكنهم لم يفعلوا فى الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل بالتعاون مع هذه الدول بالوساطة عن طريق تركيا .

وأسأل الدكتور هيثم كيلانى : هل يعنى الإتفاق الأردنى الإسرائيلى بالضرورة أن توجد قيود على الأمن الأردنى . فقد وجدنا أخيراً محاولة لاغتيال أحد القياديين الفلسطينيين على الأرض الأردنية (حادثة خالد مشعل من حركة حماس) . ولهذه الحادثة

مشابهات أخرى حيث اغتالت إسرائيل قيادات فلسطينية فى تونس ، وبث جواسيسها فى مصر .

أ . سعيد على نور :

ترددت على هامش مؤتمر الدوحة الاقتصادى (نوفمبر ١٩٩٧) فى الإعلان العربى مقولة تراجع فكرة الشرق أوسطية . وقيل أنها لم تعد تمثل من المنظور العربى الخيار الذى تم التبشير به ، فى ضوء المتغيرات التى طرأت على العلاقات الإسرائيلية العربية . والسؤال يدور عن مدى صدقية القول بأن الفكرة الشرق أوسطية قد تراجعت ؟ .

د . حازم على :

من الملاحظ أن كثيراً من المصطلحات المستخدمة فى البحوث تخدم إسرائيل ، كالتطبيع ، السلام ، الأمن ، ضبط التسلح ، الأمن مقابل السلام . . والأخطر أن هناك توجهًا إنتقائيًا فى عمليات ضبط التسلح ، ويخشى أن ما ينفذ فى العراق سيتلوه عمل مشابه فى دول عربية أخرى . . فاليوم فى العراق وغدا فى سوريا ثم فى مصر . . والسؤال هنا ، أين الدور العربى فى مواجهة كل ذلك ؟ .

أ . محمد جاكو :

أتساءل عن أفضل السبل لمواجهة التحالف الإسرائيلى التركى ؟ هل يمكن اختراق الجسم التركى . . بتدعيم التيار المعادى لهذا التحالف مثلاً ؟؟ وما هى الضمانات لئلا يتكرر هذا التحالف بين إسرائيل ودول إسلامية أخرى فى غياب رؤية إسلامية للمشكلة ؟

أ . كمال حبيب :

هل يعنى التحالف التركى الإسرائيلى إتجاه الأطلسى للتوسع جنوبًا وما تأثير توجه كهذا على الأمن القومى العربى ؟

أ . محمد خالد الأزعر :

هناك نوع من الحيرة فى عملية تكييف طبيعة الإتفاق الإسرائيلى الأردنى حول منطقة الباقورة . واجتهاداً أقترح أن يسمى هذا الإتفاق بالاستعمار الإستئجارى . . وذلك على غرار ما جرى بشأن هونج كونج فى القرن الماضى . وفى الوقت نفسه ، من المفترض أن

يستخدم مفهوم الاستئجار فى إطار العربى البينى لتحقيق مصالح عربية . . يمكن مثلاً الحديث عن الاستئجار الأمنى والاستثمار الأمنى وتبادل الأراضى لتحقيق منفعة عربية معينة بما فيها الجانب الأمنى . وعلى كل حال هذه قضية تحتاج إلى بحث مطول .

نقطتى الثانية ، إنه فى فكرة بيريس حول الشرق أوسطية لايكفى مرور بضع سنوات لانتهائها . فالأفكار التى تتعلق بالاجتماع والاقتصاد أو الأمن . . . لاتموت بالسكتة القلبية فكثير من المشروعات المطروحة فى أجواء منطقتنا الآن تعود إلى ٤٠ أو ٥٠ عامًا خلت ، غير أنه يجرى تجديدها وإعادة طرحها . ومن هذا المنطلق علينا أن ندرك أن كل ما يطرح على طاولات التفاوض يجرى إعداده فى معامل البحث . . ونطمع أن يرتقى وطننا العربى إلى هذا المستوى .

النقطة الثالثة ، فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية أو غيرها ، يثور التساؤل عن الأولويات فهناك ترتيبات عربية مختلفة وفى حال تمرير ترتيبات أخرى ، فلمن تكون الأولوية إن تعارضت القضايا ؟ أتصور أنه فى حال تماسك الجانب العربى ، فمن الممكن أن تكون الأولوية للترتيبات العربية ومن ذلك أن الجانب الفلسطينى رفض حضور مؤتمر الدوحة الاقتصادى مع أن هذا الجانب كان من أوائل من انصاع لفكرة الشرق أوسطية . . وكان فى رفضه مستندًا دون ريب لموقف عربى ظهير متماسك تقريبًا تجاه المؤتمر .

السفير سعيد كمال :

أتحدث هنا كأحد أبناء فلسطين وليس بصفتى الرسمية . لقد استمعنا هنا إلى بحوث فى إطار محور الأمن . وأتساءل ، لماذا أغفل البحث قضية توازن الرعب فى المنطقة . . أننى أشعر كعربى أن قضية فلسطين أصبحت من وجهة نظر إسرائيل قضية محلية . . وهذا من أخطر ما يهدد الأمن القومى ، وأخص بالذكر مصر والأردن ، ومصر بالدرجة الأولى فإذا أصبحت القضية محلية مع مرور الزمن ، تصبح القضية أمنية لا أكثر . ومن الملاحظ أن قضية الأمن العربى المشترك محصورة فى وزراء الداخلية العرب . وأرجو أن يكون من توصيات هذه الندوة أن نعود إلى الآليات التى تنحصر داخل جامعة الدول العربية وما يتفرع عنها من مجلس الدفاع أو رؤساء الأركان العرب ليبحثوا هذه الأعمال ، بدلاً من أن تدرج دائمًا على جدول أعمال السياسيين العرب .

الفكرة الشرق أوسطية لم تتوار ، شأنها فى ذلك شأن فكرة الوحدة العربية . وبودى أن أشير إلى معلومة هى أن الجيش الإسرائيلى وقياداته وراء تأجيل البحث فى الشرق أوسطية . وقد جاء نتنياهو ليعبر عن التحالف بينه وبين رجال الجيش فضلاً عن تعاطف الحزب الجمهورى الأمريكى . الشرق أوسطية لم تذهب ولكنها غابت عن المركز الأول فى الأولويات الإسرائيلية . والوحدة العربية لم تذهب كهدف أسمى للعرب . . الشرق أوسطية هدف دولى موجود وأداته إسرائيل فى هذه المنطقة .

رد الدكتور مصطفى علوى :

١ - فكرة الأمن مطروحة منذ الخمسينات ويعاد طرحها الآن بصورة مجددة ومن ثم فلا أحد يحكم على مشروع بيريس بالموت .

٢ - حول سؤال الدكتور الدّجانى ، المشروع طرح بعد ترتيب مسبق بين المؤسستين الأمريكية والإسرائيلية . . هذا صحيح . . لكن فى ظل العلاقة القائمة بين البلدين فإنه بغض النظر عن الإدارة الأمريكية الحاكمة ديمقراطية أم جمهورية ، من أن الموقف الأمريكى هو قبول ما تقوم به إسرائيل ، ورفض ما ترفضه .

والولايات المتحدة لا تتحدث عن رفض فكرة بيريس ، بل تؤجل طرحها . وإذا كان آل جور سيخلف كلينتون ، فلن تقوم لمشروع بيريس قائمة خلال السنوات العشر القادمة . وذلك فى ظل المعطيات الخاصة بتطور الحالة السياسية فى المجتمع الأمريكى وفى داخل إسرائيل .

٣ - أود أن أصحح معلومة قيلت عن دول آسيا الوسطى . . فليس فى هذه الدول دولة نووية الآن . وحتى كازاخستان باعت لأمريكا السلاح النووى .

٤ - تقديرى أن فكرة الشرق أوسطية لن يكون لديها فرصة للتحقق . فكل الأطراف الفاعلة لديها تحفظات عليها ، بما فى ذلك إسرائيل .

رد د. نبيل فؤاد :

١ - لن أعلق على قضية الشرق أوسطية وعلاقتها بغياب بيريس عن الحكم . بيريس كما أوضحت فى ورقتى زرع الفكرة ومضى . والبذرة موجودة فى المؤتمرات الشرق أوسطية وما يتم ترتيبه فى المجال السياسى وفى البنك الشرق أوسطى . . . إلخ .

٢ - فيما يخص مواجهة العرب لما يطرح من الخارج علينا أولاً ألا نلوم إلا أنفسنا . . إذ لن يتدخل الخارج فى مسائلنا إلا إذا تراخينا . . فالولايات المتحدة تفكر كثيراً حين ترى أن مصالحها مهددة . . نحن الذين أعطينا فرصة للآخرين للتدخل فى شئون أمننا القومى .

٣ - ذكر نتنياهو أن هناك نوعين من السلام . سلام الديمقراطيات وقد استبعد العرب منه ورأى إسرائيل أنها الدولة الديموقراطية الوحيدة فى المنطقة . وسلام الدكتاتوريات وقد وضع كل الدول العربية فى هذه السلة .

٤ - ذكر د. علوى أنه لا توجد استراتيجيات معلنة لمصر أو أية دولة عربية وهذا يتعلق بجوانب فنية . إذ كيف نستشرف استراتيجيات الدول ؟ من خلال التصريحات والآراء والكتب والأفكار التى يطرحها القادة . ومن هنا خرجت عن المألوف بالإشارة إلى نصوص كاملة من كتب نتنياهو وبيريس ، لأن كليهما يعبر عن وجهة نظره فى هذه الكتب بوضوح أحدهم يريد ربط الشرق أوسطية فى مقابل أن يسيطر عليه ، ويطرح ذلك بأسلوب ناعم . والآخر يريد أن يربط إسرائيل بالغرب ويرى أن ذلك أفضل بالنسبة لها .

٥ - فى إحدى القنوات غير الرسمية تم تمرير تهديد لمصر بأنها إن لم توقف معارضتها لموضوع السلاح النووى الإسرائيلى ، فسيتم قطع المعونة عنها . وقد أوقفت مصر هذه القناة وانتظرت رد الفعل الأمريكى . وفى هذا السياق ، علينا أن نلاحظ أن هناك ما يسمى بالمعونات الأمنية داخل إطار المساعدات الأمريكية . وهذا يعنى أن إيقاف المعونة عن مصر يمكن أن يكبد الولايات المتحدة خسائر بأكثر مما تمنحه لمصر . هذه هى حسابات منح المعونة لمصر .

رد د. هيثم كيلانى :

١ - الإتفاقية الأردنية الإسرائيلية يجب أن توضع فى إطارها الأمنى الأشمل . فهى ضلع ، وهناك الوجود العسكرى الغربى فى الخليج الذى يشكل أحد الأضلاع الرئيسية . وهناك المحور الإسرائيلى التركى غير البعيد عن هذه العملية ، ويلاحظ أن الخليج والعربية السعودية غير بعيد عن تأثير هذه الأضلاع المتكاملة .

٢ - ورد تساؤل عمّا قدمناه لتركيا حتى لا تنحاز لإسرائيل ؟ وقدمنا الكثير . . هناك مواقف سوريا والعراق من قضايا الفرات ودجلة ، والمساعدات الخليجية للصناعة العسكرية التركية . . وغير ذلك . وتركيا لم تقدم سوى العناد ومحاولة ضرب الأمن العربى ومحاولة تهديد سوريا والعراق فى خبزهما اليومى .

٣ - إمكانيات التعامل مع الداخل التركى موجودة . . وقد تستطيع تعطيل حدة التعامل التركى مع العرب . . ويمكننا القيام برد فعل عربى بتعميد الأمن القومى العربى لمواجهة المحور الإسرائيلى التركى ، فضلاً عن الوسائل السلمية .

مناقشات الجلسة الثانية

لواء د. نبيل فؤاد :

اختلف مع قـول د. زينب بأن العلاقة بين الشرق أوسطية والمشاركة الأوروبية هى علاقة تعاون وليست تنافسية . أوروبا تحاول أن توجد لها ذراعًا للدفاع بعيدًا عن الناتو . وهناك نوع من التفاعلات المكتومة بين الجانبين فى هذا الإطار . إن الشرق الأوسط أكبر سوق استهلاكية على المستوى العائلى ، وحجم التجارة السلعية بين العرب وأوروبا أكبر منه مع أمريكا . ولذلك فالولايات المتحدة تحاول المحافظة على حجم تجارتها مع العرب ، لاسيما وقد تمكنت من إخراج أوروبا من سوق السلاح .

كذلك أرى أن هناك شواهد على الاختلاف بين الفكر الأمنى الشرق أوسطى والمتوسطى . الفكر الشرق أوسطى أشمل من المتوسطى . . الأول يتعامل مع الكفاية الدفاعية وإجراءات بناء الثقة والتوازن بين الدول . . إلخ . أما الثانى فما زال ينحصر عند الأوروبيين فى عمليات الهجرة غير المشروعة والإرهاب والمخدرات والتلوث .

د . أحمد الرشيدى :

أتفق مع القول بأهمية دور مصر للأمن القومى العربى – فمصر لها دور مركزى يجب أن يترجم بشكل أكثر وضوحًا ، سواء فى مبادرات أو خطوات ، لاسيما تجاه دول الجوار . علينا أن نميز بين الثوابت والمتغيرات فى علاقاتنا مع دول الجوار . فلا يتصور أن نتحدث عن الأمن القومى العربى أو أمن الخليج مع استبعاد إيران . . هنا ينبغى على الدبلوماسية المصرية أن تأخذ ذلك فى الاعتبار مهما كان الخلاف فى وجهات النظر مع دول الجوار .

وفى هذا السياق ، يتعين علينا أن نفوت الفرصة على الأطراف الأخرى بحيث نركز على نقاط الإتفاق مع هذه الدول .

وكمواطن مصرى ، أتوقع من الدبلوماسية المصرية المزيد من الحركة بخصوص العراق وليبيا . إذ أصبح من غير المقبول أن نسكت على الإذلال المتعمد لشعب العراق واستمرار العقوبات ضد ليبيا . إن العراق دولة كبيرة ولها وزنها فى الأمن القومى العربى ، فلا يجب أن تترك هكذا، كذلك فإنه فى إطار المشاركة المتوسطية لا يصح أن تستبعد ليبيا .

أ . محمد يوسف :

أود أن أستدعى بداية مقولة « ليس فى العالم زنازين تكفى لاحتواء كل أحرار العالم » وبالتطبيق على أمريكا ، أتساءل هل تستطيع الولايات المتحدة إحتلال العالم عسكريًا ؟ هل يمكنها إحتلال الوطن العربى ؟ وهى التى لم تفعل شيئًا ضد فيتنام ، رغم وجود ١٦٠ ألف جندى لها هناك . فإذا إنتقلنا للحديث عن إسرائيل ، هل تستطيع تهديد كل جغرافية الوطن العربى حتى لو كان لديها ١٢٠٠ قنبلة نووية لا ٢٠٠ . هل يمكنها أن تفعل ذلك بتفجيرات نووية ، ودن أن تنتقل إليها ؟

فيما يخص الحديث عن الشرعية الدولية ، لا أعتقد أن هناك ما يسمى بهذه الشرعية ما يجرى الآن هو الشرعية الأمريكية ، وما الأمم المتحدة وأمينها العام سوى أدوات لتنفيذ هذه الشرعية .

عقيد / جعفر سعيد :

كنت أود لو أن البحوث أشارت إلى كيف يمكن للعرب أن يؤثروا فى الشرق أوسطية بأن يتوجه البحث لإيجاد الآليات المؤدية إلى تقنين العلاقات العربية العربية ، على أساس مفهوم نظام عربى جديد ، يكون مؤهلاً للزود عن الأمن القومى العربى ، وإدارة الأزمات العربية .

وفيما يخص الإمكانات الأمنية الموجودة فى الخليج الآن . . هل تتناسب هذه الإمكانات ومتطلبات الأمن لدول المنطقة ، أم أنها تفوق الإحتياجات الأمنية لتلك الدول ؟ ولعل وراء ذلك ، تلبية الإحتياجات الإقتصادية لأمريكا والغرب وإسرائيل ، فإن كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن لنا مواجهة مثل هذه الظاهرة ؟ .

السفير نبيل نجم :

أتفق مع د. زينب فى أن هناك تركيزاً أوروبيًا على الجانب الأمنى ، يقابله تأكيد عربى على الجانب الإقتصادى . . وأشعر أن طرح المشاركة المتوسطية ، هى بديل الحوار العربى الأوروبى ، وهى تسعى لاستيعاب عدد من الدول العربية من هذا الحوار تحت أغطية مختلفة . والعرب يريدون من أوروبا موقفًا سياسيًا فيا هى ركزت على القضية الإقتصادية . . والآن القضية الأمنية .

ومن الملاحظ أن قوات التدخل السريع ما هى إلا غطاء للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية . ظاهرها إنسانى وباطنها تحقيق أهداف تتعارض والأمن القومى لعدد من الأقطار العربية . وإذا كان الغرب ينظر إلى الحركات والثقافة الإسلامية كتهديد ، فلماذا لا تنظر إلى الثقافة الغربية كتهديد للهوية العربية الإسلامية . وقد أخلص إلى أن الشركة المتوسطية لا تحقق المصالح العربية لأنها تستهدف الأمن أولاً .

لقد أنصفت ورقة د. أحمد ثابت العراق وشعبه . . سياسة أمريكا لم تتغير سواء قبل الحرب الباردة أم بعدها ، وإن كانت بعض مظاهرها توحى بالتغيير . إن هدفها الأساسى هو أمن إسرائيل ثم النفط ثم الترتيبات الأمنية الجديدة ، التى ثبت فشلها طوال الفترة السابقة . نعم هناك هدف أساسى هو تفكيك النظام العربى وإحلال نظام شرق أوسطى جديد فى الخليج ، والسعى لعدم نقل التكنولوجيا إلى دول معينة فى المنطقة . ومن الملاحظ أن أمريكا سعت لاستصدار قرار من مجلس الأمن برقم ١٠٥١ ، يحدد إلتزامات الدول بعد رفع الحصار عن العراق وماذا تُصدر إلى العراق من قضايا علمية . وبودى أن أشير إلى أنّ قرار ممارسة الحظر الجوى على العراق قرار أمريكى وليس لمجلس الأمن .

إن أمريكا تستبعد بالفعل العراق وإيران ، وإذا كانت تريد الإلتزام بالشرعية الدولية ، فهناك القرار ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ الذى وافقت عليه العراق عام ١٩٨٧ ثم إيران عام ١٩٨٨ ، حول إنهاء حالة الحرب بينهما ، والقرار يشير إلى أن الدولتين لهما دور أساسى مع دول المنطقة ، فى الحفاظ على أمن المنطقة والخليج .

والزعم بأن أمريكا تسعى للتوازن بين العراق وإيران غير صحيح . . لأن دور أمريكا كما نعلم من فضيحة كونترا ودور إسرائيل فى تغذية إيران لسلاح ، كان يستهدف إضعاف القوتين وعدم تحقيق أى منهما نصرًا على الآخر . والقول بأن العراق تلقى دعمًا أمريكيًا هو غير دقيق .

وفيما يتعلق بتسريب إشارة عن الذى بدأ الحرب العراقية الإيرانية . . فنحن نعلم أن القرار ٥٩٨ دعا السكرتير العام لتشكيل لجنة التقرير من بدأ الحرب لكن هذه اللجنة لم تتشكل . وكان السكرتير « دى كويار » قد أدلى بتصريح قبل تركه منصبه حول بداية الحرب دون أن يستند إلى أى دليل .

وبخصوص العلمانية والدول الإسلامية ، فإن كل الدول العربية – عدا لبنان – تعتمد الإسلام دينًا للدولة ، والعراق بإضافته عبارة «الله أكبر» (على العلم) لايعنى سوى تأكيد حقيقة لفكر سياسى موجود . هناك مفهوم خاطئ للنظام السياسى فى العراق بكونه علمانيا طبقًا للمفهوم الغربى . وأشير هنا إلى كتاب د. محمد عماره الأخير حول التيّار القومى الإسلامى ، الذى يعطى مفهومًا واضحًا للفكر السياسى الذى يستند إليه حزب البعث الإشتراكى وإلى الدين والتراث .

أ . محمد سعيد سالم :

هناك تناقضات فى سياسة الإحتواء المزدوج . . فهذه السياسة تهدف إلى إضعاف إيران والعراق ، وتحجيم دورهما ، وتقوية إسرائيل وحماية حلفاء الولايات المتحدة . ومع مخاطر هذه السياسة إلا أن العرب لا يتفقون على مخاطر هذه السياسة على الأمن القومى العربى والعلاقات العربية العربية . إننى أتساءل : ماهو مستقبل التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل إذا استمرت الحالة الراهنة وألقى العبء على كل من سوريا ومصر وحدهما ، مع إستبعاد الدائرة الإسلامية ولا سيما إيران ؟

أ . كمال حبيب :

أتصور أن ثمة توزيع أدوار بين المشروعين المتوسطى والشرق أوسطى . هذا وإن لم يعنى الأمر تطابق الإرادتين الأمريكية والأوروبية . إن المستفيد الأول من المشروعين هو إسرائيل بصفتها مشاركة فى كليهما . وقد تكون هناك مقايضة بالنسبة لقضية إلحاق ليبيا ، وذلك بدخولها الشرق أوسطية مقابل عدم إثارة مشاكل لقضية السلام .

إذا كانت المنطقة العربية فى موقع «المفعول به» ، ولا تملك إرادة الفعل . وإذا كان الناتو قد طور قواته إلى نحو ٥٠ ألفًا مقصود بها منطقتنا ، فإننا معذورون فى النظر إلى قضية الإسلام والغرب كقضية صراعية .

من ناحية أخرى ، يقال إن هناك تحالفًا بين إيران واليونان وأرمينيا لموازاة التحالف التركى الإسرائيلى . وهذا يعكس أن إيران لديها نوع من المبادرة مقارنة بمصر التى لها سياسة مترددة إزاء الشرق أوسطية . . لقد ذكرت مصر فى البداية أنها ستدخل الشرق أوسطية ، حتى وجدت أنها تهدد مصالحها الإستراتيجية فقالت إنها ستتعامل مع المتوسطية

كمراقب ، ثم وجدت أن ذلك فى غير صالحها . من هنا ، أتصور أن بناء سياسة عربية تقودها مصر تتجه إلى مصالحة مع السودان ، ومنع ضرب العراق واستمرار حصاره ، وعدم التردد مع إيران ومدّ الجسور ومع المغرب العربى وعدم تجاهل أفريقيا . . أتصور أن هذا الأمر ضرورى للأمن العربى .

كذلك ، يدخل فى إطار تطوير إستراتيجية عربية لدعم الأمن العربى ، عدم التردد فى الحصول على تكنولوجيا الصواريخ لردع من يفكر فى إستباحة الأمن العربى . وكذا ضرورة التصالح مع التيار الإسلامى ، وبناء عقيدة إستشهادية خاصة بفلسطين وضد التواجد الأمريكى فى منطقة الخليج فهذا التواجد ليس تعبيراً عن شراكة لكنه جزء من الجسد الأمريكى الحى فى المنطقة ويمكن التأثير به على أمريكا .

أ . صالح بو بكر :

من الملاحظ أن العراق استبعد عن ظروف القوة منذ أحداث يناير ١٩٩١ ، وحتى الآن ، لكن إيران دأبت منذ ١٩٨٨ على تنمية قواها العسكرية ، تاركة وراء ظهرها حرب ٨ سنوات . وهى تجرى مناورات على البر والبحر ولديها بعض الغواصات الروسية ، والآن طائرات بدون طيار . وقد حققت إنتصاراً دبلوماسيًا عبر مؤتمر طهران الإسلامى . . كل هذا يوحى لنا أننا أمام إستراتيجية أمريكية واهية ومهددة . وإذا وجدت دول الخليج عدم ممانعة فى التقرب مع إيران ، فضلاً عن التذمر القائم من تكلفة الوجود الأمريكى فى المنطقة ، فقد يصبح هذا الوجود الأمريكى غير قابل للإستمرار .

رد د. زينب عبدالعظيم :

١ - أعتقد أن هناك إجماعًا على الورقة . لم أحاول الدخول فى هذه الدراسة وفى ذهنى قضية المؤامرة على العالم العربى ، وإنما خلصت إلى أن نظرية المؤامرة يمكنها أن تكون مفيدة فى تفسير الوضع . فهناك تحالف أمريكى أوروبى على إستيعاب منطقة الشرق الأوسط . وهناك ترتيبات أمنية أوروبية ترجع للولايات المتحدة . . ولا يعنى ذلك أن نرتضى كل ماهو مقدم لنا ، وإنما أن ندخل فيه ونحن على وعى كامل بمقاصد الآخرين .

٢ - فيما يتعلق بمحاولات المصالحة مع التيارات الإسلامية فهى قضية مهمة ، لكنها صعبة ومع ذلك فإنها تدخل فى إطار التصدى للعرب .

٣ - مسألة الحوار بين الثقافات مسألة أساسية ، بيد أنه من الملاحظ أن الغرب يعتبر أن الإسلام قوة خطرة برغم ما عليه الدول الإسلامية من فقر وضعف .

٤ - التنافس بين الولايات المتحدة وأوروبا موجود فى الشرق الأوسط ولكن على المستوى الإقتصادى ، أما على الصعيد الأمنى فإنه غير موجود . . وكل ما يمكن قوله هو وجود نوع من الإختلاف دون حد التناقض .

رد د. أحمد ثابت :

١ - بالنسبة لملاحظة د. أحمد عبدالحليم عن أن الإحتواء المزدوج يفتقر إلى البعد الإستراتيجى المستقبلى . علينا أن نأخذ فى الإعتبار أن الولايات المتحدة تتصرف كدولة عظمى وحيدة غير مهددة فى الأجل القريب . وهى لم تضع فى الإعتبار الرأى القائل بضرورة التصرف كدولة كبرى بين قوى كبرى أخرى أو عالم متعدد الأقطاب .

٢ - الإدارة الأمريكية منذ عهد ريجان ، تضع فى حساباتها الإستفادة من المفاهيم الإسرائيلية عن المنطقة ، التى تحدد من هى الدول المهددة للإستقرار (مثل إيران والعراق والسودان وليبيا . . .) وتبنى سياستها على هذا الأساس .

وهذه سياسة لا تليق بدولة كالولايات المتحدة ، لأن سياستها كدولة عظمى يجب أن تقوم على : الاعتماد على القوى الإقليمية والتوافقات بين النظم . . ومما يثير الإنتباه أن الولايات المتحدة فى ر ؤيتها للنظام الإقليمى فى جنوب شرق آسيا تمارس شيئًا مختلفًا ، فقد إعتمدت على تصورات دول المنطقة ، فلماذا لا تعتمد على تصورات الدول العربية ؟

٣ - لقد قرأت مؤخرًا ، أن تصور إسرائيل عن الإرهاب يصاغ فى أوساط النخبة الأمريكية صانعة القرار . وفى هذا الإطار صور الإرهاب وكأنه أصبح ملازمًا لسياسات دول معينة .

٤ - لماذا يتعين علينا إلغاء الشك فى أن السياسة الأمريكية لها بعد مستقبلى . . ذلك أنها فى الواقع سياسة منطقية ، إذا تخيلنا أن الجانب العسكرى هو الذى ينبغى أن يواجه القوى الإقتصادية المنافسة . فلأول مرة تتحدث المصادر الأمنية الأمريكية عن « الأمن الإقتصادى الأمريكى » .

٥ - حول سؤال العقيد جعفر : كيف لا يكون لنا نحن العرب أى تأثير فى السياسة الشرق أوسطية ؟ . . مطلوب من العرب ، مصر بخاصة ، أن يكون لهم أفكار ومضامين ليست بديلة عن الشرق أوسطية فقط ، وإنما بمفهوم لكيفية التعامل مع هذه الترتيبات .

٦ - الدول العربية لابد أن تحدث مصالحات ليس فقط مع التيارات الإسلامية ، وإنما مع المجتمع نفسه وهذه الدول متصادمة مع المجتمع كله . . النقابات ، والأحزاب ، والجامعات والمدارس ، وهى تعانى أزمة هيكلية حقيقية . هذا الأمر يحتاج إلى مصالحات عربية عربية داخلية ، ومطلوب من الدول العربية التفكير بمنطق إستراتيجى . . إذ كيف يتحقق الأمن القومى العربى والتفكير السياسى فى نخبة الخليج يرى أن العراق هو العدو بدلاً من إسرائيل أو أن إيران ما تزال تمثل خطراً أقوى من تركيا أو إسرائيل ؟ .

٧ - من الصحيح أن قرار إنشاء المناطق الآمنة فى العراق لم يستند إلى مجلس الأمن ، لكنه إستند بالفعل إلى قرارات لمجلس الأمن خاصة بحقوق الإنسان فى العراق وفى ذلك إستغلال لمجلس الأمن من جانب الولايات المتحدة .

٨ - السؤال عن مستقبل التوازن بين العرب وإسرائيل يحتاج إلى أبحاث معمقة . ففى إسرائيل دوائر واضحة للتخطيط الإستراتيجى ، هناك مثلاً دراسات حول إسرائيل عام ٢٠٠٠ ، ودراسات قامت على أساس تخيل مواجهة إسرائيل لتحالف عربى يضم «الأردن» مع أن هناك معاهدة سلام معها . وهذا يوضح وضع مصادر القلق بشكل محتمل وفعلى . . لا نتصور أن الأنظمة العربية تعى هذا الأمر . هذا يدعو إلى تصور الأمور بشكل إستراتيجى ، معرفة أو تصور مصادر التهديد وكيفية التعامل معها .

رد د. أحمد عبدالحليم :

سأركز على التساؤل الخاص بقدرة الولايات المتحدة . لم أقل بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تحتل العالم عسكريًا ، التحليل الإستراتيجى يخضع للخيال بل يقوم على حسابات وقواعد وفى الولايات المتحدة ، حدث نوع من التحول فى الفكر الإستراتيجى ، كان الحد الفاصل له حرب فيتنام .

بعد الحرب العالمية الثانية وحتى فيتنام ، كانت الولايات المتحدة قادرة ماديًا على تمويل كل العمليات التى تتم فى العالم . وفى سنة ١٩٦٨ ، ظهرت «عقيدة نيكسون» التى وضعت أسسًا جديدة لقواعد تعامل الولايات المتحدة مع حلفائها . . كان هذا المبدأ (العقيدة) يقوم على :

١ - القوة ، بمعنى قدرة أمريكا على حماية أصدقائها بالقوة الإستراتيجية دون التدخل المباشر .

٢ - المشاركة ، بمعنى أن أمريكا باستخدامها القوة لحماية الحلفاء ، ينبغى أن تنتظر مشاركتهم بالموارد المالية والبشرية . . وهذا ما يطبق الآن تمامًا فى الخليج .

٣ - من منطق القوة والمشاركة ، تدخل أمريكا أو أحد حلفائها فى عمليات تفاوض لتحقيق الأهداف ، وهذا يحدث بواسطة إسرائيل بالدعم الأمريكى .

وعلينا أن نلاحظ أن الأحداث الصغيرة لا تؤثر فى إستراتيجية دولة عظمى . وفى قضية العلاقة بين أمريكا وحلفائها ، سأعطى مثلاً عن توجه أمريكا فى إنشاء الحلف فى الخليج . . فتوجه أمريكا كان يحمل رسائل عديدة منها : أنها الدولة الوحيدة القادرة على الحركة سياسيًا وعسكريًا . . وأنها موجودة فى منابع النفط ، وأنها تستطيع التأثير على أوروبا واليابان (الحلفاء) إذا لم يتقيدوا بخطوط حمراء فى مناقشتهم الإقتصادية . لذلك ، فإنه رضينا أو لم نرض ، فأمريكا قادرة على الحركة السياسية والعسكرية . أما نجاحها فى ذلك فقضية أخرى . إن التأثير المطلوب ، لا يتطلب بالضرورة الإحتلال العسكرى . فأمريكا أثناء تطبيقها مبدأ نيكسون لجأت إلى تدعيم دولة إقليمية فى كل منطقة من العالم لضبط الحركة فى هذه المنطقة بما يوافق مصالحها ، وهذه المصالح تتطابق مع مصالح الدولة المختارة ، وفى منطقتنا كانت هذه الدولة هى إسرائيل .

مثال فيتنام ليس مثالاً لحرب دولة صغيرة ضد دولة عظمى . هذا غير صحيح . . فى عام ١٩٦٥ ، كان أمام «جونسون» قرارين لحل المشكلة ، الحل السياسى ، أو القوة العسكرية التى ترسل لفيتنام بهدف بعث رسائل إلى الإتحاد السوفيتى والصين وفيتنام ، بأن أمريكا لديها مصالح تتطلب الدفاع عنها بالقوة العسكرية . وقد إختار القرار الثانى . وفى عام ١٩٦٨ ووجه نيكسون بالقضية نفسها . فإما الحل السياسى ، أو المزيد من الحل

العسكرى ، بتوفير قوات أمريكية أكبر للحسم . . وقد صادف عقبتين : أولها ، أنه ليس لأمريكا مصالح تتطلب مصالح حجماً أكبر من القوات . وثانيتها ، أن الصين غيرت موقفها بحيث إعتبرت أن لها مصالح حيوية هناك ، وهذا يضع إحتمال تكرار تجربة كوريا ١٩٥١ .

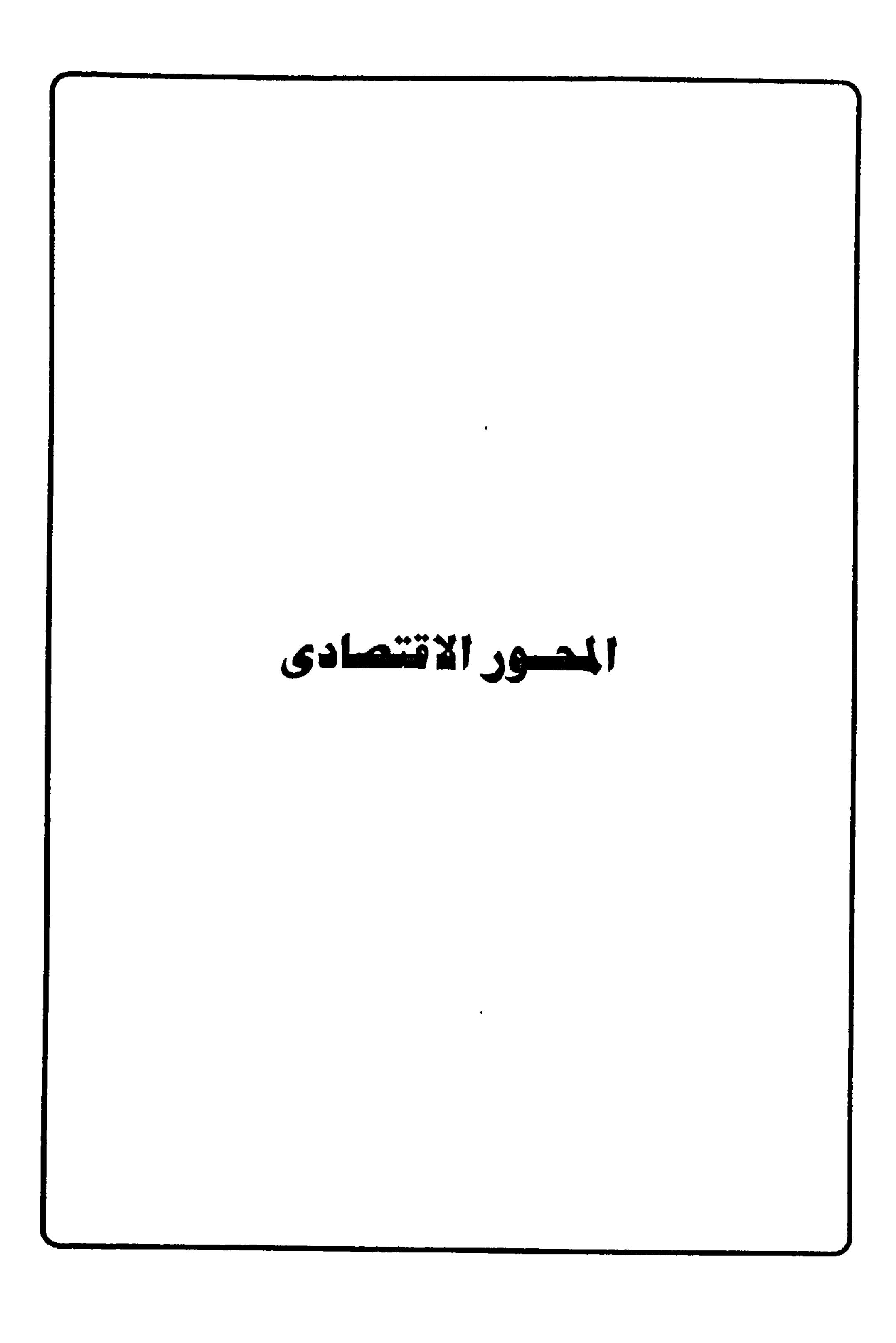
وهكذا ، فإن حسابات المصالح مهمة جداً للقيام بالعمل المضاد .

السفير فتحى الشاذلى :

النفعية وراء سلوك كل الأطراف . ومن ذلك تغاضى الولايات المتحدة عن مرور الأنابيب القادمة من بحر قزوين عبر إيران ، وتسامحها بالنسبة لبعض الشركات الأوروبية المتعاملة مع إيران . إن منطقة الخليج أكثر مناطق العالم العربى العامرة بالاحتمالات ، منطقة هشة ، التوازنات فيها معرضة للإنهيار فى أى وقت على المستويين الإقليمى والداخلى ، وذلك لأسباب لا تستعصى على الحساب .

إننى أخالف د. زينب فى منطق المؤامرة لتفسير محاور الإقتراب من العالم العربى ، أوروبية كانت أم أمريكية . نحن بحاجة إلى تطوير مفاهيم عربية مشتركة . فأخطر ما أحدثه الغزو العراقى للكويت ، كان تشتيت القومى وتغليب المناظير الذاتية فى رؤية الأمن القومى . فقد أصبح لكل دولة عربية أجندة مختلفة للتهديدات الأمنية .

وعن الهوية الأمنية الأوروبية ، أعتقد أن الأمر حتى الآن لا يتعدى الاجتهادات . وكل ما يدور حتى الآن هو مجرد أفكار ، تماما كما هو الحال بشأن إقتراحات «بطرس غالي» حين كان أميناً عاماً للأمم المتحدة حول توفير قوات تحت علم الأمم المتحدة ، تستخدمها فى إدارة الأزمات الدولية . وإذا أثيرت أفكار عن نشوء قوات عربية ، فإن المحك يظل دائماً إجتماع الإرادة العربية ، وإتفاق الرؤى . . نحن مطالبون أمام التاريخ بأن يكون لنا مناظير مشتركة . . ومسؤولية مصر هنا مركزية .



المحــور الاقتصادى

العرب والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة
(نظرة تقويمية)

إعداد

د. محمود عبد الفضيل

١ - مقدمة :

منذ أن انطلقت الـدعوة إلى (السوق الشرق أوسطية) ومـايسمى (باقتصاديات مـرحلة السلام) ، كانت النبرة التفـاؤلية ، وأحيانًا التبشيرية ، تغلب على العديـد من الكتابات . وفى أحوال كثيرة ، كـان الضباب أسبـق على الرؤيـة . ولقد تـركزت الكتـابات والسجـلات خلال السنـوات الأخيرة على قضية (السـوق الشرق أوسطيـة) ومخاطـرها ومحاذيـرهـا ، وكأنها الكل وليست الجزء فى إطار تـرتيبات سياسيـة واستراتيجية أوسع نطـاقًا وأكثر شمـولاً لمنطقة المشرق العربى . إذ أن المطـروح حقًا ليس (السـوق الشرق أوسطية) ، وإنما نظام أشـمل وأعم هو (النظـام الشرق أوسـطى الجـديد) بمكـونـاتـه السياسـية والاقتصـادية والاستراتيجيـة والثقافية .

وقـد تعامل البعض مع المفكـرين والكتّاب والسـاسة فى بـلادنا ، مع الترتيبـات الشرق أوسطية الجديدة ، وكأنها قدر مكتوب وقضاء لا يصد ولا يرد ! بالطبع ، لا أحد ينكر أن هناك رسـومًا هنـدسية لمعمار جـديد لمنطقـة الشرق الأوسط التى تضم - وفقًـا تلك الرؤيـة - مصر وإسرائيل وبلدان المشرق العـربى ، وهناك محاولة لهز ركائز المقـومات الاقتصادية والسيـاسية والمفاهيم الأمنية والـركائز الثقافية للنظـام الإقليمى العربى الذى تبلور غـداة الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه العملية التاريخية الجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة .. ليست من بنات أفكارنا نحن العرب ، بل هى تكاد تكون مفـروضةعلينا قسرًا ، ولذا يظل السؤال المحورى هو : ما هى الفرص المتـاحة لبلورة موقف عربى موحـد لتقليل الخسائر والمغارم فى الأجلين القصير والمتوسط ؟

وإذا مـا سلمنا بأن المفـاوض العربى (والنظم العـربيـة عمومًـا) لا تملك سوى النـذر اليســير من « أوراق التفـاوض » ، فإن أيـة مبـارات حقيقيـة يكـون لهـا حـل يسميه علماء «نظريات المباريات» (Mini-Max) بمعنى أنـه فى نهايـة المبـاراة ، يحصل الطـرف الأقـوى على أقصى ما يستطيع ويـرتضى الطرف الأضعف بـالحد الأدنى من مطالبـه . وإذا كانت إسرائيل تعرف جيدًا أقصى ما تريد ، فهل يعرف العرب (مفاوضين وحكامًا ومفكرين وشعوبًا) ما هو الحد الأدنى الذى يجب ألا يتم التنازل عنـه فى أية تسوية قـادمة فى كافة الجبهـات السياسية والاقتصادية والثقافية ؟

ذلك هو السؤال المصيرى الذى سوف نحاول الإجابةعليه فى هذه الورقة .

٢ - استراتيجية إسرائيل : استراتيجية « كونية » وليست « إقليمية » :

يخطئ من يعتقد أن إسرائيل مهتمة بالدرجة الأولى بالاندماج فى الاقتصاد الإقليمى «الشرق أوسطى» ، إذ أن إسرائيل تتطلع بالدرجة الأولى إلى الاندماج والارتباط بالعالم الأول حيث توجد وشائج القربى من دوائر رأس المال اليهودى العالمى ومراكز التقدم التكنولوجى . ولكنها تريد أن تتعامل مع بلدان الجوار العربى ، ولاسيما بلدان المشرق والخليج العربى باعتبارها « حديقة خلفية » ، حيث العمالة الرخيصة والأسواق الواسعة . وكل ذلك فى إطار « استراتيجية كونية » تمتد لتلامس آسيا ، ولاسيما بلدانها الناهضة ، وعلى رأسها الصين والنمور الجدد .

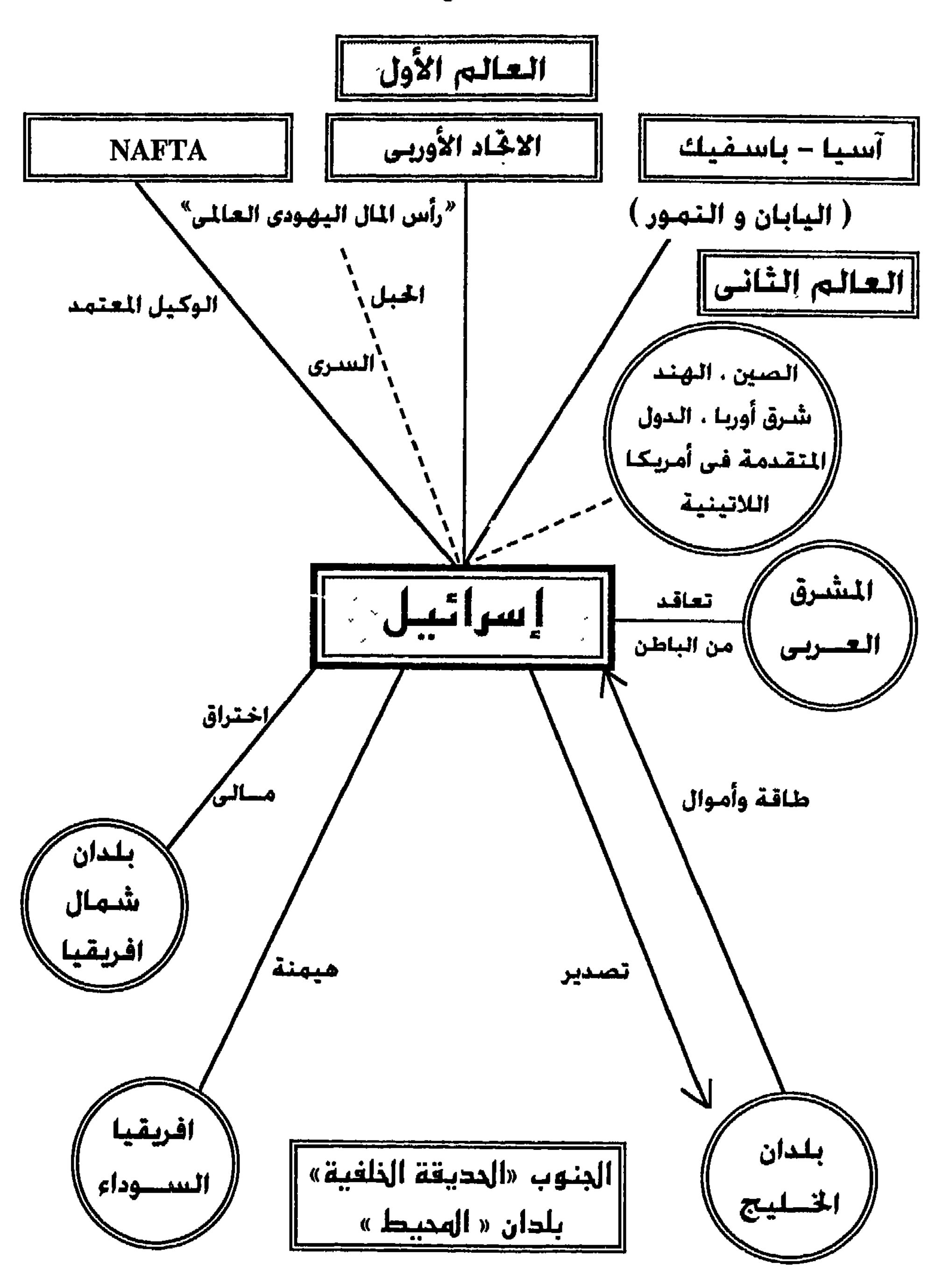
ويوضح (شكل ١) علاقات التشابك بين الاقتصاد الإسرائيلى الذى هو فى حقيقة الأمر « امتداد لاقتصاد أوربى - أمريكى » .

وبين بلدان العالم الأول ، وبلدان العالم الثانى ، وبلدان المنطقة العربية ، وبلدان الجنوب عمومًا ، ما يشير إلى وجود « استراتيجية كونية » حقيقية على الصعيد الاقتصادى . وتكتسب تلك الاستراتيجية أهمية خاصة فى ظل عمليات العولمة الجارية ، نظرًا لأن « آليات العولمة » تعطى لإسرائيل مجالاً أكبر للحركة والهيمنة .

وعلى الصعيد التكنولوجى والتقنى ، تستعد إسرائيل لجنى مكاسب الاقتصاد السياسى للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط . إذ تم الاتفاق على إقامة « مؤسسة للعلم والتكنولوجيا » بين أمريكا وإسرائيل ، وهو اتفاق له دلالة سياسية لا تخطئها العين فى هذا التوقيت بالذات .إذ أن هذا الاتفاق يشكل « سبيل ضمان استمرار التفوق النوعى لإسرائيل تكنولوجيًا » فى المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة ؟ ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل فى سوق شرق أوسطية مشتركة .

وقد يرى البعض أن ثمة مبالغة فى أهمية الدور الإسرائيلى ومخاطر الهيمنة الإسرائيلية فى ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ، وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية « ساكنة » ستاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية .. وأن المستقبل يحمل

الشكل (١)


العالم الأول
NAFTA
الاتحاد الأوربى
آسيا - باسفيك
(اليابان و النمور)
"رأس المال اليهودى العالمى"
العالم الثانى
الوكيل المعتمد
الحبل
السرى
الصين ، الهند
شرق أوربا ، الدول
المتقدمة فى أمريكا
اللاتينية
إسرائيل
تعاقد
من الباطن
المشرق
العربى
اختراق
مالى
طاقة وأموال
بلدان
شمال
افريقيا
هيمنة
تصدير
افريقيا
السوداء
الجنوب «الحديقة الخلفية»
بلدان « المحيط »
بلدان
الخليج

إمكانات لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية ، وكنموذج جيد لتلك الكتابات ، تشير إلى دراسة فهد الفانك عن « الأبعاد الاقتصادية للحل السلمى » . إذ يرى الفانك أنه فى حالة التوصل إلى الحل السلمى « المقبول » ، فإن إسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التى يمكنها تصدير سلعها إلى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى ، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها فى البلدان العربية ، شأنها فى ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى .

وفى الجانب الآخر ، يحذر فريق من الكتّاب والمحللين ، من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادى « الشرق أوسطى الجديد » سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلى ، نظرًا إلى أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الإسرائيلى على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية . فمن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلى يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المبادلات الخارجية : استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الإسرائيلية) ، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثى الصادرات الإسرائيلية) .

٣ - الدعوة المتوسطية : ما لها وما عليها :

رغم أن « الدعوة المتوسطية » قد تحركت مؤخرًا فى دوائر بلدان الشاطئ الشمالى للمتوسط، انطلاقًا من الهواجس والمخاوف الأمنية التى تهدد استقرار العديد من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ، وخطر امتداد مشاكل البطالة والفقر والعنف إلى بلدان الاتحاد الأوربى ، فإن الوثائق التحضيرية لمؤتمر برشلونة طرحت الأبعاد الاقتصادية والثقافية والحضارية التى تحكم عملية « الشراكةالأوربية/ المتوسطية » . وتطرح تلك الوثائق ، على الصعيد الاقتصادى، انتقال اقتصاديات « جنوب المتوسط » من واقعها المجزأ بين أسواق صغرى ومهشمة إلى « فضاء اقتصادى أوسع » يسمح بما يلى :

١ - بالتبادل الحرللمنتجات الصناعية داخل بلدان المجتمع « الأوربى/ المتوسطى » دون عوائق جمركية أو غير جمركية .

٢ - بالتحرير التدريجى للتجارة فى المنتجات الزراعية من خلال معاملات تفضيلية متبادلة ، مع مراعاة القيود التى تفرضها السياسات الزراعية الجماعية للاتحاد الأوربى .

٣ - بتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات فى اتجاه بلدان « جنوب المتوسط » بما يسمح بإقامة المشروعات المشتركة هناك .

ونحن نعتقد أن « التوجه المتوسطى » هو خيار استراتيجى هام للبلدان العربية المطلة على البحر المتوسط . ولكن هناك ضرورة لتعبئة كافة الطاقات العربية ، مشرقًا ومغربًا ، لتطوير « إطار عربى » للمساومة الجماعية فى إطار « المشروع المتوسطى » ، بما يساعد على تعظيم «المكاسب الاقتصادية » المتولدة عن هذا الفضاء الاقتصادى الكبير ، ولاسيما تعظيم ما يسمى « الآثار الانتشارية » (Spread Effects) (التكنولوجية ، والتدريبية ، والمعلوماتية ، والمؤسسية) من بلدان « الشمال المتوسطى » الأكثر تقدمًا إلى بلدان « الجنوب التوسطى » الأقل تقدمًا .

ونظرًا لتمتع البلدان العربية « المغاربية والخليجية » بمخزون هام من النفط والغاز ، يمكن للبلان العربية - فى إطار عمليات المساومة الجماعية أن تطرح على البلدان الأوربية « شمال المتوسط » ضمان إمدادات الطاقة على مدى زمن طويل ، وعلى أسس تعاقدية ، مقابل تدفق التكنولوجيا الحديثة بتكلفة معقولة للبلدان العربية . إذ يعانى الوضع الحالى ، من اختلال واضح نظرًا لاتساع نطاق وكثافةصادرات الطاقة من جنوب المتوسط « العربية » إلى بلدان الاتحاد الأوربى ، وتواضع حجم الاستثمارات وضآلة تدفقات التكنولوجيا الأوربية المتقدمةنحو بلدان « جنوب المتوسط » العربية[١] .

والنقطة الجديرة بالإشارة هنا ، أن ترتيبات الشراكة الأوربية/ المتوسطية لن تؤتى ثمارها الاقتصادية المرجوة بالنسبة للبلدان العربية المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط ، إذا لم تكن هناك اتفاقات ومناطق للتبادل التجارى الحر فيما بين البلدان العربية المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط (**اتفاقات أفقية**) ، جنبًا إلى جنب مع **تلك الاتفاقات العمودية المبرمة** حديثًا مع الاتحاد الأوربى من جانب كل بلد عربى على حدة (اتفاقات الشراكة القطرية : تونس - المغرب - الأردن - مصر - لبنان - سوريا) ، سواء تم توقيع تلك الاتفاقات ، أم هى فى طريقها للتوقيع . إذ أن الاستثمارات الأوربية والشركات الدولية لن تجئ لبلدان « جنوب

---

(١) راجع بهذا الصدد : نور الدين الفريضى « قضايا الشراكة الأوربية / المتوسطية وأفكارها » ، جريدة الحياة ، ٢١ مارس ١٩٩٦ .

المتوسط » العـربية فى غيـاب « منطقة تبـادل حـر » فيما بين تلك البلدان ، لتخفيـض تكاليف النقل والمواصلات .

كذلك تثور مشكلـة تواجد إسرائيل ضمن« النطاق المتـوسطى » ، وبالتالى فإن مشروع الشراكة الاقتصـادية «الأوربيـة/ المتوسطيـة » يحمل فى طياتـه نوعًـا من التعـاون الاقتصادى الإقليمى مع إسرائيل.بيد أن المفـاضلة هنا تكـون مع المشروع « الشرق أوسطى » الذى يعطى إسرائيل موقعًا قـائدًا ومتميزًا فى توجيه التطورات الاقتصادية فى منطقـة المشرق العربى ،غداة التسوية السياسية الشاملـة . إذ أن إسرائيل سوف تظل فى « الإطا ر المتوسطى » مجرد دولة من ضمن دول عديدة منضوية تحت لـواء مشروع الشراكة الأوربية/ المتوسطية دون أن تلعب دورًا قياديًا أو متميزًا بالضرورة ، على نحو ماهو مطروح فى إطار المشروع « الشرق أوسطى » . إذ أنه فى ظل المشروع « الشرق/ أوسطى » تسعى إسرائيل لاقتنـاص مـوقع مـركـزىٍّ ومهيمن فى بنيـة اقتصـاد منطقة المشرق العـربى ، انطلاقًـا من « المثلث الإسرائيلى / الأردنى / الفلسطينى » ، الذى من المخطط له أن يمتد - وفقًا للتصـورات الاستراتيجية الإسرائيلية - إلى لبنان مستقبلاً بهدف عزل وتهميش سوريا.

ويطرح البعض بهذا الصدد إشكـالية التقاطعات » الممكنة بين المشروعـات الاقتصادية البديلة للتعاون الإقليمى : مشروع التكـامل الاقتصادى العربى ، المشروع « الشرق/أوسطى » والمشروع « الأوربى/ المتوسطى » .. باعتبارها مشروعات متكاملة وليست مشروعات متنافسة . ولا يتسع المجال هنا لمناقشـة هذه المقولة مناقشة نقـدية . ولكن المدخل الحقيقى للنقاش حول هذه القضيـة هو « مـدخل استراتيجى » بالضرورة ، ويرتبط بـالرؤى الاستراتيجيـة المستقبلية للعرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمـريكية وبلدان الاتحـاد الأوربى . فالمشروع « الشرق/ أوسطى » يجسد بالدرجة الأولى الرؤية المستقبلية/ الأمريكية لمستقبل المنطقة العربية ، المسماة فى الكتابات المتداولة بهذا الصدد « منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » ، بينما يجسد المشروع الأوربى المتوسطى رؤية الاتحاد الأوربى لبلدان الجنوب القريبـة منه ، وتفصلهاعنه مياه البحر المتوسط ، وهى فى معظمهـا بلدان عربيـة تربطها بأوربـا علاقات اقتصـادية وتجارية وثقـافية وثيقة وقديمة ، ولم يتم افتعالها بشكل قسرى .

يرى بعض الكتاب والمحللين من أمثال الكـاتب المصرى « لطفى الخولى » ، أنه لايعتقد

فى صحة وسلامة الموقف العـربى ، الذى يدعو إلى الامتناع تمامًا عن المشـاركة فى حركة الشرق أوسطية الراهنة التى لا تعـدو أن تكون من ناحية ، دفعًا لحركة التسوية السيـاسية ، ومن ناحية أخرى ، إقامة تعاون إقليمى وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبرى ذات النفع العام مثل « تحلية مياه البحر »[1] . كذلك أيضًا فهو لا يعتقد فى صحة ذلك الموقف العربى الذى يعلق اشتراك العرب فى حركة الشرق أوسطية الجارية على شرط إتمام المصـالحة العربية، واستعادة قوة النظام العربى وبناء السوق العربية ، أولاً وقبل كل شىء ، ذلك أنه ليس من الصالح العربى أن يعزل نفسه عن حركة تُـرتب على الأرض ، أوضاعًا وعلاقات تعاون ، لا مفـر من أن يتأثر بها ، شـاء أم أبى[2] .

خلافنا هنا مع هذه المقولة جـوهرى ، إذ أنه بخلاف بعض المشروعات الكبرى الإقليمية « ذات النفع الإقليمى العـام » ، (مثل مشروعات الميـاه والبيئـة) ، لا يمكن أن تتم ترتيبـات «شرق أوسطيـة اقتصاديـة ومتـوسطية على الأرض» فى غيـاب مصر وسـوريـا ولبنان والعـراق والسعوديـة . وبالتـالى فإن « قطار الشرق أوسطيـة » إذا انطلق بالاستنـاد إلى إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى « المهيض الجنـاح » ،فهو لن يتحرك من مـوقعه كثيرًا وسوف يـدور حول نفسه ، ولن تفرض أوضاعًا وعلاقات تعاون على المنطقة شئنا أم أبينا ، كما يلوح لنا الكاتب .

وفى اعتقـادى ، أن العرب يمتلكـون عمليًـا ومصيريًا « حق الفيتـو » ، وليس فقط مجرد الاقتصـار على إبداء بعض الملاحظـات الفنيـة على الـرؤى الاستراتيجية الإسرائيليـة « الشرق أوسطية » . ولا أعتقد أنّ الضغوط الأمـريكية ، مهما تكثفت ، لا تسمح لنا نحن العرب بحق تقرير المصير .

كما أننا لا يجب أن نقف عند مستـوى كتابة بعض الهوامس الفرعية على الـرسوم المعمارية والتصميمات المطـروحـة اليوم على السـاحـة ، أو نختلف فقط فى مـواقيت التنفيـذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشرق أوسطى الجديد ؟ بل لابد لنا أن نطرح رؤية كاملة بديلة .

إن نقطـة البدء فى أى نقـاش جاد هى الإقـرار بأن السلام الشـامل والعادل لا يقـوم على القسر والإجبار والإمـلاء ، وإنما ينهض على مفهوم « المصلحـة المتبادلة » ، وفقًـا لإرادات حرة

---

(١) راجع ، لطفى الخولى ، « النظام العربى الصغير .. والشرق أوسطية » ، جـريدة الحياة ، ٢٨ يناير ١٩٩٦ ، ص ١٧ .

(٢) المرجع نفسه .

لأطراف متكافئة . فنحن العرب أصحاب حق ، وبدوننا لا ينجح أى ترتيب أومخطط من المخططات الراهنة لأنها ليست قدرًا مكتوبًا ، ولأن المستقبل ليس لوحًا محفوظًا يكشف عن هالستار .. بل هو « عملية دينامية » مستمرة لنا دور أساسى فى صياغتها وتحديد معالمها وفقًا لرؤيتنا ، حتى فى أكثر لحظاتنا ضعفًا .

٤ - المحطة الأخيرة - مؤتمر الدوحة - الأبعاد والدلالات :

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون الاقتصادى لبلدان الشرق الأوسط والشمال الإفريقى (MENA 4) فى الدوحة (عاصمةقطر) فى نوفمبر ١٩٩٧ ، رغم تعثر كافة مسارات التفاوض الثنائى للوصول إلى تسوية سلمية عادلة للصراع العربى/ الإسرائيلى . ويعود ذلك الاصرار على انعقاد هذا المؤتمر إلى تأكيد تلك الصيغة الفريدة التى ابتدعها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (واشنطن) ومنتدى الاقتصاد العالمى (دافوس – سويسرا) ، بأن القفز فوق الألغام السياسية وفوق الحلول السياسية للمشاكل القائمة يتم من خلال فصل « المسار السياسى » عن « المسار الاقتصادى» وأن خلق علاقات اقتصادية بين رجال الأعمال العرب ورجال الأعمال الإسرائيليين ، تحت رعاية دوائر رأس المال العالمى ، من شأنه تحقيق نوع متقدم من « التطبيع والتعاون الاقتصادى» بين العرب وإسرائيل ، مع بقاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فى جنوب لبنان والجولان والضفة الغربية .. ودون التقيد « بمرجعية مدريد » حول التسوية النهائية لقضايا القدس ، الدولة الفلسطينية ، واللاجئين.

ولم يشهد تاريخ التفاوض الدولى تلك الصيغة الفريدة التى تضع « العربة الاقتصادية » أمام « الحصان السياسى » . إن تمرير هذا « المنطق المعكوس » للأشياء ، عامًا بعد آخر ، هو الذى دفع « بنيامين نتنياهو » وأنصاره لمزيد من التشدد ، لأن الحصول على المكاسب الاقتصادية (بما فى ذلك رفع المقاطعة العربية) من « الدرجة الأولى » ، قد غدا ممكنًا دون التنازل عن « الأرض مقابل السلام » ، بل يمكن لذلك أن يتم فى ظل ما أسماه البعض «الاحتلال الآمن » . ومعنى تلك المعادلة الغريبة ، أن تجنى إسرائيل كل مكاسب السلام : الأمن والاختراق الاقتصادى للمنطقة العربية والتطبيع الكامل فى كافة المجالات ، دون أن تتنازل عن الأرض أو السيادة على الأراضى العربية المحتلة .. ودون الالتزام « بمرجعية مدريد » ، بل بالإطار التفاوضى « لاتفاقيةأوسلو » .

ومن هنا كان الاصرار على انعقاد « مؤتمر الدوحـة » فى موعده، حتى لا يتم كسر القاعدة التى تقول بأن لا مجال للربط بين « السياسى والاقتصادى » ، وأن يتم تجريد العرب من كافة أوراقهم التفـاوضية واحـدًا بعـد واحد دون الـوصـول إلى تسويـة سيـاسية « نهائيـة » أو حتى (وسيطة) .

ولقـد توالت التصريحات الأمـريكيـة الرسميـة لتـؤكـد ضرورة قبول العـرب بهذا المنطق المعكوس ، فقـد صرح السفير الأمريكـى فى قطر فى مؤتمر صحفـى عقده مسـاء الأربعاء ٢٥ يونيـو ١٩٩٧ ، بأن « إلغاء القمـة الاقتصاديـة يعنى وقف عمليـة السلام ، ومعنـاه أن عملية السلام قد ماتت » . (راجع « جريدة الحياة ») العدد الصادر بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٧ .

وهكذا أصبح معيار تقدم « العملية السلمية » من عدمه هوانعقاد مثل هذه المؤتمرات ، لاعطاء الانطباع بأن هناك أشياء تتحرك رغم الموات الفعلى لعملية السلام .

ولقد كتب السفير « روبرت بلليترو » – المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط – ليركز على مقولتين :

الأولى : «أنه حـان الوقت للقادة العرب أن يتـوقفوا عن عرض مصـالحهم الحقيقية على المدى البعيد تحت رحمة تقلبات عمليات التفاوض » .

والثانية : « أن الولايات المتحـدة تعطى أهمية كبيرة لقمة الدوحة لمسـاهمتها فى التكامل الاقتصادى فى المنطقة » .

[راجع : جريدة الحياة ، العدد الصادر بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٧].

ورغم براعة الكاتب والسياسى المحنك ، فإنه يحاول أن يمرر هاتين المقولتين بكل براءة، وكأن على العرب أن يقبلوا « العلاقة العكسية » (Inverse relationship) – بلغة الرياضيات – بين التقـدم فى الجهـة الاقتصـاديـة ، من نـاحية ، والتعثـر ، بل التقهقـر على كـافـة المسـارات السياسية، من ناحية أخرى ، ولا أدرى أى تقدم وتعاون اقتصادى ذلك الذى يتم تأسيسه على حقل من الألغـام السيـاسيـة المتفجـرة . إذ أن الأصل فى الأشيـاء هو إقـرار الأسس العـادلـة لتسـويات سيـاسية دائمـة (وليست مؤقتـة أو قسرية) لكى ينشأ ، تطبيع وعـلاقات تعـاون اقتصادى حقيقى . وانظروا إلى حالة « فيتنام » ، وكيف أن القتال قد انتهى والتسوية السياسية قد بدأت منذ منتصف السبعينات ، بينما التطبيع الاقتصادى مع الجيران ومع الولايات المتحدة

قد بـدأ على استحياء فى بـداية التسعينات . إذ لابـد من « فترة نقاهـة »لتضميد الجراح ، وحل جذور الصراع ..قبل القفز على الأشواك .

ولكن هذا الاستعجال لفرض صيغ للتعـاون الاقتصادى بين إسرائيل والبلدان العربية فى ظل ما أسماه شيمـون بيريز « الشرق الأوسط الجديد » هو - فى الأساس- تلبيـة لمصالح رأس المال - المالى العالمى - الـذى يريد فتح المنطقة العـربية للاستثمار وللعمليات الاقتصـادية من خلال وسيط إسرائيلى يلعب دور الوكيل المعتمد . وهنا يكمن الصراع الحقيقى بين « المصالح الأمنيـة » الإسرائيلية والمطـامع التـوسعية التـوراتيـة لليمين الإسرائيلى من نـاحية ، والمصـالح الاقتصـادية لأقسـام من رأس المال اليهـودى العالمى المتمـركـز فى بلدان العـالم الأول - وعلى رأسها الولايات المتحدة - ويساندها عناصر من الدياسيرا اليهودية ، من ناحية أخرى .

وهكذا تتكشف لنـا مجمل الفلسفة الكامنة وراء المؤتمر السنـوى للتعاون الاقتصادى بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إذ أنه مؤتمر دورى صرف إلى **«خصخصة عملية السلام »** وفقًا للصياغة التى قدمها « كـلاوس شواب » مؤسس المنبر الاقتصادى العالمى فى دافوس . إذ يفصح عن فلسفة تلك المؤتمرات بقوله :

« إن عملية صنع السـلام فى الشرق الأوسط أهم وأكثر تعقيـدًا من أن تترك للسياسيين والاقتصاديين ، إذ أن للعـلاقات التجاريـة والاقتصاديـة دورًا .. إذ يمكن لدوائر الأعمال أن تمهد لذلك عن طريق خلق نظام للاعتماد المتبادل على بعضها البعض ، مما يشجع الحكومات على المضى شوطًا أبعد فى طريق السلام » .

[راجع : جريدة الحياة ، العدد الصادر بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٩٦] .

وخلاصة القول هنا ، أن هدف هذه المؤتمرات هـو بناء شبكة جديدة من المصالح المباشرة بين رجال الأعمال تتجاوز الحكومـات وقنوات الدبلوماسية الـرسمية ، لتشكل جماعات ضغط وأدوات تسريع بـالتطبيع والتعـاون الاقتصـادى مع إسرائيل على حسـاب الإقـرار بـالحقـوق السياسية المشروعة للأقطار العربيـة التى تعانى من الاحتلال وغطرسة القوة الإسرائيلية . وليس هنـاك مـن شك أن هـذا « المنطق المعكـوس » الـذى يضع « التعـاون الاقتصـــادى » قبل «التسوية السياسية » ، يصب فى التحليل الأخير فى زاويـة « المصلحة الإسرائيلية » التى ترفض صيغة « الأرض مقـابل السلام » ، ويتحقق فى ذلك الوقت مصالح رأس المال العـالمى التواق

لدمج إسرائيل فى البنية الاقتصادية والدورة الدموية للمنطقة العربية ، وخاصةالخليج العربى (حيث « المال » والوقود) ، لجنى المزيد من المكاسب فى ظل ضمانات جديدة .

ولكن دعونا من كل هذا الضجيج الذى دار حول « مؤتمر الدوحة » ، لنتجه بناظرنا إلى الحقائق الجديدة التى يتم زرعها فى الأرض العربية بشكل يومى . إذ أن إسرائيل تسير فى عملية التعاون الاقتصادى الإقليمى « القسرى » ،، بأسلوب المستوطنات. ولقد أشار الكاتب الصحفى المصرى صلاح الدين حافظ إلى أن «الشرق الأوسطية الجديدة تسير بأسلوب المستوطنات الإسرائيلية ، أى من خلال خلق واقع اقتصادى جديد كل يوم . وتتمثل تلك المستوطنات فى المشروعات الاقتصادية الجديدة . فى مناطق ومواقع « مفصلية » بحيث يتم خلق أحزمة اقتصادية جديدة تخترق البلدان العربية ، مشرقًا ومغربًا وخليجًا ويصعب الفكاك منها فى المستقبل .

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة تريد « الشرق أوسطية » لكى تكون « إسرائيل » الدولة القائدة لهذه المنطقة اقتصاديًا وماليًا وتكنولوجيًا . وتريد « إسرائيل » المجال الاقتصادى الحيوى العربى كى تساوم به الغرب و « العالم الأول » . هذا هو الهدف الاستراتيجى الحقيقى لإسرائيل . ومشروع « الشرق أوسطية » هو مشروع « طويل الأجل » ، يجرى تنفيذه على مراحل . والمطروح حاليًا وآنيًا - من وجهة نظر نتنياهو وأنصاره - هو ما يسمى فى بعض الكتابات « بمشروع نموذج البينيلوكس » ، أى ذلك « المثلث » الذى يجمع إسرائيل بالكيان الفلسطينى والأردن ، وتشكيل هذا المثلث الإسرائيلى / الأردنى/ الفلسطينى . سوف يكون بمثابة رأس الحربة الأساسية التى سيستخدمها الإسرائيليون لاختراق المجال الاقتصادى العربى .. دون الاهتمام كثيرًا بتعاون اقتصادى إقليمى « متكامل » على غرار ما كان يحلم به «بيريز» .

وباختصار شديد ، فإن المشروع المطروح الآن على الساحة هو ذلك المثلث الذى قد دخل بالفعل مرحلة التشغيل ، فى مجال البنية التحتية ، بعد توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية / الأردنية (اتفاق « وادى عربة ») .

وهذه تعتبر المرحلة الأولى فى تنفيذ مشروع « الشرق أوسطية » . أما المرحلة الثانية فسوف تركز على « مشروعات الربط الإقليمى » التى صممت لكى يصبح لدولة إسرائيل قدر من الهيمنة على شبكات الطرق ، ومسارات التجارة ، وقنوات التمويل ، والتطوير التكنولوجى فى

منطقة المشرق والهلال الخصيب . ويكفى أن نذكر مشروع نقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى ميناء حيفا فى إسرائيل ، ومشروع شبكات الطرق البرية التى تجعل إسرائيل الدولة المحورية فى مسارات الطرق الجديدة ، المشروعات السياحية وعلى رأسها ما يسمى « ريفيرا البحر الأحمر » . وتسعى إسرائيل الآن إلى تحقيق ذلك من خلال المشروعات ثنائية الأطراف : إسرائيل / قطر ، إسرائيل/ الأردن ، وغيرها .

وباختصار ، فإن الهدف الحقيقى لمشروعات الربط الإقليمى هو السيطرة على الوقود ، والمياه ، والطرق والمواصلات ، ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا ، رغم أن معظم هذه المشروعات قد طرحت للنقاش فى المحادثات المتعددة الأطراف ، إلا أن الأطراف العربية لم تدرس هذه المشروعات دراسة جدية ومستفيضة لكى تحدد ما هى المكاسب وما هى الخسائر التى سوف تعود على كل بلد عربى وعلى مجمل الاقتصاد العربى من جراء تنفيذ تلك المشروعات . فعلى سبيل المثال ، ما مدى تأثير تحويل مسارات التجارة إلى ميناء حيفا على مستقبل ميناء بيروت مثلاً .. ما أثر خط الأنابيب المقترح من رأس النفورة فى السعودية إلى ميناء حيفا فى إسرائيل على عائدات قناة السويس ؟ ولهذا فالمطلوب أن يتشكل فريق عمل (Team work) على الصعيد القطرى وفى إطار الجامعة العربية لدراسة هذه المشروعات ، وتحديد جانب الخسائر والمخاطر المختلفة ، ونمط توزيع المنافع بين الأطراف المختلفة ، للتعرف بدقة على : لمن ستعود الشريحة الكبرى من « كعكة السلام » الموعودة ؟

٥ - مبدأ « التقسيم التفاوضى للعمل » كأساس لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والإنتاج فيما بين البلدان العربية :

يهتم مدخل التخطيط التأشيرى بالتأكيد على الجوانب المرتبطة بالإنتاج وأنماط النمو القطاعى .. ولكن هذا المدخل يحمل فى ثناياه ترتيبات تسمح بزيادة وتعظيم حجم المبادلات التجارية والتدفقات السلعية فيما بين البلدان العربية . إذ أنه نتيجة عملية تنسيق « الخطط القطرية » فى إطار عمليات التخطيط التأشيرى ، يترتب عليها تكثيف للعلاقات والمبادلات التجارية .. من خلال ما تقرره البرامج الإنمائية المشتركة من ضرورة تدفق أنواع معينة من المواد الخام والسلع نصف المصنعة من قطر إلى آخر بما يتفق مع تطوير الهياكل الإنتاجية الجديدة .

ويمكن لمنهج التخطيط التأشيرى على الصعيد العربى أن ينهض على عدد من المبادئ الأساسية :

١ - الاعتراف بالسيادة الكاملة لكل دولة من الدول العربية فى وضع خططها القطرية الإنمائية .

٢ - وجود إطار تفاوضى يسمح بوضع بامج واتفاقيات (ثنائية أو متعددة الأطراف) ترسى قواعد التخصص والتقسيم العربى الجديد للعمل كل عشر سنوات على أساس اختيارى وتفاوضى .

٣ - إنه على الرغم من الطابع الاختيارى لعمليات التنسيق بين الخطط الإنمائية القطرية، فإن منهج التخطيط التأشيرى يسمح بنوع من التخطيط المشترك لفروع معينة من الصناعة والأنشطة الإنتاجية والخدمية مثل الصناعات البتروكيماوية ، صناعات الحديد والصلب ، برامج تنمية الثروة الحيوانية ، برامج التنمية الزراعية والأمن الغذائى ، مشروعات شبكات الطرق البرية ، مشروعات بناء السفن والناقلات ، شركات التأمين وإعادة التأمين ، حيث يشارك رأس المال العام ورأس المال الخاص .

بيد أنه يجب الإشارة إلى أن مدخل التخطيط التأشيرى لتنسيق الخطط الإنمائية القطرية لا يتطلب بالضرورة تنسيق كامل للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية فى كافة الأقطار العربية ، على غرار ما جاءت به « اتفاقية مسترخيت » بين بلدان الاتحاد الأوربى . إذ أن تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الأقطار العربية ، وبالتالى اختلاف السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعمول بها ، يجب ألا يقف عائقًا أمام الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى والتنسيق بين مجهودات التنمية القطرية .

وتبدو أهمية تنسيق الخطط القطرية فى مجال الاستثمارات الصناعية كضرورة تاريخية تفرضها اعتبارات تزايد تعقيد عملية التصنيع والتطور التكنولوجى السريع والاتجاه العام للصناعة ، وخاصة الصناعات الرأسمالية والوسيطة (الحديد والصلب والكيماويات) إلى مشاريع ذات اقتصاديات الحجم الكبير وما يتطلبه التصنيع من توافر الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية .

وأمام تنوع الهياكل وضخامة الموارد المالية التى يستلزمها ذلك كله ، وفى مواجهة ضيق

الأسـواق الوطنيـة فى الأقطار العـربيـة ، والمصاعب التى تـوضع أمـام صادراتها فى الأسـواق الخارجية ، وخاصة فى الدول المتقدمة ، كان لابد للبلدان العربية الساعية للتصنيع ، أن تبحث عن وسيلة تتسع معها السـوق وتتنوع وتزيد فيهـا الموارد وتستطيع عن طريقها إقامـة صناعات أساسية أكثـر فاعلية وتستعمل تكنولـوجيا أكثر كفاءة ، من شـأنها إدخال تغييرات عميقة فى الهيكل الاقتصادى العربى .

أن الـوسيلـة التى تكفل تحقيق ذلـك تتجسـد فى أسلـوب التخطيط التأشيرى متمثـلاً بتنسيق حركـة الاستثمارات الخاصة فيما بين البلدان العربيـة ، مما يشكل مجالاً جديدًا يسـاعد على إجراء التغييرات الهيكلية المنشودة فى بنية الاقتصـاد والمجتمع العربى عامة . إذ أن قرارات الاستثمار الخاصـة ، المنعزلـة عن بعضهـا البعض ، لن تمكننا من التـوصل إلى مستـوى ونوعيـة الاستثمار الصنـاعى الأمثل من وجهـة نظر الاقتصـاد العـربى ككل. كذلـك فإن ترك الأمـور لعشوائيـة القرارات الاستثمارية الخاصـة « العشوائية » ، سـوف يؤدى إلى نتائج مخالفـة تمامًا لما تستهـدفـه استراتيجية التصنيـع المتجهة إلى تحقيق قـدر أكبر من التنـافسيـة على الصعيـدين الإقليمى والعالمى ، ولاسيما فى مرحلة ما بعد « دورة أورجواى » للجات (١٩٩٤) .

وبإيجاز فإن التقسيم التفاوضى للعمل فى المجـال الصناعى يعتبر فى حقيقة الأمـر عملية مستمرة للتـوفيق بين هدفين : أولهما الاستفـادة المثلى من الإمكانـات المتاحـة للمنطقة العـربية ككل بإقامة الهيـاكل الصناعية التى يتيحها التكامل (الكفاءة) . وثـانيهما توفير الفرصة لكل قطر عربى للمسـاهمة فى تلك الهياكل الصناعية ببنـاء قواعد صناعيـة تقوم بها على أساس من التخصص والاعتماد المتبادل فيما بينها (العدالـة) . وإذا كان التوفيق بين هذين الهدفين ليس سهـلاً ، حتى عندمـا يتعلق الأمر بتـوزيع الصنـاعات داخل القطـر الواحـد توزيعهـا يكفل الكفاءة والعدالة بين مختلف محافظاتها ، فإن القضية تصبح أعقد عندما يتعلق الأمر بعدة دول تشارك جميعها فى صنع القرار ويمكن لأى منها أن ترفض ما لا يتفق مع مصلحته.

وليس هناك من شك فى أن هذا الأسلوب يتطلب استخـدام أدوات فنية على درجة عالية من الجدة لتحـديد نمط تـوزيع الصنـاعات الجديـدة بين البلـدان الأعضاء ، بما يحقق هـدفى الكفاءة والعدالـة معًا ، والتوصل إلى قرارات سريعة بصـدد المشاكل أو الصعاب التى تعترض

سبيل التكامل ، خاصـة فيما يتعلق باختيار الصناعات وتوطينهـا ، ولاسيما لدى مجتمع « رجال الأعمال » .

وأخيرًا ، يجب ألا يغيب عن أذهاننا حقيقة أساسيـة أن هذا النوع من التخطيط يستلزم وجود حد أدنى من الشروط السياسية والفنية . إن الإرادة السياسية هى شرط مسبق لأى عملية تنسيق أو تخطيط تأشيرى فعـال ، على الصعيد العـربى ، فإذا ما انتفت هـذه الإرادة أضحى الحديث عن التنسيق والتعـاون الاقتصـادى العـربى غير ذى مـوضوع . أمـا الشروط الفنيـة ، فمهما تكن مصاعبها ، فإنها قابلة للحل ، طالما توفرت الإرادة السياسية .

قراءة فى البعد الاقتصادى
لإتفاقيات المشاركة العربية - الأوربية

إعـــداد
د. عبد الرحمن صبرى

مقـــدمـــة :

فى الفترة ما بين سنة ٢٠٠٧ وسنـة ٢٠١٠ ستقع ثلاثة أحداث هامـة ستؤثر على مستقبل المنطقـة العربيـة ككل ، هذه الأحـداث الثلاث يجب أن يتم الاستعـدادلها بما يتلاءم مع قـدر أهميتها لأنها ستكون مفترق طرق بالنسبة للدول العربية . وهذه الأحداث الثلاث هى :

الأول : انتهاء الفترات الانتقالية المسمـوح به للدول العربية فى إطار اتفـاقية الجات وبدء سريانهاومايعنيه ذلك من فتح أسواقها أمام المنافسة القادمة من الخارج.

الثانى : بدء تـرتيبات التعـاون فى إطار الشرق أوسطيـة وما يعنيـه ذلك من انضمام دول عربية إلى التجمع الشرق أوسطى واستبعاد دول عربية أخرى .

الثالث : بدء قيام مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية مطلة على البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوربى فى إطار المشاركة العربية الأوربيـة ، وما يعنيه ذلك من وجود نوعين من الدول العربية : دول عربية داخلة فى إطار هذه المشاركة ، ودول عربية مستبعدة منها .

وإذا تم تـدخل الدول العـربيـة هذه الحقبـة الـزمنية وهـى مجتمعة فى شكل من أشكـال التكامل الاقتصـادى فإنها ستكون خـاسرة ؛ ولذلك جاء قـرار الشق الاقتصادى لبيـان القمة العربية التى عقـدت فى القاهرةفى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٦ مـؤكدًا على ضرورة قيام منطقـة تجارة حرة عـربيـة وفقًـا لبرنامج عمـل وجدول زمنى وذلك تأكيـدًا لـلاجماع الشعبى والـرسمى على ضرورة دعم العمـل الاقتصـادى العـربى المشترك ، وقـد أعلن وزراء المال والاقتصاد العرب عن قيام منطقة تجارة حرة عـربية يوم ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ على أن تبدأ أول يناير ١٩٩٨ .

ويستهدف هذا القرار أيضًا ضمن ما يستهدف ، دخول الدول العربية اتفاقيات المشاركة العربيـة الأوربية كـوحدة واحدة ، واستفـادة جميع الدول العربيـة دون استثناء من العـلاقات العـربية الأوربيـة المتميزة حتى ولـو كانت هـذه الدول غير مطلـة على جنوب البحـر الأبيض المتوسط . خاصة وأن هذا التكامل سيكون لـه آثار إيجابية كثيرة على العلاقات العربية الأوربية فى إطار اتفاقيات المشاركة الموقعة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوربى .

فهذا التـوجه العربى نحـو مرحلة أولى من مراحل التكـامل الاقتصادى سيساعـد أيضًا السلع العـربية ذات المنشأ العربـى أن تجد لها أسواقًا فى دول الاتحاد الأوربى مـن خلال إعمال

المبدأ التراكمى للقيمة المضافة للسلع التى تنتج فى أكثر من دولة عربية واحدة عند تصديرها إلى دول الاتحاد الأوربى .

ولاشك أن ما تستهدفه دول الاتحاد الأوربى من العمل بعد قيام مناطق مجاورة حرة بين دول الاتحاد وكدولة عربيةعلى حدة ، من قيام منطقة للتجارة الحرة العربية بين الدول المطلة على جنوب المتوسط يتماشى أيضًا مع قرار القمة الاقتصادية المشار إليه بعاليه . وذلك فى إطار إنشاء منطقة تجارة أوربية متوسطية حرة عام ٢٠٢٥ تضم أكثر من ٤٠ دولة تمثل سوقًا قوامها ٨٠٠ مليون نسمة تضم أيضًا دول شرق أوربا بجانب الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط. ولذلك تجئ هذه الدراسة على النحو الآتى :

أولاً - العالم العربى فى الساسة الأوربية :

١ - رؤية أوربا للعالم العربى .

٢ - نظرة إجمالية على اقتصاديات الدول العربية .

٣ - السياسة الأوربية المتوسطية .

ثانيًا - تجارب المشاركة العربية الأوربية حتى الآن :

١ - مبادئ وأهداف المشاركة .

٢ - التباين فى المواقف العربية والأوربية فى مؤتمر برشلونة.

٣ - عشر ملاحظات على تجارب المشاركة العربية الأوربية .

ثالثًا - نظرة على البعد الاقتصادى للشراكة العربية الأوربية :

١ - أثر المشاركة العربية الأوربية على القطاعات الاقتصادية .

٢ - أثر المشاركة العربية الأوربية على العمالة العربية العاملة فى أوربا .

٣ - الآثار على الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال .

٤ - الآثار على المصارف العربية العاملة فى أوربا .

رابعًا - الخاتمة والتوصيات .

أولاً - العالم العربى فى السياسة الأوربية

١ - رؤية أوربا للعالم العربى:

باديءَ ذى بـدء يمكن القول أن العـالم الغربى لم ينظـر قط إلى الدول العـربية بـاعتبارهـا مجموعة تستظل بمظلة القومية العربية . وكان دائماً يفضل مصطلح الشرق الأوسط الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وأن ما دفع أوربـا الغربيةعند بدء الحوار العربى الأوربى إلى المضى فيه هـو المصالح الاقتصاديـة فى الأساس ، ولكن الجانب العربى كـان فى ذلك الوقت يتحدث من منطق قـوة وبالتالى رأى ألا يقـوم أى تعامل اقتصادى مـا لم يكن قائماً على أسس وطيدة من التفاهـم السياسى .

والدول الأوربية التسع ، فى ذلك الـوقت ، لم تكن فى مركز يؤهلها لسيـاسات بعيدة عن مصالح الولايـات المتحدة الأمريكية ،ولكنها قبلت بـالتعاون السياسى مع المجموعـة العربية من واقع المركز التفـاوضى القوى للدول العـربية بعد حرب أكتـوبر ١٩٧٣ . فقد كـان المركز البترولى العـربى فى ذلك الوقت متينـًا ، وكانت الـدول المتقـدمة تسعى لتأمين انسيـابه إليهـا بكميـات كافيـة على أن تستعيد مـا دفعته من فـوائض فى فاتـورة البترول RECYCLING من خلال العلاقات الاقتصادية وتنشيط استثمار رؤوس الأموال العربية فى أوربا ، حتى تتمكن من مواجهـة العجز فى مـوازين مدفوعـاتها ، كما أن الدول العـربية كانت تمتلـك فى ذلك الوقت مـوارد أخرى لها أهميـة اقتصاديـة وتشكل سوقـًا لاستيعاب المنتجـات الأوربية . ولكن قيـام الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد إسرائيل بالسلاح من قواعدها العسكرية فى الدول الأوربية وإعـلان حالـة التعبئـة القصوى فى تلك القـواعـد دون التشـاور المسبق مع الدول الأوربيـة الأعضاء فى حلف الأطلنطى . كان رد فعل لتهـديد الاتحاد السوفيتى بإرسال قـوة عسكرية إلى الشرق الأوسط لفـرض قرارات مجلس الأمـن ، نبه أوربـا التسع فى ذلك الـوقت إلى أهمية قيـام علاقات وطيدة مع الدول العربية .

وكانت الدول العربية قد قـامت مع اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ بتخفيض تدفق البترول إلى بعض الـدول الأوربية (هـولنـدا) ، وأدى رد الفعل العربى ورفع أسعـار البتررول إلى تمتع الدول العربية بقوة مـالية هائلة فى ذلك الوقت . ولذلك نجد أن السياسـة الأوربية كانت تقوم على التركيز على الاختلافات بين دول العالم العربى ، وانطلاقًا من ذلك تركز أوربا على تداخل ثلاثة عوامل :

الأول : طبيعة الموارد المصدرة وأساسًا النفط وبالتالى تقسيم العالم العربى بين دول بها نفط ودول ليس بها نفط.

الثانى : الحجم الديموجرافى وقدرة البلد العربى المعنى فى الاستيعاب لموارده المالية .

الثالث: ثقل الروابط التاريخية والسياسية بين هذا البلد وأوربا منذ أوائل القرن العشرين .

ولذلك نجد أن أوربا قد دأبت فى تقسيماتها الرسمية للعالم العربى على تحديد أربع مجموعات :

١ - الدول النفطية وتسميها دول الخليج بالمفهوم الواسع ، حيث تشمل كذلك العراق وتضاف إليهم ليبيا .

٢ - الدول ذات العلاقة التقليدية بأوربا وهى المغرب والجزائر وتونس .

٣ - دول المشرق وهى لها علاقات تاريخية وثيقة مع أوربا مثل مصر وسوريا ولبنان والأردن.

٤ - الدول العربية الإفريقية غير المتوسطية وهى موريتانيا وجيبوتى والصومال وهى مرتبطة بدول الاتحاد الأوربى من خلال اتفاقيات لومى .

٢ - نظرة إجمالية على اقتصاديات الدول العربية :

ورثت معظم الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى) عن حقبة الستينات اقتصاديات مختلطة يتعايش فيهاالقطاع العام المسيطر على القطاع الخاص الهامشى، ولكن حقبة الثمانينات والتسعينات شهدت تطورات اقتصادية وإيجابية من شأنها دفع عجلة التنمية والنمو فى الدول العربية ونشير منها إلى أمرين :

الأول : الاصلاح الاقتصادى والهيكلى الذى تقوم بتنفيذه العديد من الدول العربية ومنها (المغرب - موريتانيا - تونس - مصر - الأردن - الجزائر - السودان - سوريا - اليمن) . فمن شأن هذا الاصلاح أن يقرب بين أساليب وسياسات الدول العربية فى إدارة اقتصادياتها ويرفع من كفاءة القطاع العام ، بجانب برامج التخصيصية التى تستهدف أيضًا رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض القيود على النشاط الاقتصادى ، وذلك فضلاً عن رفع الكفاءة الإدارية

والاصلاح الإدارى بصفة عامة . وكلما أصبحت أساليب الإدارة الاقتصادية متقاربة فى الدول العـربية ، كلما زادت كفـاءة عناصر الإنتـاج وتشجيع القطاع الخاص لتحمل أعبـاء الاستثمار والإنتاج من أجل استدامة التنمية .

الثانى : تحسن منـاخ الاستثمار مع الاصـلاح الاقتصادى بإصـدار التشريعـات المناسبـة لتشجيع الاستثمار وترسيخ الاستقرار المالى وأسعار الصرف وبقيـة الإجراءات التى تساعد على تخفيف القيود وزيادة الاطمئنان أمام المستثمر العـربى . وفى هذا الإطار أصدرت معظم الدول العربيـة قوانين لتشجيع الاستثمار . كما أن دول الخليج العربى قد وسعت من نطـاق إعفاءاتها الضريبية للمشروعات لتشمل توسعات هذه المشروعات وإعفائها من الضرائب . وحتى وإن لم يكن فى هـذه الدول قـوانين خـاصة بـالاستثمار ، ولكن تـرد حـوافز الاستثمار وشروطـه ضمن القوانين التجارية الأخرى .

وتختلف السياسـات التجارية للدول العـربية فيما بينها ، فهناك دول عـربية تتميز تجارتها الخارجية بدرجة كبيرة من تحرير القيـود ، مثل دول مجلس التعاون الخليجى المنتجة للنفط . أما باقى الـدول العربيـة فقد انتهجت سياسـات تجارية مقيـدة وهى فى معظمها اتبعت سيـاسة الاحلال محل الواردات ، وبـالتالى فسمة سياستهـا التجارية حتى الآن هى الحما يـة التجارية. وإن كـانت هذه الـدول قـد أعطت صنـدوق النقد الـدولى فى إطـار برامج الاصـلاح الهيكلى تعهـدات بتحريـر التجارة الخارجيـة . كما أنها سوف تعطى فى إطـار اتفاقيـة الجات وخاصـة بالنسبة للدول العربية المنضمة إليها التزامـات بالتحرير التدريجى لتجارتها الخارجية . وبالتالى فإن تبنى الدول العربية غير المنتجة للبترول برامج إصلاح هيكلى بإشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وجوهر هذه السياسـة هو التحرير سواء بالنسبة للتجارة أو الصرف أو الأسعار ، من شأنـه أن يساعد على التكامـل العربى . وبعض هذه الدول العـربية مثل الجزائر ومصر وتـونس قـد أعطت تعهدات لصنـدوق النقـد الـدولى تفوق الالتـزامـات المطلوبة منها فى نطاق الجات مع دخولها منظمة التجارة العالمية . وبالتالى فإنها فى وضع مريح نسبيًا بالنسبة للالتزامات المفروضة عليها لدخول منظمة التجارة العالمية .

ويمكن القول أيضًـا أنه إذا استمر تبنى الـدول العربيـة لسياسات النظـام الاقتصادى العالمى الجديـد بمنظماته الـدولية الثـلاث ، مع معـالجة الآثار الجانبيـة لسياسـات الاصلاح الهيكلى من بطالة وتضخم وفقـر ، فإن المنافسة الدولية من شأنها أن تـدعم المزايا النسبية التى

تتمتع بها الدول العربية فى بعض المنتجات وبالتالى تستطيع زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة .

أما السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى فتقوم على مبادئ الاقتصاد الحر ويلعب القطاع الخاص دورًا رائدًا فى سياسة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلى على النفط ، سواء فى توريد الدخل أو فى حصيلة الصادرات ، وبالتالى فإنه يمكن القول أن الدول الخليجية الست هى دول بترولية تتميز بالخصائص التالية :

١ - أن معظم إيراداتها المالية تأتى من بيع مادةخام طبيعية (النفط) فى الأسواق الدولية وأن عوائد بيع وتصدير هذا النفط تتركز فى يد الدولة .

٢ - أن الأساليب والتقنية المستخدمة لاستخراج النفط كثيفة التقنية .

٣ - أن حكومات الدول الست استطاعت بفضل عوائد النفط أن تقيم خلال فترة قصيرة من الزمن بنية أساسية حديثة ومعدات رأسمالية للإنتاج ، وذلك فضلاً عن تعليم وتدريب مواطنيها على أعلى مستوى . كذلك دون إرهاق المواطنين بالضرائب من أجل التكوين الرأسمالى . بل على العكس ، وفرت هذه الحكومات مزايا عديدة للمواطنين . والملحوظة الأساسية الأخرى أن دول الخليج الست اختارت التكامل من خلال قوى السوق دون التكامل من خلال التخطيط الإنمائى للكثير من الاعتبارات العملية . ولذلك نجدها اليوم تمر بمرحلة التكامل الإنمائى مع بعض الاستثناءات . فهى فى مرحلة تحرير حركات عناصر الإنتاج جزئيًا ، وينتظر أن تمر أيضًا بمرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمواطنة الاقتصادية . ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة توحيد هذه السياسات وإقامة مؤسسات إقليمية لها سلطة إصدار قرارات فوق الدول Supra National Institutional Integration .

٣ - السياسة الأوربية المتوسطية :

لم يكن لدول البحر المتوسط أى علاقة خاصة مع أى دولة من دول المجموعة الأوربية ، قبل معاهدة روما ، فيما عدا تونس والجزائر ، اللتين كانتا مسموحًا لهما بالارتباط طبقًا لمعاهدة روما بالسوق الأوربية . وقد حاولت المجموعة الأوربية ، منذ البداية ، تبنى سياسات اقتصادية خارجية مشتركة تجاهها ، ولكم لم تناقش هذه السياسة الموحدة بوضوح قبل عام ١٩٧٢ . ففى سبتمبر ١٩٧٢ تقدمتا للجنة الأوربية بمذكرة إلى مجلس الوزراء تتضمن اقتراحات فى

ذلك المجال . وقبلت هـذه الاقتراحات واتبعت المجموعة الأوربية تنظيمات خاصة مع دول شمال أفريقيا . ووقعت عددًا من الاتفاقيات التجارية التفضيلية وغير التفضيلية التى كانت تنطوى على معاملة بالمثل . فقد تضمنت هذه الاتفاقيات معاملةتفضيلية للسلع المصدرة من دول المغرب العربى إلى المجموعة وبالعكس ، وذلك بالنسبة لبعض منتجات المجموعة المصدرة إلى هذه الدول .

وطالبت دول المغرب العربى بإنشاء منطقة للتجارة الحرة. ولكنها لم تنجح فى الوصول إلى هذا الهدف ووقعت اتفاقيتى ارتباط بين المجموعة الأوربية من جهة ، وكل من تونس والمغرب من جهة أخرى . وقد جرت مفاوضات أيضًا مع الجزائر . إلا أنه عندما أعيد النظر فى الاتفاقيات مع الجزائر فى دور التوسع الذى طرأ على المجموعة الأوربية ، قررت المجموعة تبنى اتجاهٍ موحدٍ تجاه كل من تونس والمغرب والجزائر .

أما بالنسبة لدول المشرق العربى وإسرائيل ، فقد اقترحت دول المجموعة الأوربية سياسة اقتصادية موحدة تجاه دول جنوب البحر المتوسط . فوقعت سلسلة من اتفاقيات التعاون بين دول المشرق ، بالإضافة إلى إسرائيل ، وذلك من خلال السنوات ١٩٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ولكنها لم توقع مثل هـذه المعاهدة مع ليبيا . وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى ، فهناك اتفاقية وقعت وهناك آمال لتطويرها لتصل إلى منطقة تجارة حرة بين دول المجلس الخليجى ودول الاتحاد الأوربى . وتتضمن هذه الاتفاقيات خفضًا تدريجيًا على بعض الصادرات الرئيسية لدول مجلس التعاون ،مثل البتروكيماويات ومنح صادرات دول التعاون مزيدًا من الفرص فى أسواق المجموعة الأوربية . وكذا تم الاتفاق على التعاون فى مجالات أخرى كثيرة ، من بينها حماية البيئة ومشروعات مد خطوط أنابيب الغاز من الخليج إلى أوربا .

مجمل القول ، أنه فى إطار سياسة المتوسطية عقدت المجموعة الأوربية اتفاقيات التعاون والتنسيق . وقد وصلت هذه الاتفاقيات إلى سبع اتفاقيات تتمتع بأفضليات شاملة للدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط ، فيما عدا ليبيا ، منها ثلاث مع دول المغرب (تونس والمغرب والجزائر عام ١٩٧٦) وأربع مع دول المشرق (الأردن وسوريا ولبنان ومصر عام ١٩٧٧) . وقد تضمنت هذه الاتفاقيات منح صادرات تلك الدول إعفاءات وتخفيضات جمركية مع بعض الاستثناءات على بعض السلع الصناعية لتلك الدول . وتشمل هذه الاتفاقيات أيضًا بعض التخفيضات الجمركية على بعض السع الزراعية فى فترات معينة من

السنة . بالإضافة إلى ثلاثة بروتوكولات للتعاون المالى وقعت (سنة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ - ١٩٨٧) تضمنت مساعدة مالية للدول العربية ، وذلك فضلاً عن التعاون بين الطرفين فى قطاعات تطوير الصادرات والصناعة والاستثمارات الخاصة والتعاون المالى والتقنى .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظرًا لوجود مصالح متضاربة مع بعض دول الاتحاد الأوربى فى مجالات الصادرات الصناعية والزراعية ، وخاصة بعد انضمام كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوربى، الأمر الذى أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة إلى الدول العربية فى بعض الصناعات ، مثل المنسوجات والجلود ، التى تعتبر فى نفس الوقت سلعًا تصديرية رئيسية لكل من اليونان وأسبانيا والبرتغال ، فضلاً عما قامت به تلك الدول من تقدم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كثير من المنتجات الزراعية المشمولة ضمن التركيب السلعى للصادرات الزراعية العربية ، مثل زيت الذرة والطماطم والحمضيات والسردين ، مما ترتب عليه الحد من الإمكانيات المتاحة للصادات العربية إلى دول الاتحاد الأوربى .

وفى عام ١٩٨٧ تم إبرام اتفاقيات إضافية سمحت دول الاتحاد الأوربى بمقتضاها للدول العربية بالمحافظة على المنتجات التقليدية فى صادراتها وإلغاء الرسوم الجمركيةعلى المنتجات الزراعية بالتدريج ، إلى أن يتم إلغاؤها بالكامل عام ١٩٩٥ ، وذلك للحد من صعوبة دخول الصادرات العربية إل سوق دول الاتحاد الأوربى ، ومن جانب آخر ، شملت الاتفاقيات التجارية مجموعة من البروتوكولات لتنظيم المساعدات المالية المخصصة لتمويل التجارة الخارجية للدول العربية ودعم النشاط الاقتصادى ، وبوجه خاص القطاع الزراعى ، للحد من الأعباء الثقيلة التى تفرضها واردات المواد الغذائية على موازين مدفوعات الدول العربية . وكذلك وقعت دول الاتحاد الأوربى اتفاقية تعاون تجارى وفنى من اليمن العربية عام ١٩٨٤ منحت اليمن بموجبها معاملة الدولة الأولى بالرعاية .

ثانيًا - تجارب المشاركة العربية الأوربية حتى الآن :

يجدر بالذكر ، أن اتفاق المشاركة سواء استعملت كلمة Association أو Partnership هو جزء من برنامج التعاون المعروف ، الذى نصت عليه معاهدة روما سنة ١٩٥٧ لإقامةعلاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية والمجموعة بأكملها . ومن ثم فهو بمثابة تنظيم تعاقدى

Contractual للعلاقـات بين البلدان المعنيـة والمجموعة الأوربيـة كوحـدة واحدة ، سـواء كان اسمهـا الجماعـة الاقتصـاديـة الأوربيـة أو السـوق الموحـدة أو دول الاتحاد الأوربى . ويمكن تلخيص الموقف العربى فى اتفاقيـات المشاركة فى أن كلاً من تـونس والمغرب وقعت اتفاقيتين للمشاركـة يفترض دخولهما حيـز التنفيذ فى مطلع العام القـادم ، وهناك مفـاوضات بين دول الاتحاد الأوربى وكل من مصر والأردن لعقـد اتفـاقيات مماثلـة . وقد بـدأت اتصـالات لنفس الغرض بين دول الاتحاد الأوربى وكل من الجزائر وسوريا والسلطة الفلسطينة لإقامة مثل هذا النوع من المشاركة . ولعل أهم ما يميز العلاقات الجديدة التى يجرى التفاوض عليها مع بعض الـدول العربيـة ، أنها تأخـذ بمبـدأ جديـد يتجـاوز منح امتيـازات تجارية ، كما هـو الحال فى الاتفـاقات السـابقة ، ولكن الاتفـاق الجديـد هو اتفـاق تعاقـدى أكثـر شمولاً يأخـذ شكل المشاركةوينتهى بإقامة منطقة للتبادل الحر .

ويقتضى منا الاتسـاق المنطقى أن نبدأ بالحديث عن المشاركـة ومؤتمر برشلونـة ، والذى عقد فى ٢٨ , ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٥ بين دول الاتحاد الأوربى الخمسـة عشر مع الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط ، ما عدا ليبيا ، وشاركت فى المؤتمر أربع دول غير عربية ، هى إسرائيل وقبرص ومالطـا وتركيـا ، ولم تدع المؤتمر دولاً عربيـة غير متوسطيـة ، أهمها دول مجلس التعاون الخليجى ودول الخليج العربى والسودان والصومال وجيبوتى وجزر القمر وموريتانيا. وقد رصدت دول الاتحاد الأوربـى مبلغًا يقدر بستة مليـارات وحدة نقد أوربية لتنفيـذ سياسة المشاركة مع الدول المتوسطية ،ويمكن القـول أن الدول الأوربية تهدف من وراء سياستها هذه أهدافًا سياسية وأهدافًا اقتصادية وأهدافًا اجتماعية وما إلى ذلك .

كل ذلك بهدف إيجاد استقـرار فى الـدول العـربيـة المطلة على جنـوب البحـر المتـوسط انطلاقًا من قناعتها بأن أمن أوربا مـرتبط بتحسن ظروف الأمن والمعيشة فى منطقة المتوسط . وعلى رأس مسببات هـذا الاستقرار إقـامة منطقة أوربيـة متوسطيـة للتجارة الحرة . ولاشك أن نجـاح مؤتمر بـرشلونـة يعتبر نجاحًـا لكل من فرنسـا وأسبـانيا وإيطـاليا التى تتـزعم سياسـة المتوسطيـة ، فى حين تتزعم ألمانيـا دعم علاقـات دول الاتحاد مع دول وسط وشرق أوربا أولاً ، على أن هناك تأكيدات أوربية بأن المساعدة الأوربية لمنطقة المتوسط لن تكون بديلاً عن الجهود التى تبذل بين دول المنطقة من أجل تحسين ظروفها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى .

ولـذلك تستهدف دول الاتحاد الأوربى مشـاركة سيـاسية وأمنيـة وإقامـة منطقة سـلام واستقرار مبنية على :

١ - حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون .

٢ - الاستقرار والأمن وعلاقات الجوار الطيبة القائمة على عدم التدخل واحترام الوحدة الإقليمية لكل طرف ، وذلك بهدف محاربة الارهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

٣ - المشاركة الاقتصادية والمالية لإنشاء منطقة ازدهار مشتركة من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمى وتدعيم جهود القطاع الخاص نحو إقامة منطقة تجارة حرة أوربية متوسطية تكتمل بحلول سنة ٢٠١٠ .

ولتحقيق ذلك ، تـرى دول الاتحاد الأوربى ضرورة استفادة هـذه المشاركـة من المساعـدة الماليـة الإضافيـة الهامة فى الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ ، والتى ستضـاف إليهـا مساعـدات البنك الأوربى لـلاستثمار فى شكل قـروض وموارد مـاليـة أخرى تمنح على الصعيـد الثنـائى من قبل الدول الأعضاء . على أن تتم عمليـة متابعة تحقيق هذه الأهداف من خـلال اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجيـة . ولاشك أن جزءًا هامًا مـن وراء هذه الأهداف قصد بـه توطين المهاجرين العرب إلى أوربا فى بلدانهم والذين يـأتون إليها حاملين معهم مشكلاتهم السياسية والاجتماعية ، مما يساعدعلى انتقال التوترات الاجتماعية فى المنطقة إلى دول الاتحاد الأوربى .

ويجدر بـالذكـر ، أن وثائق الاتحاد الأوربى حـول المشاركـة لا تتعرض إلى دور سيـاسى أوربى فعال فى مفاوضات التسـوية على المسارارت الثنائية (الفلسطينية واللبنـانية والسورية من جهة والإسرائيليـة من جهة أخرى)والتى تنفرد بها الـولايات المتحدة بـالتوجيه والوسـاطة والمتابعـة ، وكما أنها لا تتضمن إشارة لأى التـزامات أوربيـة ذات شأن فى مجال تخفيف شروط وتبعات إعمال برامج التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى التـى يفرضها كل من البنك الدولى وصنـدوق النقد الـدولى على الـدول الـراغبة فى جـدولـة ديـونها والحصول على قـروض ميسرة للاصلاح المالى والاقتصادى .

٢ - التباين فى المواقف العربية والأوربية فى مؤتمر برشلونة :

كان للجانب العـربى فى مؤتمر برشلونة تـوجيهات لم تلق الاهتمام الكافى من دول الاتحاد الأوربى . فقد ذهبـت الدول العربيـة إلى مؤتمر بـرشلونـة تحمل معها تخوفـاتها من تجزئة الهوية

العربية إلى أقاليم جغرافية منفصلة متشابكة فى آن واحد. واستبعاد ليبيا من المؤتمر لاعتبارات لا تفهمها الدو ل العربية ، هذا بالإضافة إلى الخلافات العديدة التى ظهرت بين الدول العربية التسع ودول الاتحاد الأوربى حول ما تضمنه إعلان برشلونة الذى اقترحته دول الاتحاد إبان المشاورات التمهيدية عن حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطى وتحفظت الدول العربية المتوسطية على البند الوارد فى الإعلان . والذى يلزم هذه الدول بالردعلى الاستفسارات وتقديم المعلومات فى شأن أوضاع حقوق الإنسان كلماطلب إليها ذلك الشركاء الآخرون . ورغم ما تضمنه ذلك البند من التزام أوربى بحقوق الإنسان فى البلادالعربية المتوسطية ، إلا أنه بدا ذا وضعية تمييزية ، حيث لم يثر هذا البند انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطينى المتواصلة .

ومن ناحية أخرى ، تحفظت الدول العربية وتركيا على الضغوط الأوربية الرامية إلى إلزام هذه الدول بالتعهدباستبعاد جالياتها المهاجرة فى البلدان الأوربية . لأن هذه الأخيرة ستقدم مساعدات لإقامة مشروعات قادرة على استيعاب العمالة العائدة . كما أثارت الدول الأوربية مسألة التعاون المشترك لمكافحة الارهاب . بينما شددت أكثر من دولة عربية على أن هذه المسألة تتوقف على معالجة أسبابها الاجتماعية بإعطاء دفعة لجهود التنمية والقضاء على البطالة وأهمية مساهمة الاتحاد الأوربى فى هذه الجهود .

وقد تحفظت عدة بلدان عربية على المقترحات الأوربية للاسراع فى مشروعات التعاون الإقليمى فيما بين الدول المتوسطية فى مجال الإدارة الإقليمية المشتركة لمصادر المياه والبنى التحتية المشتركة . لأن هذا يعطى لإسرائيل ، بصفة خاصة ، حقوقًا لا تستحقها فى التدخل فى مجال إدارة موارد المياه العربية التى تسيطر عليها بسلطة الأمر الواقع ، وهى سلطة الاحتلال . هذا إلى جانب أن هذه المشروعات تستبق مفاوضات التسوية الثنائية الجارية ، خاصة على المسارين السورى واللبنانى . وقد أشار إعلان برشلونة إلى أن وزراء خارجية البلدان الأوربية والعربية سوف يستأنفون لقاءاتهم لمتابعة تطبيق الإعلان وتعزيز أهدافه .

وقد استحدث الإعلان تقليدًا جديدًا مفاده حضور خبراء فى مجال المجتمع المدنى بجانب موظفين رسميين وعقد لقاءات وتبادل الخبرات والمعلومات . كما سوف يتم تشجيع لقاءات بين البرلمانيين والمسؤولين . وكذلك انبثقت لجنة أوربية متوسطية لعملية برشلونة

تضم الترويكا الأوربيـة لدفع المسار فيما بعد وممثلين مـن كل دولة متوسطية . وتقـرر أن يعقد اللقاء القادم لوزراء خارجية الطرفين فى أوائل ١٩٩٧ فى عاصمة إحدى الدول المتوسطية .

٣ - عشر ملاحظات على تجارب المشاركة العربية الأوربية :

يمكن من واقع التجربة التـونسية والتجربة المغربية (حيث تم تـوقيع اتفاق) والتجربة المصرية (حيث جارى توقيع الاتفاق) الخروج بعشر ملاحظات من واقع هذه التجارب .

[انظر جداول ١ ، ٢ ، ٣ عن التوقيع الاقتصادى لهذه الدول الثلاث].

١ - خرجت الـدول العربية الأعضـاء فى جامعةالـدول العربية من تجربـة الحوار العربى الأوربى بانطباع أولى بأن الدول العربية غير معنية بالدرجة الأولى بالمشكلات السياسية لها وأن تعاونهـا كـان مؤقتًا بسبب ارتفاع أسـعار البترول بعـد حرب أكتـوبر ١٩٧٣ . ولكن سرعان ماتبخرت هذه الأفكار بالمبادرة الأوربية نحو إقـامة علاقات أقوى وأعمق من خلال المشاركة المتوسطية .

٢ - يشمل الاتفاق الجديد بـالإضافة إلى مجالات التعاون التقليدية تعـاونًا سياسيًا ودعمًا للتنمية الاقتصاديـة مع البلاد العربية المطلة على جنـوب البحر الأبيض المتوسط والتى تنتهى بإقامـة منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال اثنـى عشر عامًا أو خمسة عشر عـامًا على أقصى تقدير ، مع الحفاظ على نظـام تجارة المنسوجات وتبادل المنتجات الزراعيـة خلال فترة انتقائية مدتها خمس سنوات .

٣ - ويمكن تلخيص عـرض دول الاتحاد الأوربى بالنسبـة لاتفاق المشـاركة مع الـدول العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط فى عدة موضوعات :

- التعاون السياسى .
- حرية انتقال السلع بما فيها المنتجات الزراعية والصناعية.
- حق إقامة المشروعات وتقديم الخدمات.
- اتفاقيات الدفع .
- سهولة تنقل رؤوس الأموال .

- حرية المنافسة .
- حماية الملكية الفردية .
- دعم التعاون الاقتصادى والمالى والاجتماعى والثقافى .
- إنشاء مشروعات مشتركة .

ولاشك أن نجاح ذلك الاتفاق بالنسبة للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأ...
المتوسط يقوم على دعامتين :

الأولى : استكمال سياسة الاصلاح الاقتصادى واستكمال تحرير الاقتصاديات العربية وخصخصة المشروعات العامة وفقًا للبرنامج المشترك مع صندوق النقد الدولى .

الثانية : الاستفادة من الفترات الانتقالية التى يطرحها الاتفاق للتكيف مع الظروف والمستجدات الجديدة وبالذات فى قطاعات الزراعة والصناعة .

٤ - تقف السياسة الزراعيةالأوربية حجر عثرة أمام المنتجات الزراعية العربية .ومما يضاعف من الأمر أن المحتوى الزراعى للصناعات الزراعية للدول العربية سيفرض عليه أيضًا رسومًا . ولا يعفى منها إلا المكون الصناعى فقط بالنسبة للصادرات الزراعية المصنعة إلى دول الاتحاد الأوربى . وبالنسبة لتونس والمغرب فإن مكاسبهما من توقيع الاتفاق متواضعة ، نظرًا للسياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوربى وسياساتها تجاه الملابس الجاهزة ، كما أنه ليس من المتوقع أن تحدث طفرات فى تدفقات الاستثمار المباشرة إليهما حتى مع سياسات التصحيح الاقتصادى والهيكلى التى تتبعها مع صندوق النقد الدولى وإصدارها لقوانين تشجيع الاستثمار . ولكن الأمر فى النهاية يتوقف على قدرة كل من المغرب وتونس ومصر على توحيد المواصفات وتدعيم سياسات المنافسة الداخلية والتشريعات الضريبية المناسبة وتدعيم مناخ الاستثمار بصفة عامة .

٥ - الاتفاقية مع المغرب وتونس ومصر اتفاقية تعاقدية شاملة تضمن تدفق المعونة إليهم وإزالة الحواجز الجمركية أمام منتجاتهم وتدفق الاستثمارات إليهم على أن تقام منطقة التجارة الحرة خلال ١٢ سنة ، ويقدر بعض الاقتصاديين John Page و John Underwood من البنك الدولى أن الاستفادة من توقيع الاتفاق ستصل إلى زيادة قدرها ٧ , ١٪ من الناتج المحلى

الإجمالى بالنسبة لتونس ، مما يزيد الناتج المحلى الإجمالى فى المغرب نتيجة لتوقيع الاتفاق بمقدار ٥ , ١٪ ، وبالتالى سيزيد متوسط دخل الفرد من الناتج فى تونس بمقدار ٤٠ دولارًا وسيزيد بمقدار ٢٥ بالنسبة للمغرب . وفى حالة قيام منطقة التجارة الحرة ، فإن الزيادة فى الرفاهية بالنسبة للمغرب وتونس ستكون فى الحدود ما بين ٢٪ ، ٥ , ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وهى نسب تعد ضئيلة بالمقارنة بالمكاسب التى يمكن أن تحصل عليها دول الاتحاد الأوربى من الدول العربية من وراء هذه الاتفاقية .

٦ - وبالنسبة للمغرب وتونس فتمتد اتفاقيتهما مع دول الاتحاد الأوربى على مدار ١٢ سنة ، وخلال هذه المدة ستتمتع المنتجات الصناعية التونسية بامتيازات تفضيلية إضافية من دخولها أسواق دول الاتحاد الأوربى فى مقابل إلغاء تدريجى للحواجز الجمركية ، وقد تم تقسيم مدة الاتفاقية إلى مرحلتين :

الأولى : سيتم خلالها الإعفاء التدريجى للرسوم الجمركية على المنتجات المصنوعة خارج كل من تونس والمغرب والداخلة إلى الأسواق التونسية والمغربية .

الثانية : وهى تشمل السلع الأوربية التى لها مثيل يصنع فى هاتين البلدين وسيتم التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية عليهما بأقل سرعة من المجموعة الأولى . ويقدر المحللون النقص فى إيرادات تونس من تحصيل الرسوم الجمركية بحوالى ٣ مليار على امتداد الاثنتى عشرة سنة المقررة للاتفاقية ، كما يقدرون أن الصناعة الوطنية ستواجه بمنافسة شديدة من السلع الأوربية .

مجمل القول ، أنه بالنسبة للدول النامية وبالنسبة للدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط ، يجب أن تتدفق إليها استثمارات أجنبية مصاحبة للاتفاق تقدر بحوالى ١٠٠ مليون دولار سنويًا ، فى حالة تونس وحدها ، حتى تستطيع أن تواجه الانخفاض فى الطلب والمترتب على الاتفاقية ، وذلك فضلاً عن برنامج التأهيل الصناعى وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ، خاصة فى مجالات صناعة النسيج والملبوسات .

٧ - يعتبر الاتحاد الأوربى هو أهم شريك تجارى فى منطقة شمال أفريقيا ، حيث يصدر لها أكثر من نصف وارداتها ويفتح أسواقه لصادراتها . غير أن تلك الصادرات تتركز

فى منتجات قليلة ، وهى النفط والغاز بالنسبة لكل من ليبيا والجزائر والمواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة بالنسبة للمغرب والجزائر ومصر .وتعتبر فرنسا وأسبانيا وإيطاليا أهم دول الاتحاد الأوربى التى لها علاقات تجارية مع دول شمال أفريقيا . وعلى النقيض فإن منطقة شمال أفريقيا تعتبر شريكًا تجاريًا متواضعًا للغاية بالنسبة للاتحاد الأوربى ، حيث لا تسهم بأقل من ٣٪ من الواردات والصادرات الأوربية إجمالاً .

٨- وقد عانت دول المتوسط ، رغم عدم التوازن التجارى ، من نظم الحماية القوية التى وضعها الاتحاد الأوربى ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية ، فقد وافق الاتحاد الأوربى على حرية دخولها لأسواقه دون وجود عقود تصديرية ، وقد استثنى من ذلك قطاع النسيج والملابس الجاهزة ، حيث لم يطلق الاتحاد الأوربى حرية تجارتها . وإنما نظمت وارداتها منها عن طريق اتفاقات دولية للنسيج وأخرى للحد من تلك الواردات . وقد أتاح هذا التنظيم الفرصة لزيادة نمو حركة الصادرات من المنسوجات . أما بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربى ، فقد قيدت هذه السياسة الواردات من المنتجات الزراعية .غير أن صادرات تلك المنطقة من المنتجات الزراعية والسلع الجاهزة ظلت دون الحصص المسموح بها من جانب الاتحاد الأوربى ، مما دل على ضعف العرض واختلال التركيب الاقتصادى فى دول شمال أفريقيا .

٩ - ورغم توسع الاتحاد الأوربى جنوبًا ، وذلك بضم اليونان وأسبانيا والبرتغال إلى عضويته ، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة ، إلا أنه قد أدى أيضًا إلى زيادة حدة التنافس فى المعروض فى الاتحاد الأوربى وتلك السلع التى تتميز بها دول حوض المتوسط ، ولا سيما فى مجال المنتجات الزراعية فى منطقة المتوسط (الطماطم والبرتقال والزيتون والنبيذ ..) بالإضافة إلى المنتجات البسيطة التى تمثل أجور البطالة فيها النسبة الكبرى من التكلفة ، وتحت مثل هذه الظروف ، فإن منح دول الاتحاد الأوربى المزيد من الامتيازات التجارية من الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط قد أصبح أمرًا غاية فى الصعوبة. وبالنسبة للمساعدات المالية فهى تزيد من قدرة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد وتروج بذلك صادرات الاتحاد الأوربى أيضًا ، ولكن يعتقد كثير من

الخبراء أنها غير كافية ، بـالإضافة إلى ذلك فإن تلك المعونة تعطى فى صـورة قروض وترفع من المديونيـة التى وصلت بالفعل فى هـذه الدول العربيـة إلى حد خطير . والحجم الإجمالى لتلك المعونات غير كـاف لتمويل هياكل جديـدة ، حيث يقدر الدعم المالى بحـوالى ٩ مليار ايكو بالنسبـة لمنطقة البحـر المتوسط بأكملهـا وعلى مدى خمس سنوات . ولـذلك فإن نصيب كل دولة من دول المنطقة لا يتعدى حوالى ١٥٠ مليون ايكو سنويًا ، وبذلك يصبح تدفق الأموال جزءًا ضئيلاً من ميزان العمليات الجارية ، وبالتـالى يمكن إهماله با لمقارنة بحجم الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول .

١٠ - وممـا يحسم عمليـة تحديث الاقتصاد ، هـو الكفـاءة العـالية فى استخـدام رؤوس الأموال المتاحة . فإذا أمكن ضمان ذلك فإنه لن تكون هناك حاجة للمعونات المالية ، حيث لم يكن لدى الـدول العربية أى مشكلة فى الحصـول على الأموال اللازمـة من أسواق رأس المال العالمية ، وعلى ذلك فإن المغـزى من تقديم المعونات يتوقف على نجاح هـذه المعونات فى دعم الاقتصاديات العربية لتأهيل منشآتها الصناعية خلال الفترة الانتقالية .

ومما سبق نستطيع التأكيد على أن محور العـلاقات الاقتصادية هـو أهم محور فى العلاقات العربية الأوربية ، سواء فى مجال الاستثمار أو التجارة . فـالمساعدات المالية تقدر بحوالى ٤,٧ مليـار ايكـو (٦,٢ مليار دولار) للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ . ولكن هـذا الـرقم يشكل حيـزًا ضئيلاً من احتيـاجات المنطقة ، كما أنها أقل من تلـك التى كانت مقترحة فى السـابق بحوالى ٥,٥ مليار ايكو .

مجمل القـول ، أن توسيع نطـاق العضويـة فى دول الاتحاد الأوربى أدى إلى زيادة النـزعة الحمائيـة التى ترتبت بعـد انضمام أسبـانيا والبرتغـال واليـونان إلى دول الاتحاد والتى تنـافس منتجـاتها منتجات الـدول العربيـة المطلـة على جنوب البحـر الأبيض المتوسط . وعلى وجـه الخصوص بالنسبة للخضراوات والفواكه والنسيج والجلود . الأمر الذى يعنى أن بعض الدول العربيـة لن تتمكن من دعم جهودهـا الإنمائية من خـلال تشجيع صادراتها إلى دول الاتحاد الأوربى . ويمكن أن نلاحظ أخيرًا عدم كفاية المبالغ المخصصة كتعويضات للدول العربية ، إذ لابـد أيضًـا من توافـر تمويل تعـويضى Compensatory Finance لتعويـض الانخفاض فى

الرسوم الجمركية فى الدول العربية الناشئ عن فقد إيرادات الرسوم الجمركية فى الميزانية، والتى تعتمد عليها هذه الدول بكثافة ضمن موارد الميزانية (فيما عدا لبنان) . أسوة بما اتبعته دول الاتحاد الأوربى مع الدول الأوربية الأقل نموًا عند انضمامها للاتحاد الأوربى .

ويجدر بالذكر ، أن استفادة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط من اتفاقيات المشاركة الأوربية وإقامة مناطق تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوربى يتوقف فى نهاية الأمر على السياسات الداخلية التى تتبعها هذه الدول بالنسبة لكل بند من بنود اتفاق المشاركة . ففى المجال الاقتصادى ، على سبيل المثال ، لابد من تدعيم هذه الدول لقدراتها التنافسية لصناعاتها حتى لا تضار من المنافسة القادمة من الخارج . وهذا يقتضى دراسات قطاعية منفصلة لكل منتج وليد . وإن كان هذا يخرج عن إطار هذه الدراسة ، ولكن يجب القول ابتداء أنه لابد من اتخاذ سياسات وطنية تدعم من الكفاءة والمنافسة للصناعات المحلية، خاصة وأن من المنتظر استفادة الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط من اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوربى بعد دخول هذه الدول اتفاقية الجات . إذ أن دخول سلع هذه الدول فى مجال التبادل التجارى دون رسوم جمركية سيؤدى إلى استفادة الدول العربية من نظام المشاركة.

ثالثا - نظرة على بعض مكونات البعد الاقتصادى للمشاركة العربية الأوربية :

تواجه كل من مصر وتونس والمغرب تحديات متوسطة الأجل يجب عليها أن تحلها من خلال اتفاقيات الشراكة [انظر جدول ١ ، ٢ ،٣] ، وبالتالى فإن السؤال الآن : هل تستطيع اتفاقيات المشاركة أن تساعد الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ، فهذه الدول لابد لها من :

١ - زيادة معدل الاستثمار إلى ٣٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

٢ - زيادة معدل الادخار ليصل إلى ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، على أن يصل الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى أو حوالى ٣٠٪ من الاستثمار المحلى الإجمالى.

٣ - زيادة معدل نمو الناتج الإجمالى الصناعى إلى أكثر من ١٠٪ فى السنة .

٤ - تحقيق معدل نمو يزيد عن ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

٥ - زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية .

٦ - زيادة إنتاجية العامل .

٧ - تحقيق معدل نمو عال للصادرات .

٨ - خلق فرص عمل إضافية للتغلب على مشكلة البطالة .

ولاشك أن هذه المشكلات تستدعى سياسة وطنية بالدرجة الأولى من خلال سياسات محلية . أى إصلاحات داخلية . فهل تستطيع المشاركة العربية الأوربية مساعدة الدول العربية على تخطى هذه الصعاب ؟ يبدو أن الإجابة للوهلة الأولى ليست فى صالح اتفاق المشاركة فى صورته الحالية ... ، ولكن يمكن القول بعجالة أن هناك ثلاث نقاط إيجابية فى هذه المشاركة العربية الأوربية .

الأولى : أنه بالنسبة للتبادل التجارى فستؤدى المشاركة إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع محل التبادل من جراء سيادة المنافسة . وهذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد بعدقيام مناطق التجارة الحرة والتى ستؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى .

الثانية: زيادة معدلات الاستثمار ، سواء كان ذلك باجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة فى الخارج ، أو باجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر المصحوب بتقنية عالية ، وذلك فضلاً عن زيادة معدلات الادخار المحلى .

الثالثة : تدعيم المنافسة المحلية ، فمن شأن ذلك أن يؤدى إلى توسع الصناعة من خلال كفاءة توزيع الموارد ويتوقف الأمر على قدرة الدول العربية على التصدير . على أن ترفع هذه الدول الحماية المحلية للصناعات الوليدة ، وبالتالى يمكنها زيادة الصادرات من خلال آثار خلق التجارة والآثار التحويلية للتجارة . أى أنها ستعانى من منافسة خارجية قوية فى بعض الصناعات ، مثل الصناعات الزراعية والبلاستيك والزجاج ومعدات النقل والملابس والمنسوجات والمصنوعات الجلدية .

١ - أثر المشاركة العربية الأوربية على القطاعات الاقتصادية :

سيؤدى تحرير التجارة من خلال الاتفاقيات بين الاتحاد الأوربى والدول العربية إلى زيادة كل من الواردات والصادرات . وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائى للتجارة . ولكن فتح الاقتصاديات العربية أمام الصادرات الأوربية الصناعية سيؤدى إلى تقلص ، بعض الصناعات ، وبالذات تلك التى تتمتع بالحماية وستساعد صناعات أخرى على التوسع . وبصفة عامة يمكن القول أن الأنشطة التى كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض للتقلص مثل صناعات التجميع الموجهة لتلبية متطلبات السوق المحلى وتلك الصناعات التى تمثل الواردات فيها جزءًا صغيرًا من إجمالى السوق المحلى . أما الصناعات التى سوف تتمكن من زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة .

وبصفة عامة ، يمكن القول أن الصناعات التى سوف يتم تأهيلها خلال الفترة الانتقالية مع انخفاض الحماية عليها ، هى الصناعات الغذائية وغزل القطن والورق والبلاستيك ، بينما تستمر صناعة الملابس الجاهزة فى التمتع بقدر أكبر من الحماية ، إذ أن قواعد المنشأ المقترحة ، من قبل الاتحاد الأوربى فى الاتفاقية تمثل حجر الأساس ، حيث أنها تلعب الدور الأكبر فى تحديد قدرة هذه الصناعة على المنافسة فى سوق الاتحاد الأوربى ، وبالتالى إمكانية الاستفادة من هذه الاتفاقية فى زيادة صادرات الدول العربية ، ويتفق جميع العاملين فى مجال الغزل والنسيج والملابس ،أن قواعد المنشأ المقترحة لا تناسب الوضع الحالى للصناعة وما تواجهه من مشاكل تمنع التكامل الرأسى بين مختلف مستويات الإنتاج ، وعليه فإن الدول العربية تحتاج إلى فترة انتقالية يتم خلالها التدرج فى الالتزام بالقواعد المقترحة ، بحيث تتاح فرصة كافية لعلاج الخلل الهيكلى فى الصناعة ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وسوف تستلزم هذه الفترة تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص معًا ، وكذلك الاستخدام الأمثل للمعونة المالية المتاحة من الاتحاد الأوربى ، أما الصادرات الأخرى التى تعتمد بكثافة على العمالة مثل المنتجات الجلدية والحرف اليدوية فمن المتوقع أن تزداد . وتتناول الأدبيات المهتمة بتقييم فاعلية الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة عدة أوجه . إذ تهتم بالتمييز بين حالات خلق التجارة وحالات تحويلها . ويلخص الجدول التالى التطور فى نصيب الصادرات إلى الجماعة الأوربية ومعدل نموه بالقياس إلى الفترة ٧٤ -١٩٧٦ :

جدول يبين نسب تجارة الدول المتوسطية مع أوروبا إلى جملة تجارتها وإلى تجارة أوربا وبالمقارنة بنسب الدول النامية من ٧٤ - ١٩٩٤ (بالأسعار الجارية)

الـدول	٧٤-١٩٧٦	٧٧-١٩٧٩	٨٠-١٩٨٤	٨٥-١٩٨٩	٩٠-١٩٩٤	معدل النمو
■ أولاً : النسب للدول المتوسطية العربية						
(أ) الصادرات إلى أوروبا إلى جملة الصادرات :						
تونس	٦٦,٩	٨٦,٤	٥٨,٢	٧٤,٠	٧٧,٠	٠,٨٣
الجزائر	٥٢,٤	٣٨,٣	٥٨,١	٧٠,٨	٦٨,٩	١,٦٢
المغررب	٥٦,٧	٦١,٣	٥٧,٠	٥٩,٩	٦١,٠	٠,٤٤
الأردن	٢,٧	١,٢	٢,٤	٥,٦	٤,٩	٣,٤٩
سوريا	٤٥,٧	٥٢,٣	٥٠,٩	٣٧,٢	٥٢,٤	٠,٨١
لبنان	١٧,١	٦,٥	٧,٥	١٨,٤	١٧,٨	٠,٢٥
مصر	١٨,٤	٣٩,٤	٤٣,٥	٣٩,١	٤٦,١	٥,٥٥
المجموع	٤٤,٩	٤٢,٥	٥٢,٧	٥٨,٨	٦٠,٢	١,٧٤
باستثناء الجزائر	٣٨,٧	٤٧	٤٥,٩	٤٨,١	٥٤,٩	٢,٠٨
(ب) الصادرات إلى أوروبا إلى جملة الواردات الأوروبية :						
المجموع	١,٥١	١,٢١	١,٩٧	١,٢٥	١,٢٣	١,١٨-
باستثناء الجزائر	٠,٧١	٠,٦٥	٠,٧٦	٠,٥٦	٠,٧٠	٠,٠٧-
(جـ) الصادرات الكلية إلى جملة الصادرات العالمية :						
المجموع	١,٢٨	١,١٢	١,٣٤	٠,٨٣	٠,٧٧	٢,٩٤-
باستثناء الجزائر	٠,٧٠	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٤٤	٠,٤٨	٢,١٩-
(د) الواردات من أوروبا إلى جملة الواردات :						
تونس	٦٣,٢	٦٦,١	٦٧,٥	٦٦,٦	٠,٦٩	٠,٥١
الجزائر	٦١,٨	٦٠,٣	٥٩,٢	٥٩,٥	٦٢,٤	٠,٠٦
المغرب	٥٢,٩	٥٤,٤	٤٦,٧	٥٢,٢	٥٣,٤	٠,٠٦
الأردن	٣٣,٦	٣٧,٤	٣٢,٣	٣٠,٩	٣٢,٢	٠,٢٤-

الـــدول	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٩-٧٧	١٩٨٤-٨٠	١٩٨٩-٨٥	١٩٩٤-٩٠	معدل النمو
ســوريا	٣٦,٨	٣٧,٤	٣٠,٩	٣٦,٧	٠,٣٨	٠,١٨
لبنــــان	٤٤,٣	٤٨٠	٤٥٠	٤٦,٩	٠,٤٤	٠,٢٤-
مصـــر	٠,٣٧	٣٩,٩	٤١,٧	٣٩,٨	٣٨,٥	٠,٥٥
المجموع	٤٩,٥	٥٠,٨	٤٧,٨	٤٩,٣	٥٠	٠,٠٦
باستثناء الجزائر	٤٣,٧	٤٦,٤	٤٣,٣	٤٥,٥	٤٧	٠,٤٣
■ ثانياً : للمقارنة : النسب للدول النامية الأخرى: (هـ) نسب تجارة الدول النامية الأخرى مع أوروبا إلى جملة وارداتها :						
الصادرات	٣٣,٥	٣٠,٣	٢٥	٢١,٦	٢١,٢	٢,٦٦-
الواردات	٢٩,٤	١٣٠,٣	٢٥,٥	٢٣,٣	٢١,٩	١,٧٢-
(و) نسب الصادرات المتوسطية ٪ من نسب الصادرات الدول النامية :						
للدول السبع	١٣٤,٢	١٣٨,٧	٢١٤,٩	٢٧١,١	٢٨٦	٤,٥٥
باستثناء الجزائر	١١٤,٧	١٥١,٥	١٧٧,٥	٢١٤,٦	٢٥٤,٩	٤,٨١

المصدر : محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملى ، بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع ربيع ١٩٩٧ ، القاهرة .

غير أن ارتفاع نصيب الصادرات لأوربا إلى جملة الصادرات المتوسطية لا يعنى تأثر ما بصورة إيجابية إذا كان توسع هذا التصدير قد تم على حساب تراجع فى الصادرات لخارج أوربا ، وهو ما ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادى . ويلاحظ أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه النسب إلى جملة صادرات الدول المتوسطية ، فإن النسب إلى واردات الدول الأوربية مالت إلى التناقص . وفى هذا إشارة إلى بطء نمو الصادرات الكلية للدول المتوسطية ، وتراجع نصيب هذه الدول من الصادرات العالمية بمعدل ٣٪ سنويًا ، باستثناء النصف الأول من الثمانينات (فترة ارتفاع النفط وتفجير أزمة المديونية). من جهة أخرى ، يلاحظ (قسم هـ) تناقص نسب صادرات الدول النامية غير المتوسطية إلى أوربا إلى جملة صادراتها بصورة مستمرة ، مما أظهر مدى تزايد اعتماد الدول المتوسطية على الصادررات إلى أوربا بالمقارنة بالدول النامية بصورة مستمرة ، خاصة إذا أدرجنا الجزائر حيث ترتفع نسب نصيب التصدير إلى أوربا من١١٥٪ إلى٢٥٥٪ (أو من ١٣٤٪ إلى ٢٨٦٪ بشمول الجزائر) .

وبعبارة أخرى ، فتجارة الدول المتوسطية لم تكن خاضعة فقط للاتفاقات الدولية المعقودة مع الجماعة ، بل تأثرت أيضًا بالقواعد التى حكمت هذه الجماعة والتغيرات التى طرأت عليها خاصة بإعلان التحول إلى اتحاد أوربى ، خلال الفترة ٨٥-١٩٨٨ ، والبدء فى تنفيذ هذا التحول خلال ٨٨-١٩٩١ . ويشير التطور خلال الفترتين إلى أن الدول العربية عامة والمتوسطية خاصة ، لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التى شهدت تطورًا سريعًا فى الطلب الأوربى ، كما أن تجارة الدول المتوسطية تركزت فى دول الجنوب ، فرنسا وإيطاليا ، فلم تستفد من الأسواق المتوسعة ، خاصة فى ألمانيا ، ويشير الجدول التالى إلى أن الدول المتوسطية تزايدت نسبة صادراتها من المنتجات الزراعية والمنسوجات ، بينما تراجع نصيبها من المنتجات الأخرى كالكيماويات . وقد أدى تراجع نصيبها من النفط مع هبوط نصيبها من النفط مع هبوط أسعاره إلى تراجع نصيبها من الواردات غير البينية للجماعة الأوربية فى ١٩٨٨ ، ثم ارتفاعه .

جدول يبين نصيب مجموعات الدول العربية من تجارة الجماعة الأوربية

المجموعات السلعية	دول المغرب			دول المشرق		
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١
● نسب صادرات الدول الأوربية إلى واردات الجماعة الأوربية من خارجها (٪) :						
المنتجات الزراعية	١,٧	٢,١	٢,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٣
المنسوجات والملابس	٤,١	٥,٣	٦,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٩
الكيماويات	١,٨	١,٦	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١
الزيوت المعدنية	٩,٨	٨,٦	٩,٢	٣,٨	٢,٧	٣,٦
جملة غير النفطية	١	١,٣	١,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المجموع الكلى	٣,٤	٢,٢	٢,٧	١,٣	٠,٦	٠,٨
● نسب واردات الدول المتوسطة من صادرات الجماعة الأوربية إلى خارجها (٪) :						
المنتجات الزراعية	٥,٦	٣,٩	٣,٧	٥,٨	٤,٥	٣
المنسوجات والملابس	٣,٥	٤,٧	٦,٦	٢	١,١	١,١
الكيماويات	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٨	١,٨	١,٧
الزيوت المعدنية	٢,٣	٢,٣	٣,١	١,٢	١	١,٧

المجموعات السلعية	دول المغرب			دول المشرق		
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١
جملة غير النفطية	٣,١	٢,٣	٢:٦	٢,٦	١,٧	١,٦
المجموع الكلى	٣	٢,٣	٢,٦	٢,٦	١,٧	١,٦
للمقـــارنة	صادرات الدول العربية الأخرى			واردات الدول العربية الأخرى		
المنتجات الزراعية	٠,٢	١	٠,٩	١٣,٩	١١,٩	٩,٧
المنسوجات والملابس	٠,٧	١,١	١,٥	٦,٤	٣,٧	٣
الكيماويات	١,٧	٢,٥	١,٩	٧,٢	٥,٦	٥,٤
الزيوت المعدنية	٣٢,٤	٣٦٠	٣٥,٤	٤,٧	٣,٢	٥,٩
جملة غير النفطية	٠,٧	١	٠,٨	٩,١	٦,٢	٦,٧
المجموع الكلى	٩,٣	٥,٣	٥,٨	٨,٨	٦,١	٦,٧
المتوسطية / الأخرى ٪	٥٠,٥	٥٢,٨	٥٧,٨	٦٣,٦	٦٥,٦	٦٣,٤

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

فى عـام ١٩٩١ بفضل نمـو صـادراتها غير النفطية ، وأدى هـذا إلى ارتفـاع تـدريجى لصادراتها غير النفطيـة بالمقارنـة بالدول العـربية الأخـرى ، كما يتضح من السطر الأخير من الجدول . من جهة أخرى ، فإن دول المغرب العربى شهدت تحسنًا فى نصيبها من الواردات غير النفطيـة ، بينما نصيب دول المشرق على حالـه ، فانخفض إلى أقل من ٢٠٪ من نصيب الـدول المغربية .

وبالرغم مما تمثله الاتفاقية من أهميـة بالنسبة لمصر ، فإن فوائدها ستكون محدودة للغاية ، إذا لم تتضمن الاتفـاقيـة زيـادة تـدفق الاستثمارات والتمـويل ، كما حـدث مع كل من تـونس والمغـرب ، نتيجـة للسيـاسة الـزراعيـة لـدول الاتحاد الأوربى ، والتى تـدعم المزارع الفـرنسى والبرتغالى والأسبانى واليونانى وبحوالى ٥٠٪ من ثمن السوق ، فإن المنتجات الزراعية الأوربية تعتبر غير كفيئة وغير سليمة . ولذلك يفـرض الاتحاد الأوربى قيودًا كمية (حصص) أو زمنية (أجندة زراعيـة) أى تحديد فترات زمنيـة يمكن للمزارع العـربى التصدير فيهـا فقط ، بحيث تكـون هـذه الفترة خارج إنتـاج المزارع الأوربى . وهـذا يقلل من فـرص الصادرات الـزراعيـة العربية للتسويق فى دول الاتحاد الأوربى .

وبالنسبة لشهادة المنشأ تقضى الاتفاقيات مع الدول العربية أن تكون السلع عربية (مصرية أو تونسية أو مغربية) ، فإذا كانت السلع من منشأ غير أوربى وتم تصنيعها فى دولة عربية ، فإنها لا تكون عربية المنشأ ، وإذا أرادت مصر ، على سبيل المثال ، تصدير قماش تونسى مصنع فى مصر ، فإنه لا يتمتع بصفة المنشأ المصرى إلا إذا كانت هناك منطقة تجارة حرة بين مصر وتونس ، بصرف النظرعن نسبة القماش التونسى فيه .

ويجدر بالذكر ، أن سياسة الاتحاد الأوربى تجاه الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديين رئيسيين مرتبطين بعضهما بالبعض .

الأول : ضرورة مساندة عمليات الاصلاح حتى يتحقق الاستقرار السياسى والاقتصادى من خلال اصلاحات سياسية واقتصادية جريئة .

الثانى : الرغبة فى تخفيف حدة التوترات الاجتماعية التى تواجه أوربا وهى ضغوط الهجرة الأصولية الإسلامية ، والتى من أهم أسبابها البطالة والفقر .

وتعتقد دول الاتحاد الأوربى أنه يمكنها أن تواجه هذين التحديين من خلال عدة أدوات :

١ - قيام حوار سياسى حول مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وسياسات واعية للأمن .

٢ - إنشاء منطقة تجارة حررة أوربية - عربية مع حلول سنة ٢٠١٠ .

٣ - تقديم مساعدات مالية للدول العربية للتعاون فى التحديث والتعاون الإقليمى .

٤ - تحقيق تعاون فى مجالات محددة مثل الطاقة والبيئة والمواصلات والبحث العلمى والمعلومات والسياحة ومكافحة المخدرات ومكافحة الرشوة .

٢ - أثر المشاركة العربية الأوربية على العمالة العربية العاملة فى أوربا :

تتجه العمالة العربية إلى أوربا من الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط،وعلى وجه الخصوص من ثلاث دول عربية تقريبًا ، هى تونس والجزائر والمغرب. وتتركز هذه العمالة فى عدة دول أوربية ، كما يوضحه لنا الجدول التالى . وعلى الرغم من احتياج الدول الأوربية إلى العمالة العربية ، إلا أنها لاتسمح لها ، فى معظم الأحوال ، بالعمل بصورة شرعية ، ومن

المنتظر أن تغلق أوربا حدودها فى وجه العمالة العربية المهاجرة إليها ، خاصة مع انضمام دول أوربية أخرى إلى دول الاتحاد . وإن كان يجب على لجنة الجماعات الأوربية أن تمنح العمال العرب المهاجرين نفس حرية التنقل داخل المجموعة التى تعطيها للدول الأوربية الأخرى .

جدول يبين توزيع عدد السكان الأجانب
فى بعض دول الاتحاد الأوربى عام ١٩٩٣

الدولة	مجموع الأجانب (بالألف)	مجموع الأجانب (بالألف)	مجموع الأجانب (بالألف)
بلجيكا	٩٢٠,٦	١٦١,٦	١٧,٦ ٪
ألمانيا	٦٨٧٨,١	١٣١,٨	١,٦ ٪
فرنسا	٣٥٩٦,٦	١٣٩٣,٢	٣٨,٣ ٪
إيطاليا	٩٨٧,٤	١٤٦,٦	١٤,٩ ٪
هولندا	٧٧٩,٨	١٦٧	٢١,٤ ٪
أسبانيا	٤٣٠,٤	٦١,٣	١٤,٢ ٪

مصدر الاحصائية : مايكل داودرشتات ، أوربا وشمال أفريقيا شكوك أو شراكة ، فريدريش ايبرت ، القاهرة ، مايو ١٩٩٦ ، ص ٨ .

ففى ظل النمو السكانى الحالى للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط والذى لا يقابله نمو اقتصادى مناسب ، فى ظل الأزمات السياسية التى تتعرض لها دول المنطقة ، ينتظر أن تزداد ضغوط الهجرة نتيجة لتلك الأزمات.

إن الباعث الغالب لدى الرأى العام فى العالم الغربى لوضع سياسة جديدة لمنطقة البحر المتوسط نابع من خوف هذه الدول من الأصولية الإسلامية ، خاصة وأن هذه الدول تعتقد أن المهاجرين العرب إلى دول الاتحاد الأوربى يأتون حاملين معهم مشكلاتهم وينقلون إليها التوترات الاجتماعية . ولكن هذا ليس صحيحًا على الاطلاق ، إذ أنه لا يجب على الدول الأوربية أن تفيد من سياسات الاتحاد الأوربى تجاه العمالة العربية المهاجرة إليها ، خاصة وأن هذا التقيدد يتزايد مع جهود الدول العربية المصدرة للعمالة للاصلاح الهيكلى الذى بطبيعته الانكماشية يسبب بطالة واسعة . فضلاً عن أن التخصصية تعمل فى نفس اتجاه زيادة البطالة،

أما السبب الثالث لتزايد البطالة فى الدول العربية المصدرة للعمالة ، فهو اتفاقية الجات ، التى قد تؤدى إلى زيادة حدة المنافسة من الخارج مع مبدأ النفاذ للأسواق وزيادة الاستيراد وإلى تقلص الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول مرحليًا فى المدى المتوسط ، مما يؤدى أيضًا إلى زيادة البطالة . أما السبب الرابع للبطالة فهو اتفاقات المشاركة ذاتها ، إذ أن فتح أسواق الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط أمام المنتجات الأوربية ، من شأنه أن يؤثر على جزء من الصناعة فى هذه الدول ، وبالتالى فإن الدول العربية نتيجة لاتفاقيات المشاركة هذه تكون مطالبة بتقليص حجم عمالتها الصناعية إذ لم يصل الأمر إلى حد إغلاق هذه المصانع كلها .

ومن الجدول تعتبر فرنسا أكثر أعضاء الاتحاد الأوربى استقبالاً للعمالة المهاجرة ، حيث وصل إليها من شمال أفريقيا نحو ١,٦ مليون منهم ٤٤٪ من الجزائر ، ٤١٪ من دول شمال أفريقيا ، إلا أنه يجب أن يضاف إلى المجموع الكلى للجماعات الأجنبية النازحة شرعيًا من الشمال الأفريقى إلى دول الاتحاد الأوربى البالغة نحو ٢,١ مليونًا ، أعدادًا أخرى غير فليلة من النازحين الذين يعملون بصفة غير شرعية (يقدر عددهم بنحو نصف مليون) بالإضافة إلى مليونين من أهل شمال أفريقا استوطنوا فى تلك الدول ، وعلى الأخص فى فرنسا ، وهكذا فإن أعدادالأفراد من أصل أفريقى الذين يعيشون فى دول الاتحاد الأوربى تقدر بنحو حوالى ٦,٤ مليون نسمة ، أى مايمثل ١,٥ ٪ من سكان الاتحاد الأوربى .

ولذلك شكلت سياسة الهجرة عنصر الخلاف بين دول الاتحاد الأوربى والدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط ، فدول شمال أفريقيا مهتمة بضرورة اتاحة فرص للعمل فى أوربا أمام شبابها الذين يعانون من البطالة ويحولون جانبًا من دخولهم إلى بلادهم ، بينما تزيد أوربا من جانبها من حماية سوق العمل فيها .

مجمل القول ، أن الداخلين الجدد فى سوق العمل العربى ، خلال السنوات القليلة القادمة ، سوف يزيدون بمعدلات عالية تفوق معدلات الطلب . حيث سيزداد عرض الطلب بما يعادل ٣,٣٪ سنويًا ، ومن ثم هذا يفرض على الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط أن تجد لها متنفسًا لتصدير هذه لعمالة ، الأمر الذى يعنى ازدياد معدلات البطالة التى قد تؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى . وبالتالى فإن أوربا تعتبر متنفسًا لهذه العمالة العربية ، وقد تواجه العمالة العربية ، خاصة أبناء المغرب العربى فى

دول الاتحاد الأوربى ، منافسة شـديدة من دول مثل أسبانيا والبرتغال واليـونان ، وكذلك دول شرق أوربـا ، خاصـة بعد ارتفـاع معـدلات البطالـة فى دول الاتحاد الأوربى . وإذا نظرنـا إلى تـركيب العمالة العـربية المهـاجرة إلى دول الاتحاد الأوربى ، فسنجـد أن حوالى ٦٢٪ من هـذه العمالة غير مـاهرة بسبب مشـاكل الأمية . ومعظمهم يعملون فى قطـاعات التشييـد والبناء والخدمـات والزراعـة . وهذه القطـاعات فقـدت أهميتها النسبيـة فى اقتصاديـات دول الاتحاد الأوربى ، حيث أن إعـادة هيكلـة سـوق العمل بهذه البلـدان تتغير بسرعة كبيرة نظـرًا لثـورة المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية ، حيث تختفى وظائف وتنشأ وظائف جديدة .

ولذلـك أصدر اجتماع وزراء الداخليـة والعدل لـدول الاتحاد الأوربى فى منتصف مـايو ١٩٩٦ ، وثيقة تخص الهجرة تحتوى على ثلاث نقاط من أهمها :

١ - أن دول الاتحـــاد الأوربى ترفـض دخول أى مواطن مـن الدول الأخرى بحثًـا عن عمل بها .

٢ - أن العمل فى دول الاتحاد سيبقى حكرًا على مواطنيها وحدهم .

٣ - إن الاستعانة بالعمال القـادمين من الدول غير دول الاتحاد الأوربى أمر مشروط بعدم توفر العمالة المحلية .

[المصدر : وكالات الأنباء صباح يوم ١٣/ ٧/ ١٩٩٤].

خلاصة القول ، أن المشاركة العربية الأوربيـة سوف تظهر مشكلة العمالة العربية العائدة من أوربـا ، وهى مشكلة تـؤرق الدول العربيـة المطلة على جنـوب البحر الأبيض المتـوسط ، وبالذات دول المغرب العربى الثلاث (تـونس والمغرب والجزائر) وستقل فرص العمالة العربية العاملة فى دول الاتحاد الأوربى مستقبلاً .

٣ - الآثار على الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال :

أثبتت العديد من الدراسات أن توحيد السوق الأوربية تجعلها مركز جذب للاستثمارات الأجنبيـة المباشرة ، بسبب اتسـاع السـوق وارتفاع مستـوى الـدخل الفـردى وإمكانيـة تحقيق وفورات حجم بها ، ومن المعروف أنه يوجد حجم كبير من الاستثمارات العربية فى دول الاتحاد الأوربى ، ومما لاشك فيه أن التحـرير الكامل لانتقال رؤوس الأمـوال سوف يؤدى إلى تشجيع الاستثمارات العربية على الانتقـال إلى هذه الدول . ولقد بلغت موجودات الأقطـار العربية فى

عـام ١٩٩٥ نحو ٦٢٠ مليـار دولار ، وهذا يمثل تهديـدًا للمصـالح العربيـة وانتقاصًـا من الأموال العـربية التى كـان من الممكن توجيههـا لزيادة الطـاقة الإنتـاجية العـربية وتشجيع التجارة الخارجية العربية .

ولاشك أن إنشاء عملة أوربية موحدة (يورو) وبنك مركزى موحد سوف يؤثر على العالم العربى من عدة اتجاهات :

١ - إن معظم البنوك المركـزية فى الـدول العربية سـوف تحتفظ بجزء من احتيـاطاتها فى وحدة النقل الأوربية بدلاً من الدولار .

٢ - سوف يستفيـد رجال الأعمال العرب من التسهيـلات التى سوف تقدمهـا أوربا فى مجال المعاملات المصرفية .

٣ - سوف ترسم معظم البنوك العـربية سياستها النقدية والماليـة على هدى من السياسة الأوربيـــة (أســعار الفـائدة معــدلات التضخم) . مـن أجــل تحقيق الاســتقرار فى قيمـة عملاتها .

كل هــذه الاتجاهـات سـوف تشجع رؤوس الأمــوال والاستثمار المبـاشر على التــوجـه للمجمـوعة الأوربيـة . وإن كـان هـذا لا ينفى أن بعض الاستثمارات الأوربيـة ، سوف تتجـه للدول العربيـة فى الصناعات كثيفة العمالة أو الملوثـة للبيئة (حجم الاستثمار الأوربى المباشر فى المنطقـة العربيـة ١٩٩٠ لا يتعـدى ٢ - ٣ مليار دولار) . وذلـك فضلاً عن أن الضغـوط الـداخلية داخل دول الاتحادستـؤدى لتخفيض العجـز المالى بها ، وبـالتال ى سيقل الـدعم المقدم من دول الاتحاد الأوربى إلى الدول العربيـة غير المنتجة للبترول ، والتى تسعى لاصلاح هياكلها الإنتاجية ضمن برنامج التصحيح الهيكلى والاصلاح الاقتصادى بصفة عامة .

٤ - الآثار على المصارف العربية العاملة فى أوربا :

ليس من قبيل المصادفة أن يجىء العمـل بالتشريعات الأوربية الجديدة الخاصـة بالنظام المصرفى فى أول ينـايـر ١٩٩٣ مع بـدء العمل بمقررات لجنـة (بـال) التى وقعت فى يـوليـو ١٩٨٨ ، بشأن كفـاية رأس المال ، من أجل ضمان حـد أدنى من (الملاءمة المصرفيـة) . وهذا يؤدى إلى ضعف قدرة البنوك العربية العاملة فى الأسواق على المنافسة .

فقد نص التوجيه المصرفى الثانى ، الصادر عن المجموعة الأوربية والذى بدء العمل به منذ الأول من ينـاير ١٩٩٣ على توحيد سوق الخدمات المصرفية فى كل دول الاتحاد الأوربى . وأهم بنود هذا ا لتوجيه البنـد المتعلق بمبدأ المعاملة با لمثل (Rcciprocity) والذى ينـص على أنه يحق للمصـارف المملـوكة للـدول غير الأعضـاء فى السـوق والراغبـة فى العمل داخل السـوق الأوربية الموحدة ، التمتع بكـافة الامتيازات التى تتمتع بها مصارف الـدول الأعضاء فى السوق الأوربيـة ، مقابل السماح للمصـارف الأوربية بـالعمل بنفس الشروط التى تطبقها الـدول غير الأعضاء على المصارف الوطنية .

أما بـالنسبة لمقررات (بـال) والتى بدأ العمل بها منذ نفس التـاريخ ، فتستهدف وضع معايير جـديدة مـوحدة تسير عليه ا المصـارف ، وأهمها تحديد حـد أدنى ملائم لـرأس مال أى مصرف وتحديد نسبـة ملاءمـة بـ ٨٪ . وكـذا تحديد كيفيـة احتساب الأصـول الخطرة وأوزان المخاطر وتقوم أيضًا على مبدأ تصنيف الدول إلى مجموعتين .

الأولى : متـدنية المخـاطر وتضـم دول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنميـة(O.E.C.D) والمملكة العـربية السعوديـة ، سويسرا . **والثانية :** عـالية المخـاطـر ، وتضم باقى دول العـالم. ومقررات بازل أدت أيضًا إلى زيادة تكلفة الموارد المالية التى يمكن للمصارف العربية الحصول عليها من الأسواق الماليـة العالمية ، فضلاً عن أن تحديد حد أدنى لنسبـة ملاءمة المصارف أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمصارف العربية العـاملة فى أوربا ، خاصة وأن أسعار الخدمات المصرفيـة الأوربية المنـافسة اتجهت لـلانخفاض بنسبـة تتراوح بين٧- ٢١٪ داخل المجموعـة الأوربية . ويجدر بالذكر أن نسبة عالية من المؤسسات المالية العربيةتظهر فى شكل فروع عربية ومكاتب تمثيل ، أما باقى الفروع فهى صغيرة الحجم وترتبط أعمالها مباشرة برعايةالدولة الأم ، كما أن معظم نشاطها تقليدى فى بعض الخدمات الاستشاريـة.وبالتالى فإن قدرتها على المنافسة داخل السوق تعتبر محدودة جدًا ، بالتالى فإن قـدرتها على توسيع مجالات نشاطاتها تعتبر أيضًا محدودة .

رابعًا - الخاتمة والتوصيات :

لا أحدينكر أهميـة المشاركة العربيـة الأوربية لمستقبل الأجيال القـادمة فى القرن الحادى والعشرين وضرورتها من أجل التنميـةا لعـــربيـة وتحقيق الاستقـرار للمنطقـة ، وفى المجـالات الأخـرى السياسيـة والأمنيـة والاجتماعيـة .. وذلك بجانـب ماتستهـدفـه الدول العـربيـة من

سياسات وطنية فى إطار التعاون الإقليمى ، وفى إطار سياساتها الوطنية وتدعيم قدراتها التنافسية لمنتجاتها فى السوق الدولى بصفة عامة .

وبادئ ذى بدء يجب القول أن التجمع الاقتصادى العربى أولاً هو الحل الوحيد لتلافى سلبيات المشاركة العربية الأوربية على المستويين العربى والقطرى . ومن هنا تأتى أهمية قرار القمة العربية التى عقدت فى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يوليو ١٩٩٦ . إذ أن هذا القرار يدخل الدول العربية فى اتفاقيات المشاركة كمجموعة واحدة من خلال إقامة منطقة تجارة حرة عربية. وفيما يلى أهم التوصيات التى تخرج بها هذه الورقة بما فيه مستقبل العلاقات العربية الأوربية :

١ - التأكيد على أن الحوار العربى الأوربى والذى انطلق عام ١٩٧٥ بين كافة الدول العربية ودول الاتحاد الأوربى فى ذلك الوقت ، هو الإطار الأعم والأشمل لكافة أشكال العلاقات العربية الأوربية . وأن مشاركة كافة الدول العربية فى المشاركة الأوربية المتوسطية تكتسى أهمية خاصة ويجب على الجانبين دعمها .

٢ - العمل من أجل ترجمة ما تضمنته الوثيقة الصادرة من مؤتمر برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) وإعلان امستردام (يونيو ١٩٩٧) إلى واقع عملى يخدم المصلحة العربية خصوصًا فيما يتعلق بالآتى :

(أ) مبادئ التسوية فى الشرق الأوسط وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ - ومبدأ الأرض مقابل السلام - ورسائل التطمينات .

(ب) حق تقرير المصير للشعوب ، ومبدأ عدم استخدام القوة فى العلاقات.

(جـ) عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة .

(د) إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط .

٣ - مساندة الموقف العربى فيما يتعلق بما يلى :

(أ) بطلان الإجراءات التى تتخذها إسرائيل بالنسبة للقدس والجولان ، وذلك طبقًا لقرارى مجلس الأمن رقم ٤٦٧ لعام ١٩٨٠ ورقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١.

(ب) توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة ، وتفكيك القائم منها وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٠.

٤ - رفع القيد المفروض على مشاركة ليبيا وكذا مشاركة موريتانيا ومشاركة الأمانة العامة والترويكا العربية فى اللجنة الأوربية المتوسطية لمؤتمر برشلونة أسوة بمشاركة المفوضية الأوربية والترويكا الأوربية .

٥ - المرونة فى تطبيق السياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوربى بما لا يضر بالمصالح فى مجال الزراعة ، والذى يعتبر مصدرًا أساسيًا لموارد الدخل فيها .

٦ - زيادة المخصصات المالية الأوربية بما يتمشى مع الانخفاض فى الإيرادات المالية العربية نتيجة للمشاركة مع الاتحاد الأوربى ، من أجل تحقيق معدلات استثمار مناسبة فى الدول العربية ، وتمكين هذه الدول من إعادة تأهيل الصناعة القائمة بها وذلك بجانب ما تستهدفه السياسات الوطنية العربية من تدعيم للقدرات التنافسية لمنتجاتها فى الأسواق الأوربية .

٧ - أن يضع الاتحاد الأوربى صياغة جديدة لسياسة الهجرة ، بحيث يضع فى حسبانه القدرة الواقعية والاحتياجات المحتملة للهجرة والنمو الديموغرافى فى الدول العربية ، وأن يكثف الاتحاد الأوربى جهوده لمقاومة العنصرية وكراهية الأجانب الموجهة بصفة خاصة ضد العرب وضد الإسلام . ويكفى هنا أن نذكر وصف السكرتير العام لحلف الأطلنطى فى فبراير ١٩٩٥ « الإسلام بأنه خصم » .

٨ - مساندة الدول العربية فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى وخصخصة المشروعات العامة وما يترتب عليها من آثار انكماشية سلبية وبصفة خاصة مواجهة مشكلات البطالة ، التى تعتبر أحد عوامل الهجرة العربية إلى أوربا الموحدة.

٩ - إدراكًا من الدول العربية لأهمية تدعيم الهوية الإسلامية والعربية للمنطقة العربية ، يجب العمل على تعميق الحوار بين الثقافات والحضارات ووضع سياسات إعلامية وثقافية تعنى بالخصائص القومية والتأكيد على الهوية الثقافية للمجتمعات العربية وتشجيعها على التواصل والتفاهم مع الثقافات الأخرى وبصفة خاصة الثقافة الأوربية ، وذلك انطلاقًا من دور الإعلام فى التقريب بين الثقافات والمجتمعات وفى مكافحة العنصرية والارهاب والجريمة المنظمة .

المراجــــع

Ahmed Galal & Bernard Hoerman, Egypt and the Prtinership Agreement with the EU, ECES. Cairo 26 June 1996.

Daivid Greenaway & Chris Milner, the world trade System and the Uruguay Round: Global Employment Implications, International Labour Review, Vol. 134 No. 4-5, Washington D.C., 1995.

- Hala Scoudy,the EEC,U,S.A. and Japan, solitlcal science research papers, CPRS, Cairo University, January 1994.
- The Future of the Arab-European relations, National Center for Middle East Studies, Alexandria, May 1992.
- A.J. Hughes Hallett, the impact of EC-92 on Trade in developing research observer, World Bank, 1994.
- Is European Integration Bad News for Developing Countries ? Research Observer, World Bank, 1994.
- Marginalizing, Specifications and Cooperation in the Baltic and Mediterranean Regions, Commission of the European Communities, April 1993.
- Salzburg Seminar Background papers, 1992, Effect on the World Outside the European Community, March, 1990.
- Ahmed Ismail, Productive Services Development-An aspect of Industry, Modernization, Seminar on the Partnership Agreement Between Egypt and the EU, Alex., 16 May 1996.
- Mokhtar Khattab, Prospects of FDS Inflow into Egypt and EU, Opportunities & Challenges the Partnership Agreement Between Egypt and the EU, Alex., 16 May 1996.
- Hazem Fahmy, Future trade between Egypt and EU, the Partnership Agreement between Egypt and the EU, Alex., 16 May 1996.
- Usillak. Brown & Alan V. Deardorff & Robert M. Stern, Some Economic Effects of the Free Trade Agreement between Tunisia & EU, ECES, Cairo, 26 June 1996.
- John Page and John Underwood, Growth-The Maghreb and EU, ECES, Cairo, 26June 1996.
- Bernard Hockman & Simon Djankov, Towards A Free Trade Agreement with EU-Issue and Policy Options for Egypt, Cairo, 26 June 1996.

- M. Mohieldin, Services and the Egypt - EU Agreement, with Emphsis on the Case of Financial Services, Cairo, 26 June 1996.
- Ishac Diwan, Globalization, EU Partnership and Income Distribution inEgypt, ECES, Cairo March 1997.
- أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، يناير ١٩٩٤ .
- مايكل دادور شتات ، أوربا وشمال أفريقيا شكوك أم شراكة ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٦ .
- مستقبل هجرة العمالة العربية إلى دول الجماعة الأوربية ، مجلة العمل العربية ، العدد١/١٩٩٦ .
- ملف احتياج اجتماع اللجنة العربية للحوار العربى الأوربى ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٦/٦/٤ .
- التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ .
- عبد الرحمن صبرى ، الوحدة الأوربية والحوار العربى الأوربى – دراسة لتقييم الآثار ، مؤتمر الوحدة الأوربية وأثرهما على اقتصادات الدول العربية ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٤ .
- مارجريت كيلى واتريتز كراكو ، سياسات التجارة الخارجية فى الدول الصناعية وآثارها على الدول العربية ، ندوة سياسات التجارة الخارجية البينية للبلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ينااين ١٩٩٢ .
- معتصم سليمان ، العلاقات التجارية العربية ا لأوربية والآثار المحتملة لتوحيد السوق الأوربية عليها بعد عام ١٩٩٢،مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .
- أثر السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على التجارة العربية ، صندوق النقد العربى، أغسطس ١٩٨٩ .
- جمال بيومى ، حول المشاركة المصرية/ الأوربية ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج ، جامعة الدول العربية ، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية (٢)، تونس ،يوليو ، ١٩٨٠ .
- النظام النقدى الأوربى ، النشرةا لاقتصادية ،بنك مصر القاهرة ، العدد الأول ، ١٩٩٣ .
- أبحاث ومناقشات ندوة العرب وأوربا ١٩٩٢، مجلة الباحث العربى ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، سبتمبر ، ١٩٨٩ .

- هبة أحمد نصار ، أثر قيام السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على العلاقات الاقتصادية العربية ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .
- د.عبد المنعم سعيد ، الحوار العربى الأوربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،جريدة الأهرام ، سبتمبر ١٩٧٧ .
- نازلى معوض ، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصاديةالأوربية ، السياسة الدولية ، جريدة الأهرام د القاهرة ، يوليو ١٩٨٣ .
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، أعداد متفرقة .
- مؤتمر الوحدة الأوربية لعام ١٩٩٣ والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى، جامعة الدول العربية ، القاهرة، يناير ١٩٩٣ .
- مذكرة بشأن آثار مقررات بال والتوجيهات الأوربية على النظام المصرفى العربى ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، جامعة الدول العربية، مذكرة غير منشورة ١٩٩٠ .
- مانويل مارييه ، ورقة عمل حول تقرير العلاقات الأوربية- المتوسطية - إقامة شراكة أوربية متوسطية ، الجماعة الاقتصادية الأوربية ، بروكسل ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- أعمال الندوة المصرية الفرنسية السابعة ، المشاركة الأوربية المتوسطية ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .
- الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوربى ، السياسة الدولية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٧ .
- رشا عادل عبد الحكيم ، أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، المركزالمصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- أعمال ندوةما بعد برشلونة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٦.
- أعمال مؤتمر التعاون العربى الأوربى من أجل تعزيز مسيرة السلام ، جامعة الدول العربية ، دبى ، أبريل ١٩٩٧ .
- أعمال مؤتمر الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٩٧ .
- محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملى ، بحوث اقتصادية عربية (ربيع ١٩٩٧) ، القاهرة.

جدول رقم (١)

المؤشرات الأساسية للمغرب

POVERTY and SOCIAL		Morocco	M.East% North Africa	Low-income
Population mid-1994 (millions)		26.5	268.0	1.112
GNPper capita 1994 (USS)		1.150		1.510
Average AnnualGrowth 1990-94				
Population (%)		2.1	2.6	1.5
Labor force (%)		3.0	3.1	1.7
Mosrrecent estimate (latest year availabl-since1988)				
Poverty: headcount index (% of population. 1990) / 1		13		
Poverty: headcount index (% of population. 1990) / 2		2		
Urban population (% of total population)		48	55	55
Life expectency and birth (years)		64	66	67
Infant mortality (per 1000 live birthes)		66	52	39
Child matnutrition (% of children under 5)		9		
Access to safe water (& of population)		73	84	78
Illitcracy (& of population age 15+)		51	45	19
Gross primary enrollment (& of school age population)		69	97	104
Mate		80	103	103
Female		57	90	96
KEY ECONOMIC RATIOS and LONG-TERM TRENDS	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Gross domesticinvestment / GDP	2.52	27.1	21.2	21.0
Exports of goods and non-factor services/ GDP	22.5	24.7	23.3	21.7
GRoss domestic saving / GDP	14.3	18.1	15.7	16.0
Gross national savings / GDP	18.7	20.4	19.1	18.6
Current account balanc /GDP	-6.1	-9.3	-2.1	-1.9
Interst payments / GDP	0.6	3.8	3.8	3.5
Total debt / GDP	21.0	128.4	80.5	68,3
Total debt service / Exports	6.3	35.3	30.4	32.5
Prsent value of debt / GDP			71.7	
Prsent value of dent / Exports			225.0	
	1975-84 1985-94	**1993**	**1994**	**1995-04**

(تابع)جدول رقم (١)

المؤشرات الأساسية للمغرب

(Average annual growth)					
GDP	4.4	3.3	-1.1	11.5	5.6
GNP per capita	1.7	1.1	-3.1	9.4	3.8
Exports of goods and nfs	4.2	4.8	4.8	5.1	7.5
STRUCTURE of the ECONOMY		**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
(% of GDP)					
Agriculture		17.3	16.6	14.3	21.1
Industry		34.7	33.4	32.4	30.1
Manufacturing		16.6	18.6	18.0	16.7
Services		48.0	50.0	53.3	48.8
Private consumption		69.4	66.0	66.1	67.4
General government consumption		16.3	15.8	18.2	16.7
Gross domestic investment		25.2	27.1	21.2	21.0
Exports of goods and non-factor services		22.5	24.7	23.3	21.7
Imports of goods and non-factorservices		33.4	33.7	28.8	26.8
		1975-84	**1985-94**	**1993**	**1994**
(Average annual growth)					
Agriculture		1.4	1.8	-6.2	63.0
Industry		3.0	2.5	-2.0	2.3
Manufacturing			3.3	-1.5	2.0
Services		6.4	4.2	0.7	4.3
Private consumption		3.8	4.5	-1.7	14.0
General governmment consumption		5.7	3.4	6.4	2.4
Gross domestic investment		-0.1	1.9	-8.4	10.5
Exports of goods and non-factor services		4.2	4.8	4.8	5.1
Imports of goods and non-factor services		-0.6	6.5	0.4	4.8
Gross national product		4.1	3.3	-2.7	11.5
PRICES and GOVERNMENT FINACE		**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Domestic prices					
(% change)					
Consumption prices (1995 to March 4.7)		7.9	7.8	5.2	5.1
Implicit GDP deflator		1.5	8.4	3.6	2.7
Government finace					
(% of GDP)					
Current revenue			20.7	26.7	23.4
Current budget balance			-2.4	4.6	2.9
Overall suprlus/deficit			-9.6	-3.3	-3.8

(تابع)جدول رقم (١)

المؤشرات الأساسية للمغرب

TRADE (millions US$)	1975	1985	1993	1994
Total exports (F.O.B)		2.145	3.695	4.036
Other agricultur		599	1.085	1.244
Posphorus		475	267	299
Manufactures		474	1.476	1.550
Total imports (C.I.F)		3.861	6.65	7.144
Food		510	970	868
Fuel & energy		1.079	955	1.138
Capital goods		652	1.830	1.799
Export price index (1987=100)		87	107	112
Import price index (1987=100)		87	90	94
Terms of trade (1987=100)		100	120	120
BALANCE of PAYMENTS (millions US$)	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Exports of goods and non-factor services	1.997	3.185	6.205	6.696
Imports of goods and non-factor services	2.939	4.341	7.671	8.265
Resource balance	-942	-1.156	-1.466	1.569
Net factor income	-88	-766	-1.326	-1.295
Net Current transfers	482	1.063	2.251	2.158
Current account balance Before official transfers	-548	-859	-542	-706
Financing items (net)	520	877	1.026	1.320-
Changes in net reserves	27	-19	-484	614
Memo.				
Reservves including gold (mill. USS)	438	345	3.942	4.377
Conversion rate (local / USS)	4.1	10.1	9.3	9.2
EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS (million US$)	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Total debt outstanding and disbursed	1.889	16.526	21.430	22.096
IBRD	244	1.288	3.559	3.746
IDA	31	43	36	35
Total debt services	163	1.372	2.614	2.965
IBRD	33	167	55	572
IDA	0	1	2	2

(تابع)جدول رقم (١)

المؤشرات الأساسية للمغرب

Composition of net resource flows				
Official grants	26	416	179	151
Official creditors	232	428	-91	-265
Private creditors	283	153	274	0
Foreign direct investment	0	20	522	776
Portfolio equity	0	0	0	0
World bank program				
Commitments	33	379	809	127
Disbursments	111	307	377	246
Principle repayments	18	87	294	302
Net flows	93	220	83	-56
Interest payments	15	81	260	271
Net transfers	78	139	-177	-327

المصـــدر : CLAIMING THE FUTURE, WORLD BANK, WASHINGTON-D.C., 1995

جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

POVERTY and SOCIAL		Tunisia	M.East% North Africa	Low-income
Population mid-1994 (millions)		8.8	268	1.112
GNP percapita 1994 (US$)		1800	0.0	2.510
Average Annual Growth 1990-94				
Population (%		2.2	206	1.5
Labour force (%)		2.8	3.1	1.7
Mostrecent (latest year available since1988)				
Poverty: headcount index (% of Population. 1990) / 1		7	0	0
Poverty: headcount index (% of Population, 1990) / 2		3	0	0
Urban Population (% of total Population)		57	55	55
Life expectency and birth (years)		68	66	67
Infant mortality (per 1000 live birthes)		42	52	39
Child malnutrition (% of children under 5)		8	0	0
Access to safe water (% of Population)		67	84	78
Illiteracy (% of Population age 15+)		32	45	19
Gross primary conrollment (% of schoolage Population)		120	97	104
Male		125	103	1096
Female		115	90	
KEY ECONOMIC RATIOS andLONG-TERM TRENDS	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Gross domestic investment / GDP	28.0	26.6	29.2	24.3
Exports of goods and non-factor servvices / GDP	31.0	32.6	40.8	44.9
Gross domestic savings / GDP	23.2	20.4	22.0	22.0
Gross national savings / GDP	23.5	19.4	22.6	22.8
Current account balance / GDP	-4.9	-7.1	-8.0	-2.6
Intrest payments / GDP	0.8	3.0	2.9	2.9
Total debt / GDP	25.6	59.0	59.4	60.2
Total debt service / Exports/ GDP	7.0	24.7	20.7	19.3
Present value of debt / GDP			52.0	
Present value of debt Exports			117.0	
	1975-84	**1993**	**1994**	**1995-04**
(Average annual growth)	**1985-94**			

(تابع)جدول رقم (٢)

المؤشرات الأساسية لتونس

GDP	5.2	4.0	2.3	3.5	5.6
Gnp per capita	2.6	1.8	-0.3	1.7	3.9
Exports of goods and nfs	5.2	7.5	3.6	13.7	7.7
STRUCTURE of the ECONOMY		**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
(% ofGDP)					
Agriculture		21.0	17.3	16.9	15.0
Industry		29.4	34.1	31.7	32.3
Manufacturing		10.3	13.5	19.8	20.5
Services		49.7	48.6	51.3	52.7
Private consumption		62.2	63.0	61.9	61.9
General government consumption		14.6	16.5	16.1	16.1
Gross domestic investment		28.0	26.6	29.2	24.3
Exports of goods and non-factor services		31.0	32.6	40.8	44.9
Imports of goods and non-factor services		35.8	38.7	48.0	47.2
(Averagge annual growth)		**1975-84**	**1985-94**	**1993**	**1994**
Agriculture		1.1	4.4	5.3	-9.9
Industry		7.0	4.3	0.9	4.9
Manufacturing		9.7	7.8	3.3	7.6
Services		5.8	3.6	5.8	5.5
Private consumption		6.7	3.1	3.4	3.9
General government consumption		6.5	3.2	3.1	3.7
Gross domestic investment		5.4	5.5	-0.1	-14.2
Exports of goods and non-factor services		5.2	7.5	3.6	13.7
Imports of goods and non-factor services		8.0	6.2	3.6	2.7
Gross national product		5.2	4.2	2.1	3.5
PRICES and GOVERNMENT FINANCE		**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Domestic prices					
(% change)					
Consumption prices (1995toMay 2.4)		0.0	7.3	4.0	4.7
Implicit GDP deflator		5.1	4.9	4.5	5.0
Government finance					
(% of GDP)					
Current revene			31.3	26.5	27.2
Current budget balance			6.6	4.3	3.9
Overall surplus /deficit			-4.9	-2.2	-2.7

(تابع)جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

TRADE	1975	1985	1993	1994
(millions US$)				
Total exports (F.O.B)		1.729	3.754	4.638
Fuel		723	454	436
Other agriculture		97	245	275
Manufactures		877	3.012	3.883
Total imports (C.I.F)		2.741	6.20	6.564
Food		333	417	536
Fuel & energy		370	455	466
Capital goods		603	1.569	1.433
Export pice index (1987=100)		98	122	127
Import price index (1987=100)		89	128	124
Terms of trade (1987=100)		110	95	103
BALANCE of PAYMENTS	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
)millions USS)				
Exports of goods and non-factor services	1.286	2.700	5.764	6.908
Imports of goods and non-factor services	1.512	3.207	6.778	7.230
Resource balance	-226	-507	-1.014	-322
Net factor income	-118	-352	-749	-760
Net Curent transfers	131	270	597	664
Current accountbalance				
Befor offical transfers	-212	-589	-1.166	-418
Financing items (net)	195	476	1.205	714
Changes in net reserves	17	113	-39	-297
Memo.				
Reserves including gold (mill. USS)	398	294	938	1.544
Conversion rate (local / USS)	0.4	0.8	1.0	1.0
EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
(millions USS)				
Total bebt outstandingand disbursed	1.109	4.884	8.701	9.495
IBRD	110	55	1.595	1.715
IDA	55	65	54	52
Total debt services	103	746	1.350	1.489
IBRD	15	88	263	297
IDA	1	1	2	3

(تابع)جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

Composition of net resource flows				
Official grants	49	30	135	148
Official creditors	104	210	375	255
Private creditors	20	109	-99	283
Foreign direct investment	45	108	239	275
Portfolio equity	0	0	0	66
World bank program				
Commitments	37	169	189	304
Disbursments	40	109	248	189
Principle repayments	7	48	149	175
Net flows	32	61	99	13
Interest payments	8	41	117	124
Net transfers	24	20	-18	-111

المصدر : CLAIMING THE FUTURE, WORLD BANK, WASHINGTON D.C., 1995

جدول رقم (٣)
المؤشرات الأساسية لمصر

POVERTY and SOCIAL			Egypt	M.East% North hAfriea	Low-income
Population mid-1994 (millions)			57.6	268	3.092
GNP per capita 1994 (USS)			710	-0	390
Avverage Annual Growth 1990-94					
Population (%			2.0	2.6	1.9
Labour force (%)			2.7	3.1	1.8
Most recent estimate (latest year available since 1988)					
Poverty: headcount index (% of population)			0	0	19
Urban Populion (% of total population)			45	55	28
Life expectency and birth (years)Infant mortal-			64	66	62
ity (per 1000live birthes)			64	52	63
Child malnutrition (% of childrenunder 5)			9	0	40
Access to safe water (% of population)			86	84	67
Illiteracy (% of population age 15+)			52	45	41
Gross primary enrollment (% of school age population)			101	97	108
Male			110	103	116
Female			93	90	101
KEY ECONOMIC RATIOS and LONG-TERM TRENDS		**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Gross domestic investment / GDP		33.4	26.7	17.0	17.5
Exports of goods and non-factor servvvices / GDP		20.2	19.9	25.3	21.7
Gross domestic savings / GDP		12.3	14.5	5.4	5.9
Gross nationalsavings / GDP		13.6	12.5	17.6	16.3
Current account balance / GD		-21.2	-9.3	0.5	-1.2
Intrest payments / GDP		0.9	2.9	2.9	3.2
Total debt / GDP		47.9	121.5	103.2	102.3
Total debt service / Export		12.4	28.4	14.9	16.2
Present value ofbebt / GDP				70.2	
Present value ofbebt / Exports				170.8	
(Average annual growth)	**1975-84 /**	**1985-94**	**1993**	**1994**	**1995-04**
GDP	8.8	2.2	0.5	2.0	2.4
GNP per capita	5.9	1.6	-1.3	0.5	4.0

(تابع) جدول رقم (٣)
المؤشرات الأساسية لمصر

Exports of goods and nfs 3.9	6.7	-11.4	-7.6	3.7
STRUCTURE of the ECONOMY	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
(% of GDP)				
Agriculture	2.9	20.0	17.9	19.8
Industry	26.9	28.6	22.4	21.1
Manufacturing	17.4	13.5	15.7	14.7
Services	44.1	51.5	59.7	59.1
Private consumption	62.9	68.2	81.1	80.5
General government consumption	24.9	17.2	13.5	13.5
Gross domestic investment	33.4	26.7	17.0	17.5
Exports of goods and non-factor services	20.2	19.9	25.3	21.7
Imports of goods and non-factor services	41.3	32	36.9	33.3
(Average annual growth)	**1975-84**	**1985-94**	**1993**	**1994**
Agriculutre	2.8	0.8	1.6	2.9
Inndustry	10.2	-1.0	-0.4	-0.3
Manufacturing		1.7	-1.1	-0.6
Services	13.2	4.7	0.6	3.1
Private consumption	8.5	1.4	5.0	2.0
General government consumption	4.0	0.5	8.8	3.3
Gross domestic investment	7.7	0.9	1.5	4.5
Exports of goods and non-factor services	3.9	6.7	-11.4	-7.6
Imports of goods and non-factor services	3.9	0.4	4.6	-3.2
Gross national product	8.2	3.6	0.7	2.5
PRICES and GOVERNMENT FINANCE	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
Domestic prices				
(% change)				
Consumption prices (1995 to April 0. 4)	9.7	12.1	21.1	8.2
Implict GDP deflator	9.2	9.0	10.4	8.2
Government finance				
(% of GDP)				
Current revenue		22.2	33.2	33.8
Current budget balance		-13.7	2.0	2.6
Overall surplus / deficit		-21.6	-4.1	-2.5

(تابع) جدول رقم (٣)
المؤشرات الأساسية لمصر

TRADE	1975	1985	1993	1994
(millions US$)				
Total exports (F.O.B)		3928	3417	3.06514
Fuel		2634	1803	99
Cotton		414	37	45
Manufactures		446	964	832
Total imports (C.I.F)		10516	10732	10716
Food		2711	2354	2351
Fuel & energy		469	624	623
Capital goods		2398	2807	2804
Export pice index (1987=100)		127	97	97
Import price index (1987=100)		145	101	103
Terms of trade (1987=100)		87	96	94
BALANCE of PAYMENTS	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
(millions USS)				
Exports of goods andnon-factor services	2.503	6.866	9.949	9.319
Imports of goods and non-factor servvices	5.141	12.606	14.504	14.303
Resource balance	-2.638	-5.740	-4.554	-4.985
Net factor income	-244	-991	-197	-625
Net Current transfers	456	3.522	4.960	5.073
Current account balance				
Before official transfers	-2.426	-3.209	208	-536
Financing items (net)	2.000	3.599	3.466	2.508
Changes in netreserves	426	-390	-3.674	-1.972
Memo.				
Reserves including gold (mill. USS)	5.35	1.587	13.854	14.413
Conversion rate (local / USS)	0.5	1.0	3.3	4.3
EXTERNAL D EBT and RESOURCE FLOWS	**1975**	**1985**	**1993**	**1994**
(millions USS)				
Total debt outstanding and disbursed	5.477	42.139	40.626	43.889
IBRD	14	1.048	1.357	1.411
IDA	84	802	912	961
Total debt services	367	3.107	2.407	2.523

(تابع) جدول رقم (٣)
المؤشرات الأساسية لمصر

IBRD	1	147	304	307
IDA	1	8	19	19
Composition of net resource flows				
Official grants	1.123	734	1.192	1.300
Official creditors	2.236	1.775	538	515
Private creditors	49	774	-132	50
Foreign direct investment	8	1.178	493	530
Portfolio equity	0	0	0	0
World Bank program				
Commitments	132	59	208	121
Disbursments	62	269	163	199
Principle repayments	0	70	200	204
Net flows	62	198	-37	-5
Interest payments	1	84	122	123
Net transfers	61	114	-159	-127

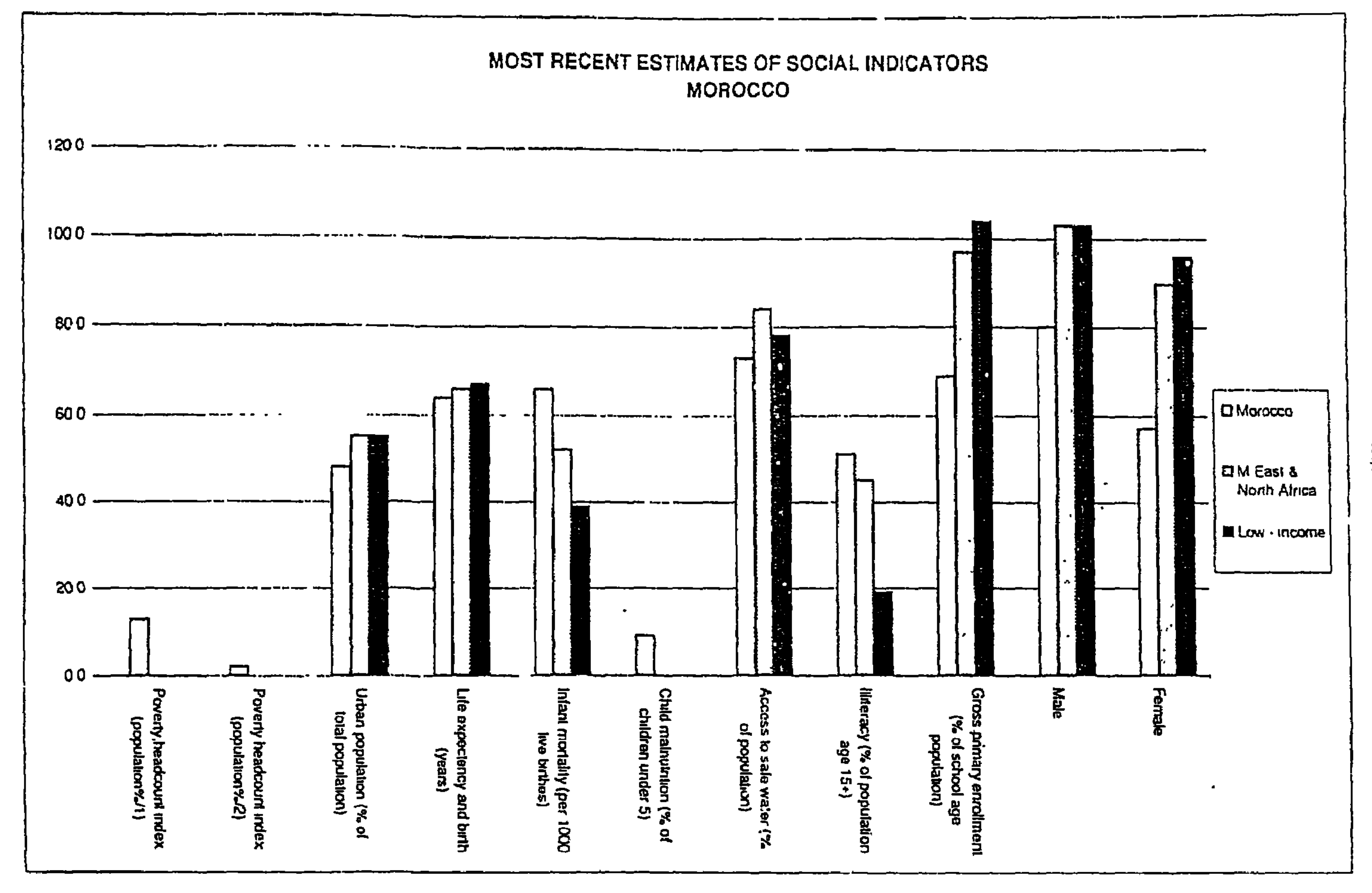
المصدر : CLAIMING THE FUTURE. WORLD BANK; WASHINGTION. D.C., 1995

MOST RECENT ESTIMATES OF SOCIAL INDICATORS
EGYPT

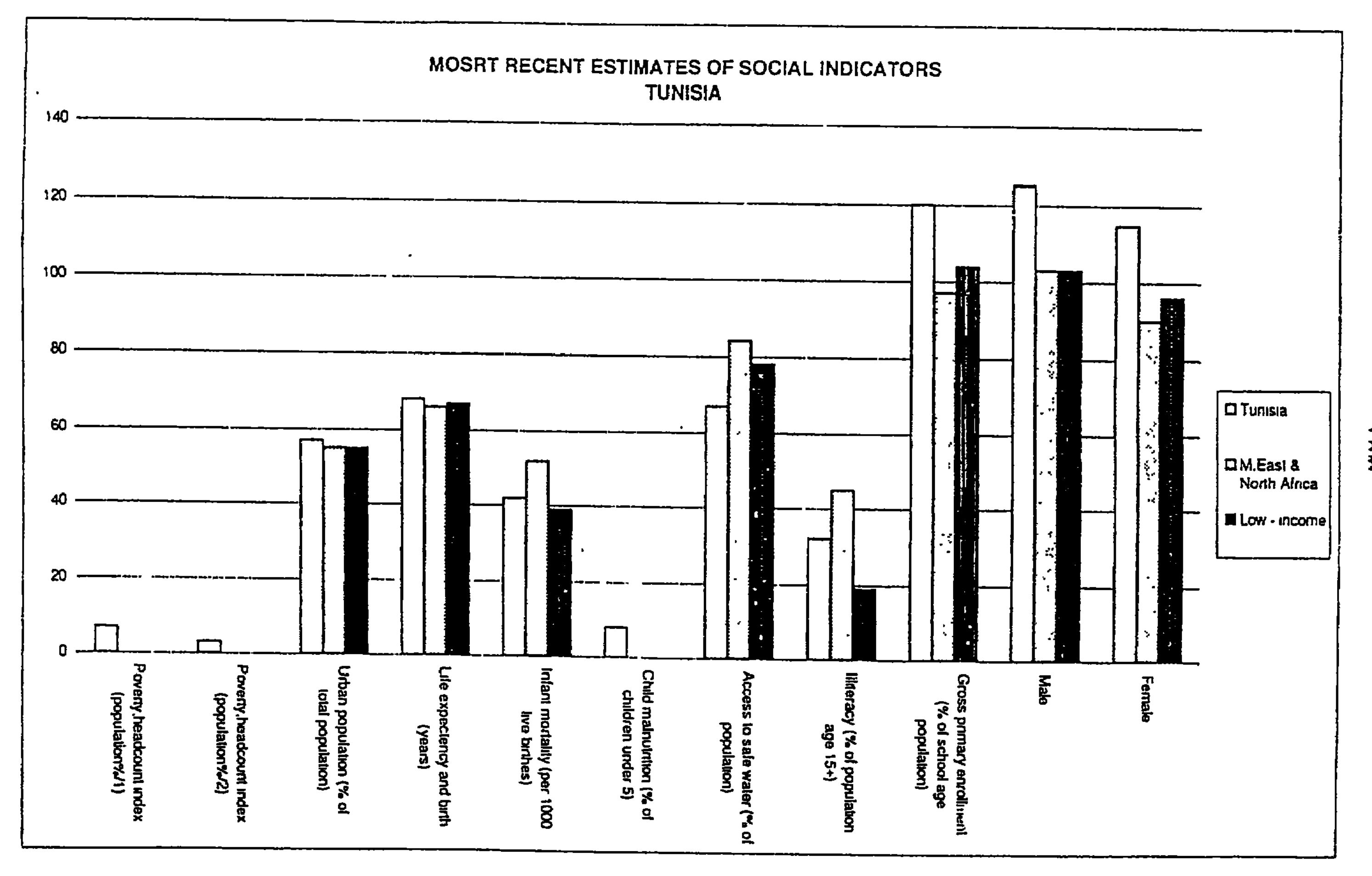
120
100
80
60
40
20
0

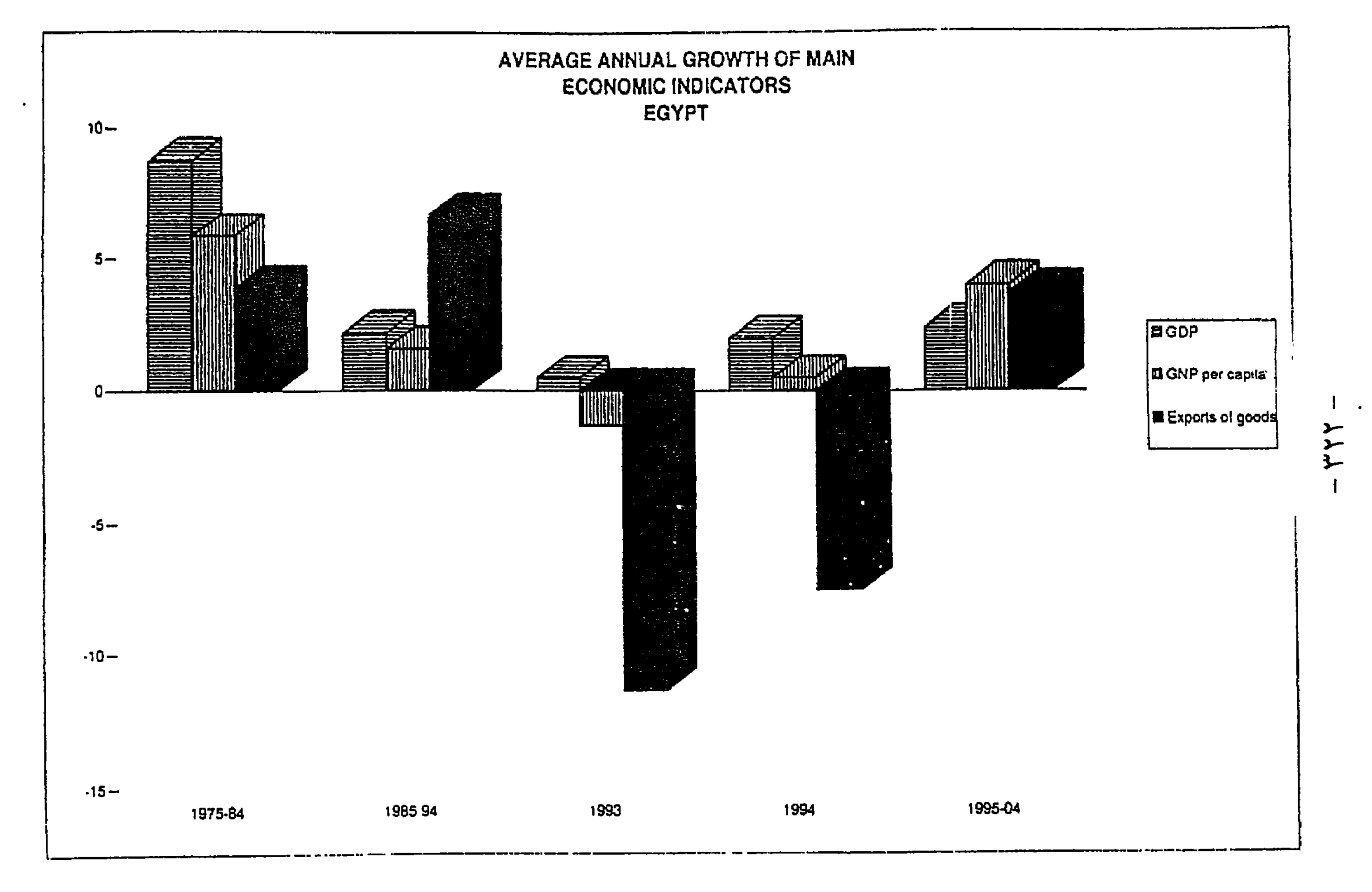
Poverty:headcount index (% of population)
Urban population (% of total population)
Life expectancy and birth (years)
Infant mortality (per 1000 live births)
Child malnutrition (% of children under 5)
Access to safe water (% of population)
Illiteracy (% of population age 15+)
Gross primary enrollment (% of school age population)
Male
Female

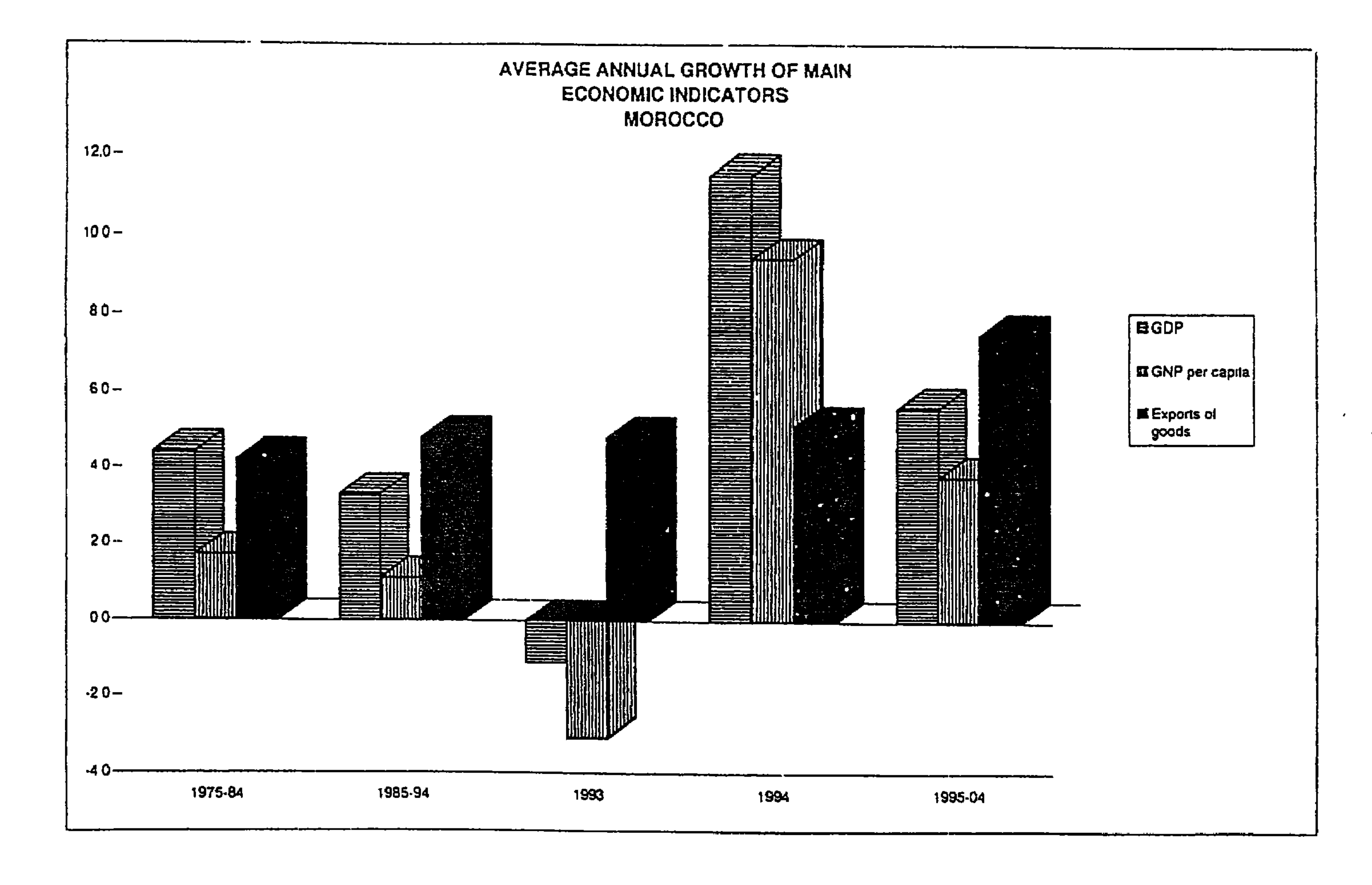
Egypt
M East & North Africa
Low - income

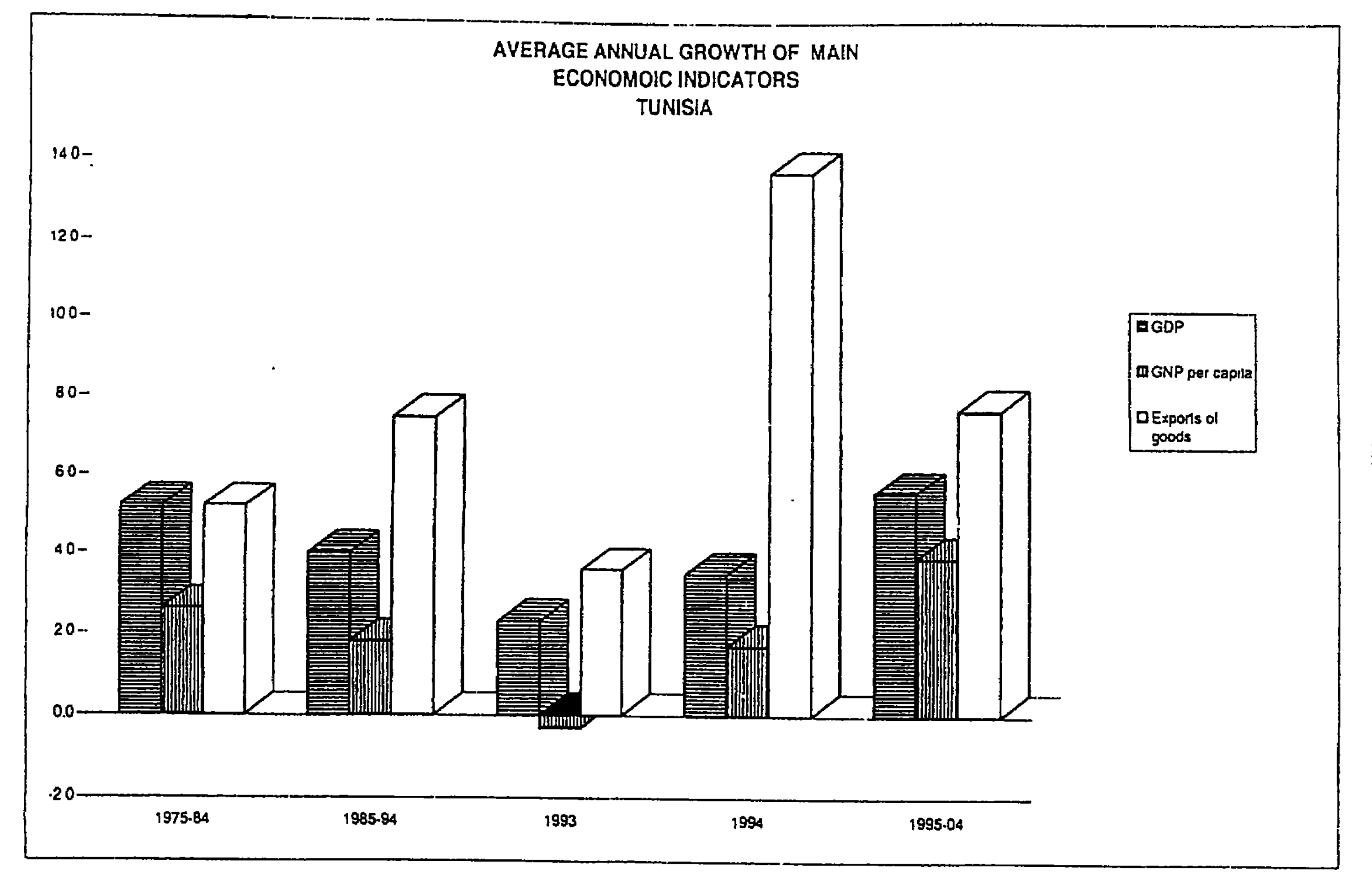


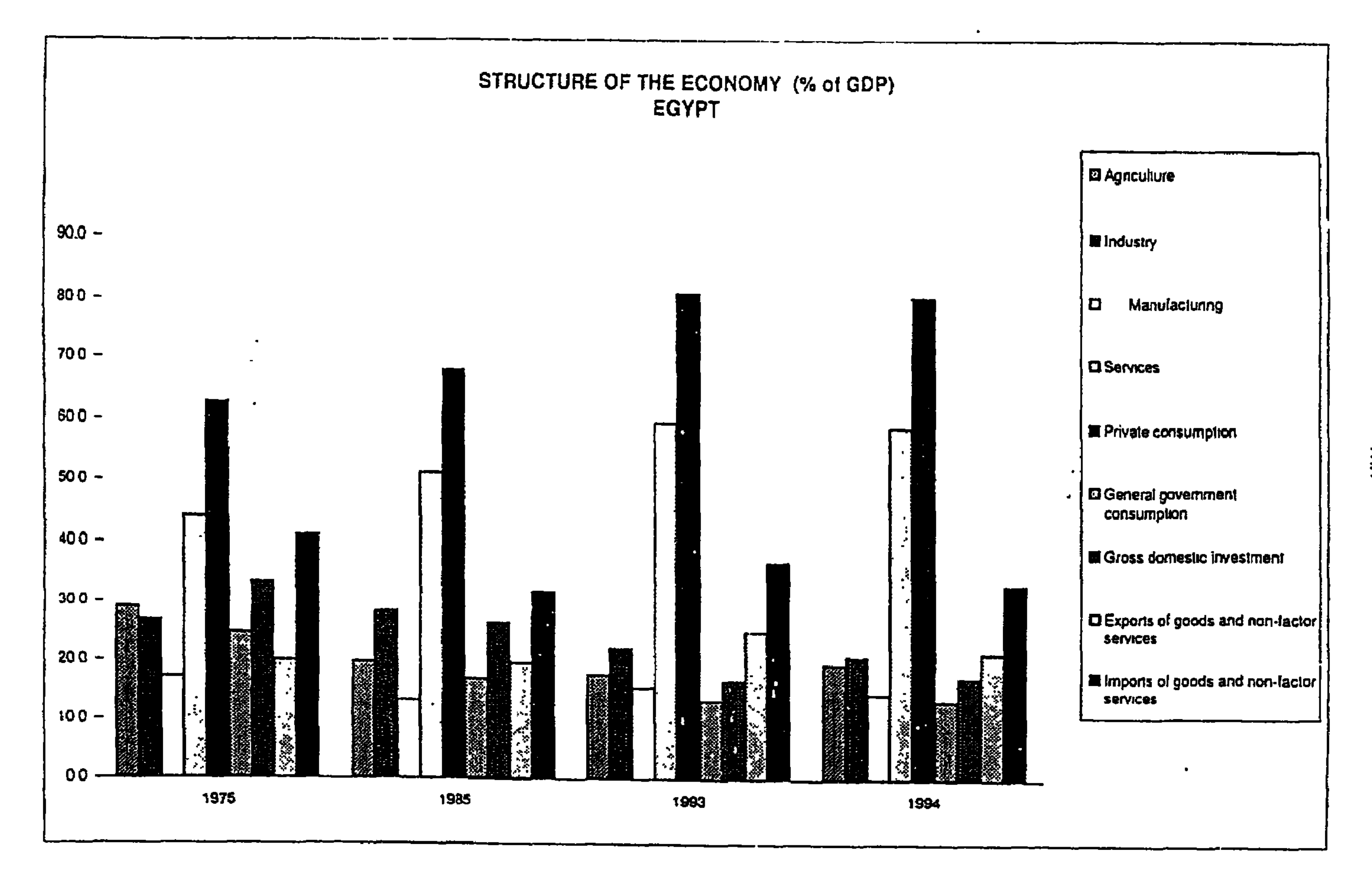
MOST RECENT ESTIMATES OF SOCIAL INDICATORS
MOROCCO
120 0
100 0
80 0
60 0
40 0
20 0
0 0
Poverty headcount index (population%/1)
Poverty headcount index (population%/2)
Urban population (% of total population)
Life expectancy and birth (years)
Infant mortality (per 1000 live births)
Child malnutrition (% of children under 5)
Access to safe water (% of population)
Illiteracy (% of population age 15+)
Gross primary enrollment (% of school age population)
Male
Female
Morocco
M East & North Africa
Low - income

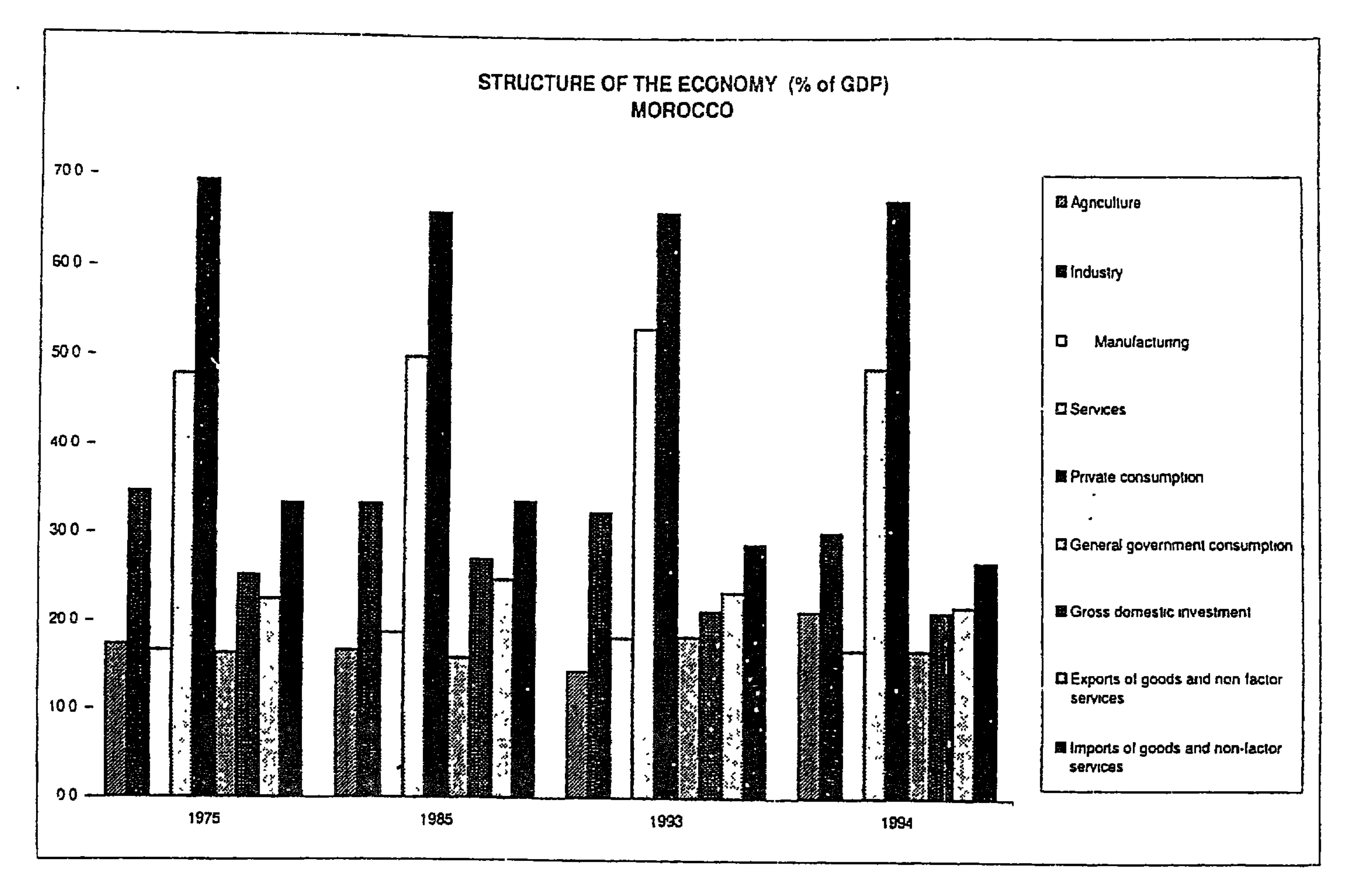

MOSRT RECENT ESTIMATES OF SOCIAL INDICATORS
TUNISIA
140
120
100
80
60
40
20
0
Poverty,headcount index (population%/1)
Poverty,headcount index (population%/2)
Urban population (% of total population)
Life expectancy and birth (years)
Infant mortality (per 1000 live birthes)
Child malnutrition (% of children under 5)
Access to safe water (% of population)
Illiteracy (% of population age 15+)
Gross primary enrollment (% of school age population)
Male
Female
Tunisia
M.East & North Africa
Low - income

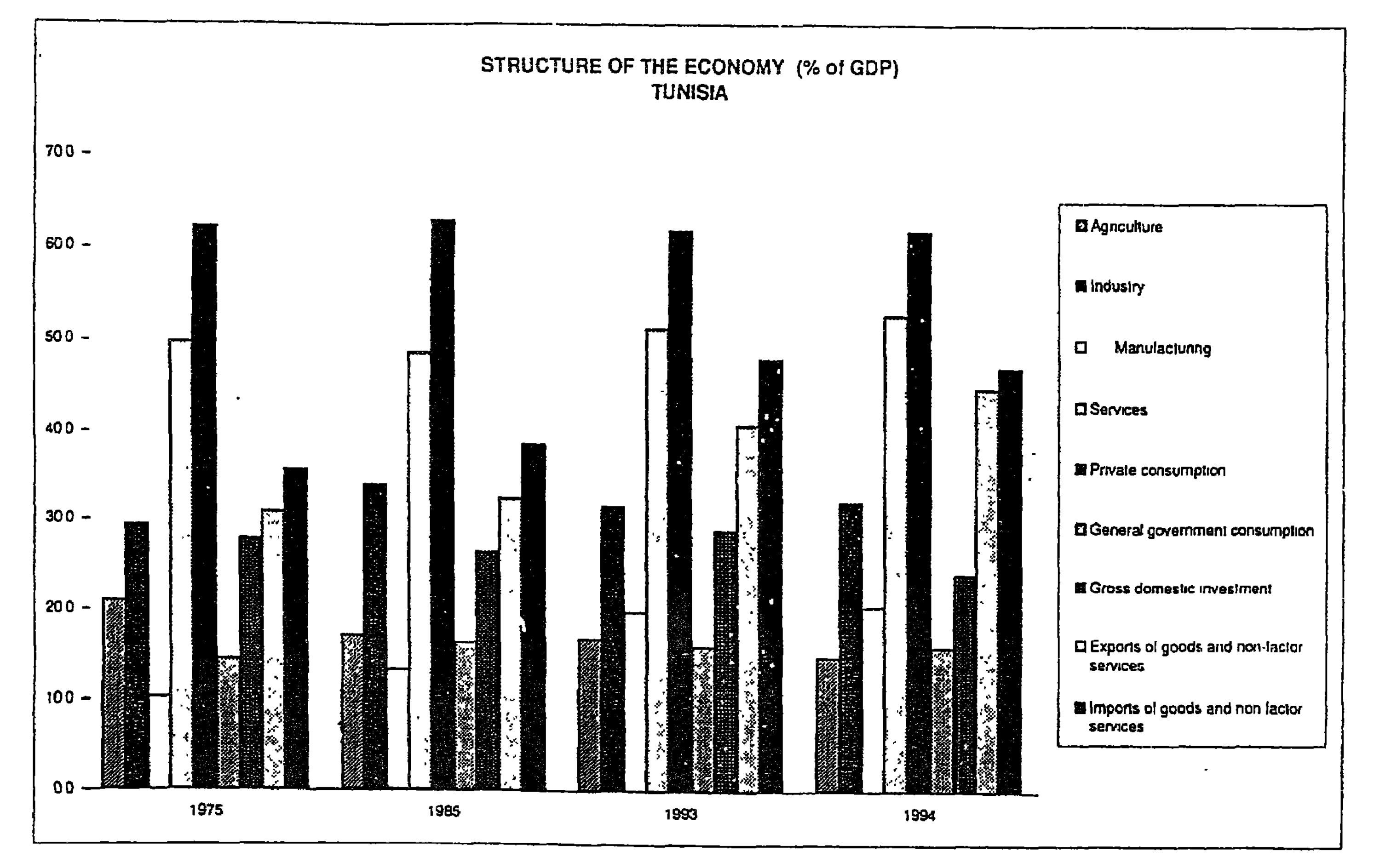

AVERAGE ANNUAL GROWTH OF MAIN
ECONOMIC INDICATORS
EGYPT
10
5
0
-5
-10
-15
1975-84
1985 94
1993
1994
1995-04
GDP
GNP per capita
Exports of goods

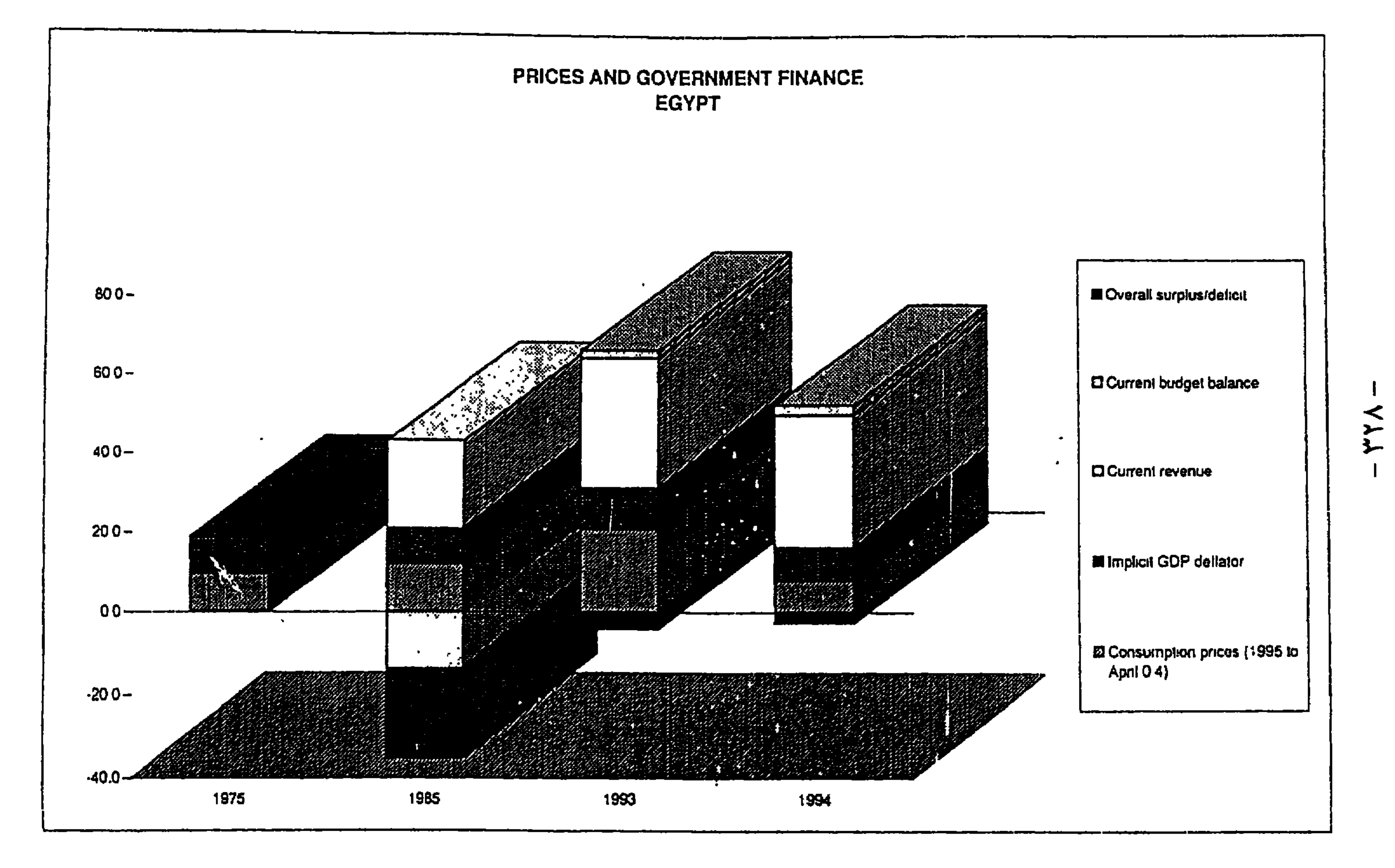

AVERAGE ANNUAL GROWTH OF MAIN
ECONOMIC INDICATORS
MOROCCO
12.0
10 0
8 0
6 0
4 0
2 0
0 0
-2 0
-4 0
1975-84
1985-94
1993
1994
1995-04
GDP
GNP per capita
Exports of goods

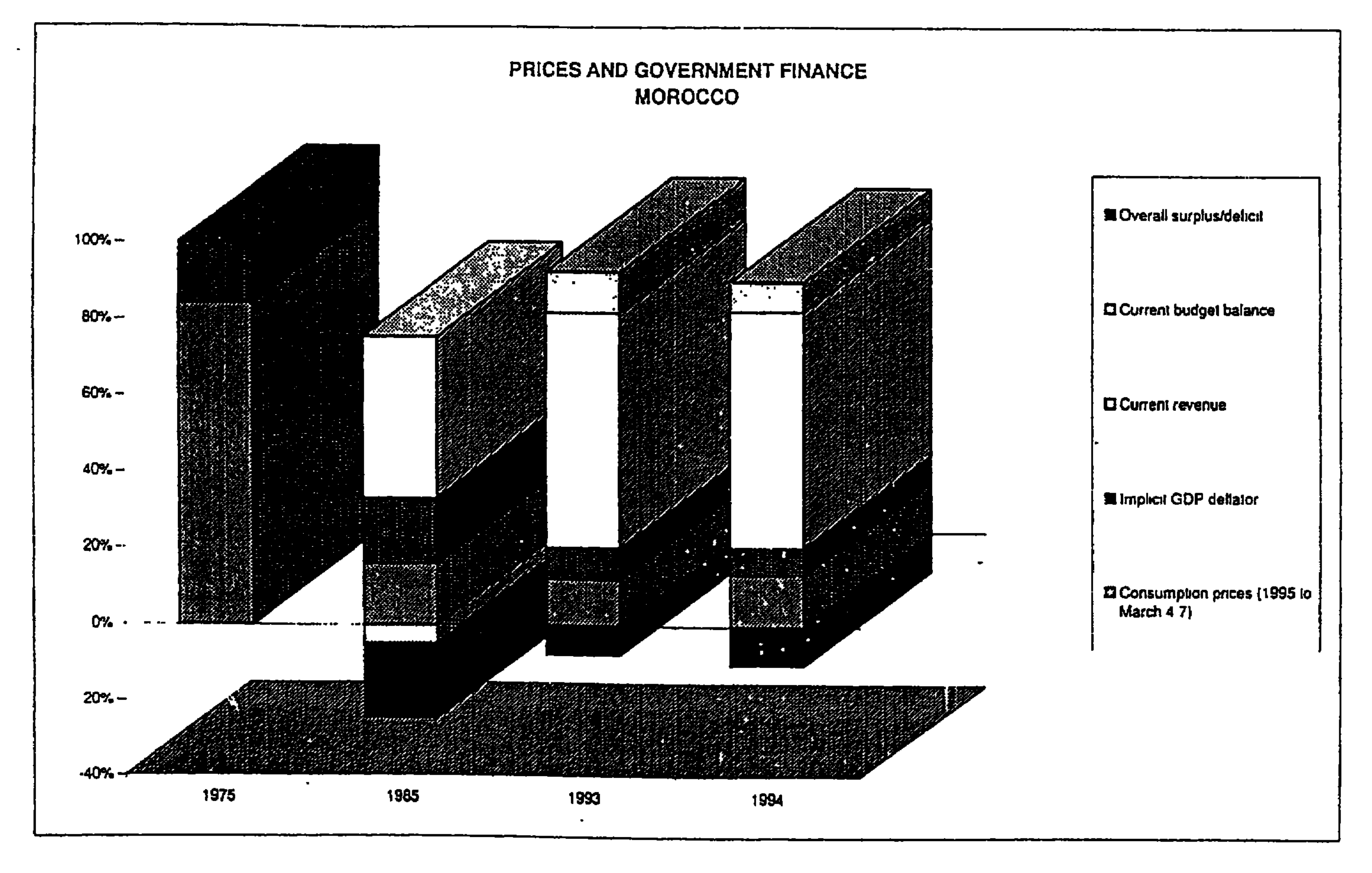

AVERAGE ANNUAL GROWTH OF MAIN
ECONOMOIC INDICATORS
TUNISIA
14.0
12.0
10.0
8.0
6.0
4.0
2.0
0.0
-2.0
1975-84
1985-94
1993
1994
1995-04
GDP
GNP per capita
Exports of goods

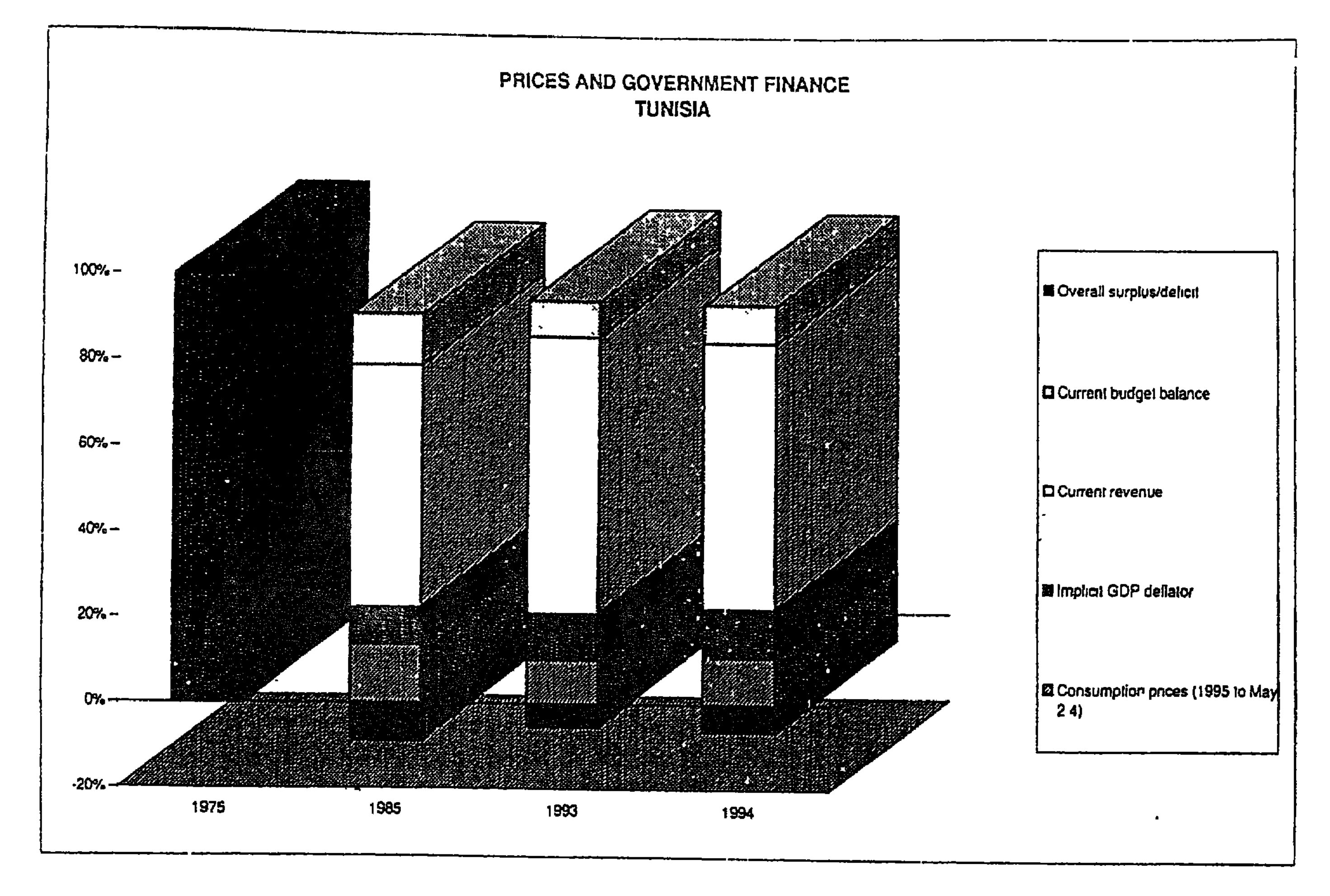

STRUCTURE OF THE ECONOMY (% of GDP)
EGYPT
90.0
80.0
70.0
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
1975
1985
1993
1994
Agriculture
Industry
Manufacturing
Services
Private consumption
General government consumption
Gross domestic investment
Exports of goods and non-factor services
Imports of goods and non-factor services


STRUCTURE OF THE ECONOMY (% of GDP)
MOROCCO
70 0
60 0
50 0
40 0
30 0
20 0
10 0
0 0
1975
1985
1993
1994
Agriculture
Industry
Manufacturing
Services
Private consumption
General government consumption
Gross domestic investment
Exports of goods and non factor services
Imports of goods and non-factor services


STRUCTURE OF THE ECONOMY (% of GDP)
TUNISIA
70.0
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
1975
1985
1993
1994
Agriculture
Industry
Manufacturing
Services
Private consumption
General government consumption
Gross domestic investment
Exports of goods and non-factor services
Imports of goods and non factor services


PRICES AND GOVERNMENT FINANCE
EGYPT
80 0
60 0
40 0
20 0
0 0
-20 0
-40.0
1975
1985
1993
1994
Overall surplus/deficit
Current budget balance
Current revenue
Implicit GDP deflator
Consumption prices (1995 to April 0 4)


PRICES AND GOVERNMENT FINANCE
MOROCCO
100%
80%
60%
40%
20%
0%
20%
-40%
1975
1985
1993
1994
Overall surplus/deficit
Current budget balance
Current revenue
Implicit GDP deflator
Consumption prices (1995 to March 4 7)


PRICES AND GOVERNMENT FINANCE
TUNISIA
100%
80%
60%
40%
20%
0%
-20%
1975
1985
1993
1994
Overall surplus/deficit
Current budget balance
Current revenue
Implicit GDP deflator
Consumption prices (1995 to May 2 4)

الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه في الشرق الأوسط

إعداد
مجدى صبحى

مقــدمــة :

يعد موضوع الترتيبات الإقليميـة لاستخدام المياه بشكل شامل على امتداد إقليم الشرق الأوســط موضـوعًا حديثًا للغاية ، إذ لم يتم طرح مثل هـذه الترتيبات ، بل وعلى نطــاق دون إقليمى subregional سوى فى أواخر السبعينيات على أفضل تقدير ، وأعيد طرح الموضوع مجددًا فى منتصف الثمانينـات مع طـرح المشروع التركى المسمى بمشروع أنابيب السـلام ، ثم وجـد مثل هذا الطرح رواجًـا نسبيًا مع بدء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيـل فى مدريد عام ١٩٩١ وإنشـاء آلية المفـاوضات متعـددة الأطراف ، التى تشكلت فى إطـارها لجنـةخاصـة للتباحث فى موضوع المياه .

ومن البديهى أن موضــوع المياه يعد بحــد ذاته موضوعًـا يشتمـل على أكثر من بُعـد قد لايقتصر أحيانًا على البعد الإقليمى فقط ، بل قد يتعـداه إلى البعد الدولى ، وخاصة فى لحظات الصراع التى شهدتها المنطقة وهى عـديدة ، أو فى حالة تعبئة الموارد الـدولية للمساهمة فى حل مشكلة النقص فى الموارد . ولكن فى كافـة الأحوال فإن نقطة البداية المنطقية فى تنـاول موضوع المياه هو بداية من البعد الوطنى - القطرى - ويتسع هذا البعد فى حالة الموارد المائية المشتركة ليشمل البعد دون الإقليمى ، حيث يقتصر على البلـدان المشاركة فى/ أو المتشـاطئة على المورد المائى الواحد . ولم يكن مـوضوع توزيع المياه على صعيد الإقليم بأكملـه فى الواقع فى أى لحظة من لحظاته سوى نتيجة لطروحات غير عـربية تحاول استغلال نقاط الضعف العربية لتجاوز المشكلات المرتبطة بتوزيع الموارد المائية المشتركة ، والقفز فـوقها لمحاولة الادعاء بأن التوزيع على صعيد الإقليم بأكمله أو على عدد كبير على الأقل من بلدانه هو أمر فى مصلحة الجميع . والواقع أن الأرضيـة الموضوعيـة لذلك ، هو أنـه فى أغلب حالات الأنهر المشتركـة فإن الدول العربيـة تعد بلدان المجـرى أو المصب (حـالات النيل ودجلـة والفرات) ، وفى الحالات التى كانت البلدان العربية دون المنبع ، فإن هزيمتها العسكرية كانت سببًا فى أن تفقد هذه المكانة الاستراتيجيـة عند البحث فى أمـر تـوزيع المياه (حـالـة حوض نهر الأدن) .لـذلك ليس من الغريـب أن تكـون مثل هذه الطروحـات الدائرة بشأن الترتيبات الإقليميـة لاتهدف فى حقيقتها سوى للتغطية أولاً على مشكلات التوزيع بين بلدان المورد المائى المشترك ، ثم تحقيق مصالح الأطراف غير العربية صاحبة مثل هذه الطروحات ، ونعنى بذلك تركيا وإسرائيل كلٍ لأسباب

مختلفـة . فبينما تتطلع إسرائيـل إلى الترتيبات الإقليمية ـ للتغلب على العجز فى مواردها المائيـة (وجزء كبير منها مستـولى عليه من أطراف عربيـة) التى تقصر عن الوفاء بـاحتياجاتها ، فعلى العكس نجد أن تركيـا تحاول أن تجنى مكاسب مادية واستراتيجيـة على حساب دول المنطقة باعتبارها دولة وفرة مائية .

وربما كان التعـرض للتطور الأزمة المائية فى إسرائيل على مـدار الزمن ، وموقفهـا الرافض لأى خطط للتعاون الإقليمى لا تشملهـا ، خير معبر عن الأسباب التى تكمن وراء التشـديد الإسرائيلى على أهمية التعـاون الإقليمى الشامـل الآن . وتزداد هذه الأهميـة فى الواقع فى الـوقت الراهن مع استنفاذ إسرائيل لكـافة الوسائل الممكنـة لزيادة مواردها المائيـة ، بما فى ذلك كافة الموارد المائية التى أخضعت لسيطرتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، لاسيما الموارد المائية لحوض نهر الأردن ، ثم موارد المياه الجوفية فى كل من الضفة الغربية وغزة .

حوض نهر الأردن :

إسرائيل : الموقف والسياسة المائية :

حتى قبل أن توجد إسرائيل كدولة ، كانـت الساسة الصهاينة واعين بأهمية الموقف المائى للدولـة التى يسعون لإقامتهـا ، وقد أتى هذا أسـاسًا من الالتـزام الأيديولـوجى الذى يعطى للأرض والزراعـة الأولوية الأولى ، فقد كانت المستـوطنات الزراعية هى الوسيلـة الأكثر كفاءة وأمنًا لتوطين المهـاجرين من اليهـود ، عوضًا عن الأرض هى مـوضع الصراع مع سكان البلاد العرب .

وقـد زاد من أهميـة الزراعـة فى الكيـان الصهيونـى وضع هدف تحقيق الاكتفـاء الـذاتى للـدولة، كما أن المهـاجرين اليهـود الجدد فى الفترة التى سبقت قيـام إسرائيل كانـوا تقريبًـا من عديمى المهـارات الصناعيـة والفنية . إذ كـانت المهن التقليديـة لليهود الأوربيين هى الحرف والمشروعات الصغيرة والخدمات وهـو ما كان يصعب استخدامه بنفس الأسلـوب ، إضافة إلى أن الفكـر الصهيـونـى كـان هـدف خلق المزارع اليهـودى الـذى يقـاتل من أجل الأرض ، علاوةعلى هذا فإن دولـة إسرائيل عند قيامها كانـت تعانى من انعدام البنية الأساسيـة اللازمة للتصنيع ، وكل هذا جميعًـا كان سببًا فى اعطـاء أهمية قصـوى للزراعة ومن ثم للميـاه ، وبعد

قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، اعتمدت شركة ميكورووت التى كانت الوكالة اليهودية قد أسستها عام ١٩٣٧ لدراسة وتخطيط المشاريع المائية فى فلسطين ، وكلفت الشركة بوضع الدراسات والتنفيذ والإشراف على استثمار كافة المشاريع الهندسية المائية التى تحقق الأهداف الصهيونية ، ثم عندما وجدت الحكومة الإسرائيلية أن المسئولية الموكولة إلى شركة ميكورووت أوسع من طاقتها ، فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات عام ١٩٥٢ ، وكلفت بها شركة أخرى أسست فى هذا العام لهذا الغرض ، هى شركة « تاهال » واعتبرت الشركتين الأداتين الرئ.. لتحقيق كافة الأغراض الإنمائية المطلوبة فى مجال المياه ، وكان أول عمل قامت به شركة تاها! بعد تأسيسها هو وضع خطة السنوات السبع لتنمية الموارد المائية واستصلاح الأرض فى إسرائيل . وحدد هدف هذه الخطة بالعمل على زيادة استثمار الموارد المائية من ٨١٠ مليون متر مكعب ، وهو إجمالى ما تم إنتاجه عند بدء الخطة عام ١٩٥٣ إلى ١٧٣٠ مليون متر مكعب فى نهاية الخطة عام ١٩٦٠ . وقد كان أهم ما تضمنته هذه الخطة هو ما سمى بمشروع أنبوب المياه القطرى لنقل المياه من الشمال ذى الوفرة المائية إلى الجنوب فى صحراء النقب القاحلة ، وذلك لاستصلاح الأراضى وتنمية الزراعة فى الجنوب لاستيعاب المزيد من المهاجرين ، وقد استبدلت الخطة السبعية بعد ذلك بخطة السنوات العشر ، وكان أهم ما تضمنته الخطة الاستراتيجية ، نتيجة لتحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب ، من شمال نهر الأردن إلى صحراء النقب ، وقد كان هذا التحول ، كما سنرى لاحقًا ، هو واحدًا من التطورات التى صعّدت من حدة الصراع العربى/ الإسرائيلى فى أواسط الخمسينات ، وهو ما كان موضوعًا لمفاوضات وخطط متعددة لمحاولة التوفيق بين مطالب الجانب العربى الرافضة لتحويل نهر الأردن ، وبين الادعاءات الإسرائيلية حول حقوقها فى مياه النهر .

وهكذا فإن خطة تأمين زيادة كمية المياه التى تقدر بحوالى ٩٢٠مليون متر مكعب اعتمدت على مصدرين رئيسيين :

١ - زيادة ٣٨٠ مليون متر مكعب من مختلف مشاريع استثمار الينابيع والمياه الجوفية والسطحية داخل إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ .

٢ - تحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب من مشروع تحويل نهر الأردن من نقطة جسر بنات يعقوب إلى الشمال من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب فى الجنوب .

وقد اكتمل هذا المشروع فعلاً فى عام ١٩٦٤ ، ومـع تضاعف كمية المياه الإسرائيلية ، إلا أن إسرائيل عادت لتعـانى مرةأخرى من أزمـة مائية ، ربما لم تخفف من حدتها سـوى سيطرتها على مزيـد من الأراضى العـربية (الضفـة وغزة والجولان) فى عـام ١٩٦٧ ، واستغلال الموارد المائية المتوفرة بهذه المناطق لمصلحتهـا ، ومع هذا فمع النمو السكانى فى إسرائي وزيادة حجم المسـاحـة المرويـة مـن الأراضى دخلت إسرائيل فى أزمـة مـائيـة جـديـدة ، إذ منـذ منتصف السبعينات وإسرائيل تستخدم ما يزيـد عن ٩٥٪ (تقدر بعض المصادر بـ ٩٨٪) من إجمالى كمية المياه المتجددة المتاحة لها سنويًا من جميع المصادر وهى أعلى نسبة فى العالم ، وقد أدى هذا الإفراط فى استخدام المياه ، وخـاصة المياه الجوفية ، إلى العديد من النتـائج السيئة ، إذ كانت النتيجة الرئيسية هى خطر تملح بعض الآبار إلى الحد الذى لا تصبح فيه مياهها صالحة لكثير من الاستخدامات ، كما أن عديدًا من الآبار قد جفت بحلول ربيع عام ١٩٨٤ .

تطور طلب وعرض المياه فى إسرائيل :

من استعراض المصادر المائيـة فى إسرائيل والاستخدامات المختللفة لها منذ قيـام الدولة وحتى منتصف التسعينيات تبدو لنا عدة حقائق واضحة .

أولاً : الزيـادة الكبيرة فى كمية عـرض المياه المتـاحة لإسرائيل فى منتصف الستينـات بعد استكمال مشروع أنبوب المياه القطرى ، ومرة أخرى الزيادة الملحوظة فى هذه الكمية فى أواخر الستينات فى أعقاب استيلاء إسرائيل على أراضى الضفة وغزة والجولان .

ثانيًا : أن الاستهـلاك الإسرائيلى قد تـزايد أيضًـا خـلال هذه الفترة ، وخـاصة لأغـراض الزراعة التى استهلكت ما بين ٧٢ - ٨٠٪ من إجمالى كمية الميـاه ، وذلك بعد التزايد الواضح فى كمية الأراضى الزراعية المروية فى إسرائيل قبل أن تضطر لخفض كمية المياه التى تستهلكها الزراعة بعد تزايد حدة أزمة المياه منذ أواخر الثمانينيات .

وإذا ما وضعنـا فى الاعتبار أن كميـة المياه العـذبة المتجـددة فى إسرائيل (ما قبـل عام ١٩٦٧) تقدر بحـوالى ١٦١٠ - ١٦٥٠ مليون م٣/ سنة . منها مياه جـوفية ٩٥٠ مليون متر مكعب ، نهر الأردن وبحيرة طبريا ٦٠٠ مليون متر مكعب والمياه التسربة من الفيضانات ٦٠ - ١٠٠ مليـون متر مكعب ، لأدركنـا أهمية مصـادر الميـاه التى تـم الاستيـلاء عليها بعـدعـام

١٩٦٧. ثم الاستغلال الشديد للمصـادر المتوافرة حاليًا لما فوق حدود الطـاقة بزياددة الضخ واستغلال المياه الجوفية، خاصة فى الضفة العـربية، حيث زاد استهلاك إسرائيل للمياه المتاحة من ١٧٪ عام ١٩٤٩ إلى ٩٠٪ فى عام ١٩٦٨ إلى نحو ٩٥٪ فى عام ١٩٧٨.

وهكذا، فبينما أضيفت مصادر جديدة للاستغلال الإسرائيلى، فإن حاجة إسرائيل للمياه مازالت متزايدة لتحقيـق أهدافها، فإسرائيل تحتاج إلى إمدادات إضافيـة من المياه للحاجات المتزايدة الناتجة عن زيادة عدد السكان، وكما أعلن مفوض شؤون المياه الإسرائيلية فى صحيفة هآرتس عـام ١٩٧٨ : «إذا لم يجر عاجـلاً تطوير سريع للمـوارد المائية الموجـودة، فسيحدث نقص بمقـدار ٤٠٠ – ٤٥٠ مليون م^3 من المياه خـلال العقد التالى كنتيجة للـزيادة فى عدد السكـان» . وقد وصـل عدد سكـان إسرائيل فى عـام ١٩٨٥ حـوالى ٤,١ مليون نسمـة، واستمر التـزايد بوتيرة أعلى بعد سقـوط الاتحاد السوفيتى ليبلغ عدد السكـان فى عام ١٩٩٥ حوالى ٥,٥ مليون نسمة، ومع الوضع فى الاعتبار أن متـوسط استهلاك المياه بالنسبة للفرد فى إسرائيل يبلغ ٥٣٧ مترًا مكعبًا منها ١٦م^3 للاستخدامات المحليةفقط، وهو ما يناظر مستوى الاستهلاك فى الـدول الصناعيـة المتقدمة، ويـزيد بمقـدار ٥ أضعاف عن متـوسط استهلاك الفرد فى الدول العربية المجاورة لإسرائيل، فإن استهلاك إسرائيل من المياه يتزايد بحوالى ١٥ – ٢٠ مليون متر مكعب سنويًا. ومع هذا التزايد فى احتياجات إسرائيل من المياه لتحقيق هدفها فى استيعـاب المهاجـرين الجدد، فقد تضـاعفت خطورة الموقف المائى الإسرائيلى منـذ أوائل الثمانينات، حيث وقع فى تلك الفترة أسوأ جفاف تشهده المنطقـة منذ ٢٠ عامًا، ونتيجة لهذا فقد جف فى عام ١٩٨٣ أكثرمن ٢٠٠ خزان صناعى. اضطرت إسرائيل إلى قطع المخصصات المائية للـزراعة بنسبة ١٠ – ٢٥٪ وقطعت الإعانـات التى تقدم للمياه التى تذهب للـزراعة، وعلى الرغـم من هذا فإن استخـدام الزراعة للميـاه لم ينخفض على نحو ملمـوس، حيث ظل أكثر من ٧٠٪ من إجمالى المياه المتـاحة لإسرائيل والمقدرة بـ ١٧٥٠ مليـون متر مكعب سنويًا. ولذا اضطرت إسرائيل للاستمرار فى ترشيـد المياه المخططة للزراعة بتخفيضها بنسبة ١٥٪ لمدة عـامين آخرين. وقـدرت الاحتياجـات الإسرائيلية السنـوية من المياه فى عام ١٩٨٦ بحـوالى ٢٠٠٠ مليـون م^3، وبإضـافة ٢٢٥ مليـون متر مكعب للضفـة وغـزة، فإن الإجمـالى يقـدر بـ ٢٢٢٥ مليون م^3، ومع الأخـذ فى الاعتبار المعـروض المائى المتجـدد سنـويًا والـذى لا يبلغ

سوى ١٨٥٠ مليون متر مكعب ، فإن الاستخدام يقترب من ١٢٠٪ من المياه المتجددة المتاحة، وهو ما يشكل استنزافًا خطيرًا للمياه الجوفية ، مقاسًا بالمخزون السنوى الإسرائيلى - الضفة الغربية - غزة ، ونتيجة لهذا النمط من الاستخدام ، فقد اختلف التوزيع النسبى لمختلف المصادر ، فهبطت نسبة تغطية نهر الأردن إلى ٤٦٪ من إجمالى الطلب الإسرائيلى على المياه ، ويغطى حوالى ٣٥٪ من هذا الطلب من آبار الضفة الغربية . وحوالى ١٥٪ من آبار الساحل ، والنسبة الباقية تأتى من بعض مصادر المياه الجوفية المحدودة ، ومن تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا ، وطبقًا لاسقاطات متحفظة ، فإن احتياجات إسرائيل السنوي ستبلغ ٢٥٠٠ مليون متر مكعب فى عام ٢٠٠٠ ، ولذا فإن إسرائيل ستكون فى موقف عجز خطير مع خطر نضوب المياه الجوفية التى تشكل ما يزيد على نصف رصيدها المائى ، وربما قبل هذا خطر تملح هذه الآبار .

وهكذا ، فإنه يقدر أن العجز الإسرائيلى المائى فى عام ٢٠٠٠ سيبلغ نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويًا ، وفى توقع مماثل ذكر على لسان مفوض المياه الإسرائيلى فى جريدة معاريف فى ٣١/ ٣/ ١٩٨٠ : « أن حاجة إسرائيل للمياه حتى نهاية هذا القرن (عام ٢٠٠٠) ستتطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب إضافة لما تستهلكه الآن ، ولايتوقع مفوض المياه تأمين أكثرمن ٥٠٠ مليون منها فقط ، وحيث تستهلك إسرائيل الآن أكثر من ٩٥٪ من مواردها ، فالسؤال هو من أين ستؤمن إسرائيل إذن مثل هذه الزيادة ، وبخاصة إذا أدركنا أن الاستمرار فى قطع المياه عن الزراعة يترتب عليه أضرار غير مقبولة لسياسات الاستيطان الإسرائيلى وتوزيع السكان .

السبل الإسرائيلية لزيادة الموارد المائية :

وفقًا لحالة العجز الحالية والمتوقعة فى الموارد الإسرائيلية ، فإن إسرائيل ليس أمامها سوى سبيلين سبق وأن جربتها :

السبيل الأول : هو استخدام التكنولوجيات الجديدة ، حيث قامت إسرائيل بالعمليات الآتية :

١ - محاولة تخفيض كمية المياه الضائعة بسبب التبخر من بحيرة طبريا (حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويًا) ، حيث أجريت العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكل غشاءً بلاستيكيًا رقيقًا يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة ، ولكن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت تمزق هذا الغشاء، ومن هنا فإن التجارب الإسرائيلية فى هذا المجال اقترنت بالفشل التام .

٢ - أنفقت إسرائيل حوالى نصف مليون دولار أمريكى سنويًا على تجارب لتطعيم السحب بيوديد الفضة وثانى أكسيد الكربون المجمد ومواد أخرى ، وذلك لإسقاط المطر الصناعى ، ولكن الأمطار لا تهطل بالضرورة على منطقة الجليل كما هو مقصود ، إنما كان الأغلب هطولها فى البحر المتوسط أو فى الأردن ، ولذا فإن تطعيم السحب حتى عندما يكتمل لن يكون له سوى تأثير ضئيل على مشكلة المياه الكلية فى إسرائيل .

٣ - استخدمت إسرائيل وسائل تحلية المياه على نطاق ضيق منذ منتصف السبعينات ، ويتم تلبية ٥٠٪ من استهلاك مدنية إيلات المنزلى بواسطة محطة محلية لتحلية المياه تنتج مليونى جالون من المياه سنويًا ، وهذه المحطة فى إيلات هى المرحلة الأولى من برنامج لتحلية المياه مدته ١٥ عامًا . وتشمل المرحلة الثانية محطة من تصميم أمريكى - إسرائيلى مشترك بإنتاج سنوى قدره ١٢ مليون جالون ، وستستخدم المحطة أشكالاً غير نووية من الطاقة . وفى المرحلة الثالثة من برنامج السنوات الخمس عشرة والتى أحلت عام ١٩٨٨ ، كان من المخطط أن يتم بناء محطة نووية على شاطئ البحر المتوسط تنتج ١٢٠ مليون متر مكعب سنويًا ، وقدصممت هذه المحطة على أساس أرخص نفقات إنتاج ، حيث تقدر تكلفة المتر المكعب من المياه بحوالى ٢٠ - ٣٠ سنتًا ، وبالنظر إلى معدل التضخم فى إسرائيل ، فإن من المرجح أن النفقات الحقيقية هى أعلى من ذلك بكثير . ويبقى فى كل الأحوال أن تكنولوجيا تحلية مياه البحر مازالت مكلفة جدًا لا يمكن أن تكون سوى مصدر ثانوى فقط لتلبية الاحتياجات الإسرائيلية المتزايدة من المياه.

٤ - تنتج إسرائيل منذ أواخر السبعينات ٣٠ مليون متر مكعب سنويًا من المياه عن طريق محطة لمعالجة مياه المجارى ، وطبقًا لخطة شركة ميكوروت ، كما أعلنت جيروزاليم بوست فى ٢٧ يوليو ١٩٧٨ ، فإنه بحلول عام ١٩٨٦ سيتم ضخ أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب

سنويًا من مياه الصرف إلى صحراء النقب » ومن المقرر أن تقام محطة جديدة لمعالجة المياه ، بحيث ترتفع الكمية الصالحة للاستخدام بهذا الأسلوب إلى ١٥٨ مليون متر مكعب سنويًا ويشجع على تطبيق هذه الطريق تكلفتها المنخفضة ، حيث أن المتر المكعب الواحد يكلف حوالى ٠,٠٢٥ دولار وهو ما يقدر بثمن تكلفة المتر من المياه المحلاة وتنافس هذه التكلفة ، حتى التكلفة الأقل ، لاستخراج المياه الجوفية ، ولكن هناك حدودًا كمية واضحة للمياه التى يمكن توفيرها بهذه الطريقة لا تتجاوز ٣٢٥ مليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ .

٥ - تحاول إسرائيل ترشيد استخدام مياه الرى ، إذ تستخدم الطرق الحديثة فى رى أراضيها الزراعية فتستخدم طريقة الرى بالتنقيط فى ١٠٪ من المساحة المروية ، كما تستخدم الرى بالرش فى ٨٧٪ من جملة المساحة المروية ، وتبدو طريقة الرى بالتنقيط أكثر اقتصادية عن الرى بالرش ، إذ تنخفض كمية استهلاك المياه بالتنقيط بنسبة تصل إلى ٥٠٪ ، ولكن نظام الرى بالتنقيط سيكون عالى التكلفة ، خاصة عند إحلاله محل الرى بالرش ، كما أنه غير عملى فى المساحات الكبيررة ، حيث يتطلب أيد عاملة كثيفة لصيانته .

والخلاصة : إذ أنه ليس هناك أفق كبير لزيادة الموارد المائية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة للقيود الفنية والاقتصادية التى تحيط بهذه الوسائل . وفى مناقشة مع رئيس مجلس إدارة شركة تاهال وقتها ، يذكر الكاتب الإسرائيلى أرنون مانمين فى جريدة دافار فى ١٦/ ١١/ ١٩٧٨ : « أن رئيس تاهال يذكر أنه بعد استبعاد البدائل غير التقليدية مثل المحطات النووية لتلحلية المياه . فليس هناك إلا حل واحد لمشكلة إسرائيل المائية ، ألا وهو تزويد الضفة الغربية بالمياه من الموارد المحلية ، فما هى هذه الموارد المحلية ؟ أن نهر الأردن مستغل تقريبًا إلى أقصى طاقة من جانب أنبوب المياه القطرى ووسائل الضخ الأخرى ، ولا يبقى بالنسبة لى إلا أن أخمن أنه ربما يشير إلى الليطانى أو النيل . وحتى أدق فحص لخريطة المنطقة لن يكشف أيةموارد مائية كبيرة أخرى فى المنطقة المحاذية لنا ، أو حتى فى المنطقة البعيدة منا نسبيًا . ولكن رئيس تاهال لا يكشف عن المكان الذى يعتزم أن يجلب منه المياه لتحاشى الاضرار بواحدة من أكثر نقاط إسرائيل حساسية » .

ويبدو هذا الحديث واضحًا فى التأكيد على استمرار استغلال الموارد المائية فى المنطقة وغزة ، ثم فى استخدام الوسيلة التى طالما لجأت إليها إسرائيل فى السابق ، باستغلال مصادر المياه فى المنطقة المحيطة بها ، أى اللجوء لما يسمى الآن بالترتيبات الإقليمية .

وكانت النتائج الهامة لحرب ١٩٦٧ على جبهة المياه غاية فى الوضوح ، فقد حسنت إسرائيل من موقعها المائى من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية ، إذ أن احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن ، فخطوط وقف إطلاق النار جعلت إسرائيل تتحكم فى حوالى نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالى ١٠ كم فقط قبل الحرب ، وهو ما أدى إلى جعل أى تنمية لنهر الأردن رهن قبضة إسرائيل ، فمع بدأ الحرب كان ٢٠٪ من أعمال مشروع اليرموك الكبير قد انتهت ، وبسبب الحرب فقد جرى وقف تنفيذ أهم مشروعين سد المخيبة الذى كان من المخطط أن يختزن ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وسد المقارن الذى قدر أن يخزن ٣٥٠ مليون متر مكعب ، وبينما توقفت المشروعات العربية ، فإن إسرائيل قد أتيحت لها فرصة مناسبة لحل أزمتها المائية على حساب المناطق العربية التى احتلتها بعد الحرب ، كما سيتضح لاحقًا

وبينما أوقفت نتائج حرب ١٩٦٧ المشروع العربى لتطوير استخدام مياه نهر الأردن ، فإن إنهاء المشروع الإسرائيلى (أنبوب المياه القطرى) فى عام ١٩٦٤ ، حملت آثارًا أخرى على نوعية المياه المتوافرة للأردن ، فتحويل مياه النهر عمل على زيادة نسبة الملوحة فى الجزء المتبقى من النهر ، وبذلك حرم وادى الأردن أولاً من كميات كبيرة من المياه كانت لازمة للرى ، حيث قدر أن ٤٠ ألف دونم قد حرمت من مصادر المياه اللازمة لها ، كما حال دون تنمية ٨٠ ألف دونم أخرى ، فى الوقت نفسه الذى بلغت فيه نسبة الملوحة فيما تبقى من المياه التى تجرى فى النهر ، نسبة عالية جدًا لا تناسب بعض المنتجات الزراعية الحساسة ، وخاصة الموالح التى تعد من أهم الزراعات فى المنطقة .

مشروعات التعاون فى نظام نهر الأردن :

مع تفجر الصراع حول نهر الأردن ، فإن إمكانية التعاون لتنمية مصادر المياه فى المنطقة بين كافة الأطراف أضحت مستحيلة . وبقى لأمد طويل المشروع الوحيد الذى يعد مصدرًا محتملاً للتعاون ، هو تنمية نهر اليرموك بين الأردن وسوريا . حيث يعد اليرموك نهرًا مشتركًا بين سوريا والأردن ، وكان يشكل نقطًا للحدود بين البلدين بطول ٤٠ كم قبل أن يصبح أيضًا خطًا للحدود بين الاحتلال الإسرائيلى والأردن بعد احتلال الجولان بطول ١٠ كم ، ويبلغ التصرف السنوى للنهر بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب / سنة .

وقد اقترح منذ فترة طويلة تعود لعام ١٩٥٢ ، وطبقًا لخطة الخبير الأمريكى بونجر ، إنشاء سدعلى نهر اليرموك فى موقع المقارن ، وظل هذاالسد لفترة طويلة المشروع الرئيسى لتخفيف وطأة الأزمة المائية على الأردن . ففي أعقاب مشروع بونجر عقدت اتفاقية بين سوريا والأردن فى ٤ يونيو ١٩٥٣ غايتها إنشاء سد لتخزين المياه ينظم جريان النهر ويولد الكهرباء والانتفاع من المياه فى رى الأراضى الأردنية ، وقد احتفظت سوريا فى هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه كافة الينابيع المتفجرة فى أراضيها ، وكذلك الحصول على ٧٥٪ من القوة الكهربائية المولدة ، وحددت حصةمساهمتها فى تكاليف هذه المنشآت بنسبة ٩٥٪ ، ونتيجة لهذا الاتفاق تعاقدت الأردن مع الاستشاريين بيكر وهرزا لدراسة مشروع استثمار اليرموك ، استمرت الدراسة سنتين وبلغت تكاليفها ٣,٥ مليون دولار ساهمت فى دفعها وكالة غوث اللاجئين ومشروع النقطةالرابعة الأمريكى والحكومة الأردنية ، وقد قدر بيكر وهرزا أن سعة الخزان يمكن أن تصل إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب ، وقدرت التكلفة الكلية اللازمة لتنفيذ هذا السد بحوالى١٥ مليون دولار وتوقف المشروع إلى أن قامت الأردن بتكليف شركة يوجوسلافية فى عام ١٩٦٣ باعادة الدراسة وقدرت أن التكلفة الكلية ستبلغ ٢٠,٣١ مليون دينار ، أى ما يعادل ٥٦,٨ مليون دولار ، وقدر أن ينتهى المشروع فى مدة ٣ - ٥ سنوات ، ولكن مع تفجر الصراع حول تحويل نهر الأردن وما أعقبه من حرب ١٩٦٧ تم تعليق المشروع العربى الذى كان يتضمن إنشاء سد المقارن ، وعادت الأردن فى إطار خطتها السبعية ١٩٧٥ - ١٩٨٢ للتركيز على إنشاء السد ، وتم إنهاء كافة الدراسات وأعمال التحريات للموقع والتصميمات وإعداد وثائق العطاءات لهذا المشروع خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وتم اجتذاب بعض التمويل الأجنبى ، حيث أبدت إدارة الرئيس الأمريكى كارتر اهتمامًا بالمشروع ، إذ كان رأى الفنيين الأمريكيين أن سد المقارن لا يوفر للأردن ما يغنيه فى المجال الزراعى فقط ، وإنما يتيح لسوريا وإسرائيل مزيدًا من المياه على مدار السنة . وفى عام ١٩٨٠ منحت الوكالة الأمريكية الدولية قرضًا قدره ٩ مليون دولار إضافة إلى عشرة ملايين دولار سبقت أن التزمت بها، وهذا من إجمالى التكلفة التى وصلت فى هذه الفترة إلى مليار دولار ، إلا أن المشروع توقف هذه المرة للخلافات السياسية بين الأردن وسوريا ، ومع عودة العلاقات للتحسن ما بين البلدين مرة أخرى عام ١٩٨٥ ، فقد أعيد إحياء فكرة إنشاء السد ووقعت بين البلدين اتفاقية فى ٣/ ٩/ ١٩٨٧ لإقامة سد الوحدة (المقارن سابقًا) ، وقد ألغت هذه الاتفاقية اتفاقية ٤ يونيو ١٩٥٣ ، وقد نصت الاتفاقية الجديدة عن مسئولية الأردن على تمويل جميع مراحل الدراسة

والإنشاء والتشغيل والصيانة ، كما نصت على تأمين المياه اللازمة لملء خزانات السدود السورية ، والمحددة بجدول الاتفاقية . وقد اقترح أن يكون ارتفاع السد ١٠٠ متر ، بينما انخفض سعته التخزينية عما كان مقدرًا فى السابق لتصل إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب . وسوف تحصل الأردن على معظم المياه التى يوفرها المشروع لرفع نسبة الأراضى المروية بها ، بينما تقدم معظم العمال والتمويل ، وبالمقابل فإن سوريا ستحصل على كمية مياه أقل ، ولكن ستحصل على أغلب كميات الكهرباء المولدة ، ويظل الموقف الإسرائيلى حجر عثرة حتى الآن أمام تنفيذ المشروع .

والواقع أن الرفض الإسرائيلى يرجع إلى بدايات اقتراح تنمية نهر اليرموك ، وبينما كانت القدرة الإسرائيلية على إعاقة تنفيذ المشروع ضعيفة عمليًا قبل فترة الستينات . فإنه مع بدء تنفيذ مشروع سد المخيبة فى منتصف الستينات كأحد المشروعات التى تضمنها قرار القمة العربية ، بدأت إسرائيل فى توجيه الضربات الجوية لأعمال هذا المشروع ، ثم كان العامل الحاسم فى إرجاء المشروع هو النتائج التى تمخضت عنها حرب ١٩٦٧ . فمع الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، أصبح الجنود الإسرائيليون مرابطين فى مرتفعات الجولان المطلة على موقع المخيبة ، ولذا تم التركيز على مشروع المقارن باعتباره يبعد عن منطقة التواجد العسكرى الإسرائيلى . ولكن مع إقامة المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية ، فإن إسرائيل قد طالبت بزيادة حصتها من مياه اليرموك نظرًا لسيطرتها على الضفة الغربية ، فكما عبر عامين شاميرا الكاتب الإسرائيلى بجريدة حوتان فى ٢٤/ ١٢/ ٩٧٦ : « إن مطلب إسرائيل الموجه إلى أمريكا هو أن تعد طرفًا فى المناقشات المتعلقة بسد اليرموك عن طريق ضمان نصيبها فى مياه اليرموك بقوة احتلالها الضفة الغربية . إذ أوضحت إسرائيل أنها تعتبر نفسها حكومة المنطقة ، وأنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بمساعدة تمويل سد المقارن ، فإنه يرجى منها أن تعطى الضفة الغربية مرتبة ملائمة فى المشروع » . وطلب رئيس الوزراء بيجين من إدارة كارتر ضمانات بأن إنشاء سد المقاررن لن يضر بالمياه التى تجرى فى اليرموك عند المثلث المتصل بالأراضى التى تسيطر عليها إسرائيل من هذا النهر ، بل وطالبت إسرائيل بزيادة المياه المخصصة لرى المثلث من ١٧ مليون متر مكعب المعتمدة قديمًا من قبل الأردن إلى ٤٠ مليون متر مكعب ، كما طالبت بأن يخصص لها ١٤٠ مليون متر مكعب أخرى بدعوى أنها بحاجة إليها لترفع من تصاريف نهر الأردن والاستفادة منها فى رى أراضى الضفة الغربية . وقد

حـاولت السفارتـان الأمـريكيتان في كل من الأردن وإسرائيل التـوصل إلى اتفـاق حول هـذه المسألة ، كما حاول فيليب حبيب عبثًا خـلال جولات سرية قام بها فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ التوصل إلى اتفاق ، ولو ضمنى ، بين سوريـا والأردن وإسرائيل حول مشروع سد المقارن . ثم جاءت الأزمة اللبنـانية بعد ذلك لتقضى على هـذه المحاولات ، خاصة أن الخلافـات السورية الأردنية كانت قد حالت دون اتفاق البلدين العربيين منذ عام ١٩٨٠ .

ولم تكتف إسرائيل بمعـارضتها تلك لسـد اليرموك ، ولكن استخـدمت موقعهـا الجديد على نهر اليرمـوك بعـد عـام ١٩٦٧ للضغط على الأردن ، فقـد شكت الأردن بـاستمـرار من الممارسات الإسرائيلية بعـد احتلال إسرائيل الضفة الشمالية من نهر اليرمـوك ، مثل مهاجمة قناة الغور الشرقيـة عام ٦٨ ، ثم وضعهـا لأحجار فى طريق تـدفق النهر ، كما أنـه لم تسمح للأردن بإجراء عمليات تنظيف مجرى الميـاه من الطمى ، وبعد وساطة أمـريكية فى عام ١٩٧٦ سمح للأردن بإجـراء مثل هذه العمليات ، كما كـان هناك وساطة أمـريكية أخرى فى يـوليو ١٩٧٩ لنفس الغرض ، وفى إبـريل ١٩٨٤ ، عاد المسئولـون الأردنيون للشكوى من مثل هـذه المشكلة وأضافوا فى هذه المرة أن الإسرائيليين يقومون بتحـويل مياه نهر اليرموك للسماح بتدفق مياه أكثر لبحيرة طبريـا ، فيقدر الأردنيـون أن إسرائيل تسحب حوالى ١٠٠ مليـون متر مكعب سنويًـا ، وهو ما يتجاوز حصة إسرائيل التى حددتها خطـة جونستون بحوالى ٢٥ مليون متر مكعب من مياه اليرموك ، وقد صرحت مصادر إسرائيلية فى إبريل ١٩٨٤ أن إسرائيل تخطط لسحب ٦٠ - ٧٠ مليون متر مكعب سنويًـا من مياه النهر ،وقد ذكر مفـوض المياه الإسرائيلى أن السحب هو فى حـدود خطـة جونستـون . بتفسيره للخطـة على أنها تنص على أن حصـة إسرائيـل هى ٢٥ مليون م٣ خلال فصل الصيف ، بينما تسمح لها بسحب أى كميـة خلال فصل الشتاء المطير ، ومع عودة تجدد طرح إنشاء مشروع سد المقارن طبقًا لاتفاق ٣/ ٩/ ١٩٨٧ بين الأردن وسوريا ، فإن مروان حمود وزيـر الزراعـة الأردنى أعلن : « أن المشروع لن يقلل من تدفـق المياه لإسرائيل وذلك تمشيًا مع مبادئ تم الاتفاق عليها أثنـاء مفاوضات إقليمية لاقتسـام المياه أشرفت عليه أمريكا فى الخمسينات ، ومن الواضح أن الوزيـر الأردنى يشير هنا إلى خطة جونستون ، وذلك تجنبًـا للمعارضـة الإسرائيليـة للمشروع ، وفى نفس الوقت لـدفع الـولايـات المتحدة للتـدخل بالضغط على إسرائيل . وإضافة لهذا الموقف الإسرائيلى الرافض للمشروع ، فإن توقف المشروع العربى ، وتصـاعد الخلافات فى بعض الأحيان بين سـوريا والأردن ، قد جعلت سـوريا تمضى

منفردة فى خطط لحجز مياه اليرموك ، فقد أقامت عددًا من السدود السطحية الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع ، الأمر الذى أدى إلى تعديل مساهمة الأراضى السورية فى تغذية مياه اليرموك من ٤٠٠ مليون متر مكعب إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويًا ، وهو ما يؤدى إلى نقص المياه اللازمة للرى فى الأردن من خلال قناة الغور الشرقية ، وتخفيض كميات مياه الشرب الذاهبة لاربد وعمان ، كما يؤدى إلى زيادة نسبة الملوحة فى مناطق أسفل النهر التى تجرى فى الأراضى الأردنية ، وإزاء هذا الموقف الحرج للأردن ما بين كل من المعارضة الإسرائيلية الدائمة ، والخلافات مع سوريا أحيانًا ، فإن الأردن قد طرح كحل بديل فى بداية الثمانينات ، إمكانية الاتفاق مع العراق على نقل كمية من المياه تبلغ ١٦٠ مليون متر مكعب سنويًا من خلال الأنابيب من نهر الفرات فى العراق إلى الأردن ، ولكن طبيعة الأرض وعدم الجدوى الاقتصادية للمشروع وصعوبة التمويل قد أوقفت مثل هذا المشروع ، ومن ثم اضطرت الأردن للعودة مجددًا فى عام ١٩٨٧ للاتفاق مع سوريا على إعادة إحياء مشروع سد المقارن، ولكن هذه المرة ونظرًا للمشروعات السورية التى سبق إقامتها منفردة على مياه النهر ، فقد هبطت سعة السد التخزينية من ٣٥٠ - ٥٠٠ مليون متر مكعب سبق طرحها فى الستينات والسبعينات إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب فقط فى عام ١٩٨٧ وذلك مع تأمين الأردن للموافقة السورية على عدم إقامة المزيد من المشروعات السورية على النهر . ورغم كل ذلك ، ومع توفر بعض التمويل من قبل الولايات المتحدة وموافقة البنك الدولى للمردود الاقتصادى الهائل للمشروع واستعداده للمساهمة فى التمويل ، فإن الموقف الإسرائيلى كان حجر العثرة الوحيد فى وجه مشروع سد الوحدة (المقارن سابقًا) ، حيث أعلن متحدث رسمى فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ أن إسرائيل طلبت من أمريكا التدخل لوقف المشروع وذلك للادعاء الإسرائيلى بأن سد المقارن سيحول دون وصول ملايين من الأمتار المكعبة من المياه التى تحصل إسرائيل سنويًا عليها من نهر اليرموك .

ومع حيلولة إسرائيل دون تنمية المصادر المائية فى الأراضى العربية ، فإنها قد أخذت بعد احتلالها للأراضى العربية بعد عام ١٩٦٧ فى استغلال المصادر المائية فى هذه الأراضى ، ونركز هنا على منطقتين رئيسيتين هامتين لإسرائيل هما : الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان .

إسرائيل ومياه الضفة الغربية وغزة :

بعد الاحتلال الإسرائيلى لأراضى الضفة وغزة فى عام١٩٦٧، بدأت إسرائيل بتنفيذ العديد من السياسات لكى تتوفر لها سبل السيطرة على مصادر المياه فى الضفة الغربية وغزة ، خاصة الضفة الغربية ، لأن معظم هذه المصادر يعد جزءًامشتركًا مع النظام المائى الإسرائيلى،ويقدر أن حوالى ربع إلى ثلث كمية المياه المستخدمة سنويًا داخل إسرائيل نفسها مصدرها الضفة الغربية (٤٧٥ مليون مترر مكعب سنويًا) ، ويقدر إجمالى المياه المتاحة فى الضفة الغربية بحوالى ٨٥٠ مليون متر مكعب منها ٦٠٠ مليون من آبار المياه الجوفية ، والأنهار والمياه السطحية حوالى ٢٥٠ مليون متر مكعب ، وقد تجمدمستوى المياه المتاحة للزراعة العربية فى الضفة عند مستوى ٩٠- ١٠٠ مليون متر مكعب سنويًا ، بينما يقدر أن كمية المياه المتاحة للزراعة الإسرائيلية فى الضفة الغربية قد زادت بما يقرب من ١٠٠٪ خلال الثمانيات لتصل إلى ٦٠ مليون م^{٣} . وقد سمح للسكان الفلسطينيين بزيادة المياه المستخدمة للاستهلاك المنزلى فقط لتصل إلى ٥٠متر مكعب للفرد فى المدن و ١٥ متر مكعب فى القرى فى عام١٩٩٠ ، هذا بينما بلغ استهلاك الفرد فى المستوطنات حوالى ٩٠ م^{٣} سنويًا . وكإجمالى عام فإن كمية المياه التى يستهلكها السكان العرب تقدر بحوالى ١٢٠ مليون متر مكعب/ سنة لجميع الأغراض ، بينما تقدر الكمية التى يستهلكها المستوطنون اليهود بحوالى ٤٠ مليون م^{٣} ، وهذا الرقم يعد حدًا أدنى ولأنه يفترض استخدام المستوطنات لمياه الآبار فقط . وطبقًا للخطط الإسرائيلية فإن كمية المياه المخصصة للعرب فى عام ١٩٩٠ قدرت بحوالى ١٣٧ مليون متر مكعب سنويًا (لحوالى مليون فرد) ، بينما تبلغ الكمية المخصصة لليهود ١٠٠ مليون م^{٣} (لحوالى ١٠٠ ألف فرد) ، بينما الواقع هو أنه فى عام ١٩٨٥ تجاوز المستوطنون الكمية التى كانت مقدرة لهم فى عام ١٩٩٠ بحوالى الثلث .

وقد اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لتقييد استخدام السكان العرب للمياه ، ومثال ذلك حظر توسيع الاستخدام الفلسطينى ، وبخاصة من آبار شرق الضفة ، رغم وجود فائض كبير ، وذلك لتأثيره على المياه المتاحة لإسرائيل ذاتها ، وتفرض إسرائيل رقابة صارمة على حفر الآبار فلم يسمح بحفر آبار جديدة لأغراض الزراعة على الاطلاق ، بينما سمح فى عام ١٩٧٨ للسكان الفلسطينيين بتشغيل ١١ بئرًا إضافيًا بغرض استخدامها كمياه للشرب فقط ،

كما قامت إسرائيل بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام . فبعد سجلات سنة كاملة ، قيد استخدام كل بئر بحيث يقتصر على كمية تعادل تقريبًا ، ذلك المستوى المبين فى السجل ، ويمكن أن يؤدى زيادة استخدام المياه ، إما إلى توقع غرامة ، أو إلى تخفيض حصة السنة التالية ، هذا إلى جانب أن إسرائيل تفرض ضريبة على كل ساعة رى ، كما أن هناك قيودًا أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الرى بعد الساعةالراعة ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه ، مثل الموز . ويرجع هذا التشدد الإسرائيلى إلى حقيقة أن بعض الآبار فى الضفة الغربية تعد مصدرًا مشتركًا لآبار تقع ضمن حدود إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ إضافة إلى أن أغلب الزيادة فى كمية المياه التى تستخدمها إسرائيل حاليًا عن مستوى منتصف الستينات كان نتيجة احتلالها الضفة الغربية وغزة . ونظرًا للخوف الإسرائيلى من فقدان هذه المياه فى أى مشروع للتسوية ، نجد أن إسرائيل عملت بدأب على إدماج النظام المائى للضفة فى نطاق النظام الإسرائيلى ، وقد عبر بعض المحللين السياسيين عن خوفهم أثناء المفاوضات المصرية/ الإسرائيلية وبعد إتمام الاتفاق على الحكم الذاتى من فقدان هذه المصادر ، فقد ذكرت جريدة هآرتس فى ٣٠/ ١١/ ١٩٧٨ : « المسألة السياسية التى سيتعين مواجهتها فى مفاوضات الحكم الذاتى ، هى كيف سيتم الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على حفر الآبار ، هل سيتم التوصل إلى اتفاق على الموضوع مع إدارة الحكم الذاتى ، أم أنه يتعين على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرة فعلية مباشرة على الموارد المائية الموجودة فى يدها » . وفى نفس الصدد ذكر أحد الكتاب الإسرائيليين فى جريدة عال همشمار فى ١٩٧٨/٦/٢٥ : « إن تقدير العناصر التى تحدثت إليها ، هو أنه ليس من الصعب تنفيذ نمط من حفر الآبار بعمق ، على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرا التى يمكن أن تعوق بشكل خطر نظام الضخ الإسرائيلى الذى تغذيه الطبقات الصخرية ذاتها الخازنة للمياه ، وحقيقة فإنه لن يكون من الصعب على إدارة الحكم الذاتى أن توفر الأموال لهذا المشروع . ولابد لهذه الحقيقة من أن تهم القادة الذى يوجهون دفة الدولة ومن أن تستلزم استعدادات إسرائيلية وإدخال تغيرات فى نمط الحكم الذاتى ، فمثل هذا النمط للحفر على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرا يمكن أن يشكل - إذا ما نفذ - مبررًا للحرب بالنسبةلإسرائيل ، ولأنه على النقيض من الوضع فى مجالات أخرى لا يمكن تقديم بدائل لإسرائيل فى هذا الأمر » . ونتيجة لهذا الحرص

الإسرائيلى على السيطرة على مصادر مياه الضفة ، فقد عمدت إلى تكامل وإدماج النظام المائى للضفة فى إطار شبكة المياه الإسرائيلية ، حيث تم تسليم النظام المائى المستقل شكليًا للضفة الغربية التى كانت تحت إدارة الحكم العسكرى منذ عام ١٩٦٧ ، إلى شركة المياه الإسرائيلية ميكرووت فى عام ١٩٨٢ .

وفى يوليو ١٩٨٧ اتهمت الأردن إسرائيل بالتخطيط للاستيلاء على مصادر المياه الجوفية فى الأرض المحتلة ، خاصة فى منطقة بيت لحم ، إذ خططت إسرائيل لحفر بئر عمقها ألف متر فى منطقة تقع جنوب شرق بيت لحم لضخ المياه إلى القدس والمستوطنات الإسرائيلية (الأهرام ١١/ ٧/ ١٩٨٧) ، وقد أكدت صحيفة هاعولام هازيه بأن مشروع حفر آبار عميقة فى منطقة بيت لحم لضخ المياه من باطن الأرض ، لا يهدف بالدرجة الأولى لتوفير المياه للمستوطنات الإسرائيلية فى منطقة القدس بقدر ماهو جزء من مخطط لقطع الطريق على أى تسوية سياسية فى المستقبل (مذكور فى جريدة الرياض ٤/ ١١/ ١٩٨٧) .

وقد مارست إسرائيل نفس السياسة المائية فى قطاع غزة أيضًا ، فقد فرضت شركة المياه الإسرائيلية ميكرووت قيودًا على حفر آبار جديدة فى القطاع وثبتت حصة المياه للمزارعين الفلسطينيين منذ أوائل السبعينيات ، حيث حدد للمزاررع ٨٠٠ متر مكعب سنويًا للتربة الصلبة و ١٠٠٠ متر مكعب للتربة الرملية ، ولم تفرض مثل هذه القيود بالطبع على المستوطنين الإسرائيليين فى غزة ، الذين حفروا ما بين ٣٥ - ٤٠ بئرًا جدية ، كما أن المشكلة الأساسية حاليًا فى غزة هى أن معدل الاستهلاك البالغ ١٠٠ - ١٢٠م٣ سنويًا يفوق معدل التخزين السنوى الذى لا يتجاوز ٨٠مليون متر مكعب ، ونتيجة لهذا الإفراط فى ضخ المياه ولطبيعة التربة المسامية والظروف البيئية والتى تتسبب فى ملوحة المياه يقدر أن نسبة الملوحة قد ارتفعت فى الآبار الواقعة جنوبى القطاع إلى نحو ٨٠٠- ١٠٠٠ مليجرام فى اللتر الواحد ، فى حين أنها تكون صالحة للزراعة إذا ما تراوحت بين.٣٠٠- ٥٠٠ مليجرام فقط ، وهو ما يضر بنوعية الزراعة فى غزة ، إضافة إلى ذلك فإنه تفرض أيضًا ضريبة على كل ساعة رى على استخدام المياه للزراعة ، تقدر بحوالى خمسة دنانير أردنية .

وكخلاصة : فإن نتيجة هذه السياسة المائية فى الضفة وغزة ، هو أن المساحة المروية من إجمالى المساحة التى يقوم المزارعون الفلسطينيون بزراعتها فى الضفة لا تبلغ نسبتها سوى

٩ , ٤٪ ، وهذا لاستغلال ميـاه الأراضى المحتلة فى مد إسرائيل بحاجتهـا من المياه ، فإسرائيل تستهلك حوالى ٨٠٪ من ميـاه الضفة الغربية ، وبأي شكل حـوالى ثلث الاستهلاك الإسرائيلى السنـوى ، حيث تكاد تكـون كل الزيـادة التى حدثت فى الميـاه المتوفـرة لإسرائيل منذ أواخـر الستينات ، هى تلك التى وفرها استغلال مصادر المياه فى الأرض المحتلة .

إسرائيل والمياه اللبنانية :

أدرك القادة الصهـاينة ، منذ فترة طـويلة ، وحتى قبل قيام دولـة إسرائيل ، دقة الموقف المائى الحرج الـذى يمكن أن يجعل أمن الدولـة مهـددًا ، وخاصـة مع الأهمية القصـوى التى احتلتها الزراعة والاستيطان فى الأيديولوجية الصهيونية فى المرحلة الأولى قبل تأسيس الدولة . وكان الحل فى نظر هؤلاء هو محاولة استغـلال المواردالمائية فى البلدان الأخرى ، وإذا كان هذا الأمر قدتحقـق بقوة السلاح ، فيما بعد ، فإنه كـان فى البداية عبارة عن مطـالـب يبعث بها قادة الحركة الصهيونية إلى القوى التى ستساعدهم على تأسيس دولتهم .

ففى رسـالـة كتبهـا حـاييم وايـزمـان إلى لـويـد جـورج رئيـس الـوزراء البريطـانى فى ٢٩/ ١٢/ ١٩١٩، أعلن وايـزمان مطـالب الحركـة الصهيـونية فقـال : « أن مستقبل فلسطين الاقتصادى يعتمد على موارد مياهها للرى والقوة الكهـربائية وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحـدرات جبل حرمـون ومن منـابع نهر الأردن ونهر الليطـانى » . وجاء فى البنـد ٨ من سلسلة الطلبـات الصهيونيـة المحددة فى تلك الرسـالة « لهذه الأسبـاب نرى من الضرورى أن يضم حد فلسطين الشمالى وادى الليطانى إلى مسافة نحو ٢٥ ميلاً » .

وقد أعاد وايـزمان التأكيد على نفس المطـالـب فى العام التالى فى رسالـة إلى لورد كرزون – وزير الخارجيـة البريطانى فيما بعد – بعث بها فى ٣٠/ ١٠/ ١٩٢٠ أعلن فيهـا : « إن اليهـود لا يطالبـون فقط بفلسطين ، ولكن أيضًا يريدون تمديـد حدود الوطن القـومى اليهودى ليشمل جنوب لبنان » .

وقد أعاد بن جوريون التأكيد مرة أخـرى على هذه المطالب فى أحد الوثائق التى كتبها فى عام ١٩٤١ حيث قال : « علينـا أن نتذكر أنه من أجل قـدرة الدولة اليهوديـة على البقاء لابد من أن تكون ميـاه الأردن والليطانى مشمولـة داخل حدودنا » ، واستمـرت إسرائيل فى إعلان

مطـالبها فى نهر الليطـانى تحت دعوى أن لبنـان لا يستطيع الاستفـادة سوى من سبع إيـراد النهـر فقط (على الـرغم من أن النهر ليس نهرًا دوليًـا ، حيث يجرى بـالكـا مل داخل أراضى لبنان) . وقد بدت المطامع الإسرائيلية فى النهـر فى المشروع المضاد الذى قدمته لجونستون عام ١٩٥٤ والمسمى بمشروع كرتـون ، والذى تطـالب فيه بتحويـل ٤٠٠ مليون متر مكعب من ميـاه النهـر ، ويعنى هـذا الطمع الإسرائيلى فى ٥٥٪ من إيـراد النهر . واستمـرت الادعـاءات الإسرائيلية فى النهر ، حتى بدأ ت فى سلسلة غزواتها المتتالية للجنوب اللبنانى انتهاء باحتلالها الجنوب و إقـامة ماتسميـه حزامها الأمنى هناك منـذ عام ١٩٨٢ ، وقد أفـادت بعض المصادر اللبنانية فى منتصف عام ١٩٨٧ بأن إسرائيل بـدأت فى الحفر لجر مياه الليطانى إلى إسرائيل . وقد سبق هذا استيلاء إسرائيل على مياه الحاصبانى والـوزانى ، حيث تذكر بعض التقارير أنه قد تم مد أنابيب لجر هذه المياه رغم نفى المصادر الإسرائيلية قيامها بمثل هذا العمل .

ومن المؤكـد فى كل الأحـوال أن تثبيت قـوة جيش جنـوب لبنــان العميل لإسرائيل فى الجنوب اللبنانـى ، يعد واحدًا من مهامـه الأساسية ، هو المسـاهمة فى السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه فى جنوب لبنان ، كما أنه من المتوقـع أن أى مباحثات قادمة حول انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان سوف تتضمن موضوع المياه كواحد من موضوعات التفاوض الرئيسية .

ومن بين كـافـة أحـواض الأنهار الكبرى فى المنطقـة ، يمكن القـول إذن أن حـوض نهر الأردن هو الذى تكثفت فيـه الصراعات الحادة منذ فترة طويلـة ، ربما تعود إلى ما قبل تأسيس دولة إسرائيل . وقد أخـذ هذا الصراع فى الاشتعال فعليًا مع بـدء إسرائيل فى عام ١٩٥٣ تنفيذ خطتتهـا السبعية لتحـويل ميـاه النهر لـرى صحراء النقب . وفى محاولـة لتهـدئة حدة النـزاع والتوسط لإيجاد صيغة وسط تقبل بها مختلف الأطراف لتقسيم مياه حوض النهر ، أوفد الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى ١٩٥٣/ ١٠/ ١٦ مبعوثه الشخصى إريك جونستون للقيام بهذه المهمة . وبعد عدة جولات انتهى الأمر إلى ما بات يعرف باسم «الخطة الموحدة» أو «خطة جونستون»، حيث خصص لإسرائيل نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويًا من المياه (٣٧٥ من نهـر الأردن و ٢٥ من نهر اليرمـوك) ، بينما خصص للأردن ٧٢٠ ، ولسـوريا ١٢٣ ، ولبنـان ٣٥ مليون متر مكعب ، وذلك من مجمل مياه الحوض التى قدرت بنحو ١٢٨٧ مليون متر مكعب. إلا أن كلاً من إسرائيل والأطـراف العربيـة رفضت التصـديق على هذه الخطـة وظل الصراع حول مـوارد الحوض مفتوحًا حتى بدأت عملية التسوية الجارية الآن .

وأصبح السؤال الذى يثار فى الوقت الراهن ، هو ذلك المتعلق بسياسة إسرائيل المائية ، لما يتوقع له من انعكاسات على عملية التسوية السياسية الجارية . والواقع أنه على خلاف واضح من الحالة العربية بأطرافها التى توصلت لاتفاقات مع إسرائيل حتى الآن (منظمة التحرير الفلسطينية والأردن) ، فإن إسرائيل قد دخلت هذه المفاوضات ولديها على الأقل خطة واضحة لما تريده فى المجال المائى ، وصحيح أن هذه الخطة قد انتابها بعض التعديل هنا أو هناك مع التسويات التى قامت فى الواقع الفعلى ، إلا أن بعضًا من المعالم الأساسية لهذه الخطة يمكن ملاحظته بوضوح فى نصوص الاتفاقات التى تم التوصل إليها .

ومن الهام أن نذكر أولاً أنه يتوفر لإسرائيل من المياه السطحية (حوض نهر الأردن) والجوفية ومصادر هامشية أخرى نحو ١٩٥٠ مليون سنويًا ، ومع ازدياد وتيرة الهجرة لإسرائيل خلال هذا العقد ، ومع معدل نمو سكانى يصل إلى ٢٪ سنويًا ، فإن العدد الإجمالى للسكان فى إسرائيل من المقدر أن يصل إلى حوالى ٦,٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ . هذا مع الوضع فى الاعتبار أن الاستهلاك الإسرائيلى من المياه يقدر بما يتراوح بين ١٨٠٠ - ٢٠٠٠ متر مكعب سنويًا حاليًا .

وهو ما يجعل من الأزمة المائية لإسرائل أمرًا قائمًا بالفعل شأنها فى ذلك شأن الأردن والضفة الغربية وغزة التى تقصر الموارد المتاحة لها عن تغطية حاجاتها الراهنة ، ناهيك عن المستقبل .

بعض المشروعات الإسرائيلية المقترحة للتعاون الإقليمى :

هناك ملاحظتان أساسيتان فى التعامل الإسرائيلى مع موضوع المشكلات المائية وكيفية مواجهتها فى المستقبل .

والملاحظة الأولى تتعلق بمحاولة إسرائيل تحقيق أكبر المكاسب من احتلالها للأراضى العربية ، وذلك بترتيب حقوقٍ لها فى المياه التى تقع تحت سيطرتها ، بغض النظر عن قضية الانسحاب من الأرض ، وهو ما يتضح بجلاء فى مياه الضفة الغربية ، التى نتعرض لها لاحقًا ، ونهر الأردن الذى تسحب منه نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، مقابل أعلى حصة حددتها خطة جونستون الأمريكية فى الخمسينيات وقدرها ٣٧٥ مليون متر مكعب ، وهى حصة رفضها

الجانب العربى فى ذلك الوقت ، ثم مياه اليرموك الذى تسحب منه إسرائيل ما يقارب ١٠٠ مليون متر مكعب مقابل حصة فى خطة جونستون لا تزيد عن ٢٥ مليون متر مكعب ، ثم أخيراً استغلال أنهار مياه جنوب لبنان ، وخاصة الليطانى ، بقوة احتلالها لجنوب لبنان . والواقع أن إسرائيل قد دخلت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وهى تحاول تجاهل هذه الحقيقة وكأنها غير واقعة ، وفى المقابل ركزت إسرائيل على ضرورة « التوصل إلى أى نوع من الاتفاق حول التعاون فى استخدام المياه - أو أى مجال آخر - باعتباره سيساهم إلى حد كبير فى إرساء أسس عملية السلام . فالمشروعات الثنائية أو متعددة الأطراف لاستخدام المياه وتوزيع المياه يمكن تصنيفها فى أعلى مرتبة بين الوسائل التى يمكن أن تستند إليها عملية السلام . ومن هنا كان الإصرار الإسرائيلى على ضرورة بحث القضايا الإقليمية ومنها المياه فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف .

والملاحظة الثانية هى أن أغلب المشروعات الإسرائيلية تقوم على سحب المياه من أطراف أخرى (مثل مياه النيل والليطانى والحاصبانى واليرموك) فى محاولة لجعل التشابك كبيرًا بين دول المنطقة على مستوى البنية التحتية ، وبشكل لا يدعو إلى عودة نشوب الصراع مجددًا . إذ فى هذه الحالة سيكون الضرر متبادلاً ويصيب بالتالى أكثر من طرف لا الطرف الإسرائيلى وحده . وحيث نكون هنا بصدد توزيع للمنافع يحول دون تحكم طرف واحد فى الأطراف الأخرى ، مع محاولة الدفع تجاه أن تكون إسرائيل مركزًا لهذه الشبكة بما يجعل لها اليد العليا ، خاصة مع استمرارها فى السيطرة بحكم الأمر الواقع على ما تحت يدها من موارد أو على الجزء الأغلب منها فى أسوأ الأحوال .

الاتفاق الإسرائيلى / الفلسطينى :

مع الوضع فى الاعتبار طبيعة المشاكل المتعلقة بطبيعة الأنهار المشتركة ، ومنها نهر الأردن . فإن وضعًا شبيهًا بذلك يتكرر فى الضفة الغربية بشأن الموارد المائية الجوفية . فمن بين أحواض المياه الجوفية الرئيسية يوجد واحد فقط (ثانى أكبر هذه الأحواض) بالكامل داخل أراضى إسرائيل (الخط الأخضر) ويبلغ إجمالى إيراده السنوى نحو ٢٨٠ مليون متر مكعب . بينما الثلاثة أحواض الأخرى تقع منابعها فى الضفة الغربية ، فأكثر هذه الأحواض يجرى من الشمال

للجنوب محاذيًا للمرتفعات الغربية بالضفة ويبلغ جملة إيراده السنوى ٣٣٥ مليون متر مكعب، وتتدفق مياه هذا الحوض عبر الخط الأخضر ويروى مساحة قدرها ١٦٠٠ كم مربع . أما ثانية مجموعة أحواض فتقع فى المنطقة الشمالية من الضفة الغربية ويبلغ إجمالى إيرادها السنوى ما يتراوح بين ١٣٠ - ١٤٠ مليون متر مكعب ، وهى تصب مياهها كذلك عبر الخط الأخضر . والأمر الهام أن كلاً من هذين الحوضين (إيرادهما نحو ٤٦٥ - ٤٧٥ مليون متر مكعب فى السنة) يمكن التحكم فيهما من كل جانبى الخط الأخضر ، لكن نحو ٥٪ فقط من مساحة هذين الحوضين تقع داخل حدود إسرائيل ، أى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، ومع هذا فإن إسرائيل قد فرضت قيودًا على استخراج الفلسطينيين لمياه هذين الحوضين لاعتمادها البالغ على مياههما . وفى الإجمال نجد أن نحو ٨٠٪ من جملة المياه الجوفية المتاحة فى الضفة الغربية تثير ، من حيث طبيعتها الجيولوجية ، مشكلات تتشابه إلى حد بعيد مع مشكلات الأنهار المشتركة وكيفية توزيع المياه فى ظل هذا الوضع .

وفى إطار بروتوكول التعاون الاقتصادى والمالى الملحق بإعلان المبادئ الإسرائيلى/ الفلسطينى ، تم النص على :

وافق الطرفان على إقامة لجنة إسرائيلية/ فلسطينية دائمة ، ترتكز ، بين أشياء أخرى ، على الآتى :

- التعاون فى مجال المياه ، بما فى ذلك برنامج لتنمية المياه يقوم بتحضيره خبراء من كلا الطرفين ، ويحدد أيضًا أسلوب التعاون فى إدارة الموارد المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسوف يشتمل ذلك على مقترحات للدراسات والخطط الخاصة بالحقوق فى المياه لكل طرف ، وكذلك فى الاستخدام العادل للموارد المائية المشتركة والتى من المقترح تنفيذها أثناء وفى أعقاب الفترة الانتقالية .

وبهذا لم تتنازل إسرائيل إطلاقًا عن سيطرتها المباشرة على الموارد المائية فى الضفة الغربية وبخاصة تلك المشتركة منها .

الاتفاق الإسرائيلى/الأردنى :

وفى الاتفاق الإسرائيلى/ الأردنى وافقت إسرائيل على زيادة ما تسحبه الأردن من مياه نهر الأردن بمقدار ٥٠ مليون متر مكعب علاوة على استهلاكه الحالى ، وهو ما زال يقل عن الحصة

التى حددت للأردن فى إطار خطة جونستون فى الخمسينيات ، إلا أنه فى الوقت ذاته تم إسباغ الشرعية على الحصة الإسرائيلية فى مياه النهر الذى تتحكم فيه إسرائيل عمليًا منذ يونيو ١٩٦٧ .

وقد تضمن الاتفاق الإسرائيلى/ الأردنى حول المياه الأمور الآتية :

١ - اتفق الطرفان على الاعتراف بأنهما يجب أن يتقاسما بشكل منصف التمتع بمياه نهرى الأردن واليرموك وطبقة المياه الجوفية بوادى عربة ، ووفقًا للمبادئ الأساسية المتفق عليها بالمعايير الكمية والنوعية المعروضة فى الملحق الثانى .

٢ - يقر الطرفان بضرورة التوصل إلى حل عملى منصف ومتفق عليه بخصوص المشاكل المتعلقة بالماء ، ويتعهدان معًا بألا تكون إدارة الموارد المائية لكل منهما وتنميتها - مجحفة بأى حال من الأحوال - بموارد الطرف الآخر ، لإدراكهما أن قضية المياه يمكن أن تشكل أساسًا للتقدم والتعاون المتبادل .

٣ - يقر الطرفان بأن مواردهما المائية لا تكفى لتلبية احتياجاتهما . لذا يجب أن يتم الحصول على المزيد من المياه بأساليب متنوعة ، بما فى ذلك مشاريع التعاون الإقليمى والدولى .

٤ - فى ضوء البند الثالث ، وبما أنه من المقرر أن التعاون فيما يتعلق بقضية المياه سيكون مجزيًا للطرفين وسيسهم فى خفض نقص المياه لكل منهما ، وبما أنه من المقرر أن المشاكل الخاصة بمجارى المياه على امتداد الحدود المشتركة يجب أن تعالج بصورة شاملة ، ومع إمكانية إجراء تحويلات من أى جانب من الحدود إلى الآخر ، فإن الطرفين متفقان على البحث عن وسائل الحد من النقص لديهما وعلى التعاون فى العديد من المجالات الأخرى . ومن أهم هذه المجالات المقترحة ، الاتفاق المبدئى على إقامة مشروعات على نهر اليرموك .

من متابعة هذه النصوص إذن يمكن القول أن المشروع الإسرائيلى قد حقق الكثير من أهدافه ، وذلك بعدم المساس بما تحت يد إسرائيل من موارد ، والحصول على شرعية استغلالها للموارد المائية المشتركة ، إضافة إلى الحصول على موافقة الأطراف العربية على كيفية تنمية المصادر فى المستقبل ، بغض النظر عن حقوق أطراف عربية أخرى ، ونلاحظ هنا أنه تم تجاهل أن سوريا طرف أساسى له حقوق فى مياه نهر اليرموك ، ومع تجاهل أنه كانت هناك مشروعات

أردنية/ سورية تتعلق بنفس الأمر ، وكان العائق الوحيد أمام تنفيذها هو الاحتلال الإسرائيلى. ورغم أن بعض الاقتراحات مثل جر مياه النيل لإسرائيل لم تنفذ ، ولا ينتظر تنفيذها فى المستقبل ، إلا أن البدائل التى حصلت عليها إسرائيل من الاتفاقات مع الأردن والفلسطينيين تعد كافية فى الوقت الحالى ، إلى جانب التطلع فى المستقبل إلى الحصول على بعض التنازلات فى هذا المجال من كل من سوريا ولبنان ، إضافة بالطبع إلى محاولات الدفع تجاه التبنى الإقليمى والدولى لمشروع أنابيب السلام التركى .

وفى هذا الإطار يمكننا أن نعرض لواحد من أهم المشروعات الإسرائيلية التى طرحت منذ عام ١٩٨٤ ، فقد قدم باحثان إسرائيليان هما إليشع كالى ، وإفراهام طال هذه الدراسة تحت عنوان : « خطة مياه الشرق الأوسط فى ظل السلام » ، وتقوم الفروض الأساسية لهذه الدراسة على الآتى :

١ - أن مصر وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان فى المنطقة اللتان بمقدورهما التعاون فى هذا المجال ، إذأن مصر لديها قوة وفرة فى المياه (فرض غير صحيح) ، بينما الأردن وسائر بلدان المنطقة تعانى من ندرة فى المياه .

٢ - أن التعاون سيشمل إمداد المياه إلى الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى التعاون فى شأن مستقبل هذه الأراضى إجمالاً . وفى الوقت الذى يتضاءل فيه حجم ومصادر المياه التى تعتمد عليها هذه الأراضى (هناك وفرة نسبية ، كما سبق القول ، فى حالة الضفة إذا ما توقفت إسرائيل عن سحب المياه من المنطقة) ، فإن السلام سيؤدى ولاشك إلى تزايد مخزون الأراضى من المياه التى ستصل إليها من الخارج .

٣ - أن المنطقة التى يشملها هذا المشروع هى المناطق التى تحد إسرائيل ، والتى لها نفس المصالح المائية وتعنى الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان . وبالرغم من أن سويا تحد إسرائيل أيضًا ، فإنه لا توجد لها فى ظل الظروف الحالية أية مصالح مشتركة من إسرائيل وفقًا لوجهة النظر التى يطرحها الباحثان ، ولذلك فلا يوجد مبرر لبحث مصالحها فى هذا السياق .

وتقسم الدراسة الإسرائيلية المشروعات المقترحة إلى :

(أ) مشروع نقل مياه النيل :

وتعتمد إمكانيات المشروع على أن مصر تمتلك فائضًا من المياه يقدر حجمه بنصف كمية المياه التى تستهلكها (خلافًا لكافة الدراسات التى تشير إلى أن مصرر ستكون فى موقف عجز مائى ربما مع حلول هذا القرن ،إذا لم تنته بعض المشاريع الحيوية مثل مشروع قناة جونجلى) ، ولا شك أن هذه الكمية بمقدورها حل مشكلات سائر بلدان المنطقة المعنية . ومن الممكن نقل هذه الكمية بتكلفة اقتصادية معقولة إلى قطاع غزة وصحراء النقب والضفة الغربية والأردن . وفى حالة إقامة المشروع فإن إسرائيل ستصبح شريكًا رئيسيًا فى مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة ، خاصة أنه من المتوقع حصول مصر لفترة طويلة على فائض ضخم من المياه ، وحيث تعمل مصر على دراسة إمكانيات نقل المياه من النيل إلى سيناء وإقامة مشاريع للرى هناك . ويعتمد هذا المشروع على إقامة قناة بطول البحر المتوسط ، ومن الممكن أن يستفيد هذا المشروع من اقتصاديات المشاريع المستقبلية الهادفة لتوصيل مياه النيل لإسرائيل والأردن . وتعد تكلفة نقل المياه إلى النقب أرخص ، لذلك فإنه فى حالة حصول إسرائيل على مياه النيل فإنها بدورها ستوصل المياه التى كانت توجه للنقب من نهر الأردن إلى الضفة الغربية والأردن . وبينما تقدر تكلفة نقل المتر المكعب إلى الضفة وغزة بنحو ٢٠ سنتًا ، فإنها فى حالة المشوع التبادلى (مياه النيل لصحراء النقب مقابل مياه من بحيرة طبريا للضفة الغربية والأردن) فإن التكلفة تنخفض إلى ٥ سنتات للمتر المكعب فى حالة الأردن وتظل ٢٠ سنتًا للمتر المكعب فى حالة الضفة الغربية وغزة ، وهذه التكلفة تظل فى حدود الإنتاجية الحدية للمياه التى تتراوح بين ١٠ - ٣٠ سنتًا للمتر المكعب فى إسرائيل والأردن والضفة وغزة .

(ب) المشروع الأردنى / الإسرائيلى لاستغلال مياه نهر اليرموك :

تقوم الفكرة هنا على أساس تخزين مياه نهر اليرموك بتحويلها إلى خزانها الطبيعى فى بحيرة طبريا (تحت سيطرة إسرائيل) ، بينما الخيار البديل هو إنشاء سد على النهر ، وتصل تكلفة مثل هذا السد إلى ٥٠٠ مليون دولار إذا أقيم السد عند مصب النهر فى موقع المخيبة ترتفع إلى مليار دولار إذا ما أقيم السد على الحدود الأردنية / السورية عند موقع المقارن . ومن المهم لفت الانتباه إلى أن نهر اليرموك يعد من المصادر الأساسية للمياه فى المنطقة ، حيث يبلغ إجمالى إيراده السنوى نحو ٥٠ مليون متر مكعب وهو إيرا د يقل عن إيراد المجرى الرئيسى

لنهر الأردن بمقدار بسيط . والمشروع الإسرائيلى هنا من ثم يركز أنه من حيث التكلفة الاقتصادية ، فإن تحويل مياه النهر إلى بحيرة طبريا التى تقع تحت سيطرة إسرائيل هو الأكثر ملائمة لحاجات كل من إسرائيل والأردن ، حيث تصل تكلفة المتر المكعب فى هذه الحالة إلى ٥ , ١ سنت للمتر المكعب فى الأردن . وقد أدخل تعديل على هذا المشروع بعد الاتفاق الأردنى/ الإسرائيلى ، كما سبق الذكر ، بحيث يقام مشروع سد على النهر بمشاركة أردنية/ إسرائيلية .

(جـ) التعاون اللبنانى/الإسرائيلى :

يعد المشروع الرئيسى المقدم هنا هو تحويل مياه الليطانى إلى بحيرة طبريا بحيث لا تزيد عن ١٠٠ مليون متر مكعب فى السنة لمواجهة احتياجات لبنان المستقبلية ، كما يمكن تحويل نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الحاصبانى إلى نهر الليطانى أو مرجعيون وتقدر تكلفة تحويل مياه الليطانى بنحو ٨ سنت للمتر المكعب .

وإضافة إلى هذا المشروع الإسرائيلى تضيف المحاولات الإسرائيلية لنقل المياه من الخاج ، مثل الدفع الإسرائيلى نحو الاشتراك فى المشروع التركى المسمى بمشروع « أنابيب السلام » الذى ينقل المياه من نهرى سيحون وجيحون التركيين إلى بلدان الخليج العربى وإسرائيل والأردن . وهو ما ينقلنا إلى الطرف الثانى الذى يطرح مشاريع للترتيبات الإقليمية للمياه ، إلى تركيا .

الفرات ودجلة ، والدور الإقليمى التركى :

يقدم نهر الفرات ودجلة نموذجًا تقليديًا لكافة ما يقال عن مخاطر تعرض دول المصب (سوريا والعراق) لسياسات وبرامج دولة المنبع (تركيا) الخاصة باستغلال مياه هذه الأنهار المشتركة . حيث تمتلك تركيا فى الواقع سيطرة كاملة على كل من النهرين ، إذ ينبع نحو ٨٨٪ من مصادر مياه الفرات فى الأراضى التركية وتقدم سوريا النسبة الباقية ، بينما لا يتلقى النهر أية موارد جديدة فى الأراضى العراقية . ويبلغ طول نهر الفرات ٢٧٢٦ كم منها ٩٠٠ كم داخل الأراضى التركية وأكثر من ١٠٠٠ كم داخل الأراضى السورية وما يزيد عن ٨٠٠ كم داخل العراق . ويبلغ تصريف نهر الفرات إلى نحو ٣٢ بليون م٣/ سنة فى المتوسط ، بينما تبلغ

عند الحدود السورية التركية نحو ٢٧ مليار م٣ ، وذلك قبل مباشرة تركيا بتنفيذ مشروعها الأخير (جنوب شرق الأناضول) .

والـواقع أن الخلاف بين الـدول الثلاث يعـود إلى فترات طـويلـة سابقـة ، ومع إنـه تم التباحث حول تقسيم مياه النهر منذ زمن طويل ، إلا أنـه لم يتم التوصل أبدًا إلى اتفاقية ملزمة بين الأطراف الثـلاثة . وربما كـانت من المراحل الهامـة فى تهديد الـدولتين العربيتين (سـوريا والعراق) قد بـدأت فى عام ١٩٦٤ ، حينما قامت تركيـا فى الاتصال بالعراق للتبـاحث حول إنشاء سـد كيبان التركى . حيث أكـد الجانب التركى على عدم مسـاس السد بـالمياه الـلازمة للرى فى كـل من سوريـا والعراق . وأن الحكومـة التركية قـد وضعت مخططاتها بصـورة تكفل ضمان وصـول الميـاه الكـافيـة بـواسطــة فتحـات فى السـد لتأمين تصريف أعلى قـدره ٣٥٠ م٣/ الثانيـة أثناء فترة ملء خـزان السد . كما بيّن الوفـد التركى بأن سد كيبـان مفيد فى تنظيم جريان نهر الفرات لكل من سوريا والعـراق ، وذلك لدرء أخطار الفيضان وتنظيم التصاريف الشهرية ، ورغم تأييد الجانب العراقى لقضية فائدة السد فى تنظيم جريان المياه ودرء أخطار الفيضـان . إلا أنه علق مـوافقتـه على ذلك باعتراف تـركيا بحقـوق العـراق المكتسبة فى ميـاه الفرات ، وذكـر الوفـد العراقى أن التصريـف خلال فترة مـلء الخزان غير كاف للعـراق وأنه يتطلب تصريفًـا أدنى قـدره ٨٠٠ م٣/ الثانية .

ومن أجل التوصل إلى اتفاقية سعت الـدول الثلاث إلى التفاوض وتشكيل اللجان وعقد لقاءات رسمية على مستوى عال جدًا ، ولكن كل هذا لم يؤد إلى النتيجة المرجوة فى التوصل إلى اتفـاق يحقق للأطـراف مطـالبها وبـالعكس ادعت كل من الـدول الثلاث ادعـاءات تتصل بنصيبها فى موارد النهر زادت المشكلةتعقيدًا .

وقد عادت المشكلـة للتفجر من جديد ولكن بين الطرفين العربيين ، حينما بـدأت سوريا فى ملء خزان سـد الثورة « الطبقة » الـذى انتهت مرحلتـه الأولى فى عام ١٩٧٣ حتى وصل الخلاف إلى درجة حشد القوات العسكرية على جانبى الحدود السورية/ العراقية .

إلا أن أخطر وأدق المراحل هى التى تشهدها المنطقة حـاليًا ، حيث بدأت تركيا فى أوائل الثمانينـات فى مبـاشرة مشروعها المسمـى جنوب شرق الأنـاضـول (GAP) وهـو مشروع لست

مقاطعات تركية هى اديهان وديار بكر وجزيا نتب وسيرت وسان لورفا وهى تحتل الجزء الجنوبى الشرقى من البلاد ، حيث تحدها سوريا من الجنوب والعراق من الجنوب الشرقى وهى تغطى مساحة من الأرض تشكل نحو ٥ ,٩٪ من إجمالى مساحة البلاد ويبلغ عدد سكانها نحو ٥ ,٨٪ من إجمالى عدد السكان . وتعد كل مقاطعات الإقليم الستة منطقة طرد سكانى ، إذ أن نصيب الفرد من الإنتاج الإقليمى الإجمالى تصل إلى نحو ٤٧٪ فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى التركى فى عام ١٩٨٥ . ورغم ذلك فإن المنطقة تتمتع بالاكتفاء الذاتى فى بعض المنتجات الزراعية الأخرى . واستنادًا إلى أن هذه المنطقة من البلاد هى الأكثر تخلفًا ، فقد شرعت الحكومة التركية فى تنفيذ مشروع (GAP) حيث يتضمن هذا المشروع بناء ٢١ سدًا و ١٧ محطة لتوليد الكهرباء على نهرى الفرات ودجلة وفروعهما ، وتم البدء فى نهر الفرات أولاً . ويتضمن المشروع تطوير واستصلاح ما يزيد على ٦ ,١ مليون هكتار من الأرض لتصبح أراضى مروية وتوليد ٢٦ مليار كيلوات من الكهرباء سنويًا بطاقة ابتدائية تصل إلى ٧٥٠٠ ميجاوات . وتصل إجمالى الأراضى التى ستروى إلى نحو ١٩٪ من إجمالى الأراضى الاقتصادية القابلة للرى فى تركيا (٥ ,٨ مليون هكتار) والطاقة الكهربائية الإجمالية التى سيتم توليدها سنويًا إلى ٢٢٪ من إجمالى الطاقة الاقتصادية المحتملة لإنتاج الكهرباء فى تركيا (١١٨ ميجاوات) ويعد المشروع على حد تعبير الوثيقة الأساسية واحدًا من أكبر مشروعات التنمية الإقليمية طموحًا الذى يتم محاولة تنفيذه فى أى مكان فى العالم . علاوة بالطبع على الأهداف السياسية المتمثلة فى تطويق حركة التمرد الكردى ، حيث أن أغلب سكان هذه المناطق المتخلفة هم من الأكراد .

ولأجل ملء خزان أتاتورك ، قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق فى الفترة من ١٣ يناير - ١٣ فبراير عام ١٩٩٠ . ورفضت الضغوط السورية العراقية بتقليص فترة انقطع المياه إلى أسبوعين بدلاً من شهر ، وأضافت تركيا إلى ذلك قولها بأنها طبقًا لقواعد القانون الدولى ، فقد قامت بإبلاغ سوريا والعراق عن فترة انقطاع المياه ، بل وسمحت بتدفق المياه بمعدلات أكبر قبل فترة انقطاعها لكى تعوض العراق وسوريا عن فترة الانقطاع الكامل . وعادت تركيا مرة أخرى إلى تقليص تدفق المياه إلى ٥٠٠٠ م³/ الثانية وقالت أن هذا هو المعدل الطبيعى الذى يتدفق للبلدين العربيين ، وأتى ذلك كما حدث عند إنشاء سد كيبان تحت ذريعة أن

تركيا ببنائها مشروعاتها الجديدة قد حافظت على انتظام تدفق المياه طوال العام لكل من سوريا والعراق بمعدل ٥٠٠ م٣/ الثانية بدلاً من التقلب الذى كانت تشهده مياه النهر فى السابق وبذلك ساهمت فى خدمة مصالح البلدين بتنظيم تدفق المياه على مدار العام وساهمت فى الحد من أخطار الفيضان . والواقع أن هذه الحجة مردود عليها ببساطة لأنها تكلف الدولتين الكثير ، فعوضًا عن أن ٥٠٠ م٣/ الثانية تجعل تدفق القدرات يبلغ نحو ١٥,٧٧ مليار م٣/ السنة لكل من سوريا والعراق ، مقابل ما تدعيه البلد الأخير من أن التدفق الطبيعى هو ٢٢ مليار م٣/ السنة (٧٠٠ م٣/ الثانية) ، فإن هذه الحجة كان يمكن القبول بها قبل إنشاء سدود على النهر فى كل من سوريا (سد الثورة) ، أو العراق (سد الحديثة) ، وبذلك فإن هذه المشوعات الإنشائية الكبيرة تصبح وكأنها بدون جدوى وتضيع فوائدها كمشاريع اقتصادية كلفت البلدين الكثير .

وتحت ضغط مثل هذا التصرف التركى المنفرد ، اجتمع مسئولون عراقيون وسوريون وتوصلوا إلى اتفاق على توزيع مياه الفرات بينهما فى إبريل ١٩٩٠ بحيث تكون حصة سوريا ٤٢٪ وحصة العراق ٥٨٪ . وبذلك فإنه فى حالة التدفق الذى تصر عليه تركيا ستكون حصة سوريا ٦,٦ مليار م٣/ السنة ، وحصة العراق ٩,١٥ م٣/ السنة ، بينما فى حالة إذا ما ارتفع معدل التدفق إلى ما تراه العراق مناسبًا ، فإن حصة سوريا ستبلغ ٩,٣ مليار م٣ / السنة ، والعراق ١٢,٨ مليار م٣/ السنة ، وشتان ما بين الرقمين ، إذ فى حالة المعدل الأخير من المتصور ألا يعانى البلدان العربيان من مشاكل ندرة مياه لفترة طويلة قادمة ، فعدد سكان العراق حاليًا نحو ١٨,٥ مليون نسمة يبلغ استهلاكهم من مياه الفرات نحو ٨,٦ مليار م٣/ السنة ، أما فى عام ٢٠٠٠ فسيقفز عدد السكان إلى ٢٤ مليون نسمة سيكونون بحاجة إلى نحو ١٠ مليار م٣/ السنة على الأقل . أما عدد سكان سوريا فسيقفز إلى حدود ١٨ مليون نسمة مع نهاية هذا القرن ، ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠٪ - ٨٧٪ من موارد سوريا المائية ، فإنها لا تستطيع معالجة الخلل بين الإنتاج والاستهلاك إلا برفع حصتها المستغلة من مياه النهر . وحسب الاحصائيات السورية الأخيرة فإن البلاد ستكون بحاجة لرفع استخداماتها لمياه الفرات من ٤,٤ مليار م٣/ السنة (ديسمبر ١٩٨٦) إلى ما يقدر بحوالى ١٣ مليار م٣/ السنة عام ٢٠٠٠ .

إضافة إلى مشكلات الفرات ، فإنه من المنتظر تفجر خلافات جديدة بين تركيا والعراق حول مياه نهر دجلة ، خاصة أن تدفق نهر دجلة يعد أكبر من الفرات ، حيث يصل إجمالى التصرف السنوية إلى ٤٩,٢ مليار م٣/ فى المتوسط لا يستفيد العراق سوى بـ ٢٥٪ منها فى الوقت الراهن . وقد أقدمت تركيا فى شهر نوفمبر من هذا العام على إنشاء سدين على نهر دجلة بعد إنشاء العديد من السدود على نهر الفرات . وقد اجتمعت اللجنة الفنية المشتركة بين كل من سوريا والعراق وطالبت بضرورة التوصل لاتفاق فورى مع تركيا بشأن مياه كل من دجلة والعراق مستندة فى ذلك إلى القانون الدولى الذى تم التوصل إليه هذا العام (١٩٩٧) وناقشته الجمعية العامة للأمم المتحدة . حيث أن هذاالقانون يحتم ضرورة الاتفاق بين الدول الأطراف فى أية أنهار دولية قبل الإقدام على إنشاء أية سدود - خاصة فى دولة أو دول المنبع - قد تشكل أضرارًا جسيمة بحقوق الأطراف الأخرى الواقعة على نفس النهر .

والواقع أن تركيا تحاول جاهدة الآن الهروب من قضية التوصل لاتفاق حول توزيع مياه الفرات ودجلة ، إذ حذرت من قبل سوريا من محاولاتها لتدويل النزاع بهذا الشأن. ويأتى ذلك بعد لجوء سوريا إلى جامعة الدول العربية ، وتدخل الجامعة مطالبة بضرورة الاسراع بالتوصل إلى اتفاق لتوزيع المياه وفقًا لقواعد القانون الدولى . وقد أثار هذا الأمر الحكومة التركية إلى أقصى الحدود ، حيث كانت تخشى دائمًا من الاضرار بمصالحها الحيوية العديدة مع بقية أرجاء العالم العربى ، إلى الحد الذى دفع الرئيس التركى أثناء زيارته للولايات المتحدة إلى اتهام سوريا بأنها تدعم الارهاب فى لبنان وإسرائيل .

ويزيد من تعقيد الوضع الموقف التركى الذى يحاول منذ فترة طويلة القول بأن كلاً من حوضى دجلة والفرات ينبغى العمل بهما كحوض واحد ، وهو ما يحقق مصلحة تركيا ويعقد من ا لتوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاث ، بل وتدعو تركيا كذلك إلى ادخال نهر العاصى ضمن أى اتفاق وهو نهر ينبع من لبنان ويصب فى تركيا مرورًا بسوريا . حيث تؤكد تركيا على أن سوريا قد قامت باستغلال مياه النهر دون التشاور المسبق معها ودون التوصل لاتفاق ، والواقع أن النقطة الأخيرة كلمة حق يراد بها باطل ، فتدفق نهر العاصى يظل فى حدود ٤٥٩ مليون م٣ سنويًا ، أى ما لا يزيد عن ١,٨٪ من إجمالى تدفق الفرات ، ومن ثم فإنه لن يضير سوريا كثيرًا الاتفاق على توزيع مياهه إذا ما قبلت تركيا بالتوصل لاتفاق حول الفرات وهو أمر تصر الأخيرة على رفضه حتى الآن .

وبالـرغم من أن تركيا قد استعملـت مياه نهر الفرات دون الاتفاق مع شركـائها في ذات النهر ، من أجل مشروع جنـوب شرق الأناضول ، فإنها تقدم المشروع ذاته !! للتعـاون مع العالم العـربى وذلك بدعـوة الـدول العربيـة خـاصـة الخليجية لـلاستثمار من أجل إنتـاج الفواكـه والخضروات واللحوم والحبـوب بدلاً من أن يستـوردها العرب من الخارج أو يقـومون بإنتـاجها بتكلفة غير اقتصادية . وفى ذات الاتجاه يأتى ما طرحته تـركيا تحت اسم أنابيب السلام لمحاولة زيادة نفوذها الإقليمى وتحقيق مكاسب مادية كبيرة .

مشروع أنابيب السلام :

قدم هذا المشروع تورجوت أوزال ، حينما كان لا يزال رئيسًا للوزراء فى تركيا ، أثناء زيارته للـولايات المتحـدة فى فبراير ١٩٨٧ ، ويقـوم على نقل الميـاه من تركيـا إلى كـافة دول المنطقـة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب أحـدهما الخط الغـربى الذى يذهب لكل من سـوريا والأردن (وربما إسرائيل) ، ثم المنطقة الغـربية من المملكة العـربية السعودية . أمـا الخط الآخر ، خط أنـابيب الخليج ، فيتجـه من سوريـا إلى الكـويت فالمنطقـة الشرقيـة من المملكـة السعوديـة فالبحرين وقطر والإمارات فعمان .

ويعتمد المشروع التركـى على أن عمليات قياس منسـوب المياه فى كل مـن نهرى سيحون وجيحون تشير إلى وفـرة المياه ، حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهـرين إلى ٣٩ مليون م^{٣} يوميًا تخطط تـركيا لاستخـدام ما لا يتجـاوز ٢٣ مليون م^{٣} منها ، وهـو ما يعنـى وجود فـائض قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يوميًا يمكن توجيه ٦ ملايين منها يوميًا إلى البلدان الأخرى فى المنطقة التى تعانى من نقص فى المياه .

وطبقًـا لـدراسـات الجدوى التى قـامت بها شركـة بـراون وروث الـدوليـة ، وهى شركـة أمريكية، فقد قدرت تكلفة الأنبوب الغربى بنحو ٨,٥ مليار دولار ، وأنبوب الخليج ١٢,٥ مليـار دولار ، أى بإجمالى قـدره ٢١ مليـار دولار . وتقـدر فترة تنفيـذ المشروع بنحـو ٨ - ١٠ سنوات وعمـره الافتراضى بنحو ٥٠ سنة. وقدر أن المشروع سيـوفر الميـاه بتكلفة مقبـولة ، حيث قدرت تكلفـة المتر المكعب من مياه الخط الغـربى بنحو ٨٤ سنت ، وأنبـوب الخليج بحوالى ١,٠٧ دولار فى مقـابل تكلفة تصـل إلى ٥ دولار للمتر المكعب فى محطات تحليـة مياه البحر من مياه الخليج ، ومن ثم فإن تركيـا تطمح إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة تصل إلى نحو مليار دولار سنويًا نظير بيع المياه للبلدان العربية .

والحقيقة أن الخطة التركية لا تفتقر للذكاء ، فبينما هى تزيد من استخدامها لمياه الفرات ، فإنها تقدم للبيع مياهًا من أنها تنبع وتصب بالكامل داخل الأراضى التركية بشكل يحول دون أى عوائق قانونية أمام المشروع .

وقد أعيق المشروع حتى الآن بسبب ردود الفعل العربية ، حيث رفضت المشروع أغلب الدول العربية التى كان من المخطط أن تكون المستفيدة منه . وذلك لتخوف هذه الدول من أن تسلم مقاديرها فى موضوع حيوى كالمياه لتتحكم فيه دولة المصدر (تركيا) ، ثم رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة من المشروع .وتحت هذا الرفض قدمت السلطات التركية المشروع بعد حذف إسرائيل من بين الدول المستفيدة منه . ولكن من الأمور اللافتة للنظر أن تركيا بمعاونة جهات أمريكية متعاطفة مع إسرائيل دعت إلى مؤتمر دولى حول التعاون فى مجال المياه كان من المزمع أن يعقد باستنبول فى نوفمبر ١٩٩١ . وقد تم تأجيل هذا المؤتمر نظرًا لرفض سوريا تؤيدها فى ذلك جهات عربية أخرى أن تحضر إسرائيل هذا المؤتمر ، إضافة إلى الاعتراض على الرفض التركى حتى الآن لتوصل الاتفاق حول توزيع مياه الفرات .

وكانت وجهة النظر الأساسية هو أنه لا يمكن فى الواقع بحث قضايا التعاون الإقليمى فى مجال كالمياه دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربى/ الإسرائيلى وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى من الأراضى العربية التى تحتلها . وهو ما قوبل برفض أمريكى / تركى من إقامة المؤتمر دون مشاركة إسرائيلية .

والواقع أن الرفض التركى لمشاركة إسرائيل فى مشروع أنابيب السلام لم يكن سوى رفض مرحلى ، الأمر الذى يؤكده تصريح شيمون بيريز ، زعيم حزب العمل الإسرائيلى ، عقب لقائه مع الرئيس التركى فى ٨ إبريل ١٩٩١ : « أن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام ، وهو بحق مشروع سلام ، لأن الحرب المقبلة فى الشرق الأوسط تنشب بسبب المياه وليس الأرض ، وتركيا هى الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه فى المنطقة ، وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام فى المنطقة ينبغى أيضًا تبنى خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام (الأنبوب الغربى) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن.

ويؤكد ما سبق مرة أخرى ، على أن ترويج أفكار مثل « حرب المياه » و « التعاون الإقليمى » هى أفكار تأتى من قبل إسرائيل والجهات المتعاطفة معها فى الغرب لأنها من أكثر

دول المنطقة معاناة مـن ندرة المياه ، ورغم استيلائها على موارد عـربية كبيرة عبر قوة احتلالها لأراض عربية مجاورة والتحكم فى مصـادرر مائية هامة ، إلا أن ازدياد معـدلات الهجرة ووصول الاستخدام الحالى إلى حد يزيد عن مقدار الموارد المائية المتـوفرة لها يدفعها لترويج هذه الأفكار بهدف جذب المزيد مـن المياه من خارجها . وهو مـا بدا أنه الهدف الرئيسى مـن إنشاء لجنة للمياه فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف .

المياه فى المفاوضات المتعددة الأطراف :

فى الجولات الأولى من المفـاوضات المتعـددة الأطراف التى شهـدتها لجنة الميـاه ، بدت المواقف الفلسطينيـة والإسرائيلية متعـارضة على طـول الخط . فقد أكـد نبيل شعث أن الوفـد الفلسطينى إلى لجنة المياه فى فيينـا سيثير موضوع سرقة الميـاه الجوفية الفلسطينية التى تضخ من الضفـة الغربيـة وغزة إلى المجـرى المائى الإسرائيلى الذى يغـذى صحراء النقب ، بينما انتقـد رئيس الوفد الإسرائيلى بشدة مواقف الوفد الفلسطينى / الأردنى واتهمه بتعطيل المناقشات .

وعادت المتحدثة باسم الـوفد الفلسطينى حنان عشراوى فى الاجتماع الثانى بواشنطن إلى تجديد مطالبة الفلسطينيين بالسماح لهم بـالتحكم فى موارد المياه الخاصة بهم . وضرورة إرسال بعثة تقصى حقـائق إلى الأراضى المحتلة لتطلع بنفسهـا على الوضع المزرى ميـدانيًا ، وعلى أن تعود لتقديم تقريـر عن نتائج مهمتها إلى لجنة العمل الخاصة بالميـاه . وأشارت المتحدثة إلى أن إسرائيل تستـولى على أكثر مـن ٨٠٪ من المياه التى تضخ مـن الأحواض الجوفيـة فى الأراضى المحتلة . إلا أن المواقف الفلسطينيـة ذهبت خطوة أبعد بإعلان أن الأحـواض المائية فى المنطقة المتاخمة للحدود مع إسرائيل ستكون الموضوع الأسـاسى الذى سيتم بحثه ، كما أن ورقة العمل التى تقدم بها الوفد الفلسطينى بحثت فى مسألة اقتسـام المياه مع إسرائيل فى حالة التوصل إلى سلام عادل ودائم ، وأشارت الورقة إلى أن الاقتسـام قد يأخذ أكثر من شكل فى إطار خيارات متعددة .

وفى المقابل نجد أن المواقف الإسرائيلية قد تراجعت فى الجولة الثانية خطوة مقارنة بالجولة الأولى . فقد تم تجاهل اعتبار الفلسطينيين طرفًا متساوى الحقوق فيما يتعلق بالمياه ، وخصوصًا تجاهل مسألـة السيطـرة الإسرائيليـة على الأرض ومـوارد الميـاه . وقـد وجهـت الاقتراحـات الإسرائيلية إلى الدول وليس الأطـراف ، كما كان عليه الحـال فى الـورقة الإسرائيلية التى وجهت لاجتماع فيينا .

وقـد أصرت إسرائيل ، خـلال جولات المفـاوضـات متعددة الأطـراف ، إلى التأكيـد على رؤيتها لموضـوع المياه ، والتى تنحصر فى اقتراح الاستفادة مـن التكنولوجيـا الإسرائيلية فى مجال الرى على النطاق الإقليمى ، والتأكيد على أن الهدف من المفاوضـات هو زيادة مصادر المياه فى المنطقة ، وذلك على العكس من رؤية الطـرف الفلسطينى الذى أكد على أن المشكلة تكمن فى سوء توزيع الموارد و إساءة استخدام إسرائيل لها .

وكان ديفيد ليفى وزير خارجية إسرائيل قد أكـد أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع الثالث للجنة الذى عقد بموسكـو على « إن إسرائيل تعرض على جاراتها التعاون على نطاق واسع بما من شـأنه أن يأتى بالخـير فى مجالات حيـاتية واسعـة » . وأضـاف : « فلنبن معًـا شرق أوسط جديـدًا .. وفى أى من المجالات المطـروحة ، فإن إسرائيل تتحدث عن بـرامج عملية وقـابلة للتنفيذ ، فـالشرق الأوسط فى غالبيته منطقـة قاحلة ظمأى للماء ، وقـد تجمعت لدى إسرائيل تجارب كثيرة فى طرق الـرى الاقتصاديـة التى تؤتى ثمارًا من أجود الأنـواع فى العالم . فلنشـاطر بعضنـا البعض الخبرة المشتركة أيضًـا فى تحلية ميـاه البحر وجـر الميـاه من أماكن تـوافرهـا فى منطقتنا ، و إثراء وزيادة الموارد الجوفية » .

وكان من بين الاقتراحات الإسرائيليـة أيضًا إنشاء بنك إقليمى للمعلومـات عن مصادر المياه يمكن أن يطلع عليها جميع الأطراف ، وكـذلك المنظمات الدولية . ويتضمن هذا البنك معلـومات عن مصـادر المياه وشبكـات الأنهار والجداول والمناخ ونتائج الـدراسات المتعلقـة بتقنيات استغـلال مصادر المياه واستخدامـاتها . وقد ضغطت الولايات المتحـدة أثناء اجتماع اللجنة بـواشنطن على الجانب الفلسطينى للتوصل إلى اتفاق من أجل إنشاء هـذا البنك . وقد رفض الوفد الفلسطينى بدعوى أنه لا يمكن التباحث فى هذا الشأن ، ما دامت مصادر المياه فى الضفة الغربية تعامل وكأنها مصادر إسرائيلية ، وعزز رفضه بالقول أنه لا يمكن لهذا البنك المقترح أن يؤدى مهمته فى غياب دولتين تتمتعان بمركز جغرافى أساسى فى قضايا المياه ، وهما سوريا ولبنان .

ومع ذلك فقد كان لاتفـاق غزة/ أريحا أثره على جولة المفاوضات الـرابعة التى عقدت فى الصين فى أكتوبر ١٩٩٣ ، إذ أصبح أكثر من طرف أكثر جـرأة وإقدامًا على اقتراح موضوعات للتعاون الإقليمى بشأن المياه . وكـان البارز فى هذه الجولة هـو موقف سلطنة عمان التى دعت

لإنشاء هيئة إقليمية لتحلية مياه البحر يكون مقرها السلطنة ويشترك فيها الخبراء من كافة دول المنطقة . كما طالبت عمان باستضافة الجولة التالية من المفاوضات وهو أول اجتماع للجنة يجرى فى المنطقة .

ورغم أن التطورات التالية فى عملية السلام لم تسمح بأى تقدم عملى على صعيد الترتيبات الإقليمية للمياه ، فإننا بوسعنا القول أيضًا أن هذا يعود لأسباب ترجع إلى عدم مشاركة سوريا ولبنان فى المفاوضات المتعددة الأطراف . فهناك دور محورى لسوريا فى تمرير أهم مشروعات جر المياه فى المنطقة ، وهو مشروع أنابيب السلام التركى . حيث أن دراسة الجدوى أعدت على أساس أن تكون سوريا هى النقطة المفصلية التى تتوزع منها خطى الأنابيب الغربى والشرقى . وهو ما يجعل من تنفيذ المشروع مستحيلاً مع انضمام سوريا لمسيرة التسوية فى الوقت الراهن . كما أن لبنان تلعب دورًا هامًا بإمكانيات تحويل مياه الليطانى لفائدة الدول المجاورة .

ورغم عدم المشاكة السورية/ اللبنانية فى المفاوضات المتعددة الأطراف ، فقد حاول البلدان ، فى بعض الأحيان وبشكل تكتيكى ، استخدام الأوراق التى يملكانها فى هذا الصدد . فقد أعلن بعض المسئولين اللبنانيين أنه يمكن بحث بيع المياه الفائضة فى لبنان إلى دول أخرى مجاورة فى حال التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم . كما أعلن وزير الرى السورى أثناء حضوره لندوة فى مدينة أسوان المصرية فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٤ : « إن سوريا ليست ضد مشروعات التعاون الإقليمى فى مجال المياه شريطة أن يسبق ذلك التوصل إلى سلام عادل ودام وشامل » .

كما أن مصر ، التى شاركت فى المفاوضات المتعددة حول المياه بهدف ثابت ، هو عدم طرح مياه النيل من الأساس باعتبارها مشروعًا للمشاركة مع دول أخرى .

خاتمة :

خلافًا لكافة التحليلات الغربيـة التى تركز على أن المنطقة قد تشهد فى المستقبل القريب حروبًا حول المياه ، فإن الهدف منهـا هو مجرد تضخيم حجم المشكلة نظرًا لأن بعض الأطراف الموالية للغرب (إسرائيل) قد بدأت معاناتها بالفعل . بينما على الجانب الآخر فإننا نميل إلى أن « قضيـة المياه » هى فعـلاً واحدة من القضـايـا الهامة فى المنطقـة ، ولكن فقط كبعد واحـد فى التفاعل الصراعى أو التعاون مع دول الجوار الإقليمى (بخـلاف إسرائيل) والشاهد فى [illegible] هو الحالة التركيـة . فمن الأمور اللافتة للنظر والتـى نجمت عن حرب الخليج الأخيرة ، ازديا طموح دول الجوار ، خـاصة تركيـا ، للعب دورًا أكبر فى المجال الإقليمى ، وتعتمد السيـاسة التركية الجديدة هنا على خطة مزدوجة تقدم أنقرة بموجبها نفسها للغرب بصفتها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة « الديمقراطية » ، كما أنها الدولـة الوحيدة ذات الأغلبية الإسلامية العلمانية . إضافة إلى أنه بعـد ضعف كل من القوة العراقية والإيرانية ، تكاد تكون قـوة الاستقرار الوحيدة التى يعتد بها فى هذه المنطقة التى تحتوى فى باطنهـا وعلى مظهرها مصالح كبيرة للغرب . أما فى مواجهة العالم العربى ، فإن تركيا تقدم نفسها باعتبارها دولة تشاركهم نفس القيم « الإسلامية» علاوة على توفر فرص هائلة للتعاون ، ومن هنـا تأتى أهمية استغلال موقف تركيا المائى كواحد من أبعاد الضغط والترغيب للعالم العربى .

من هنا ، وكخـلاصة عامة ، يمكن القـول بأن المشروعات المطروحة كترتيبـات إقليمية للتعاون ، هى مشروعات مطـروحة من قبل أطراف غير عربية . ولكن أيًـا من هذه المشروعات يقتضى فى الواقع الاتفاق أولاً على تـوزيع الموارد القائمة بالفعل ، لاسيما ميـاه دجلة والفرات ، والتوصل إلى سلام شامل لكافـة الأطراف فى المنطقة ، وهما شرطان يصعب فى الحقيقة تحققهما فى الوقت الراهن ، خاصة أنهما مطلوبان من قبل القوى الداعية للتعاون الإقليمى الشامل ، أى من قبل التحالف التركى/ الإسرائيلى .

المراجـــع

تعتمد هذه الدراســة ، بشكل أساسى ، علىٰ مراجعة وإعادة تنظيم أفكار للبـاحث سبق وأن قدمها فى عدة داسات منها :

- الاقتصاد السياسى للموارد المائيـة فى الوطن العربى ، التقرير الاستراتيجى الاعـربى لعام ١٩٨٨ ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية ، العدد ٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ .
- مسألة الميـاه فى محادثات السـلام الجارية ، فى د. نجيب عيسى (محرر) ، مشكلـة المياه فى الشرق الأوسط ، الجزء الثانى ، الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون ، مركز الدرا سات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- Water Resources and The Middle East Peace Process: Past Conflicts & Possible Cooperation, Lund University, Sweden, 19-21 Septemper, 1997.

(١) د. أجيه يونان ، دراسة مقـارنة بين السد العالى وسد الفرات ، المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢) د. جلال عبد الله معوض ، المياه والدور التركى الإقليمى فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس للبحوث السياسية جامعة القاهرة ، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١ .

(٣) نشرة المعـرفة ، الصراع حـول المياه فى الشرق الأوسط « وجهـة نظر إسرائيليـة » ، العدد الثـالث ، مركـز الفالوجا للدراسات والنشر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١ .

(٤) صبحى كحالة ، مشكلة المياه فى إسرائيل ، مركزالدراسات الفلسطينية ، بيوت ، ١٩٨٣ .

(٥) نبيل خليفة ، مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم ، مجلـة الوحدة ، السنة ٧ ، العدد ٧٦ ، الرباط ، يناير ١٩٩١ .

وباللغة الإنجليزية :

1. Thomas Naff. Water, Law and Politics in the Middle East. Unpublished lecture, Ain Shams University, Cairo, Egypt, 1985.
2. Thomas Naff and Ruth C. Matson, Water in the Middle East: Conflict or Coppera- tion? A Westview Press, London, 1984.
3. Cem Duna, "Turkey's Peace Pipeline", in Joyce S tarr and Daniel C. Stoll (ed.) "The Politics of Scarcity, Water in the Middle East; Westview Press, London, 1988.

4. Thomas Naff, The Jordan Basin: Political, Economic and Institutional Issues, The World Bank; Workshop on Comprehensive Water Resources Management and Policies, World Bank, Washington D.C., June 24-28, 1991.

5. Elisha Kally and Avraham Tal, Middle East Water Under Peace, in Haim Ben Shahar et al, Economic Coopperation and Middle East Peace, Weidenfeild Nielson, London, 1989.

6. Beter Beaumont, Transboundary Water Disputes in the Middle East, Bilkent Uniersity, Ankara, Septemper 1991.

7. Daniel Hillel, Rivers of Eden: The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East, Oxford University Press, New Yourk, 1994.

8. John Kolars, The F uture of The Euphrates River, World Bank Workshop on Comprehensive Water Resources Management and Policies, World Bank, Washington D.C., June 24-28, 1991.

مجموعة الثمانى دول الإسلامية

إعـــداد

د. نيفين عبد المنعم مسعد

مقـــدمـــة :

بين ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦ تـاريـخ تشـكيل نجـم الـدين أربـاكـان الحـكومة التركيـة ، و٩/ ٦/ ١٩٩٧ تاريخ الاطاحة به من رئاسة الحكومة ، عام كامل يمثل فى جوهره منعطفًا مهمًا فى مسار التطور السياسى للدولة التركية الحديثـة ، كما يقدم تجربة تثير من التساؤلات أكثر مما تقدم من إجابات .

استفاد نجـم الدين أربـاكان كما استفاد سـواه من الإسـلاميين من جملة تطـورات دولية وإقليمية وداخليـة كان لها أثـرها فى إدماج المكـون الإسلامى فى المعادلـة السياسيـة التركية . فالصحوة الإسلامية فى تركيا هى جزء من ظاهرة أعم تلف دول العالم الإسلامى . وعلى الساحة التركية تبارى الندان : السعودية وإيران للتأثير على تشكيل الحركة الإسلامية وصوغ توجهاتها . ومن خـلال نموذج « الإسـلام التركى » راهنت القوى الغـربية - والأمـريكية بـالذات - على إمكانية أن تثمر التجـربة العلمانية قوة دينية لا تنقصها المرونة فى التعـامل مع البيئة الدولية ولا يعوزها الوعى بمتغيرات تلك البيئة . ثم أن الصحوة الإسلامية هى محصلة الخلافات السياسية بين الأحزاب التى تنتمى إلى تيارات مختلفة (يمينية أو يساريـة) ، وبدرجة متساوية تقريبًا بين الأحـزاب المعبرة عن التيار السيـاسى نفسـه ، ونـذكر فى هـذا الخصـوص بأن ظروف صعـود أربـاكـان إلى السلطـة ، ارتبطت بالخلافـات بين الحزبين اليمينيين الـرئيسيين اللـذين شكـلا الحكـومـة الائتـلافية التركيـة من ١٢/ ٣/ ١٩٩٦ وحتى ٦/ ٦/ ١٩٩٦ وهما حـزبـا الطـريق المستقيم بزعامة تـانسو تشيلر والوطن الأم بزعامة مسعـود يلماظ . وجاءت استقالة الأخير من الحكومة احتجاجًا على تورط تشيللر فى الفسـاد السياسى أثناء رئاستها للحكومة قبل شراكتها معه[1] .

استفاد نجم الـدين أرباكـان كغيره من الإسلاميين من تلك العوامل التمهيـدية كـافة ، لكنه تميـز عنهم بعدد من الخصائص هى التى دفعت بـه ، دون سواه ، إلى ترأس أول حكـومة إسلامية فى تركيا . فأرباكان هو من ذلـك الطراز من المحاربين السياسيين الذين يدركون تمامًا مختلف أبعاد الـواقع الذى يتعاملـون معه ، ولـذلك لم يسع كسواه من زعماء الحركة الإسـلامية الراديكالية التركيـة إلى ممارسة التغيير السياسى بالقوة ، بل إنـه فى أعقاب كل مرة كان يقضى

فيها على حزبه بالحل ، كان أرباكان يستجمع قواه ويتقدم بطلب لتشكيل حزب سياسى جديد . فكما أسس أرباكان حزب النظام الوطنى فى ١٩٧٠ ، فإنه أعاد صف الإسلاميين فى حزب السلامة الوطنى فى ١٩٧٣ .، وأخيرًا فإنه كون حزب الرفاه فى ١٩/ ٧/ ١٩٨٣(*) . وباستثناء حزبه الأول : النظام الوطنى الذى لم يطل به العهد لأكثر من عام واحد ، فإن أرباكان شارك بحزبيه الآخرين فى معظم الانتخابات التشريعية والمحلية وحقق فيها إنجازات متراكمة ، حتى وسعه فى آخر انتخابات تشريعية أن يتصدر قائمة الأحزاب التركية بواقع ١٥٨ مقعد من إجمالى ٥٥٠ مقعد ، مقابل ١٣٥ مقعد للطريق المستقيم ، و ١٣٢ مقعد للوطن الأم ، و ٧٦ مقعد لليسار الديمقراطى ، و ٤٩ مقعد للشعب الجمهورى ، ووضع النخبة التركية أمام معضلة حقيقية : العجز عن تشكيل حكومة علمانية خالصة من جهة ، والخوف على مستقبل العلمانية التركية من حكومة تترأسها حركة إسلامية من جهة أخرى . وكما شارك أرباكان فى الانتخابات التركية على اختلاف مستوياتها ، بل بسبب هذه المشاركة الإيجابية ذاتها ، استطاع أركان أن يدحل طرفًا فى العديد من الحكومات الائتلافية مع أحزاب شتى ومنها أحزاب شيوعية ، بل ويشغل موقع نائب الرئيس لتلك الحكومات ، حدث هذا فى ١٩٧٤ ، وفى ١٩٧٥ ، وفى ١٩٧٧[٢] .

وفى كل الأحوال ومن كل المواقع : الحزب ، البرلمان ، الحكومة ، احتفظ أرباكان بخطاب سياسى معتدل، يدرك عمق التحولات التى طرأت على المجتمع التركى منذ انهيار الخلافة العثمانية ويواجهها برفق شديد . ففى حديث لأرباكان مع إحدى المجلات التركية الأسبوعية فى ١٩٩٢ ينفى عن حزبه أنه « حزب الممنوعات » ة يبادر بتحريم الربا والفن والخمر ، لكنه يقدم البدائل الممكنة للمواطن التركى : بنوكًا بدون فوائد ، ومصانع تحول العنب إلى عصير عنب وليس إلى كحول ، وفنًا راقيًا يتحدث عن « فتح مكة » أو « فتح استانبول » . أكثر من ذلك يبلغ أرباكان قمة البراجماتية فى حديثه السابق عند ما يجاهر بأن أعضاء الرفاه يطوفون الحانات واحدة واحدة أثناء الانتخابات ويحصدون أصوات مرتاديها أكثر مما يفعل غيرهم[٣] . وعلى حين قنعت حركات إسلامية راديكالية كثيرة بالمنشورات السرية كمظهر وحيد لنشاطها

(*) أصدر القضاء التركى حكمًا على حزب الرفاه فى ١٦/ ١/ ١٩٩٨ وحظر اشتغال زعيمه بالعمل السياسى طيلة خمس سنوات .

السياسى حتى أصبحت هى ومنشوراتها شيئًا واحدًا ، فإن أرباكان كان شديد الاحتفال بالشق التنظيمى للأحزاب التى يترأسها ، بالغ الحرص على استقطاب العناصر الإسلامية النشطة إليها . ومن واقع تلك المفارقة بين إسلاميين يعيشون الظروف نفسها ، ويستجيبون لها بوسائل مختلفة ، لفظت البيئة التركية حركات من نوع : « المجاهدون العاملون للثورة الإسلامية » ، و « فرق الإعدام الشرعية » ، و « جيش تحرير الشريعة العالمى » ، و « حزب الله » ، « حزب الإسلام » .. إلخ ، فيما حملت هذه البيئة حزب الرفاه لترأس الحكومة التركية وتحقيق ما كان لا يمكن تصور تحقيقه(٤) .تلك المقدمة تبدو ضرورية لإلقاء الضوء على التوجه السياسى لزعيم حزب الرفاه صاحب اقتراح تشكيل مجموعة الدول الثمانى موضوع الدراسة ، كما أنها تستمد أهميتها من كونها تساعد لاحقًا على تفهم حدود التجربة الرفاهية فى السلطة وآفاق مجموعة الدول الثمانى بعد إطاحة أرباكان . وفيما يلى تعالج هذه الورقة تجربة مجموعة الدول الثمانى من خلال عدة محاور أساسية ، أولها موضع مفهوم الوحدة الإسلامية من فكر نجم الدين أرباكان ومن برنامج حزب الرفاه . وثانيها الخطوات التنفيذية لتأسيس مجموعة الدول الثمانى . وثالثها مجموعة الدول الثمانى : الفرص والقيود .

أولاً - مفهوم الوحدة الإسلامية فى فكر نجم الدين أرباكان :

على امتداد وجوده السياسى النشط على الساحة التركية ، ساهم أرباكان بقوة فى مختلف الساحات المتعلقة بالهوية التركية بأبعادها الثلاثة الرئيسية : البعد الأوربى ، والبعد التركى ، والبعد الإسلامى . فتركيا التى ظلت معقل الخلافة الإسلامية حتى مطلع العشرينيات من هذا القرن ، لم تستطع قط أن تحسم قضية هويتها بعد انقضاء أكثر من سبعة عقود كاملة على هذا التاريخ . فهناك أولاً الذين يراهنون على الالتحاق بالغرب والانضمام إلى قاطرة الاتحاد الأوربى ، ويتحملون بصبر لا ينفد سبل العقبات التى تعترض طريق تحقيق الهدف : قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الأزمةالاقتصادية التركية ، المعضلة اليونانية ، الثقافة الإسلامية ، ويحملون بفجاجة على كل دعوة للارتباط بالعالم الإسلامى ، كون المسلمين « قساة وبدائيين ولا احتمال للتغير عندهم » بل كونهم ، وفى الأساس ، « ليسوا بشرًا » . وهناك ثانيًا الذين يعتبرون أن تركيا لا تملك فكاكًا من واقعها الإسلامى ، ليس فقط لاعتبارات الجغرافيا والتايخ ، وهى اعتبارات حاكمة ، لكن كذلك لاعتبارات المصلحة الاقتصادية والسياسية التى تجعل من المحيط الإسلامى محيطًا يقدم لتركيا مزايا التسويق والنفط والاستثمار ، ويتيح

لمافرص التسيد والقيادة . قد يختلف هؤلاء حول نطاق الدائرة الإسلامية : وهل يدخل فيها العرب كافة وبلا شروط ، أم يدخلوها فرادى بعد تخلصهم من أنظمتهم الاستبدادية، وهل تضمن فيها إيران أم تكون الوحدة الإسلامية فى مواجهتها ، لكنهم لا يستبعدون الطرح الإسلامى فى كليته . أما أولئك المنادون بالخيار التركى ، الشاخصون إلى الجمهورريات السوفيتية المنفرطة فى وسط آسيا والقوقاز فإنهم دعاة تجسيد الحلم العثمانى كما تمثله تورجوت أوزال ، وهم يتماسون مع أنصار الدائرة الإسلامية من حيث إن الجمهوريات موضع الاهتمام هى جمهوريات إسلامية بالضرورة ، لكن الخيارين لا يتطابقان كون الخيار العثمانى غايته إقامة جامعة الشعوب الناطقة بالتركية تكون سندًا للدور التركى فى المنظمات الدولية (ومن هنا الحرص على دمج جمهوريات وسط آسيا والقوقاز فى منظمة التعاون الاقتصادى) ، وفى الساحات المختلفة (ومن هنا الحرص على تضمين الجمهوريات نفسها فى المشروع الشرق أوسطى فى صيغته التركية)(٥) .

فى هذه السجالات التى لا تفتأ تلح على الجمهوريات التركية ، كان لنجم الدين أرباكان رأى وموقف . فالزعيم الحالى لحزب الرفاه يؤيد خيار الوحدة الإسلامية ويفضله على محاولة تركيا فرض نفسها على أوربا : مؤسسات وشعوبًا ، درءًا لجملة مخاطر اقتصادية وسياسية وثقافية . بداية بالمخاطر الاقتصادية ، فإن الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وفى ظل التفاوت الشديد فى مستويات النمو الاقتصادى بين تركيا والدول الأخرى الأعضاء ، ينذر بتهميش تركيا فى إطار معمار ثلاثى الطبقات : يأتى أعلاه اليهود الأمريكيون ، وفى أوسطه المنفذون الأوربيون ، وفى أسفله الحراس الأتراك . ويزيد فى أرجحية هذا الاحتمال أن خطوة الانضمام إلى أوربا تحفظ الفجوة بين تركيا وسواها إن لم تزدها اتساعًا ، ففى نفس الوقت الذى ستضار فيه الصناعة الوطنية التركية من جراء طوفان السلع الأوربية المتقدمة ، فإن تركيا لن تتمكن من تخفيف حدة مشكلة البطالة فيها عبر تصدير عمالتها للدول الأخرى . مرورًا بالمخاطر السياسية ، فإن وجود فرصة لانضمام إسرائيل إلى الكيانات الاتحادية الأوربية ، يجعلها هى وتركيا فى خندق واحد ، فيما يؤمن أرباكان بأن التناقض بين إسرائيل والعالم الإسلامى (وفى عداده تركيا) ، إنما هو تناقض وجودى ، إسرائيل هى صناعة غربية ، وتوسعها هو أحد أولويات هذا الغرب لمحاربة المسلمين وتقويض دينهم . وانتهاء بالمخاطر الثقافية ، فإن الارتباط بأوربا يسهم فى إشاعة شتى السلبيات الخلقية للحضارة الغربية بين

أبناء الشعب التركى ، ومنها الانحلال الخلقى ، والتفكك الأسرى ، والمادية المفرطة ، والتمييز العنصرى[٦] .

وإذا كان نجم الدين أرباكان يكثر فى خطابه السياسى من نشدان « النظام العادل » ، فإن الوحدة الإسلامية تعد أحد مداخله لتحقيق بغيته المنشودة . فأرباكان ينتقد لا عدالة النظام الدولى القائم بمعاييره المزدوجة ، وبالهيمنة الأمريكية على وحداته ، ويقترح بديلاً له نظامًا جديدًا إسلاميًا موحدًا عادلاً . وعندما يتأسس مثل هذا النظام فى كل العالم فإنه «يدخل السعادة للجميع . وستتأسس تركيا جديدة ناهضة ماديًا ومعنويًا وستكون تركيا قطب هذا العالم وليس أمريكا»[٧] . وفكرة قيادة تركيا للعالم تحت راية الإسلام ، هى فكرة تتكرر كثيرًا على لسان أرباكان انطلاقًا من أن بلاده تملك سائر المقومات التى تؤهلها للاضطلاع بهذا الدور : السكان ، الموارد الاقتصادية ، الخبرة التاريخية ، الموقع الاستراتيجى .

وفى محاولة منه لبلورة طرح محدد لمفهوم وحدة العالم الإسلامى بزعامة تركيا ، ضمن أرباكان برنامج حزب الرفاه فى عام ١٩٩١ تصورًا للنظام المقترح ولأجهزته الرئيسية[٨] . فهناك أولاً الجهاز السياسى ممثلاً فى « منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية » التى تقوم مقام الأمم المتحدة ، لكنها تختلف عنها فى أنها تتوخى توحيد الدول الإسلامية وتطبيق قواعد العدل والانصاف فيما بينها . وهناك ثانيًا الجهاز العسكرى ممثلاً فى « منظمة التعاون الدفاعى المشترك للدول الإسلامية » التى تتشكل على غرار حلف شمال الأطلسى ، لكنها تتميزعنها بحرصها على المبادئ الإسلامية الثابتة فى مقدمتها مبدأ الحق ومبدأ العدل . وهناك ثالثًا الجهاز الاقتصادى ممثلاً فى « منظمة واتحاد السوق المشتركة للدول الإسلامية » ، وهى منظمة تستفيد من إمكانيات الدول الإسلامية، وتطورها حتى يتحول المسلمون إلى قوة اقتصادية مؤثرة تعكس أهميتهم الديموجرافية على مستوى العالم . ولا يفوت أرباكان فى هذا المقام أن يشير إلى أهمية أن تتخذ هذه المنظمة لنفسها عملة مشتركة غير الدولار الأمريكى . وهناك رابعًا وأخيرًا الجهاز الثقافى ممثلاً فى « منظمة التعاون الثقافى للدول الإسلامية » ، والتى تتعهد بتوطيد الأواصر القائمة بين المؤسسات التعليمية لأطرافها . ومن الملفت للانتباه بخصوص الطرح السابق أنه ينطلق من النقطة صفر . بمعنى أنه لا يستفيد من المنظمات الإسلامية القائمة ، وفى مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامى . ويرتبط ذلك إلى حد بعيد بالمآخذ التى يأخذها

أرباكـان على المنظمة وأهمها افتقـارها للفعاليـة ، كما أنه يرتبط بإعـادة هيكلة جميع المنظمات الوحدوية بما يخدم الريادة التركية . على صعيد آخـر ومن قبيل المفارقة ، أنه فيما تتجه المنظومة الإسلامية الوحـدوية المشار إليها إلى الدول الإسلاميـة باعتبارها الركائز الكفيلـة بإنجاح هذا المشروع. فإن أرباكان لم يتورع عن مد خطوط التفاهـم مع حركات المعارضة الإسلامية للنظم السياسية فى تلك الدول ، وذلك من خـلال التنظيم الذى ابتدعه وحمل اسم « اتحادالجماعات الإسلامية » . وتعكس هـذه المفارقة أمرين أساسيين ، الأول هـو تحسب أربكان من تطور غير محتمل فى تـوازنات القـوة بين النظم الإسـلامية ومعـارضتهـا لصـالح هذه الأخيرة . والثـانى هوبراجماتيـة أربكان التى تميزه عن سواه من إسـلاميى تركيا ، وإن كانت تضعـه فى المربع ذاته مع زعماء حـركات إسـلامية أخـرى خارج تـركيا مثل عباسى مدنـى زعيم الجبهة الإسـلامية للإنقاذ .

ثانيًا - مجموعة الدول الثمانى كتجسيد لمفهوم الوحدة الإسلامية :

بدأت الخطـوات التنفيذيـة لتأسيس مجموعـة دول الثمانى المكونـة من كل من : مصر ، وإيران ، وبـاكستان ، ومـاليزيـا ، وأندونيسيـا ، ونيجيريا ، وبنجـالاديش ، فضلاً عن تـركيا بطبيعـة الحال ، من اللحظة التى اعتلى فيهـا أربكـان رئاسة الحكـومـة التركية . وتمثلت هـذه الخطوات فى ربط الدول السبع بتركيا من خلال مجموعة الاتفاقات الثنائية التى غطت مجالات مختلفة ، وعدت تمهيدًا لتوسيع نطاق التعاون بينها فى مرحلة لاحقة . وفى هذا السياق ، شملت أول جـولـة يقـوم بها رئيس الـوزراء الجديـد إلى خارج البـلاد كـلاً من : إيـران ، ومـاليـزيـا ، وأندونيسيـا، وباكستان . ومثلت المحطـة الإيرانية التى استهل بها أربكـان جولته الآسيـوية ، أهم تلك المحطـات وأبعـدهـا دلالـة . ففى غضـون هـذه الـزيـارة التى استمـرت من ٩ إلى ١٢/ ٨/ ١٩٩٦ تم تـوقيع البلديـن على اتفاق يقضى بأن تـورد إيـران لتركيا ١٩٠ مليـار متر مكعب من الغاز الطبيعى لمدة ٢٢ عاماً اعتبـارًا من عام ١٩٩٩ وبقيمة إجمالية تبلغ ٢٣ مليار دولار تذهب إلى إيران . كما تقرر أن يمتد طـول خط أنابيب الغاز الطبيعى المعتزم إنشاؤه إلى مسافـة ٢٦٠ كم بـدءًا من مدينـة تبريز فى محافظـة أذربيجان الإيرانيـة وحتى الحدود الـدولية لإيران مع تركيا .

ومثل هذه الصفقة الضخمة حققت لطرفيها مكـاسب اقتصادية معينة ، بقدر ما هيأت

لكليهما ورقة لممارسة الضغط السياسى على أطراف ثالثة. فعلى الجانب الإيرانى ، كان توقيع عقد الغاز مع تركيا الشريك الأمريكى التقليدى وعضو حلف شمال الأطلسى ، بمثابة تحد سافر للإدارة الأمريكية التى لم يكن قد مضى أسبوع واحد على إصدارها قانون داماتو الشهير يذكر فى هذا الخصوص أن الرئيس الأمريكى بيل كليتنون كان قد صدق فى ١٩٩٦/٨/٥ على مشروع هذا القانون بعدما قرره الكونجرس بمجلسيه . ويقضى المشروع بمعاقبة الشركات والدول التى تتعاون مع كل من إيران وليبيا والاستثمار بمجالى النفط والغاز فيهما بما يزيد على ٤٠ مليون دولار ، بدعوى أن الدولتين هما من رعاة الارهاب . وتضمنت روادع خرق القانون قائمة من خمس عقوبات أساسية ، أهمها وقف القروض والضمانات الأمريكية كلية أو ما يزيد منها على مبلغ ١٠ مليون دولار ، وحظر التعامل مع الحكومة الأمريكية أو فى أموالها. ومن تلك الزاوية ، فإن اتفاق الغاز الشهير مثل ثقبًا أول فى سور العزلة الذى أرادت الولايات المتحدة تطويق إيران به . ثم أن حصول إيران على مقابل نقدى قيمته مليار دولار سنويًا ولمدة تقارب ربع القرن ، يساعدها على مواجهة خططها الخمسية التنموية الطموحة ، وكذلك على تمويل مشترواتها من السلاح لإعادة بناء قوتها العسكرية . وعلى الجانب التركى ، مثلت الصفقة بدورها أداة لممارسة الضغط على الحلفاء الغربيين بالتلويح بالورقة الإيرانية كلما اقتضى الأمر . وقد يقتضى الأمر إشهار هذه الورقة مثلاً للحصول على تعويضات مالية من جراء استمرار الحصار الدولى على العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحربها ، أو لتحديث الجيش التركى وتطوير سلاحه ، أو لضم تركيا إلى الجماعة الأوربية ، فى تعبير آخر عن الواقعة المفرطة لزعيم الرفاه. وأخيرًا فإن استمرار تدفق الغاز الطبيعى بمعدلات مناسبة وعلى مدى فترة معقولة نسبيًا ، يمكن أن يطمئن تركيا على أحد المصادر الأساسية للطاقة التى تحتاج إليها . يساعدها على ذلك ، أن الصفقة المشار إليها ، تضمنت بندًا يفيد إمداد إيران لتركيا بطاقة كهربائية تبلغ ١٥٠ ميجاوات/ ساعة سنويًا ، وهذا البند الذى شرعت إيران فى تنفيذه بالفعل اعتبارًا من ٢٨/ ٨/ ١٩٩٦ ، ولكن تلك الأسباب مجتمعة ، بدا مفهومًا أن يتجه كثير من التحليلات السياسية إلى وصف زيارة نجم الدين أربكان للجمهورية الإسلامية بأنها « زيارة التحول النوعى فى العلاقات التركية/ الإيرانية »(٩) .

وفى سياق الجولة الأسيوية نفسها ، وقع الزعيم الرفاهى طائفة من الاتفاقات الاقتصادية مع كل من باكستان وماليزيا وأندونيسيا ، من قبلها اتفاقه مع باكستان على تأسيس مجلس

للاستثمار المشترك والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، والعمل على رفع قيمة التبادل التجارى بينهما من ٤٠٠ مليون دولار إلى ١,٥ مليار دولار[١٠] .

وفيما يتعلق بالدول الأفريقية المزمع ضمها إلى التكتل الاقتصادى ، نظم رئيس الوزراء التركى جولة أخرى طاف فيها بين ما طاف بكل من مصر ، ونيجيريا . مع مصر وقعت تركيا فى ٤/ ١١/ ١٩٩٦ أربع اتفاقيات لدعم التعاون التجارى والاقتصادى المشترك ، تعرضت لتنظيم مسائل الاستثمار ، والأحكام القضائية المنظمة لمعاملات البلدين ، ومستوى التبادل التجارى المستهدف (والذى قدر له مليار دولار عوضًا عن ٤٥٠ مليون دولار) . وفى وقت لاحق من الشهر نفسه ، اتفق البلدان على أن تصدر مصر لتركيا ١٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى سنويًا اعتبارًا من عام ٢٠١٠ وذلك مقابل مبلغ إجمالى قيمته ٤ مليار دولار . وتفاهما على أن تتولى شركتان مشتركتان (بمساهمة أمريكية ثم إيطالية) وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ[١١] . كما اتفق الطرفان على اعتماد عملتيهما (الليرة التركية والجنيه المصرى) لتمويل عمليات التبادل التجارى بدلاً من الدولار الأمريكى ، بحيث يسدد البنك المركزى المصرى للمصدر المصرى قيمة صادراته لتركيا بالعملة المحلية ، والعكس صحيح . أما مع نيجيريا ، فقد تطرقت مباحثات أربكان إلى تطوير العلاقات الثنائية فى عدد من المجالات التى تشمل قطاع البتروكيماويات ، وصناعة النسيج ، والزراعة ، والسياحة ، وبناء السفن[١٢] .

ومن مستوى التنسيق الاقتصادى الثنائى مع الدول السبع كل على حدة ، انتقل نجم الدين أربكان إلى مستوى التنسيق الجماعى مع هذه الدول مجتمعة لخلق تكتل ثمانى يضاهى مجموعة الدول الصناعية السبع بل وينافسها ، ويستجيب لمستحدثات مرحلة مابعد الحرب الباردة التى تشهد انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية ، ويتيح للمسلمين إعادة تشكيل النظام الدولى بما يخدم مصالحهم . وترجمت مجموعة من الخطوات التنفيذية التحرك التركى على المستوى الجماعى ، كان من أهمها ما يلى :

١ - اجتماع لجنة من خبراء الدول الثمانى افتتحه نجم الدين أربكان بنفسه فى أنقرة يوم ٩ نوفمبر ١٩٩٧ ، وألمح فيه إلى أن الأسباب التى دعت تركيا لتكتيل جهود هذه الدول الإسلامية تحديدًا ترتبط بالأهمية المحورية لكل منها فى نطاقه الجغرافى الخاص به . فمصر دولة رائدة فى العالم العربى والشرق الأوسط ، وتركيا فى آسيا الوسطى ، وماليزيا وأندونيسيا وإيران

فى آسـيا ، ونيجيريا فى أفـريقيـا . وأفصح أربكان عـن أن من أهداف المجمـوعـة الإسلاميـة الجديدة : توحيد المصارف المركزية وإجراء التحويلات من خلالها ، تخلصًا من العمولات التى تتقاضـاها البنـوك الدوليـة لقاء التحـويلات الماليـة سواء الشخصيـة منها أو ذات الطـابع الاستثمارى . وتنظيم بـورصـات الأموال المنقـولـة . وإنشـاء مناطق للتجـارة الحرة . وتبـادل الخبرات الاقتصاديـة . ونفى أربكـان أن يكون فك الارتبـاطات السابقـة للدول الأعضـاء من مستهدفات مجموعته[١٣] .

٢ - اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانى فى اسطانبول فى يناير ١٩٩٧ .

٣ - اجتماع ثان للجنة خبراء الدول الثمانى فى أنطاكيا فى مارس ١٩٩٧ .

٤ - اجتماع مجمـوعة العمل فى المجـال التجارى بـالقـاهرة فى يـونيو ١٩٩٧ ، أخـذًا فى الاعتبار أن مصر هى منسقة التكتل الجديد فى هذا القطاع[١٤] .

٥ - أمـا الاجتماع الأهم فكان هـو اجتماع القمة الـذى عقـد فى استانبـول فى ١٥ يونيـو ١٩٩٧ ، وصدر عنه إعلان استانبول الذى كان بمثابة إشهار لمولد التكتل الإسلامى الثمانى ، وتضمن اثنى عشرة بندًا هى التالية :

(أ) تكوين منظمـة للتعاون بين الدول المشاركـة فى الاجتماع تحت اسم « منظمة الثمانى للتنمية » واختصارها باللغة الإنجليزية "G-" .

(ب) عـدم تأثير المنظمة الجديـدة على الالتزامـات الثنـائية ومتعـددة الأطراف للـدول الأعضاء فى إطار المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى .

(جـ) تتمثل الأهداف الأساسية للمنظمة فى « التنميـة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقرار المبادئ الستة الآتية :

السعى والنضـال فى سبيل السـلام بـدلاً من الصراع ، والحوار بـدلاً مـن المواجهـة ، والتعـاون بـدلاً من التنـاحـر ، والعـدالـة بـدلاً من الظلم ، والمسـاواة بـدلاً من التمييـز ، والديمقراطية بدلاً من القهر » .

(د) يتسع نطـاق عمل المنظمة لمختلف المجـالات بما فيها تلك السياسيـة ، ويتضمن تنسيق المواقف فى المحـافل الدوليـة ، والتبادل التجـارى والصنـاعى والعلمى والتكنولـوجى

والمعلوماتى والاتصالى ، والتعاون فى مجال البنوك والسياحة والثقافة والبيئة والرياضة وتفعيل سياسات الخصخصة ، والعمل على مكافحة الفقر ، وكذلك على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية .

(هـ) اعتماد التقرير الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء فى ١٤/ ٣/ ١٩٩٧ والذى يحدد أهم المشروعات واجبة التنفيذ ، وهى المشروعات الستة التالية :

- تأسيس بنك للمعلومات ، ومشروع لإنتاج الطائرات الزراعية ، وإقامة شركة دولية لتسويق إنتاج الأعضاء داخل المنظمة وخارجها ، والتعاون فى مجال الثروة السمكية ، ومشروع التكافل الإسلامى والشركة الإسلامية للتأمين ، ومشروع القضاء على الفقر .

(و) إقامة مجالس أعمال مشتركة من خلال غرفة التجارة والصناعة والأجهزة ذات الصلة .

(ز) اعتبار المنظمة منتدى عالميًا إسلاميًا مفتوح العضوية لسائر الدول النامية ، طالما اتفقت مع الدول المؤسسة فى الأهداف والمبادئ والقيم .

(ح) التعاون مع الدول النامية لتحقيق المستهدفات السابقة .

(ط) توثيق الاتصال بالمنظمات الدولية لاسيما ما كانت له منها صبغة إسلامية كمنظمة المؤتمر الإسلامى .

(ى) الترحيب بتعيين تركيا كمدير تقييم يتولى التنسيق بين الأعضاء خلال فترة رئاستها للمنظمة ، واتخاذ استانبول مقرًا للأمانة العامة .

(ك) الاتفاق على عقد القمة الثانية للمنظمة فى دولة بنجالاديش فى نوفمبر ١٩٩٨(١٥).

ولئن مثلت بعض المبادئ السابقة تأكيدًا على مجموعة من المبادئ التى سبق إرساؤها فى اجتماعات الدول الثمانى على مستوى الخبراء ووزراء الخارجية، كمبدأ رفض إحلال الانتماء إلى المنظمة محل الارتباطات الإقليمية والدولية للأعضاء . إلا أنها من زاوية أخرى شكلت تطويرًا لمجموعة ثانية من المبادئ كمبدأ توسيع نطاق التعاون الثمانى ليشمل الجوانب السياسية والثقافية ونحوها ، جنبًا إلى جنب مع الجانب الاقتصادى الذى هو أساس قيام المجموعة . والأرجح أن الدول المعنية تبينت صعوبة الفصل بين ماهو اقتصادى وما هو سياسى أو ثقافى ،

على أساس أن الخلافات التى تؤثر على المحورين الأخيرين قد تعطل التقدم على المحور الاقتصادى ، ولذلك فإنها قد تكون رأت العدول عن ترك الأمور السياسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، كما سبق وأعلنت ، وقررت أن تتصدى بنفسها لمعالجة مثل هذه الأمور . وإضافة إلى توسيع نطاق عمل المنظمة ، فإن توسيع نطاق عضويتها مثل وجهًا آخر من وجوه تطوير قائمة مبادئها . ومثل هذا التطوير يمكن أن يجد له تفسيرًا بأحد أمرين : الأول هو موازنة نفوذ الدول الإسلامية داخل المنظمة ، خصوصًا وأن البيان أعلن عن ترحيبه بسائر الدول النامية ، ولم يشترط فيها أن تكون دولاً إسلامية بالضرورة . بل لعل هذا التفسير يجيب بأثر رجعى على استفهام ارتبط باللحظة التأسيسية للمجموعة ذاتها ، وهو التالى : لماذا ضمت نيجيريا وهى ليست دولة إسلامية بالمعنى الدقيق للكلمة ولا هى دولة جوار جغرافى ؟ يذكر فى هذا الخصوص أن نسبة المسلمين (كأحد معايير تحديد الهوية الإسلامية للدولة) فى نيجيريا تقل عن ٥٠٪ من إجمالى السكان . أما الأمر الثانى فهو تطمين الدول العربية وجمهوريات وسط آسيا الإسلامية التى صدرت عنها انتقادات للمجموعة ، إما لأنها لم تنفتح لغير دولة عربية واحدة هى مصر ، وإما لأنها لم تمتد لتشمل الجمهوريات الإسلامية التى تمثل رديفًا لتركيا وإيران . ومن هنا فقد أعلن عبد الله جول وزير الدولة التركى فى حكومة أربكان أن « الدول الأخرى ستنضم فى الوقت المناسب للدول الثمانى »(١٦) ، فيما كان إسماعيل حم وزير الخارجية أكثر تحديدًا فى موقفه عندما ذكر أن هذه المجموعة « يجب توسيعها لتشمل هذه الجمهوريات »(١٧) .

ثالثًا - مجموعة الدول الثمانى : الفرص والقيود :

بين وصف رئيس الوزراء التركى السابق نجم الدين أربكان قمة الدول الثمانى بأنها «نقطة تحول مهمة فى تاريخ البشرية » ، ووصف رئيس الوزراء الماليزى مهاتير محمد القمة نفسها بأنها لم تكن « غير اجتماع آخر لا جدوى منه » ، تقع الحقيقة . فمن ناحية فإن اعتبار قمة استانبول بمثابة نقلة نوعية فى تاريخ تطور البشرية هو من قبيل المبالغة التى لا يمكن تقبلها إلا فى إطار حرص صاحب فكرة التجمع الثمانى على تعظيم فكرته وتضخيم أثرها لا أكثر . فبين مختلف التكتلات الاقتصادية التى تأسست أو نشطت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، يصعب اعتبار أيها يمثل علامة فارقة فى تاريخ تطور البشرية . ورغم ذلك فإن منطقة

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التى تضم فى عضويتها كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أثرت على النظام التجارى العالمى بتطوير سياسة الولايات المتحدة من الاعتماد فى تجارتها الخارجية على العلاقات متعددة الأطراف إلى الاعتمادعلى علاقات مركبة هى مزيج من الإقليمية والتعددية. كما أن الاتحاد الأوربى قدم كيانًا إقليميًا قوامه اثنا عشر عضوًا يمثلون المستهلك الأكبر فى العالم بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من الواردات العالمية ، علاوة على نسبة من الصادرات العالمية تبلغ ٢٢٪(١٨) . لكن من ناحية أخرى ، فإن جحد كل أثر لهذه المجموعة الناشئة وكأنها لم تكن ، هو من قبيل المبالغة التى لا تقل شططًا وغلوًا عن مبالغة تغيير التاريخ . فعندما نتحدث عن الدول الثمانى كأطراف فى هذه المجموعة ، فإننا فى واقع الأمر إنما نتحدث عن كتلة بشرية هائلة قوامها ٨٠٠ مليون نسمة ، كان توزيعها فى عام ١٩٥٥ على النحو التالى : أندونيسيا ١٩٣,٣ مليون نسمة ، وباكستان ١٢٩,٩ مليون نسمة ، وبنجالاديش ١١٩,٨ مليون نسمة ، ونيجيريا ١١١,٣ مليون نسمة ، وإيران ٦٤,١٢٠ مليون نسمة ، وتركيا ٦١,١ مليون نسمة ، ومصر ٥٧,٨ مليون نسمة ، وماليزيا ٢٠,١ مليون نسمة (١٩) ، ومثل هذه الكتل البشرية تجب العديد من الكتل البشرية المكونة لتكتلات اقتصادية أخرى . بما فيها تكتلى النافتا والاتحاد الأوربى ، حيث يبلغ قوام الأول ٣٨١,٤٤ مليونًا ، والثانى ٣٧٠ مليونًا(٢٠) ، أما أن يترجم هذا الخضم البشرى الهائل إلى إمكانيات اقتصادية ، وفرص للتسويق ، ومجالات للاستثمار ، وينتقل بدوله من قطاع من قطاعات التنسيق إلى قطاع آخر ، فتلك نقطة أخرى تنقلنا إلى مناقشة ثلاث نقاط جوهرية تتصل بمقومات تأسيس المجموعة ، والإضافة التى تقدمها مقارنة بسواها من التكتلات المناظرة ، وطبيعة التحديات التى تواجهها .

١ - مقومات تأسيس مجموعة الثمانى :

لم يدع الموقعون على البيان التأسيسى لمجموعة الثمانى لتكتلهم الجديد صفة المنظمة الإقليمية . وبالتالى فإنهم أعفوه من بعض العناصر الرئيسية التى تستند إليها عموم المنظمات الدولية (عمالية وإقليمية) من قبيل استقلالية إرادة المنظمة عن إرادات مجموع الأعضاء ، ووجود هيكل تنظيمى متماسك قوامه جهاز تنفيذى وآخر له الأولوية وثالث إدارى ورابع

قضائى يختص بتسوية المنازعات . وبالتالى فلقد نشأت المجموعة معلقة على الإرادة التركية متماهية مع رئيس وزرائها الرفاهى نجم الدين أربكان ، حتى إذا ما أطيح به من السلطة فرض التساؤل نفسه حول مستقبل المجموعة . ومن أوضح الدلائل على أن تركيا تعاملت مع المجموعة بوصفها صنيعتها الخالصة التى كان لها الفضل فى إنشائها ، وتملك بالتالى الحق فى فضها متى شاءت ، تلك العبارة التى وردت على لسان نائب رئيس الوزراء التركى بولند أجاويد فى ٢/ ٧/ ١٩٩٧ أى بعد ذهاب اربكان ، وهذا نصها : « إن تركيا تفكر فى إلغاء هذه المجموعة فى حالة تأكدها من عدم جديتها وعدم حاجتها إليها . وإذا فكرت تركيا فى الاستمرار فيها فستدعو هذه الجمهورريات - يقصد جمهوريات وسط آسيا الإسلامية - للمشاركة فيها »[٢١] .كما أن المجموعة لم تزود بأى من الأجهزة بمقتضى بيان استانبول بخلاف الأمانة العامة التى اتفق على أن تستضيفها أنقرة ، رغم أنها من الناحية الفعلية - وبغض النظر عن كونها منظمة دولية - كانت أحوج ما تكون مثلاً إلى آلية لتسوية منازعاتها السياسية التى تعد واحدة من أبرز تحدياتها .

لكن إذا لم تكن مجموعة دول الثمانى مطالبة بتمثل عناصر المنظمة الدولية ومقوماتها بحكم الطبيعة المختلفة لكليتها ، فإنها كانت مدعوة لمراعاة بعض المتطلبات الأساسية التى يفترض توافرها فى أى تكتل اقتصادى ضمانًا لحد أدنى من فعاليته ، وتلك هى :

(أ) تقارب مستوى الأداء الاقتصادى بين الدول الأعضاء على نحو يوزع المكاسب والأعباء بشكل متوازن . أو السماح بتفاوت مستوى هذا الأداء شريطة الاتفاق على سياسات معينة تستهدف تجسير الفجوة القائمة بين الأطراف فى مدى زمنى محدد .

(ب) التكامل بين الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء على نحو يشجع تجارتها البينية على حساب تجارتها مع دول من خارج التكتل .

(جـ) التقارب النسبى فى هياكل الأسعار داخل الدول الأعضاء بما يحقق لها ميزة نسبية من جراء الاتجار مع بعضها البعض ، ولا يلجئها إلى تكثيف تعاملاتها مع دول من خارج التكتل[٢٢] .

وبالتطبيق على مجموعة الدول الثمانى نجد أن أطرافها يتفاوتون تفاوتًا شديدًا فى مستوى الأداء الاقتصادى / الاجتماعى . فدول مجموعة الثمانى تنتمى إلى ثلاثة عوالم اقتصادية مختلفة هى التالية[٢٣] :

– عالم الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى وتنتمى إليه ماليزيا التى استطاعت فى غضون العقدين الماضيين أن تحقق انجازات اقتصادية/ اجتماعية مهمة . فلقد بلغ متوسط النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا بين ١٩٩٩٠ و ١٩٩٥ نسبة ٨,٧٪ ، وبلغ نصيب الصناعة التحويلية (التى هى عماد التقدم الاقتصادى) نسبة ٣٣٪ من هيكلها الإنتاجى فى ١٩٩٥ ، وبلغ متوسط النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ نسبة ٥,٧٪ ، وبلغ المقيدون بالمدارس الابتدائية ممن هم فى سن التعليم عام١٩٩٣ ٩٣٪ لكل من الإناث والذكور ، وبلغ عدد الوفيات بين الأطفال الرضع لكل ألف من المواليد ١٢ حالة فى عام ١٩٩٥ . وعلى الرغم من أن الأزمة المالية الكبرى التى ضربت تايلاند فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧ ، وانتقلت منها إلى عدة دول مجاورة منها ماليزيا ، ينتظر أن تلقى بظلالها على بعض مؤشرات الإنجاز الاقتصادى لهذه الدول. إلا أن النمور الآسيوية قادرة على استيعاب الدروس المستفادة من الأزمة وجوهرها : أن الأسواق لا تصلح اختلالاتها تلقائيًا ، وأن من الخطورة بمكان إطلاق حرية القطاع الخاص فى الاقتراض وعدم ضبط نشاط الأموال الأجنبية فى مضاربات البورصات[٢٤] . كما أنها قادرة على إعادة هيكلة اقتصادها مما يجنبها أزمة مماثلة فى المستقبل .

– عالم الدول متوسطة الدخل وتنتمى إليه دول كمصر وتركيا وإندونيسيا رغم وجود تفاوتات واضحة بينها فى مؤشرات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية . فلقد بلغ متوسط النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لإندونسيا بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ نسبة ٧,٦٪ ، وبلغ نصيب الصناعة التحويلية من هيكلها الإنتاجى نسبة ٢٤٪ عام ١٩٩٥ ، وبلغ متوسط النمو فى نصيب الفردمن الناتج المحلى الإجمالى نسبة ٦٪ فى الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ ، وبلغ المقيدون بالمدارس الابتدائية ممن هم فى سن التعليم نسبة ١١٢٪ للإناث و ١١٦٪ للذكور فى ١٩٩٣، وبلغ عدد الوفيات بين الأطفال الرضع لكل ألف من المواليد ٥١ حالة فى ١٩٩٥ .

أما نصيب مصر وتركيا من هذه المؤشرات على التوالى فكانت هى التالية : ٣,١٪ متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ لمصر مقابل ٢,٣٪ لتركيا ، و ١٥٪ نسبة إسهام الصناعة التحويلية فى الهيكل الإنتاجى لمصر عام ١٩٩٥ مقابل ٢١٪ لتركيا . و ١,١٪ متوسط معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ فى مصر مقابل ٢,٢٪ لتركيا . و ٨٩٪ نسبة تقييد الإناث ممن بلغن سن التعليم فى مصر عام ١٩٩٣ مقابل ٩٨٪ لتركيا . و ١٠٥٪ للذكور فى مصر بنفس العام مقابل ١٠٧٪ لتركيا. و ٥٦ حالة وفاة للأطفال الرضع بين كل ألف من المواليد فى مصر عام ١٩٩٥ مقابل ٤٨ حالة فى تركيا.

– عالم الدول منخفضة الدخل وتنتمى إليه باكستان وبنجالاديش ونيجيريا ، وقد بلغت أنصبتها من المؤشرات السابقة نفسها ما يلى : ٤,٦٪ متوسط معدل النمو السنوى من الناتج المحلى الإجمالى لباكستان بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ مقابل ٤,١٪ لبنجالاديش و ١,٦٪ لنيجيريا . و ١٧٪ نسبة الصناعة التحويلية فى الهيكل الإنتاجى لباكستان عام ١٩٩٥ مقابل ١٠٪ لبنجالاديش و ٥٪ لنيجيريا . و ١,٢٪ متوسط معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى باكستان بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ مقابل ٢,١٪ لبنجالاديش و١,٢٪ لنيجيريا . و ٤٩٪ نسبة تقييد الإناث اللائى بلغن سن التعليم فى مرحلة التعليم الابتدائى فى باكستان عام ١٩٩٣ مقابل ١٠,٥٪ فى بنجالاديش و ٨٢٪ فى نيجيريا ، و ٨٪ للذكور فى باكستان مقابل ١٢,٨٪ فى بنجالاديش و ١٠,٥٪ فى نيجيريا ، وأخيرًا ٩٠ حالة وفاة بين الأطفال الرضع بين كل ألف من المواليد فى باكستان عام ١٩٩٥ مقابل ٧٩ حالة فى بنجالاديش و ٨٠ حالة فى نيجيريا .

وعلى صعيد آخر ، تعكس حركة الأسعار فى دول مجموعة الثمانى تباينات جمة توضحها ملاحظة متوسط التضخم السنوى فى كل منها . فعلى حين بلغ متوسط التضخم السنوى فى الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ فى ماليزيا ٣,٣٪ فإنه بلغ فى مصر ١٥,٧٪ ، وفى نيجيريا ٢٣٪ ، وفى تركيا ٦٤,٤٪[٢٥] .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن القول إن المتغير العقائدى كان هو المتغير الأهم فى اختيار أربكان لعناصر مجموعته على أساس أن جميعها (باستثناء نيجيريا) من الدول الإسلامية ،

الأمر الذى يهيىء لأربكان نواة صلبة للوحدة تتفق مع تطلعاته الدينية ، حتى وإن قبل لاحقًا بمبدأ انضمام دول غير إسلامية إلى مجموعته . كما كان المتغير الديموجرافى هو المتغير التالى فى أهميته عند تشكيل أربكان لمجموعته على أساس أن أعضاءها (باستثناء ماليزيا) من دول الثقل البشرى والكثافة السكانية ، الأمر الذى يضمن له سعة المحيط الذى يمارس فيه قيادته . أما المعايير الاقتصادية ، التى سبقت الإشارة إليها ، فلا يبدو أنها كانت مما شغل به نفسه الزعيم الرفاهى .

٢ - موضع مجموعة الثمانى بين الارتباطات الدولية للدول الأعضاء :

إذا كان بيان استانبول حرص على عدم نفى الارتباطات الدولية الأخرى للأعضاء ، فإن التساؤل الذى قد يثور هذا المقام هو : ما الإضافة التى تقدمها المجموعة الجديدة لهؤلاء الأعضاء مقارنة بغيرها من تجمعاتهم ؟ إن الدول الثمانى المشكلة للمجموعة الجديدة يرتبط بعضها ببعض عبر تنظيمين إقليميين رئيسيين ، الأول : هو منظمة التعاون الاقتصادى التى تأسست فى عام ١٩٦٥ تحت اسم منظمة التعاون الإقليمى ثم أصابها الجمود باندلاع الثورة الإيرانية وانسحاب إيران من حلف الناتو ومن المنظمة إلى أن أعيد إحياؤها فى عام ١٩٩٢ ووسعت عضويتها لتضم إلى جانب أعضائها المؤسسين وهم تركيا وإيران وباكستان ، كلاً من أفغانستان وجمهوريات القوقاز ووسط آسيا الإسلامية ، مع ملاحظة أن كازخستان تشارك فيه بصفة مراقب . والثانى هو رابطة دول الآسيان التى تشترك فى عضويتها ماليزيا وإندونيسيا وبنجالاديش جنبًا إلى جنب مع دول أخرى مثل تايلاند والفلبين .

ولو توقفنا أمام ما استهدفه كل من هذين التنظيمين ابتداء وما حققه منه بالفعل ، أمكننا القول إن التطوير الذى لحق بمنظمة التعاون الاقتصادى كان يرمى إلى تحقيق هدف محدد هو إنشاء سوق إسلامية مشتركة . وقد عكست قمة المنظمة التى عقدت فى عشق أباد فى عام ١٩٩٦ جانبًا من هذا الطموح عندما ركزت قراراتها على تطوير التعاون بين الدول الأعضاء فى مجال التبادل التجارى والطاقة والاتصالات[٢٦] . لكن من الناحية الفعلية فإن إجراءات توثيق التعاون بين الأطراف جرت من خلال أطراف ثنائية أو ثلاثية بأكثر مما جرت فى إطار المجموعة ككل . وفى هذا السياق ، يمكن الحديث عن تعاون إيران مع تركمنستان لمد

خط للسكك الحديدية من مدينة مشهد الإيرانية إلى مدينة سراخس على الحدود مع تركمنستان وهى التى ترتبط بسائر جمهوريات آسيا الوسطى والصين فى إحياء الطريق القديم المعروف باسم طريق الحرير ، أو لمد خط أنابيب لنقل الغاز من تركمنستان إلى إيران بطول مائتى كيلومتر . كما يمكن الحديث عن تعاون إيران مع تركيا فى إطار صفقة الغاز ، التى سبقت الإشارة إليها(٢٧) ، أو تعاونها الثنائى مع تركمنستان لتوصيل الغاز من هذه الأخيرة إلى تركيا مرورًا بشمال إيران . بقول آخر : فإن منظمة التعاون الاقتصادى تعكس التعقيد الشديد فى علاقة أقطابها ، وبالذات القطبين التركى والإيرانى ، وهى العلاقة التى تتسم بالتعاون فى بعض جوانبها ، فيما تتسم بالتنافس والصراع واتباع سياسة المحاور فى جوانب أخرى . أما فيما يتعلق بالتنسيق بين هذين القطبين وباكستان وأفغانستان ، إضافة إلى مجمل الجمهوريات الإسلامية ، فإن تطورًا ملموسًا لم يتحقق فى هذا الخصوص .

وإذا انتقلنا إلى رابطة دول الآسيان التى تشكلت بهدف أن يكون لها ثقل مالى وتجارى فى مواجهة التجمعات الإقليمية القائمة ، فسنجد أنها لم تنجح فى تنشيط الصادرات البينية لأعضائها فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ بأكثر من ١٧٪ إلى ١٨٪ من إجمالى صادراتهم ، فيما تمكن الاتحاد الأوربى من الوصول بالصادرات البينية لأعضائه إلى نسبة تتراوح بين ٥٦ و٦٠٪ من إجمالى صادراته (٢٨) . وارتبط ذلك فى جانب منه باعتماد الأطراف سياسة إحلال الواردات بكل ما تستدعيه من إجراءات حمائية علاوة على التشابه فى هياكل الإنتاج والموارد لدول الرابطة . فإذا كانت الدول الأعضاء فى مجموعة الثمانى لم تتمكن من خلال عضويتها السابقة فى تكتلات اقتصادية ، ومن خلال روابط تنظيمية أوثق ، كما هو الحال مع الايكو (التى هى منظمة إقليمية وليست مجرد تجمع أو مجموعة) من أن تفعل تعاونها الاقتصادى بالشكل المطلوب ، سواء كان هو إنجاز السوق الإسلامية المشتركة ، أو كان هو منافسة التكتلات الإقليمية القائمة ، فماذا يمكن أن نتصوره من إضافة للتجمع الجديد ، وهو يستقطب دولاً من خارج المنطقة (مصر ونيجيريا) كما يحمل المزيد من أسباب الصراع السياسى بين الأطراف ؟ فى محاولة للإجابة على هذا التساؤل ، يرصد أمين طاهرى بعض مظاهر التكامل الاقتصادى بين دول مجموعة الثمانى ، مشيرًا إلى أن هذه الدول مستمرة فى تصدير السلع المتماثلة (كالفولاذ) وفى استيراد السلع التى تعانى من نقصها (كالأغذية)

وذلك دون أن تفكر فى شيء من التنسيق الإقليمى فيما بينها ، سواء لتحسين فرص تسويق السلع المتماثلة ، أو لتطوير القطاع المنتج للسلع الشحيحة. هذا دون الحديث عن مشاكل انتقال العمالة من إيران لتركيا أو من مصر لإيران أو من نيجيريا إلى ماليزيا وإندونيسيا[٢٩] .

وبطبيعة الحال ، فسوف تزيد الصورة غموضًا إذا أدخلنا فى حيز التحليل الارتباطات الإقليمية التى ترتبط بها الدول الثمانى كل على حدة , من قبل منظمة بحر قزوين التى تجمع فى عضويتها كلاً من إيران وروسيا وأذربيجان وتركمنستان وكازاخستان . ومنظمة البحر الأسود التى تضم كلاً من تركيا وروسيا وأوكرانيا ومولدفيا وأذربيجان وأرمينيا وبلغاريا ورومانيا وجورجيا . والمنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) التى تأسست فى لاجوس فى مايو ١٩٧٥ خلفًا للمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا ، وتضم حاليًا فى عضويتها ستة عشر دولة أهمها نيجيريا والنيجر والسنغال وموريتانيا وسيراليون وتوجو وغانا وغينيا[٣٠] . وأعدنا طرح السؤال : أى جديد تحمله مجموعة الثمانى ؟ ثم إذا كان الأصل فى التكتلات الاقتصادية أن تنشط المبادلات بين أعضائها ، فهل يمكن الحديث عن علاقة تنافسية بين الأطراف التى تنتظم فيها الدول الثمانى فرادى ومجموعات ، خاصة وقدخلا الميثاق التأسيسى من بند أو آلية لضمان التنسيق بين مختلف انتماءات الأعضاء ؟

٣ - التحديات التى تواجه مجموعة الثمانى :

تختلف الدول الثمانى بشدة فى كل من توجهاتها الأيديولوجية ونظمها السياسية وسياساتها الخارجية . فهناك إيران ، الجمهورية الإسلامية الشيعية ، التى تقيم نظامها السياسى على أساس مبدأ ولاية الفقيه ، وتركيا الدولة العلمانية التى تطارد كل مظاهر التعبير الدينى على ساحتيها السياسية والاجتماعية ، وبين هذين النموذجين الطرفيين يمتد خط متصل تتوزع عليه الدول الست المتبقية . ومع كون الجيش يتمتع بحضور قوى فى سائر الدول النامية ، إلا أنه بين الدول الثمانى ، توجد ثلاث دول يعتبر فيها الجيش ركنًا ركينًا فى نظمها السياسية ، وتلك هى باكستان ونيجيريا وتركيا . وفى النموذج الأخير أسس الجيش نمطًا من التدخل السياسى عرف باسمه وصار يطلق على كل دور مماثل للجيش ، وذلك هو « النمط التركى للتدخل » . وهناك تفاوت فى درجة الانفتاح السياسى وفى تاريخ هذا الانفتاح نفسه ، ما بين

النظام المصرى الـذى أخذ بـالتعددية قبل اثنين وعشرين عـامًا ، والنظـام النيجيرى الذى ظل القمع سمتـه الأسـاسيـة وداعى الاستنفار الـدولى ضـده حتى وقت قـريب . كما أن هنـاك اختلافًـا فى مستوى الاستقرار السيـاسى ما بين بنجـلاديش التى يعتمد فيها الاغتيـال وسيلة لتغيير النظام السياسى ، أو نيجيريـا التى تعد النموذج الأشهر بظاهرة الانقـلابات العسكرية فى أفـريقيا ، ومـاليزيـا التى تكاد لا تشهـد من أعمال العنف السياسى إلا لمامـا(٣١) . هـذا إلى الاختلاف فى التوجه الخارجى ما بين تركيا التى ترقى فى علاقتها الوثيقة بالقطب الأمريكى إلى مستوى التحالف العسكرى عبر حلف شمال الأطلنطى ، وماليزيا وإندونيسيا اللتين تحتفظان بعلاقات متوازنة مع الشرق والغرب معًا ، وإيـران التى ترفع شعار « لا شرقية ولا غربية فقط جمهورية إسلامية » .

وإذا كان ليس مـن المطلوب - فضلاً عن أنـه من غير الممكن - أن تنشأ مجمـوعة من النظم السيـاسيـة المستنسخـة بعضهـا من بعض ، إلا أن المتغيرات الـداخليـة قـد تلعب دورًا أساسيًا فى تعطيل التجربـة التكاملية برمتها . وأكتفى فى هذا الخصوص بنمـوذج واحد لكونه بالغ الـدلالة لأنه ينبع من الدولـة راعية مجموعة الثمانى ، أى تـركيا . وأناقش من خلالـه أثر التوجه الأيديولوجى (العلمانى) للنخبة على تحجيم التـوجهات التكاملية (الإسلامية) للزعيم الرفاهى نجم الدين أربكان . فعندمـا أعلن الأخير اعتزام بلاده عقد تفاق للتعاون مع إيران فى مجال الصناعات العسكرية ، وهو الأمر الذى كـانت الجمهورية الإسلامية شديدة الحرص عليـه لكسر الحصار المضروب على استيرادهـا السـلاح من الغـرب والشرق معًا ، كـان الجيش التركى لأربكان بالمرصاد(٣٢) . فقد رفض الجيش أن تـأخذ العلاقـات التكامليـة بين البلدين هذا المنحى العسكرى ، وعبر عن هذا الرفض صراحة وزير الـداخلية فى حينه تورهان طابان ، بل إنـه انـزلق فى بعض الأحيان فى معـرض تعبيره عن رفضـه إلى مظـاهـر وسلوكيـات تجافى القواعد الدبلوماسية المرعية . فعندما زار هاشمى رافسنجانى الرئيس الإيرانى السابق تركيا ، رفض وزير الدفاع التركى حضور الاستقبال الـرسمى المقام له فى إشارة إلى أن رافسنجانى هو شخص غير مـرغوب فيه . وعنـدما أعـرب رافسنجانى عـن رغبته والوفـد المرافق لـه فى زيارة مصانع الطيران التركية ، رفض تورهان التصريح له بالزيارة بحجة أنها - أى المصانع التركية - مؤسسة عسكرية حساسة(٣٣) .

أكثـر من ذلك غضب الجيش التركى غضبة مضريـة لمجرد أن صرح السفير الإيـرانى فى أنقرة محجـوب قرى بأمله أن تطبق الشريعـة الإسلاميـة فى تركيا ، وأدى هـذا التصريح إلى أزمة حادة فى العـلاقات بين البلدين أفضت إلى تبـادل طرد الدبلـوماسيين[٣٤] . وخفض التمثيـل الدبلومـاسى بين البلدين إلى مستوى قائم بالأعمال . وفى هـذا السياق نفسه ، يصح أن نضع سلسلة التنازلات والمراجعات لعموم المواقف (الإسـلامية) لأربكان ، وبخاصة تجاه إسرائيل والاتحاد الأوربى والولايـات المتحدة . أكثـر من ذلك ، ووعيًا منـه بطبيعة الخطـوط الحمر التى يتحرك فى إطـارها ، ولأنه أميل بحكم شخصيتـه إلى البرجماتية ، مضى أربكان من تلقـاء نفسه فى المزايدة على العلمانيين الأتراك ، فإذا هو الزعيم الإسلامى المخضرم ، يزرو قبر كمال أتاتورك مقوض دولة الخلافة وبانى تركيا العلمانية الحديثة .

والأثر الآخر لـلاختلاف بين دول مجموعة الثمانى أيديـولوجيًا وسياسيًا ، وهـو أثر مرتبط بسابقـه يتمثل فى تفجير قائمة طـويلة من الخلافات فى العـلاقات البينية للـدول الأعضاء ، خاصة على ضوء تباين مصالحها القومية . وأدلل على هذه النوعية من الخلافات بمراجعة نمط التفـاعـلات بين أطراف المثلثين التـاليين : مصر – تـركيـا – إيـران ، وإيران – بـاكستـان – أفغانستان .

(أ) مثلث مصر - تركيا - إيران :

تشكل هذه القضيـة ، فى جوهرهـا ، امتدادًا لصراع النفـوذ بين المماليك من جانب أول ، والإمبراطـورية العثمانيـة من جانب ثـان ، والإمبراطوريـة الصفويـة من جانب ثـالـث . ومن هـذه النقطـة المبـدئيـة ينطلق د. محمـد السيد سليم ليرسـم خطًا بيـانيًـا للتطـور التـاريخى فى العلاقـات بين الدول الثـلاث ، فيشير إلى انتقالها مـن الصراع الإمبراطورى فى القـرن السادس عشر ، إلى نمط آخـر من التفـاعل فى منتصف الخمسينيـات وضع تـركيـا وإيـران كحليفتين رئيسيتين للحزب فى مـواجهة مصر النـاصرية ، إلى استقرار العـلاقات الثـلاثية وانفـراجها فى السبعينيات بتحويل مصر السـاداتية وجهها شطر الغرب ، إلى وقوف مصر وتـركياصفًا واحدًا ضد إيرا ن الإسلامية بعـد اندلاع ثورتها فى نهاية السبعينيات[٣٥] ، إلى توازن قلق لم تتبلـور بعد ملامحه تنتقل فيـه تركيا ما بين المربعين الإيـرانى والمصرى . ويمكن القول إن تطور العـلاقات

بين أطراف هذا المثلث ائتـلافًا واختلافًا ارتبط بحـزمة من القضايا ، كما أديـر على مجموعة من الساحات.

بداية « بقضايا الصراع » فلقد مثل البعض منهـا مماسًا مباشرًا بين مصالح الدول الثلاث كقضيـة الصراع العربى/ الإسرائيلى ، أو قضيـة الحركات الإسـلامية ، فيما تماس البعض الآخـر منها بشكـل غير مباشر مع مصالـح تلك الدول من خـلال تأثيره على أطراف تقع على حـافة المثلث لكنهـا وثيقـة الصلة بأضـلاعـه كقضيـة الـدور التركى فى شمال العراق وقضيـة الميـاه والحدود. ومن جهة ثانيـة ، تتسم القضايا المشار إليهـا بدرجة عاليـة من الصيرورة ، وبالتالى فإنها تعيد فرز مواقف الدول الثلاث تجاه بعضها البعض من فترة تاريخية إلى أخرى .

كانت قضية الصراع العربى/ الإسرائيلى هى السبب الرئيسى المعلن لقطع إيران علاقاتها الدبلـوماسيـة مع مصر منذ عـام ١٩٧٩ وحتى الآن ، وتلك مفارقـة أولى فى تشكيل التجمع الثمانى المدعو لتفعيل علاقات أطرافه ، فيما تنتفى العـلاقات الدبلوماسية بين اثنين من أهم أعضـائه المؤسسين : مصر وإيـران . لقد أدانت الثـورة الإسـلاميـة معـاهدة كـامب ديفيـد ، وتعهدت بتحـرير القدس فور أن تفـرغ من حربها مع العراق ، وجاهـرت بدعمها للانتفـاضة الفلسطينيـة ، وظلت طول الـوقت تعلن استئنـاف عـلاقاتها مـع مصر على مراجعـة الأخيرة موقفهـا من التسويـة السلمية . وعلى الـرغم من أن تركيا تجاوزت مصر بها لا يقـاس من حيث علاقتها مع إسرائيل ، إلا أن تطور العلاقـات التركية/ الإسرائيلية لم يقلق إيران بشكل جلى إلا منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ، إلى أن توج هذا التطور بتوقيع الاتفاق العسكرى الشهير بين البلدين فى ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦ . يذكر أن هذا الاتفاق سمح لإسرائيل باستخدام المجال الجوى التركى لإحكام قبضتها على كـل من سوريا وإيران ، كما تضمن إسهـام إسرائيل فى تطوير ٥٤ طائرة من طراز (اف - ٤) ، ونص على قيام الدولتين بمناورات مشتركة ، فضلاً عن تكوين منتدى استراتيجى للحوار حول الأخطار المشتركـة ، وتعاون الدولتين فى أنشطة الاستخبارات والتنصت على سوريا وإيران(٣٦) . ومن المفارقة أن نجم الدين أربكـان الذى كان قدحمل بقوة على هذا الاتفاق وتعهد بإلغائه فور توليه السلطة ، سرعان ما تراجع عن سابق تعهده ، ومضى يهون من شأن الاتفـاق بل وأردفه بـالمزيد(٣٧) . ومن قبل ذلك مشروعـات لتحـديث إسرائيل الدبابات التركية من طراز « إم - ٦٠ سى » ، وإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلة من طراز « ميركانا -

٣ » فى تركيا. فضلاً عن مشروعات لإنتاج طائرات مراقبة بطيار وبدون طيار [٣٨] . ولئن لم يتسبب هذا الاتفاق فى قطع إيران علاقاتها بتركيا ، لكنه حملها على نقد تركيا بعنف واتهامها بأنها « انخرطت فى مشروع صهيونى إقليمى »[٣٩] . وشاركت مصر إيران هجومها على الاتفاق سيما وهو يخل بالتوازن الاستراتيجى فى المنطقة وينذر باندلاع «نزاعات مسلحة فى المستقبل »[٤٠] .

وبالنسبة لقضية الدور التركى فى كردستان العراقية ، فلقد مر بعدة مراحل منذ نهاية حرب الخليج الثانية وحتى الآن . فمن استضافة قوة المطرقة فى قاعدة إنجدليك منذ يوليو ١٩٩٧ للإشراف منطقة الحظر الجوى شمال خط عرض ٣٦ فى العراق ، إلا أن الإغارة المتكررة على قواعد حزب العمال الكردى (التركى) شمال العراق اعتبارًا من الشهر نفسه وعلى مدى ٣١٣ مرة أخطرها عملية فولاذ التى شارك فيها ٥٠٠٠٠ جندى تركى فى ٢٥ مايو ١٩٩١[٤١]، إلى المشاركة فى آلية اللقاء الثلاثى (بالاشتراك مع إيران وسوريا) للبحث فى مستجدات الوضع شمال العراق منذ ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ ، إلى إنشاء حزام أمنى بطول ٣٠ كم^{٢} وبوجود عسكرى يتراوح ما بين ١٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ جندى تركى مع زرع أجهزة للتنصت[٤٢] . وإذا كانت تلك التطورات كافة قد وقعت قبل وصول أربكان إلى السلطة ، إلا أن أربكان هو الذى تكفل بتحديد عمل قوة المطرقة فى أغسطس ١٩٩٧ بعد أن كان يعارضها أولاً لآثارها الاقتصادية السلبية على العلاقة مع إيران ؛ وثانيًا لتأمينها أكراد تركيا مع من تؤمنهم من أكراد العراق . ويعزو البعض تغيير موقف أربكان إلى حرصه على أن تنفذ الولايات المتحدة صيغة النفط مقابل الغذاء التى تستفيد منها تركيا واستمالة الولايات المتحدة حتى تزود بلاده بالمزيد من الطائرات والفرقاطات[٤٣] . ومع تزايد النفوذ التركى شمال العراق ، كان لإيران ومصر الموقف نفسه ، فلقد كان يقلقهما تنامى الدور التركى شمال العراق لإخلاله بالتوازنات الإقليمية لصالح تركيا ، ولتمهيده لتفكيك العراق رغم أن هذا الخيار هو ضد إرادة تركيا على طول الخط . ولذلك احتجت الدولتان بشدة على التطورات التى لحقت بالدور التركى فى المنطقة ، وآخرها الحزام الأمنى . لكن من المفارقة أن إيران التى أخذت على تركيا انتهاك السيادة العراقية ، لم تتورع عن الحذو نفسه تارة لمطاردة فلول جماعة مجاهدى خلق المعارضة لنظامها ، وأخرى للتدخل فى مسار الصراع الكردى لموازنة طرفيه. ومثل هذا الموقف شكل نقطة للمفارقة بين الموقفين المصرى والإيرانى .

وتسهم قضـايا المياه والحدود فى إحـداث المزيد مـن التشابكـات المربكـة فى علاقـات مثلث: مصر - إيـران - تركيـا . فمصر وإيران تـرفضان على طـول الخط التوظيف السيـاسى التركى لورقـة المياه للضغط على سـوريا والعـراق فى مسألة الأكـراد ، وفى مسألة الحدود ، وفى مسألة الصراع العـربى/ الإسرائيلى . فإذا كانت سـوريا والعراق ممثلين ركيـزتين أساسيتين من ركائز الأمن القـومى العربى ، فإن سوريـا هى الحليف الاستراتيجى العربى لإيران . وتـركيا لم تحفل يومًـا بإخفاء أطماعهـا فى الموصلل وكركـوك العراقيتين ولا يكتمان رفضهـا البات رد إقليم الإسكندرونـة السورى . كما أن تـركيا هى أحـرص ما تكون على دمـج إسرائيل فى إطار الشرق أوسطى . لكن على الجانب الآخر ، يتقارب الموقفان المصرى والتركى فى مـواجهة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثـلاث ، ورفضها التفاهم إلا بخصوص جزيرة أبى مـوسى وفى إطار ثنائى لا إقليمى ولا دولى ، وعلى أسـاس التسليم المبـدئى بالسيـادة الإيـرانيـة عليها . كما يتقـارب الموقفان كذلك من المطالبات الإيرانية بالبحـرين بين وقت وآخر ، فضلاً عن المطالبة العراقية بإقليم عربستان أو خوزستان الذى اقتطعته إيران وضمته لأراضيها .

أمـا قضيـة الحركـات الإسـلاميـة فإنها تسـاعـد على صف تـركيـا ومصر ضـد إيـران . فالجمهوريـة الإسلامية متهمة من تـركيا بمطاردة المفكرين العلمانيين المبرزين لـلأتراك ورموز المعارضة الإيرانيـة اللاحقة إلى تركيا . كما هى متهمة من مصر بدعم الحركات الإسـلامية ماليًا ومعنويًا وعسكريًا ،و الاحتفاء بعنف قتلة أبناء الشعب المصرى وقياداته (نموذج إطلاق اسم خالد الإسلامبولى قاتل الرئيس أنور السادات على أحد شوارع طهران) .

وانتهـاء بساحـات الصراع ، فإنها تطـال مختلف المناطق التى يتمـدد إليهـا نفوذ الـدول الثلاث . فلقد كانت الساحة الخليجية فى فترة ما بعدحرب الخليج الثانية حيزًا لمواجهة أساسية بين مصر وإيران ، فالأخيرة التى تمسكت دومًـا بأن يكون الدفاع عنأمن الخليج مسـؤولية دوله وثبتت على مبدئهـا رغم تحولها من نظام إلى نظام ، تعـاملت بغضب شديـد مع إعلان دمشق الذى جمع مصر وسـوريا إلى دول مجلس التعاون الخليجـى الست وعهد إلى ثمانيتها بمسـؤولية تأمين الخليج . فإذا هى تنقل نشاطهـا إلى خارج مجالها الحيوى وتلتف نحـو مصر من الجنوب فى مبادلـة لتهديـدها بتهـديد . حتى إذا مـا تكفلت جملة تطـورات بإفراغ إعـلان دمشق من مضمونـه ، انحسر الضوء ولو لحين عن أحـد أبعاد الصراع المصرى/ الإيرانى . ومثلت سـاحة

آسيا الوسطى والقوقاز مختبر للمواجهة بين تركيا وإيران ، فللدولتين إمداداتها المذهبية والقومية وارتباطاتها التاريخية وحدود طويلة مع الجمهوريات البازغة تمتد فى الحالة الإيرانية إلى مسافة ٢٠٠٠ كم . وعلى ذلك شهدت مرحلة ما بعد الانهيار السوفيتى سباقًا محمومًا بين الدولتين على إحراز النقاط فى المحيط الإسلامى بشقيه وسط الآسيوى والقوقازى . اعتمد المسؤولون الإيرانيون خطة للتغلغل فى هذا المحيط قوامها إقامة المعارض الصناعية والتجارية ، ومكاتب الطيران ، والبنوك الإسلامية، والمدارس الفارسية فى عواصم تلك الجمهوريات(٤٤) .
ومن جانبهم كان المسؤولون الأتراك أحرص ما يكونون على دمج الجمهوريات الإسلامية فيما يشاركون فيه من منظمات إقليمية . وهم مثل الإيرانيين كانوا يتخذون تلك الجمهوريات عنصرًا أساسيًا فى طرحهم الشرق أوسطى رغم اختلافهما حول مضمون هذا الطرح . أما الساحة الثالثة والأخيرة فكانت هى الساحة الإسلامية ، وهى ساحة ظلت لمصر دومًا بمثابة أداة لاغاية . حدث ذلك فى الستينيات عندما أرادت مصرالناصرية مواجهة النفوذ السعودى فنشطت فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى ، وأطلقت بعثاتها الإسلامية إلى دول القارة السوداء . وتكرر ذلك بعد الإطاحة بالنظام البهلوى فى إيران ، حيث كان خوف مصر من النفوذ الإيرانى الإسلامى، داعيها لتفعيل دورها فى القضايا ذات الأبعاد الإسلامية : كأفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك . ولئن لم تكن للساحة الإسلامية أولوية على أجندة تركيا لأسباب مفهوم ، إلا أن اعتلاء أربكان للسلطة طرح فكرة قيادة بلاده للأمة الإسلامية ، بل وللعالم أجمع .

(ب) مثلث إيران - باكستان - أفغانستان :

ظلت إيران سواء قبل اندلاع الثورة الإسلامية أو بعد اندلاعها تشكل رهانًا أساسيًا لباكستان . فلقد حرصت هذه الأخيرة على تجنب انضمام إيران إلى جارتيها المعاديتين لها وهما : الاتحاد السوفيتى من جانب ، والهند من جانب آخر ، منعًا لاحكام طوق العداء حول باكستان. ولئن بدا هذا الخوف ميسورًا فى ظل حكم أسرة آل بهلوى بالنظر إلى العلاقات الأمريكية / الإيرانية الوطيدة ، إلا أنه لم يعد كذلك ، وقد راجعت إيران مجمل توجهاتها الخارجية فى ظل حكم آيات الله . وجاء الغزو السوفيتى لأفغانستان ليؤيد مخاوف باكستان من غزو سوفيتى مماثل للجمهورية الإسلامية. وبالإضافة إلى هذا السبب الجوهرى لاهتمام

باكستان بإيران ، فلقد كان ثمة سبب آخر لا يقل أهمية ، وهو وجود أقلية شيعية معتبرة فى باكستان تتراوح نسبتها بين ٢٠ و ٢٥٪ من إجمالى السكان . وأخيرًا فإن التجارة والمصالح الاقتصادية الباكستانية/ الإيرانية المشتركة تكفلت بحفظ علاقات طيبة بين البلدين ، وجعلت باكستان تغض الطرف عن الأساس الثيوقراطى للنظام الإيرانى بعد الثورة ، مثلما حدت بإيران إلى التجاوز عن حميمية العلاقات الباكستانية/ الأمريكية . لكن المشكلة الأفغانية ضد قوات الاحتلال السوفيتى مع اهتمام خاص بفصائل المقاومة الشعبية (وأهمها مجلس الاتحاد الإسلامى ، والحركة الإسلامية ، والحرس الشورى ، وحزب الله ، ومنظمة المحاربين من أجل رفع الظلم) . ومن المعروف أن الشيعة يمثلون ١٥٪ من إجمالى سكان أفغانستان . ومن جانبها ، اشتركت باكستان مع إيران فى تلك المرحلة فى هدف تحرير أفغانستان من حكم نجيب الله المدعوم سوفيتيًا ، لكنها اختصت بدعم المجاهدين السنة بحكم توجهها السنى واستضافت بالتالى على أرضها تحالف الأحزاب السنية السبعة (المكون من الجمعية الإسلامية ، والحزب الإسلامى بشقيه ، والاتحاد الإسلامى ، وجبهة أفغانستان الوطنية الإسلامية ، وحركة الثورة الإسلامية ، والجبهة الوطنية لتحرير أفغانستان) . وطالما ظل الخطر الخارجى ماثلاً ، فإن الخلافات المذهبية والعرقية ودلالاتها السياسية لم تطف على السطح ولم تمثل محورًا للشد والجذب بين الأفغان ولا بين مصالح دول الجوار .فإذا ما انتقلنا إلى المرحلة الثانية ، مرحلة مابعد التحرير ، تفجرت التناقضات بين المواقف والأهداف . فلقد وقفت إيران وباكستان لبعض الوقت الموقف ذاته دعمًا للحزب الإسلامى جناح قلب الدين حكمتيار لأسباب خاصة بكليهما . بالنسبة لباكستان ، فإن الحزب بتركيبته الباشتونية كان يمثل امتدادًا عرقيًا لها ، وبالتالى كان من مصلحتها الوصول به إلى سدة الحكم . وبالنسبة لإيران فإن التزام هذا الجناح من الحزب بقاعدة العدالة السياسية كان يطمئنها على مستقبل نصيب الشيعة الأفغان . ثم عادت إيران لتغير موقفها من حكمتيار بسبب عرقلته تشكيل حكومة ائتلافية متوازنة فى كابول، وتقترب من ثم من الجناح المنافس له فى الحزب الإسلامى وهو جناح برهان الدين ربانى بذراعه العسكرى المتمثل فى الجمعية الإسلامية لأحمد شاه مسعود . أما باكستان فلقد ظلت على دعمها لجناح قلب الدين حكمتيار .

وعندما قدر لحركة طالبان أن تبتولى على الحكم فى أفغانستان ، تعمق الخلاف الباكستانى/ الإيرانى .فلقد رفضت إيران الاعتراف بهذا التطور ووصفت الحركة بالظلامية ،

وتسديد أكبر اساءة للإسلام ، وتمسكت بشرعية الرئيس المخلوع برهان الدين رباني . أكثر من ذلك ، أفـادت مصادر طـالبان أن إيـران تسلح الجبهة الموحـدة وتمدها بـالأسلحة والـذخيرة وتدرب عناصرهـا بواسطة رجال الحرس الثوري ، بل وتدفع بعض رجـال هؤلاء الحرس للقتال بين صفوف الجبهـة[٤٥] . وفي المقـابل اعترفت بـاكستـان بشرعيـة حكم طـالبـان وكـونت مع السعودية تكتـلاً (إسلاميًا) في مواجهة إيـران . وعلى الجملة فرضت القضية الأفغـانية نفسها بكل تعقيداتها وتشـابكاتها على الأطـراف المختلفة التي تشارك فيهـا الدول الثـلاث : إيران - أفغانستان - باكستان ، وفي مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادي[٤٦] .

خاتمـة :

لقد حاولت هذه الورقة أن تـوضح ظروف نشأة مجموعة دول الثماني ، وهي ظروف حملت المجموعة منذ بدايتها بأسباب الضعف ، سواء بحكم ارتباط النشأة بإرادة نجم الدين أربكان وطموحاته في الزعامة الإسلاميـة ، بل والكونية في مرحلة لاحقة ، أو بحكم التحكمية في اختيار أعضاء المجموعة نـزولاً على معيار الكثافة السكانية وهو معيـار لا يضمن استمرار المجموعة ، نـاهيك عن تفعيلهـا ، أو بحكم ازدواجيـة اختصاصـات هـذه المجمـوعة مع اختصـاصـات تكتلات أخرى متشـابهة المبادئ والأهداف ، أو بحكم السرعة الشـديدة التي ظهرت بها والتي تشكك في دراسة شتى جوانبها وتقتضي إمكانيات نجاحها . وفي تلك الحدود ، فإن المجموعة مـرشحة ، إمـا لأن تنضـاف إلى تكتـلات مشابهة تستمـر ولكن لا تعمل ، أو لأن تنحل كليـة وتصبح كأن لم تكن.

الهوامش

(١) أشرف سنجر، الوزارة الائتلافية فى تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٧، ١/١٩٩٧، ص ص ١٨٤ -١٨٥.

(٢) د. محمد نور الدين، الحركة الإسلامية فى تركيا، بحث مقدم إلى مؤتمر «**الحركات الإسلامية فى آسيا**»، القاهرة: ٢٤ - ٢٦/١١/١٩٩٦، ص ص ٢٦ -٤١.

د. جلال معوض، العرب وتركيا، فى مجموعة باحثين، **حال الأمة العربية: المؤتمر القومى العربى السابع**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ص ١٦٧ - ١٧٠.

(٣) انظر نص حديث نجم الدين أربكان مع مجلة «نقطة» التركية الأسبوعية فى: **شئون تركية**، عدد ٨ ١٥/١١/١٩٩٢، ص ص ١٤ - ١٥.

(٤) د. محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦- ٦٠.

(٥) د. محمد نور الدين، **تركيا فى الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، لندن - بيروت، دار رياض الريس، ١٩٩٧، ص ص ٢٥- ٣٤.

(٦) د. جلال معوض، الإسلام والتعددية فى تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩٢، **سلسلة بحوث سياسية**، عدد ٨١، ٧/ ١٩٩٤، ص ٣٢، ص ٣٦.

د. محمد نور الدين، الحركة الإسلامية فى تركيا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣، ص ٤٦.

(٧) انظر نص حديث نجم الدين إربكان مع مجلة «نقطة» التركية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٨) د. محمد نور الدين، الحركة ....، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١ -٤٢.

(٩) د. مدحت حماد، أبرز الموضوعات والقضايا الاقتصادية، فى د. مدحت حماد (معد)، **التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ**، ص ص ٧ - ٨، ١٥ -١٦، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى بسوهاج: الناشر، د. مدحت حماد، ١٩٩٧.

(١٠) الأهرام، ٢١/٨/١٩٩٦.

الحياة، ٣/٩/١٩٩٦.

(١١) د. جلال معوض، العرب وتركيا، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

(١٢) ملف نجم الدين أربكان، أرشيف الأهرام، ٧/ ١٠/ ١٩٩٦. الشعب، ٢٤/١٢/١٩٩٦.

(١٣) الأهرام، ١٠ و ١١/١١/١٩٩٦.

الشعب، ٢٥/١١/١٩٩٦.

(١٤) الأهرام، ٥/ ٦/ ١٩٩٧.

(١٥) د. قيس جواد العزاوى، ولادة منظمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين ثمانى دول إسلامية، **الملف**، عدد ٦٠ - ٦١، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، ص ١٠.

(١٦) The Economist, County Report: Turkey, 1st Quarter, 1997, p 16.

(١٧) الأهرام، ٣/ ٨/ ١٩٩٧ .

(١٨) أسـامة جعفـر فقيـه ، التكتـلات الاقتصاديـة الـدوليـة : معللها ، دورهـا ومستقبلهـا ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، عدد ١ ، سنة ٥ ، شتاء ١٩٩٤ ،ص ص ٤٥ - ٤٦ .

(١٩) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم : ١٩٩٧ « الدولة فى عالم متغير »، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٢- ٢٣٣، ص ٢٦٦ .

(٢٠) د. قيس جواد العزاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

(٢١) د. محمد نور الدين ، تركيا فى زمن المتحول .... ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٢ .

(٢٢) أسامة جعفر فقيه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠.

(٢٣) البنك الدولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ .

(٢٤) لمزيد من التفـاصيل حول الأزمـة المالية فى شرق آسيـا ، انظر : د. إبراهيم العيسـوى ، المحنة الآسيـوية والتنمية العربية ، الرباط ، عدد ٩ ، ١٢/ ٩٧ ، ص ١ ، ٤ .

(٢٥) البنك الدولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٢٦) أحمد طه محمـد ، إيران بين التكتـلات الإقليمية والتحـولات الدوليـة ، السياسة الدولية ، عـدد ١٢٧ ، ١/ ١٩٩٧ ، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(٢٧) منى ياسين، إيران تكسب جولة جديدة فى آسيا الوسطى وتتطلع إلى الخليج ، الشعب ، ٢/ ١/ ١٩٩٨ .

(٢٨) أسامة جعفر فقيه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ ، ص ٤٩ .

(٢٩) أمير طاهرى ، عقبات هائلة تواجه نشأة مجموعة الثمانى ، الشرق الأوسط ، ١٣/ ٦/ ١٩٩٧ .

(٣٠) Naomi Chazan & Others, **Politics and Society in Contemporary Africa,** Colorado: Lynn Reiner, 1988, pp 268-270.

(٣١) د. قيس جواد العزاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧ - ٨ .

(٣٢) الأهرام ، ٢١/ ١٢/ ١٩٩٦ .

(٣٣) آمال محمود ، الدائرة الأوربية / الأمريكية ، فى د. مدحت حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٣٤) الحياة، ٩/ ٣/ ١٩٩٧ .

(٣٥) د. محمد السيد سليم ، التفاعل فى مثلث القـوة ، إطار فكرى ومؤسساتى ، شؤون الأوسط ، عدد ٢٣ ، ٩/ ١٩٩٤ ، ص ص ١٢ - ١٥

(٣٦) انظر نص الاتفاق فى : السفير ، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦ .

(٣٧) رضا هلال ، دبلوماسية القبعة والطربوش . الأهرام ، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦ .

(٣٨) د. جلال معوض ، العلاقات الإسرائيلية / التركية ، بحث غير منشور مقدم لأكاديمية ناصر العسكرية ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤٢ - ٤٤ .

(٣٩) الحياة ، ١٦/ ٧/ ١٩٩٧ .

(٤٠) مذكور فى : د. محمد نور الدين ، تركيا فى الزمن المتحول ..... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٠ .

(٤١) د. جلال معوض ، العلاقات .... إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٤٢) الشعب ، ٢٤/ ١/ ١٩٩٧ .

(٤٣) د. جلال معوض ، العرب وتركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٤٤) Mohamed Mohaddessin, **Islamic Fundamentalism: the New Global Threat,** Washington DC: Seven Locks Press, 1933, pp 10-15

(٤٥) الموجز عن إيران ،عدد ٤ (٧٥) ، مجلد ٧ ، ١٢/ ١٩٩٧ ، ص ٤ .

(٤٦) د. نيفين مسعد ، أفغانستان تدخل معركة الجهاد الأكبر ، الوسط ، عدد ١ ، ٤/ ٥/ ١٩٩٢ ، ص ص ١٢-١٥ .

Shireen Hunter, **Iran and the World Cointinuity in a Revolutionary Decade,** Bloomington & Indianapolis University Press, 1990, pp 135-136.

تعقيبات .. ومناقشات

المحــور الاقتصادى

مناقشات الجلسة الثالثة

أ . ميرفت غزال :

ذكر د. إبراهيم سعدالدين أنه فى إطار عدم التساوى ، من الطبيعى أن يبقى الأقوى هو الأقدر على جذب العلاقة الإقتصادية لصالحه . وقد ذكر من قبل « أنه فى إطار الطرح الشرق أوسطى من الممكن أن يكون الأردن وفلسطين مستفيدين من علاقتهم بإسرائيل ، عبر علاقة تكاملية » ونحن نعلم حجم الإقتصاد الإسرائيلى مقابل الاقتصاد الفلسطينى ، ونلاحظ المخططات لإبقاء علاقة لمركز الإسرائيلى بالتابع الفلسطينى منذ عام ١٩٦٧ . فكيف تكون العلاقة هنا تكاملية بين هذه الأطراف ؟ .

أ . محمد يوسف :

رأى د. عبدالرحمن صبرى أن الدول العربية ورثت من حقبة الستينات هياكل تكاد تكون عاجزة . وتقديرى أنه لم يكن هناك هياكل إقتصادية بالمرة ، باستثناء مصر وسوريا والعراق . أما فى فترة الثمانينات ، فقد ذكر أنها شهدت عمليات إصلاح إقتصادى، وأعتقد أنه كانت هناك هياكل يجرى إصلاحها للإنتقال بها إلى مرحلة متقدمة . فعملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر هى فى تقديرى عملية عاجزة لم تسفر عن منافع للمواطن العادى ولا للدولة . هناك إختلالات فى الإنتاج وهياكل الصناعات والصادرات والواردات والإستثمار . وهناك تفشى حالات الظلم والقهر الإجتماعى من جراء هذه السياسات ، وتفشى حالات الإفتراء على حقوق الأغلبية المسحوقة وإرتفاع معدلات الجريمة وتدنى المستوى الفنى والثقافى والفكرى للمجتمع .

إذا كانت عمليات الإصلاح ستسفر عن هذه النتائج فإننى أرفضها .

ولنا أن نتصور أن الشرعية الرأسمالية الجديدة فى مصر وقد امتنعت عن سداد ديونها ، ألا يمكن أن يؤدى ذلك لإنهيار النظام المصرفى المصرى . . ماهو حجم الإستثمار الوافد لمصر منذ عام ١٩٧١ . لقد استثمر المستثمرون فى الساحل الشمالى وبناء كتل من الأسمنت وحفلات الفنادق أو الهاتف المحمول ! .

لقد أشار د . إبراهيم سعد الدين إلى أن قوة العرب تحققت بعد عام ١٩٧٣ غير أن الأموال التى حصدتها الدول العربية بعد ارتفاع أسعار النفط ، عادت لأوروبا عن طرق مختلفة . ولم تفاوض أوروبا العرب جماعيًا وإنما تؤثر التفاوض مع كل طرف على حدة . وفى قضية الشراكة المتوسطية ، فإننا توابع لأوروبا منذ مائتى عام . والشراكة الآن الشرق الأوسطية أو المتوسطية لا تنطوى على ندية ، وكل المطلوب هو تفكيك البنية العربية ، لأن البناء العربى هو الذى يمكن أن يشكل خطورة على أوروبا .

د. زينب عبدالعظيم :

أشار د. عبدالفضيل إلى خصخصة السلام ، بأن تصبح العملية خارج إرادات الحكومات . أتساءل عن كيفية مواجهة ذلك ، لاسيما أن للأطراف الخارجية آليات لاختراق المنطقة من مدخل «خصخصة السلام» وفتح المنطقة للإتفاقيات الثنائية ، بينما نحن لا نملك آليات مكافئة لهم .

أختلف مع ما قيل عن وجود إختلافات أساسية بين الشراكة المتوسطية والشرق أوسطية . وأخص بالإشارة هنا دور إسرائيل ، وعدم مناقشة عملية السلام أو إدانة الممارسات الإسرائيلية .

وفيما يتعلق بالأسس التى يتم عليها البناء لتنسيق أو إتحاد عربى ، فإنها مسألة صعبة ، فبناء العراق صعب ، وإدخال ليبيا للشراكة المتوسطية صعب ، وتحقيق تنمية عربية فى ظل أوضاع الضعف القائمة . . كيف ؟ . ثم كيف يتم التنسيق بين دول تتنازع الأدوار كما حدث فى إطار مؤتمر الدوحة ؟ .

د. نبيل فؤاد :

لقد تأكد فى ضوء هذه الجلسة أن الشرق أوسطية قد وضعت بذورها وأنها تنمو . وقد تحدث د. إبراهيم سعد الدين عن ضرورة رفض الشرق أوسطية تمامًا . . ولكن كيف ونحن نجرى فى ركابها الآن وآلياتها موجودة ؟ . . وعلى كل حال ، ما العمل فى حال نجاحنا كعرب فى تفعيل آلياتنا الذاتية . . ما العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين النظامين العربى والشرق أوسطى أو المتوسطى ؟ .

أوجـه هذا السـؤال وفى ذهنى المعلومـة التى تتـحـدث عن رفض الإتحـاد الأوروبى للتعامل مع العرب كمجموعة ، وتفضيله للتعامل الثنائى . بل ورفضه لما هو أكثر من الدور المراقب للجامعة العربية فى إطار الشراكة المتسوطية الأوروبية .

أ . سعيد نوح :

أتساءل عن موقع اليمن ، ومستقبله فى سياق الترتيبات الإقليمية . . هل هو من الدول المستبعدة ؟ . كيف سيتحدد موقعه ؟ . . علمًا بأنه ليس طرفًا فى مجلس التعاون الخليجى . . وهناك مصالح أمريكية وأوروبية متضاربة حوله .

أ . إمام غريب :

يرى د . سعد الدين إبراهيم أنه إذا جاز لنا أن نرفض الشرق أوسطية فلنا أن نتعامل مع الشراكة المتوسطية بشروط . وبذلك أفهم أنه يفرق بين الإطارين . ووجهة نظرى أن كليهما على سواء فى وقوفها ضد المصالح العربية . إن أوروبا تفضل أن تظل فى موقع المصنع المنتج والعرب فى موقع المستهلك . . ومع أن دولة عربية لم تصل إلى مستوى تركيا ، إلا أن الأوروبيين يرفضون إنضمامها إليهم فكيف بنا نحن العرب ؟ .

أ. كمال حبيب :

أريد الإشارة إلى أن هناك بعدًا كامنًا فى العقل الأوروبى عمومًا تجاه العرب ، وهو ذلك المتعلق بالإسلام . إنهم الآن مثلاً يحتفلون بمرور ٥٠٠ عام على إحتلال سبته ومليلة فى أسبانيا . . وهم يريدون أن تكون هذه المنطقة بوابة حماية للحدود الجنوبية لقارة أوروبا ، وليس كما يقال أن الأمر يخص إقامة منطقة حرة مع العرب من خلال الشراكة المتوسطية .

يريد الأوروبيون من العرب خدمة مشروعهم الذاتى . وقد ذكر د . حامد ربيع (رحمه الله) أن هناك تعليمات للشركات الأوروبية بألا تستثمر فى العالم العربى ، رغم أن الإستثمار عربيًا يحقق عائدًا كبيرًا مقارنة بمناطق العالم . إن العمل العربى المشترك هو الوسيلة الوحيدة لبناء موقف تفاوضى مع أى طرف كان .

ويلفت النظر أن الغرب فى محاولته التأثير على النخبة العربية يبث أفكاراً تخفى ما يريد تحقيقه . ومن ذلك محاولة تمرير أن العلاقة مع إسرائيل علاقة مصالح . . وكأن البعد الثقافى والعقيدى لا مكان له . وبعد الحرب الباردة يدور الحديث عن الإسلام كعدو بديل . . أعتقد أن النخبة العربية لابد أن تعمل بقوة على أن يبقى صوت الإسلام قويًا فى صراعها مع الآخر .

رد د. محمود عبدالفضيل :

١ - حول تعليق الأخت ميرفت غزال ، فإن العلاقة التكاملية يمكن أن تحدث فى إطار قسرى وليس بالضرورة أن تقوم على تكامل عادل . . نموذج التكامل بين أمريكا والمكسيك يمثل هذه الحالة .

٢ - مسألة «خصخصة السلام» قضية محورها مجموعة من رجال الأعمال والمثقفين . والمواجهة الحقيقية لعملية الخصخصة هى فى أن نفى النفى إثبات . بمعنى أن المجتمع المدنى بأحزابه وجماعاته الأهلية هو مسؤول عن تنفيذ هذا الموضوع . . وأعتقد أن مصر كان بها بدايات جيدة فى هذا الإطار رداً مثلاً على مبادرة كوبنهاجن .

وسوف يظل لإسرائيل وزن بحكم قوتها الإقتصادية . . بينما وزننا ضعيف ، لاسيما وأن إسرائيل جهزت نفسها لهذه اللحظة التاريخية . . وبالمناسبة فإن فشل الإجتماع المتوسطى فى مالطا (١٩٩٧) فى إصدار بيان مشترك لم يكن نتيجة لدور إسرائيلى وإنما نتيجة لإنقسام الدول الأوروبية حول الشراكة المتوسطية الأوروبية . . هناك دول صديقة للعرب وأخرى معادية لهم . ولابد من أخذ هذه التناقضات فى الاعتبار وإدارتها .

٣ - لمس د . نبيل فؤاد قضية جذور الشرق أوسطية التى زرعت وتطرق إلى إمكانيات العرب فى الرفض والقبول بها . هناك ضغوط سياسية تثير الإملاء والقسر ولم يحدث فى التاريخ أن جرت تهدئة سياسية أعقبها فوراً تعاون إقتصادى . ففى مدريد كان وضع المسار الثنائى مع متعدد الأطراف يلائم لمصالحها الأمريكية الإسرائيلية . هذا المثال ليس له نظير . . أن يسير الإثنان جنبًا إلى جنب . ما حدث أن متعدد الأطراف أراد أن يسير على حساب الثنائى . فيتنام تفاوض الآن (بعد ربع قرن) على

التطبيع الإقتصادى مع أمريكا . وتتكلم الكوريتان الشمالية والجنوبية عن التطبيع الإقتصادى والسياسى بعد ٥٠ سنة .

لم يحدث أن كان التطبيع الإقتصادى سابقًا على السياسى . هذه مفارقة تاريخية ، وتفسيرها الوحيد هو لى الذراع . والسؤال هنا هو كيف يمكن فك القيود ، وذلك بأن يتمتع كل قطر عربى ببنية إقتصادية قوية وتماسك إجتماعى . . إذا لم توجد هذه الأمور فإن كل القيود فى ظل العولمة ستكون قوية .

٤ - ذكر الأخ كمال حبيب أن المشروع الأوروبى يريد أن يخدم أهداف أوروبا والغرب . . القضية هنا هى صراع مصالح ، فإذا كنت لا تريد التفاوض فلابد من بديل عربى عربى أؤ عربى أسيوى . . إن مجموعة الـ١٥ تمثل نوعًا من باندونج ، لكن فى نفس الوقت كيف يمكنها فك القيود وتنشيط دورها . وهناك مجموعة الـ٨ التى تحمست لها تركيا . وفشل السوق العربية سابقًا لا يعود إلى غياب الإرادة السياسية فقط ، ولكن أيضًا إلى غياب سوء تصميم المدخل ، مدخل تحرير التجارة .

رد د. عبدالرحمن صبرى :

١ - أفضل فى التعبير إستخدام مفهوم «المشاركة»وليس مفهوم «الشراكة» للإشارة إلى مايجرى على الصعيد الأوروبى المتوسطى .

٢ - لقد قام بنك الشرق الأوسط فعلاً . وكون فريق عمل ومقره فى القاهرة .

٣ - لاشك أن قدرة أى بلد على تحسين مناخ الإستثمار يقاس أولاً بقدرتها على جذب رؤوس أموال أبنائها فى الخارج . ما يلاحظ ، أن الدول العربية لديها حركة مضادة لرؤس الأموال نحو الخارج . والصين عندما بدأت سياسة الإنفتاح الإقتصادى عام ١٩٧٨ ، أنشأت أربع مناطق حرة ، هدفها الأساسى إستقطاب أموال الصينيين بالخارج وليس رأس المال الدولى .

٤ - بالنسبة لسلبيات الإنفتاح الإقتصادى . . أود التأكيد على ظهور نظرية التنمية البشرية . . نحن نشهد الآن إرهاصات عديدة فى العالم لظهور نظرية جديدة تنادى بتدخل الدولة لتصحيح تعميم مسار الإصلاح الإقتصادى ، وعينها على الفئات محدودة الدخل بخاصة .

٥ - حول حديث د. نبيل فؤاد ، من الملاحظ أن تعايش الترتيبات الإقليمية أمر طبيعى ، فيمكن أن تكون هناك دوائر متقاطعة كثيرة . . على أن هناك أيضًا «نواة» لهذا التقاطع ، وهناك دور قائد لدولة أو لمجموعة دول فى هذه الدوائر . ولكن ما أود التأكيد عليه أنه إذا إستمرت هذه الترتيبات فى المنطقة العربية جنبًا إلى جنب ، فلن تكون الدول العربية بحلول عام ٢٠١٠ مجرد ٢٢ دولة فى مجموعة واحدة . إن إعتراض الأوروبيين على وجود «الجامعة العربية» فى ترتيبات المشاركة معها ، يعود إلى دور بروكسل والجامعة فى القاهرة ، فإذا صدر قرار فى بروكسل فإنه يجب التشريعات الوطنية فى أعضاء الإتحاد الأوروبى . . وليس لدينا مثل هذه الصلاحية فى الجامعة العربية . . هذه طبعًا ذريعة أوروبا فى هذه القضية ونحن نسعى لتغيير هذا الوضع .

٦ - لماذا لا يريد الأوروبيون العمالة العربية عندهم ؟ . هناك سببان : الأول ، أن مهارات العمالة العربية محدودة مما يجعلها عبئًا على الإقتصادات الأوروبية ، الثانى أنه بحلول عام ٢٠١٥ ستسعى أوروبا إلى منطقة حرة متوسطية لا تضم فقط الدول المطلة على المتوسط وإنما دول شرق أوروبا ، وحالة هذه الدول أقرب ثقافيًا لهم من العرب ، فالعملية ليست إستغناء وإنما إحلال .

رد د. إبراهيم سعد الدين :

سأركز حديثى على «كيف نتحرك ونحن فى موقف ضعف ؟» واقع الأمر أن من يسعى للتغيير هو غالبًا فى موقف ضعف . . فمن هو فى موقف القوة لايمارس التغيير ولا يناضل من أجله . الضعيف يجمع ما يستطيع من مصادر القوة ويضغط بها .

تقول أوروبا إنها لا يمكن أن تفاوض العرب ككل ، فهل يجوز للعرب حتى إن تفاوضوا فرادى أن يجرى بينهم درجة من التنسيق المسبق ، تجعلهم يتحدثون بلغة واحدة ؟ . إذ تم التقاعس عن التنسيق أو سعى أحد الأقطار للحصول على ميزة على حساب قطر آخر ، فمن الطبيعى أن تجرى عملية مضاربة بين الأقطار العربية .

قد يسعى البعض لتقديم تنازلات لاستقطاب المشروعات لديه ، مايدعوه لتقديم تنازلات . بهذه الطريقة يضعف الموقف العربى العام . ينطبق الشيء نفسه على قضايا

أخرى ، كالإستثمار مثلاً . . مصر تريد أن تصل بالإستثمار إلى حدود ٢٥٪ من الناتج القومى ، بينما معدل الإدخار لا يزيد عن ١٧٪ . هذا يعنى أنها بحاجة لتدفق رأس المال فى حدود ٨٪ . . ولو رفعت معدلات الإدخار من ١٧٪ إلى ٢٠٪ . . هل يتحسن الوضع أم لا ؟ .

أيضًا ، عندما يتم التركيز على رأس المال من جهة معينة كالولايات المتحدة ، فإن الأمر يختلف عنه إذا جرى تنويع المصادر . مصر موفقة مثلاً فى إتجاهها إلى الإنفتاح على الشرق الأسيوى ، لأنه خطوة تمنع الخناق . إن قوة أمريكا مرتبطة بكونها المصدر الأساسى للمساعدة . ومن شأن تعدد المصادر تخفيف الضغوط الأمريكية ، ومن ثم قدرتها على فرض الشرق أوسطية .

وهناك دول عربية قادرة على الحركة والعمل المشترك أكثر من غيرها . . يقال مثلاً أن بين مصر وليبيا الآن محاولة لبناء خط أنابيب بترول . بحيث يمكن الإستفادة من بترول وغاز ليبيا فى مصر . وليس المطلوب الأخذ بمبدأ إما الكل أو لاشىء ، وعدم الإنصياع والتسليم باعتبار أنه «لافائدة» من التحرك المشترك .

فى موضوع الهجرة إلى أوروبا . يلاحظ أن المجتمع الأوروبى يزداد رفاهية بينما يحيط بها مجتمعات معسرة فى الشرق والجنوب . ولذلك ، فهى موضع هجرة دائمة مهما حدث من قيود . وهذه الهجرة بعضها قابل للإمتصاص فى الثقافة الأوروبية ، بينما هناك جزء غير قابل لذلك ، وفى الأساس أولئك المنتمون للثقافة الإسلامية الأفريقية . . ومن هنا تنشأ مشاكل هذه الشرعية ، وبخاصة مشاكل التعدد الإثنى داخل أوروبا .

وعلى كل حال ، فإن تحسين الوضع العربى لن يحدث إلا بالبدء من الداخل العربى .

مناقشات الجلسة الرابعة

د. نبيل فؤاد :

بودى قراءة بعض الأرقام التى تعطينا دلالات . . الموارد العربية المحلية من المياه حجمها ١٣٢ كم من المياه ، والمصادر الأجنبية ١٦٢كم ، ممّا يعنى أن أكثر من ٥٠٪ من المياه العربية يأتى من الخارج ، بما فى ذلك نهر النيل .

البعض لايربط بين ما يحدث فى المشرق العربى وما يحدث بالنسبة لمصر والسودان وقد أشارت ورقة المياه مجرد إشارة عابرة لذلك . هناك دعوة تركية لإنشاء بنوك للمياه ، أحد أطروحاتها أنابيب السلام . وهناك إحصائية ترى أنه لو قدر تنفيذ هذا التوجه ، على أساس أن قيمة المتر المكعب هى ٥٠ سنت فسوف يتعين على مصر دفع ٢٧ مليار دولار ، وسوريا ١١ مليار ، والعراق ٢١ مليار ، والسودان ١١ مليار .

وفى الأرقام أيضًا ، أن إسرائيل قبل ٤ يونيو ١٩٦٧ ، كانت مصادرها من المياه ١٦١٠ مليون متر مكعب ، والآن هى تستهلك ٢٣١٠ مليون متر مكعب من نهر الأردن وروافده ومن بانياس فى الهضبة السورية ، إضافة إلى ٧٠٠ مليون متر مكعب من جنوب لبنان ، بما يعنى أنها لو انسحبت من الأراضى العربية ، ستواجه نقصًا شديدًا فى المياه .

أشارك المهندس الدباغ فى أن موضوع تحلية المياه هو صناعة المستقبل . مصر فى الثمانينات طرحت مشروعها النووى لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بمحطات نووية متوسط كل محطة ١٠٠ ميجاوات . وقد رسا أول عمل على شركة كندية ، لكن تكالب الضغوط على مصر أوقف المشروع ليؤجل إلى مالانهاية . لقد بدأنا نشعر بنقص المياه عند الحديث عن مشروع توشكى فى مصر . وادعت بعض المصادر بأن مصر تستخدم حصة من مياه النيل أكبر من مواردها ، وهكذا فإن مستقبل مصر هو فى تحلية المياه . وكنت أود أن أتحدث بتوسع أكثر عن نهر النيل ، فما يصل لمصر من هضبة أثيوبيا ٨٠٪ من مياه النيل . وإسرائيل تلعب بأصابعها هناك . كما أن هناك مشروعات لتنفيذ نحو ٣٠ سدًا ، وقد نفذ منها ٤ سدود .

أ. عبدالسلام الطويل :

كما ذكر د. عبدالشفيع عيسى ، فإن التفكير فى إيجاد تجمع عربى إسلامى كنواة لتكوين تجمع إسلامى أكبر ، وليد التحول الحضارى الذى ارتبط بسقوط الخلافة الإسلاميةفى الأندلس والصعود الأوروبى باكتشاف الأمريكتين ، وبحركة النهضة والإصلاح الدينى وفكرة الوحدة الإسلامية الآن موجودة لكنها تأخذ شكلاً مختلفًا ، وقد دعا لها مجموعة من الباحثين بداية من جمال الدين الأفغانى ، مروراً بمالك بن نبى الذى تحدث عن الفكرة الأسيوية الأفريقية ، وصولاً للدكتور أنور عبدالملك الذى تناول فكرة التضامن الأفريقى الأسيوى بمفهوم تقدمى قومى ، ثم أربكان الذى ركز على الإعتبارات الإقتصادية ، وحاول تجاوز العقبات الأيديولوجية .

ما يعيق التجمعات العربية الإسلامية هو ما يسمى «التشظى الأيديولوجى» . فليس هناك حد أدنى من التماسك فى المرجعية الفكرية الحضارية . فالثقافة هى الرصيد الخلفى للسياسة . فإذا كان هناك إنقسام أيديولوجى بشكل مرضى يصعب التماسك .

أختلف مع د. عبدالشفيع حول الجزئية المتعلقة بالإتحاد الأوروبى . لقد وضع الإتحاد ضمن شروطه لقبول الأعضاء وجود حد أدنى من التضخم ومستوى معين من التنمية . هذا فى حين تغلب التجمعات الإسلامية العواطف . . والواقع أنه ليس ضروريًا أن تبدأ التجمعات بثمان دول ، فلنبدأ بثلاث مثلاً ، وقد تترسخ التجربة ، وقد يتعين على الدول المؤسسة أن تضع المعايير للتوسع .

أ. إمام غريب :

لدى إسرائيل سياسة النفس الطويل . . وهو أمر نفتقده كعرب إنها تحدد الهدف وتسعى إليه ، وقد يمتد تحقيق هذا الهدف إلى عقود . وفيما يتعلق بمشكلة المياه ، لم تتكلم عن المشروعات السابقة كمشروع لودرميك أو هايس . . وفى مطلع قيام الدولة ، قامت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة واستمرت فى المشروعات الخاصة ببحيرة طبرية . وشنت من أجل ذلك غارات على سوريا ، كما حدث عام ١٩٥٥ . وقد استكملت إسرائيل تطلعاتها للمصادر المائية العربية فى الشمال بعد عام ١٩٦٧ وكذا فى ١٩٨٢ .

سؤالى الآن ، هل نحن نعانى بالفعل من مشكلة مياه على المستوى العربى العام ؟ . وإذا وزعت المياه توزيعًا عادلاً على جميع دول المنطقة ، هل يمكن أن نعانى من مشكلة مياه ؟ أعتقد أن الإجابة فى قول الشاعر :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

وأسأل د. نيڤين عن مصير مجموعة الثمانية ، بعد سقوط أربكان . فالمجموعة جاءت بمبادرة منه ، والآن بعد سيطرة العلمانيين وإزاحة أربكان ، ما مستقبل هذه المجموعة . كان المفروض أن تكون المبادرة عربية ، مصرية تحديداً . فالمجموعة إسلامية والإسلام خرج من عند العرب . . فماذا بعد أخذ طرف الخيط ، وإذا قرر لهذه المجموعة أن تسقط فما هو البديل العربى المصرى ؟ .

رد د. أحمد الرشيدى :

١ - فيما يتعلق بالحديث المتكرر عن توصيل مياه النيل لإسرائيل . فإنه ليس لمصر الحق فى خطوة كهذه . ومن حسن الحظ أن المسؤولين عن الرى فى مصر يدركون ذلك ويشيرون إليه دائمًا .

٢ - عن بيع المياه أو بورصة عالمية للمياه ، ينبغى أن يكون هذا الأمر مرفوضًا . فمياه الأنهار الدولية ، مقصورة على دول الحوض فقط مالم يجمع الجميع ويقرون توصيلها إلى دول أخرى .

٣ - لابد من التمييز بين النهر الوطنى والنهر الدولى . هذه أيضًا مسألة محسومة . النهر الوطنى معروف ، فهو الذى ينبع ويصب فى دولة واحدة . ، النهر الدولى هو الذى يمر فى عدة دول أو يفصل بين حدود أكثر من دولة . وفى ذهن تركيا أن دجلة والفرات كانا نهرين وطنيين إبان الدولة العثمانية . حينما كانت سوريا والعراق ولايتين تحت السيادة العثمانية . ولكن الآن ، بعد الإنفصال ، أصبح النهران دوليين ، وأتصور أنه من المهم للمفاوض العربى أن يتحرك من أساس قانونى . الجمعية العامة للأمم المتحدة طرحت فى مايو ١٩٩٧ الإتفاقية الخاصة بالإستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولية . ينبغى أن يستند المفاوض العربى إلى مثل هذه الإتفاقيات . هناك إمكانية مثلاً لطلب

فتوى من محكمة العدل الدولية حول : هل لتركيا الحق فى منع المياه عن سوريا والعراق ؟ .

٤ - هناك مشكلات قد تعترض تحلية المياه ، وبخاصة بالطاقة النووية . وأتصور أن الترشيد هو المهم . ولا أعتقد أن مصر تعانى مشكلة مياه . . إن الطرق الزراعية والعادات الإستهلاكية غير المواتية تسهم في خلق مشكلة ومع ترشيد هذه الأمور واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، أعتقد أن مصر لن تعانى من نقص فى المياه .

٥ - مجموعة الثمانية نشأت نشأة سريعة ، ولم يحدث حولها نقاش معمق . ولذلك أتصور أنه كان محكومًا عليها بالفشل منذ البداية . المنظمات تنشأ بعد تروى وتباحث ممتد . وهذا ما يضمن لها الإستمرار . . وهنا أشير إلى مجلس التعاون العربى والإتحاد المغاربى ، الأول إنتهى والآخر غير فاعل . كذلك ، يبقى هناك التساؤل التالى : هل الصعوبات التى تواجهها تركيا مع الإتحاد الأوروبى ، يمكن أن تدفعها إلى إعادة النظر فى تحالفاتها الإسلامية والعربية ؟ .

ملاحظات أ.د. محمد صبحى عبدالحكيم :

١ - نحن ندرس الطلب على المياه فى إسرائيل وأن هذه سكانها يزيدون بفعل الهجرة . ولم نفكر فى دراسة الطلب على المياه فى سوريا ولبنان والأردن والشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة . . إلخ . والشعب الفلسطينى ينمو بسرعة للغاية .

٢ - لم ينل نهر النيل حظًا من الدراسة في ورقة المياه ، فى حين أنه هناك ترتيبات إقليمية ، إتفاقية مياه نهر النيل بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ . وقد سعينا لعقدها - من جانب مصر - حتى نشرع فى بناء السد العالى . وكانت بديلاً من إتفاقية بين مصر وبريطانيا فى عهد الحكم الثنائى للسودان . لقد رفضت أثيوبيا إتفاقية ١٩٥٩ . . ولذا فهنالك مشكلة لا مجال لإنكارها حول مياه النيل .

٣ - حول توصيل مياه النيل إلى إسرائيل . أؤكد أنه لم تكن هناك أى وعود سابقة فى هذا الصدد . كانت هناك مناورات خلال مفاوضات بيجين والسادات . ولا تستطيع مصر أن تفكر فى هذا الأمر .

٤ - حول ورقة د. نيفين ، أتصور أن أربكان كان طموحًا بدرجة عالية . . وكان يتعجل لتحقيق طموحاته ، ولهذا ولد مشروعه ميتًا . هناك منظمة المؤتمر الإسلامى ، التى تضم دولاً إسلامية ، وفى مجموعة الثمانية كان هناك تحاشى واضح لإنضمام العربية السعودية . وقد وقع إختيار أربكان على دول إسلامية لا يربط بينها سوى الإسلام ، عدد سكانها كبير ، يصل مجموعة إلى نحو ٨٠٠ مليون نسمة ، وهؤلاء هم ثلثا العالم الإسلامى . . وتقديرى أنه لو قدر لأربكان الإستمرار لما استمرت هذه المنظمة . هناك مثلاً تنافس شديد بين تركيا وإيران فى آسيا الوسطى ، فكيف يجتمعان فى منظمة واحدة . وهناك مشكلة الهوية فى تركيا بين الإسلام والعلمانية .

رد. أ. مجدى صبحى :

١ - أشار المهندس الدباغ إلى تحلية المياه . . وقد تعمدت عدم الإشارة إلى هذه الناحية . لأن تفاوت التكلفة مدهش . ومن الأوراق الأخيرة فى ذلك ، ورقة أعدها رئيس جامعة بير سبع ، وكان مستشار بيريس فى شؤون المياه وعضواً فى حزب العمل ، أشار فيها إلى أن تحلية مياه البحر تكلف حاليًا ٥ , ١ دولار . وإسرائيل تريد أن تطرح ٨٠ سنتًا للمتر . . هذا التفاوت لا يمكن التعامل معه ببساطة .

٢ - معظم الدول العربية تعانى نقصًا فى المياه . فلابد من الإهتمام بالطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر . ولايمكن إنتظار إسرائيل أو أمريكا ليقوما باستغلال الموارد المتوفرة إستخدامًا رشيداً ، والقول بأن لدى إسرائيل نحو ٣مليار م٣ من المياه مبالغ فيه . فلا يزيد الرقم عن ٣ , ٢ ملياراً .

٣ - عمدًا لم أتطرق إلى التفصيل حول مياه النيل . وما فهمته من الندوة ، هو عدم التركيز على نهر بعينه ، وإنما على موضوعات تتفق عليها أغلب دول المنطقة وسبق أن تعرضت لمياه النيل فى أبحاث أخرى . وهو موضوع غير مطروح ليصبح واحدًا من المشروعات الإقليمية فى المنطقة كما تريد إسرائيل .

٤ - نعم لدينا مشكلة مياه . لأنها ليست مشكلة توزيع عادل . لأن نقل المياه إلى دول خارج بلدان أحواض الأنهار العربية لايمكن أن يتم إلا بموافقة دول المنبع . وماكان مطروحًا من قبل حول مدّ المياه من شط العرب إلى دول الخليج ، أمر غير مطروح الآن

بالمرة . وهناك مشكلة فى البلاد التى لاتزال تعانى نقصًا مائيًا لدول الخليج . مصر ليس لديها الآن نقص مياه ، لكن بعد ٢٠ عامًا فمن المتوقع أن يحدث ذلك ، إذا لم تطور نظم الزراعة واستهلاك المياه عمومًا . وذلك كله من واقع ما هو موجود الآن من موارد .

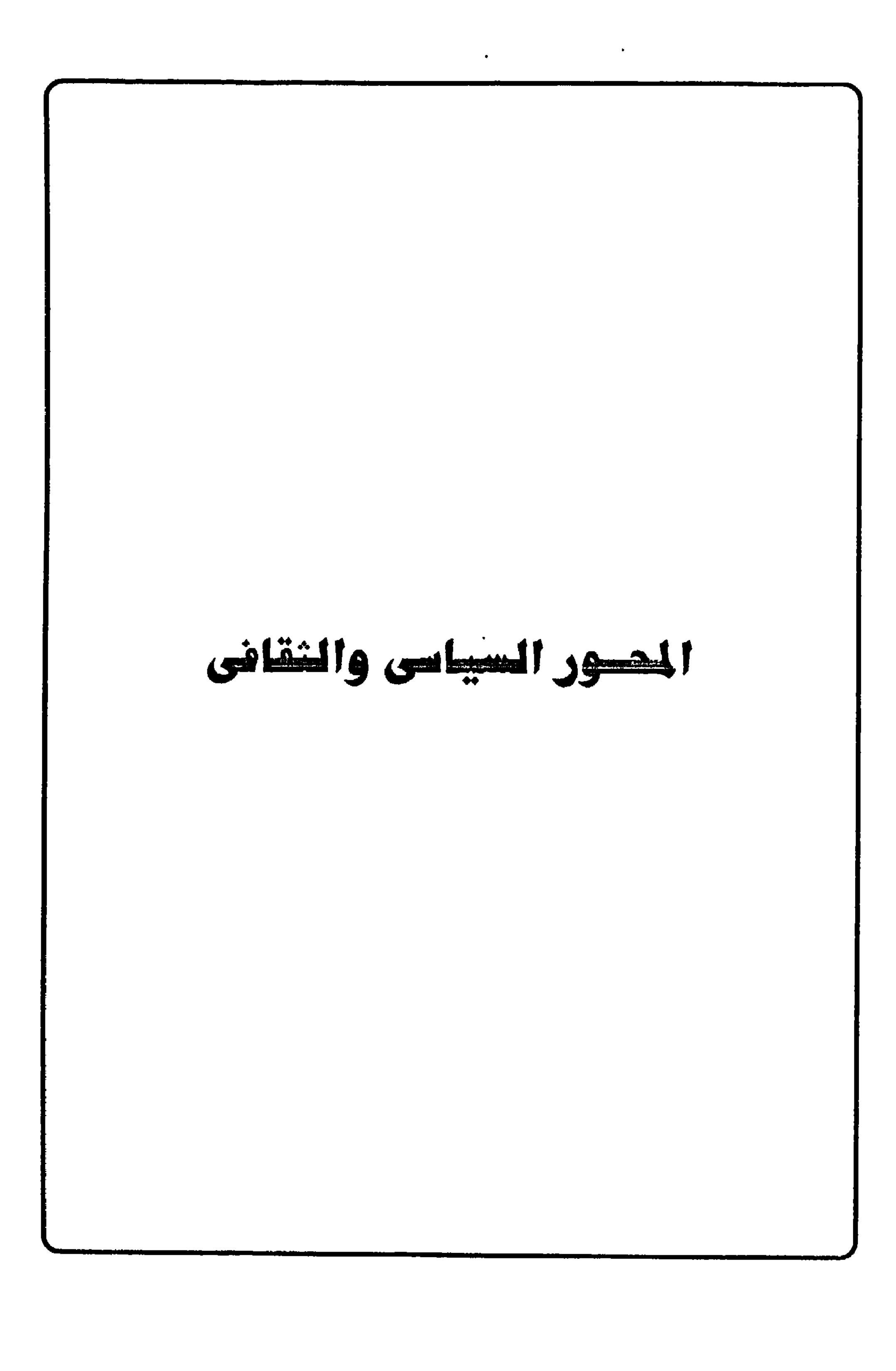
رد د. نيفين مسعد :

١ – لم أضع أربكان وظروفه الموضوعية فى مواجهة بعضهما البعض ، أى من الذى قام بالتغيير . فالظروف كانت موجودة دائمًا . تركيا دائمًا جزء من العالم الإسلامى وهى معقل الخلافة الإسلامية سابقًا بيد أنه لماذا ارتبط التركيز على هذه العناصر بأربكان ؟ لأنه يطمع فى توحيد العالم الإسلامى ، كمقدمة لتوحيد العالم كله بقيادة تركيا .

٢ – ليس مطلوبًا أن تصبح النظم السياسية (لمجموعة الثمانية) متطابقة . الذى عنيته فى الورقة هو أن هناك من الإختلافات السياسية ، مايؤثر بشدة على الحركة الخارجية للأطراف . ودللت على ذلك ، بأن أربكان كان يتطلع إلى توثيق علاقته بإيران عسكريًا ، لكن الجيش رفض ذلك . إن دور المؤسسة العسكرية وعلمانيتها كان له تأثيره فى كبح جماح تطلعات أربكان .

٣ – ليس أبرز من حساسيات دول الثمانية ، من أن مصر وإيران ليس بينهما علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٧٩ . فكيف تدخل الدولتان فى تكتل ، بينما التمثيل بينهما على مستوى قائم بالأعمال .

٤ – فبالنسبة لمصير مشروع الثمانية ، فإنه فى سبيله إلى السقوط بعد زوال حكم أربكان . وقد أوضح وزير الدفاع التركى ذلك . مؤكدًا أنه «إذا لم نستفد من هذه المجموعة سنسقطها» . ولا أتصور أن عقبات تركيا مع الإتحاد الأوروبى سوف تدفعها إلى تأكيد هويتها الإسلامية . فهذه العقبات كانت موجودة دائمًا ، وتحاول تركيا التغلب عليها ، ولاتكف عن المحاولة . وهى مصممة على ذلك ، طالما بقيت النخبة العلمانية هى الحاكمة هناك .



المحور السياسى والثقافى

الترتيبات الإقليمية
لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين

إعداد
محمد خالد الأزعر

مقـــدمـــة :

منـذ نشأتها ، فى سياق الجولـة العـربيـة الصهيونيـة الأولى (١٩٤٨-١٩٤٩) ، تجاوزت قضيـة الـلاجئين الفلسطينيين حـدود فلسطين التـاريخيـة ، والـواقعين الجغـرافيين الفلسطينى والإسرائيلى تمخضت عنهما نكبة فلسطين ، إلى النطـاقين الإقليمى (العربى) والـدولى ، ، فقد أضحى مصير هذه القضيـة رهنًا بـوقائع ومتغيرات أكثر تعقيـدًا تتصل ببيئة اللجـوء العربى ؛ وكذا بتطورات مسار الصراع الصهيونى/ العربى والمواقف التى تتخذها هذه الأطراف من هذا المسار فى أطواره المختلفة (الحرب والسلام وما بينهما من حالات وسيطة) .

ولعلـه من الملاحظ أنـه مع انفضـاض حـرب ١٩٤٨ وحتى منتصف الستينـات ، حين ظهرت منظمة التحـريرالفلسطينية (١٩٦٤) ، عاش اللاجئـون الفلسطينيون فى كنف أكثر من سيادة ونظام عـربى وغير عربى (باعتبار أن ثمة جماعة منهم غـادرت بسبب عوامل مختلفة إلى ملاجئ غير عـربيـة فى جهـات الأرض الأربع) . ومعنى ذلك ، أن جسم القضيـة الأسـاسيـة للشعب الفلسطينى ، خضع لإرادات متعددة فى الإطارين الإقليمى والدولى ، وأن السياسات والمقـاربات التى اتخذتها هـذه الأطر المضيفـة لهم على صعيـد العلاقـات العربيـة العربيـة أو العربية الدوليـة ورؤاها وتكييفها لطبيعة قضيتهم ، ومستوى أداء هـذه الأطر وتكييفها لطبيعة الصراع الصهيونى/ العربى فى الحال والمآل ، أى حاضرًا ومستقبلاً ، كل هذه الأمور ، كانت لها تـداعيات على قضيـة اللاجئـين من جميـع جـوانبها ، الاجتماعيـة والاقتصـاديـة والحقوقيـة والسياسية .

والواقع أن نشوء منظمة التحريـر ، كتعبير سياسى فلسطينى ذاتى ، أدى إلى تعديلات فى السيـاسـات الإقليميـة والـدوليـة تجاه القضية ، ولاسيما إعـادة الاعتبـار للجـوانب الحقـوقيـة والسياسيـة منها ، غير أن القـوى الإقليمية والدوليـة المتغلغلة فى الصراع الصهيـونى/ العربى والقضيـة الفلسطينيـة الأم ، لم تفقد سيطـرتها بـالكـامل على مسار قضيـة الـلاجئين ، بسبب الظروف التى حتمتها توازنـات القوى بين هذه القوى من جهة ، ومنظمة التحـرير أو السياسة الفلسطينية عمومًا ، من جهة ثانية .

تتأكـد هـذه الحقيقـةمن أن قضيـة الـلاجئين ظلت فى جميع مـراحل الصراع والقضيـة الفلسطينية الأم ، موضوعًا للبحث وتحرى أسـاليب التسوية ، فى الواقعين الإقليمى والدولى ، بمعـزل عن إرادة اللاجئين أنفسهم ، وأحيـانًا بمعـزل عن الشرعيـة الدوليـة المتعلقة بحـالات اللجوء بعامة . والقرارات الدولية المختصة بقضية اللجوء الفلسطينى قبل عام ١٩٦٧ وبعده.

وقد تمكن اللاجئون الفلسطينيون وأطرهم السيـاسية على تباين أشكالها - بنضال مرير - من إحباط خطط ومشروعـات كثيرة ، تداولها المسيطرون الفعليـون على حياتهم داخل المخيمات وخارجهـا بالأسلـوب المذكور ، أسلـوب محاولة تصـور إمكانيـة تمرير بـدائل إقليمية - دوليـة مشتركة ، أو تعـويم قضيتهم فى إطار مشروعات اقتصـادية أو تنمويـة على النطاق الإقليمى ، بمداخلة دولية ملموسة .

بشكل أكثرر تحديدًا ، فإن التعميمات المذكورة تلفت الانتباه إلى :

- أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تتصـل حكمًا وبالضرورة التى تفرضها حـالة اللجوء نفسها ، بالتطورات الإقليمية العامة فى إقليـم اللجوء ، وسياسات دول اللجوء نفسها إزاء هذه التطورات ، فاللجوء الفلسطينى تم فى أكثر من دولـة وإن كانت هذه الدول تنتمى إلى النظام الإقليمى العربى ، الـذى كانت لـه تفضيلاته وسيـاساتـه إزاءالصراع مع الاستعمار الصهيونى لفلسطين ، أرض اللاجئين وموطنهم الأصيل[١] .

وكان مؤدى هـذه الحالة ، أن وقعت قضية اللاجئين بين مواقف جماعيـة عبر عنها النظام العربى بأطر تنظيميـة معينة تتعلق بهم مثل الأجهزة المختلفة المعنية بأوضـاعهم (مؤتمر رؤساء أجهـزة فلسطين فى الـدول المضيفـة ، ومـؤتمر المشرفين على الـلاجئين فى هـذه الـدول ، إدارة فلسطين بالجامعة العـربية) وقرارات تخص قضيتهم[٢] . وبين مواقف وطنية قطـرية فرضتها - ومـا تزال - الـدول المضيفة بقصـد تنظيم حيـاتهم أو تحديد سيـاسات من قضيتهم ، بما فيهـا التعاطى سلبًا أو إيجابًـا مع مشروعات إعادة هيكلة وجـودهم ومصيرهم فى الإطار الإقليمى فى أكثر من مرحلة[٣] .

- أن قضيـة اللاجئين ؛ اتصلت وبحكـم وقائع القضيـة الفلسطينيـة الأم ، بأطر دوليـة جماعية ، كـالأمم المتحدة (بوكـالة الأونـروا التى تتبعها ، وبعشرات القرارات الأمميـة الصادرة

بخصوص القضيـة) أو قومية ، كمواقف الـدول الكبرى ، وبخاصة الولايـات المتحدة ، التى تغلغلت فى مسار الصراع الصهيونى/ العربى والقضية الفلسطينية لأسباب ومحددات متباينة . وهى قـوى كانت لها ، ومـا تـزال ، تصوراتها لتسـويـة قضية الـلاجئين ، فى إطـار سياسـاتها الاستراتيجية تجاه « الشرق الأوسط » ، بيئة اللجوء الفلسطينى الإقليمية .

– وبحكم هـذه الصـلات والأبعاد الإقليميـة والـدوليـة ، فقـد كان لقضيـة الـلاجئين الفلسطينيين حساسيتها الواضحة ، فى سياق معظم ، إن لم يكن ، كل التصورات العاطفة على مصير النظام الإقليمـى العربى ، أو التصـورات المعاديـة له الرافضـة لأحقيته بتمثيـل الأرومة العربية ، قلب ما يسمى بمنطقةا لشرق الأوسط ، وغالبًا ما كانت هذه التصورات ، والأخيرة – وبخاصـة – تصطدم بواقع اللجـوء الفلسطينى وكيفية التعامل معـه وتسوية قضيتـه ، وتقدم مقترحاتها بهذا الصـدد ، ضمن طرحهـا لبدائل الهيكلة الإقليميـة للنظام العربـى . بل ، كانت مقترحات تسوية هـذه القضية فى بعض التصورات بمثابة الأساس الـذى يمكن البناء عليه ، واتخاذه تكأة لتمـريـر البـدائل الأكبر المتعلقـة بتقـويض النظـام العـربى ، وتثبيت الكيـان الصهيـونى فى إطارهـا ، بغض النظر عن المسميـات التى كان – ولا يـزال – أكثرهـا ترشيحًـا بمفهوم « الشرق الأوسط » و « النظـام الشرق أوسطى » ، الذى عـاد للتداول بقـوة منذ مطلع التسعينات ، فى غمرة محاولة تسوية الصراع الصهيونى/ العربى والقضية الفلسطينية.

إن الانطـلاق من هذه الحقـائق العامـة بخصـوص تشابك الأبعـاد المحلية الفلسطينيـة بالأبعـاد الإقليمية والـدولية لقضيـة اللاجئين ، منـذ فترة مبكرة مـن عمرهـا ، يقود إلى ضرورة التذكير بالمحاولات الأولى لتهيئة البيئة الإقليمـية لتسكين هـذه القضية وتسويتها خارج إطار « حق العـودة » المعترف به ، وصـولاً إلى استبصـار المحاولات الحاليـة الآخـذة فى التبلور منـذ مطلع التسعينـات ، تحت مسمى الشرق الأوسط ، والقصـدمن ذلك ليس الإحـاطة التـاريخيـة الشاملة أو المصمتة لمسار الصلة بين مصير قضيـة اللاجئين فى ظل المشاهد الإقليمية المقترحة سابقًا أو لاحقًا ،بل تبين الثابت والمتغير بين هذه المحاولات ، وتأمل التداعيات المختلفة التى سوف تنشأ عن تمرير أو محاولة تطبيق بعضها ، سواء بالنسبة للاجئين أو بالنسبة للبيئة الإقليمية الأشمل .

هذا هو الهاجس الأساسى لهذا الجهد . ولذلك ، فإنه سيتطرق باقتضاب إلى :

* سوابق التصورات الهادفة لتسوية قضية اللاجئين من مدخل تهيئة البيئة الإقليمية اللازمة لذلك (وذلك على الأصعدة الدولية « الأمريكية الغربية » والإسرائيلية ، والمواقف العربية الفلسطينية منها) .

* الفكر الشرق أوسطى وتصوراته لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين .

* الانعكاسات المفترضة لمشاهد التسوية المطروحة للقضية .

أولاً - اتجاه تسوية قضية اللاجئين إقليميًا .. الجذور :

١ - قامت المقاربة الإسرائيلية الطامحة إلى تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج ثوابت الشرعية الدولية والإنسانية لحق العودة ، على فلسفة مفادها أن تغيير البيئة الإقليمية للاجئين سوف ينزع فكرة العودة إلى الوطن من رؤوسهم ويسكن عواطفهم تجاهها . وتبرز الوقائع أن تنفيذ هذه الفلسفة اقتضى من السياسة الإسرائيلية اتخاذ خطوتين (إجرائيتين) متوازنتين على الصعيد الجغرافى . أولهما : هو تغيير معالم الوطن الأم ، فلسطين التى تعرفها جموع اللاجئين وعاشت فى كنفها وارتبطت بها كابرًا عن كابر . وثانيهما : إحداث تغييرات نوعية فى بيئة اللجوء ذاتها فى المحيط الإقليمى بهدف تسهيل استقبال اللاجئين واستقرارهم فيها كبديل عن الوطن.

بهذين الإجرائين ، أرادت إسرائيل التأكد من إحداث قطيعة بين الوطن وأصحابه وتخليق قناعة مغايرة لامكان تطبيق العودة ، وإقرار اللاجئين ماديًا وروحيًا وإلى الأبد فى أماكن أخرى ، وتنمية أكبر قدر من المصالح فى هذه الأماكن بالنسبة لهم .

٢ - وقوع الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية تحت السيطرة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ ، مكن الكيان الصهيونى ، من تحقيق الشرط الأول من معادلة التغيير الإقليمى المطلوب . فقد ثبت يقينًا ، بدراسات إسرائيلية وعربية ، أنه تم تدمير ما مجموعه ٢٣٢ محلة فلسطينية على نحو كامل ، و ١٣٤ على نحو جزئى ، و ٥٢ بشكل بسيط[٤] .

لكن قدرة إسرائيل على تطبيق الشطر الثانى المتعلق بالبيئة الإقليمية ،بيئة اللجوء الفلسطينى ، لم يتم بالمقادير نفسها ، لا بالنسبة للملاجئ التى وقعت تحت سيطرة إسرائيل

منذ عـام ١٩٦٧ فى الضفة وغزة ، وقد حـاولت ذلك بالفعل[٥] ، ولا على الصعيـد الإقليمى ، كما حاولت أيضًا[٦].

لقــد كــان التغيير الإقليمى المنشــود يخضع لقيــود ومحددات لا تنــدرج تحت الإرادة الإسرائيليـة ، أوحتى الغــربيـة الظهيرة وحـدهـا. وذلك على خـلاف الحال بـالنسبـة للبيئـة الفلسطينيـة ، التى شرعت إسرائيل فى اعمال معـاولها وآلات التدمير فيهـا منـذ ماقبل انقشـاع العمليات الحربيـة عامـى ١٩٤٨-١٩٤٩ . ولعقود خلت كـان تغيير بيئة اللجـوء الإقليمية ، رهنًا بعوامل كثيرة ، لا قِبَل لإسرائيل بمواجهتها منفردة ،مثل مواقف الدول المضيفة للاجئين ، والضوابط والأسـانيد القانـونية الـدولية ، وإرادة المواجهة العـربية الإقليمية ، وصـلابة الإرادة الفلسطينية عمومًا وقدرة اللاجئين على إحباط مخططات إسرائيل تجاههم بخاصة . الأمر الذى عقد المضى فى تحقيق هذا الهدف .

٣ - قبل الوقـوف عند بعض النماذج الممثلـة للطموح الإسرائيلى ، نحـدد المقصود بتغيير بيئة الشتـات الإقليمية ، بأنه مفهـوم يختلف نسبيًا عن « توطين الـلاجئين » وإن تضمنه الفهم التقليـدى - والقـائم حاليًـا - للمفهـوم الأول ، يشير إلى إحـداث تغييرات نوعيـة عميقـة فى الظروف والشروط الإقليمية التى يعيش فى إطارها اللاجئون ، اقتصاديًا وسياسيًا ، بالحيثية التى تسمح بتغيير مـوازٍ فى حيــاة الـلاجئين أنفسهم . ويعتبر هـذ االمفهـوم أن تـرسيخ وجـود الـلاجئين، باستـزراعهم فى بيئـة مقبـولة وصـالحة لـديهم ، واستئناف حيـاتهم فيهـا ، يعنى فى التحليل الأخير تطويق تطلعاتهم الوطنية ، حتى إلغائهـا ، بفعل تقديم بديل يحظى بالرضا من صورة الـوطن، التى تغذى لديهم طمـوح العودة . وذلك جنبًا إلى جنب مع تـوطينهم فى أماكن اللجوء .

تنطلق هذه العمليـة العميقة التأثير من السـؤال عن معنى تغيير المكان بـالتوطين، إن لم يقترن ذلك بتحول جذرى متـزامن ورديف فى طبيعة حياة اللاجئين من جميع جـوانبها ، فرص عمل ، إسكان ، تعليم ، صحة ، حرية ، حركة .. وأهم من ذلك كله تجنيس ومواطنة جديدة ما أمكن ، أو كحـد أدنى إقامـة ممتدة بعيـدًا عن الـوطن فى بيئة تسمح بهذا كلـه ؟ فكأن الهدف النهائى لهذه العملية الكبرى ، هو استئصال حق العودة أو القفز منه .

٤ - لإحداث هذا التغيير الإقليمى ، كان هناك أكثر من مدخل ، وكان « المدخل السياسى» الذى خلاصته ، التنازل الفلسطينى والعربى عن حق العودة فى سياق تسوية للصراع والقضية الفلسطينية هو الأنسب ، كونه يتعرض للب قضية اللاجئين مباشرة ، ويحقق الهدف بدون عمليات التفافية . لكنه كان الأصعب والأبعد منالاً . كانت معظم الطروحات السلمية العربية ، تشترط تطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، والذى قضى فى فقررة منه بحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم . وهو شرط لم يظهر الطرف الإسرائيلى أية بوادر عملية للوفاء به برغم منطقيته واتساقه مع الشرعية الدولية .

كان « المدخل الاقتصادى » أكثر إمكانية فى التطبيق من وجهة نظر إسرائيل وحلفائها فى الغرب ، لاسيما الولايات المتحدة . فاتجهت النوايا منذ نشوء القضية ، فيما يشبه الطرق على الحديد الساخن ، إلى تغيير الحياة الاقتصادية فى بيئة اللجوء الإقليمية ، بما من شأنه استيعاب اللاجئين وتسكينهم فى غمرة هذا التغيير . ولما كانت فرص تمرير هذا الهدف ، أكبر من قدرات إسرائيل الذاتية ، فقد عملت على تسويقه عبر أوسع دائرة من المشاركة الإقليمية والدولية . فمثل هذه الآلية الجماعية ، سوف تضفى على رؤيتها نوعًا من الشمولية والشرعية ، وتبرزها كطرف غيور على تسوية القضية ، وتدرء عنها كلفة هذه التسوية لقضية صنعتها بأيديها .

٥ - يفهم من ذلك ، أن المدخل الاقتصادى للتعاون الإقليمى وغيره من المداخل ، لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لم يكن يومًا صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية ، إنتاجًا إسرائيليًا غربيًا مشتركًا . وفى هذه الزاوية يتبوأ الدور الأمريكى مكانة متميزة .

ولعله من المفهوم تمامًا ، المصلحة الإسرائيلية من عملية كهذه ، وأهمها إخفاء جسم الجريمة الصهيونية بفعل اغتصاب فلسطين ، ولكن المؤكد أن القوى العاطفة على هذه العملية ، الساعية للمشاركة فيها ، كانت لها مصالحها الذاتية ، بخلاف مساعدة إسرائيل ، مستوطنة الغرب فى الشرق العربى . فلطالما ربط الفكر الاستراتيجى الغربى ، الأمريكى بخاصة ، بين مفهومه للأمن ولمصالحه الغربية فى « الشرق الأوسط » وتسوية قضية اللاجئين

من مدخل التعاون الإقليمى وإعـادة الهندسة الإقليمية ، اقتصاديًـا ، وسياسيًا إن أمكن. ففى فبرايـر ١٩٥٠ ذكر « جـورج ماك جى » مسـاعد وزيـر الخارجية الأمـريكى أن « بقاء مشكلـة اللاجئين أعظم خطر يهدد المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط »(٧). وتحدث فى وقت لاحق ، تقرير اللجنـة الفرعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيـا (ولنلاحظ هذا المفهـوم القديم المتجدد) التابعـة لمجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقـات الخارجية ، فيما يشبه المذكرة التفسـيرية لأقوال « ماك جى » مشيرًا إلى : « أن للولايات المتحـدة مصلحة فى أن تفعل ما تستطيع للمساعدة فى حل مشكلة الـلاجئين ، بسبب علاقتهـا المباشرة بالاستقـرار الاقتصادى والسيـاسى وبالأمن الشرق أوسطى . ولن تغتبط الـولايات المتحـدة بمشـاهدة النظـام الـداخلى واستقلال بلـدان الشرق الأوسط تتهددها الفـوضى .. إن ذلك كفيل بتهديد المصلحة الأمنية للـولايات المتحدة والعالم الحر بصورة عامة » .

ومضى التقـريـر إلى ضرورة « الاستفادة من رغبـة الحكـومـات العربيـة فى الحصـول على مساعدات مالية أمريكية ، مقابل توطين أعداد محدودة من اللاجئين الفلسطينيين ، وقد تحدثت مصـادر أمريكيـة فى هذا الإطـار عن استعدادات من بعض البلـدان العربيـة للقبول بتـوطين اللاجئين فى رحابهم « فى إطار خطة للتنمية الاقتصادية »(٨) .

٦ – يعـد هذا التقـاطع فى المصالح الإسرائيليـة/ الغـربية الأمـريكية ، مسؤولاً عن كل المشروعات والتصورات المقترحة قبل التسعينـات بخصوص الحل الإقليمى لقضية اللاجئين . إذ لا تكاد هناك إمكانية للعثور على ما يميز بين ما هو إسرائيلى صرف أو أمريكى .

فأثناء دورات « لجنة التوفيق الدولية » (١٩٤٨-١٩٥١) التابعة للأمم المتحدة ، كانت تسوية قضية اللاجئين من أبرز العقبات التى واجهتها جهود اللجنة ، وكان الطرح الإسرائيلى كما لخصه رأى « بن جوريون » فى لقاء له مع أعضاء اللجنة هو أن « حكومة إسرائيل ترى أن الحل الصحيح للجزء الأكبر من مسألـة اللاجئين فى إعادة توطينهم فى الـدول العربية » . وفى الشروح الإسرائيلية لهذا الموقـف الجامح ، كانت عمليـة إدماج فى المجـال العربى ، اقتصـاديًا وسياسيًا ، تنطلق بدورها من تفضيلات معينة منها:

– أن يجرى توطين اللاجئين فى نقاط بعيدة عن جغرافية إسرائيل من الناحية الإقليمية .. فإن لم يكن ذلك ممكنًـا ، فإن الأردن يمثل مكـانًـا منـاسبًـا لهذا الحل . ذلك أن دفع الـلاجئين

بعيدًا، إلى داخل العالم العربى ، يقطع فكرة التواصل مع الوطن والحنين إليه ويزيل فكرة العودة من رؤوسهم .

- إن إدماج اللاجئين فى إطار إقليمى عربى أمر يتسق ومبدأ « أنهم عرب سوف يعيشون بين عرب » . والمنطقة العربية مليئة بالموارد التى تمكن من استيعابهم . وفى هذا الإطار لن يعانى اللاجئون من صدمة لغوية أو قومية أو ثقافية حضارية(٩) .

وقد ذهبت إسرائيل فى إطار موقفها من جهود تسوية قضية اللاجئين داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها ، إلى ربط هذه الجهود بتطورات إقليمية واسعة النطاق أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا ، تطال علاقتها بالدول العربية من جميع هذه الجوانب . فقد اعتبرت أنه يمكن النظر فى القضية ضمن تسوية سلمية مع العرب وبحسب شروط هذه التسوية ، وأن عودة اللاجئين يمكن أن تقوض الأمن والنظام فى إسرائيل ، وأنه من الضرورى أن تثار مشكلة الممتلكات اليهودية فى الدول العربية ، إن أثار العرب قضية التعويض للاجئين، وأن إعادة اللاجئين إلى ديارهم - فى إسرائيل - سيطرح مشاكل اقتصادية على الدولة اليهودية المحدودة الموارد(١٠) .

من الواضح تمامًا أن هذا الموقف الإسرائيلى يدعو إلى حل قضية اللاجئين فى سياق ترتيبات إقليمية مع الدول العربية إلى حد المساومة . وقد يبدو ذلك أكثر وضوحًا فى مسألة الربط بين بحث القضية وإقرار تسوية سلمية يعترف فيها العرب بإسرائيل ، والربط بين مصير ممتلكات اليهود فى الدول العربية ومصير اللاجئين الفلسطينيين ، بما ينطوى على إجراء مقاصة كبرى بين طرفى هذه المعادلة : اللاجئين العرب (بحسب التعبير الإسرائيلى) وممتلكاتهم واللاجئين اليهود وممتلكاتهم ، علمًا بأن المصادر الإسرائيلية كانت - وماتزال - حريصة على تقريب المسافة العددية بين هذين الطرفين وكذا التقديرات الخاصة بممتلكاتهما(١١).

وكحافز على القبول العربى بهذا الطرح ، كان الموقف الإسرائيلى أكثر مرونة فيما يتعلق بالشق الخاص بالتعويضات من القضية ،فقد ألمح هذا الموقف ، كما لخصته مثلاً تقارير لجنة التوفيق الدولية إلى أن التعاطى مع مبدأ توطين اللاجئين فى الدول العربية ، سوف يسهل تعاطى إسرائيل مع مبدأ التعويضات . وقد جاء فى أحد هذه التقارير « إن حكومة إسرائيل ، مساعدة منها فى تمويل مشاريع إعادة التوطين للاجئين فى الدول العربية المجاورة ، مستعدة لدفع تعويض عن الأراضى التى هجرها العرب والموجودة فى إسرائيل » .

بيد أن إسرائيل قرنت هـذا الإجراء بشروط أخرى تدل على أن عينيها كـانت على ترتيبات إقليمية موازية لحل قضية اللاجئين بالتوطين مع التعويض ، مثل التفاوض بشأن تسوية سلمية عامـة مع العرب ، والتعويض العـربي عن الخسائر الإسرائيليـة (فى حرب ١٩٤٨-١٩٤٩) ، وإثبات الـلاجئين لحقوق الملكية ، ورفع المقاطعـة الاقتصادية العربيـة عنها[١٢] ، ووضع حـد نهائى للمطالب المتصلة بقضية اللاجئين العرب .

٧ - مع أن إسرائيل كان بـوسعها تعطيل تطبيق حق العودة وتنفيذ القـرار ١٩٤ بدوافع مختلفة . وكانت قـادرة على إجراء تغييرات هيكلية كبرى فى البنية الأساسيـة الفلسطينية بمحو مدنًا وقرى من الخارطة ، كما سبقت الإشـارة ، وكانت تعول كثيرًا على حل قضية اللاجئين من منظور إقليمى ، إلا أنها لم تكـن فى موضع يمكنها مـن تمرير هذا الحل الأخير ، وهنـا يأتى دور الظهير الأمريكى بشكل خاص . فمن خـلال يدها العليا فى الأمم المتحـدة ومنشآتها الخاصة بالتسـوية بين إسرائيل والعرب ، كلجنـة التوفيق الدولية ، وكـذا من خلال مبادراتها الـذاتية ، تـولت الولايـات المتحـدة إعداد مشروعـات متكـاملة لتســوية قضيـة اللاجئـين فى الإطـار الإقليمى .

من هذه المشروعات : خطة « جورج ماك جـى » لحل مشكلة اللاجئين المقدمة إلى وزير الخارجيـة الأمريكـى فى إبريل ١٩٤٩ ، ومشروع الحل الـوارد فى المذكـرة الأمـريكية إلى الـدول العـربية وإسرائيل فى لـوزان فى أغسطس ١٩٤٩[١٣] ، ومشروع بعثـة « غـوردون كـلاب » فى ديسـمبر ١٩٤٩[١٤] ، ومشروع « جـونستـون » بين عـامى ١٩٥٣ و ١٩٥٥[١٥] ، وبيـان «دالاس» فى أغسطس ١٩٥٥ ، ومشروعـا « ايزنهاور » فى ينـايـر ١٩٥٧ وأغسطس ١٩٥٨ ، ومشروع « جوزيف جونسون » فى أغسطس ١٩٦١[١٦] .

ليس هنا موضـع التفصيلات التى تضمنته هذه المشروعات وغيرهـا . ولكن الإيجاز حول أمثلة منها قد يكون مفيدًا فى استخلاص بعض الدلالات.

- جـاء فى خطـة جورج مـاكجى : « المطلـوب هـو دمج الـلاجئين فى هياكل سيـاسيـة واقتصـاديــة فى الشرق الأوسط ، على أســاس العمل وليس الغـوث . ولــذلك يجب أن تقبل إسرائيـل ٢٠٠ ألف لاجـئ كشرط مسبق لنجــاح هـذا المخطط . وبـا لمقـابل تقبـل الـدول العربية ٥٠٠ ألف لاجئ (بـاعتبار أن تقـديـر العدد أمـريكيًـا كان ٧٠٠ ألف) مقـابل رفع القـدرة الإنتاجيـة لـلأرض ، وتنميـة صناعـات جـديدة وتحسين وسـائل النقل ورفع القـدرة

الاقتصاديـة لبلدان المنطقة ..» . وقد قـدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحـو ٢٥٠ مليون دولار فى غضون ثلاثة أعوام ، تساهم الولايات المتحدة بأكثرمن ٥٠ بالمئة منها.

– رفعت بعثة كـلاب تقريرين إلى لجنـة التوفيق الدولية (فى كل من ٦ نوفمبر ١٩٤٩ ، و ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩) ، ركز كـلاهما على الأبعاد الاقتصـاديـة الإقليميـة التى يمكن حل قضية اللاجئين فى إطارها ، وضرورة تأمين عمل للاجئين بدلاً من إغاثتهم . وذلك من خلال « تشجيع الأشغال المجدية والإنتاجية لاستصـلاح الأراضى ، وتحسين طرق التزود بالمياه وسبل استخدامهـا ، وتوسيع شبكات الطـرق، وتحسين الأوضاع الصحية فى أمـاكن اللجوء » . ولأن موارد البلاد العـربية لم تكن كافية لهذا التـوجه ، ناهيك بقدرتها على تمويل مشـاريع استخدام اللاجئين ،فقد اقترحت اللجنة « تخصيص أموال لهذا الغرض تأتى من الخارج » .

وفى حقيقة الأمر كـان التقرير النهائى للبعثة ،واضحًـا بمافيه الكفاية إزاء طبيعـة التوجه الأمريكى لحل قضيـة اللاجئين بمشاركة إقليميـة شرق أوسطية ، فقد جاء فيـه: « .. إن التقرير الحاضر وعنوانه (طريقـة تنمية الشرق الأوسط اقتصاديًا) هو تقريرنـا النهائى . وهو لايعالج مباشرة قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لكن العقبـات التى تعترض التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط تشبه إلى حـد بعيد العقبات التـى تعترض استرداد اللاجئين العرب مكـانتهم وحياتهم الطبيعية .. إن حل مشكلـة الفقر والبطـالة بين الـلاجئين لا يتجزأ عن حل هـذه المشكلة بين فئات واسعة من أبنـاء الشرق الأوسط ، وأن التقدم الاقتصادى فى البلدان التى تعتمـد إحداها على الأخرى اعتمادًا متبادلاً ، يتطلب السلام بين هذه البلدان المتجاورة .. » .

هام أن نـلاحظ عدم تطرق هذا التقـرير إلى حق العودة الفلسطينى ، وأنه كـان المسؤول الأساسى عن إنشاء وكالـة « الأونروا » بهدف إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم فى الشرق الأدنى .« وكان الشعـار المرفوع بهذا الخصوص هـو « تشغيل أكثر وإغـاثة أقل » إلى أن تنتهى قضية اللاجئين بهذا الأسلوب ، بهدف ذكره التقرير بصراحة » . إذا تركنا اللاجئين الفلسطينيين ليأسهـم وبؤسهم ، فإن آفاق السلام فى هذه البلاد المضطربة ستزداد بعدًا » . لقد ربط التقرير تمامًا بين تسوية قضية اللاجئين إقليميًا وبين « السلام الإقليمى » .

– استهدف مشروع « جونستون » ، معـالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها ، عن طريق تعاون الدول العربية وإسرائيل فى استثمار مياه نهر الأردن

استثمارًا مشتركًا . وكانت الفكرة الأساسية للمشروع هى « عدم اعارة الاهتمام للاعتبارات السياسية القائمة بين الدول المعنية ، وعدم تكييف المقترحات وفقًا للحدود السياسية » . وذلك على اعتبار أن الحدود الوطنية القائمة حاليًا تجعل من غير اليسير وغير المستطاع ، استغلال مصادر مياه الأردن واليرموك إلا إذا تم التعاون بين الدول ذات العلاقة » . وعندما تحدث مدير الأونروا عن هذا المشروع رأى أنه « يساعد على حل المشكلات القائمة ، يؤدى إلى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين (طبعًا اللاجئين الفلسطينيين) .

٨ - قد تكون الفكرة السابقة التى تحرك مشروع جونستون فى إطارها واضحة الدلالة فى تحقيق ما يسمى بلغة التسعينات « عملية الفصل بين المسارات السياسية والاقتصادية لاحداث التسوية السياسية » ، ومحاولة تقريب العرب والإسرائيليين عبر تعاون اقتصادى إقليمى يجب فى طريقه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الذين سيستفيدون من برامج التشغيل الواسعة من خلال هذا التعاون.غير أن ثمة دلالات أخرى يمكن استقراؤها من الطرح الأمريكى لمعالجة القضية فى تلك الفترة . ومن ذلك :

- عدم التوقف كثيرًا عند مبدأ حق العودة ، برغم أن الولايات المتحدة لم تتوقف عند تأييد القرار ١٩٤ فى ذلك الوقت .

- العناية الكاملة بالأبعاد الاقتصادية لقضية اللاجئين وتمييع الأبعاد السياسية للقضية ، وهو الأمر الذى ربما أسس الحديث الأمريكى / الإسرائيلى عن تحسين نوعية الحياة للفلسطينيين فى وقت لاحق .

- تعليق حل قضية اللاجئين فى سياق برامج التعاون الاقتصادى والفنى بين العرب وإسرائيل على مشاركة هذين الجانبين معًا من ناحية ، والمشاركة الدولية الخارجية ، لاسيما الجهة التمويل الأمريكى ، إذ لا مشكلة فى الجوانب المالية ، ما دامت الولايات المتحدة مستعدة لتقديم العون اللازم . إن التلويح بالفوائد الاقتصادية « التنموية » التى ستتلقاها الدول المضيفة للاجئين ، الموطنة للهم بالتداعى ، يتردد فى كل المشروعات الأمريكية ، كمحفز وفتح لشهيةهذه الدول للتجاوب مع هذه المشروعات .

٩ - فيما يتعلق بمواقف الدول العربية المعنية مباشرة بقضية اللاجئين ، فقد حاولت من جهتها تنظيم إغاثتهم والاضطلاع بشؤونهم ، من خلال سياسات وأجهزة وطنية فى كل دولة

مضيفة ، وحاولت فى الوقت نفسه ، استحداث أجهـزة مشتركة جماعية (إقليمية عربية) تعمل فى الاتجاه نفسه على الصعيد العربى ، وتسهيل عمليات الإغـاثة والتعاون مع الجهود الدولية فى هذا الشأن[١٧] ، وإقرار قـواعد قـانونية تتصل بـالأوضاع المعيشية لـلاجئين كمسائل الإقـامة والعمل والتنقل والتعليم والصحـة .. وكـان لهذه الـدول تكييفـاتها ومقـاربـاتها لأطـر الحل المطـروحـة دوليًـا و إسرائيليًـا وأمـريكيًـا ، ومـن بينهما مـدخل التعـاون الإقليمى الاقتصـادى بمشاريعه وحيثياته المشار إلى بعض نماذجها .

وفى هـذا السياق ، بـدت الدول العـربيـة مستعدة للتعـامل الإيجابى مع جهـود تسويـة القضيـة ، وبخاصـة تلك التى اضطلعت بها جهـات دوليـة ، كلجنة التـوفيق . غير أن هـذه الدول، رغبت ابتـداءً فى الحصول على ضمانـات باحترام إسرائيل لقـرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأهمها فى هذه المرحلة ، القرار ١٩٤ .

وعندمـا زارت لجنة التـوفيق كلاً من مصر وسـوريا والعربيـة السعوديـة والأردن والعراق ولبنان (فبرايـر ١٩٤٩) ، أظهر الجميع موافقة مشتركـة ، ماعدا الأردن . الـذى أعلن للجنة استعداده لاستقبال جميع اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة لديارهم[١٨] .

لكن هذه الدول راحت تقدم تنازلات ، قياسًـا بموقفها الأصلى بمرور الوقت . إذ أخذت بعضهـا فى التلويح بـاستعدادهـا للمساهمة فى استقبـال الـلاجئين . إذا ما قـدمت لها معونـة اقتصادية ومالية ملائمة[١٩] .

وكـانـت الأحـاديث غير الـرسميـة لبعض القـادة العـرب تعبر عن ذلك .. ومن ذلك تصريحات « حسنى الزعيم » فى سوريا بأنه « مستعد لقبول توطين أكثر من ربع مليون لاجئ فى بلاده » شريطـة أن « يعطوا تعويضًـا عادلاً عن خسائرهم - وأن تتلقى سـوريا المعونـة المالية اللازمة لتوطينهم » . وأعلن « نورى السعيد » الشىء ذاته بالنسبة للعراق ، حين استعد لقبول الـلاجئين فى بلده فى إطـار خطة تنميـة اقتصاديـة ، بما يمكنه أن يتيح استيعـاب ٣٥٠ ألف لاجئ (مع أن العراق لم يكن مشـاركًا فى لجنـة التوفيق) . كما أن القـادة اللبنانيين والمصريين ، بـدوا متساهلين ومستعـدين للقيام بمسـاهمات رمزيـة فى هذا الاتجاه ، على الـرغم من ضعف إمكانات التوطين لديهم .

وقـد انتقلت هذه المواقف مـن حيز الشفـاهيـة إلى الالتزام المكتـوب ، فى رسـالة رفعهـا المنـدوبون العـرب إلى لجنة التـوفيق فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٩ ، تتضمن المعانى المذكـورة ، مع اشتراطات أخرى كعدم المساس ببنود القرار ١٩٤ من حيث المبدأ[٢١] .

١٠ - مع أن المواقف العـربية كـانت على هذا النحـو من التجـاوب مع كافـة المداخل السياسية أو الاقتصـادية الإقليمية لتسويـة القضية ، فقد كان مآل هـذه المداخل هو الفشل . سـواءعلى الصعيد الـوطنى (استيعـاب الـلاجئين فى بعض الدول كمشروع سينـاء فى مصر أو الجزيرة العربيـة فى سوريا[٢٢] .. أو على الصعيـد الإقليمى . ويعـزى ذلك إلى عـوامل محددة موجزها :

- التصلب الإسرائيلى تجاه السماح بعودة جـزئية للاجئين . ورفضها الإقـرار بحق العودة من حيث المبدأ .

- عدم ممـارسة الجانب الأمريكى الضغـوط على إسرائيل من جراء موقفهـا المذكور ، بل ومشاركـة القوة الغربيـة فى ضمان أمنها ووجودها بـرغم هذاالموقف (إصدار الإعـلان الثلاثى البريطانى الفرنسى الأمريكى عام ١٩٥١ بهذا الخصوص) .

- الـرفض الفلسطينى المطلق للتجـاوب مع هذه الجهـود وإبـراز الغضب إزاءها بـرغم القيـود التى فـرضت على المؤسسـات اللسيـاسية الفلسطينيـة وا لـوضع الـذى كـانت عليـه هذه المؤسسات فى أعوام النكبة الأولى[٢٣] .فقد كانت المساومـة على هذه العودة ، واستبدال الوطن الأم بوطن بديل « تسهيلاً للعيش » خطًا أحمر لم يتجاوز أية جماعة فلسطينية صراحة على الاطلاق .

١١ - أغلب الظن أن الشعـور العـربـى العـام ضـد الاستعمار الصهيـونى وحلفـائه فى الغرب، كان مسـؤولاً أيضًا عن إفشال برامج التعاون الإقليمى مع إسرائيل .لقـد طرحت هذه البرامج فى ظرف تاريخى غير مناسب غداة الإنكسار فى حرب فلسطين ، وتأجج الحركة القومية والرغبة فى الثأر من الهزيمة ، والنزوع إلى الاستقلال والتحرر ، وانسدادالأفق أمام القبول بوجود إسرائيل ذاته ، فكيف بالتعاون معها ؟ ولعل هذه التوليفة من المشاعر وعمليات التعبئة القومية التى اضطلعت بها القـوى والنظم الثـوريـة فى الخمسينـات والستينـات بخاصـة ، كـالنظـام

الناصرى ، ولاسيما رفض الأحلاف الأجنبية ، كانت عائقًا معتبرًا أمام إمكانية تمرير أية ترتيبات إقليمية تنطوى على إغلاق ملف اللاجئين الفلسطينيين خارج مجال الحقوق العربية التاريخية فى فلسطين .

١٢ - لم تتوقف الولايات المتحدة ولا إسرائيل عن التقيد بالأطروحات الاقتصادية الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين غداة حرب ١٩٦٧ . وقد يكون صحيحًا أن نتائج تلك الحرب أعطت دفعة قوية لتلك الأطروحات بسبب تصاعد بديل التسوية السلمية والاعتراف العربى الضمنى ثم العلنى بوجود إسرائيل ، ووجود فرض لتغيير معالم البيئة الفلسطينية فى رحاب الاحتلال الإسرائيلى للصفة وغزة ومخيمات اللاجئين فيهما . وكانت هناك محاولات فعلية فى هذا الاتجاه .

وعلى كل حال شهدت سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، وفرة فى المشروعات الإسرائيلية الغربية العاطفة على فكرة التعاون وإعادة الهيكلة الإقليمية ، الاقتصادية والسياسية كسبيل لحل القضية . ومن ذلك اقتراح « أبا ابين » فى أكتوبر ١٩٦٨ بعقد « مؤتمر لدول الشرق الأوسط ومع الحكومات المساهمة فى إغاثة اللاجئين والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، من أجل وضع خطة لحل مشكلة اللاجئين ، والعمل على إدماجهم فى حياة منتجة ، وإيجاد كيان مشترك لإعادة توطينهم فى الشرق الأوسط ، بمساعدة إقليمية ودولية[٢٥] . وهناك مشروعات مماثلة أخرى . قاسمها المشترك بين بعضها البعض وبينها وبين ما سبق طرحه فى فترات سابقة، هو عدم العناية بحق العودة ومحاولة إشراك جهات عربية دولية فى حل القضية إقليميًا ، وأولوية الاقتصاد من منطلقات إنسانية على السياسى فى القضية ، وإغراء الدول المعنية بهذه الصيغة بالعوائد التنموية من مشاركتها فى تطبيقها .

ثانيًا - الحل الشرق أوسطى لقضية اللاجئين :

١ - فى سياق عملية التسوية الجارية منذمطلع التسعينات ، ماعاد الحديث عن حل قضية اللاجئين وفق ترتيبات إقليمية اقتصادية وسياسية ، وبمداخلة دولية واسعةالنطاق ، حديثًا افتراضيًا . ولم يعد تفهم مسار هذا الحل يتم باجتهادات فكرية وبحثية شاقة ، لقد اشتقت عملية التسوية ، القائمة على مايعرف بصيغة مدريد - أوسلو وتوابعهما من اتفاقات

وإعادة هيكلة إقليمية ، مسارًا لقضية اللاجئين ، وبات على من يتأمل هذه الصيغة ومساراتها ، بما فيها ما يتعلق بهذه القضية ، أن يولى عناية خاصة للتصورات الإسرائيلية الغربية (الأمريكية تحديدًا من جديد) بهذا الخصوص .

كذلك ينبغى العناية بما يلى :

* أن وثائق التسوية الجارية ، أرجأت البحث الفعلى فى القضية لما يعرف بمفاوضات الحل النهائى للقضية الفلسطينية ، لكنها فى الوقت نفسه ، أزاحت المرجعية الأبرز للعمل المتصور ، المتمثلة فى قرارات الشرعية الدولية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين . علمًا بأن هذه الوثائق تضمت إشارة للقرار ٢٤٢ الشهير ، الذى ينص على « تسويةعادلة لقضية اللاجئين » وأن لهذا القرار تفسيره الإسرائيلى المغاير للتفسير العربى الفلسطينى .

* أن مسار عملية التسوية أبرز إمكانية تخلى الأطراف العربيةعن ثوابت كثيرة فى خطابهم السياسى تجاه أبعاد الصراع الصهيونى/ العربى والقضية الفلسطينية . وكانت مخرجات هذه العملية - سياقها الفلسطينى - أقرب إلى التصورات الإسرائيلية ، فما الذى يحول دون تمرير هذه التصورات بالنسبة لقضية اللاجئين جدلاً ؟

* توازت المفاوضات العربية/ الإسرائيلية ومخرجاتها على الصعيد الفلسطينى مع إعادة اعتبار لا تخطئها العين للمشروعات الأقليمية التى طرحت فى فترة نشوء القضية ، وإن كانت هذه المشروعات قد تصاعدت خطوطها من إمكانية التطبيق ، بل وأصبح لها مظاهر تطبيقية ، ولاسيما فى إطار ما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف ، وبين يدى المعنيين جميعهم ، عربيًا وإقليميًا ودوليًا ، مشروعات أكثر تكاملاً وتفصيلاً ، فيما يتعلق بتسكين قضية اللاجئين فى الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية بخاصة ، من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية .

وعلى وجه اليقين ، قدم مسار المفاوضات متعددة الأطراف إطارًا تباحثيًا وتنفيذيًا لتفعيل الأفكار « الشرق أوسطية » . وإذا كان هذا المسار قد اختص بالبحث فى حيثيات التعاون الإقليمى الشرق أوسطى ، بحسب ما يكمن فى الضمير الإسرائيلى/ الأمريكى بالنسبة لقضايا التنمية الاقتصادية والبيئة والمياه والطاقة . فما الذى يجعل أحدًا يفترض أن لا تعالج قضية اللاجئين - إحدى قضايا المسار نفسه - من منطلق شرق أوسطى ،أو حتى دولى ، طبقًا للمفهوم الإسرائيلى/ الأمريكى؟[٢٦] .

٢ - إذا تابعنا المشروعات الإسرائيلية الرسمية وشبه الرسمية أو الفكرية بخصوص الحلول المفترضة ، من وجهة نظر إسرائيل للقضية ، فسوف يثير التأمل على الفور مستوى الثبات فى الخط الناظم للفكرة الحاكمة الأصل ، وهى ضرورة حل القضية خارج النطاق الجغرافى الإسرائيلى الصهيونى ، وبمعزل عن الأطر القانونية المستقرة بخصوص القضية ، والعمل على إشراك المجتمعين العربى والدولى فى هذا الحل ، وأرجحية المدخل الاقتصادى فى المقاربة الإسرائيلية عمومًا .

هناك إذن حالة من الثبات والخطوط الحمر الإسرائيلية تجاه حل القضية وإن كانت أفكار التسعينات ، قد اتخذت أثوابًا جديدة قشيبة وتدثرت بفلسفة متكاملة للتعاون الإقليمى فى أجواء السلام المحلق افتراضًا بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل ، وبوسع المنشغلين بهذه الأفكار العثور على أكثر من ملف إسرائيلى يضم تصورًا شرقَ أوسطيّ لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لعلها أكثرها جرأة فى صراحته شكلاً ومضمونًا تصور شيمون بيريز فى مؤلفه (الشهير الآن) عن الشرق الأوسط الجديد « وبدرجة أقل من الصراحة » الشرق وسطية هناك تصور « شلومو غازيت » من معهد جافى للدراسات، وأفكار الوفد الإسرائيلى إلى لجنة اللاجئين فى المفاوضات متعددة الأطراف .

تنبع أهمية متابعة هذه التصورات من الاعتبارات الإقليمية والدولية المحيطة بطرحها ، وبخاصة ما هو ملموس من انحياز أمريكى لتبنى وجهة النظر الإسرائيلية من قضايا التعاون الإقليمى المختلفة ، والتركيز الأمريكى على عدم استثناء اللاجئين من مسألة إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية فى الإطار « الشرق أوسطى » ، وفق الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة على الصعيدين الدولى والإقليمى.

٣ - يقوم تصور « بيريز » للحل الشرق أوسطى لقضية اللاجئين الفلسطينيين على[٢٧] :

- نفى مسؤولية إسرائيل عن مولد القضية ، واتهام الدول العربية بأنها لم تستوعب اللاجئين العرب بنفس الروح التضامنية التى أبدتها إسرائيل تجاه لاجئى الحرب من اليهود . وتنطوى هذه المقدمة على أكثر من مغالطة : فاللاجئون مجرد عرب بين عرب لا صفة وطنية محددة لهم ، وهناك لاجئون يهود ، وهذا غير صحيح . كما أن إسرائيل مسؤولة عن عمليات اللجوء الفلسطينى بالإكراه وفق دراسات عربية وإسرائيلية موثقة .

- لا ينبغى التوقف عن تاريخ المشكلة ، لأن هذا غير مجد .

- ما حدث فى الشرق الأوسط من عمليات اللجوء له سوابق فى جهات كثيرة بفعل الحروب والكوارث .. إنها إذن حالة من حالات .. لا أكثر .

- يتعين تحسين أحوال المخيمات الفلسطينية بالتعاون بين إسرائيل والدول المعنية المتعددة الأطراف .

- تكوين بنك للمعلومات الإقليمية حول اللاجئين من أجل التخطيط لتأهيلهم وتوطينهم فى الشرق الأوسط ، بعد إعداد البنية التحتية اللازمة . وإنشاء مشاريع إسكان ملائمة على نطاق الدول العربية ، ينتقل إليها اللاجئون. أما اللاجئون المقيمون هناك (فى الدول العربية) فسيكون لهم الخيار فى امتلاك البيوت التى سيقيمون فيها .

- التعاون الدولى المطلوب يقوم على أن تتولى الاتحادات المالية الدولية معالجة تمويل وإنشاء البنية التحتية المادية ، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية والدينية والرعاية الصحية والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية ، بهدف إدماج اللاجئين فى المجتمع المحلى .

- يطلب بيريز من الانروا إفساح المجال لنظرية إعادة التأهيل بدلاً من استراتيجية الإغاثة .

- لا مجال لحق العودة ، الذى سيؤدى إلى محو الوجه القومى لدولة إسرائيل .

٤ - ويطرح « جازيت » رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق ، ضمن رؤية شاملة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ، (والنازحين اللاجئين) بعد عام ١٩٦٧ على مراحل . وفيما يخص البعد الشرق أوسطى من هذه الرؤية ، يتطرق جازيت إلى[٢٨] : تصفية الأونروا وإحلالها بسلطة دولية من الدول المضيفة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول الصناعية الغنية ، تعمل على إنشاء مشاريع اقتصادية لاستيعاب اللاجئين ، والبحث عن تقديم تعويض جماعى ، يأخذ شكل إنشاء أحياء سكنية وخدمات أساسية ونظام للتدريب المهنى للاجئين . ويرى أن مسارى المفاوضات الثنائى ومتعدد الأطراف ، يمثلان إطارًا مناسبًا لتعهد الدول العربية باستيعاب اللاجئين ودمجهم كمواطنين عاديين ، أو على الأقل السماح لهم بالإقامة الممتدة ، مع نزع صفة اللجوء عنهم .

ولا يتجاهل هـذا التصور الأوضاع النسبية المختلفـة للاجئين فى الملاجئ العربيةوأماكن المخيمات فى الضفـة وغزة ، ويتعـرض لكيفية الـوفاء بحل القضيـة فى كل هذه الأمـاكن وفق الأوضاع المختلفة . لكن التشـدد يبدو ظاهرًا فى القضـية إذا مـا اتصل الأمر بحق العودة . إذ لا مكان لتطبيقه فى رحاب الكيان الصهيونى بأى حال .

٥ - تقدم الورقة الإسرائيلية إلى لجنة الـلاجئين متعددة الأطراف ، نموذجًا للتجاوب بين التصور الـذى يتبناه صـانع القرار ومـراكز البحث وتفكير القيـادات الحر بعيدًا عـن المؤسسة الحاكمـة ، فـالورقـة تضمنت مـا يعـد تبنيًا بـالكـامل للتصـورات المذكورة آنفًـا ، فضـلاً عن المقترحات الإسرائيلية التقليدية بخصوص القضيةمنذ عام ١٩٤٨ . لا تعترف الورقة بالمسؤولية الإسرائيلية عن قضيـة اللاجئين الفلسطينيين . وترى أن الـدول العربية لم تبذل جهـدًا لمعالجة القضيـة كما فعلت إسرائيل مع « الـلاجئين اليهـود من الـدول العـربيـة ، ولا تعتبر أن كلمـة الـلاجئين فى القـرار ٢٤٢ تنطبق فقط على الـلاجئين الفلسطينيين بل على كل من العـرب واليهود، وترى أن التبـادل السكانى ظاهرة سائدة فى التـاريخ الإنسانى ، ويمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهـود عن طريق الهيئات الـدولية . وأنه عنـد مناقشة التعـويضات ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبـار الأملاك التى خلفها اليهود الـذين تركوا البلاد العـربية من العراق حتى المغـرب . وفى المحصلة « ينبغى أن تحل قضية الـلاجئين فى أماكن إقـامتهم ، ويجب أن تحل مشكلـة المخيمات الفلسطينيـة بمساعـدة سخيـة من العـالم ، بما فى ذلك الدول العـربيـة النفطية »(٢٩) .

٦ - بصفتها الراعى الأساسى لعملية إعـادة الهيكلة الإقليمية والمتحمس لنظرية النظام الشرق أوسطى ، والمصمم لصيغـة التسويـة الجارية منـذ مطلع التسعينـات ، فإن السياسـات الأمريكيـة ، استأنفت فى غضـون السنوات القليلـة الماضية ، بقوة ووضـوح بعض ثـوابتها تجاه قضيـة الـلاجئين ، مع إبراز قـدر أكبر من الانحيـاز إلى الـرؤية الإسرائيليـة ، حتى أنها تكـاد تتحدث بلسان التحـالف الاستراتيجى مع إسرائـيل فى هـذه القضية . وقـد أظهرت عمليًـا ، ما ينم عن التراجع عن القليل الإيجابى من هـذه الثوابت مثل التوقف عن التصـويت لصالح القرار ١٩٤ وحق العودة الفلسطينى فى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ .

لم تقلل السياسة الأمـريكية من شأن استمرار قضية الـلاجئين على الطرح الشرق أوسطى ولا على مسار عمليـة التسويـة الذى صممتـه بنفسها . ومع أن إقـرار هذه التسـوية فى الأجل

الطويل ، كان يقتضى إيلاء عناية أكبر بالجوانب الحقوقية للقضية الفلسطينية ومنها حقوق اللاجئين كما أقرتها الشرعية الدولية ، فإن واشنطن تنكبت عن هذا الطريق فى تعاطيها مع هذه الحقوق ، واستغلت فيما يبدو المناخ الإقليمى العربى والدولى المهيأ لدور أمريكى فاعل ، فى تجديد العمل بنظرياتها التقليدية تجاه قضية اللاجئين وعلاقتها بالسلام العربى/ الإسرائيلى من مدخل الترتيبات الإقليمية الاقتصادية .

وهناك نماذج محددة من السلوك السياسى الأمريكى تؤكد هذه التعميمات ، ويمكن من خلالها العثور على المنظور الأمريكى لتسوية قضية اللاجئين وفق المنهجية التى روجت لها واشنطن منذ منشأ القضية . من هذه النماذج ، الموقف الأمريكى فى المفاوضات متعددة الأطراف ، والموقف من القرار ١٩٤ ، والمشروعات التى تضطلع بها دوائر فكرية أمريكية قريبة من صناع القرار ، وسياسات الكونجرس الأمريكى .

٧ - فى لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف ، تبنى الوفد الأمريكى موقفًا مفاده(٣٠) :

* البحث عن وسائل عملية لمعالجة مشكلات اللاجئين دوون تحويل المجموعة (اللجنة) إلى محفل لتكرار المواقف السياسية . بمعنى التركيز على الجوانب الإنسانية وترك الأبعاد السياسية للمفاوضات الثنائية .

* ضرورة التوجه إلى توفير قاعدة معلومات عن الأشخاص « النازحين » بسبب الصراع العربى/ الإسرائيلى بما فى ذلك معلومات عن المطرودين اليهود من الدول العربية ، ودراسة كيفية قيام المنظمات الدولية والإقليمية بدورها لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين ، دون المساس بالنتيجة النهائية للتسوية الشاملة .

* المرجع الوحيد لعمل اللجنة هو القراران رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون غيرهما من القرارات .

ليس من شك فى أن هذه المقاربة تشكل رجع صدى للموقف الأمريكى/ الإسرائيلى التقليدى فقط . بل وتتضمن تراجعًا عن جانب مهم من الموقف الأمريكى السابق على مسار عملية التسوية . يتضح ذلك من فصل الأبعاد السياسية من عملية البحث ، والربط بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وما يسمى بقضية اللاجئين اليهود ، والحديث عن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كمرجعية للبحث ، وهما غير مفيدين كثيرًا بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ،

لاسيما فى حال عـزل بقية القرارات الـدولية الخاصـة بالقضية . وإثـارة دور المنظمات الإقليمية والدولية لتحسين أحوال اللاجئين المعيشية بمعزل عن الحديث عن حق العودة ، وهى منهجية تسترجع إلى الذاكرة نظرية « غوث أقل وتشغيل أكثر » التى ترددت فى الخمسينات .

٨ - امتنعت الولايات المتحدة منذ عـام ١٩٩٤ عن التصويت لصالح القرار ١٩٤ ، مع أنها كانـت المبادرة دومًا إلى تقـديم مشروع تجديد القـرار سنويًـا فى الأمم المتحدة ، وبـذلك شـاركت إسرائـيل مـوقفهـا الجديد بـالـوقوف ضـد القـرار بدلاً مـن الامتناع عن التصـويت عليه(٣١) .

حجة الولايات المتحـدة فى هذا الجديد أن التأكيد على القرار يعد تـدخلاً فى المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والجانب الفلسطينى ، واستبـاقًا لنتائج التفاوض النهـائية ، لكن الأدعى للفهم، أن القرار يقـف عثرة أمام تمريـر الصيغة الإقليميـة المستهدفـة لمعالجة قضيـة اللاجئين بصفته مرجعية تغرى الفلسطينيين بـالتمسك بها ، ومن ثم يحق العودة إلى فلسطين بالتحديد ، وهذا يتعارض والحل الشرق أوسطى للقضية .

٩ - بالتـزامن والتوازى مع حديث « الشرق الأوسط » الجديد ، انشغلت أوسـاط بحثية أمـريكيـــة معنيـة بشـــؤون « الشرق الأوسط » ، يشـارك فيهـا أمــريكيـون وعنــاصر يهوديـة أمريكيـةإسرائيلية مـزدوجة الجنسية ، وقليل مـن العرب (لاعطاء الصيغـة الحياديـة) ، بتناول مستقبل القضـايـا الكبرى فى الصراع الصهيـونى العربـى ، ومنها قضيـة الـلاجئين . القـاسم المشترك لهذه الدراسات الخاصة باللاجئين هو : الفلسطينيون ليسوا شعبًا ، لكنهم مجموعة من العـرب يمكنهم العيش فى بـلاد العـرب الـواسعـة ، أرض الفلسطينيين ليست فلسطين لأنها أرض إسرائيل . والفلسطينيون قوم لا ربـاط لهم بالأرض عمومًا ، فهم رحل لا يحسنـون الدفاع عنها ولا تنميتهـا أو تطويرهـا . وقد خرج الفلسطينيـون بأوامر عـربية ، فعلى العرب مسـؤولية إيوائهم . حق العـودة قانـونيًا غير ملزم وغير ممكـن على أيةحال لأن البـلاد معبأة باليهـود وقد تغيرت معالمهـا ، لكن الـوازع الحضارى الإنسانـى يفرض المشاركـة فى حل مشكلـة اللاجئين العرب إنسـانيًا بتـوفير الغذاء والمأوى ولمعـونة الاقتصـادية لادمـاجهم فى مكـان آخر ، وربما بتخصيص مكان لهم يمارسون فيه نوعًا من الحكم الذاتى .

بسبب هذه الخصـائص - التى يلاحظ كم هى متـوائمة مع الطـرح الصهيونى - سمى البعض الطابع العلمى الذى تتشح به هذه الدراسات بالعلم المشبوه(٣٢) .

ومؤخرًا ، كان من أهم الدراسات التفصيلية المروجة بالعلم المشبوه هذا لفهوم الحل الشرق أوسطى لقضية اللاجئين ، دراسة « دونا أرزت » التى أصدرها « مجلس العلاقات الخارجية » وهى مؤسسة أمريكية مستقلة تعنى بالشؤون الدولية من وجهة نظر أمريكية ، وهى بعنوان مثير « من لاجئين إلى مواطنين .. الفلسطينيون ونهاية الصراع العربى/ الإسرائيلى » .

تضمنت خطة أرزت للحل ما يلى(٣٣) :

* توطين اللاجئين حيث هم ، مع القيام بعمليات ترانسفير واسعة إلى أنحاء العالم . وضمن هذه الرؤية العامة ، لا مانع من قيام دولة أو كيان فلسطينى فى الضفة وغزة يستوعب من اللاجئين قدرًا ، ويجرى توزيع الباقى فى أنحاء العالم (وليس فقط دول الشرق الأوسط) .

* حتى لا يشعر اللاجئون فى مواطنهم الجديدة بالغربة ، يمكن منح كل الفلسطينيين جواز سفر فلسطينى ، بجانب الجنسيات الأخرى التى يحملونها .

* يجرى هذا المشروع خلال فترة محددة ، يتخلون بعدها عن ادعاءاتهم فى فلسطين وتمنح لهم تعويضات يدفعها العرب والعالم لهم . على أن تدفع تعويضات لليهود الذين غادروا الدول العربية إلى فلسطين .

* يتضمن المشروع أرقامًا تفصيلية عن عدد الفلسطينيين فى العالم ، استنادًا إلى مصادر أمريكية ، وبناء على هذه الأرقام تجرى عمليات للطرح والقسمة والإضافة بهدف توزيع اللاجئين على بلاد مختلفة . من ذلك مثلاً الاقتراح بأن يتم ترحيل ٦٩٠ ألف لاجئ من غزة و ١٤٠ ألف من الأردن إلى الضفة . وأن يتم ترحيل ٢٣٥ ألفًا آخرين من الأردن إلى البلاد العربيةولاسيما دول الخليج والعراق ودول أخرى فى أنحاء العالم .

* بالنسبة للاجئين فى لبنان يقترح المشروع ترحيلهم جميعًا - عدا ٧٥ ألفاً منهم يتم توطينهم هناك - وذلك مناصفة - إلى الدول العربية والعالم .

* وبالنسبة للاجئين فى سوريا ، فإن المشروع يقترح توطينهم جميعًا هناك ، عدا ٦٠ ألفًا منهم يتم ترحيلهم مناصفة بين الدول العربية والعالم .

* يطلب من إسرائيل توطين ٧٥ ألف لاجئ فقط لا غير فى رحابها.

١٠ - تتأتى أهمية مشروع « أرزت » من اهتمام الإدارة الأمريكية به . وأنه قد يتحول إلى ورقة عمل حقيقية أمام الدول الشرق أوسطية المعنية . وقد ظهرت بوادر ذلك من زيارة وفود

من الكونجرس الأمريكى إلى بعض هذه الدول ، وتقديم اقتراحات لها بتوطين اللاجئين فيها . وقد أعلن « مجلس العلاقات الخارجية » فى يونيو ١٩٩٧ أنه يؤيد قيام كيان فلسطينى فى الضفة وغزة وتوطين باقى الفلسطينيين فى الخارج . ويحث الدول العربية على ذلك ، ودفع الأموال اللازمة لذلك(٣٤) .

ثالثا - آفاق الحل الإقليمى لقضية اللاجئين :

١ - طبقًا للعرض السابق ، يفترض أن هناك عكوفًا ملحوظًا من الجانبين الإسرائيلى والأمريكى على تمرير التسوية الخاصة بقضية اللاجئين ، ضمن منهجية أوسع لاعادة تصنيف الأوضاع فى « الشرق الأوسط » ، وفى حقيقة الأمر ، ثمة ما يمكن اعتباره تجاوبًا عربيًا حذرًا مع هذا الطرح ، فالأطر العربية والفلسطينية المشاركة فى عملية التسوية ، تعلن جهرة تقيدها بالثوابت العربية تجاه حل قضية اللاجئين ، كالتمسك بحق العودة وقرارات الأمم المتحدة العاطفة عليه منذ عام ١٩٤٨ ، وكذا على عودة النازحين منذ عام ١٩٦٧ . وضرورة الربط بين الجوانب السياسية والقانونية للقضية بجوانبها الإنسانية والاقتصادية وهو طرح جرى التأكيد عليه من الجامعة العربية ومؤتمر المشرفين على اللاجئين الفلسطينيين ومن الدول المشاركة متعددة الأطراف ، ومن المفاوض الفلسطينى داخل أطر التفاوض وخارجها(٣٥) .

ويعتبر المفاوض الفلسطينى أنه تمكن فى المفاوضات المتعددة الأطراف من جر الأطراف الأخرى ، بنضال قانونى ، إلى ثلاث نقاط إيجابية(٣٦) . الأولى هى : حصر البحث فى قضية اللاجئين الفلسطينيين وحدهم وليس اللاجئون عمومًا ، كما أراد الوفدان الإسرائيلى والأمريكى من خلال تعريفهم للاجئين . الثانية هى : عدم التراجع عن اعتبار قرارات الشرعية الدولية هى مرجعية القضية . الثالثة هى : رفض أى مشروع يستهدف التوطين ودعم أى مشروع لا يتعارض مع حق العودة .

كما يشير هذا المفاوض ، إلى النجاح فى منع إلغاء وكالة الأنروا ، وفى وجودها المستمر برهان على عدم تطبيق حق العودة ، برغم أن هناك محاولات لذلك .

٢ - على أن هذه المنجزات أو إعادة التأكيد على الثوابت العربية بخصوص القضية لا تحول دون إثارة المخاوف من إمكانية الاختراق الإسرائيلى الأمريكى ، ذلك أن هناك معطيات أخرى عن سوابق للتراجع الفلسطينى والعربى بشأن ثوابت فلسطينية وعربية فى غير

قضية اللاجئين . ومن المعلوم الآن أن إلغاء بنود فى دستور ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لايعد المثل اليتيم فى هذا الإطار . وكذلك كان المفاوض الفلسطينى فى أوسلو سباقًا إلى التعاطى الإيجابى مع الفكرة الشرق أوسطية ، عبر وثائق أوسلو وملاحقها الاقتصادية .

ويخشى ، بناء على ذلك ، أن لا يكون التعامل الشرق أوسطى مع قضية اللاجئين استثناء من هذا الاتجاه العام ، وثمة ما يعزز هذا الافتراض كالاتجاه الفلسطينى الداعى إلى مجرد الطلب من إسرائيل الاعتراف ، من حيث المبدأ ، بحق العودة .. لا أكثر . والترويج لفكرة أن حتى فى حال تطبيق هذا الحق ، فإن من يمكن أن يمارسوه لن يكونوا مجموع اللاجئين قاطبة[٣٧] ، وقد افترضت دراسة إسرائيلية أن عدد الراغبين فى ممارسة هذا الحق ، داخل فلسطين العتيدة ، أو حتى داخل إسرائيل ، لن يزيد عن مليون لاجئ فى أفضل الشروط[٣٨] .

ولعل ما هو أهم فى دلالة المستقبلية.، من الناحية الفعلية ، هو ما يصدر من وثائق عن آلية التفاوض السرى بين حين وآخر على الصعيد الثنائى الفلسطينى/ الإسرائيلى ، الأمثلة كثيرة بهذا الشأن ، نتوقف منها عندما يتعلق بقضية اللاجئين . ومن ذلك ما يعرف بوثيقة « بيلين – أبو مازن » ، الصادرة فى نوفمبر ١٩٩٥ .

ففى هذه الوثيقة التى تحوى مشهد الحل المتصور بين فريق ما يسمى بقوى السلام عن حزب العمل الإسرائيلى وكبير المسؤولين الفلسطينيين عن التفاوض مع إسرائيل ، تتبنى بالكامل تقريبًا عصارة الموقف الإسرائيلى الأمريكى بقواسمه المشتركة التى أطلت منذ بداية القضية ، ويبدو الخطاب الفلسطينى التقليدى بخصوص القضية وكأنه مجرد شعار يمكن تجاوزه . وقد لا تكون هذه الوثيقة قد أقرت بشكل رسمى ، ولا تعبر عن رأى كل الفلسطينيين ، ومدى الفرصة المتاحة لمرور التصور الشرق أوسطى بشأن قضية اللاجئين .

٣ – تتضمن وثيقة بيلين – أبو مازن مايلى :

* تعترف إسرائيل بالمعاناة المعنوية والمادية التى تسببت فيها حرب ٤٨ – ١٩٤٩ للشعب الفلسطينى ، وبحق اللاجئين فى العودة « إلى الدولة الفلسطينية » وإسكانهم فيها ، والتعويض عن خسائرهم المادية والمعنوية :

* تكون مهمات اللجنة النظر فى التعويضات عن الخسائر المعنوية والأموال غير المنقولة، والمساندة المالية والاقتصادية التى تمكن من إعادة توطين اللاجئين وتأهيلهم فى المخيمات .

* تقضى اللجنة فى الخسـائر المادية ، وتعد بـرامج التأهيل والاستيعاب ، وتنشئ آليات للفصل فى دعاوى التعويضات وتوزيعها .

* تبحث اللجنـة فى اتجاهـات الـلاجئين والـدول العـربيـة فيما يخص رغبـات الهجـرة ومسائل مواقف حكومات الدول العـربية لاستيعاب اللاجئين ، وذلك بحسب جدول يعد فى المفاوضات النهائية .

* تستهدف اللجنة فى تعـاملها مع لاجئ ١٩٤٨ وأنسالهم بمبادئ منها : سـوف يسمح لكل أسرة لاجئة بـالتعويض المعنوى بمبلغ مـالى بمعرفة اللجنة الـدولية ، وسوف تقـرر اللجنة الادعاءات الخاصـة بالخسائر غي المنقولـة وتعويضها ، وتوفـر اللجنة المصادر المالية الـلازمة لإعادة التوطين والتأهيل لـلاجئى المخيمات ، وسوف يتلقى اللاجئون دعمًا ماليًـا واقتصاديًا من اللجنة لتحقيق هدفى التوطين والتأهيل.

* تسـاهم حكـومـة إسرائيل فى حل مشكلـة الـلاجئين بمـواصلـة بـرامج « جمع شمل العائلات » ، بموافقة اللجنةالدولية فى حالات خاصة .

* يشجع الطـرف الفلسطينى عمليات التـوطين وإعـادة التأهيل للفلسطينيين المقيمين حاليًا فى الضفة وغزة داخل هذه المناطق .

* تعتبر منظمـة التحريـر الفلسطينيـة تطبيق هـذه المواد بمثابـة إنهاء لكـافـة الدعـاوى والمطالب الناشئة عن القضية .

والحال كذلك ، فإن هـذه الوثيقة (النموذج المتصـور) تحقق ما تطمع فيه مـدرسة الحل الشرق أوسطى الإسرائيلية (الغربية) ، فـلا هى تنص على حق العودة إلى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وهـى تدعـو لتكوين لجنـة دولية تمول إقليميًا ودوليًـا ، ولا تتحدث عـن قرارات الأمـم المتحـدة بخصـوص الـلاجئين ويستمر التـوطين والتأهيـل فى مناطق اللجـوء العـربيـة والخارجية أو فى حدود الضفة وغزة بصفته ما سينبغى أن يتم .

٤ - كـان استشعار الـلاجئين لمخاطـر تجاوز حقوقهم التـاريخية والطبيعيـة التى تقرهـا الشرائع الإنسـانيـة والسماوية ، عبر الحلـول الإقليميـة التى تعـزف جميعها نغمـة واحـدة رغم التبايـنـات المحدودة ، واستشعارهم بإمكـانية فـرض هذه الحلول إكـراهًا ، إذ لن يتم ذلك إلا بهذه الطريقة ، طـالما أنهم يتمسكون بثوابت حقوقهم ، كان ذلك مسـؤولاً عن حالة من القلق

الواسع النطاق . وقد تداعت قـوى منهم إلى تلمس السبل لإعادة تصحيح أوضاعهم لمواجهة استحقـاقـات هذا الحل الـذى لا يتسم بـالعقـلانيـة أو المنطقية ،فضـلاً عن افتقـاده للحس القانونى والسياسـى المتسق مع الشرعية الدولية . إذ لا يدعو لـلاطمئنان لمثل هذا الحل الذى يتم تصنيعه لـلاجئين الفلسطينيين القاطنين على مرمى النظر من بـلادهم ، فيما يستقبل الكيان الاستيطانى الصهيونى غزاة مستوطنين جددًا من كل بلاد الدنيا.

وفى كل الأحوال ، فإن الحل الإقليمى (الشرق أوسطى أو أيًا كان عنوانه) خارج تطبيق حق العودة ، سوف يكون محفوفًا بالشكوك لجهة الاستقرار والاتساق الداخلى لأكثر من سبب ، منها أن هذا الحل يفضى إلى ما يلى :

* أن الدولة الوطنيـة العربية التى يفترض أن يستوطنها اللاجئـون تمر بمرحلة من الترسخ والتدعيم . والعقل الصهيونى / الغربى يشجع هذا الاتجاه لـدحض ميول الوحدة العربية . مع أنه يتناقض وهـدف توطين اللاجئين أو إدماجهم ، كـونهم سيعتبرون أنفسهم كزائدة نشاز فى أطـر التطور الإقليمى العـربى عمومًـا ، وبصفة أخـرى ، يتناقض إدمـاج اللاجئين فى الـدول المضيفـة بصفتهم « عربًـا بين عـرب » والـدعاوى الإسرائيليـة والغـربية ضـد وحـدة الوجـود الاجتماعى والاقتصادى والسياسى العربى.

* أن الكيان الفلسطينى (الـدولة ؟) ، سوف يستدعى حنين اللاجئين لاشبـاع هويتهم الوطنية بـالكامل ، غير المشوب على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصـادى أو السياسى أو الثقافى الوطنى ، ما يعنى نشوء إشكالية حقيقية لمسألة الادماج الكامل المأمول .

* أن الدول العربية التى أدمجت اللاجئين فيها - لأسباب معنية - منذ عقود أخضعتهم لعمليات رقابـة وضبط صارمة .ولم تتمكن من الوفـاء الكامل لهم باستحقاقـات المواطنة ، مما أبقى على النوازع الوطنية الفلسطينية البحتة[٤٠] وهو مظهر قد يتعـزز مستقبلاً ، بفضل ضمور البعد القومى العربى ، مثلما يريد الشرق أوسطيون .

* اللاجئون عمومًا ، هم بين فئة مطحونـة مقموعة ، تشكل العودة إلى الوطن بالنسبة لها قضية كرامـة واعتزاز وطنى ، وسبيلاً لاسترداد حقوق إنسانية مهـدرة ، وفئة شحيحة حققت ، بنضـال مريـر ، شيئًا من المكـانة الاقتصـاديـة أو العلمية ويهمهـا الحفاظ على مكتسبـاتها من مدخل العودة إلى الوطن وإشباع حاجاتها المختلفـة داخله . وقد ثبت بالتجارب ، أن التعايش الكامل داخل أهواء السياسات العربية والإقليمية والعاصفة ، يعرض الفئتين لمخاطر جمة .

* الحل الشرق أوسطى ، يتجاهل أن قضية العودة لا تتعلق بالاشباع الاقتصادى فقط ، لكنها تنطوى على أبعاد مهمة تتصل بشرعة حقوق الإنسان والقانون الدولى ، وأنه حتى إن أمكن تمرير رؤيتهم قسرًا ، فثمة شكوك تعتور ديمومتها فى الأجل البعيد .

٥ - ليس من المقرر أو المنتظر أن تحول مثل هذه المبررات بين دعاة الحل الإقليمى ومحاولة المضى فى تنفيذ مخططهم تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، فمن الثابت أن مبررات أخرى كثيرة تم ازجاؤها بهدف دحض هذا المخطط فى أبعاده الأخرى ، ولم يتوقف هؤلاء عنه ومن المؤكد فى الوقت نفسه ، أنه ليس الحل الصحيح لهذه القضية من وجهة نظر العاطفين على التطور الإقليمى العربى ، أو الديمقراطية وحقوق الإنسان .

إن تمرير هذا الحل يقدم سابقة للمتربصين بالنظام العربى ويمكن للاستعمار الصهيونى الاستيطانى فى المنطقة العربية . ويسكن جسد الضحية الفلسطينية بالإكراه فى غير موضعه الصحيح من الجغرافيا والتاريخ . ورد الفعل الفلسطينى والعربى فى حالة كهذه هو المقاومة . مقاومة هذا الحل بوسائل كثيرة متاحة الآن أو يمكن أن تتاح فى المستقبل . وقد يكون النظام العربى الآن فى وضعية تغرى أصحاب هذا الحل بأن اللحظة التاريخية المناسبة لتمرير رؤيتهم هى فى هذا التوقيت الذى يعانى فيه النظام العربى من حالة وهن وعدم اتزان . لكن الرؤية الشاملة واسعة الأفق لا يسعها التوقف عند لحظة كهذه .

يضم خيار المقاومة طيفًا واسعًا من الأدوات بين العنف واللاعنف ، ولكن ما يعنينا فى هذا الوضع هو ضرورة بلورة البديل الفلسطينى / العربى من الحل المطروح ، وبشكل مفصل. ففى التفاوض لا يكفى أن ترفض البدائل المطروحة من الطرف الآخر ، وإنما أن تكون هناك تصورات متكاملة مضادة ومتسقة مع الحقوق المطلوب الوفاء بها ، إن إثبات عدم منطقية الحل الشرق أوسطى ، يقتضى طرح الحل البديل المتكامل المضاد الذى لا يهمل إرث القضية القانونى ولا يستخف به .

وفى هذا الإطار ، يمكن إثبات تهافت كل الحجج التى يرفض على أساسها تطبيق حق العودة . وهناك تراث فكرى وقانونى بالغ القوة سهرت عليه أجيال من المفكرين ورجال القانون والسياسة العرب والفلسطينيين بخصوص قضية اللاجئين يمكن الاستعانة به .

وثمة محاولات لـوضع البديل المتكـامل حول كيفية تطبيـق حق العودة الفلسطينى ، على الرغم من تلك الحجج[41] ، وهى محاولات يمكن إمعـان التأمل فيهـا واستكمال نواقصهـا إن كان ذلك لازمًا . أما انتظار الصيغ سابقة التجهيز فى المحافل الإسرائيلية والغربية فلا يمكن أن ينتج سوى جسر لتمـرير رؤى هـذه المحافل والقـوى المساندة لها ، وتعـدّ وثية بيلين/ أبـومازن نموذجًا ممثلاً لها.

٦ - من الأهمية بمكـان أن تتعزز جهود مقاومـة الحل الإقليمى الإسائيلى الغربى بـالربط بينها وبين مصير النظـام العربى ذاتـه . بمعنى أن الأمر بقتضـى الانطلاق من حقيقـة أن هذا الحل لقضية اللاجئين ينطوى ضمنًا ، وربما صراحة ، على هـدم معالم النظام العربى من زاوية إعادة الهيكلـة أو الهندسة السكـانية ، وبالتبعيـة الاقتصاديـة والسياسية ، داخل وحـدات هذا النظام . فالقوى العاطفة على هذا الحل مشغولة بتسكين أكثر من أربعة ملايين فلسطينى عربى لاجئ ، تستشعر أن بقـاءهم وقضيتهم معلقين فى أحياء المنطقـة العربيـة ، متأملين فى زمنعربى يمكنهم من حق العودة لوطنهم ، يمثل جلطـة سكانية سياسية اقتصاديـة ثقافية فى شرايين أى نظـام بديل فى منطقـة الشرق الأوسط ، ولابـد أن تمرير هـذا البـديل لن يكـون سهلاً فى حـال استمرار هذه الوضعية .

من شأن هذا الفهم أن يوحـد من جديد بين البعدين الوطنى والعربى فى مـواجهة تفريغ النظام العربى من حشوه العروبى وفق إرادة ثبت يقينًا عداءها لهذا النظام منذ كان فكرة هائمة على الوقت الحاضر .

وبوسع الطرفين الفلسطينى والعربى ، إن كانا « طرفين » فعلاً استقطاب التأييد الدولى ، بصفتهما يقاتـلان ضد حل غير ديمقـراطى لقضية عـادلة ، تنتظـر تنفيذ الحكم الـدولى الذى صدر فيهـا على مدى نصف القرن الماضى . ومن العنـاصر الدائمة لتحـالف واسع كهذا بين كل القوى الحقوقية والـديمقراطية ، إمكانية الاتكاء على قاعدة أضحت مقبـولة تمامًا فى الفكر الإنسانى عمومًا ، هى أن العودة للوطن أفضل الحلول وأكثـرها قابلية للحياة بالنسبة للاجئين فى كل زمان ومكان .

ولا يغرب عن الذهن ، كيف أن التمسـك ببقاء « وكالة الأونروا » يمثل بحـد ذاته سبيلاً للحفاظ على المسؤولية الدولية تجاه القضيـة . غير أن تحوير طبيعة هذا الإطار الدولى يمكن أن تتخذ تكأة للمساهمة فى الحل الإقليمى المطلوب ، بدون التخلى عنه فى الظـاهر . فاتجاه الوكالة

إلى برامج التشغيل والتأهيل وتسكين اللاجئين على حساب جانب الإغاثة وديمومة القرارات ، الدوليـة العاطفة على حقوقهـم ، اتجاه قديم لطالما ساهم الـلاجئون فى احباطـه . وقد تتلمس الأطراف الداعيـة للحل الإقليمى (الشرق أوسطى) أن اللحظة التاريخية الآن منـاسبة لإعادة استخـدام الأونروا فى تطبيق هـدفهم .. ونحسب أن العنايـة بتحركـات الوكـالة مع الأخـذ فى الاعتبار أنها منظمة ليست مبرأة تمامًا من شبهة تفكيك قضية العودة - وللولايات المتحدة نفوذ طاغ فيها - تظل أمرًا مطلوبًا فى هذه المرحلة .

الهــوامش

(١) انظر للمـزيد ، د. ادوارد سيدهـم ، مشكلـة اللاجئين العـرب ، الدار القوميـة للطباعة والنشر ، القـاهرة ، ١٩٦٣ .

(٢) حول موقف النظام العربى كما عبررت عنه جامعة الدول العربية راجع ، مروة جبر ، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٨-١٩٦٥ ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ، نيقوسيا ، ١٩٨٩ .

(٣) انظر فى سياسات الدول العربية المضيفة لـلاجئين ، مجموعة باحثين ، الفلسطينيون فى مصر العربية ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ . نزيـه قورة ، تعليم الفلسطينيين .. والواقـع والمشكوك ، مـركز الأبحاث (م. ت. ف) ، بيروت ، ١٩٧٥ .د. أنيس القاسم ، الأنظمة والتطورات المؤثرة فى الشعب الفلسطينى ووطنه، شؤون عـربية ، العدد ٤٤ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٤٤ ومـا بعدها . أحمد يـونس ، الأوضاع الديمغـرافية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين فى مخيمات سوريا ، صامد الاقتصادى العدد ٨٣ ، كانون الثانى - شبـاط - آذار ١٩٩١ ، ص ١٠٩ - ١٢٥ . عبد السـلام عقل ، الفلسطينيـون فى لبنان ، مجلـة مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية ، العـدد ٧ ، شتاء ١٩٩٤ ، ص ١٧٦ وما بعـدها. شـؤون اللاجئين فى سـوريا ، وزارة الشـؤون الاجتماعيـة ، دمشق ، ١٩٥٣ . جـان . ايف اوليبـه ، لجنـة الأمم المتحـدة للتـوفيق بشأن فلسطين ٤٨ - ١٩٥١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،١٩٩١ .

(٤) انظر التفاصيل فى ، ينى موريس ، طرد اللاجئين وولادة مشكلة اللاجئين - وثيقة إسرائيلية ، دار الجليل للدراسات . عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ . كذلك :

Walid Khalidi, All That Remains, The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948, Institute for Palestine Studies, Washington, P.C., 1992.

(٥) نواف الزرو ، مشاريع التصفية الإسرائيلية للمخيمات الفلسطنية ، صامد الاقتصادى .

(٦) يفهم هذا الأمر من الطرح الإسرائيلى لقضية توطين اللاجئين حيـث هم منذ بداية القضية ، انظر : هانى مندس ، مشروعات التوطين شؤون فلسطينية ، العدد ٧٨ ، أيار (مايو) ١٩٧٨ ، ص ٥٩ - ٨٨ .

(٧) قورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٨) حمد سعيـد الموعد ، الثـوابت والمتغيرات فى موقف الـولايات المتحـدة من قضية الـلاجئين الفلسطينيين ، صامـد الاقتصادى ، العـدد ١٠٦ ، تشرين الأول - تشرين الثانى - كـانون الأول ١٩٩٦ ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٩) الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٤٧ - ١٩٧٧ ، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٧٨ ، ص ٥٢ .

(١٠) ينى موريس ، مصـدر سبق ذكره ، ص ١٤١ ، كـذلك ، ايف أوليبه ، مصـدر سبق ذكره ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(١١) سيدهم ، مصـدر سبق ذكره ، ص ٣٥٩ . وتقـدر المصادر الإسرائيليـة الرسميـة المهاجريـن اليهود من الدول العـربية بنحـو ٨٠٠ ألف وهو رقم قـريب من عـدد لاجئى عام ١٩٤٨ الفلسطينيين (انظـر رضا

شحاده ، قضية اللاجئين فى المفاوضات متعددة الأطراف ، المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦ -٢٧ .

(١٢) الأمم المتحــدة ، حق الشعب الفلسطينى فى العودة ، منشـورات الأمم المتحدة ، نيـويورك ، ١٩٧٩ ، ص ٣١ .

(١٣) الموعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

(١٤) مندس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ - ٧١ .

(١٥) مشروع جونستون ، الهيئة العربية العليا لفلسطين ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

(١٦) الموعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ، مندس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ - ٨١ .

(١٧) عقدت الـدول العربية المضيفـة اتفاقات مع وكـالة الأونروا ، انظـر ، عبد المنعم المشاط ، وكـالة الأمم المتحـدة لإغاثـة وتشغيل الـلاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ، رسالـة مـاجستير ، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٢٨ - ٣٢٥ .

(١٨) ايف أولبيه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(١٩) المصدر ذاته ، ص ٤١ .

(٢٠) المصدر ذاته ، ص ٦٦ .

(٢١) المصدر ذاته ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٢٢) مندس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ ، كذلك محمد سعيد حمدان ، موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة ،ص ٣٥٣ - ٣٦٣ .

(٢٣) مشروع جونستون ، مصدر سبق ذكره، كذلك ، الزرو ، مصدر سبق ذكره .

(٢٤) منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسـوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥ ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٩٩.

(٢٥) راجع للمـزيـد ، محمد خـالـد الأزعـر ، التسـوية السيـاسيـة وقضيـة اللاجئين الفلسطينيين ، صـامـد الاقتصادى ، العدد ١٠٥ ، تموز - آب - ايلول ١٩٩٦ ، ص ٥٢ - ٦٥ .

(٢٦) شمعون بيريـز (ترجمة محمد حلمى عبـد الحافظ) ، الشرق الأوسط الجديد ، الأهليـة للنشر والتوزيع ، عمان (الطبعة الأولى) ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠١ - ٢١٦ .

(٢٧) شلـومو جـازيت ،قضية الـلاجئين الفلسطينيين : الحل الـدائم من منظور إسرائيلى ، مجلـة الدراسـات الفلسطينية ، العدد ٢٢ ، ربيع ١٩٩٩٥ ، ص ٧٨ - ١١٣ .

(٢٨) شحاته ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ -٢٧ .

(٢٩) المصدر ذاته ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣٠) مجموعـة مؤلفين ، حق العـودة للشعب الفلسطينى ومبادئ تطبيقه ، مـؤسسة الدراسـات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٨٧ .

(٣١) انظر ، سليمان أبو ستة ، بين التدجين والتوطين .. معركة العلم المشبوه ، صحيفة الحياة (لندن) ١٩٩٧/٨/٦ .

(٣٢) المصدر ذاته .

(٣٣) المصدر ذاته . كذلك ، محمد خالد الأزعر ، الكونجرس الأمريكى يتولى قضايا المرحلة النهائية ، الحياة ، ١٩٩٧/٨/١٨ .

(٣٤) انظر مثلاً ، كلمة الوفد الفلسطينى إلى اجتماع لجنة اللاجئين (أوتاوا ١٣/ ٥/ ١٩٩٢) . (فى) وثائق فلسطينية (العدد ٦) ، مكتب حركة فتح للإعلام والعلاقات الخارجية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(٣٥) انظر شهادة « الياس صنبر » رئيس الوفد الفلسطينى إلى لجنة اللاجئين ،الحياة ، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٦ .

(٣٦)الحياة ، ٣١/ ١٢/ ١٩٩٢ .

(٣٧) انظر زيفيت شبناوم ، اللاجئون الفلسطينيون : الوضع الراهن والحلول الممكنة ، صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، النشرة رقم ١٠ ، ١٩٩٣ .

(٣٨) الوثيقة صادرة فى ١ نوفمبر ١٩٩٥ تحت عنوان :

Framework For the Conclusion of A Final Status Agreement Between Israel and the Palestinian Liberation Organization.

(٣٩) انظر للمزيد ، محمد خالد الأزعر ، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى إطار التسوية السياسية الراهنة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٤٠) انظر الجهد القيم لأحد الخبراء الفلسطينيين بخصوص إثبات إمكانية تطبيق حق العودة بالتفصيل : سليمان أبو ستة ،حق العودة : حق مقدس وقانونى وممكن ، نص المحاضرة التى ألقاها الباحث (فى) ندوة نظمها المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل ، القاهرة ، ٨ يناير ١٩٩٦ .

البعـــد الثقـــافى
فى الشراكة الأوربية المتوسطية

إعـــداد
د . نادية محمود مصطفى

مقدمة : تحديد الموضوع وإشكاليات دراسته :

الشراكة الأوربيـة المتوسطية هى التعبير الراهن عـن التوجه المتوسطى للجماعـة الأوربية وسياساته . فلقد سبق وتطورت مبادرة الجماعة الأوربية نحو المتوسط عبر مرحلتين أساسيتين : فى ظل القطبيـة الثنـائيـة وتطـويـر الكيـان الجماعى الأوربى (١٩٧٠ - ١٩٩٢) ، ثم فى ظل مرحلـة ما بعـد الحرب البـاردة وتبلور الكيـان الجماعى الأوربى فى شـكل الاتحـاد الأوربى (١٩٩٢ -) . ومن ثم فإن مشروع الشراكـة الأوربيـة / المتوسطيـة هـو نتاج تفـاعل تأثير المحدودات الأوربيـة والعالمية والإقليميـة المتوسطية على صيـاغة السيـاسة المتوسطيـة للاتحاد الأوربى . وبناءعليـه أكتب هذا المشروع - بـالمقارنـة بالتجـديدات عن السيـاسة المتـوسطية للجماعة الأوربية السابقة له - سمة هـامة وهى طابعه الاستراتيجى الواضح . هذا فضلاً عن زيادة الأهميـة النسبية لأبعاده السيـاسية وعدم اقتصـاره على الأبعاد الاقتصـادية فقط . ولكن يمكن التجديد الأساسى فى هذا المشروع فى تضمنـه إلى جانب البعدين السياسى والاقتصادى بعدًا ثالثًا : وهو البعد الثقافى الاجتماعى الإنسانى.

بعبارة أخـرى بالنظر إلى تطور تـوجه الجماعة الأوربيـة نحو المتوسط ، وبالنظـر إلى تطور مضمون سياستها المتوسطية السابقـة ، فإن البعد الثقافى الاجتماعى قد حاز فى مشروع الشراكية مـا لم يحرزه من قبـل ، ألا وهـو النص عليـه فى بنـد مستقل تتلخص ديبـاجتـه كـالآتى : أن المشاركون يكـررون الاعتراف بأن تقاليد الثقافة والحضارة فى حـوض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبـادل على الصعيد الإنسانى والتكنولـوجى والعلمى يمثلون ضرورة للتقريب بين الشعوب وتشجيع التفـاهم بينهم وتحسين الإدراك المتبادل بينهم ، واتفقـوا على إقامـة شراكة فى الشئون الثقافيـة والاجتماعية والإنسانية ، وبالـرغم من الربط فى النص بين الثقافى والاجتماعى والإنسانى ، إلا أن الدراسة تقف عند الثقافى بدرجة أساسية .

ويمثل هذا البروز الجديد للبعد الثقافى (بغض النظـر الآن عن مضمونه) تغيرًا هامًا فى الخطاب الجماعى الرسمى الأوربى نحو المتوسط يستـدعى التوقف عنده لدراسته ليس لأهميته فقط ، ولكن لغموضه أساسًا ، حيث أنه الأقل نصيبًا من الاعداد والتجديد من جانب الأجهزة

الرسمية الأوروبيــة والعربية على حد سواء ، ومن ثـم فهو الأكثر عرضة لتكييفـات مختلفة حول مضمونه وأهدافه ، وذلك من جانب الدوائر غير الرسمية .

إذن ما مغزى ظهور هذا البعد وما أهمية دراسته ؟ ولماذا وصفه بالغموض ؟ وكيف يمكن لنا فى هذه الدراسة استجلاء بعض أوجه هذا الغموض ؟ أسئلة ثلاثة نتنقل بينها كما يلى :

(أ) أن النص على هـذا البعـد فى إعـلان الشراكـة إنما يعكس تطـورًا فى تقـويم الاتحاد الأوربى لمقترباته المتوسطية . ويعكس هذا التطور بدوره أمرين يبرران الاهتمام بدراسة ما يحيط بهذا البعد من ناحية : التطور فى الإدراك الجماعى الأوربى لمصادر تهديد الأمن الأوربى النابعة من المتوسط فى مرحلـة ما بعد الحرب الباردة . فيتضح من تحليل تراكمى لوثـائق أوربية عدة خلال إعـداد سياسـة متوسطيـة جديـدة (١٩٨٩-١٩٩٣) أن هذه المصـادر ليست مصادر تقليدية لتهديد الأمن - بمعناه الضيق - ولكن تتسع لتضم كل ما يتصل بتهديد الأمن بمعناه الشـامل ، أى تتصل بـأوضـاع ونـواتج عـدم الاستقـرار السيـاسـى والتـدهـور الاقتصـادى والاجتماعى فى دول جنوب المتوسط : أى الهجرة والعنف والأصولية وتداعياتها على المجتمعات والنظم الأوربية[١] . ومن ثم وعلى ضــــوء طبيعـة هذه المصـادر يمكن أن نجد - فى ذهننـا - مبررًا للنص على هـذه الصيغـة للبعـد الثقافى الاجتماعـى/ الإنسانى ، ألا وهـو بـروز الأبعـاد الاجتماعية الثقـافية بين مصادر التهـديد للأمــن الأوربى . وهو التهديـد الذى لا يقتصر على المصالح الأوربيــة المختلفة فى جنوب المتوسط وشرقـه ، ولكن التهديد الذى يتبلـور أيضًا على صعيـد المجتمعـات والنظم الأوربيـة ذاتها . وذلك نظـرًا للتزايـد - وفق الاحصـائيـات - فى الوجود المسلـم فى أوربا . وهو الأمر الذى يثير كثيرًا مـن الإشكاليات حول إمكـانيات إدماج هذا الوجود فى هذه المجتمعات ، أو حول إمكانيات تأثيره على هذه المجتمعات ذاتها[٢] . ولذا فإن بعض البـاحثين يتحـدثـون الآن عن الإسـلام فى الغرب وليس عـن العلاقـة بين الإسـلام والغرب[٣] .

ومن نـاحية أخرى : يعكـس بروز هذا البعـد الثقافى/ الاجتماعـى جزءًا من ظـاهرة أكبر وأشمل . فإن التطورات العالمية والإقليمية والوطنية قد أفرزت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وفى إطار تشكيل نظام عـالمى جديد - أفرزت اهتمامًا عارمًـا - على صعيد الفكرر وعلى صعيد

الحركة بـالأبعاد الثقافيـةالاجتماعية للتفـاعلات الدوليـة يفوق ما كـانـت تحوزه من قبل . ولعل الأدبيات النظريـة المتنامية - ولو من زوايا عـدة - حول العولمة[٤] ، وتداعيـاتها على الأصعدة المختلفة تعد أبرز عـلامات هذا الاهتمام ، ناهيك عن تصادم المنظورات الفكـرية والسياسية المختلفة حول ماهية هذه الأبعاد ووضعيتها فى مجال دراسة العلاقة بين الشمال والجنوب ، ومن ثم فإن اهتمامنا بهذا البعد من الشراكة إنما يتم على ضوء سياق أكبر محيط به سواء على الصعيد الأكاديمى أو على الصعيـد السياسى العملى . ومحور هذا السيـاق هو العـولمة وما يحيط بها من مجالات مختلفـة من أكثـرهـا بـروزًا - على الصعيـد الثقـافى الحضـارى - الجدال حـول حـوار حضارات وثقافات أم صراع بينهـا . وهنا نتساءل ما حقيقة الدعـوة - فى إعلان الشراكة - إلى حوار وتفاهم متبادل ما إمكانيات ذلك ؟ وهنا تكمن أول خيوط الغموض .

(ب) ويحيط بدراسة هذا البعد - الغموض ، نظرًا لتعقـد وتداخل مكوناته على الصعيد النظـرى ، نـاهيك عن غمـوضه فى المنظـور الأوربى الـرسمى أو غير الـرسمى ، وكـذلك فى المنظور العـربى بدوائره المختلفـة ، هذا فضلاً بـالطبع عن حداثة الممارسـة من حولـه (تنفيذًا لمشروع محدد وليس بصفـةعامة) ، على عكـس البعدين السياسـى والاقتصادى اللذيـن وقعا دائمًا فى جوهر السياسات المتوسطية الأوربية تجاه جنـوب المتوسط وفى جوهر علاقات التعاون الرسمى الأوربـى / العربى ، ويمكن أن يتضح لنـا الغموض - على الصعيد النظـرى - من واقع طـرح مجموعـات من الأسئلة حـول خريطـة مكونـات هذا البعـد الثقافى ، كما تتصـورها الدراسة ووفق التسلسل التالى :

من ناحية : ما هو البعد الثقـافى المعنى ؟ هل بالمعنى الحرفى الضيق ؟ أى أسلوب الحياة ، الفنـون ، الآداب ، المعمار ، اللغات ، المأكـولات ، الخصـائص السلوكيـة . أم بـالمعنى الأوسع الذى يمثل الإطـار الكلى الذى يحيط بـالسياسة والاقتصـاد والمجتمع والذى يتصل بـالتاريخ والتراث وبالمعـرفة والعلـوم وبالـدين ، أى الذى يتصـل بمكونـات وخلفيات البعـد الفكرى العميق ، ومن ثم فهـو يثير أمورًا أخـرى مترابطة : النسق المعـرفى ، المنظومـة القيمية ، الإطـار المرجعى ، المنظور الهويـة . إذن أى هذين المستـويين الأكثر استعـدادًا لتقديم أدلـة على وجود قـواسم مشتركة من عـدمـه بين ثقافـة أو ثقافـات كل من شمال المتـوسط وجنوبـه ؟ ومن ثم إمكانيات الحوار أو الصراع وما بينهما ؟

ومن ناحية ثانية : من الفاعل ومن المستهدف فى حوار ثقافى أو تعاون ثقافى.. هل الحكومات أم النخبة المثقفة والأكاديمية ، أم أجهزة الإعلام ، أم مؤسسات المجتمع المدنى ، أم المواطن العادى ، وهل بمبادرات على المستويات الوطنية ، أم جماعية بين ضفتى المتوسط ؟

ويزداد هذا التساؤل أهمية بالنظر إلى درجة التجانس الثقافى على صعيد الدولة العربية الواحدة (فيما بين صفوف النخبة وبينها وبين المواطن العادى) ناهيك عن تنويعات الثقافات الوطنية العربية (وأن جميعها إطار كلى واحد للثقافة العربية الإسلامية) .

ومن ناحية ثالثة : ما هى آلية إدارة البعد الثقافى : مبادلات وتعاون أم استهلاك وفى أى اتجاه ؟ أم حوار أم مواجهة ، وبين من ، وكيف وما المآل وما هى شروط النجاح أو الفشل ؟

ومن ناحية رابعة : ما الغاية من إدارة البعد الثقافى ؟ وهنا تكمن معضلة العلاقة بين الأنا والآخر ، بين الخصوصية والعالمية . بين منهل العناية (من جانب طرف واحد أو الطرفين) : اكتشاف أن هناك مجرد رابطة متوسطية أم أن هناك ثقافة متوسطية ؟ أم يتأكد أن هناك ثقافة تتجه للتغلب على الأخرى وتذويبها ؟ أم أن هناك حاجة للحوار القائم على الانفتاح وعدم الانغلاق والنقد الذاتى فى ظل إدراك متبادل واعتراف متبادل بالخصوصيات الثقافية وصولاً إلى درجة أفضل من الفهم المتبادل - كأساس لتعاون أفضل ؟ وأى هذه البدائل الثلاثة أكثر مصداقية فى ظل أوضاع الخلل الاقتصادى - الاجتماعى من جانبى المتوسط ، أى أوضاع خلل ميزان القوى الشامل بين شمال المتوسط وبين جنوبه ؟ بعبارة أخرى أين تستقيم التساؤلات السابقة حول هذه الغاية بين بدائل ثلاثة يمكن أن تنقسم بينها أشكال العلاقة بين طرفين على الصعيد الثقافى : نقل واستهلاك ثقافات ، هيمنة ثقافة ، حوار بين ثقافات . ومما لاشك فيه أن هذا التعبير البسيط عن هذه البدائل فى هذا الموضع - حيث لا محل لتفصيل أكبر - لا يكاد يترجم حقيقة ضخامة وأهمية الجدل الذى تزخر به ساحة الثقافة والفكر فى الدول العربية والإسلامية - ومنذ بداية القرن على الأقل - حول العلاقة مع « الآخر » ثقافيًا وفكريًا : تشخيصًا وتعليلاً ، قبولاً أو رفضًا ، وهو الجدل الذى ثار بين اتجاهين: اتجاه التحديث بالأخذ عن الغرب والاتجاه الذى حذر من خطورة الاستيعاب الثقافى والحضارى فى منظومة الغرب .

ومن ناحية خامسة : ما العلاقة بين الثقافى وبين السياسى والاقتصادى فى العلاقة بين طرفين؟ هل حالة البعد الثقافى (صدام أم حوار لتفاهم) تؤثر على إمكانيات التعاون السياسى والاقتصادى أم يمكن القول بالعكس : إن عدم التكافؤ السياسى والاقتصادى بين طرفين لابد وأن يلقى بظلاله على حالة البعد الثقافى فى العلاقة (هيمنة ثقافية من الطرف الأقوى ماديًا ورفض وتمسك بالخصوصية الثقافية كأحد خطوط الدفاع من جانب الطرف الأضعف) . بعبارة أخرى ، فإن شقى السؤال السابقين المتعارضين إنما يطرحان مدى مصداقية الاعتماد على الاقتراب الثقافى الاجتماعى لإعادة تشكيل مسار العلاقة بين طرفين غير متكافئين فى القوة : فهل سينتج عن الحوار والتفاهم المتبادل تغييرًا فى ساسات الطرف الأقوى لصالح مطالب الطرف الأضعف أم ماذا ؟ أم هل المطلوب مجرد دفاع الطرف الأضعف عن صورته المدركة من جانب الطرف الأقوى ؟

ومن ناحية سادسة وأخيرة : وبالانتقال التراكمى من مجموعة أسئلة إلى أخرى ووصولاً إلى ما يتصل بالشراكة مباشرة فى بعدها الثقافى ، لابد أن نطرح السؤال التالى :

هل حالة البعد الثقافى الراهن للعلاقات العربية الأوروبية تؤثر على إمكانيات نجاح مشروع الشراكة فى تحقيق أهداف الطرف الأوربى المبادر به وأهداف الطرف العربى المستجيب له؟ مفاده ما توصف العلاقة بين ضفتى المتوسط - فى شقها الثقافى - بالتبعية الثقافية ، الغزو الثقافى ، الغزو الفكرى ، تشويه الغرب للنموذج الحضارى الإسلامى ، التغريب . وفى المقابل تدعو أوربا فى مشروعها إلى حوار الثقافات ، وذلك فى نفس الوقت الذى يفرز فيه الفكر الغربى الانجلوساكسونى فكرة صراع الحضارات التى تبارت حولها المجادلات قبولاً أو رفضًا أو نقدًا. فهل هذه الدعوة الأوربية تعنى أن هناك حاجة من منظور أوربا - ليس لتغيير هذه الحالة - ولكن لتغيير الصورة العربية عنها - أم تعنى أن أوربا هى التى فى حاجة لأن تغير صورتها وإدراكها عن العرب ؟ وماذا عن الجانب العربى ؟ ما الفرصة التى يقدمها له هذا الحوار ؟ أم أن الشراكة فى نظر البعض - على الجانب العربى - تحمل فى ذاتها وفى طياتها تعميقًا للحالة القائمة وليس تغييرًا لها باعتبارها ، أى الشراكة ، ليست إلا وسيلة من وسائل دمج المنطقة العربية فى منظومة العولمة بأبعادها المختلفة وليس الثقافية فقط ، وإن كانت الأخيرة تعنى هيمنة الثقافة الغربية .

بعبارة أخرى : هل هنــاك إمكـانيــات لحوار ثقــافى حقيقى ؟ أم أن معطيـــات الصراع بتداعياته المختلفة المسميات ، بصفة عامة ، وفى بعده الثقافى أكثر حضورًا ؟

(جـ) إذن كيـف يمكن لدراستنـا أن تساهم فى استجـلاء هذا الغمـوض الذى جسـدته الأسئلة النظرية السابقة ودلالاتها بالنسبة للبعد الثقافى فى الشراكة ؟ إن المنهج الأمثل لابد وأن ينطلق من مستـويين أولها : إطار نظـرى ينبثق من الأدبيات النظـرية حـول الموضوعـات التى تطرحهـا الأسئلة مثل : تحديد وضع المتغير الثقـافى بين متغيرات العلاقات عبر القـومية وعبر الإقليمية التعاونية منها والصراعية ، أى من منظور الواقعية السياسية والعالمية Globalism على حد سواء ، تكييف نموذج الشراكة بين أطر التعاون الإقليمى وغير الإقليمى ومدى تعبيرها عن حالـة اعتماد متبادل ، أم تبعية أم إقليمية جـديدة ، أم نموذج مختلف يجمع بين أبعـاد من هذه الأطر المختلفة ، تحديد وضع المتغير الثقافى ، وكذلك وضع النموذج الذى يعبر عن الشراكة فى سياق أدبيات المنظور الراهن للعلاقات الدولية ، أى منظور العولمة .

هذا ولا تتصدى الدراسة - على الأقل فى هذه الصيـاغة الأولية لها - لهذه المهمة النظرية الهامة مكتفية بـالاقتراب من المستوى الثانى . أى مستوى خبرة الممارسة الأوربيـة والعربية على هذا الصعيـد خلال العـامين الماضيين . وهى بدورهـا ليست بالمهمـة البسيطة . ويـرجع ذلك لعدة اعتبارات تفرض علينا تحديد بعض الخطوات الإجرائية التى تجعل بدورها من دراستنا هذه دراسة استكشافية تحتاج إلى درجـة أكبر من الامتداد الأفقى والـرأسى على حد سواء فى حـالة توافر الشروط المناسبة .

ومن أهم هذه الاعتبـارات : محدودية النطاق الـزمنى للممارسة - فيما يتصل بـالشراكة - ومع ذلك فإن الإطـار الأوسع للقضية ، أى الثقـافة العـربية الإسـلامية ، فى مـواجهة الثقـافة الغربيـة ، قد يسـاهم فى تعويض هـذه المحدودية . ومن نـاحية أخـرى : ونظرًا لتعـدد أطراف المشاركـة جنوب المتوسط - والـذين لا يمثلهم على العكس دول شماله إطـار جماعى واحد - نظرًا لهذا التعـدد ، فإن الدراسة المقارنـة التراكمية لخبرات إدارة هذه الدول للبعـد الثقافى فى الشراكة - يحوز أهميـة خاصة ، فإذا كـانت اتفاقيات الشراكة الاقتصـادية تباين من حـالة إلى حالـة فهل يتكرر هذا على الصعيـد الثقافى ؟ ومع ذلك ، فإن الدراسـة ستنطلق من إطار خبرة مصرية متعددة المستويـات : رسمية ، شبه رسمية ، أكاديمية . فضـلاً عن إطار خبرة أوربية -

جماعية . وهذا هـو مضمون الجزئية الأولى من الدراسة تحت عنوان : البعـد الثقافى فى الشراكة بين نماذج من رؤى أوربية ، وبين نماذج من رؤى مصرية . أما الجزئية الثانية من الدراسة فتقدم رؤية ذاتية للبـاحـث حول البعد الثقافى فى العلاقـات العربية الإسلامية - الأوربيـة - الغربية بصفة عامة . وإذا كانت الجزئية الأولى من الدراسـة تستند إلى متابعة الباحث لنماذجها خلال العامين الماضيين ، فـإن الجزءية الثانيـة من الدراسـة تستند إلى وتنبثق عن خبرة البـاحـث من واقع التحليل المنظم لتـاريخ العلاقـات الدوليـة الإسلامية ومـا يكشفه من أنماط متكـررة مـ التفـاعلات ، يمكن التسـاؤل عن مدى مـا يمثلـه الوضع الحالى من امتـداد لها فى مدلـولات الثقافية ، والجديـر بالذكر هنا أيضًـا أنه إذا كانت بعض مدلولات الجزئيـة الأولى من الدراسـ تبين بعض مؤشرات راهنة عن توجه نحـو «الحوار» فإن الجزئية الثانية تبين معطيات «الصراع» الكامنة فى التـاريخ والجغرافيا والسياسة والأيـديولوجية والتى تمثل عوائق أو عقبـات أمام هذا الحوار تحول دون تقدمـه طالما يجرى هـذا الحوار فى ظل ظروف قـائمة لا تجعل منـه - كما يقول البعض إلا « حوار الطرشان » - ولكـن تظل الحاجة قائمة لاستمراره حتى نجد منـافذ متبادلة لاختراق هذه الحالة على النحو الذى يحقق وضعًا أكثر عدالة واستقرارًا للجنوب المتوسط .

ولهذا يمكن القول أن التحليل فى هذه الدراسة - على ضـوء كل ما سبق توضيحه - إنما ينطلق من إشكالية أسـاسية : ما العلاقة بين البعد الثقـافى فى الشراكة - بمعنى الحوار والمشار إليه فى بنود الشراكة - وبين المشاكل السياسيـة والاقتصادية للشراكة ، هل التقدم على الصعيد السياسى / الاقتصـادى فى العلاقـات المتوسطيـة (من المنظور الأوربى) يـرتهن بحالـة البعد الثقـافى أم أن هذا التقـدم - من منظـور المصالح العـربية (ويفـرض أنـه ليس هناك مصـالح متوسطية مشتركة فقط) هو المحك لدفع الحوار الثقافى .

أولاً - بين نماذج من رؤى أوربية وبين نماذج من رؤى عربية (مصرية) :

لم يتم رصد وتوثيق هـذه النماذج بطريقة مسحية منظمـة وفق معايير محددة ، ولكنها تلك التى تفاعـل معها الباحـث - فى منـاسبات عـدة خلال العـامين الماضيين فى ظل فورة الاهتمام بالمتوسطية عقب مؤتمر برشلونة . ولقـد قام على تصنيفها لأغراض هذه الدراسة ، ومن ثم فهى انتقائيـة ولذا فإن مدلولاتها لا تـرقى إلى مرتبة التعميمات.فهى ليست إلا مجرد نماذج تـوضيحية لبعض الاتجاهات الـراهنة التى تعـالج بصورة أو بأخـرى الموضوعـات التى طرحتهـا الأسئلة

السابقة الإشاره إليها . ومن ثم فهى تفسح المجال أمام نوع من التحليل النقدى التراكمى فيما بينها سواء على الصعيد الأوربى أو العربى . فإن التقسيم إلى هذين المستويين - بالمعيار الإقليمى - لا ينفى أن هناك مناطق مشتركة ومناطق اختلاف فيما بين نماذجهما . ولكن لم يتم العرض - وفق اتجاهات أو تيارات - ولكن وفق الانتماء الجغرافى لإفساح الفرصة للمقارنة بين الاتجاهات عبر الإقليمية إلى شمال المتوسط وجنوبه(٥).

١ - على الصعيد الأوربى :

(أ) يمكن أن نورد **أولاً** نموذجين متكاملين الأول يعبر عنه جماعة من الصفوة الفكرية والأكاديمية ، والثانى تطرحه مؤسسة أوربية جماعية . ويقع منهج « الحوار » الثقافى فى قلب النموذجين باعتباره السبيل لدعم الفهم المتبادل الذى هو أساس النجاح فى التعاون السياسى والاقتصادى ، بل صعيد المشروع المتوسطى .

والنموذج الأول : يبرز من ثنايا كتاب فرنسى هام صدر فى بداية التسعينات ، أى خلال المرحلة التى سبقت تدشين مؤتمر برشلونة لمشروع الشراكة(٦) . ويعتبر هذا الكتاب - منذ مقدمته بقلم السياسى الفرنسى ادجار بيزانى عن الدعوة إلى فكرة متوسطية يجب تطويرها ودعم ظهورها - كنواة لمشروع متوسطى يمثل ضرورة استراتيجية لحماية الوضع العالمى للمنطقة - لأن مستقبلها يرتهمن بالتضامن والتعاون بين دول ضفتيه . والشرط المسبق لهذا التعاون هو أن « يتوقف كل من هذين العالمين (العالم العربى وأوربا) عن اعتبار الآخر تهديدًا لهويته » . هذا ويمكن أن نلخص أسس وقواعد هذا التيار الفكرى الذى يمثله هذا الكتاب على النحو التالى :

الاعتراف بأن هناك حقائق متوسطية معقدة وصراعية ومتداخلة تهدد أمن واستقرار الدول المشاطئة للمتوسط ، إسهام المقتربات الحكومية الرسمية الأوربية بعدم التحلى إلا برؤية سياسية وغير استراتيجية لا تسمح بمعالجة فعالة للمشاكل الحقيقية بل تهملها أو تتجنبها أو حتى تنساها ، الإيمان بضرورة تخطى هذه التهديدات والقدرة على ذلك من خلال مشروع مشترك يقع فى قلبه الحوار الثقافى ، الاعتراف بأنه بالرغم من أهمية « السياسة والجيش » إلا أن التهديد الملموس يكمن - وفق هذا التيار فى الاقتصاد والثقافة ومن ثم فإن الخطر الذى يصيب

العلاقـات بين ضفتى المتوسط ذو طبيعـة ثقافيـة ولا يمكن إبعاده إلا إذا تنحت فكـرة «حرب الحضـارات » وأفسحت الطريق إلى « تـداخل الثقـافات » والبحث عن فهم متبـادل ، وأخيرًا ووفقًا لهذا التيار أيضًا فإن هـذا الفهم المتبادل الضرورى لن يتحقق إلا إذا تحقق الفهم المتبادل حول العلاقة بين الدينى وبين السياسى ، أى حول ضرورة الانتقال من - المجال الدينى - إلى المجـال الثقـافى ، وكـذلك حـول تخطى التـاريخ الصراعى والتـوفيق بين المعطيـات الـراهنـة المختلفة. إذن ووفقًا لهذا الشرط الأخير نرى كيف أن المصلحة الـراهنة لدى هذا الاتجاه تقتضى الفهم المتبادل انطلاقًا من استبعاد الديـن وتخطى التاريخ ، كما أن المستهدف بالحوار أو أطرافه هم أساسًا الصفوة الفكرية والمثقفة .

والنموذج الثانى : تعبر عن اهتمام بأحـد المراكز المنبثقـة عن منظمة أوربيـة وهى مجلس أوربا Council of Europe والمركز هـو « مركز الشمال الجنـوب: مركز أوربى لـلاعتماد المتبادل والتضامن العـالمى » ومقره برشلونـة . ومن بين برامجه برنـامج « عبر المتوسط » Transmed (٧) . يهتم بالحوار بين الثقـافات Intercultural dialogue كأساس للتعـاون انطلاقًـا من عدة أسس تبلورت فى دعوتـه للاشتراك فى ندوتين عقدتا فى مالطـة فى نوفمبر ٩٦ ثم فى إبريل ١٩٩٧ قبل انعقاد المؤتمر الثانى للشراكـة . ولقد شارك فى الندوتين أسـاسًا برلمانيون وأكـاديميون ومهنيون نشطون على صعيـد المنظمات الأهلية غير الحكومية من دول المتـوسط ، وتتلخص هذه الأسس كما جاءت هذه الدعوة كالآتى :

أن البعد الثقـافى والاجتماعى والإنسانى فى إعلان برشلـونة من أجل إرساء منطقـة رخاء واستقـرار فى المتـوسـط - لا ينفصل عن البعـدين السيـاسـى والاقتصـادى ، وأن حـوارًا بين الثقافات لا ينفصل عن هذا البعد الثـالث للشراكة .فهو ، أى الحوار ، يمثل أساسًا لا غنى عنه لتحقيـق الأهداف الاقتصـادية والأمنية المختلفـة . ويهدف هذا الحوار - كما تنـص هذه الدعـوة - إلى الاهتداء إلى سياسات للتعـاون الثقافى بين مواطنى المتوسط تتخطى الاختلافات الثقـافيـة الاجتماعية وتتعـدى التفـاوتـات الاقتصاديـة ، كما يهدف إلى التغلب على الأحكـام المسبقـة والتحيزات التى تـراكمت عبر التـاريخ على جـانبى المتـوسط . ويرى هـذا الاتجاه أن نجاح التعاون السياسى والاقتصادى بين ضفتى المتوسط يجب أن يـدعمه معرفة حقيقية بثقافة الآخر ومجتمعه ودينه وذلك من خلال « رؤية إيجابية للاختلاف » ولذا - وبالنسبة لحوار الأديان

- فإن هذا الاتجاه يرى أنه لا داعى لتكرار القول أن الأديان السماوية الثلاثة ذات قاعدة ثقافية مشتركة وأن الصراعات بين « جماعة » كل منها قد اندلعت بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية عبر مراحل التاريخ المختلفة وليس بفعل انشقاق rifts حول الرسالة الروحية . وبدون التوقف الآن لمناقشة بعض المقولات السابقة فيكفى القول أن هذا النموذج كسابقه ينطلقان من ضرورات المصلحة « المشتركة المتوسطية » لمواجهة مصادر تهديد للأمن أى ينطلقان من « المتوسطية » كمشروع سياسى لتحقيق أهداف أوربية ، ومن ثم فإن المقترحات العملية للنموذج الثانى ، وكما عبرت عنها مناقشات بعض المشتركين فى ندوة مالطا فى نوفمبر ٩٦ (٨) . تتمحور حول توطيد فعالية قنوات المعلومات المتبادلة - سواء مراكز معلومات ، مؤتمرات وندوات ، برامج إعلامية وخاصة تليفزيونية مشتركة - حول قضايا حقوق الإنسان ، الهجرة ، البيئة وحول الفنون والآداب ، السياحة الثقافية ، تعاون الجامعات حتى يمكن اكتشاف الإرث المشترك بين الثقافات المختلفة وحتى يمكن إشراك المواطنين فى قيم أفكار ومعان جمالية فى ظل التمييز بين خصوصيات الثقافات . إذن هذه المقترحات تستهدف المواطن العادى ثم الصفوة المثقفة وتتم بواسطة أجهزة شبه رسمية أو مدنية - أوربية وتهتم بالدائرة الضيقة أم المعنى الواسع للبعد الثقافى الأضيق وليس الدائرة الأوسع ، فتلك الأخيرة هى التى تثير جدالاً أعمق حول إمكانياتها وأهدافها الحقيقية وفرصها لأنها لا تدعى تخطى اختلافات الواقع السياسى الاجتماعى والاقتصادى وانعكاساته . فى حين أن أصحاب الدعوة للحوار الثقافى بهذا المعنى بأبعاده الإنسانية المثالية الانفتاحية يتخطون - إراديًا أم لا إراديًا - ضغوط هذا الواقع ، وأيًا كانت النوايا وراء هذه الدعوة التى تهدف للتعاون والانفتاح وعدم الانغلاق ، فإنه لابد وأن نتساءل لصالح ثقافة من وأى منظومة قيمية ستكون محصلة هذا الانفتاح ؟ ولهذا فإن البعض الآخر من المشاركين فى الندوة وإن اعترفوا بأهمية الانفتاح ، إلا أنهم حذروا من فكرة الثقافة العالمية ، كما أكدوا على أهمية العلاقة بين البعد الثقافى وبين الأبعاد السياسية والاقتصادية .

(ب) وفى مقابل هذا الاتجاه الذى يبرره النموذجان السابقان يمكن أن نورد :

نموذجًا من اتجاه معاكس عبر عنه وبلوره أحد الباحثين الفرنسيين فى الملتقى السابع المصرى الفرنسى للعلوم السياسية والذى دار حول الشراكة المتوسطية الأوربية (يناير

١٩٩٧)[٩] . ويبين عرض الباحث الاهتمام بالمفاهيم وليس بمجال الحركة السياسية وبينت الخلاف بين الفلاسفة والمفكرين الأوربيين - خلال القرن ١٩ ،٢٠ حول مدى وجود كيان أو مجتمعات متوسطية أو حضارة متوسطية أو سمات ثقافية متوسطية ، وذلك لتقديم أدلة على عدم وجودا المتوسط ككيان اجتماعى سياسى ، وعلى أن وجود مظاهر سلوكية وعادات وتقاليد مشتركة لا يعنى أن هناك ثقافة مشتركة بين شعوب المتوسط. وبالرغم من أن هذا العرض لم توضح مباشرة مدلولات مضمونة بالنسبة لإمكانيات حوار ثقافى من عدمه والآثار على مشروع الشراكة ، إلا أنه لابد وأن تثير التساؤل حول إمكانيات الحوار ودوافعه بين ثقافات مختلفة تتلاطم فى مساحة جغرافية محدودة ومتلاحمة الأطراف ؟

٢ - على الصعيد العربى(المصرى) :

يمكن أن نورد بعض النماذج بعضها يتصل مباشرة بالشراكة وبعضها يتصل بإطار أعم . وهى تعبر عن رؤية أكاديمية أو رؤية حركية سياسية أو رؤية رسمية أو شبه رسمية .

ثانيًا : ويجدر أن نذكر، بداءة ، أنها تقترب من البعد الثقافى فى إطار - معناه الواسع أو الضيق - أى الذى يتصل بقضايا خلافية أساسية فكرية ومعرفية :

العلاقة بين خصوصية الانساق المعرفية وبين عالمية العلم ، العلاقة بين الظاهريةالسياسية - الاجتماعية والظاهرة الدينية ، العلاقة بين الواقع السياسى - الاقتصادى، وبين الواقع الثقافى ، نقد المنظور الغربى العلمانى (منظور الحداثة وما بعد الحداثة) من منظورات أخرى ، وخاصة الإسلامى ، وضعية دراسة القيم والثقافة والدين فى الدراسات الاجتماعيةبصفة عامة ، والسياسية بصفة خاصة ، وأخيرًا وليس آخرًا أثر وجود إسرائيل والفكر الصهيونى على العلاقات بين العرب وأوربا أبعادها المختلفة ، وأخيرًا وليس آخرًا العلاقة بين الغرب والإسلام . ولقد تفاوتت النماذج التالية بالطبع من حيث درجة الاقتراب من بعض هذه الجزئيات دون غيرها وطبيعة هذا الاقتراب وأهدافه .

(أ) ولو بدأنا بدائرة الرؤى الأكاديمية - وبدون البدء بتصنيفها من حيث ما تعكسه من منظورات : قومية ، ليبرالية ، إسلامية - يمكن أن نورد النماذج التالية :

١ - نموذج تعكسه دراسة مجتمعية ناقشتها د. نيفين عبد الخالق في مؤتمر البحوث والدراسات السياسية العاشر (ديسمبر ١٩٩٦) وفي الملتقى السابع الفرنسي / المصري للعلوم السياسية (يناير ٩٧)[١٠] - وهي دراسة تتصل مباشرة - ومن واقع عنوانها بالأبعاد الثقافية للمشروع المتوسطي ، إلا أنها تقترب من الموضوع من نافذة واسعة . فهي تحدد أن الأبعاد الثقافية تعني لديها الأديان والحضارات وتناقش المسألة الثقافية في حوض المتوسط وهي بالطبع أعمق وأقدم مما يعنيه فقط البعد الثقافي للشراكة ، بل هي الإطار الذي ينبثق عنه وتناقشه الباحثة عدة موضوعات : ماذا تعني الأبعاد الثقافية ؟ وهل يمكن الادعاء بوجود ثقافة متوسطية ، الأبعاد الثقافية وصدام الحضارات ، الأبعاد الثقافية والأصولية اليهودية في حوض المتوسط ، وتنطلق الباحثة من الاعتراف - استنادًا إلى طرح ادجار بيزاني السابق عرضه - بأولوية الأبعاد الثقافية ، ومن ثم بالعلاقة بين المدخل الثقافي والمدخلين السياسي والاقتصادي للتعاون ، حيث تشير إلى أن الفجوة حول المدخل الثقافي بين جانبي المتوسط لابد وأن تعوق دون تحقيق شراكة حقيقية على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

ويبرز من ثنايا فكر الباحثة الدعوة إلى « حوار ثقافي لا غنى عنه من أجل إجلاء المعرفة والفهم لكل أطرافه كل منهم بالآخر » . وكذلك الدعوة إلى « حوار الحضارات حوارًا بناءً مثمرًا ، وهي دعوة ليست بالجديدة ، بل تقول الباحثة أنها تقليد ثقافي قديم يدرس بالفعل في أوقات السلام وفي أوقات الحروب ، وتضرب لذلك مثلاً بالحوار الحضاري الذي تعانقت فيه الحضارة العربية الإسلامية في جنوب المتوسط مع حضارة شمال المتوسط المسيحية ، سواء في عنصر الحروب الصليبية أو في أوقات السلم . فكل احتكاك سواء كان داميًا أم سلميًا كان يؤتي انعكاسات ثقافية وحضارية طويلة المفعول ، ولذلك ليس من قبيل المبالغة - وفقًا للباحثة - القول أن حوار الحضارات هو تقليد مارسه حوض البحر المتوسط في عهوده التاريخية المختلفة ، ومع ذلك فإن الباحثة تشير من ناحية أخرى وبقدر متميز من الوضوح ، أنه إذا كانت العولمة تنعكس على الأبعاد السياسية والاقتصادية ، فإن هذا لا يتفق مع الأبعاد الثقافية ، حيث لا يمكن فرض نسق عالمي واحد للقيم ، بل ينبغي أن يراعي الخصوصية الثقافية للشعوب والأقاليم . هذا إلى جانب أن فعالية الأبعاد السياسية والاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بغير مراعاة التنوع الثقافي . هذا ويجدر الإشارة إلى أن الباحثة قد قدمت مفهومًا

واسعًا للبعد الثقافى ، حيث ضمنته ما يتصل بالأصولية اليهودية من ناحية ، وفى حين ناقشت فى جزئية أخرى عديدًا من القضايا المعرفية من ناحية أخرى . من ناحية أبرزت الباحثة أنه فى مقابل الدعوة إلى حوار الحضارات ، وفى مقابل تنبيه الاتحاد الأوربى إلى أهمية حوار الأديان والحضارات تظهر الجهود اليهودية الصهيونية الفكرية المتتالية التى تدعى بوجود حضارة خاصة بهم إلى جانب الحضارتين الإسلامية والمسيحية مما يعنى - فى نظر الباحثة - خلطًا واضحًا بين الدين والحضارة - تهدف من ورائه إسرائيل إلى « ادعاء مكانة متميزة فى التعاون الأوربى المتوسطى باعتبار أنها تمثل واحدة من ثلاث حضارات تتعايش فى حوض المتوسط » .
ولاتظهر الباحثة خطورة هذا الوجه المتجدد للصهيونية ، أى الصهيونية الثقافية فقط ، على تأجج الصراع الثقافى فى المتوسط ، ولكن تركز الضوء أيضًا على مخاطر الأصولية اليهودية على السلام والاستقرار فى المنطقة ، ومن ثم على سبل دفع التعاون المتوسطى بين شماله وجنوبه. ونجد أن الباحثة تحرص على بيان كيف أن ظاهرة الأصولية اليهودية يتم التعتيم عليها لصالح تضخيم ظواهر الأصولية الإسلامية وما تسببه من مخاطر لحوض المتوسط ، حيث أضحت إسرائيل تقدم على أنها واحة الديمقراطية فى وسط عالم عربى تسوده الدكتاتورية والعنف والارهاب . ولذا فإن الباحثة تحذر من أن هذا التعتيم المتعمد على مخاطر الأصولية اليهودية - التى تتشدد تجاه عملية السلام - يضع المنطقة ومستقبلها بكل ما فيها من مشاريع موضع الخطر الحقيقى .

ومن ناحية أخرى ، حذرت الباحثة - وهى فى صدد تحليل المسألة الثقافية فى المتوسط - من خطر آخر ، هو فرض نموذج آخر للتحديث فى المنطقة يتعارض مع التراث وضرورة أن يتم تطوير النموذج التحديثى الجديد تطويرًا ذاتيًا وليس نقله من الغرب أو فرضه بواسطة الغرب . ولقد جاء هذا التحذير عقب مناقشة الباحثة لقضايا معرفية هامة تقع فى صميم الجدل بين المنظور العلمانى والمنظور الإسلامى ، مثل التحديث الغربى ، التحديث الإسلامى ، التداخل الحضارى .

ولذا وعلى ضوء هذا التحذير المعرفى نتساءل كيف تتوافق معه دعوة الباحثة للشمال المساعدة فى سد (الفجوة) الثقافية بين جانبى المتوسط ، وذلك من خلال تعاون ثقافى ، فالسؤال هنا هو التعاون وفق منظور من ، ونحو منظور من ، إذا كانت الباحثة تهتم بالتحذير

من مخاطر فرض نموذج معرفى تحديثى على جنوب المتوسط ؟ إذن كيف نحل المعضلة بين الدعوة إلى حوار وإلى تعاون وبين التحذير فى نفس الوقت بين هيمنة معرفية .

٢ - أن هذا التحذير من هيمنة معرفية غربية - فى سياق مناقشة الباحثة لأبعاد من الجدال بين المنظور العلمانى والمنظور الإسلامى - إنما يشارك فيه الباحثة آخرون أسهموا بدلوهم فى هذا المضمار الأكاديمى من زوايا عدة ، وهى وإن لم تصل بالطبع مباشرة بالشراكة أو بالعلاقات المتوسطية ، فهى تتصل بالإطار الأوسع الذى يحيطها جميعًا .وفى قلب هذا الإطار يأتى انتقاد أو معارضة أو رفض المركزية الغربية المعرفية والثقافية والفكرية (والنابعة من المركزية على الصعيد السياسى والاقتصادى) لما فى هذه المركزية من مخاطر الهيمنة والاستلاب للخصوصيات المعرفية والثقافية والحضارية لآخرين ، وذلك تحت مسمى وحدة التاريخ العالمى ووحدة الحضارة العالمية ووحدة التراث الإنسانى والثقافة العالمية[١١] . ولذا قد لا تقف الانتقادات عندمجرد الانتقاد أو المعارضة أو الرفض ، بل تمتد إلى البحث عن بديل ، أى إحياء منظورات بديلة سبق وتراجعت أمام موجات التحديث الفكرية الغربية ومن أهمها «منظور إسلامى للعلوم » . ومما لاشك فيه أن هذا المصطلح ليثير كثيرًا من التساؤلات والانتقادات من البعض ، كما يجد المبررات والأسانيد والمنطلقات لدى البعض الآخر وبدون الدخول فى تفاصيل هذا الجدل على الساحة العربية المسلمة ، يكفى القول أنه يقدم مؤشرات على إمكانيات أو قيود « الحوار الثقافى » بأوسع معانيه ، فهو لا يقتصر على مجالات معرفية أوعلمية محددة ، ولكنه يمتد إلى الإطار الثقافى للمجتمع ككل . هذا ويجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الأدبيات غربية عديدة قد اعترفت - على صعيد علم العلاقات الدولية مثلاً[١٢] - بأن ما نقدمه هو منظور غربى وأن هناك منظوررات أخرى تحتاج لدراسة مشيرة بذلك إلى منظورات من العالم الثالث والعالم الأول (قبل تفككه) أو منظورات حضارات أخرى غير الحضارة الغربية .

٣ - ولو انتقلنا إلى نماذج أخرى ، ولكن أكثر عمومية ، فى النطاق - حيث لا تنصب على إطار الشراكة أو المتوسط أو المنظورات الأكاديمية للدراسة ولكنها تمثل اتجاهًا يتحدث عن حوار الثقافات أو الحضارات ، ولكن عن صدام الحضارات والثقافات وخطورة العولمة على الخصوصيات الثقافية والحضارية . حيث تواجه دول العالم هيمنة وهجمة الثقافة الغربية

بروافدها المختلفة ويعبر عن هذا الاتجاه تيار واسع من الأدبيات العربية التى لا تحلل ابتداء ما هى العولمة لتحدد طبيعتها كظاهرة وكعملية بقدر ماتتخذ مواقف منها وحيالها . فعلى سبيل المثال وليس الحصر نبدأ[١٣] من كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عن إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب وهو مجموعة من المقالات تناقش كيف أضحى الصراع بين الثقافات أبرز مظاهر الصراع المعاصر بين الأمم والحضارات ، وكيف أن التناقض بين مصالح الغرب ومصالح الأمة العربية قد دفع الغرب إلى معاداة مشروع القومية العربية . ثم ننتقل إلى عدد من الندوات والمؤتمرات والتى ناقشت نفس الموضوع مثل ندوة « صراع الحضارات » أم حوار الثقافات فى القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧ ، والذى طرح المشاركون فيها قدرًا هامًا من الأفكار المتنافسة والمتكاملة حول العلاقة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة وكيفية مواجهتها فى سبيل الحفاظ على الهويات الثقافية التى هى عماد الحوار بين الحضارات فى مواجهة محاولات المركز الأمريكى فرض ثقافته بالقوة[١٤] . ثم ننتقل إلى عدد من المقالات أو التعليقات المنشورة أيضًا حول نفس الموضوع[١٥] وهى ليست إلا مجرد أمثلة من تيار متدفق يعبر عن رؤية عربية مسلمة تحمل رسالة ضمنية أو صريحة يمكن استخلاصها إجمالاً . ولقد عبر عن هذه الرسالة وبوضوح تام المفكر المصرى أ. جميل مطر فى أحد مقالاته وهى تتلخص فى أننا دخلنا فى المرحلة الراهنة مرحلة الصراع الحضارى والثقافى والدينى مع الغرب وإسرائيل بعد أن خسرنا جولات الصراع العسكرى والسياسى والتكنولوجى ، وهى معركة تدور على عدة جبهات داخلية (فى الأوطان) وإقليمية وغير إقليمية . إذن هى ليست حوارات حضارات وثقافات فى أذهان الغرب ، ولكنها صراع مخطط الأدوات والأهداف والمراحل . ولا يواجهه العرب والمسلمون فقط ، ولكن تظهر تداعياته فى كل أرجاء العالم . خلاصة القول أن هذا التيار من الأدبيات العربية هو تعبير عن التفاعل مع الحالة الراهنة لدراسة العلاقات الدولية فى ظل منظور العولمة والتى من أهم سماتها بروز أهمية الأبعاد الثقافية الحضارية الدينية ، كما سبقت الإشارة ، فى مقدمة هذه الدراسة .

٤ - وإذا كانت النماذج ، فى البند السابق ، مباشرة يمكن تصنيفها فى دائرة « المنظور القومى » ، فإن للمنظور الإسلامى سبق الإسهام حول البعد الثقافى القيمى فى العلاقات بين الغرب والمسلمين بصفة عامة ، ومن أبرز من كتبوا على هذا الصعيد الأستاذ الأمريكى -

الكينى الأصل - د . على المزروعى ، أستاذ الإنسانيات ورئيس معهد الدراسات الثقافية العالمية فى جامعة نيويورك . ومن أبرز ما كتب « القوى الثقافية والسياست العالمية » (١٩٩٥) .

ولقدنشر مؤخرًا فى دورية « الشئون الخارجية الأمريكية » فى عددها الأخير أكتوبر ٩٧ مقالة تحت عنوان « القيم الإسلامية والغربية »[١٧] . يناقش فيها وضعين متضادين : اتهام الغرب للمجتمعات الإسلامية بالتخلف على ضوء معاييرهم فى التقدم المادى والتطور الديموقراطى ، فى حين أن قياس المسافة الثقافية بين الغرب والإسلام هى أعقد من ذلك بكثير على نحو يجعل هذه المسافة أضيق بكثير مما يعتقده الغرب . لأن القيم الغربية لا تقدم الإجابة اللازمة عن التساؤل حول الطريق نحو أفضل حياة للمواطن ، بل العكس ، فإن القيم الإسلامية هى التى تقدم هذه الإجابة . ويوضح مقولته هذه على ضوء مناقشة مقارنة لأوضاع اجتماعية وقيم عدة (وضع المرأة ، حقوق الإنسان ، الرقابة ، وحرية الرأى ، وضع الدين ليس فقط فى المجتمعات والنظم الإسلامية ، ولكن أيضًا وجوده ووضعه فى المجتمعات المسماة بالعلمانية ، حماية الأقليات لدى الإسلام بأكثر مما هو قائم فى ظل المجتمعات العلمانية الغربية ، التفرقة العنصرية ، العنف لتدمير الآخر » . ولهذا فهو يخلص إلى أنه إذا كان الغرب يتهم المسلمين بأنهم لم ينتجوا الأفضل ، إلا أن القيم الإسلامية قد حالت دون وقوع الأسوأ .

ومما لاشك فيه أنه إذا كانت الرؤية الإسلامية قد ناقشت ، كما سبق ورأينا ، إمكانيات وضرورات تطوير منظور إسلامى للمعرفة والظواهر ، فإن هذاالبعد القيمى - الثقافى فى تحليل العلاقات من أبرز تجليات هذا التطوير ، وإن كان الاتجاه الذى يمثله المزروعى لا يعبر صراحة عن منطوق صراع الحضارات ، إلا أنه يعبر عن منطوق اختلاف القيم الناجم عن اختلاف الأطر المرجعية ، وهذا الاختلاف القيمى يقع بدوره فى قلب كثير من الاختلافات الثقافية .

(ب) وأما بالنسبة للدائرة الرسمية العربية (المصرية) ، فإننى أقصد بها المسئولين عن إدارة مفاوضات الشراكة من الدبلوماسية المصرية ومن دبلوماسية الجامعة العربية . وهنا يمكن أن أقف عند ثلاث نقاط أو محاور يمكن من خلالها عرض ما أمكننى ملاحظته أو رصده من سلوك أطراف هذه الدائرة ، سواء القولى أو الفعلى ، حول البعد الثقافى . وهو مسبقًا قليل

الوزن عديم التكرار بالمقارنة بين البعدين السياسى والاقتصادى . فمن ناحية : بالنسبة للرؤية عن وضع البعد الثقافى - الاجتماعى - الإنسانى على صعيد مفاوضات الشراكة : فهناك كما عبر عن هذا السفير هانى خلاف نائب مساعد وزير الخارجية المصرى للشئون الأوربية فى معرض تقييمه لآفاق وتحديات العام الأول من المشاركة[18] . هناك ازدواجية فى المعايير المطبقة على اتفاقيات دول جنوب المتوسط ، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الملكية الأدبية والفكرية ، وحقوق المواطنين العاملين فى دول الاتحاد الأوربى والمقيمين بصفة شرعية . ولقد بينت الدبلوماسية المصرية فى أكثر من مرة الاختلافات بين الاتفاقية المصرية واتفاقيات أخرى (إسرائيل ، تونس ، المغرب) حول هذه الأمور[19] .

هذا وفى تقريره لوزير الخارجية المصرى عقب الجولة الثامنة من مفاوضات الشراكة المصرية الأوربية - أشار السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية والمسئول عن هذه المفاوضات - فيما يتصل بالبعد الثقافى الاجتماعى - إلى الاهتمام بحقوق الجالية المصرية فى الإقامة الكريمة وتحسين مرور الأفراد من الجانبين والاهتمام بالتراث الثقافى المصرى (فرعونى ، قبطى ، إسلامى) وتنقية كتب التاريخ فى أوربا مما يسئ إلى الحضارة العربية والإسلامية . ولكن ماذا عن الرؤية حول العلاقة بين البعد الثقافى وبين البعدين الآخرين فى الشراكة ؟

ومن ناحية ثانية : ظهرت مواقف حول دوائر التعاون الممكنة التى يمكن أن تقود إلى فهم متبادل ، أى التى تترجم الحوار الثقافى لتحسين الفهم المتبادل وتصحيحه ، وخاصة تصحيح الأفكار المغلوطة فى الذاكرة الأوربية عن العرب والمسلمين . ولقد عبر عن ذلك ، على سبيل المثال ، الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ثلاثة ملتقيات عقدا فى بروكسل وفى دبى وفى مارسيليا ، حول التعاون العربى الأوربى ، فبراير ثم إبريل ١٩٩٧ ، أى قبل وبعد انعقاد المؤتمر الثانى للشراكة الأوربية - المتوسطية .

ولقد كانت نظرة الغرب إلى المسلمين أو تصور الغرب للإسلام وحوار الحضارات ، أو الحوار العربى الإسلامى - الأوربى ، أو الفهم الصحيح من جانب الغرب للإسلام ، هى المفردات التى وصفت بها (الصحافة المصرية) اهتمامات هذه الملتقيات (إلى جانب الاهتمامات السياسية والاقتصادية المعتادة) . وإذا كانت هذه المفردات تدخل فى نطاق البعد الثقافى للمتوسطية ، إلا أنه من الواضح أنها لا تعكس إلا رؤية دفاعية اعتذارية تبريرية حول

الإسلام والمسلمين تهدف إلى تحسين الصورة لدى الآخر ، ولكن لا تتطرق إلى ما يحيط بصورة هذا الآخر لدينا أيضًا . كما لم تتطرق (على ضوء ما هو منشور عنها) إلى العلاقة بين البعد الثقافى والبعدين السياسى والاقتصادى ، وكان المثال البارز على ذلك - ما تناقلته وسائل الإعلام - عن رد أمين الجامعة العربية - فى مؤتمر مارسيليا حول آفاق التعاون الأوربى المتوسطى - على مداخلات نائبة فرنسية فى إطار ورشة عمل بعنوان « الإسلام والغرب » الصدمة والثقافات وهى المداخلات التى أحدثت مغالطات شديدة تصدى لها بالتفنيد د. عصمت عبد المجيد وطالب خلالها من أوربا أن تمد يدها إلى العالم العربى وأن تبذل جهدًا إضافيًا لفهم العقلية العربية ، مشيرًا إلى خطورة أن يظل السياسيون والباحثون فى أوربا يرددون مقولات ورثوها قديمًا ، فى زمن الهيمنة ، على مقدرات الأمة العربية والإسلامية(٢٠) . هذا وكان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى فى الجلسة الختامية للمؤتمر الثانى للشراكة الذى عقد فى فاليتا فى منتصف بريل ٩٧ ، كان قد دعا إلى عقد مؤتمر ثقافى يدعو إليه رسميون وساسة وأكاديميون لطرح التصورات وتبادل الآراء لتشجيع التواصل الفكرى(٢١).

ومن ناحية ثالثة : وبالنسبة لقنوات الاتصال العربية - الأوربية بمبادرات عربية ، وعلى مستويات رسمية وشبه رسمية ، وتتجه إلى النخبة أو المواطن ، يمكن أن نذكر فيما يلى : مؤتمرات العلاقات العربية - الأوربية ، مثل التى عقدت فى بروكسل ودبى ومارسيليا خلال النصف الأول من ١٩٩٧ ، وحضرها أمين جامعة الدول العربية ، نشاط جمعيات الصداقة العربية الأوربية فى تعزيز العلاقات المشتركة ، ونشاط مراكز البحث والدراسات المهتمة بهذه العلاقات مثل مركز الدراسات العربى الأوربى فى لندن ، ولقد نبه البعض(٢٢) إلى أهمية نشاط مثل هذه المراكز وجمعيات الصداقة هذه لفتح آفاق جديدة للحوار . وعلى صعيد آخر ، اهتم منتدى البحر المتوسط فى سعيه لتدعيم العلاقات الاقتصادية الأوربية / المتوسطية بقنوات أخرى تركز على أجهزة الإعلام والفنون المختلفة ، وعلى إعادة النظر فى المناهج الدراسية بمستويات التعليم المختلفة ، وخاصة فى التاريخ والجغرافيا(٢٣) . ويبقى أخيرًا أن نشير إلى جولة شيخ الأزهر فى عدة عواصم أوربية ، والتى صدر حولها كتاب تحت عنوان « الإسلام والغرب » ، وكذلك عقد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ندوة حول الإسلام والغرب ، وأخيرًا تكوين الأزهر للجنة خاصة بالحوار بين الأديان .

إن هـذه النماذج الانتقائيـة والمختصرة عن تعبيرات رسمية عن الاهتمام بـالبعد الثقـافى لتظهر لنا أساسًا أن الهدف والغاية هـو تحسين صورتنا لدى الآخر . ولكن يظل السؤال التالى قائمًا ، هل هـذا هو كل المعنى الذى يثيره البعـد الثقافى على الصعيد الرسمى : وبفـرض قبول إمكانية الحوار الثقافى وفوائده ، فهل ما تم رصده يعد من قبيل الحوار ؟

وهنا ، لابـد وأن نتوقف عنـد التقييم الذى قـدمه السفير هـانى خلاف لمسـار ولمناهج معالجة مـا يسمى أو يطلق عليه حـوار الحضارات والثقـافات(٢٤) وتتلخص رؤيته التقـويمية فيما يلى :

من ناحية : أن ما يسمى « حـوار الحضارات أو الثقـافات يعد بمثـابة إحـدى الموضات الفكريـة فيما يتصل بعلاقة العـرب بالعالم ، أو عـلاقة الإسلام بـالغرب . ولا يوجـد تحت هذا العنوان أبعد من الطـرح التبشيرى والدعاية المسطحة فيما يشبه المنـولوج . فى حين أن المقصود بالحوار لا ينبغى أن يقتصر على إيجاد مجالس وهيئات يؤمها رجال الدين المسيحى مع نظرائهم من علماء الإسلام ، لاستعراض وجوه التسـامح فى الديانتين السماويتين . أولاً ينبغى أن يقتصر على مناظرات أكـاديمية تكشف مدى سبق كل من الثقافتين العـربية والأوربية من حيث كل القيم والنظم الإيجابية .

ولذا ومن ناحية أخرى : فإن الحوار ينبغى أن يتصدى لرصد وتحليل نوعية الصور المرسومة عن الشعوب وحضاراتها فى أذهـان الآخرين من حيث الأحجام والأبعـاد والمؤثرات والآليات وقنوات الانتشـار وإمكانيات التعـديل والتطوير ووسـائله ، ثم تأتى بعد ذلك عمليـة طرح الصور البديلة أو الصحيحة والحوار بين الثقافـات والحضارات ليس حوارًا سياسيًا بين أطراف ذات مصالح متعارضـة ، وإنما هو عملية تحليل متعمق وشامل تمتد لأكثـر من جهة وأكثر من قطاع وأكثـر من مستوى وأكثـر من زمن : ولذا فهـو يشمل رؤية كل منـا للآخـر ، كما تبدو فى الأدب والفن والمواقف السياسية وبرامج الإعلام والدعاية ومقررات الدراسة والشروح الدينية ، سواء فى الزمن الراهن أو عبر الصور الموروثة عبر الأجيال .

ولذا أيضًا فهو لا يقتصر على منتجى مواد الثقافة ولكن على مستهلكيها أيضًا فى القواعد الشعبية ذات التفاعل غير المؤطر مع نظائرها (السياحة ، التجارة ، الزواج ، المصاهرة) .

ومن ناحية ثالثة : فإن الحوار لا ينبغى أن يستخدم كمدخل أو محاولة لإذابة الفوارق والخصوصيات الذاتية لأى من أطرافه ، ولا لعولمة تلك الثقافة أو تعديل أنساقها القيمية بما يتفق مع معايير وأنساق الآخرين. فإن الهدف من الحوار ليس إدماج الثقافات ، ولكنه تعويد الشعوب والمؤسسات على احترام الاختلاف وكيفية التعايش السلمى ، رغم الاختلاف .

ومن ناحية رابعة : وعلى ضوء الشروط المنهجية السابقة للحوار ، فإنه توجد عدد من المهام الضرورية بالنسبة للحوار بين الثقافة العربية والثقافة الأوربية . وأول هذه المهام رصد صورة العربى فى الذهن الأوربى ، وعناصر تشكيلها ، وخاصة فى ظل العناصر التالية : العلاقة بين العروبة والإسلام ، الخلط بين الإسلام والارهاب ، أثر الحروب الصليبية على التصور الأوربى ، وضع المرأة فى العالم العربى ، البترول والعرب ، الصراع العربى / الإسرائيلى، مظاهر التخلف المجتمعى فى العالم العربى ، والهجرة إلى أوربا وقدرات الاندماج العربى فى المجتمع الأوربى ، العرب وحقوق الإنسان .

ومن الواضح أن هذه المهام المقترحة لإدارة الحوار الثقافى بين العرب وأوربا هى فى حقيقتها عملية ذات وجهين : وجه يتصل بالصورة العربية فى ذهن الأوربى ، والوجه الآخر يتصل بالصورة الأوربية فى الذهن العربى . وإذا كان تحليل النماذج السابقة – على الصعيد الأكاديمى أو على الصعيد السياسى – قد اقتربت ،بصورة أو بأخرى ، من أبعاد لهذين الوجهين ، فإن الجزء التالى من الدراسة يقدم رؤية ذاتية للباحث تتصل بأحد هذين الوجهين، وهو الصورة الأوربية فى الذهن العربى .

ثانيًا - رؤية حول معطيات للصراع بين الثقافات : مدلولات تحليل الخبرة التاريخية بالنسبة للأبعاد الثقافية فى العلاقات الأوربية/الإسلامية :

تنطلق هذه الرؤية من مقولة أساسية حول « المتوسطية » المعاصرة بصفة عامة وهى تتلخص كالآتى[٢٥] : « المتوسطية هى دائرة من الدوائر التى تحاول أن تجذب إليها العلاقات الدولية عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وعلى نحو يقطع توجه هذه العلاقات نحو الدائرة العربية والإسلامية ، أى على النحو الذى يهدد الهوية العربية الإسلامية للمنطقة

تحت دعاوى تحقيق المصالح المادية فى نفس الوقت الذى تشهدفيه هذه الهوية تحديات هامة بقدر ما تشهد أيضًا المصالح العربية تحديات خطيرة » .

كما تستند هذه الرؤية عن البعد الثقافى إلى نتائج تحليل الدراسات المتوسطية الراهنة (١٩٨٩ - ١٩٩٦) فى محدداتها وخصائصها وآفاقه[٢٦] . وهى النتائج التى تتمحور حول النقاط التالية : دوافع الطرفين الأوربى والعربى للاهتمام بالبعد المتوسطى ، طبيعة تأثير العوامل الإقليمية والعالمية على بروز أو حنو الاهتمام الأوربى بالبعد المتوسطى ، وأخيرًا أبعاد الاستمرارية والتغيير فى مضمون السياسات الأوربية الجماعية نحو المتوسط ومغزاها بالنسبة لإمكانية التعاون المستقبلية المقترحة . وتبين هذه النتائج مايلى : ومن ناحية أخرى كيف أنه بالرغم من توافر دوافع التعاون المشترك لدى الطرفين العربى والأوربى ، إلا أن المرحلة الراهنة لا تقدم فرصًا متساوية بالنسبة للطرفين لاختلافهما فى عناصر القوة. حقيقة يقدم المشروع المتوسطى للأطراف العربية فرصة للمناورة ضد طرف آخر ، ولكن هل سيقدم ما يشحذ مشروعًا للنهضة يستند إلى نموذج حضارى مخالف للنموذج الغربى أو باستقلال عن روافده الأوربى . ومن ناحية أخرى : كيف أن هذه السياسة الأوربية المتوسطية عبر العقود الثلاثة الماضية ، تبين أن المبادرة الأوربية نحو المتوسطية تبرز فى قمة منحنى صعود القوة الأوربية وعند منحنى انحدار القوة العربية .فإن السياسة المتوسطية الجديدة وصولاً إلى مشروع الشراكة قد تبلورت فى مرحلة تتناول فيها معاول الهدم فكرة القومية العربية ونظامها الإقليمى ، وكذلك يتعرض الإسلام - قيمه وأفكاره - لهجمة شديدة .

ومن ناحية ثالثة : برز البعد الثقافى الحضارى فى مشروع الشراكة إلى جانب البعدين التقليدين فى السياسة الأوربية المتوسطية كتعبير عن منظومة المصلحة الغربية ورؤيتها لطبيعة التحديات والتهديدات للأمن الأوربى ، (وبعضها ذو طبيعة ثقافية) ولطبيعة الوسائل اللازمة لعلاجها ، ومن بينها (الحوار الثقافى) ، ولذا فإن الرؤية الأوربية ربطت بين البعد الثقافى والتعاون المتوسطى .

بعبارة أخرى ، فإن المقولة والنتائج التى تنطلق منها رؤيتنا وتستند عليها يطرحان التساؤلات التالية : هل يمكن- فى ظل مدلولات تقويم فترة المتوسطية المعاصرة أن نتصور

إمكانيـة للحوار الثقـافى كسبيل لدفع التعاون السيـاسى والاقتصادى المتـوسطى (من منظور مصـالح العـرب) ؟ وهل يسمح الخلل فى ميـزان القوى الاقتصـاديـة والسيـاسية بين طـرفين بإمكـانية لحوار ثقـافى بمعناه الحقيقى ، أى الـذى يؤدى ليس إلى تحسين صـورتنا لـدى الآخر فقط، ولكن أن نصل إلى أن نعـرض على الآخر صورتـه فى ذهننا ؟ وهل الصـورة التى لم تتكون على ضوء الواقع الـراهن فقط ، ولكن على ضوء مدلولات خبرة تاريخيـة سابقة ، تبين كيف أن الأداة الثقافية - بأوسع معانيهـا - كان لها وزنها بين أدوات الغرب الأخرى فى إدارة صراعه مع العرب والمسلمين فى القرون الأخيرة ، أى منذ أن بدأ منحنى القوة الإسلامية فى الهبوط ، ومن ثم فإن الوضع الـراهن ليس إلا حلقة من حلقـات تطور الهيمنة الغـربية بأدوات عـدة ومن بينها الأداة الثقافية ، سـواء كأداة خادمة للأهـداف السياسية والاقتصادية ، أو لغـاية فى حد ذاتها . فإذا كانت التدخلات الغربية فى النظم والمجتمعات الإسـلامية قد أثرت على ثقافات شعوبها، فـلا يمكن أن نفصل بين الأسس الثقـافيـة / الاجتماعيـة للتخلف أو التنميـة ، وبين تأثيرات الخبرة الاستعمارية أو التـدخلية على هـذه الشعوب قبل وبعـد استقلالها . وبعبـارة أخرى فإن رؤيتنا عن البعد الثقافى لا تفصل بينه وبين السياسى والاقتصادى ، بل تبحث فى التفاعل بينها ولكنها ستكون ذات مـدلولات بالنسبة لتـوضيح العوائق أمام حوار ثقـافى حقيقى يدفع نحو تعاون متوسطى لصالح شمال وجنوب المتوسط فى آن واحد .. كيف ؟

لأن خبرة التـاريخ الحديث تبين كيف استغلت القـوى الغـربيـة العـامل الثقـافى بأوسع معانيـه لتحقيق أهداف سياسيـة لم تكن تقدر الأدوات التقليـدية على تحقيقها بمفـردها ، بل كانت الأهـداف الثقافية لا تفترق - لدى الغـرب - عن أهدافه السيـاسية تجاه الشرق ، فلم تكن الأرض والثروات هى الغاية فقط ، ولكن أيضًا الثقافة والفكر .

(أ) وإذا كان احتلال الأرض قد مكن من التحرك نحو اختراق الفكر والثقافة ، إلا أنه كان للعملية جـذور تمهيدية سابقة . فمنـذ ما بعد الحروب الصليبية وما صـاحبها من احتكاك عضـوى مباشر ، بـدأ الطـرفان محاولات جـديـة للتعرف على أحـوال الآخـر وعقائده ونظمـه وتاريخه. ومن ثم بدأت حركة الاهتمام الأوربى بالشرق الإسلامى تأخذ منحنى جديدًا تعددت قنواته وسبله ولكنها تجسدت فى تزايد الاهتمام بالدراسات الإسلامية التاريخية وغيرها . ولم تكن

هذه الـدراسات – فى تيار الاستشراق – بـدافع البحث العلمى فقط ، ولكنها تمت تحت تأثير دوافع مختلفة دينية وسياسية وتجارية . وشكلت هـذه الدوافع السياسات الاستعمارية فى تطورها ابتداء مما يسمى حركات الكشوف الجغرافية وحتى فرض الاستعمار التقليدى[٢٧] .

(ب) وخلال القـرنين ١٨ ، ١٩ وخاصة القرن ١٩ وحتى الحرب العـالمية الأولى استغلت القوى الأوروبيـة العامل العقيـدى والمذهبى والقومى لتحقيـق أهدافها فى التعـامل مع الـدولة العثمانية : ونذكـر باختصار رؤوس الموضوعـات – دون التفاصيل – توظيف الصراع العثمانى الصفوى ، مساندة حـركات الاستقلال فى البلقان عن الدولة العثمانية وتـذكية العامل القومى العربـى – المسيحى ضد التركى المسلم فى مقـابل مساعـدة العثمانيين على إجهاض حـركات الاستقلال الـذاتى – فى الولايات العـربية العثمانيـة ، استغلال الامتيازات العثمانيـة فى الشام لتنمية النفوذ الثقافى والاقتصادى ، مساندة الحركة العربيـةضد الدولة العثمانية كتوطئة لهزيمة الأخيرة ، ثم احتلال الأراضى العربية فى الشام ، مساعدة للحركة الصهيونية فى تنفيذ مشروعها فى فلسطين[٢٨] .

ولقد كـانت قضية الاصـلاحات العثمانيـة فى عصر التنظيمات وما قبلها مـن أخطر وأهم القضايا التى تبين من تحليل دوافعها وآلياتها ونتـائجها ، كيف أنها لم تكن عملية اصلاح للقوة الإسلاميـة ، بل عملية استبـدال للنموذج الحضـارى الإسلامى ، فلم يكن النقل عـن الغرب للاصلاح المادى إلا الإطـار الذى انتقلت معه الأفكار والقيم والاتجاهات . بعبـارة أخرى كان الفكر والعقل والثقافة فى قلب هذه العملية التى لم تكن عمليـة داخلية بقدر ما كانت عملية دوليـة بين طـرفين غير متكافئين فى القـوة الماديـة . ومن ثم لم يكن نقل الطـرف الضعيف عن الطـرف القوى سبيـلاً للاصـلاح ولكن سبيـلاً للتصفية والاستبـدال . ومنطلقًا نحـو استكمال حلقات الاستعمار التقليدى[٢٩] .

(جـ) وفى ظل احتلال الأرض – وحتى الاستقلال – كـان التأثير الثقافى للغرب فى تنامٍ ، وكانت الـذات الحضاريـة الإسلامية هى الثمن تحت مسميـات التحديث والتطـوير، ومن ثم بدأت مـرحلة من مـراحل العلاقة مـع الآخر اتسمت بالتشتت والانقسـام حول العـلاقة بين الثقافة العربية الإسـلامية وبين الثقافة الغربية . ولقد تنامت هـذه الظاهرة وتطورت واستمرت

حيث تعايش الآن طبعتها الراهنـة . فإلى جوار الرافد التقليدى هناك الـرافد الاصلاحى فضلاً عن الرافد التحديثى . وكل منهم يعبر من منطقة من مناطق ثلاثة تنقسـم بينها قضية العلاقة بين « الأنـا والآخر » أو قضيـة نحن وهم . وهى القضية التى تمتـد تعبيراتها وما بين السيـاسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ويعبر هذاا لانقسام حـول هذه القضية عن الأزمة التى تمر بها المجتمعات المسلمـة بحثًا عن الانتماءات وعن الخيـارات وعن البدائل طيلـة ما يـزيد عن القرنين . أى منذ أن بـدأنا نذير ظهرنا إلى تـراثنا (فكرًا وممارسة وتنظيمًا) واتجهنـا نحو الغرب وتأرجحنا ما بين الانبهار ومابين السعى نحو التوفيق وما بين الرفض والغضب لنعود من جديد - أو يعود أحد الروافد- لينظر مرة أخرى إلى التراث بحثًا عن إحياء الذاتية بعد أن فشل الحل الغربى حتى الآن فى تحقيق هذا الاحياء .

ومن ثم فإن المرحلة الراهنة التى نعايش فيها الدعوة ، سواء من جانب « إعلان الشراكة» أو من « إعلانـات رسمية عديـدة من جانبنا » إلى حوار الثقـافات وحوار الحضـارات ، هذه المرحلة تمثل قمة الأزمة الفكرية فى مجتمعاتنا بحيث لابد وأن يحيط الضباب بمعنى هذا الحوار وأهدافه نظرًا لهذا الخضم من اختلالات ميزان القـوى ومن تعرض مصالحنا للخطر فى ظل عالم العولمة .

ولهذا أو بـالرغم من الاعتراف بأن « العـولمة » ظـاهرة وعمليـة هيكلية يعـايشها النظـام العالمى ، بل هى السمـة الأساسية التـى تتصف بها حالة التفـاعلات النظمية العـالمية ، إلا أن هذا لا يمنع من التسـاؤل عن العواقب أو الانعكاسات بـالنسبة للمنطقة العربيـة. وهنا لابد وأن نتساءل أيضًـا « هل هناك فـرصة لحوار ثقـافى » فى ظل هذه العـولمة . فإذا كانـت الأبعاد الاقتصاديـة هى المنشأ فى عملية العولمة وفى جوهـرها ،فهل ستكون الأبعاد الثقـافية - بمعنى الخصـوصيـات الثقافيـة ، وقـد أصبحت تمثل خط الـدفاع الأخير بعـد الخسـائر فى الجولات السياسية والعسكريـة والتكنولوجية - هل ستصبح هذه الخصوصيـات ثمن الاندماج فى هذه العملية تحت ستـار « حوار الثقـافات » الـذى يدعـو إليه البعض ، أم هـو فى الواقع « صراع الثقافات والحضارات » كما قال البعض الآخر ؟

ومن ثم فإن الشراكـة - وهى أداة ادماج المنطقة فى الـرافد الأوربى لعمليـة العولمة - لن تفسح لحوار ثقافى بقدر ما ستقود إلى هيمنة ثقافية .

ومن نـاحيـة أخيرة ، يجدر القـول أن اهتمامنـا - وسط هـذه الموجـات من المقـولات عن فضائل الحـوار الثقافى يطـرح هـذه الـرؤية السـابقة عن « معطيـات للصراع الثقافى » . إنها لاتعكس « نظرية المؤامرة » ولكنها تعكس الاعتراف بالتزايد فى وزن تأثير الخارجى العالمى على الداخلى - الوطنى ، فى وقت تتقلص فيه قدرات هذا الأخير ، ومن ثم فإن هذه الرؤية تعكس أيضًـا الاعتراف بأن نجـاح المشروعـات عبر الإقليميـة - على غـرار مشروع الشراكـة - فى دفع تعـاون عبر إقليمى إنما لا ينطلـق من «حـوار ثقـافى » لتحقيق فهـم متبـادل ، ولكن يجب أن ينطلق من تحسين موازين القـوى عبر الإقليمية عبر خطوتين . أولاهما : تعـاون إقليمى عربى . وثانيهما : تغيير فى سياسات شمال المتوسط وبقـدرما لابد وأن تنطلق الخطوة الأولى من تغيرات داخليـة وطنية ، فـلا يمكن أن تتحقق الثانيـة بدون تأثير قـوى داخلية على سيـاسات الـدول الأوربية . وهذه القوى فى الشمال التى تؤمن حقيقة بأهمية تعاون متوسطى لصالح الجنوب هى التى يجب أن تكون هـدفًا - ليس لحوار ثقافى فقط - ولكن لحوار مكثف من جـانبنا يمكن أن نسميه هجومًا ثقافيًا . فهذه القوى تعـرف أن المخاطر والتهديدات التى تواجه أمن أوربا وتجد مصدرها فى جنـوب المتوسط ليست بمنأى عن مسئولية شمال المتـوسط . كما أنها تعرف أيضًا أن كل أوضاع عـدم الاستقرار والعنف فى هذا الجنـوب سواء التى تمت بـالإسلام أوغيره ليست إلا تعبيرًا عن اليأس والعـزلـة فى ظل الأزمـات الراهنـة ، أى أنها تعبير عن الـوقـوف فى مفترق تاريخى خطير بالنسبة لإيمان وهويات وانتماءات شعوب هذه المنطقة . ومن ثم فإن هذه القوى تعرف أن الحلول ليست فى يد هذه الشعوب بمفردها ، ولكن أيضًا فى يد حكومات الشمال .

وتبقى ساحتنا ذاتها فى حاجة لهجوم من نوع آخر محوره التذكرة بما يلى : هل تحقيق التنمية يتطلب ليس فقط نقل الأبعـاد الاقتصـاديـة الحديثـة ، ولكنـه أيضًـا نقـل الأبعـاد الثقـافيـة والاجتماعيـة عن الآخر ؟ وتقـدم الانتقـادات التى تـوجهها مـدارس عـديدة والتى تبين عـدم التلاؤم بين النموذج التنموى الغربى وبين الأطر الوطنيـة المختلفة المنقولة إليها ، تقدم الإجابة الأولى على السؤال . فى حين تقدم مـدلولات التجربة الآسيـوية فى التنمية (الإجابـة الثانية) . فهناك اتفاق على أن نجـاح التجربة التنمويـة الآسيوية ليس مرجعـه فقط نقل نموذج التنمية الغـربى ، ولكن يـرجع بـدرجـة كبيرة إلى احترام الأسس الثقـافيـة والاجتماعيـة للمجتمعـات الآسيوية . بل كانت هذه الأسس محددًا أساسيًا من محددات هذا النجاح .

الهــوامش

(١) نادية محمـود مصطفى : المشروع المتوسطى : الأبعاد السياسية فى د. نـادية محمود مصطفى (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة. مركز البحوث والدراسات السياسية ،١٩٩٧ .

(٢) انظر ،على سبيـل المثال ، وليس الحصر منـاقشة لهذه الإشكـالية فى د . ناديـة محمود مصطفـى : الأقليات المسلمة إطار مقارن للدراسة (فى)مجموعة باحثين : قضايا إسلامية معاصرة (تحت النشر) .

(٣) انظر على سبيل المثال Gilles Kepel: Allah in the West : Islamic movements in America and Europe. Cambridge M,A. Policy Press 1997.

فى محاضرة تحت عنوان « العولمة : تهديـد أم صديق للمنظور الإسلامى » قـدم أ. د . على المزروعى تحليلاً أفضى به فى نهايته إلى نفس المقـولة . وذلك فى المحاضرة الختامية لأعمال ندوة منظـور الفكر الإسلامى فى تحليل العلاقات الدولية . مركزالبحوث والدراسات السياسية ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٧ .

(٤) بالنظر إلى أدبيات دراسة العلاقات الدوليـة الغربية فى التسعينات نجدأن « العولمة » هى القاسم المشترك بين عناوينها ومضامينها . ولذا يمكن القول أن منظور العـولمة هو الذى يسود على علم العلاقات الدولية فى نهاية القرن العشرين سـواء من حيث التنظير للظاهرة وعملياتها ، وسـواء من حيث تحليل انعكاساتها على مجالات مختلفة ليس السياسية والاقتصادية فقط ، ولكن أيضًاحول الثقافة ، الهوية ، القيم ، الدين.

(٥) هناك حاجة إلى دراسـة منظمة مسحية لما يتصل بالبعد الثقافى فى السياســات الأوربية والعربية كل منهما تجاه الآخر بدوائرهما الرسمية والمدنيـة ، وأوجه من هنا الدعوة إلى المنظمة العربيـة للتربية والعلوم والثقافة إلى تبنى مشروع لهذا الغرض .

(٦) Paul Balta (ed.): La Meditérannceé réinventeé Réalités et espoirs de la cooperation, 1992

(٧) Centre Nord-Sud, Conseil de l'Europe, Programm Transmed.

(٨) شاركت الباحثة فى أعمال هذا الملتقى بورقة مكتوبة ، كما شاركت فى صياغة تقريره النهائى .

(٩) Dr. Jean Noel Ferrie: La Mediteranee imaginee: Jeux savants et enjeux politiques de l'invention d'une aire culturelle. 7eme rencontres Franco-Egyptiennes de Politologue La reconstruction politique d'un Espace d'echanges: La Méditerranée. CPRS, CEDEJ. Janvier 1997.

(١٠) د . نيفين عبـد الخالق : المشروع المتوسطى : الأبعـاد الثقـافية (فى) د . نـادية محمـود مصطفى (محرر) مرجع سابق .

(١١) ليس هنامحل حصر روافد أو مصادر هذا الجدل ، ولكن يكفـى الإشارة إلى واحد من أحداثها : د . نصر عارف : فى مصادر التراث السياسى الإسلامـى . المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ط ١٩٩٤ . ص ص ٥٥- ٩٥ .

ولعل من الأجدر الإشارة أيضًا إلى رافد أساسى من الروافد التى أسست لهذا الجدل منذ ما يزيد عن ١٥ عامًا وهى كتابات أ.د .حامد ربيع حول دور التراث فى عملية إحياء الوعى القومى : انظر ،على سبيل المثال وليس الحصر ، د . حامد ربيع : التجديد الفكرى للتراث الإسلامى وعملية إحياء الوعى القومى ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٨٢ .

(١٢) انظر ،على سبيل المثال وليس الحصر ، مارسيل مارل : سوسيولوجيا العلاقات الدولية . ترجمة د . حسن نافعة (١٩٨٦) المقدمة :

C. Kegley, E., Wittkopf: World politics: Trend and Transformation (1981).

Pledely Bull: New directionsin the theory of International relations, International Studies, Vol. 14, No. 2, 1975.

(١٣) مجموعة باحثين : إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب. مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٧.

(١٤) انظر عرضًا لأعمالها فى : مجلة المستقبل العربى ، أغسطس ١٩٩٧ . وفى الطريق ندوتان أخريتان عن العولمة فى نهاية ديسمبر ٩٧ فى بيروت وفى إبريل فى القاهرة بتنظيم من المجلس الأعلى للثقافة .

(١٥) انظر مثلاً : نحن والغرب وقراءة فى التمركز الأوربى وتجلياته فى المجال العربى الإسلامى . المستقبل العربى - يونيه ١٩٩٥ .

- العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات .،المستقبل العربى ، يناير ١٩٩٦ .

- حوار مع برهان غليون : من إعداد قيس جواد (فى) مجلة التجديد ، العدد الثانى ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٤٦ - ١٤٩ .

- مجموعة مقالات لكل من د . إسماعيل صبرى عبد الله ، د . صادق جلال العظم ، د . نبيل المرزوق فى ملف تحت عنوان « ما هى العولمة » ، مجلة الطريق ، العدد الرابع ، السنة ٥٦ - ١٩٩٧ .

(١٦) مداخلة جميل مطر فى ملتقى حول توازنات القوى العربية/ الإسرائيلية إلى أين ؟

(١٧) Ali A Mazrui. Islamic and Western Values. Foreign Affairs Sep. Oct. 1997. pp. 118-131.

(١٨) (فى) أحمد نافع: مستقبل المشاركة الأورومتوسطية : آفاق التعاون الأوربى المتوسطى ، الأهرام ١٢/ ٥/ ٩٧.

(١٩) انظر مثلاً : الأهرام ٥/ ٣/ ٩٧ .

(٢٠) د . سعيد اللاوندى : الندوة الدولية الأورومتوسطية : آفاق التعاون الأوربى المتوسطى ، الأهرام ١٢/ ٥/ ٩٧.

(٢١) الأهرام ١٦/ ٤/ ١٩٩٧ .

(٢٢) أحمد يوسف القرعى : نحو مزيد من قنوات الاتصال العربية الأوربية .

(٢٣) الأهرام ١٠/ ٧/ ١٩٩٧ .

(٢٤) هـانى خـلاف : حـوار الحضـارات بين أوربـا والعـالم العـربى .. رؤيـة فى منـاهج المعـالجة ، الأهـرام ٩٧/٤/٢٠

(٢٥) نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ، ص ٤٢٢ – ٤٢٣ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٥٦ – ٤٥٩ .

(٢٧) انظر : نادية محمـود مصطفى : مدخل منهاجى لدراسة التطور فى وضـع ودور العالم الإسلامى فى النظام الدولى ، الجزء السـابع من مشروع العلاقـات الدوليـة فى الإسلام ، المعهـد العالمى للفكـر الإسلامى فى ١٩٩٦ ، ص ٦٧ – ٧٠ .

(٢٨) نـادية محمـود مصطفى : العصر العثمانى : من القوة والهيمنـة إلى بدايـة المسألة الشرقيـة ، الجزء ١١ من مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام .

(٢٩) انظر تحليلاً « ممتدًا » لهذه القضية فى : المرجع السابق .

نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية واحياء النظام العربى

إعـــداد

د . حسن أبو طالب

تقـــديم :

منذ نشأة النظام العربى ، قبل أكثرمن نصف قرن ، هنـاك عدد من الإشكاليات النظرية والعملية التـى تواجهه . ومـن أوائل تلك الإشكاليـات علاقة القطـرى/ القومى . ومـع تطور مسيرة النظـام بـرزت إشكـاليـة أخـرى هى الإقليمى/ القـومى ، التى عنت العـلاقـة مـا بين التجمعات الفرعية والنظام العربى الكلى وإلى أى مدى يؤثر قيام تلك التجمعات الفرعية على أداء النظام العربى ككل ، ثم أخيرًا إشكالية العربى/ الشرق أوسطى ، أى النظام العربى الكلى نفسه فى مواجهة النظام الشرق/ أوسطى .

وكل إشكـالية تعبر عن درجـة معينـة من التحدى القيمى والمؤسسى ، وتعبر أيضًـا عن مصادر متنوعة من التحديات التى تـؤثر على مسيرة العمل العربى المشترك تحت مظلة الجامعة العربية باعتبـارها رمز النظام العربى ومؤسسته الجامعـة . تحديات ذاتية المصدر ، أى تنبع من داخل النظام نفســه لاعتبارات تـاريخية وقانـونية ، كما تعبر عنها إشكـالية القطـر/ القومى[١] ، وأخرى تعبر عن تحديات خارجية ، أى من المحيط المباشر بالنظام العربى أو من البيئة الدولية أو كلاهما معًـا . وتجسد إشكـالية النظـام الشرقى فى مواجهـة النظام العـربى هذه النـوعية من التحديات خـارجية المصدر . والتى تتعلق بدرجة رئيسيـة بعمليات التفكيك وإعادة التركيب التى بوشر فيهـا فى أعقاب حـرب الخليج الثانيـة واستهدفت بنـاء منظومـات وظيفية جـديدة وفصل أطـراف والحاق أخرى وفق تصـور معين خـاص بدور كـل طرف إقليمى وعـربى[٢] . ويزداد الأمر تعقيـدًا حين تتلاقى ، زمنيًا على الأقل ، إشكاليـة أو أكثر ، وبحيث تتجمع عدة اشكاليات يجب على النظام العـربى أن يواجهها معًا ، أوعلى الأقل أن يتخذ منهـا موقفًا معينًا ســـلبًا أو إيجابًـا فى لحظة زمنيـة بعينهـا . ومسألـة اتخـاذ مـوقف بعينه تجـاه قضية مـاتتطلب مرجعية فكـرية وسياسية ، وحين تغيب أو تتوارى مثل تلك المرجعيـة لسبب أو لآخر بعد اتخاذ الموقف المطلوب مسألة غير واردة على الصعيد الجماعى ، ونفس الأمـر تقريبًا من حيث نتائجه العملية يتجسد فى لحظـة تعدد « المراجع الفكريـة والسياسية » ، إذ فى هذه الحالـة يكون هناك أكثر من سياســة ممكنة سواء متوافقـة أو متعارضة ، وبحيث يغيب عمليًا إمكـانية اتخاذ موقف جماعى إزاء الحدث أو القضية المطروحة .

ويمكن القول أن إدراك هـذه الاشكاليات ومـا تعبر عنه من تحديـات كان موجـودًا منذ فترة مبكرة ، لاسيما ما تنطوى عليه مجمل هذه الاشكاليات من تعميق للتجزئة وتفتيت المفاهيم والمصالح المشتركة لصـالح أطر أخرى غير عربيـة . ولعل تعبير « المفهوم الجزئى المجزأ »(٣) الذى دشنـه عبد المحسن زلزلـة فى عام ١٩٨٣ باعتبـاره المفهوم البـديل الذى يراد بـه إحلال المظلة الخارجية للمظلة العربية الذاتية ، واستبعاد المضمون القومى التحررى للقومية العربية ، وتشكيل قاعـدة مفهوميـة جديـدة تجمع بين المصالح القطـرية وأمن السـلام والاستسلام مع الكيان الصهيـونى والتبشير لنظام شرق أوسطى كبديل للنظـام العربى ويعطى مساحـة هيمنة متنامية لدول التخوم غير العربيـة ، ولتعميق انحسار العروبة والتشكيك فى القومية ، خير تعبير عن إدراك درجـة عاليـة من المخاطـر لاحـلال التجزئة ، كما تعبر عنهـا القطريـة محل التوحـد والعمل المشترك ، كما تعبر عنها القومية والوحدة .

وفى اللحظة الراهنـة تتجمع الاشكاليات الثلاث معًا ومن هنا خطـورة التحدى ، والذى يلقى عبئًا مُضاعفًا على النظام العـربى ويضع مستقبله على المحك ، بما فى ذلك الفكرة القومية ذاتها . ومن هنـا فإن مسألـة تفعيله – أى النظـام العـربى – فى إطـار تجديد المشروع القـومى العربى تكتسب أهمية قصوى . وبدرجة عالية من التركيز يمكن تعريف تجديد المشروع القومى العربى بأمرين متكاملين :

* إحياء – مقابل حـالة الانحسار الراهنـة – الفكر القومى القائم على فكـرة أن الوحدة العربية هى آلية العـرب الوحيدة لزيادة قدراتهم – كدول ومـؤسسات ومجتمعات – على تعبئة مواردهم وتعظيم مستوى حياتهم،ومشاركتهم بفاعلية فى العلاقات الدولية .

* التمسك بصيغـة الجامعة العـربيـة كمؤسسـة للنظام العـربى بـاعتباره الإطـار المنظم والدافع للتفاعلات العربية العربية حتى إقامة الكيان العربى الواحد فى المستقبل .

الأمران معًـا يكمل أحدهما الآخر ، حيث أن أحدهما يتعلـق بالفكر السياسى (القـومية العـربية) وقيمتـه العليا (الـوحدة العـربية) ، والثـانى يتعلق بمؤسسـة النظام العـربى الكلى الجامعة العربيـة (الإطار التنظيمى) التى يُناط إليها الحفاظ على الروابط العـربية الجماعية فى كافـة المجالات وتنميـة الذاتية العـربية وفق نسق تكـاملى عضوى ، وصولاً إلى حـالة الـوحدة

العربية على المدى البعيد . وبهذا التعريف الإجرائى فإن التمسك بالجامعة العربية هو مرحلة وسيطة ما بين الحالة القطرية السائدة فى الوقت الراهن ، وبين حالة دولة الوحدة المُتطلع إليها فى المستقبل . إذ ليس من المتصور أن تكون الجامعة ، من حيث بنيتها ووظائفها ، فى حال قيام دولة الوحدة هو نفسه الأمر الواقع حاليًا .

وبالتالى فإن تجديد المشروع القومى عليه أن يقوم بمهمتين فى آن واحد : إعادة الاعتبار لصيغ العمل العربى المشترك تحت مظلة الجامعة العربية ، ومواجهة التيار القطرى الذى يكرس التجزئة ، ويعوق إحياء الجامعة نفسها .

وبين هاتين المهمتين تقع مهمة تحديد موقف من التجمعات العربية الفرعية ، وإلى أى مدى يعبر وجودها وتراثها فى العمل المشترك فى نطاق جغرافى مناطقى محدد عن إضافة أو خصم من عملية تجديد المشوع القومى وإحياء عمل النظام العربى الكلى . والواقع أن الفكر القومى شهد جدلاً واسعًا حول علاقة التجمعات الإقليمية الفرعية بقضية الوحدة وبقضية العمل العربى المشترك منذ فترة مبكرة ، وقد تأثر الموقف القومى من هذه المحاولات بمدى قوة أوضعف الفكر القومى نفسه والتحديات التى كان يواجهها فى كل فترة عن الأخرى . ومنذ أن أعلن قيام التجمع الخليجى فى مايو ١٩٨١ ، ونهاية بإعلان دمشق مارس ١٩٩١ ، وهناك اتجاهان أساسيان فى تقويم هذه التجارب من منظور علاقتها بهدف الوحدة العربية وتعظيم العمل الجماعى والعمل المشترك وعلاقتها بالجامعة العربية . فالاتجاه الأول يؤيد قيام هذه التجمعات انطلاقًا من عدة اعتبارات:

١ - وجود سمات وصلات خاصة بين بعض أقطار الوطن العربى ،وأن الترابط بين هذه الأقطار من شأنه أن يسهل إقامة الوحدة العربية الكبرى التى ستكون حينذاك بين عدد أقل من الوحدات ، وبالتالى فإن هذه التجمعات الفرعية خطوة أو مرحلة على طريق هذا الهدف الكبير .

٢ - أن هذه التجمعات هى حل وسط - ربما مؤقت ومرحلى - بين اغراءات الاستقلال والتمسك بالسيادة ومخاطر واقع التجزئة من ناحية ، وصعوبة إلغاء التقسيمات القطرية التى تلت فترة الاستقلال ، من ناحية أخرى .

٣ - أن هذه التجمعات هـى تجسيد لأسلوب التقارب الإقليمى الواقعـى المتدرج ، وأنه مع نجاحها فسوف ينمو ويزداد تيار وحدوى جديد فى الوطن العربى كله.

الاتجاه الثانى رافض لهذه التجمعـات ، فيرى أنها تحمل مخاطر تـوسيع نطاق التفتت من تجزئة قطرية إلى تجزئة إقليميـة ، وأنها تؤكد على الخصوصيـات والتباين الاجتماعى والاقتصادى بين أقطار الأمـة العربيـة ، ومدخلاً لترسيخ العـزلة والانقسـام وتقسيم الوطن العـربى إلى نواد مغلقة على أعضاء بعينهم كالتجمع النفطى .

وبين هـذين الاتجاهين اتجاه وسط لا يرى إمكـانيـة إلغاء القـومى مـا هو محلى وليس لـه مصلحة فى ذلك ، وأنـه يجب تقبل الفكرة مع وضع ضوابط لها لكى تكون هـذه التجمعات وحدات محلية مندمجة تؤدى إلى الوحدة ، وليس أن تكون عقبات فى سبيلها[٤] .

والواضح أن تعدد النظر إلى هذه التجمعات ، تـأييدًا أو رفضًا أو تحفظًا ، نابع - فى جزء منـه على الأقل - من غيـاب المعيار أو المعـايير المحـددة التى يتم على أساسيهـا تقـويم تلك التجارب فى علاقتها بالهدف الأعلى للفكر القومى ، أى الـوحدة . أو بمؤسسة النظام العربى ، بمعنى اغناء عمل الجامعة العـربية كمرحلة وسيطة مابين القطرى والـوحدوى . وبحيث يكون الحكم على هذه التجمعـات من خلال دورهـا فى توظيف الخصوصيـات المناطقيـة لكى تكون مرحلة وسيطة ما بين القطـرى الشديد التجزئة إلى الإقليمى المناطقى الأقل تجزئة ، إلى العمل العربى المتكامل الأقرب إلى الوحدة ، ثم إلى الـوحدوى الكلى الناقض للتجزئة ولكل مظاهرها . بعبـارة أخرى ، أنـه إذا جـاء حصيلة عمل هـذه التجمعـات ليصب فى احياء دور الجامعـة ويتجاوز مشكلاتها المختلفـة ، ويقرب هذه الوحدة ، فمن الصحيح القول أنها إضـافة للفكر القـومى واحياء لـه عمليًا ، وتسهيل للـوحدة العـربيـة ، واغناء للجـامعة العـربية على صعيـد الممارسة، والعكس بالعكس صحيح .

واستنادًا إلى ما سبق ، يمكن طرح افتراضين متقابلين يشكلان أساس هذه الدراسة :

الفرضية الأولى : أن هذه التجمعـات الفرعية قـامت أصلاً كتعبير عملى عن أزمـة النظام العـربى الكلى وسيادة لمنطق القطـرية والخروج من عبـاءة النظام العـربى الكلى . ومن ثم فهى امتداد لهذه الأزمـة الكلية ، وأن تـراثها العملى لا يخرج عن نفس الإطار الـذى قدمتـه الجامعة

العربية ، وبالتالى فإن التعويل على هذه التجمعات الفرعية لكى تكون إضافة للعمل العربى واحياء الفكر القومى يعبر عن تناقض ذاتى ، إذ كيف يكون التعبير العملى لأزمة النظام العربى الكلى هو نفسه أساس الاحياء والتجديد للمشروع القومى بشقيه الفكرى/ الأيديولوجى والمؤسسى ؟

الفرضية الثانية : أنه رغم ظروف نشأة كل تجمع على حدة وارتباطها بأزمات معينة أو تحديات خارجية ، فإن خبراته الذاتية فى مواجهة هذه الأزمات وحجم ما أنجزه بالفعل يمكن أن يشكل - وفق تعديلات معنية - أساسًا لاحياء النظام العربى وتجديدالمشروع القومى .

وكل من هاتين الفرضيتين تستند إلى منطق فكرى ذاتى ، الأولى منطق التشكيك بالاعتبارات القومية لهذه النظم الفرعية ، والثانى منطق الربط الوظيفى لهذه النظم الفرعية بمنطق قومى عربى تطويرًا لأدائها الذاتى من ناحية ، ودعمًا للنظام العربى الكلى ، من ناحية أخرى .

ولاختبار هاتين الفرضيتين ، سوف تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كالتالى :

١ - الجوانب التنظيمية والمؤسسية .

٢ - المنجزات الوظيفية فى الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية .

٣ - مقارنة وتقويم .

أولاً - الجوانب التنظيمية والمؤسسية :

يقصد بهذا الجانب أمران : الأول بناء المؤسسات الجماعية التى ورد ذكرها فى الوثائق المختلفة ، فهو استحداث مؤسسات وأجهزة لم ينص عليها فى الوثائق الأساسية نظرًا لاعتبارات خاصة بدواعى التكامل الوظيفى وتطوره فى مجال أو أكثر .

ففى تجربة مجلس التعاون الخليجى يتكون الهيكل التنظيمى من : المجلس الأعلى ، وهيئة فض المنازعات ، والمجلس الوزارى ، والأمانة العامة . ويتكون المجلس الأعلى من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعقد دورتين عاديتين كل سنة. وهو الذى يضع السياسة العليا للمجلس ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التى تعرض عليه تمهيدًا لاعتمادها ويشكل هيئة فض المنازعات . والأخيرة تتبع المجلس الأعلى وتتولى فض المنازعات التى تنشأ بين الدول وتعد

المرجع الأساسى فى تفسير النظام الأساسى للمجلس . أما المجلس الوزارى فيتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ويضع النظام الأساسى للأمانة العامة ويضع التوصيات والسياسات والمشروعات التى تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء . وبالنسبة للأمانة العامة فتتكون من أمين عام ويعاونه أمناء مساعدون وجهاز فنى وإدارى . وتتحدد اختصاصاته فى إعداد الدراسات ومتابعة تنفيذ التوصيات والتقارير الدورية عن أعمال المجلس ، ومشروعات اللوائح المالية والإدارية التى من شأنها أن تجعل الجهاز متطورًا ومواكبًا نمو المجلس نفسه[٥] .

فيما يتعلق بمجلس التعاون المغاربى ووفقًا لمعاهدة الاتحاد ، والمكونة من ١٩ فصلاً نالت أجهزة الاتحاد منها عشرة فصول ، أشارت إلى الأجهزة الآتية : مجلس الرئاسة ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس ، ويتناوب كل منهم رئاسة الاتحاد كل ستة أشهر ، وهو الهيئة الوحيدة المخولة فى اتخاذ القرارات وينبغى أن تصدر بالإجماع . ومجلس رئاسة الوزراء واللجان الوزارية المتخصصة وتعمل على استشراف إمكانات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ولها أن تستعين بلجان فرعية أخرى .ثم مجلس وزراء الخارجية ويتكون من وزراء الدولة للشئون المغربية . أما الأمانة العامة فهى جهاز متفرغ لإدارة شئون الاتحاد والإشراف عليها . وأما مجلس الشورى فيعمل كهيئة برلمانية تتكون من عشرة أعضاء عن كل دولة عضو وله صلاحيات استشارية . وأخيرًا هيئة قضائية تتكون من عضوين من كل دولة[٦] . ويلاحظ على هذه الأجهزة ، تبعًا لما ورد فى المعاهدة ، أنها غير مفصلة الاختصاصات ولا تأتى المعاهدة بالتوضيحات العملية بشأن اختصاص الجهاز ولا قواعد عمله ولا دورية اجتماعاته . وعلى أنه قد ورد بعض التوضيحات بشأن تركيب كل جهاز وانعقاد دوراته ، وبخاصة فيما يتعلق بصلاحياته . وقد عكس ذلك فلسفة القادة المغاربة ، حيث ترمى إلى تجنب الأجهزة الثقيلة المعقدة وإلى توخى المرونة وإلى الاتكال على الممارسة[٧] .

وبالنسبة إلى « إعلان دمشق » فلا تنطبق عليه معايير بناء النظم الفرعية فى شقها المؤسسى ، إذ ليس له أية أجهزة خاصة به ، وهو يمثل بذلك أقصى درجات المرونة المؤسسية ، حيث تولى وزارة الخارجية للبلد المتكفل باستضافة اجتماع وزراء الخارجية لدول الإعلان الثمانية كافة الجوانب التنظمية الخاصة بالاجتماع المعنى . وليست هناك أية جهة مخولة متابعة تنفيذ ما

قد يتم الاتفاق عليه . والظاهر أن ما يتم الاتفاق عليه يخضع لمعيار التوافق العام بين الوزراء ، ولعملية تنقيح وتغيير مستمرة وصولاً إلى الحد الذى يقبله الجميع . ولذلك فهو لا يخضع للمقارنة المؤسسية مع النظامين الفرعيين الآخرين السابق ذكرهما .

وبالنظر إلى الهياكل المؤسسية للتجمعين الخليجى والمغاربى يتضح أنهما قريبان من حيث الخطوط العامة لتنظيمها ، فهناك جهاز أعلى يتولى القيادة واتخاذ القرار ، ويتكون من رؤساء الدول ، وفيه مسئولية رئاسة التجمع دورية بين القادة كل فترة زمنية تحددت بستة أشهر . ويماثل ذلك جهاز القمة العربية فى النظام العربى الكلى . بيد أن أجهزة القمة فى التجمعين الخليجى والمغاربى جزء أساسى من البناء التنظيمى ، ولها اختصاصات محددة منصوص عليها فى الوثائق المنشئة لكل تجمع . وذلك على عكس الحال فيما يتعلق بآلية القمة العربية التى لاينص عليها فى ميثاق الجامعة ، وتخضع فى انعقادها لاعتبارات سياسية عديدة ، وليست لها أية قواعد ثابتة .

وتظهر المقارنة أيضًا فى التجمع المغاربى الذى يتميز بوجود هيئتين ليس لهما نظير فى التجمع الخليجى ، وهما مجلس الشورى والهيئة القضائية . لكن التجمعين معًا يفتقران إلى وجود الأجهزة من جنس غير رسمى فى الميادين المهنية والحرفية والتربوية والثقافية ، والتى تنشىء بدورها النسيج من التنظيمات الأفقية المنظمة للروابط الوظيفية المستمرة[٨] .

وتتيح المقارنة بين الهياكل المؤسسية لهذين التجمعين القول بأن :

١ - أن المجالس لم تأت بقواعد تصويت جديدة عما هو قائم فى الميثاق الحالى لجامعة الدول العربية .

٢ - استمرار الغموض والمرونة فى التكليفات المفوضة بها مختلف مستويات المنظمات الإقليمية العربية . وباستثناء ما جاء باتفاقية إعلان المغرب العربى من تشكيلات مؤسسية جديدة (مجلس الشورى والهيئة القضائية) ، فإن هذه المجالس لم تواكب التشريعات فى مشروعات التكامل الإقليمى ، وهى عند نفس درجة الجمود التشريعى الذى استمر به ميثاق جامعة الدول العربية من حيث تعذر التحويل التدريجى للوظائف والأدوار من الدول الأعضاء المكونة إلى المؤسسة أو المنظمة الإقليمية[٩] .

وربما يكون مفيدًا للنظام العربى الاستفادة من عملية تقنين دور أجهزة القمة ، كما وردت فى تجربة التجمعين الخليجى والمغاربى ، ونعنى هنا - فى سياق تطوير ميثاق الجامعة العربية - أن توضع فقرات خاصة تحدد دور مؤتمرات القمة العربية وتقنن اجتماعها الدورى وتصيغ العلاقة بين هذه المؤسسة العليا وباقى الأجهزة الفنية والإدارية والوكالات المتخصصة للنظام العربى .

فى إطار الشق الثانى الخاص باستحداث آليات لمؤسسة الوظائف المستحدثة وفقًا لدواعى تطور التكامل الوظيفى فى مجال أو أكثر ، فيلاحظ أن التجمعين الخليجى والمغاربى قد قاما باستحداث آليات جديدة لم ينص عليها فى الوثائق المنشئة . فمن المعروف أن صياغة البند ١٤ من معاهدة مراكش المنشئة للاتحاد المغاربى جاءت مقتضبة تمامًا ، حيث اعتبر أن كل عدوان ضد إحدى الدول الأعضاء هو عدوان ضد الدول الأعضاء الأخرى ، وفى محاولة لتجاوز نواقص هذا البند ، أقر المجلس الرئاسى للاتحاد فى دورته العادية بتونس فبراير ١٩٩١ مبدأ استحداث مجلس للدفاع المشترك ، وهو هيئة تدمج فى داخلها وزراء الدفاع والخارجية للدول المغاربية[١٠] . غير أن حصيلة عمل هذا المجلس ليست معروفة .

كذلك فإن مجلس التعاون الخليجى استحدث آلية لم تنص عليها الوثائق المنشئة له. ففى عام ١٩٩٥ ونظرًا للتحديات التى برزت فى العلاقة مع الاتحاد الأوربى الذى هدد بفرض ضريبة الكربون على الدول المصدرة للنفط وبينها الدول الخليجية ، قرر مجلس التعاون الخليجى فى إطار تدعيم وتنسيق سياساته الخارجية بلورة « آلية لتنسيق السياسة الخارجية الخليجية » تمثلت فى تشكيل ترويكا وزراء خارجية دول المجلس والتى تضم وزير خارجية الدولة التى ترأس الاتحاد والدولة السابقة فى الرئاسة والدولة الذى سترأسه ، وذلك على غرار الترويكا الأوربية . ويشير تطور العلاقات الأوربية الخليجية إلى استقرار هذه الآلية[١١]. وفى المجال الأمنى تم استحداث « منصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية » ، وذلك بهدف رفع مستوى الأمانة العسكرية فى الأمانة العامة فى المجلس ، والعمل على زيادة التعاون الدفاعى بين دول المجلس[١٢] ، وجاء ذلك مواكبًا للضغوط العسكرية والأمنية التى تولدت بعد حرب الخليج الثانية والتى أبرزت الحاجة إلى آليات لتدعيم التعاون فى المجالات العسكرية بين دول المجلس .

أما إعلان دمشق فيخلو تمامًا من هذه الصفة .

وهكذا يتميز كل نظام فرعى بتجربة مؤسسية خاصة به، أحدها وهومجلس التعاون يعد ذا بناء تنظيمى محكم وفقًا لما نصت عليه الوثائق الأساسية ، والتجمع المغاربى فيتميز بهيكل تنظيمى مرن فضفاض ، لم يخضع للتجربة العملية العريضة الممتدة ، أما إعلان دمشق فيفتقر إلى وجود هيكل تنظيمى أصلاً .

ثانيا - المنجزات الوظيفية :

تقوم النظم الإقليمية الفرعية بعدد من الوظائف فى مجال أو أكثر حسب طبيعة النظام الفرعى نفسه وطموحاته فى الشمول أو فى الاقتصار على وظيفة بعينها . ويلاحظ أن النظم الفرعية الثلاث محل الدراسة قد جمعت بين أكثر من مجال وظيفى ، وشملت التكامل فى المجال الاقتصادى والتعاون والتنسيق فى المجال الأمنى وفى مجال السياسة الخارجية ، إضافة إلى طموحات أخرى للامتداد إلى وظائف اجتماعية وثقافية وغيرها . ويختلف الوزن النسبى لكل مجال وظيفى من نظام فرعى إلى آخر ، فإعلان دمشق احتل فيه المجال الأمنى مكانًا بارزًا فى بداية إعلانه ، ثم تطور الأمر إلى أن يصبح مجرد تنسيق المواقف الخارجية هو الوظيفة الرئيسية . أما التجمع الخليجى فقد احتل فيه الاقتصاد والأمن ومجال السياسة الخارجية أوزانًا متقاربة وفقًا للوثائق المنشئة وللإنجاز العملى . وبالنسبة للتجمع المغاربى فإن تجربته العملية لا تتيح حكمًا محددًا سوى أن المجالات الوظيفية المختلفة لم تخضع للاختبار ، وإن كان بدا المجال الاقتصادى – حسب الوثائق المنشئة وبدايات التحرك – على قمة الأولويات ، يليها التنسيق فى السياسة الخارجية .

١ - الأمن :

يعد الأمن أحد المجالات الوظيفية الهامةالتى تميز نظامًا فرعيًا عن آخر ، ويقصد به اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ، وصولاً إلى تبنى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها ، بكل ما ينتج عن ذلك من إعادة بناء الجيوش ، وهيكلتها بطريقة تتناسب مع العمل الجماعى فى حالة الردع والدفاع. وكلما كانت التقديرات الاستراتيجية للدول الداخلة فى نظام فرعى أكثر تجانسًا ،

ونشأت آليات ومؤسسات تواكب هذا التجانس ، كلما كان التكامل فى المجال الأمنى أكثر ثباتًا وتطورًا تحقيقًا لأهدافه المرجوة . وكما يمكن أن يلعب النظام الفرعى دورًا أفضل فى تحقيق تعاون عسكرى عربى ، فإنه يمكن أن يكون عائقًا أمام أى عمل عربى موحد فى هذا النطاق الحساس والذى يثير دائمًا هواجس حقيقية أو مصطنعة . وثمة شروط لكى يكون النظم الفرعى مفيدًا للنظام العربى الكلى أهمها : أن يخدم النظام الفرعى المصالح العربية العليا ، وأن يكون قادرًا على التعاون مع الأقطار العربية الأخرى خارج التجمع ، وألا يكون أداة فى حل الخلافات العربية بفرض إرادة طرف على آخر ، وأن يكون ذا فائدة خاصة فى مواجهة أحد الصراعات الإقليمية مع دول الجوار[١٣] .

ولقد لعبت الدوافع الأمنية دورًا رئيسيًا فى تشكيل كل من التجمع الخليجى وإعلان دمشق ، وبدرجة أقل كثيرًا فى تشكيل التجمع المغاربى . فوفقًا لرأى أحد الباحثين الخليجيين، فإن دوافع قيام التجمع الخليجى فى مطلع الثمانينات تبلورت فى « أزمة النظام العربى فى السبعينات ، وظهور ما سمى بالفراغ العسكرى والأمنى فى الخليج فى مطلع السبعينات ، وبوادر عدة من الدول الكبرى للعودة خوفًا على مصالحها ، وحداثة دول المجلس ومؤسساتها القانونية والدستورية وعدم قدرتها للصمود منفردة فى وجه التهديدات المستمرة والأطماع المتكررة بعد رحيل بريطانيا [١٤] . وقد تعزز الدافع الأمنى بفعل التطورات اللاحقة كإندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، ثم حرب الخليج الثانية ، وبالتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة التى ترافقت مع انهيار الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية . وكان المأمول أن يقوم المجلس بصياغة نظام فعال للأمن الجماعى لدول الخليج . على أن هذا المفهوم للأمن الجماعى لم يتضمن إعادة صياغة لسياسات الأمن القطرية ، بل ضمان للإمكانيات الدفاعية القائمة والتى نشأت عن هذه السياسات ، وبالتالى فقد مثلت صياغة الأمن الجماعى التى تبناها المجلس فى واقع الأمر تكريسًا لسياسات الأمن القطرية القائمة[١٥] . ولم يكن تشكيل قوة ردع محدودة تحت مسمى « درع الجزيرة » ، بحيث تعمل كمكمل للضمانات الأمريكية لدول المجلس ، ليغير من هذا الواقع القطرى للأمن فى الخليج شيئًا . وعاد ذلك فى الأساس إلى استمرار بناء الجيوش الخليجية بنفس الطريقة التى تتميز بها كل دولة دون مراعاة لمقتضيات التكامل أو التنسيق المتدرج مع الجيوش الخليجية الأخرى ، ولم تساعد الاجتماعات

الدورية لرؤساء أركان الجيوش الخليجية على تطوير الوضع أكثر فى اتجاه تنسيق عمل الجيوش الخليجية.

وقد بدا فشل هذه السياسة فى حرب الخليج الثانية بارزًا ، حيث فشلت دول المجلس فى ردع « الهجوم » العراقى ، أو تعطيله بصورة مناسبة ، كما فشلت قوة « درع الجزيرة » فى تحقيق مراميها التى لم تكن تصل إلى أبعد من الدفاع التمهيدى حتى يقترب الردع الأمريكى من التأثير المباشر على ساحة العمليات المحتملة . وحتى قبل أن تكتمل فصول الحرب ، وفى قمة الدوحة ديسمبر ٩٠ حدث إجماع على ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتى الدفاعى لمجموع دول الخليج ، واكتسب شعار الاعتماد الدفاعى الجماعى على الذات أهمية فائقة لدى دول الخليج ، وقد شكلت قمة الدوحة لجنة أمنية عليا برئاسة السلطان قابوس . ويعد الاقتراح العمانى بتشكيل قوة ردع خليجية رادعة قوامها ١٠٠ ألف جندى هو حجر الزاوية فى الخطة الأمنية التى انتهت إليها اللجنة . وقد أوضح وزير الإعلام العمانى أن هدف هذه القوة هو حماية أمن المنطقة وحماية أبنائها ، وأن الاقتراح لا يهدف إلى وضع حصص معينة لكلّ دولة خليجية أو إقامة حلف عسكرى ، بل حماية استقرارها ، وأن القوة ستكون ضد أى أخطار خارجية فى شكل مشترك ، خاصة وأن القوات الذاتية كانت موجودة أساسًا قبل الغزو ولم تفعل شيئًا . وبدا من الاقتراح العمانى أنه مع قوة كبيرة الحجم تعمل بشكل مستقل وليست تابعة للجيوش الوطنية لدول المجلس ، على أن تستوعب دروس أزمة الخليج وعجز القوى الذاتية وقوة ردع الجزيرة[١٦] .

ونظرًا لطموح الاقتراح العمانى ، وتصادمه مع كثير من المسلمات التى تحكم توجهات دول المجلس بشأن التعاون العسكرى ، فقد ظهرت الخلافات حول التفاصيل ، فيما يتعلق بتنظيم وقيادة القوات المشتركة وأسلوب نشرها فى دول الخليج المختلفة . ولاريب أن الأساس الأعمق لهذه الخلافات هو خشية الدول الصغيرة الأعضاء فى مجلس التعاون من احتمال أن يؤدى التكامل أو الاندماج الدفاعى إلى فقدانها استقلالها الفعلى على المدى البعيد ، فى الوقت الذى ألهبت فيه الأزمة الغيرة على الاستقلال الوطنى لهذه الدول ، حتى إزاء منظمة إقليمية جماعية خليجية الهوية[١٧] .

مع زيادة الضغـوط الأمنية ، والتى بدا أن الاعتماد الكلى على ضمانات أمن خـارجية ليس كافيًـا وحده لردعها ، وإنما يتطلب أيضًـا وجود حد أدنى من التنسيق بين الجيوش الـوطنية ، كنوع مـن الاستفادة من الخبرة السلبيـة التى حفلت بها حرب الخليج الثـانية ، وبعـد تعثر دام أربعة أعوام ، بدأت ملامح رؤية خليجية موحـدة حيال إيجاد منظومة دفاعية رادعة تعتمد على البناء الذاتى للقوات المسلحة لكل دولة فى إطار رؤية مشتركة واستراتيجية موحدة . كما أكدت ضرورة تطوير قوات « درع الجزيـرة » ودعم قواتها الدفاعية ، وتعزيـز البناء الداخلى عن طريق معالجة موضوع العمالة الأجنبية ، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطن الخليجى .

تمثلت الخطوات المؤسسية فيما يتعلق بالأمن ومواجهة التهديدات خارجية المصدر فى :

* انتظـام اجتماعات بين رؤسـاء أركـان جيوش دول المجلس ، على أن يتم فيهـا وضع تصور نهائى لـلاستراتيجية الخليجية فى مجال الدفـاع . وفى اجتماعات الريـاض التى جرت فى إبريل ٩٥ تم إرسـاء ثلاث مسائل رئيسيـة : ضرورة العمل على تطوير قـوات درع الجزيرة من حيث الحجم والتسليح ،دراسة مشروع نظام السيطرة والإنذار المبكر الذى يستهدف ربط دول المجلس بمنظومة شبكة رادارية موحدة بهدف حماية حدود الدول الخليجية الست .

* استحداث منصب الأمين العام المساعد للشئـون العسكرية وذلك بهدف رفع مستوى الأمانة العسكرية فى الأمانة العامة للمجلس .

* إيجاد علاقـة ترابط وظيفـى بين القدرات العسكريـة لدول المجلس ، ذلـك أن إنشاء الشبكة الداخلية للإنذار المبكر والمراقبة والدفاع الجوى والتى تقوم على تطوير مستوى التنسيق بين أنظمة الـدفاع الحالية المملـوكة لدول المجلـس ووضع نظم لتبادل المعلومـات ، وصولاً إلى صيغة ممـاثلة لـلأنظمة الدفـاعية والإقليميـة المتعارف عليها ، سـاهم فى تبلور نـوع من أنواع تقسيم العمل بحيث يكـون نظام الـدفاع الجوى السعـودى « درع السلام » الجزء الـرئيسى فى النظـام الخليجى ، وتكون أنظمـة الدفـاع الجوى الأخـرى بمثابـة عناصر إمـداد وإسناد لـه ، وإعطـاء دولة الامـارات دورًا حيويًـا فى نظام السيطـرة والمراقبة . وهنـاك توصيـات اتخذت فى اجتماعات وزراء الدفاع لدول المجلس اشتملت على زيـادة فعالية قوات درع الجزيرة وتحويلها إلى فرقة مشاة كاملة ، وإجراء تدريبات مشتركـة وإقامة مراكز عمليات مشترك فى مجال الدفاع

الجوى وشبكة اتصالات موحدة تبلغ تكلفتهـا ٣٠ مليون دولار . وقد تبنت قمة مسقط ديسمبر ١٩٩٥ هذه التوصيات وحـددت أول إبريل ٩٦ لتحويل قوات درع الجزية إلى فـرقة مشاة آلية تتكون من وحـدات مختلفة من جيوش دول الخليج على أن يتراوح عـددها بين ١٨ إلى ٢٠ ألف مقاتل(١٨) .

غير أن هـذه القرارات لم تنفـذ كاملـة ، لاسيما تحويل قـوات درع الجزيرة إلى فـرقة مشـاة كاملة. ففى نوفمبر ٩٦ وفى اجتماع وزراء الدفاع لدول المجلس تم إقرار الخطط الخاصة بتدعيم قوات درع الجزيـرة ، وتم تخفيض العدد المقترح إلى ١٥ ألف مقـاتل فى المرحلة الأولى ، على أن يتم التنفيذ فى خلال عامين ، وهو ما أقرته فيما بعد قمة الدوحة ديسمبر(١٩) . وهو ما يعنى أن قرار تحويل قـوات درع الجزيرة إلى فـرقة كـاملة ، كما تحدد لـه أول إبريل ٩٦ لم يتم الالتـزام به، وأعطيت له فسحة عامين تبدأ بعد ديسمبر ١٩٩٦ .

وتكشف هـذه الخطوات ، رغـم جديتهـا وسعيها إلى تحقيق تنسيق جماعـى أعلى ، فى إطار الحفاظ على القـدرات الذاتيـة لكل طرف ، إلى أن التوجـه العام هـو العمل الجماعى فى إطار الحفـاظ على الخصوصيـة العسكـرية لكل طـرف . والـواضح أن مستوى الالتزام فى المسـائل الدفاعية رغم عمليات المأسسة التى تحدث ببطء أنـه يعانى من مشكلات عديدة ليس أقلها تحفظات بعض الدول على جانب آخر ، والنزاعات الحدودية بين عدد من الدول فى المجلس ، وكذلك لأن « محدوديـة التوجـه الخليجى لإقامـة تعاون عسكـرى على مستوى عـال يعود إلى دخول كل دولة من دوله فى اتفاقيات عسكرية ودفاعية مع الدول الكبرى بما يضمن لها بشكل ما غطـاء دوليًا يـوفر لها مواجهـة أى مخاطر أو تهديدات تتعـرض لها ، بديـلاً عن أى تعاون جهوى أثبتت حرب الخليج مدى محدودية دوره بالإضـافة إلى وجود عوائق عديدة تقف حائلاً دون النظر فى تنفيذ المقترح الخاص بإنشـاء جيش خليجى موحد لعل أهمهـا انخفاض أعداد سكان دول المجلس »(٢٠) .

أن الدلالـة الأساسيـة لمحدودية العمل الجماعى فى الإطـار الخليجى هى نفسها الـدلالة الـرئيسيـة وراء الإخفـاق الذى واجـه إعـلان دمشق فى شقـه الأمنى . فـرغم البـاعث الأمنى الجوهرى وراء تشكيل هـذا الإعلان ، فإن عملية تحويله إلى آليـة مؤسسية لم تر النـور أبدًا ، بل حدث ما يشبه التراجع عن أحد أهم بنوده التى ظهرت فى صياغته الرسمية الأولى فى ٦ مارس ١٩٩١ .

تضمن الإعلان الذى وقعته كل من دول مجلس التعاون ومصر وسوريا جملة من المبادئ سميت بمبادئ التنسيق والتعاون الأمنى ،ثم تحديدًا لأهداف التنسيق والتعاون فى المجالين السياسى والأمنى والمجال الثقافى والاقتصادى ، وفى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك . وهو بذلك شكل أساسًا نظريًا قويًا لاصلاح النظام العربى الكلى وتجاوز محنته التى ظهر عليها إبان حرب الخليج الثانية ، على أن تلعب الدول الثمانية دور القاطرة لعملية الاصلاح هذه .

فيما يتعلق بالتنسيق فى المجالين الأمنى والسياسى ، فقد اعتبر المشاركون فى الإعلان بعد الإشارة إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، أن وجود القوات المصريةوالسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى فى منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ونموذجًا يحقق فعالية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل . وقد اعتبر الاتفاق فى حينه على تشكيل هذه القوة بأنه الآلية العملية التى اعتمدتها الدول الخليجية ومصر وسوريا فى الترتيبات المستقبلية لأمنها . وأن ذلك بمثابة تكيف مع المتغيرات التى حملها الهجوم العراقى على الكويت واستيعاب لنتائجه المختلفة ، لاسيما التداخل بين دوائر الأمن الوطنية لدول الإعلان وتشابكها(٢١) .

غير أن التطورات اللاحقة أفضت إلى التراجع عن هذه الفكرة تمامًا . وقد بدا أن هناك صراعًا مكتومًا بين منظورين للأمن فى الخليج قام كل منهما على افتراض ضرورة دمج النظام الأمنى فى الخليج فى نظام أمنى أشمل . أحدهما المنظور العربى ، والثانى المنظور الغربى الأمريكى . ووفقًا للصياغة الأولى للإعلان بدا أن المنظور العربى لأمن الخليج له فرصة معقولة فى التعبير عن نفسه . وفى حين كانت مصر وسوريا تعدان الاتفاقيات والبروتوكولات التنفيذية لمضمون الإعلان ، راجعت دول الخليج موقفها ، وطرحت فكرة جديدة مؤداها إمكانية الاستعانة – وفقًا لحاجة دولة خليجية على حدة – بالدعم الدفاعى من جانب كل من مصر وسوريا دون الالتزام بنشر أى قوات فى أراضى الدول الخليجية . وجوهر التحول يكمن فى التراجع عن فكرة تشكيل قوة عربية تكون أساسًا للردع الفورى إلى فكرة الردع فى الأفق Over the Horizon . وهو ما سلمت به مصر وسوريا ، اللتان قامتا بسحب قواتهما فورًا من الدول الخليجية .

ويمكن تفسير هـذا التراجع من قبل دول مجلس التعـاون بأسبـاب عـدة كل منهـادعم الآخر . وهى مزيج من أسباب تتعلق بالتوازنـات الداخلية لدول المجلس ، وبضغوط خارجية إقليمية بالأسـاس ، وإعادة قراءة للنتائج العسكرية المبـاشرة وغير المباشرة التى تمخضت عنها الحرب[٢٢] . والأرجح أنه وجدت معارضة من قبل قطاعات نافذة فى الأسر الحاكمة فى عدد من البلـدان الخليجيـة ، وذلك بعـد إعادة تقييم نتـائج الحرب الاستراتيجيـة فى المنطقـة . كما تم الاستناد إلى أسباب اقتصادية بالأساس وتعـذر الالتزام بما ورد فى الإعلان حول إنشاء « برنامج خاص لـدعم جهود التنميـة الاقتصاديـة فى الدول العربيـة » برأسمال قـدره ٢٠ بليون دولار تسهم فيه دول الخليج بنحـو ١٥ بليون دولار . أما الاعتبـارات السياسيـة والاستراتيجية فيأتى على رأسها المعارضة الشديدة من قبل إيران للإعلان ، والتى نظرت إليه باعتباره يستبعد الدور الإيرانى من قضية حيـوية ، ويجعل الأمن تابعًا لدول من خـارج الإقليم . رافق ذلك مراجعة دول الخليج لسيـاستها العـربية ، وإعـادة النظر فى طبيعـة الدعم الـذى قدمتـه كل من مصر وسوريا للدول الخليجية أثناء الحرب ، والتأكيد على أنه نابع من مصالح هاتين الدولتين وليس تعبيرًا عن موقف مبـدئى لرفض العـدوان العراقى على الكـويت ، ومن ثم فلا تـوجد ضرورة لـلارتباط الاستراتيجى بين الطـرفين الخليجى وكل من مصر وسوريـا وعدم تفضيل الارتبـاط المسبق بترتيب التحـالفات الاستراتيجيـة الضرورية لدعـم أمنها الـذاتى ، وترك الأمـور تبعًا لتطور كل حالة على حدة .

كـذلك أعيـد تقييـم نتـائج تـدمير القـوات العـراقيـة أثنـاء الحرب ، وحجم وخطـورة التهـديدات المحتملـة ، والنظر إليهـا كمبرر لعدم قبـول دعم دفاعى مصرى سـورى مقيم ، والاكتفاء بمبـدأ الاستعانـة بهذا الدعم عنـد الضرورة ، وبالتالى تم تحويـل الإعلان إلى تحالف سيـاسى فضفاض . ولقـد ظهر النـزوع الخليجى قـويًا نحـو اعتبار أن السيـاسات الأمنيـة الإقليمية أقل أهمية وقيمة من الضمانات الأمنية الأمريكية تحديدًا والغربية عامة ، وبالتالى صار التفضيل الخليجى هو ضمانات الأمن الدولية وليست العربية[٢٣] .

أن الخيار العربى الـذى تمثل بإعلان دمشق لم يظهر كإطار فاعل على مستـوى معين يوفر ضمانة أمنيـة وردعية ، ويبدو أنـه لم تكن هناك قناعـة كافية أو شـاملة بالـدور الأمنى الردعى للإعلان ليس كبديل بالضرورة من الضمانة الـدولية ، ولكن كمستوى معين من الردع للتعامل

مع مصادر التهديد فى الهيكل الأمنى الذى يتبلور فى الخليج[٢٤] . وبالتحول الخليجى إلى ضمانات الأمن الدولية وعدم الاعتداد بدور عربى مباشر فى هذه الضمانات ، يصبح من الصعب للغايةاحياء النظام العربى وتحديثه ، ذلك أن جوهر فكرة النظام الإقليمى هو وجود آلية معينة للأمن فيه ، حتى لو كانت عرفية وسياسية أكثر منها مؤسّسِيّة وعسكرية . وقد فشل إعلان دمشق كمدخل لاحياء آلية فعالة للأمن العربى ، وفشلت معه تلقائيًا استراتيجية التحالف المصرى السورى الخليجى كمدخل لاحياء الأمن النظام العربى[٢٥] ، وبفشل هذه الآلية الأمنية ، تعثرت أيضًا جوانب التعاون الاقتصادية المرافقة لها ، وكما أن السياسة تطرد الاقتصاد التكاملى العربى من جهة ، فإن المقايضة بين السياسة والأمن تطرد الاقتصاد التكاملى أيضًا[٢٦] . وبحيث لم يبق من إعلان دمشق شوى شقه السياسى المتعلق بتنسيق المواقف بين دول الإعلان ، وهو ما سنشير إليه لاحقًا ، مع محاولات قامت لاحقًا وسعت إلى تنشيط التعاون الاقتصادى بين دول الإعلان . لكن ما يهمنا هنا أن التعاون الأمنى الجماعى لم يعد هدفًا للإعلان ، وحسب قول الشيخ فاهم بن سلطان أمين عام مجلس التعاون الخليجى فإن الجوانب الدفاعية للإعلان سيتفق بشأنها بشكل ثنائى وليس بالضرورة بصورة جماعية[٢٧]. لكن هذا لم يمنع من طرح فكرة صياغة بروتوكول أمنى بين دول الإعلان يهدف إلى مواجهة أى عدوان على أية دولة عضو فيه ، وهو ما نوقش بالفعل فى اجتماعات وزراء الخارجية لدول الإعلان فى اللاذقية يونيه ١٩٩٧[٢٨] .

٢ - الاقتصاد :

يشكل التكامل فى المجال الاقتصادى قاعدة رئيسة فى نظم التعاون الإقليمية ، وعادة ماتبدأدورة هذا التكامل فى حدود دنيا تتطور لاحقًا إلى أعلى حد يتمثل فى إنشاء سوق مشتركة تتمتع فيها عناصر الإنتاج (سلع ، وخدمات ، عمالة ، ورأس مال) بحرية الانتقال بين الوحدات المشكلة لهذا النظام الإقليمى . وبدرجات مختلفة كانت الدواعى الاقتصادية وراء إنشاء النظم الفرعية الثلاث . ووفقًا للوثائق المنشئة للتجمعين الخليجى والمغاربى ، فإن هدف التكامل الاقتصادى كان بارزًا سواء للحفاظ على الثروة المحلية وتنميتها كما فى حالة التجمع الخليجى ، أو لمواجهة تهديدات اقتصادية خارجية حالة كما فى حالة التجمع المغاربى الذى كان يستهدف مواجهة ضغوط الوحدة الأوربية بشكل جماعى . وفى الحالتين كان الإدراك

الضمنى المضمر أن التنمية القطرية لن تنجح وحدها ، وأن المطلوب هو تنمية بشكل جماعى تكاملى نظرًا لأن قضايا التنمية هى أطروحة إقليمية وحدوية وليست قضايا قطرية[29] على أن توظف لذلك العوامل البنائية المشتركة عبر إنشاء المشروعات المشتركة وإعداد برامج نوعية وعامة فى الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من المجالات الاقتصادية[30].

وفى حين تبدو تجربة مجلس التعاون الخليجى فى المجال الاقتصادى أكثر رسوخًا مقارنة بتجربة الاتحاد المغاربى ، فإن الجوانب الاقتصادية فى إعلان دمشق كما تحددت فى صيغته الأولى والتى عبرت فى بعض أبعادها عن تعاون اقتصادى وفق صيغة جماعية تم التراجع عنها تمامًا . وهناك محاولة مصرية لتفعيل بعض جوانب التعاون الاقتصادى بين دول الإعلان فى القاهرة حول التعاون الاقتصادى ركز أساسًا على تنفيذمشروعات لا تخضع لسلطة صناديق التنمية العربية ، مع تأكيد مبدأ ابعاد التعاون الاقتصادى عن الخلافات السياسية التى تثور بين الدول[31] . وبعد مشاورات استمرت حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٥ ، أمكن الاتفاق على تصور مشترك تحت مسمى « وثيقة إطار العمل العربى المشترك » ، فيه شق خاص يتعلق بالتنسيق والتعاون فى المجالات الاقتصادية . وتحددت أسس هذا التنسيق فى : احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية ، تحقيق التنسيق والتعاون للصالح المشترك على أسس اقتصادية سليمة وحرة ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية على أسس اقتصادية سليمة وتنمية الموارد البشرية واكتساب وتطوير التقنية والتكنولوجيا الملائمة ، وإقامة منطقة تجارة عربية حرة[32] . وفى هدى هذه المبادئ تقدمت مصر وسوريا فى اجتماع وزراء دول المجلس بدمشق يونيه ٩٧ بورقةمشتركة تهدف إلى إقامة سوق عربية مشتركة تكون نواتها دول إعلان دمشق ، وتهدف إلى التطبيق الفورى لمشروع منطقة تجارة حرة ، مع التحرير الكامل للسلع خلال فترة لا تتجاوز ٤ سنوات ، مع اكتمال مراحل قيام السوق المشتركة خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس وعشر سنوات[33].

وتظهر هذه التطورات أن هناك سعيًا لتأسيس تعاون اقتصادى بين دول الإعلان الثمانية ، بحيث يكون نواة لتعاون عربى أكثر شمولاً فى مرحلة لاحقة . غير أن بطء التوصل إلى تصورات مشتركة يجعل مسألة التطبيق فى فترات زمنية مناسبة مشكوك فيها ، أو على الأقل سوف تحتاج مراحل زمنية طويلة ، وهو ما لا يساعد من الناحية العملية فى احياء النظام العربى وفق مراحل زمنية معقولة .

إذا انتقلنا إلى تجربة الاتحاد المغاربى ، ونظرًا لما أصابه من جمود فى أعماله بعد حوالى العامين من قيامه لاعتبارات سياسية بالأساس ، فليست هناك أصلاً تجربة تعاون اقتصادى - بمعايير نظم التعاون الفرعية - قابلة للدراسة واستخلاص النتائج . فبعد مرور ست سنوات على قيام الاتحاد لم تخرج الاتفاقيات الأساسية فى المجال الاقتصاى مثل المعاهدة الجمركية الموحدة ومنطقة التبادل التجارى من طور الأمانى(٣٤) . وقد بدا هناك بعض التطور فى أعمال الاتحاد عام ١٩٩٥ ، وإن كان محدودًا جدًا قياسًا لمجالات التعاون الاقتصادى المنصوص عليها فى وثائق الاتحاد ، عندما اجتمع بعض الخبراء المغاربة فى خمس لجان هى : الكهرباء ، والتخطيط العام ، والموارد النفطية والغازية والطاقات المتجددة والمعادن والجيولوجيا ، وذلك للتحضير لاجتماع وزراء الطاقة والنفط الذى عقد لاحقًا فى تونس سبتمبر ٩٥ ، وفى هذه الاجتماعات تم بحث إمكانات قيام سوق مغاربية للطاقة ، والدور الذى يمكن أن تلعبه الطاقة فى تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادى بين بلدان الاتحاد المغاربى ، ومشروعا أنابيب الغاز الطبيعى الجزائرى إلى أوربا عبر المغرب وتونس . وفى يوليه من نفس العام دخل الاتفاق الخاص بنقل السلع والعبور عبر الطرقات حيز التنفيذ ، وصدقت البدان المغاربية على اتفاقية تخص نقل المسافرين والسلع والوقاية من حوادث السير . ويجرى حاليًا تنفيذ مشروع الربط الكهربائى بين أربع دول مغاربية ومصر حيث سينتهى فى نهاية العام ١٩٩٧ ، كما اتفقت الدول المغاربية على مشروع القطار المغاربى السريع ومشروع الاتوستراد المغاربى . لكن هناك بعض عقبات خاصة بالتمويل يجرى بحثها مع مؤسسات اقتصادية دولية وإقليمية(٣٥) .

ورغم أهمية مثل هذه المشروعات الفنية والاتفاقات الخاصة بنقل السلع وتأمين عبورها عبر الطرقات ، إلا أنها تعد حصيلة ضئيلة قياسًا لحجم الطموحات التى رافقت بناء قيام الاتحاد ، وقياسًا أيضًا لحجم التهديدات الاقتصادية الخارجية والداخلية معًا . ولا تشكل فى مجموعها تجربة تكامل اقتصادى مغاربى . ذلك أن اختلاف المدارس الاقتصادية فى كل بلد مغربى وضعف حجم المبادلات بين الأقطار المغاربية ، مقارنة بحجم المبادلات مع دول المجموعة الأوربية وأسيا ، من العوامل التى لم تسهل الاندماج المؤسساتى(٣٦) المغاربى ، كذلك فإن افتقار الاتحاد إلى استراتيجية شاملة بشأن علاقاته الاقتصادية الخارجية أسهم

بدوره فى ضعف المردود الاقتصادى رغم وجود أسس يمكنها أن تسهم فى بناء تعاون اقتصادى مغاربى كفء شرط الدراسة الجيدة والتنفيذ الأمثل(٣٧).

يختلف الوضع بالنسبة للتعاون الاقتصادى فى إطار مجلس التعاون الخليجى ، فهناك خطوات كبرى تم اتخاذها منذ فترة مبكرة ، حيث تمت الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس فى ١ مارس ٨٣ . والمبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية تنصرف إلى التكامل عبر تحرير التجارة بدءًا من الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الاتفاقية ، أو إقامة اتحاد جمركى يشتمل على تعريفة جمركية موحدة تجاه دول العالم الخارجى . والملاحظ أن الاتفاقية رغم شمولها لجميع أوجه التعاون الاقتصادى والتخطيطى والمالى والنقدى والتجارى ، إلا أنه قد تمت صياغتها بروح التوجه نحو إقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى (منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة ، الاندماج الاقتصادى) بيد أن هياكل الإنتاج فى دول المجلس المتشابهة والمتماثلة لا تقدم فرصًا كبيرة لنجاح تحرير التجارة ، كما أن مستوى التنمية فى بلدان المجلس لا تؤيد نهج التكامل بالتجارة : فهناك ضعف خطير لقاعدة التنمية الزراعية ، وتركيز دول المجلس على استراتيجية التصدير والموجهة للأسواق الخارجية ، والصناعات القائمة على إحلال الواردات مصممة لمواجهة احتياجات السوق المحلى فى كل بلد على حدة ، وعدم توافر عنصر التكامل فى النشاطات الإنتاجية(٣٨) . كذلك فإن ضآلة التجارة البينية بالمقارنة بإجمالى التجارة الخارجية لدول المجلس يشير إلى محدودية المقترب التجارى للاندماج بين أقطار المجلس . والسبب الرئيسى لضآلة التجارة البينية هو التشابه فى الهياكل الاقتصادية واعتمادها الجماعى شبه المطلق على النفط وضعف القطاعات السلعية فى الاقتصاد وتعرضها للآثار السلبية لسيادة النفط كمصدر للدخل والثروة(٣٩) ، فضلاً عن أن السياسات الصناعية لدول المجلس تعتمد فى مجملها على مؤثرات خارجية ، وهى غير مرتبطة بالتراث الإنتاجى المحلى ، وتتم بمعزل عن عملية التغيير الاجتماعى(٤٠) .

بدا عدم نجاح هذا النهج واضحًا بعد مرور ١٤ عامًا لم يتم فيها التوصل إلى اتفاق خاص حول التعريفة الجمركية ، وعجز القمة عن اتخاذ قرار بشأنها طوال هذه المدة الطويلة . فالموضوع مطروح منذ قمة البحرين عام ١٩٨٢ . وفى قمة الدوحة ٩٦ اكتفى قادة دول

المجلس بالإشارة إلى استكمال تصنيف السلع للأغراض الجمركية إلى ثلاث فئات (معفاة وسلع أساسية دون بقية السلع) وتوجيه وزراء المالية والاقتصاد لمتابعة بحث الإجراءات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركى بين دول المجلس. ويعود صعوبة التوصل إلى تعريفة موحدة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول الخليجية فى مستويات التعريفة الجمركية التى تتراوح بين ٣٪ و ٢٠٪ . وقد شهد عام ٩٦ تحريك هذه العقدة إثر تبنى مقترحات سعودية سعت إلى تحديدجدول زمنى للتوصل إلى نوع من توحيد الرسوم الجمركية على الواردات وفق النسب الثلاثة ، حيث حددت سلع معفاة وأخرى ستفرض عليها جمارك فى حدود ٤٪ وسلع أخرى فى حدود ٨٪ ، مع ترك الحرية للدول فى توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول العالم الأخرى بالنسبة إلى تبادل الاعفاءات الجمركية ، وتأخذ المقترحات السعودية فى الاعتبار بالتوجهات الاقتصادية العالمية التى أساسها اتفاقيات الجات وأوضاع السوق فى دولة الامارات خاصة امارة دبى(٤١) .

٣ - قضايا السياسة الخارجية :

يمثل التسويق فى السياسة الخارجية مجالاً هامًا من مجالات التعاون بين أطراف النظم الفرعية ، وتتوقف فعالية المواقف الجماعية على بعدين أولهما مأسسةعملية التنسيق نفسها ، أى إنشاء آلية منتظمة يتم من خلالها اعمال التشاور وتبادل المعلومات والمواقف وبلورة السياسات المشتركة . الثانى الالتزام الجماعى بما يتم الاتفاق عليه . ولا يعنى وجود آلية للتشاور وبلورة المواقف الجماعية شيئًا حال عدم الالتزام بما يتم التوصل إليه جماعيًا . وحين يصير كل طرف قطرى مستعد للتنازل عن اعتبارات ذاتية ، ومتمسك بالقرار الجماعى ، يؤدى ذلك إلى مزيد من تماسك البناء الجماعى فى مستوياته المختلفة والعكس بالعكس صحيح .

فهناك فى تجربتى التجمع الخليجى وإعلان دمشق آليات منتظمة للتنسيق فى مواقف السياسة الخارجية ، وهو ما يفتقده التجمع المغاربى عمليًا ، حيث توقفت أعمال مجلس وزراء الخارجية لدول الاتحاد كجزء من التوقف العام الذى أصاب هيئات الاتحاد نتيجة الخلافات السياسية التى برزت بين أطرافه إزاء قضايا عديدةعربية وغير عربية . وقد بدا هذا الافتقاد بارزًا إثر اندلاع أزمة الكويت أغسطس ١٩٩٠ ، حيث اتخذت كل دولة مغربية موقفًا مختلفًا(٤٢) ، وازداد الأمر سوءًا مع التزام دول الاتحادقرارات مجلس الأمن التى فرضت حصارًا اقتصاديًا على الجماهيرية الليبية منذ عام ١٩٩٣ فصاعدا ، وقد وضع هذا الحدث الحكومات المغاربية

والقوى الوطنية فى المغرب العربى فى موقف دقيق للغاية ، فالطرف المتضرر هذه المرة عضو مؤسس وفاعل فى الكيان المغاربى ، وعاشت الأنظمة السياسية فى حيرة وتردد ، بين أن ترضى ولاءها المغاربى الذى تنتمى إليه أو ترضى التزاماتها وارتباطاتها الدولية(٤٣). ولما جاء الاختيار إلى جانب الالتزامات الدولية ، وضع أعمال الاتحاد فى مأزق كبير ، لاسيما حين طلبت ليبيا تجميد أعمال الاتحاد والامتناع عن تولى رئاسة أمانته فى مطلع عام ١٩٩٥ ، احتجاجًا على موقف الدول المغاربية وإعطائها الأولوية للالتزامات الدولية على حساب التزامات الاتحاد .

كما لعبت الخلافات المغربية الجزائرية التى اندلعت من جديدعام ١٩٩٣ فصاعدًا إزاء أزمة الصحراء دورًا كبيرًا فى تعطيل هذه الآلية ، آلية تنسيق السياسة الخارجية، وبحيث بدا الاتحاد المغاربى فاقدًا للحد الأدنى من التشاور والتنسيق الذى تفترضه وثائق الاتحاد .

يختلف الوضع فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجى ، حيث آلية تنسيق السياسة الخارجية – سواء قمم المجلس أو اجتماعات وزراء الخارجية- تعمل بكفاءة وانتظام ، فهناك حرص على الاجتماعات الدورية ، وتنسيق المواقف ولو فى حدها الأدنى . غير أن اتخاذ المواقف الجماعية ليس أمرًا حتميًا ، كذلك فإن الالتزام بها يواجه بعض العقبات لاسيما إزاء القضايا التى تتباين فيها مصالح بعض الأطراف عن مصالح الآخرين .ففى أثناء الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت معظم عقد الثمانينات برزت أهمية اتخاذ مواقف اجتماعيةخليجية ترفض استمرار الحرب وتدعو إلى وقفها ، ومع ذلك كانت هناك تباينات فى حجم التأييد الذى تعطيه كل دولة لأى من الطرفين المتحاربين . وفى حين تمادت الكويت فى تأييد العراق ، وبدرجة أقل السعودية ، راعت دولة البحرين وقطر عدم استفزاز إيران . أما عمان فقد سلكت مسلكًا توازنيًا بين الطرفين المتحاربين . وقد بدا أن هذه التنويعة من المواقف ، رغم ما فيها من خلافات وتقديرات ومصالح متضاربة ، إلا أنها عكست قدرًا من توزيع الأدوار ، وبما يوفر قنوات اتصال مع طرفى الحرب حسب المقتضيات والظروف لكى تخدم المصالح الخليجية العامة . وبحيث بدا المجلس الخليجى فى إجماله متوازنًا وليس منحازًا لطرف ضد آخر .

هذا الأمر يبدو « متكررًا » إزاء القضايا التى برزت بعد حرب الخليج الثانية ، وهى

قضايا الموقف من العراق وإيران وعملية التسوية السياسية للصراع العربى/ الإسرائيلى والتطبيع مع إسرائيل ، فهناك تباينات بين دول المجلس وبعضها ، وذلك على الرغم من المواقف الجماعية التى قد تتسم بشىء من التشدد مثلما تظهر فى بيانات القمم الخليجية(٤٤) . بعبارة أخرى أن هناك مستويين فى السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون : أحدهما جماعى يبدو فى كثير من الأحيان متشددًا وغير مرن ، وأيضًا غير مُلزم فى حرفيته ، والآخر ذاتى يتتبناه كل دولة على حدة وفقًا لرؤيتها الخاصة وما تمليه عليها مصالحها الذاتية ، وهوما يحرص عليه المجلس من حيث ترك مساحة لكل دولة لكى تتبنى ما تشاء من سياسات . أى أننا أمام إشكالية الجماعى والفردى ، وهى إشكالية قريبة من إشكالية القطرى والقومى فى حالة النظام العربى والجامعة العربية .

فيما يتعلق بتنسيق السياسة الخارجية بين دول إعلان دمشق ، فتشير تجربة السنوات الست أنها قريبة من تجربة مجلس التعاون . فهناك انتظام فى الاجتماعات التى يجريها وزراء الخارجية لدول الإعلان، وهناك رؤى يتم التعبير عنها فى البيانات الختامية لهذه الاجتماعات، ولكنها تسمح بدرجة من التمايز بين سياسات ومواقف الدول كل على انفراد ، وبين المضمون الذى تم التعبير عنه فى إطار البيان الختامى . وقد بدا الموقف الجماعى لدول الإعلان مفتقدًا أثناء أزمة الحرب الأهلية اليمنية صيف ١٩٩٤ ، حيث ظهرت مواقف متعارضة بين ثلاثة اتجاهات ، أولها سعى إلى استصدار قرار جماعى يبيح التدخل العسكرى العربى فى الحرب اليمنية . وثانيها رفض هذا المسعى وحاول توظيف علاقاته اليمنية من أجل التوسط ووقف القتال . وثالثها - عبرت عنه حكومة قطر تحديدًا - حيث وقفت علانية مع الحكومة اليمنية ضد الحزب الاشتراكى وأعلنت التزامها بقرارى مجلس الأمن ٩٢٤ و ٩٣١ . وتبدو التباينات بين دول الإعلان جلية إزاء قضية التطبيع مع إسرائيل والموقف من المصالحة مع العراق فى ظل حكم الرئيس صدام حسين . وقد بدت تلك التباينات مؤثرة بشدة على التنسيق العام بين دول الإعلان فى أكتوبر ٩٤ ، حين تحركت قوات عراقية صوب الحدود مع الكويت ، وما تلاه من رد فعل خليجى اتجه مباشرة صوب الولايات المتحدة ، ومتجاوزًا بذلك مصر وسوريا ، الأمر الذى تبعه رد فعل مصرى وسورى غاضب ، أمكن احتواؤه لاحقًا حين استجابت الدول

الخليجية لدعوة مصرية للاجتماع فى القاهرة لبحث الموقف واتخاذ قرار مناسب وفقًا لما يقتضيه الإعلان من تشاور وتنسيق فى الأمور التى تمس الأمن لأحد أعضائه .

وفى فترة مبكرة كان هناك تباين بشأن إيران ، بيد أن التطورات الإيرانية الداخلية الأخيرة بعد تولى الرئيس محمد خاتمى أغسطس ١٩٩٧ ، وحدوث انفراجات فى العلاقات العربية الإيرانية ، اختفت تلك التباينات السابقة .

ويظل موقف دول الإعلان من مسألة التطبيع مع إسرائيل وعلاقاتها بالتطورات الجارية فى عملية التفاوض مسألة تمس الجامعة العربية جنبًا إلى جنب كونها مسألة خلافية بين دول الإعلان نفسه . وبدا التأثير السلبى لهذه المسألة واضحًا حين قررت دول الخليج إنهاء المقاطعة - غير المباشرة - من الدرجتين الثانية والثالثة لإسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤ ، معتبرة إياه يعكس التقدم فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط(٤٥) . وعلى الرغم من أن التطبيق الخليجى للمقاطعة غير المباشرة اتسم بالمرونة منذ خمس سنوات ، إلا أن إصدار قرار واضح بهذا الشكل دون الرجوع إلى الجامعة العربية أو التشاور مع طرفى الإعلان - سوريا ومصر - كشف أن المصالح الخاصة هى أعمق تأثيرًا فى توجيه المواقف ، أكثر من أى ارتباط جماعى آخر .

ثالثًا - مقارنة وتقييم :

يتضح من خبرات النظم الفرعية الثلاثة ، مزيج من التشابهات والتباينات ، سواء على الصعيد المؤسسى أو خبرات التكامل الوظيفى فى المجالات المختلفة . وتظهر أبرز التباينات فى مجال المؤسسية ، حيث يظل لمجلس التعاون الخليجى هيكلاً مؤسسيًا أكثر تماسكًا إذا مانظر إليه من منظور استمرارية عمل هياكل المجلس المختلفة وانتظامها ، وذلك مقارنة بهياكل عمل الاتحاد المغاربى التى أصابها الجمود لاعتبارات سياسية . أما إذا نظرنا إلى المؤسسية من زاوية استحداث آليات عمل تناسب التطور وما تقتضيه المستجدات فالخبرة المغاربية تبدو محدودة اقتصرت على استحداث آلية خاصة بشئون الدفاع . وكذلك الخبرة الخليجية التى تبدو محدودة وتقتصر على جزئية استحداث آلية عمل الترويكا الخليجية لتوجيه المفاوضات مع الاتحاد الأوربى ، واستحداث منصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية . وتبدو عملية المقارنة صعبة بالنسبة لإعلان دمشق ، الذى لم ينص على هيكل

مـؤسسى معين ، ولكن قـد ينظـر إلى توتـر وانتظـام اجتماعـات وزراء خارجيـة دول الإعـلان باعتبارها مؤشرًا على قـدر من التماسك المؤسسى ، بالمعنى الـذى لا يتجاوز « تنظيم التنسيق المستمر » .

وعنـد الـوضع فى الاعتبـار أن المؤسسيـة فى الإطـار التعـاون الخليجى تعنى استحـداث مؤسسات فوق قطرية تقوم بوظائف معنية تتنازل عنها طواعية الدول المشكلة للنظام الفرعى ، فإن خبرات النظم الفرعيـة الثلاثة لا تقـدم جديدًا سـواء فى المجالات الأمنية أو الاقتصـادية أوالسياسية والاجتماعية ، وهى بذلك تتساوى مع خبرة النظام العربى الكلى .

وفيما يتعلق بمعيار الالتزام الجماعى بما يتم الاتفاق عليـه ، فمن الواضح أن هناك خطوطًا عامة تجمع بين دول كل نظام فرعى إزاء عدد من القضايا ، ولكنها تصطدم بالتفاصيل ، وحين تجتمع التباينـات فى الخطوط العامـة وفى التفاصيل معًـا ، يصبح أمر النظام الفـرعى كله على المحك، وهنا تختلف خبرات النظم الفرعيـة الثلاثة . فالتجمع المغاربى أثبت عـدم قدرته على التعايش مع مثل هـذه التباينـات إزاء قضايا جـوهرية ، ولم يسـع إلى تطوير واستنبـاط مبادئ تطـور قدرة التعـايش هـذه ، وصار الاتحاد نفســه ضحيـة لهذا الغيـاب فى مبدأ التعـايش مع الخلافات التى تظهـر بين أعضائه. وبدلاً من أن يكـون الاتحاد وسيلة للتخلص من التراكمات التاريخية السابقة – نموذج الخلافات حول مستقبل الصحراء الغربية – تأثر عمله بها ، إلى الحد الذى ساهم فى تعطيل أعماله .

وذلك على عكس التجمع الخليجى الذى أثبت قـدرته على التعايش مع التبـاينات التى تثـور بين أعضائه بين الحين والآخـر . صحيح أن بعض هذه القضـايا ، لاسيما الحدوديـة ، لم يقترب منها مجلس التعاون الخليجى . حيث تم تغييب المجلس عن معالجة الخلافات الحدودية المتفجرة بين أعضائه حـرصًا من بعضهم على عدم وضع قواعـد ملزمة تحل على أساسهـا كافة المنـازعات. وحتى هيئـة تسويـة المنازعـات التى نصت المادة السادسـة من النظام الأسـاسى للمجلس روعى تشكيلها فى كل حالة على حدة .

ورغم وجـود نظام أسـاسى لتلك الهيئـة ، إلا أنها لم تقم بأى دور فى معـالجة النزاعـات

الحدودية[٤٦] . فالنزاع الحدودى بين قطر والبحرين الذى أخذ فى التصاعد منذ ١٩٨٦ فصاعدا ، والنزاع السعودى القطرى الذى ارتفعت حدته بين سبتمبر وديسمبر ١٩٩٢ ، تم التعامل معهما وفق آليات بعيدة عن المجلس . فالأول خضع لوساطة سعودية ساعدت على تهدئته لبعض الوقت ، ولكنها لم تحل دون سعى قطر إلى طرح النزاع أمام محكمة العدل الدولية، أما النزاع السعودى القطرى فقد سوى بوساطة مصرية التى أكدت بدورها حاجة المجلس للتواصل إلى محيطه العربى . كما أكدت ذلك أيضًا الوساطة السورية بين دولة الامارات وإيران التى أتاحت تهدئة أزمة جزيرة أبو موسى من خلال إعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه تقريبًا قبل الإجراءات الإيرانية التى قامت بها صيف ٩٢[٤٧].

هذه الخلافات الحدودية أثرت بالطبع على تماسك المجلس وعلى أدائه للعديد من وظائفه وعلى عدم قدرته على تحقيق أهدافه التى نص عليها النظام الأساسى للمجلس ، لكى يظل للمجلس قدرته على التعايش مع الخلافات بين أعضائه .وقد بدت هنا كدعوة سعودية غير مباشرة عبر عنها الملك فهد لأن يكون للمجلس دور فى حل القضايا الثنائية العالقةبين بعض أعضائه ، وذلك فى التقرير الذى قدمه إلى القمة الخليجية الخامسة عشر التى عقدت فى المنامة ديسمبر ١٩٩٤ . وجاءت أهمية هذه الدعوة من أنه جاء من الملك فهد عاهل أكبر دولة خليجية والتى لها علاقة بمعظم الخلافات الحدودية فى الخليج ، فإن لم تكن طرفًا فهى وسيط[٤٨] .

ويبدو وضع مجلسي التعاون الخليجي والاتحاد المغاربى شبيهًا بالنظام العربى الكلى ، حيث الحساسيات بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة وأزمة الثقة وقضايا الحدود ، فضلاً عن المسألة الأمنية التى كانت أكثر الموضوعات إثارة للخلافات والجدل بين دول المجلس .

وإذا نظرنا إلى المؤسسية من زاوية العلاقة بين العمل المشترك واعتبارات السيادة ، فسوف نجد أن خبرات النظم الفرعية لا تختلف عن خبرة النظام العربى الكلى ، حيث تعطى الأولوية لاعتبارات السيادة والحفاظ عليها . ففى إحدى الدراسات الرائدة حول التجارب الوظيفية العربية ومن خلال تحليل مناقشات الوفود فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الفترة ما بين ديسمبر ٧٤ إلى سبتمبر ٧٨ ، انتهت الدراسة إلى الخصائص التالية : عدم حماس

الحكومات العربية الحقيقى والفعال تجاه مشروعات العمل العربى المشترك، وأن كل الأقطار العربية الفقيرة والغنية تفضل المعونة المباشرة أو برامج عمل على المستوى الثنائى وليس مشروعات التكامل الجماعى والتمسك بعدم إصدار توصيات أو قرارات تمس بأى صورة سيادة الدولة أو خطط الحكومات وبرامجها الاقتصادية ، وأنه لا تأتي لأى فكر أيديولوجى فى المناقشات التى تمس مشروعات التكامل الوظيفى والتنمية القومية بشكل عام ، وأن الخلافات السياسية تلعب دورًا وتفرض نفسها على سلوك الوفود وتؤثر تأثيرًا مباشرًا على فعالية المجلس ومناقشاته(٤٩) .

بعبارة أخرى تفضيل كل ما هو ثنائى على كل ما هو جماعى مشترك . وتشترك هذه السمات الأساسية النابعة من تجربة الجامعة العربية مع سمات العدل الوظيفى فى إطار تجارب التعاون الخليجى والمغاربى وإعلان دمشق على النحو الذى سبق ذكره تفصيلاً . وربما يبدو التراجع عن آلية الأمن الجماعى وآلية التعاون الاقتصادى الجماعى ، كما عبرت عنها الصياغة الأولى لإعلان دمشق خير تعبير عن هذه الاشكالية . إلى جانب أولوية الالتزامات الدولية التى طغت على التزام دول الاتحاد المغاربى إزاء ليبيا عضو الاتحاد ، وكذلك - وإن بدرجة أقل من حيث الدلالة - معارضة الامارات لاتفاقية التعريفة الجمركية بين دول الخليج ، ومعارضة الكويت للاتفاقية الأمنية بين دول المجلس ، ومعارضة السعودية استخدام هوية خليجية واحدة . وكل هذه الأمثلة تعبر بوضوح عن أولوية اعتبارات السيادة ، وتفضيل الأطر الثنائية عن أى أطر جماعية . ولما كان جوهر التعاون الإقليمى هو الأطر الجماعية ، فإن تجارب النظم الفرعية العربية الثلاثة تبدو فاقدة لأهم سمة من سمات الإقليمية . أو بعبارة أخرى أننا أمام نماذج مصغرة من مشكلات وتعقيدات العمل العربى المشترك الذى تواجهه الجامعة العربية منذ أكثر منتصف قرن . وهكذا فإن فكرة أن هذه النظم الفرعية كانت بمثابة رد فعل على إخفاق النظام العربى الكلى تبدو غير مسلحة بحقائق ووقائع ، حيث أن أداء هذه النظم الفرعية لم يتجاوز الحد الذى كان يحققه النظام العربى الكلى . كذلك فإن فكرة إن النظم الفرعية يمكنها أن تكون أكثر فائدة نظرًا لاعتبارات التماثل البنيوى بين أطراف هذه المنطقة،لا تبدو بالضرورة معيارًا للنجاح ، إذ تلعب بعض اعتبارات نفسية وتاريخية دورًا معوقًا أكبر من

اعتبارات التماثل البنيوى . فضلاً عن اعتبارات التماثل البنيوى فى المجال الاقتصادى هى نفسها معوق أصيل للتكامل بين مجموعة أطراف لديهم نفس الظروف والسياسات وأوجه الضعف والقصور .

وهنا تبدو هذه التجارب الفرعية غير قادرة على إفادة النظام العربى الكلى ما لم تتخلص من هذه المشكلات ، وفى هذه اللحظة يمكن النظر إليها باعتبارها إضافة تصب فى صالح تجديد المشروع القومى العربى .

ويظل الأمر الأكثر أهمية هو العلاقة مع النظام العربى الكلى ، وحجم الإضافة أو الخصم الذى يمكن أن تقدمه هذه الخبرات لتجديد المشروع القومى بشقيه إحياء الفكر القومى والتمسك بصيغة الجامعة العربية والعمل على تطويرها.

على الصعيد الوثائقى فإن التجمع الخليجى يرى نفسه فى إطار « يخدم الأهداف السامية للأمة العربية » ، ويتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعى إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى . وتعتبر تصريحات مسئولية المجلس « مقدمة حقيقية للوحدة العربية الشاملة . وهكذا طرح الخليجيون تجمعهم استنادًا إلى ثلاث قواعد قومية : الأولى ، أن قيامه يوافق ميثاق الجامعةالعربية ؛ الثانية ، أنه خطوة على طريق الوحدة الشاملة ؛ والثالثة ، هى تقديم نموذج للأعمال العربية الوحدوية الناجحة »(٥٠) .

أما الاتحاد المغاربى فيرى نفسه حسب ما جاء فى ديباجة معاهدة إنشائه « سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقًا أوسع يشمل دولاً عربية أخرى عربية وأفريقية » . ولم يرد ما يشير إلى صلة الاتحاد بميثاق الجامعة العربية . وبالنسبة لإعلان دمشق فقد حرص فى صياغته الأولى والثانية على تأكيد الاحترام لمبادئ ميثاق الجامعة العربية والالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والعزم على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية .

ووفقًا لهذه الرؤى تتضح فروقات جمة بين رؤية كل نظام فرعى لدوره وعلاقته بالنظام الكلى ومؤسسته الجامعة . فكل من مجلس التعاون و إعلان دمشق يؤكدان على صلة خاصة

بالجامعة العربية والمعاهدات التى نشأت فى ظلها ، ولكنهما لم يذكرا صلة معينة بهدف الوحدة العربية . أما معاهدة الاتحاد وإن تجاهلت الإشارة إلى دور معين بالجامعة العربية ، فإنها أشارت إلى أن الاتحاد هو سبيل لبناء الوحدة العربية الشاملة ، وفى الوقت نفسه ربطت انفتاح العضوية لدول عربية وأفريقية أخرى . الأمر الذى يشير إلى تناقض داخلى . هذه الرؤى تعنى أن كل نظام فرعى يمكن أن يمثل إضافة نظرية فى أحد جوانب تجديد المشروع القومى . أما على الصعيد العملى فالأمر مختلف تمامًا . فالواضح أن عمل كل نظام فرعى يتم تمامًا بمعزل كامل عن التنسيق مع أجهزة الجامعة العربية . كذلك فإن خطط التنمية الاقتصادية – إن وجدت – أو مشروعات القوانين والاتفاقيات والمعاهدات التى يتم التوصل إليها فى إطار نظام فرعى تكون بمعزل أيضًا عن الجامعة العربية. وربما يأتى التشديد الذى حملته وثيقة إطار العمل العربى المشترك على علاقة دول إعلان دمشق بالنظام العربى ككل عبر العمل بميثاق الجامعة والقدرات المشتركة للدول العربية ككل ، وكذلك المبادرة المصرية السورية بشأن إقامة سوق عربية مشتركة تكون نواتها دول الإعلان ، خطوة فى الاتجاه المرغوب من حيث ربط أحد أبرز النظم الفرعية بآليات عمل وطموحات النظام العربى الكلى . غير أن التنفيذ يظل هو المحك فى الأول والأخير ، وتبدو المرحلة الأولى والأهم فى التخلص من عيوب النظم الفرعية ، ومن تقديم نموذج عملى تفوق فيه مساحة الالتزام الجماعى عن مساحة التمسك باعتبارات السيادة والنظرة الفردية للأمور والقضايا .

وهنا فإن تنشيط إعلان دمشق والسعى إلى مأسسته وربطه بالجامعة العربية ، كما وضح ذلك فى وثيقة إطار العمل العربى المشترك يمثل بداية جيدة لصالح إحياء وتجديد المشروع القومى ، غير أنه يحتاج بالفعل إلى قوة دفع حقيقية ربما تتمثل فى « القبول الطوعى للقيادة الثلاثية لأكبر أعضائه وتوسيعه بإطراد عبر المشاركة العربية الأوسع »[٥١] .

الهـــوامش

(١) انظر تحليلاً لهذه الاشكالية من منظور علاقتها بـالتكامل الاقتصادى العربى فى : عبد المنعـم السيدعلى ، «الاقتصاد السيـاسى للمداخل الإقليميـة للتكامل الاقتصـادى العربى » ، المستقبل العربى ، العـدد ١٣٢، فبراير ١٩٩٠ ، ص ص ٦٦ - ٧٢ .

(٢) انظـر فى ذلك التحليل الـوارد فى : سيـار الجميل ، « المجال الحيـوى للشرق الأوسط إزاء النظـام الـدولى القادم مـن مثلث الأزمات إلى مـربع الأزمات « تحديـات مستقبلية » . المستقبل العربى ، العـدد ١٨٤، يونيو ١٩٩٤ ، ص ص ٢٣ - ٢٧ .

(٣) عبد المحسن زلزلة ، « الـدور الاقتصادى للجامعة العربية » ،فى : مجموعة من البـاحثين ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٩ .

(٤) محسن عوض « محاولات التكامل الإقليمـى فى الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، العدد ١٢١، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٨٢- ٨٤ (بتصرف) .

(٥) د . محمد الـرميحى ، « مجلس التعاون : تقييم تجربة عـربية » ، التعاون (فصلية تصدر عن الأمـانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية » ، العدد ٩ ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ١١٣ - ١١٦ (بتصرف) .

(٦) محمد خالـد الأزعر اتحاد المغرب العربى :قضية استكمال الهيـاكل والحاح الخبرة الأوربية » مستقبل العالم الإسلامى (فصلية تصدر عن مركز دراسات العالم الإسلامى بمالطا) ، السنة الثانية ، العدد ٨ ، خريف ١٩٩٢ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٧) مصطفى الفيلالى « آفاق اتحاد المغرب العربى » ، المستقبل العربى ، العـــدد ١٣٢ ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ٤٤ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٩) مركـز الدراسات السياسيـة والاستراتيجية ، التقـرير الاستراتيجى العـربى ١٩٨٨ ، القـاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦١ .

(١٠) عبد الله ساعف ، « اتحاد المغرب العـربى الهوية والتفاعلات » ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، إبـريل ١٩٩٢ ،ص ٣٢ .

(١١) مركـز الدراسات السيـاسية والاستراتيجي ، التقريـر الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، مؤسســة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٦٨.

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

(١٣) طلعت مسلم ، التعاون العسكـرى العربى ، مـركز دراسات الوحـــدة العربيـة ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٠ (بتصرف) .

(١٤) د . محمد الرميحى ،مصدر سابق ، ص ١٠٩ - ١١٢ (بتصرف) .

(١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٩٠ .

(١٦) حسن أبو طالب ، « تصورات دول مجلس التعاون الخليجى لقضايا الأمن فى الخليج بعد الحرب » ، فى د . مصطفى على (محرر) ، مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٤٢ .

(١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢٦٤ .

(١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٥ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(١٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦ ، ملأسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ١٩٤ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

(٢١) حسن أبو طالب ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ (بتصرف) .

(٢٢) حول تحولات المواقف الخليجية إزاء مفاهيم وسياسات الأمن بعد الحرب وتأثير هذه التحولات على الموقف الخليجى من إعلان دمشق انظر تفصيلاً فى محمد السعيد إدريس « رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين لأمن الخليج » ، فى :د . عبد المنعم المشاط (محرر) . أمن الخليج العربى : دراسة فى الإدراك والسياست ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد ، القاهررة ١٩٩٤ ، ص ص ١٤٨- ٢٦٤ .

(٢٣) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مصدر سابق ، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وحسن أبو طالب ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

(٢٤) د. ناصيف حتى ، ورقة عمل الحلقة النقاشية : العرب وثورةالتناقضات فى المفاهيم القومية والإقليمية ، والعالمية ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٠ ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ١٩ .

(٢٥) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٨ .

(٢٦) د . ناصيف حتى ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(٢٧) الأهرام ١/ ٢/ ١٩٩٤ .

(٢٨) الأهرام ٢٦/ ٦/ ١٩٩٧ .

(٢٩) انظر على سبيل المثال المادة الثالثة ،عبد الله يعقوب بشارة ، « التعاون الإقليمى خطوة على طريق الوحدة العربية » ، فى فهد الفانك (محرر) ، الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية ، منتدى الفكر العربى ، عمان ،١٩٨٥ ، ص ص ٩٠- ٩١ .

(٣٠) انظر على سبيل المثال المادة الثالثة من معاهدة إنشاء المغرب العربى حول أهداف الاتحاد وأغراضه ، فى ص المعاهدة ، مستقبل العالم الإسلامى ، السنة الأولى ، العدد ٣ ، صيف ١٩٩١ ، ص ١٩١ .

(٣١) الأهرام ٥/ ٢/ ١٩٩٥ .

(٣٢) انظر نص الوثيقة فى الحياة ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٥ .

(٣٣) الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٩٧ .

(٣٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٧٤ .

(٣٥) المصدر السابق ،ص ٢٧٤ (بتصرف) .

(٣٦) ميلود المهذبى وأحمد عبد الحكم دياب « اتحاد المغرب العربى والمجموعة الأوروبية فى استراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام ٢٠٠٠ » ، المستقبل العربى ، يونيو ١٩٩٤،ص ٦٠ .

(٣٧) انظر فى ذلك البعد عبد اللطيف بن اشنهو « التعلم من التجربة الأوروبية فى بناء الوحدة المغربية » ، المستقبل العربى ، العدد ١٣٩ ، سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢ (بتصرف) .

(٣٩) المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٤٠) عبد الله حمد المعجل « استراتيجية التنمية الصناعية فى منطقة الخليج العربية » ، التعاون ، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، يناير ١٩٨٨ ، ص ١٢٥ (بتصرف) .

(٤١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦ ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ (بتصرف) .

(٤٢) انظر فى ذلك السيد عوض عثمان « الاتحاد المغاربى ومشكلة التوافق » ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠ ،ص ص ٥٥ - ٦٠ .

(٤٣) ميلود المهذبى وأحمد عبد الحكم ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(٤٤) انظر فى تفاصيل هذه التباينات : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ 7 مصدر سابق ، ٢٧٠ - ٢٧١ ، والتقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦ ، مصدر سابق ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٤٥) عبد المنعم على حسن « قرار مجلس التعاون الخليجى ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل » ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥، ص ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٤٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤٧) المصدر السابق ،ص ١٩٨ .

(٤٨) صلاح سالم « القمة الخليجية السادسة عشر فى مسقط » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦، ص ١٦٣ .

(٤٩) جميل مطر « التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية » ، فى : مجموعة من الباحثين ، القومية العربية فى الفكر والممارسة (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص ٤٨٨ - ٤٩٤ .

(٥٠) محسن عوض ، مرجع سابق ،ص ٨٤.

(٥١) د . محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ،سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٨ ، الكويت ، فبراير ١٩٩٢٢ ، ص ٢٩٠.

تحديث آليات العمل العربى المشترك
كمدخل للتعامل مع الترتيبات الإقليمية
المطروحة فى الشرق الأوسط

إعداد

د . أحمد الرشيدى

تمهيـــد :

لاشك فى أن استمرار الحالة الراهنة فى نطاق العلاقات العربية / العربية لم يعد أمرًا مقبولاً على وجه العموم ، ليس من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية العليا فحسب ، بل وأيضًا من زاوية ضرورات المحافظة على المصالح « الوطنية » الضيقة للدول العربية فرادى . فالمشاهد ، أن ما يعانى منه « النظام العربى » من أزمات فى الوقت الراهن ، ومنذ نشوب أزمة حرب الخليج الأخيرة ١٩٩٠/ ١٩٩١ تحديدًا ، يكاد يفوق من حيث خطورته ومداه كل الأزمات التى تصدى لها هذا النظام فى السابق. فنحن الآن إزاء أزمة – أو أزمات – من نوع جديد تمامًا ، حيث أنها أضحت تهدد النظام العربى فى وجوده ذاته .

وقد أخذت هذه الأزمة تعبر عن نفسها فى صور وأشكال شتى ، فهناك ، بداية ، ماسماه البعض بظاهرة تراجع « القيم العربية » أمام الصعود المطرد « للقيم الوطنية أو القطرية » فى عموم لأقطار العربية ، سواء على مستوى الخطاب السياسى الرسمى أو على مستوى الثقافات السياسية السائدة . وهناك ، من جهة أخرى ، الصورة المتمثلة فى إخفاق مشروعات التكامل الاقتصادى العربى كنتيجة أساسية لعدم القدرة على فهم ضرورات العمل العربى الاقتصادى المشترك بمعزل عن الاعتبارات السياسية بمفهومها .

والواقع ، أننا قد لا نكون بحاجة شديدة للتوكيد هنا على خطورة ما آل إليه العمل العربى المشترك فى المجالات الاقتصادية بالنسبة إلى منظومة العلاقات العربية/ العربية فى مجملها ، وخاصة فى ضوء الحقائق الآتية :

الحقيقة الأولى : وهى تلك التى تتمثل فى كون أن عصرنا الحالى قد أضحى ، وبحق ، عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى : الاسيان ، النافتا ، الاتحاد الأوربى ، الأوبك . ومؤدى ذلك ، أنه لم يعد ثمة من سبيل أمامنا – نحن العرب – إلا أن نشرع على الفور وبجدية فى وضع أسس نظام عربى جديد يتيح لنا ليس فقط عدم الخضوع لهيمنة أى من هذه التكتلات أو بعضها ، وإنما أيضًا الوقوف إزاءها موقف الند إن لم يكن منافستها .

وأما الحقيقة الثانية : التى تجعلنا نشدد على ضرورة التعاون العربى فى المجالات كافة – وبالذات فى المجالات الاقتصادى – فتتمثل فى تحدى « الثورة الصناعية الثالثة » وما سيرتبه –

إن عـاجلاً أو آجـلاً - من علاقـات تبعية لا فكـاك منها من جـانب المتخلفين عن السير فى ركب هذه الثورة للقوى الكبرى والمتقدمة صناعيًا وتكنولوجيًا .

وثمة حقيقة مهمة ثالثة : تجدر الإشارة إليهـا فى هذا الخصـوص ، ومؤداهـا أن البحث فى مستقبل العمل العربى المشترك وتحديث آلياته سياسيًا واقتصاديًا لم يعد يمثل ترفًا فكريًا يشغل به البعض منـا وقتهم . فأمام مـا يمثله التحـدى الذى تطرحـه الأفكار المختلفـة المثارة الآن بشأن مشروعات التعاون الإقليمى فى المنطقة ، وبالذات تلك التى يروج لها فى الوقت الحاضر تحت مسميات : « الشرق أوسطيـة » ، « المتوسطية » . نقـول بأنه أمام ذلك كلـه صار البحث عن ، وفى صياغة جديدة ، للعمل العربى المشترك ، مسألة حياة أو موت ،خاصة وأن مكمن الخطر فى مثل هذه المشروعات على اختلاف مسمياتها ، هـو أنها مفروضة من الخارج ، وبالتالى فلم تراع فيها المصالح العربية ، سواء القومية منها أو القطرية .

والواقع ، أنـه إذا كان من الممكن منـاقشة مستقبل الترتيبات الإقليميـة فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على منظومة العلاقات العربية/ العربية ، حاضرًا ومستقبلاً من جوانب عدة ، إلا أنه قـد يكون من المفيد التركيز فى هـذه الورقة على الجانب الخاص بتحـديث آليات العمل العربى المشترك ، وذلك بالنظر إلى حقيقـة أن أى تجمع دولى فعال ، إنما يستند فى المقام الأول إلى مؤسسات أو هياكل تنظيمية قوية وفعالة .

وتقـديرنـا ، أن البحث فى هذا الموضـوع ينبغى أن يولى أهميـة خاصـة لعدد من العنـاصر المهمة ذات الصلة الوثيقة بتحديث آليـات العمل العربى المشترك ، ومنها على وجه الخصوص ما يلى :

أولاً : استكمال أوجه النقص فى البنية المؤسسية للعمل العربى الجماعى.

ثانيًا : الحاجة إلى بنـاء علاقـة صحيحة بين مـؤسسات العمل العـربى المشترك وبعضها البعض الآخر ، بما يكفل حدًا مناسبًا من التنسيق وعدم تضييع الوقت والجهد .

ثالثًا : تطويـر آليات صنع القـرارات فى نطاق هـذه المؤسسات ، بما يـزيد من فـاعليتها ويرفع من مستوى أدائها .

رابعًا : تفعيل نظام الأمن الجماعى العربى وآليات التسوية السلمية للمنازعات .

خامسًا : تطوير دور الأجهزة الإدارية وتعزيز فكرة الوطنية العامة العربية .

ويعرض التحليل ، فيما يلى ، لكل واحد من هذه العناصر الخمسة ، وباعتبار أنها جميعًا تشكل مداخل مهمة لتحديث آليات العمل العربى المشترك[1] .

أولاً - استكمال النقص فى الأطر المؤسسية :

لاشك أن الدارس لمنظومة العمل العربى المشترك، يمكنه أن يلاحظ ، منذ البداية ، حقيقة أن البنية المؤسسية للنظام العربى ما يزال يغيب عنها بعض الأجهزة التى يلزم وجودها ، ليس من أجل استكمال هذه البنية المؤسسية فحسب ، وإنما أيضًا من أجل إمكان الحديث عن تطوير العمل الجماعى وتعزيزه .

وتقديرنا ، أن أى محاولة جادة للخروج بالعمل العربى المشترك من أزمته الراهنة ، ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يضاف إلى مؤسسات هذا العمل - وبعد تطويرها - جهازان مهمان على الأقل ، وهما : الجهاز القضائى أو محكمة عدل عربية ، جهاز (مؤتمر) القمة .

١ - الجهاز القضائى : محكمة العدل العربية :

تجدر الإشارة ، بداية ، إلى حقيقة أن الإدراك بوجود قصور فى منظومة العمل العربى المشترك كنتيجة لعدم تضمن الأطر المؤسسية التى يقوم عليها هذا العمل جهازًا قضائيًا، وخاصة بالمقارنة ببعض التجارب التنظيمية الدولية الأخرى ، إنما يعد من بين الأسباب المهمة التى دفعت بالعديد من الباحثين ، ومنذ فترة مبكرة ، إلى تضمين دراساتهم وأبحاثهم توصيات ومقترحات عديدة بشأن ضرورة الاتفاق على إنشاء محكمة عدل عربية فى نطاق الجامعة وتخويلها الاختصاصات اللازمة[2] .

والواقع ، أنه إذا كانت الحاجة إلى إنشاء مثل هذا الجهاز القضائى فى نطاق جامعة الدول العربية - كركيزة أساسية للعمل العربى المشترك- تستمد أهميتها ودلالاتها من كون أنها ستقود ولاشك إلى استكمال البناء القانونى لهذه الجامعة ، حيث من المعلوم أن أية منظمة دولية عامة تحتاج إلى جهاز قضائى بنفس الدرجة التى تحتاج فيها إلى جهاز تشريعى وآخر تنفيذى وثالث إدارى ، إلا أن مثل هذه الخطوة تستمد أهميتها - كذلك- من حقيقة أن الجهاز القضائى يضطلع بالعديد من الوظائف التى لا غنى لأية منظمة دولية عنها . وإضافة إلى

ما تقدم ، فإن وجـود جهاز قضائى فى نطاق الجامعـة يعتبر فى نظرنا ضروريًا للغـاية ، إذا أردنا بحق تطوير هذه المؤسسة العربية القوميـة والارتقاء بأدائها القومى . ولعل الدور الفعال الذى تضطلع بـه محكمـة العـدل الأوربيـة فى مجـال دعم خطـوات التكامـل الإقليمى - بل والاندماجى - فيما بين دول الاتحاد الأوربى ، يمكن أن ينظـر إليه بوصفه مثـالاً يحتذى فى هذا الخصوص .

وبصفةعامـة ، يمكننا القول بأن ثمة مجالات متعددة تستطيع محكمة العـدل العربية من خلالها أن تسهم فى تعزيـز العمل العربى المشترك . ومن هذه المجـالات ، وعلى سـبيل المثال ، ما يلى[٣] :

(أ) مجال التسوية السلمية للمنازعات:

فالثـابت، أن ثمة إمكانيـة كبيرة لدور مهم يمكن لهذا الجهاز القضـائى أن يضطلع به فى هذا الخصـوص ، وذلك بالنظـر إلى حقيقة أن هناك أنـواعًا أو طوائف من المنـازعات الـدولية عمومًا - ومنها المنازعات العربية - العربية - لا يصح التعامل معها أو تسويتها إلا من خلال أجهـزة قـانـونيـة أو قضـائية متخصصـة ، وهى المنـازعـات التى استقـر الفقـه على تسميتهـا بالمنازعات الثانونية (كمنازعات الحدود ، والمنازعات المتعلقة بالخلاف حول تفسير الاتفاقات الدولية ، والمنازعات الخاصة بتنازع الاختصاص بين بعض الأجهزة الدولية .. إلخ) .

(ب) مجال الافتاء :

فإلى جانب دوره فى مجال التسـوية السلمية للمنازعـات ذات الطابع القانـونى التى تثور فيما بين الـدول الأعضـاء ، هناك - أيضًـا - المجـال الخاص بـوظيفة الافتـاء أو تقـديم الآراء القانونيـة فى الأمور الخلافية والتى قد تتبـاين بشأنها وجهات نظر هذه الـدول أو وجهات نظر الأجهزة المعنية . فمن المسلم به لدى الباحثين فى حقل التنظيم الدولى والعلاقات الدولية ، أنه كلما توثقت العلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من الدول ، سواء داخل إطارر تنظيمى معين أو خارجـه ، زادت - بالتالى - الموضوعـات التى يحتمل أن يثور خلاف بشأنها والتى يلـزم لحلها الحصول على رأى أو مشورة قانونية من جهاز متخصص .

ولا شك أن مسألة التنسيق بين مؤسسات العمل العربى المشترك وأجهزته المختلفة ، وكذا مسألة تنازع الاختصاص فيما بين هذه المؤسسات وتلك الأجهزة جميعها ، تعتبر من وجهة نظرنا من بين المسـائل المهمـة التى يمكن للجهـاز القضـائى أن يقـدم بشأنها الآراء القـانـونيـة الصحيحة، ومن ثم يسهم فى تعـزيز العمل العـربى المشترك. وإضافة إلى مـا تقدم ، فإن دور محكمة العـدل العربية يمكن أن يكـون عظيم الفائدة - كذلك - فى مجال السعى إلى تـوحيد القوانين والتشريعات العـربية ، وذلك من خلال إبداء الرأى القانـونى فى المشروعات الخاصة بهذا التوحيد .

(جـ) دور محكمة العدل الدولية فى تفسير المواثيق العربية التأسيسية :

الوظيفـة التفسيرية تمثل أيضًـا إحدى الـوظائف المهمـة التى يمكن من خـلالها للجهاز القضائى أن يؤكد على أهمية وجوده فى نطـاق المنظمات الدولية العامة ، بل وفى نطاق المنظمات الدوليـة على وجه العموم . وتكمن أهمية هـذه الوظيفة فى حقيقة أن تفسير الاتفـاقات والمواثيق الدوليـة ، يعتبر مسألة ضروريـة للغاية ومطلـوبة تمامًـا ، ليس فقط لأن بعض هذه الاتفـاقات وتلك المواثيق يتضمن ألفاظًـا أو عبارات غامضـة أو ظنية الدلالة (كألفـاظ : الحق ، القوة ، الاعتداء ، العروبة .. الواردة فى ميثاق جامعة الدول العربية)[٤] ، وإنما أيضًا لأن هذه المواثيق قد تسكت أحيـانًا عن تحديد الحكم أو القاعـدة واجبة التطبيق بالنسبة إلى مسألـة معينة (كما هو الحال مثـلاً بالنسبة إلى سكـوت ميثاق الجامعة عن تحديـد طريقة التصـويت التى يصدر مجلس (الجامعة) بواسطتها قراره بقبول انضمام العضو الجديد ، وعما إذا كان قرار المجلس فى مثل هذه الحالة يصدر بالإجماع أو بالأغلبية)[٥] .

٢ - جهاز (مؤتمر) القمة :

بدايـة ، ليس هناك خلاف كبير بين الباحثين فى حقـل العلاقات الدوليـة على حقيقة أن دبلـوماسيـة القمة أو الـدبلومـاسية الـرياسيـة ، قد أضحت - فى ظل ظـروف النظام الـدولى المعاصر ومتغيراتـه - من بين الأدوات أو الوسائل المهمـة التى يعول عليهـا كثيرًا فى إدارة هذه العلاقـات وتسوية المنـازعات التى قد تثور فى نطـاقها ، حيث لم تعد تجدى بـالدرجة الكـافية الأنماط التقليدية للتعامل الـدبلوماسى . فرجال الدبلوماسيـة المعاصرون أصبحوا ، ومنذ وقت

ليس بالقصير ، فى وضع لا يمكنهم من اتخاذ القرارات الحيوية التى تتعلق بدولهم على نحو ما كان يفعل سابقوهم .

وتكشف الخبرة التاريخية للعمل العربى المشترك ، منذ إنشاء جامعة الدول العربية ، عن حقيقة أن اجتماعات القمة العربية - أو ما يعرف بدبلوماسية القمة العربية - قد تطورت لتصبح أحد العوامل الأساسية التى يعول عليها أحيانًا فى معالجة بعض الخلافات العربية المستعصية ، إن لم يكن بواسطة المؤسسات الجماعية المعنية ذاتها - كجامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجى مثلاً - فعلى الأقل فى إطارها أوتحت مظلتها[٦] .

ومع ذلك ، فإن الحديث عن تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك والارتفاع بمستوى أدائها ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيلاء دبلوماسية القمة العربية الأهمية التى تستحقها. ومرد ذلك ، إلى أنه على الرغم من الفوائد الكبرى التى يمكن لهذا النوع من النشاط الدبلوماسى الجماعى أن يحققه ، إلا أن الملاحظ هو أن ثمة عيوبًا كثيرة تشوبه ، وخاصة إذا ما قورن بماعليه الحال فى نطاق بعض التنظيمات الدولية الأخرى . ويظهر ذلك ، وبشكل خاص ، فيما يلى[٧] :

(أ) فأولاً ، يؤخذ على اجتماعات القمة العربية أنها لا تزال إلى اليوم بعيدة عن الإطار المؤسسى الكامل ، إذ ما زال الجدل قائمًا بشأن إمكان اعتبارها تمثل إضافة جديدة لمؤسسات العمل العربى المشترك ، أم أنها مجرد ظاهرة عرضية . وبعبارة أخرى ، فإنه يؤخذ على هذه الاجتماعات أنها لا تتم بشكل دورى كما هو الحال مثلاً فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، أو فى إطار دول الاتحاد الأوربى . وعليه ، فقد آن الأوان لإعادة النظر فى هذه المسألة لحسم هذا الجدل القائم بشأن الوضع القانونى لمؤتمرات القمة العربية وعلاقتها بمؤسسات العمل العربى المشترك ، وبخاصة جامعة الدول العربية ، وكذا من أجل النص على انعقاد هذه المؤتمرات بشكل دورى مرة كل سنة على الأقل .

(ب) كذلك ، فإنه يؤخذ على اجتماعات (مؤتمرات) القمة العربية هذه تغيب عدد ، ليس بالقليل ، من الملوك والرؤساء العرب عن المشاركة فيها ، الأمر الذى يقلل كثيرًا من مصداقيتها ، وذلك بعكس الحال بالنسبة إلى اجتماعات قمة دول الاتحاد الأوربى أو اجتماعات القمة الإفريقية . وإزاء ذلك ، فإننا نرى ضرورة أن تتضمن المقترحات الخاصة بتطوير

مؤسسات العمل العربى المشترك وتحديثها التشديد على وجوب أن تكون اجتماعات القمة اسمًا ومعنى وليست اسمًا فقط . والأمل معقود على أن يدرك رؤساء الدول فى عموم الأقطار العربية أهمية دورهم فى هذا الخصوص ، ومن ثم يحرصون تمامًا على المشاركة فى هذه الاجتماعات وعدم التذرع بأية حجج للتغيب عنها .

(جـ) وهناك ، من جهة ثالثة ، وإضافة إلى ظاهرتى عدم الدورية والتغيب من جانب عدد من الملوك والرؤساء العرب عن حضور اجتماعات القمة ، حقيقة أن الطابع الدعائى كثيرًا ما تكون له الغلبة فى تحديد مواقف الدول العربية إزاء مشاركتها فى القمة أو رغبتها فى استضافتها ، وذلك بصرف النظر عن أى تقدير جدى لمدى أهمية النزاع أو الموضوع الذى اجتمعت هذه القمة خصيصًا لمعالجته. لذلك ، فقد أضحى متعينًا - والحال كذلك - أن تتضمن مشروعات تطوير العمل العربى المشترك إشارة صريحة ليس فقط إلى دورية اجتماعات القمة العربية فى إطار الجامعة ، وإنما أيضًا إلى مكان انعقادها ، وبحيث يشار إلى أنه فى حالة عدم الاتفاق على ذلك تجتمع القمة فى المقر الدائم للجامعة بالقاهرة .

ثانيًا - حاجة مؤسسات العمل العربى المشترك إلى علاقة قانونية صحيحة تقوم فيما بينها :

مما هو غنى عن البيان ، أن منظومة العمل العربى المشترك تتكون الآن من أربع مجموعات رئيسية من المؤسسات أو الهيئات المشتركة . وهذه المؤسسات الجماعية الأربع هى : جامعة الدول العربية ، التنظيمات أو التجمعات العربية الإقليمية أو الجزئية (مجلس التعاون الخليجى ، الاتحاد المغاربى) ، المنظمات العربية المتخصصة (كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل العربية) ، والهيئات والتنظيمات العربية غير الحكومية (كاتحاد المحامين العرب ، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان) .

وتقديرنا ، أن علاقة التنسيق بين أطراف هذه المجموعات الأربع من المؤسسات العربية الجماعية ، إنما هى علاقة واهنة للغاية ، بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأننا لانكاد نرى وجودًا لها فى الغالب من الأحوال ، وذلك فيما عدا تلك الإشارات الباهتة فى مقدمات بعض المواثيق

المنشأة[٨] . والواقع ، أن غياب التنسيق فيما بين هذه المؤسسات جميعًا هو الذى يعزى إليه - وباتفاق الآراء تقريبًا ومن غير أن نقلل من تأثير العوامل الأخرى - عجزها عن تحقيق حد أدنى مناسب من التكامل الوظيفى فيما بينها .

ولما كانت جامعة الدول العربية هى التى تشغل - وبحق - مركز الصدارة بالنسبة إلى خريطة المؤسسات التى ينهض عليها النظام الإقليمى العربى ، لذا فإن هذه المؤسسة العربية الأم هى التى يجب أن تكون الطرف الأصيل فى أية علاقة تنسيق قانونية يقترح قيامها مع أية مؤسسة أو هيئة عربية أخرى . وبعبارة أخرى ، فإن علاقة التنسيق هذه ينبغى أن يكون طرفاها: جامعة الدول العربيةمن جهة ، وكل مجموعة من المجموعات الثلاث سالفة الذكر - أى التجمعات العربية المحدودة والمنظمات العربية المتخصصة والتنظيمات العربية غير الحكومية - من جهة ثانية .

١ - حول ضرورة التنسيق بين جامعة الدول العربية والتجمعات العربية الجزئية أو المحدودة :

لعلّه يكون من قبيل تحصيل الحاصل التوكيد ، بداية ، على حقيقة أنه لا يوجد ثمة تعارض بين وجود جامعة الدول العربية على قمة التنظيم« الدولى » العربى ، وبين وجود تجمعات أو تنظيمات عربية جزئية أو محدودة كتجمع دول مجلس التعاون الخليجى أو اتحاد دول المغرب العربى ، أو بين أية تجمعات أو اتحادات عربية أخرى قد تنشأ فى المستقبل . فإضافة إلى كون أن ميثاق جامعة الدول العربية يحث صراحة على إنشاء تجمعات أخرى فيما بين عددمن الدول العربية متى كان من شأن ذلك أن يقود إلى خلق روابط أقوى وأوثق بين هذه الدول وبعضها البعض الآخر[٩] ، والمعروف أن بعض التجمعات قد يأتى انتشارها استجابة طبيعية لاعتبارات الجغرافيا والتمايز التاريخى والسياسى لعدد من الدول .

وما دام الأمر كذلك ، فإنه من المرغوب فيه إذا قدر لمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أن تتم وأن يؤخذ بها عملاً ، أن يراعى فى ذلك ضرورة تقنين علاقة قانونية جديدة وصريحة بين الجامعة وبين هذه التجمعات العربية المحدودة . ونرى أن من الأهمية أن تضمن هذه العلاقة المتصورة النص على مايلى على وجه الخصوص :

(أ) النص على تشجيع قيام التجمعات المذكورة - كلٌّ فى نطاق اختصاصه المكانى أو الجغرافى - بالوظائف المنوطة به فى مجال التسوية السلمية للمنازعات التى تثور فيها بين أعضائها ، وذلك على غرار ما هو مشار إليه فى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[١٠] .

(ب) ويتصل بذلك ، من جهة أخرى ، ضرورة النص على إعطاء الأولوية فى التحرك العربى لتسوية نزاع معين ينشب بين دولتين عربيتين عضوين فى أحد التجمعات العربية المحدودة ، ينبغى أن تعطى لهذا التجمع وليس إلى جامعة الدول العربية .

(جـ) كذلك ، فإنه من المهم جدًا أن يراعى فى حالة الموافقة النهائية على إنشاء محكمة العدل العربية - كجهاز قضائى رئيسى فى إطار الجامعة - أن تخول التجمعات العربية المحدودة صلاحية أو الحق فى التقدم إلى هذه المحكمة لطلب الفتاوى بشأن المسائل القانونية التى تثور فى نطاق اختصاص كل منها . كما أنه من المهم ، أيضًا ، أن ينظر إلى هذه المحكمة بوصفها « محكمة استئناف » عربية تستأنف أمامها الأحكام التى تصدر عن الأجهزة القضائية التابعة لهذه التجمعات المحدودة إذ اقدر لها أن تقوم .

(د) كما أنه قد يكون من المهم جدًا أن تتضمن العلاقة القانونية المقترحة بين جامعة الدول العربية وبين التجمعات العربية المحدودة نصًا يشير إلى وجوب ألا تنتهج هذه التجمعات سياسة خارجية تتناقض فى مجملها وبشكل صريح مع السياسات الخارجية التى تنتهجها الدول العربية فى إطار الجامعة . ومؤدى ذلك ، فى عبارة أخرى ، أن أى محاولة لإعادة بناء جامعة الدول العربية ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن هذه التجمعات العربية لا يمكن أن تكون بديلاً عن هذه الجامعة بأى حال من الأحوال .

٢ - جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة :

يمكن القول ، بصفة عامة ، بأن الملامح الأساسية للشكل المقترح للعلاقة القانونية التى يتعين أن تقوم بين جامعة الدول العربية ، وبين المنظمات العربية المتخصصة التى نشأت فى إطارها أو تعمل بالتعاون معها ، إنما تتمثل بحسب رأينا فى الآتى :

(أ) فنقطة البدء ، فى هذا الخصوص ، تكمن فى وجوب المبادرة إلى الاتفاق على شكل موحد لهذه العلاقة يستفيد مما استقر عليه العمل فى إطار بعض تجارب التنظيم الدولى

الأخرى، وخاصة تجربة التنسيق فيما بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الموصولة بها من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) وثانيًا : نرى أنه من اللازم الاعتراف للمنظمات المتخصصة التى نشأت فى إطار الجامعة بالشخصية القانونية الدولية المستقلة ، لأن الحديث عن وجوب تعزيز العلاقة بين الجامعة وهذه المنظمات لا ينبغى أن يكون على حساب الشخصية القانونية المستقلة لهذه الأخيرة . وعلى ذلك ، فإن إبرام « اتفاقات وصل » بين المنظمات العربية المتخصصة - كل على حدة - وبين جامعة الدول العربية ، يمكن أن يكون مفيدًا فى صياغة علاقة قانونية جديدة بينهما .

(جـ) كذلك ، وكما أشرنا ، فى حالة التجمعات العربية المحدودة ، فإنه قد يكون من المرغوب فيه تمامًا أن تخول المنظمات العربية المتخصصة سلطة التقدم إلى محكمة العدل العربية - حال قيامها - لطلب الفتاوى منها بشأن المسائل القانونية التى تثور فى نطاق مباشرة كل منها لاختصاصاتها ، وكذا فيما يتصل بالعلاقات المتبادلة فيما بينها .

(د) وأخيرًا ، وربما ليس آخرًا ، فإنه من الضرورة أن يعاد النظر فى توزيع مقار المنظمات العربية المتخصصة ، وبحيث ينص فى أى تعديل يتم إدخاله على الشكل القانونى الحاكم لعلاقتها بالجامعة على وجوب ألا تستضيف الدولة العربية الواحدة أكثر من منظمتين فقط من هذه المنظمات .

٣ - الحاجة إلى علاقة واضحة بين جامعة الدول العربية وبين المنظمات العربية غير الحكومية :

بات من المسلم به ، فى الوقت الراهن ، أن المنظمات والهيئات الحكومية عمومًا - الوطنية منها والدولية على حد سواء - تضطلع الآن بدور مهم وفى مختلف المجالات ، وبخاصة تلك التى تتعلق منها بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان[١١] . وإضافة إلى ذلك ، وحيث أن الاقتراب الوظيفى فى دراسة قضايا التكامل الإقليمى هو الذى أصبح يعوّل عليه اليوم بدرجة كبيرة عن ذى قبل ، لذا فإننا نخلص إلى القول بأن تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك يستلزم - ولا شك - ضرورة إيجاد علاقة قانونية واضحة بين جامعة

الدول العربية بوصفها المنظمة العربية الأم من ناحية ، وبين المنظمات العربية غير الحكومية من ناحية أخرى .

ويمكن لهذه العلاقة أن تقوم على التصور التالى :

(أ) **فأولاً** : من المفيد أن ينص فى ميثاق جامعة الدول العربية - حال الاتفاق على تعديله أو إعادة النظر فيه - على آلية معينة للتشاور بين الجامعة وبين المنظمات العربية غير الحكومية ، وذلك فيما يتصل بالمسائل التى تدخل فى نطاق الولاية العامة للجامعة .

(ب) واتصالاً بالجامعة إلى آلية التشاور هذه ، فإن منح المنظمات العربية غير الحكومية أو الاعتراف لها « بوضع المراقب » لدى الجامعة وفيما يتصل بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، إنما يصير أمرًا جديرًا بالتفكير فيه بجدية ، حيث أن من شأن ذلك أن يتيح الفرصة لتنسيق المواقف والسياسات إزاء هذه الموضوعات .

(جـ) ومن ناحية ثالثة ، فإننا نرى أنه وإن كانت خبرة الأمم المتحدة - من خلال جهازها القضائى الرئيسى وهو محكمة العدل الدولية - إنما تكشف بوضوح عن حقيقة أن نص المادة ٧١ من ميثاقها لم يسوغ للمنظمات الدولية غير الحكومية التمتع بالحق فى طلب الفتاوى من المحكمة المذكورة[١٢] ، إلا أن ذلك لا يحول دون إمكان القول بأن الجهاز القضائى لجامعة الدول العربية ينبغى أن ينص فى نظامه الأساسى - حال الاتفاق النهائى على ذلك - على أحقية المنظمات العربية غير الحكومية فى التقدم إلى هذا الجهاز لطلب الفتاوى منه بشأن المسائل القانونية التى تدخل ضمن نطاق اختصاص أى منها .

(د) ثم إن تعزيز دور المنظمات العربية غير الحكومية فى إطارر منظومة النظام العربى ، يستلزم أيضًا أن تبادر الجامعة من جانبها وقدر المستطاع إلى تقديم الدعم المالى لهذه المنظمات ذات الموارد المحدودة أصلاً . ولا شك فى أن أهمية هذا الدعم إنما تتمثل بالأساس فى تخفيف الضغوط السياسية التى قد تتعرض لها المنظمات المذكورة من جانب هذه الدول العربية أو تلك، مما يعطيها - أى المنظمات العربية غير الحكومية - قدرًا أكبر من حرية الحركة . والواقع أن الدعم الذى يمكن أن تقدمه جامعة الدول العربية فى هذا الخصوص ليس مقصورًا على الجوانب المالية ، وإنما من المتصور أن يأخذ أشكالاً أخرى إضافة إلى العون المالى . ومن ذلك ،

مثلاً ، القيام بنشاطات مشتركة أو دعوة المنظمات المذكورة لممارسة بعض أنشطتها - عند الضرورة - فى مقر الجامعة ، حتى ولو كان ذلك على سبيل الاستثناء .

ثالثا - تطوير آليات صنع القرارات فى مؤسسات العمل العربى المشترك كمدخل لزيادة فعاليتها ورفع مستوى أدائها :

غنى عن البيان أن السمة الغالبة فيما يتعلق بآليات صنع القرارات فى مؤسسات العمل العربى المشترك تكمن فى حقيقة أن القرارات المهمة التى تصدر عن هذه المؤسسات ، إنما تصدر بالتطبيق لقاعدة الإجماع[١٣] . وقد أضحى من المسلم به الآن أن هذه القاعدة ليست ملائمة لنجاح أية محاولة للتعاون أو التكامل فيما بين مجموعة من الدول ، وذلك لسببين :

الأول ، ومؤداه أن الأخذ بقاعدة الإجماع هذه يتناقض ولا شك ومقتضيات العمل الجماعى ، ومع الحاجة إلى إدارة العلاقات الدولية المتبادلة بطريقة ديمقراطية . وأما السبب الثانى ، فيتمثل فى حقيقة أن الأخذ بقاعدة الإجماع كأساس لصدور القرارات فى المنظمة الدولية ، إنما ينال إلى حد كبير من إرادتها الذاتية وبالتالى من قدرتها على التحرك والمبادرة فى مواجهة الدول الأعضاء .

وواقع الأمر ، أنه وإن كان العدول - فى إطار مؤسسات العمل العربى - عن قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو الموصوفة لن يكون بأى حال هو العصا السحرية التى يمكن أن تقيل هذه المؤسسات من عثرتها[١٤] ، إلا أننا نرى - مع ذلك - أهمية المبادرة إلى تعديل المواثيق العربية التأسيسية للأخذ بالقاعدة الثانية المشار إليها ، وذلك لضمان قدر أكبر من حرية الحركة والفعالية لهذه المؤسسات .

وبعبارة أخرى ، أن المبادرة إلى تعديل المواثيق العربية التأسيسية بما يسمح بإحلال قاعدة الأغلبية محل قاعدة الإجماع ، مع النص على عدم قصر القرارات التى تتمتع بقوة النفاذ الفورى والمباشر فى مواجهة الدول الأعضاء على المسائل الإجرائية أو ذات الأهمية المحدودة ، ربما يكون من شأنه - ولا شك - دعم العمل العربى المشترك وتعزيزه ، ومع عدم التقليل فى الوقت ذاته من دور الإرادات السياسية للدول العربية فى هذا الشأن .

رابعًا - تفعيل نظام الأمن الجماعي العربي وآليات التسوية السلمية للمنازعات :

هنا ، أيضًا ، يمكننا القول بأن تجديد النظام العربى للأمن الجماعى وتطوير آليات تسوية المنازعات العربية / العربية ، ينبغى النظر إليهما باعتبارهما يشكلان مدخلين مهمين، ليس فقط لتحديث مؤسسات العمل العربى المشترك والارتفاع بمستوى أدائها ، وإنما أيضًا لحماية المصالح العربية فى مجملها القومية منها والقطرية على حد سواء .

فما هى حدود التطوير الممكنة بالنسبة إلى هذين المجالين : الأمن الجماعى من ناحية ، والتسوية السلمية للمنازعات من ناحية أخرى ؟

١ - نظام الأمن الجماعي العربي :

كما هو معلوم ، فإن الإطار المرجعى لنظام الأمن الجماعى العربى يتمثل فى الحكمين اللذين أوردتهما المادة السادسة من ميثاق الجامعة ، والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك[١٥] . أما المادة الأولى - المادة السادسة من الميثاق - فتنص على أنه : « إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس (مجلس الجامعة) للانعقاد فورًا . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء . ويصدر القرار بالإجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية » . وأما نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك المبرمة عام ١٩٥٠ ، فيقرر مايلى : « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قواتها يعتبر اعتداء عليها جميعًا . ولذلك ، فإنها - عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها - تلتزم بأن تبادر إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » .

والمشاهد ، أن هذه الأطر المرجعية تنطوى على بعض العيوب التى ينبغى العمل بجدية من أجل تلافيها حتى يتسنى تفعيل نظام الأمن الجماعى العربى . ومن هذه العيوب مثلا:

(أ) أن نص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية مازال قاصرًا على إيراد

تحديد واضح للمقصود « بالعدوان » الذى قد تتعرض له إحدى الدول الأعضاء . ولا شك أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب واسعًا أمام التفسيرات المختلفة التى قد تتسبب فى النهاية فى شل حركة الجامعة وعجزها عن الاضطلاع بالمهام المنوطة بها فى هذا الخصوص .

(ب) كذلك ، فإنه ليس بخاف أن صيغة الإجماع التى وردت فى المادة السادسة سالفة الذكر - بشأن التدابير التى يتعين اتخاذها للتصدى لعدوان معين واقع على إحدى الدول العربية عضو فى الجامعة - قد يكون من شأنه الحد من فعالية الجامعة وبالتالى تعطيل تطبيق النص الوارد فى هذه المادة برمته . ولعل حالة الغزو العراقى لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ خير شاهد على مخاطر الابقاء على صيغة الإجماع ، حيث لم يكن فى مقدور مجلس الجامعة - سواء على مستوى وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم يومى ٢ و ٣ أغسطس ١٩٩٠ أو على مستوى القمة العربية الطارئة فى اجتماعها يومى ٩ و ١٠ من الشهر نفسه - الارتكان إلى نص المادة السادسة المذكورة وذلك لتعذر الحصول على الإجماع المطلوب .

(جـ) ثم أن هناك ، أيضًا ، العيب المتمثل فى حقيقة أن جامعة الدول العربية لا تستطيع - من خلال مجلسها - أن تبادر من تلقاء نفسها إلى التدخل لمواجهة عدوان معين واقع على إحدى دولها ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة التى يستطيع مجلس الأمن فيها - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من ميثاقها - أن يتدخل تلقائيًا فى الأحوال التى يتهدد فيها السلم والأمن الدوليان .

(د) ومن جهة رابعة ، هناك العيب المتمثل فى غموض النص بشأن التدابير التى يلزم اتخاذها من أجل دفع العدوان الذى قد تتعرض له إحدى الدول العربية الأعضاء فى الجامعة ، هذا ناهيك عن أن نص المادة السادسة ، سالفة الذكر ، قد تحدث عن « التدابير » التى يتعين اللجوء إليها لحمل الدولة المعتدية على الانصياع لقواعد الشرعية العربية دون أن يشير إلى الجهاز الذى تناط به متابعة تنفيذ مثل هذه « التدابير » .

وتقديرنا ، أن مثل هذا القصور الذى انطوى عليه نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة ينبغى العمل على تصحيحه على النحو الذى يتيح للجامعة حرية حركة أوسع تستطيع بموجبها أن تتدرج فى فرض الجزاءات بحسب ظروف كل حالة على حدة ، ودون الحاجة إلى عقوبة الفصل أو الطرد مرة واحدة . وبعبارة أخرى ، فقد يكون من المفيد التوكيد هنا على حقيقة أن أية محاولة جادة لإعادة بناء جامعة الدول العربية - كركيزة أساسية للعمل

العـربى المشترك - بهدف الارتقاء بأدائهـا وبـالـذات على صعيد دعم قـدراتها فى مجال الأمن الجماعى والتصدى للعدوان الذى قد تتعرض لـه إحدى الدول العربية ، ينبغى أن تأخذ - أى مثل هذه المحاولـة - بعين الاعتبار ضرورة إعادة النظر فى نظام الجزاءات التى تـوقع على الدولة المعتدية .

والواقع ، أنـه إذا كانت معاهـدة الدفـاع العربى المشترك قد اعتبرت - وبحق - بمثـابة خطوة مهمة على صعيد دعم الأمن الجماعى على المستوى العربى ، خاصة إذاما قورنت بميثاق جامعـة الدول العـربية ، إلا أن هـذه المعاهـدة للأسف مـاتزال مجمدة ومقصـورة على الجانب النظرى وحده .

٢ - نظام التسوية السلمية للمنازعات :

هناك إجماع يكاد يكون عـامًا على حقيقة أن النظام العربى لتسوية المنـازعات العربية - العربية ، وعلى المستويين الجماعـى والمحدود ، إنما هو نظام قاصر منذ البدايـة ولا يزال كذلك إلى اليوم[١٦] .

والواقع ، أنـه حيث أن المقام لا يتسع للبحث فى تقـدير مدى فعـالية النظـام العربى فى إدارة المنازعـات التى تثـور فى إطار العـلاقات بين أطرافـه ، وبطريقـة إيجابية تحفـظ على هذا النظام تماسكـه وتبقى على قوة دفعـه فى مواجهة التحـديات التى تعترضـه، لذا فقـد يكون من المفيدأن نعكف هنـا على مناقشـة بعض الأفكار التى من شأنها معـالجة أوجه القصـور فى هذا النظـام واعطائه المزيـد من قـوة الـدفع التى تمكنه من الاضطـلاع بـوظيفتـه فى مجال التسويـة السلمية للمنازعات .

وتشمل هذه الأفكار ، بحسب رأينا ، ما يلى بالأساس :

(أ) فبداية ، ثمة ضرورة حالة لأن ينص ميثاق جامعة الدول العربية على أهمية أن يُمكّن مجلس الجامعـة من الاجتماع على وجه السرعـة ، وذلك أسوة بما عليـه الحال بالنسبـة إلى مجلس الآمن التابع للأمم المتحدة[١٧] . ولا شك أن إتاحة الفرصة لمجلس الجامعة للتحرك المبكر من أجل تسـوية نـزاع معين بين دولتين عربيتين قـد يكون مهمًا للغـاية فى الحيلـولة دون تطـوره أو تصعيده .

(ب) كذلك ، فإن من بين الأفكار الجديرة بالمناقشة فيما يتعلق بتحديث آليات تسوية المنازعات فى إطار منظومة العلاقات العربية - العربية ، ما سبق أن أشرنا إليه بشأن اجتماعات القمة العربية . فكما سلف القول ، فإن خبرة العمل العربى المشترك تكشف بوضوح عن حقيقة أن دبلوماسية القمة العربية - الشاملة أو المحدودة ، يمكنها أن تضطلع بدور أساسى فى معالجة بعض الخلافات المستعصية ، إن لم يكن بواسطة المؤسسات ذاتها المعنية بالعمل العربى المشترك ، فعلى الأقل فى إطارها أو تحت مظلتها ، وخاصة إذا ما رُوعيت فيها الشروط المعمول بها فى العديد من التجارب التنظيمية الإقليمية الأخرى كشرط الدورية فى الاجتماعات والشروط الخاصة بمستوى التمثيل ومكان الانعقاد .

(جـ) كما أننا نرى أن أى تعديل يقترح إدخاله على الوثائق التأسيسية التى ينهض عليها النظام العربى لتسوية المنازعات، ينبغى أن يسقط وسيلة التحكيم من هذه الوثائق دون تردد . ومرد ذلك - وإذا ما أخذنا ميثاق جامعة الدول العربية كمثال - إلى حقيقة أن الدول العربية المتنازعة تستطيع فى أى وقت ، وحتى من دون الحاجة إلى وجود اتفاق سابق بينها ، أن تقرر اللجوء إلى التحكيم كوسيلة قانونية لتسوية نزاعاتها متى رأت ذلك ملائماً . وإضافة إلى ماتقدم ، فإن التحكيم هو من حيث الأصل نظام قانونى متكامل ، ومجلس جامعة الدول العربية - وغيره من الأجهزة المماثلة - هو بحكم طبيعة تشكيله وبوصفه جهازًا سياسيًا لايمكنه أن يقوم بدور هيئة التحكيم بالمعنى الدقيق الذى استقر عليه العمل الدولى . ولكن ، لا مانع من الابقاءعلى النص كما هو عليه ، وذلك متى كان القصد من الإشارة إلى التحكيم فى المواثيق العربية التأسيسية - وأسوة بما هو عليه الحال فى المادة ٣٣/ أ من ميثاق الأمم المتحدة - هو مجرد ذكر للوسائل السلمية التى تستطيع الدول المتنازعة أن تلجأ إليها لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات ذات طابع قانونى . ومتى كان ذلك هو المقصود ، فإن الحديث - مرة أخرى - عن ضرورة وجود جهاز قضائى - أو إن شئت فقل أجهزة قضائية - فى إطار مؤسسات العمل العربى المشترك ، إنما يصير أمرًا لازمًا ، وذلك للاعتبارات التى سلف بيانها بشأن حدود الدور الذى يمكن لمثل هذا الجهاز أن يضطلع به فى مجال دعم النظام العربى لتسوية المنازعات .

خامسًا - تطوير دور الأجهزة الإدارية وتعزيز فكرة الوظيفة العامة العربية :

ربما يكون من المناسب ، ونحن نتحدث عن تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك ، أن نؤكد على حقيقة أن أى محاولة جادة للنظر فى هذا التطوير ينبغى أن يولى أهمية خاصة للجهاز الإدارى فى نطاق كل واحدة من هذه المؤسسات ، ومع الأخذ بعين الاعتبار التعاظم المطرد فى دور الأمانات العامة فى نطاق المنظمات الدوليةعلى وجه العموم .

ومن الأفكار المهمة والجديرة بالمناقشة فى هذا الخصوص ، نشير إلى ما يلى :

١ - فهناك ، أولاً ، الفكرة المتمثلة فى ضرورة المبادرة إلى وضع توصيف قانونى صريح وواضح لمفهوم « الوظيفة العامةالعربية » . وينبغى أن يراعى فى هذا التوصيف توفير العناصر اللازمة لإيجاد « الموظف القومى العربى » ، الذى يقدم ولاءه القومى أو ولاءه للوظيفة العامة العربية القومية على ولائه الوطنى أو القطرى ، عند اللزوم.

٢ - كذلك ، فإن البحث فى سبل تطوير أداء الأجهزة الإدارية فى نطاق مؤسسات العمل العربى المشترك ، يتعين أن يكون أحد منطلقاته الأساسية هو أن يقوم - قدر الإمكان - على «مبدأ التوزيع الجغرافى العادل » عند اختيار الموظفين العاملين فى هذه الأجهزة . كما يتعين أن يكون الاختيار ، فى جميع الأحوال ، مبنيًا على اعتبارات الكفاءة والنزاهة والموضوعية وليس اعتبارات المجاملة .

٣ - وهناك ، أيضًا ، الفكرة التى نطرحها فى هذا الخصوص ، والتى تقوم على أهمية الأخذ بقاعدة التداول فى المناصب القيادية العليا فى مؤسسات العمل العربى المشترك ، وبحيث تتاح الفرصة لمواطنى عموم الدول العربية -.ومن دون الافتئات على معايير الكفاءة والاقتدار والموضوعية - لشغل بعض هذه المناصب العليا(١٨) .

٤ - كذلك ، ومع تسليمنا بأن الأدوار المهمة التى يضطلع بها بعض شاغلى الوظائف العليا فى الأجهزة الدولية عمومًا - كوظائف الأمناء العامين ، والأمناء العامين المساعدين - إنما تعتمد بالدرجة الأولى وبالأساس على القدرات الذاتية لدى الأشخاص المعنيين ، إلا أننا نرى - مع ذلك - ضرورة إعادة النظر فى النصوص التأسيسية والمبادرة إلى تعديلها بما يكفل

تحويل شـاغلى المناصب المذكورة سلطـات واختصاصـات أكبر ، ليس فقط فيما يتعلق بتسيير العمل الإدارى اليـومى ، وإنما أيضًـا - وبصفة خـاصـة - فيما يتصل بالقضـايـا ذات التأثير الكبير على أداء مؤسسات العمل العربى المشترك .

٥ - وأخيرًا ، فإننا نـرى أن محاولة الإفـادة من تجربة المحكمـة الإدارية لـلأمم المتحدة فى تطوير المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية - على نحو يجعل منها أداة قادرة بحق على توفير الضمانات القـانونيـة التى تكفل حسن اضطـلاع الموظف العام العـربى بواجبـاته الـوظيفية باستقلال تام ودونما خوف أو تهديد ، سـواء من جانب دولته أو من جانب دولة المقر ، أو حتى من جانب قياداته الإدارية الأعلى - إنما تصير فى واقع الأمر مطلبًا أساسيًا .

غايـة القول ، إذن ، وفى ضوء ما سبق ، نخلص إلى أن التصـدى بقوة للأفكار المطـروحة الآن بشأن صيـاغة شرق أوسط جـديد أو نظـام إقليمى جديـد فى المنطقة ، سيظل مـرهونًـا فى التحليل الأخير بقدرتنا - نحن العرب - على إحداث تطـوير حقيقى فى آليات العمل العربى المشترك . ومن هنا ، نرى أنـه من الأهمية أن تبادر الدول العربية إلى التحـرك بخطوات حثيثة وجدية من أجل إعادة تقويم نظرتها السياسيـة لدور المؤسسات العربية التى ينهض عليها هذا العمل .

الهـــوامش

(١) راجع لمزيـد من التفصيل وللباحث نفسـه : تحديث مؤسسـات العمل العربى المشترك ، بحث مقـدم إلى المؤتمر السنوى العـاشر للبحـوث السياسيـة (٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦) ، القـاهـرة : مـركـز البحـوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة .

(٢) ومن ذلك مثلاً : د . السيـد محمد المدنى ، الحاجـة إلى إنشاء محكمة عـدل عربية فى إطـار جامعـة الدول العربيـة ، المجلة المصريـة للعلوم السياسيـة ، يوليـو ، ١٩٧٠ ، د . محمد عزيـز شكرى ، محكمـة العدل العربيـة المرتقبة ، مجلة شئـون عربية ، يـونيو ١٩٨١ ، أحمد الـرشيدى ، حول ضرورة الجهـاز القضائى فى نطاق جامعة الدول العربية ، مجلة شئون عربية ، سبتمبر ١٩٨٩ .

(٣) المرجع السابق مباشرة ، ص ص ٢٧-٢٦ .

(٤) راجع مثلاً نصوص المواد : ١ ، ٥ ، ٦ من ميثاق جامعة الدول العربية .

(٥) راجع نص المادة الأولى من ميثاق الجامعة .

(٦) انظر ، مثلاً ، فى هذا الخصوص : أحمد الرشيدى ، دور دبلوماسية القمة فى تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة ، مجلة شئون عربية ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ص ٦٩ وما بعدها .

(٧) راجع فى إشارة لذلك : ثنـاء فؤاد عبد الله ، مؤتمرات القمة العربية بين الإنجـاز والاخفاق ، مجلة المستقبل العربى ، أكتوبر ١٩٩٦ .

(٨) انظر على سبيل المثال مقـدمات الاتفاقات المنشئة لكل من : مجلس التعـاون لدول الخليج العبية والاتحاد المغاربى .

(٩) راجع نص المادة ٩ من ميثاق الجامعة .

(١٠) نص المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١١) فى إشارة إلى الدورر المتـزايد للمنظمات غير الحكومية الوطنية منهـا تقرير الأمة فى عام ، القاهـرة : مركز الدراسات الحضارية ،١٩٩٤ .

(١٢) راجع نص المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٣) نص المادة ٦ من ميثاق جامعة الدول العربية مثلاً ، وكذا نص المادة ٥/ ١ من عهد عصبة الأمم .

(١٤) انظر مثلاً : د . أحمد عبد الونيـس شتا ، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعـة الدول العربية ، فى : جميل مطر ، د . على الـدين هلال (محرران) ، جـامعة الدول العـربية : الخبرة التاريخيـة ومشروعات التطـوير ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٩-٣١ .

(١٥) أحمد الرشيدى ، وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التصدى للعدوان ، مجلة شئون عربية ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٦ وما بعدها .

(١٦) راجع أيضًا للباحث بشأن ملامح النظام العربى لتسوية النزاعات ، وخاصة فى نطاق جامعة الدول العربية : وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التسوية السلمية للمنازعات : محاولة للتقويم ،فى : جميل مطر ، د . على الدين هلال (محرران) ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٩ وما بعدها .

(١٧) راجع نص المادة ٢٨/ ١ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٨) لاحظ مثلاً أن أيًا من الأمناء العامين فى المنظمات الدولية الآتية : الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الإفريقية ، منظمة المؤتمر الإسلامى ، لم ينتخب من بين مواطنى دولة المقر .

تعقيبات .. ومناقشات

المحـــور السيـاسـى والثـقـافـى

مناقشات الجلسة الخامسة

أ . سعيد على نور :

أتصور أن علينا تحديد مفهوم الثقافة وفق السياق التاريخى للحوار بين الشمال والجنوب وأعنى بالثقافة المرجعية فى الفكر العربى أو المتوسطى مقابل فكر شمال المتوسط . وفى ذلك ، علينا أن لا نلتزم بالكيفية التى يحددها الآخر لفهم الثقافة ، مفترضين حسن نية الآخر وسوء نيته أيضًا . وهناك أتساءل ، كيف تفشت هذه الدعوة (للحوار . .) مع ما ينسب للعرب حول الإرهاب وما يقال عن العدو البديل ؟ . هل ينبغى الحوار الثقافى دعم فرص التعاون السياسى والإقتصادى ؟ .

من الواضح أن المتغيرات التى حدثت بين شمال المتوسط وجنوبه على صعيد العلاقات لم تهز الثوابت إن ما تغير لم يكن على المستوى الكافى لتغيير العلاقة ، بل أنه ثبت فى ذهنية العرب عقلية المغلوب ، وثبت فى ذهن الآخرين عقلية الغالب .

أ. حلمى شعراوى :

أوجّه النظر إلى أن الثقافة السياسة تطرح فكرة الحوار فى مفهوم أوروبا إنطلاقًا من مفهومهم للدولة . نحن نوافقهم كثيراً على أنهم فى طريق الإتحاد ، بينما هم لا يوافقون على مفهوم الثقافة السياسية عندنا على أساس وحدة عربية . إلخ . وقد ينبغى وضع ذلك كعنوان بالنسبة لورقة الدكتورة نادية مصطفى .

العنوان الآخر ، يتعلق بفكرة ثقافة السلام كمجال للحوار . . ففى النهاية هناك ملامح لما يشبه بين قوسين «المؤامرة» ، هناك توجه لدفع فكرة ثقافة السلام من جانب البعض كأسبانيا واليونسكو . . وهذه مسألة جديرة بالمناقشة .

أ. إمام غريب :

سؤالى يتصل بحق اللاجئين فى العودة . إذا طبق هذا الحق ، هل سيعود الفلسطينيون الموجودون بالفعل فى البلاد العربية وأوروبا ؟ . . أشك فى ذلك ، وتحديداً أعتقد أن الفلسطينيين فى مصر لن يقبل كثيرون منهم بالعودة ، خاصة وأن لديهم إرتباطات مادية ، وقد رتبوا أوضاعهم على الاستقرار فى مصر .

لقد ذكر أ. الأزعر فى ورقته ، ضمن الخلفيات التاريخية لقضية اللاجئين أن «حسنى الزعيم» و «نورى السعيد» ، تحدثوا عن توطين اللاجئين ، وأن الزعيم عرض توطين ٢٥٠ ألف لاجئ فى سوريا . . وأتصور أن هناك دومًا مغالطة . . إننا كثيرًا ما نعتمد على المراجع العربية ، ولا نعود للمراجع الأجنبية ، فكيف يعرض حسنى الزعيم ٢٥٠ ألفًا ، بينما الوثائق الأمريكية تقول إنه فى عام ١٩٥٥ ، كان عدد اللاجئين فى سوريا لايتعدى ٥٠ ألفًا ؟.

وفى كتاب «باتريك سيل» عن «الصراع على سوريا» ، ذك أن هدف حسنى الزعيم ، هو لقاء «بن جوريون» زعيم إسرائيل . . هناك إذن أعمال مخالفة لنيات الحكام . وقد كانت سوريا آخر من وقع الهدنة مع إسرائيل سنة ١٩٤٩ .

أ. ميرفت غزال :

لا أتفق مع أ. الأزعر فى موضوع الشتات حيث أنه ذكر عدم إستحسانه لمفهوم الشتات الفلسطينى مفضلاً مفهوم اللاجئين . . لأنه إذا أخذنا الشتات بمعنى التفرق ، فالفلسطينيون شعب مبعثر فى كل الجهات ، ولا يمكن إلغاء فكرة الشتات عن الشعب الفلسطينى .

رد أ. محمد خالد الأزعر :

١ - هناك فرق بين إقرار حق العودة والسماح به . . فحتى لو بلغ الأمر بخروج الفلسطينيين كلهم من فلسطين ، فلابد من إقرار حريتهم فى ذلك ، وحريتهم فى العودة . أما مسألة إختيار البعض ، لسبب أو آخر ، عدم ممارسة هذا الحق فقضية أخرى . والفلسطينيون اللاجئون عمومًا بين حالتين : إما أولئك الذين يعانون إعساراً ماديًا وهم الأغلبية العظمى ، وإما أولئك الذين أثروا ثراء معينًا بنضال مرير فى الحياة لكن كليهما معرض للإضطهاد فى لحظة معينة . لقد جرى التخلص من فلسطينى الكويت فى إطار أزمة معينة (١٩٩٠ - ١٩٩١) خلال فترة محدودة .

٢ - كون سوريا كانت تستضيف ٥٠ ألفًا فقط من اللاجئين فى العام المذكور (١٩٥٥) لايعنى عدم استعدادها لتوطين ٢٥٠ ألفًا ، بتحويل لاجئين إليها من أماكن أخرى .

هذه مسألة منطقية والعدد ليس هو المحدد للموقف السياسى من قضية التوطين قبولاً أو رفضًا .

٣ - فيما يتعلق بمفهوم الشتات . يدور فى ذهنى وأنا أفضل إستخدام مفهوم اللاجئين ، أن هذا المفهوم الأخير ينطوى على وصف حالة سياسية - قانونية . الشتات لا يعنى بالضرورة هذا المضمون . فقد تكون أسرة معينة مشتتة دون أن يعنى ذلك إطلاقًا أنها أسرة لاجئين . اللجوء واللاجئون لهما وضع محدد فى القانون الدولى ، وكذا فى القوانين التى أقرتها بعض النظم الإقليمية . . . عربيًا مثلاً ، هناك بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين فى البلاعد العربية المقر عام ١٩٦٦ .

٤ - إختلاف مواقف الفلسطينيين فى مصر عنهم فى سوريا أو الولايات المتحدة . . إلخ ، هذا الإختلاف فى وجهات النظر ، تبعًا للظروف الموضوعية ، هو تعبير عن إتجاهات . . التعدد سمة من سمات الشعب الفلسطينى ، مع وجود ثوابت بالطبع . الأسرة الواحدة قد تعرف هذه الإتجاهات . وهذا فى حقيقة الأمر يؤكد أن الفلسطينيين شعب كأى شعب آخر . فيه المقاتلون وفيه غير المقاتلين ولا تنسحب صفة معينة على الجميع بسهولة . ويعنى ذلك أيضًا أن المطلوب هو «أنسنة» الشعب الفلسطينى ومن ثم أن يعيش كأى شعب آخر .

رد د. نادية مصطفى :

١ - بالنسبة لمفاهيم الثقافة السياسية وثقافة السلام وغيرها ، يلاحظ أننى لم أتوقف عند قضايا بعينها وإنما قدمت إطارًا عامًا .

٢ - الغرب ليس كتلة واحدة جامدة . هناك قوى كثيرة سياسية ومدنية ، ما يعنى ضرورة ألا نعمم المقولات لنطبق على الغرب كله ، هناك قوى غربية يمكن الحوار معها .

٣ - هناك ثقافة غربية يمكن أن أتجه إليها لأقرأ أو أتعلم . . ولكننى لا أقول إنها الثقافة الوحيدة . ومن الضرورى رفض المركزية الثقافية . . أنا أرتضى ثقافة الآخر وأتعامل معها ، وأرفض الهيمنة أو إلغاء الخصوصية السياسية ذات الأطر المعرفية المختلفة .

مناقشات الجلسة السادسة

د. أحمد ثابت :

تحدث د. حسن أبوطالب بادئًا بفرضية هى أنه رغم وجود مشاكل فى كل تجمع على حدة ، وإرتباطه بأزمات ، فإن هناك شكوكًا فى قدرة التجمعات على دعم المشروع القومى العربى . أعتقد أنه كان ينبغى التركيز على هذه الفرضية ، بحيث تتخلل مختلف معالجات البحث .

لقد ركز البحث على الجوانب المؤسسية والوظيفية . وكنت أتصور تحديد مفهوم تجديد المشروع القومى العربى لدى مختلف الإتجاهات الرسمية ، الذى يختلف عن الإتجاهات الفكرية .

أيضًا أعتقد أن بحث د. حسن ساوى بين «إعلان دمشق» والتجمعات الآخرى ، الخليجى والمغاربى ومجلس التعاون ، بين أن هناك معطيات معينة ، جيوبوليتيكية لنشأة التجمعين المغاربى والخليجى ، والأنظمة المتقاربة التى تفرض الإختلاف ، بينما إعلان دمشق ، فأعتقد أنه محور نشأ فى ظروف إنحسار فى المزاج والواقع العربى . . لذلك فقد كرس هذا الإعلان هذا الواقع . . لأنه نشأ لتحقيق مهمة أمنية ، لحماية منطقة الخليج فى مواجهة العراق . وفيما يتعلق ببحث الدكتور الرشيدى ، أتصور أن المجتمع المدنى العربى لابد أن يمثل فى كل وفد رسمى عربى .

أ. مختار شعيب :

قراءة العمل العربى المشترك عبر نصف قرن ، بما فى ذلك التجمعات العربية المختلفة ، تبين أن النظام الإقليمى العربى لم يستطع حتى هذه اللحظة حسم قضية الهوية ، فلا يوجد فى ترتيبات الجامعة العربية ما يعبر عن هذه الفكرة من المشكلات التى أدت إلى إختلاف طبيعة الموظف العربى ، الأخذ بالفكر الليبرالى أو الإشتراكى . . فقد إنعكس ذلك على عمل الموظف داخل الجامعة العربية وعكس نفسه على طبيعة المؤسسات ، بما أفقد النظام العربى فكرة المساءلة ومن الواضح أن هذه الإشكالية سوف تزداد تعقيداً مع بروز ترتيبات إقليمية أخرى كالشرق أوسطية أو المتوسطية .

أ. راندا النابلسى :

على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أليس من المخجل أن تعانى الجامعة العربية من العسر المالى الشديد ، فى وقت الحديث عن تصعيد العمل العربى المشترك ؟ . الهيئة التى تشرف على هذا العمل مشرفة على الإفلاس ، ولا تدفع رواتب الموظفين .

فهل الدول العربية معنية حقًا باستمرار هذه الهيئة ؟ . إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا لاتدفع الحكومات مستحقاتها المالية ؟ . هذا فى الوقت الذى يتولى شخص واحد دفع مليار دولار لدعم الأمم المتحدة ، ونجد «مسكوفيتش» يدفع ملايين الدولارات لتهويد حى فى القدس ، ويفاخر أحد العرب بشراء حطام سيارة الأميرة ديانا ، أو التبرع لحديقة الحيوان فى أحد العواصم الأوروبية .

تذكرنى أزمة الجامعة المالية ، بأزمة «الأونروا» (وكالة غوث الاجئين الفلسطينيين) المالية التى يراد لها التصفية ، وإيجاد بدائل عنها لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

أ. سعيد نور :

تحدث د. حسن أبو طالب عن البعد المؤسسى للتجمعات العربية . . وذكر د. ناصف حتى ، أن هذه التجمعات تقوم على لحظات تفاؤل وأضيف بأن هذه التجمعات تقوم على أساس مصالح طبقية لا علاقة لها بعمل عربى مشترك . . بدليل أنها غير متفقة فى إطار كل تجمع واحد ، فهناك مواقف مختلفة لأعضاء كل تجمع ، وعلينا أن نلاحظ أن هذه التجمعات لا تقبل على غيرها ممن لا يدخل فى إطارها الجغرافى أو المصلحى .

أ. كريم العانى :

ملاحظتى الأولى على بحث د. الرشيدى خاصة بإنشاء محكمة عدل عربية . لقد حان الوقت للتفكير فى إنشاء بعض الآليات غير التقليدية لمواجهة المأزق .

ملاحظتى الثانية ، ، تتعلق بالتجمعات الإقليمية ، إذ أرجو التفريق بين التجمعات والمنظمات المتخصصة . لا أعتقد أن واضعى المادة ٩ من ميثاق الجامعة كانوا يقصدون بالذات إنشاء التجمعات الإقليمية ، وإنما يقصدون تعزيز التجمعات والتعاون بين الدول العربية التى تقوى الجامعة العربية ، لكننا لاحظنا أن التجمع الخليجى جار على دور

الجامعة ، وسحب من رصيدها الفقير . لقد دخل التجمع مثلاً كمنافس للجامعة فى موضوع الحوار العربى الأوروبى . .

أ. محمد عبدالهادى :

سقط من ورقة د. حسن المثلث المصرى السورى السعودى ، ودوره فى مواجهة التحديات العربية الراهنة .

أتوقف أمام مجلس التعاون الخليجى وأتساءل إلى أى مدى يمكن لهذا المجلس دعم العلاقات العربية العربية ، طالما أنه هو نفسه يعيش صراعات بين أعضائه ، كمشكلات الحدود والتعريفة الجمركية والدفاع المشترك .

وطالما أن هذه التجمعات لم تحقق طموح العمل المشترك ، فلا بد من تفعيل دور الجامعة العربية .

د. سليمان المنذرى :

هناك وثيقة أمريكية دعت إلى قيام تجمعات جغرافية على غير أساس عروبى . هذا هو المنطلق الذى نجح منذ عام ١٩٨١ فى الخليج . .

وبالنسبة لإعلان دمشق ، فمن المعروف أن الشق الأمنى لم يتحقق ، والشق الإقتصادى يفتقر إلى آليات التنفيذ . ولا أعتقد أن هذا الإعلان سيتطور إلى نوع من التجمعات الإقتصادية . وأشك فى أن يتحول إلى نواة لسوق عربية مشتركة .

رد د. حسن أبو طالب :

١ - لكى نتعرف على ما يمكن أن تقدمه التجمعات العربية للمشروع القومى العربى ، ينبغى النظر فى مجمل هذه التجربة ، وليس الإقتصار فقط على جوانبها السلبية من هنا نظرنا فى الأبعاد المؤسسية والمجالات الوظيفية ، والوثائق . . كيف ترى هذه التجمعات نفسها وعلاقتها بالجامعة العربية ، وكيف تطور نفسها ، وما هى حصيلة التجربة ، لكى نؤسس عليها خبرات مفيدة .

٢ - أتصور أن وجود فرضية ونقيضها فى العمل البحثى ، يساعد على عدم الإنحياز منذ اللحظة الأولى . إذ يصبح لدى الباحث بدائل فى التفكير .

٣ - لا نستطيع أن نقول أن عام ١٩٨٩ شهد لحظة تفاؤل فقد قام مجلس التعاون العربى وفى عام ١٩٩١ شهد لحظات تشاؤم فقام إعلان دمشق . إن كل تجربة لها خصوصيتها ، وفى كل منها لحظات تفاؤل وتشاؤم وأزمات .

٤ - أتفق مع القول بالحاجة إلى مزيد من الدراسات التجمعات العربية ، كى نكتشف ما إذا كان لديها ما تسحق به فكرة إحياء الجامعة العربية ومسألة تقنين العلاقة بينها وبين الجامعة (النظام العربى) تصب فى هذا الإتجاه .

رد د. أحمد الرشيدى :

١ - شغلت منذ فترة مبكرة بالجامعة العربية وبالتحديات التى تواجه العالم العربى . فنحن مستهدفون الآن فى هويتنا ووجودنا نفسيهما . كل الدول فى العالم لا ترى لها مصيراً إلا فى العمل معًا عبر تكتلات . وعلينا كمثقفين أن نوجه الرسالة نفسها إلى صناع القرار العربى .

٢ - علينا أن نلاحظ أنه حتى لو فكرنا بصورة قطرية ، فإن مصلحتنا كمصريين مثلاً - العمل فى إطار عربى مشترك . ميثاق الجامعة العربية ينص على إمكانية تعديله بثلثى الأصوات . . إذن ما المشكلة فى تجميع ١٦ صوتًا لإنشاء محكمة عدل عربية ؟ . هذا فى حين أن ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن تعديله إلا من خلال آليات شبه مستحيلة .

٣ - قد تكون فكرة السيادة ، وخوف الدول العربية حديثة الإستقلال على سيادتها من مشكلات العمل العربى . علينا كباحثين أن نسلط الأضواء على التطورات الهائلة حول مفهوم السيادة وأن نقول لصانع القرار إن سيادتك لن تتحقق الآن إلا فى الإطار العربى ، إلا إذا عملنا سويًا . ماجدوى أن يكون للدولة علم ونشيد أؤ عملة أو جيش وطنى . . وفى النهاية تكون محترقة من جميع الإتجاهات ؟ .

٤ - القناعات الذاتية للموظف العربى فى دفع العمل المشترك . ولكن علينا إعطاء الموظف العربى حقه والتفكير فى الضمانات وهنا أفرق بين الموظف العربى وبين مندوب الدولة لدى الجامعة العربية . فكمندوب للدولة (مثلاً) من حقى أن أدافع عن مصالحها . . لكن كمصرى يعمل فى الجامعة عليّ أن أناضل من أجل أن تكون كلمة العرب جميعًا هى العليا .

ملاحظات أ. جميل مطر :

تتصل ملاحظاتى بالجلستين الخامسة والسادسة (المحور السياسى والثقافى) .

١ - أشار د. أحمد الرشيدى إى ضرورة التفاعل الإيجابى بين الجامعة العربية والمجتمع المدنى العربى . أتصور أن هناك مشكلة فى تعريف المجتمع المدنى . يقال لنا أن هذا المجتمع غير موجود عربيًا ، ويجب إنشاؤه . هناك حملة عالمية لإنشاء ما يسمى بمجتمع مدنى عربى . مع أن هذا المجتمع موجود قبل الجامعة العربية وقبل إنشاء النظام العربى . المنظمات العربية المتخصصة كانت موجودة قبل الجامعة العربية . المنظمات العربية عابرة حدود المدنية كانت موجودة . ويبدو أن مايحدث الآن هو تجميع قطع متنافرة أغلبها مستورد من الخارج لإقامة ما يسمى بمجتمع مدنى عربى جديد . . وهذا ما أحذر منه . المشكلة هى فى تعامل الجامعة العربية والدول العربية مع هذا المجتمع الموجود أصلاً ، وليس إنتظار ما يقدمه الغرب .

٢ - فى علاقة الإقليمية بالعولمة : هناك رأيان فى سؤالين : هل تمثل الإقليمية عقبة فى طريق العولمة ؟ . أم أن الإقليمية خطوة فى سبيل العولمة ؟ . هناك نماذج تعمل لصالح الإتجاهين ، كالإتحاد الأوروبى ، فثمة من يرى أنه خطوة فى طريق العولمة ، لأن الإقليمية تسهل عمليات التفاوض الجماعى فى الشؤون التجارية والمالية . ولكن ثمة أقاليم ، كجنوب آسيا ، يمكن مناقشة دورها إزاء العولمة .

الصدام الإقتصادى الذى حدث أخيرًا (الأزمة المالية فى شرق آسيا) ، يؤكد أن هذا التجمع كان عقبة فى طريق العولمة . لذلك حدث الصدام ، باعتباره صدامًا حضاريًا - إقتصاديًا . مشكلة جنوب شرق آسيا ، أنهم سقطوا فى حبائل الديون قصيرة الأجل ، التى يطالب صندوق النقد بسدادها فورًا ، مما يحدث أزمة .

٣ - أثيرت مسألة البحث عن عدو من جانب الغرب . وهى قضية جوهرية الولايات المتحدة الآن لا تجد عدوًا . وبذلك فنحن مهددون والسؤال ، لماذا نحن ؟ العالم ملىء بالأعداء ، لماذا العرب والمسلمون ؟ . من التحليلات فى هذا الإطار . . أن أمريكا مهددة من الداخل بالتعددية الحضارية ، مما يشل قدرتها ، وأنها تتجه إلى ماحدث مع الإتحاد السوفيتى ، التفكك . ومن هنا كان البديل هو طرح عدو من العالم النامى ،

كالإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل . . هذا ما طرحه هانجتون وهناك طرح لعالم سياسة إنجليزى نشر فكرته فى السنة الماضية .

تقول الفكرة إن الدول ثلاثة أقسام : دول مابعد الحداثة ، ودول حديثة ، ودول ما قبل الحداثة ، الأولى ، إنتقلت من السيادة إلى مابعد السيادة ، والثانية دول لاتزال تتمسك بالسيادة كأوروبا القرن ١٩ والثالثة ، مثل الصومال وفلسطين ، وهناك خوف من الدول الثانية والثالثة . فالدول الحديثة دول قوية ، عدوانية وتوسعية ، فهى تمثل خطراً على دول مابعد الحداثة ، والدول الثالثة ، دول فوضوية وفى حالة إرتباك شامل . وأى مجموعة إرهابية منها يمكن أن تهدد العالم المتقدم .

نحن فى النظام الإقليمى العربى نجمع هذين الصنفين الأخيرين . مما يجعلنا فى موضع أعداء الغرب . ومن هنا كانت فكرة العداء لنا .

المحاضرة الختامية

مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى (نظرة نقدية مقارنة)

إعـــداد

أ. د. سمعان بطرس فرج الله

منذ مطلع التسعينات ، والجدل لا ينقطع حول مشروعين رئيسيين لاقامة ترتيبات إقليمية جديدة فى منطقة الشرق الأوسط ، وهما : مشروع « الشرق أوسطية » ويسند إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومشروع « الشراكة الأوربية / المتوسطية » ويسند إلى الاتحاد الأوربى ، وبالتحديد إلى بعض دوله الواقعة على الشاطئ الشمالى الغربى للبحر المتوسط . ويرجع الاهتمام المتزايد بهذين المشروعين إلى اختلاف الرأى حول مدى تأثيرهما - سلبًا أو إيجابًا - فى النظام العربى التاريخى القائم فى المنطقة ، والذى استقر مؤسسيًا بإنشاء جامعة الدول العربية فى ١٩٤٥ ، وهو النظام الذى يشخصه كثيرون الآن بأنه يمر بحالة « اهتراء» تجعله عرضة لاختراق مباشر من جانب قوى خارجية - أساسًا الولايات المتحدة وإلى حد ما بعض دول أوربا الغربية فرادى أو مجتمعة - أو من جانب دول إقليمية من خارج النظام - أساسًا إسرائيل وتركيا - بدعم من تلك القوى الخارجية .

وينبغى التأكيد منذ البداية على أنه لا يجوز علميًا الاكتفاء بإطلاق الأحكام المرسلة التى تعنى بتسجيل المواقف السياسية والإيديولوجية التى تستند أساسًا إلى الانتماء القومى العربى . فمن غير المجدى مناصبة مشروع أو آخر العداء لمجرد التأكيد على أن كلاً منهما يهدف إلى تقويض النظام القومى العربى . فإن الانتماء العربى الحقيقى لا يعنى معارضة مبدئية لكل ما هو غير عربى المنشأ ، وإنما يقوم على إدراك واع للعوامل المادية والمعنوية - القائمة - والمستجدة - التى تؤثر فى تفاعلها فى مستقبل المنطقة ككل ، والعمل على تطوير النظام العربى بالقياس إلى تلك العوامل بحيث يصبح قادرًا على الصمود أمام أية محاولة خارجية لاختراقه ، والتعامل مع مفردات المحاولة بقدر أكبر من الفعالية .

وأيًا كانت المنطلقات النظرية لتحليل العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام العالمى من حيث درجة تأثير كل منهما على الآخر ، فلا يشك أحد فى عمق تأثر النظم الإقليمية بالنظام العالمى السائد ، وضرورة تكيفها مع الحقائق العالمية الجديدة . ولا يشذ النظام الإقليمى العربى فى ذلك عن المنظمات الإقليمية الأخرى ، بل قد يكون أكثرها تأثرًا بالنظام الدولى السائد نظرًا للأهمية القصوى - استراتيجيًا وسياسيًا واقتصاديًا - التى يتمتع بها ذلك النظام فى إطار النظام الكونى ككل . وتتم عملية التكيف بفعل ضغوط دولية قوية ، وأيضًا بتأثير عوامل إقليمية ومحلية خاصة بكل إقليم على حدة تعمل إما على تطوير النظام الإقليمى القائم

وتحقيق مزيد من التماسك بين أعضائه فى ظل الظرف العالمية والإقليمية المتغيرة ، أو مواجهة مصير التفكك والاندثار ، وإفساح المجال بالتالى أمام ترتيبات إقليمية بديلة ، تفرضها دول خارجية ، قد تهدر المصالح الآنية للشعوب العربية ، وتحجر على تطلعاتها المستقبلية.

وأول اشكالية تصادف الباحث فى هذا الصدد تتعلق بتحديد المفاهيم الكلية المرتبطة بالظاهرة ، أو الظواهر ، المراد تحليلها . ونقصد بذلك على وجه التخصيص تحديد مفهوم «النظام الدولى الجديد» الذى يهيمن إلى حد كبير على تحديد مفهوم مشروع « الشرق أوسطية » ، ومفهوم مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . لقد قيل إن المشروعين ولدا فى رحم عملية السلام بين العرب وإسرائيل التى بدأت فى مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ . وهذا صحيح . ولكن محاولة التوصل إلى هذا السلام المنشود هى إحدى مردودات « النظام الدولى الجديد » فى المنطقة، ومن ثم فإنه على ضوء تحديد مفهوم هذا النظام يمكن عقد مقارنة بين المحاور الرئيسية لمشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » ، بالقياس إلى مستقبل النظام المرجعى التاريخى القائم وهو النظام العربى .

مفهوم النظام الدولى الجديد :

إن المقصود بالنظام الدولى ، فى مفهومه العام ، هو نمط العلاقة المنتظمة وآلياتها ، بين القوى الفاعلة الرئيسية على الساحة العالمية بالقياس إلى توازن القوى فيما بينها ، بالإضافة إلى المبادئ والقيم التى تحكم تلك العلاقة .

وتتغير الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظام ، كما تتغير أسسه القيمية بالقياس إلى تغير قدرات أعضائه الفاعلين فيه . بهذا المعنى ، مر النظام الدولى ، عبر العصور ، بعدة تغيرات اختلف نمط العلاقة فيها ، على المستوى الهيكلى ، وعلى المستوى القيمى ، من مرحلة إلى أخرى .

وعلى المستوى الهيكلى ، تميز النظام الدولى الذى قام كأحد مردودات الحرب العالمية الثانية ، بوجود قطبية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يستأثر كل منهما بالهيمنة الكاملة - أيديولوجيًا وسياسيًا ، واقتصاديًا وعسكريًا - على الدول التى يشملها المعسكر التابع له ، والتنافس فيما بينهما على التواجد والنفوذ فى باقى أرجاء المعمورة ، ومنها

منطقـة « الشرق الأوسط » . وقد تأجج هـذا النظام مـابين « حرب بـاردة » تحولت أحيانًـا إلى مواجهات عسكرية ساخنة (مثل حصار بـرلين ، وحرب كوريا ، وحرب فيتنام ، وأفغانستان ، وأنجـولا ...) ، و « تعايش سلمى » ذا طبيعـة سلبية ، أو « وفـاق محدود » له مظـاهر إيجابيـة نوعية محددة من حيث المكان ومن حيث الزمان .

ولكن اعتبـارًا من ١٩٨٩ ، تـداعى هـذا النظـام الثنـائى تحت وقع بـوادر تفكك الاتحاد السوفييتى من الداخل ، ومـا ترتب على ذلك من انهيار المعسكر السـوفييتى فى أوربا الوسطى والشرقية ، وحل محله نظـامًا دوليًا آخر أطلق عليه مصطلح « النظـام الدولى الجديد » اختلفت الآراء فى بيان طبيعته ومردوداته .

وقد ارتبـط شعار « النظام الـدولى الجديد » بـاسم الرئيس الأمـريكى السابـق (جورج بـوش) فى سيـاق إدارته لأزمـة الخليج الثـانيـة (تحرير الكـويت من الاحتـلال العـراقى) فى ١٩٩٠ / ١٩٩١ . فإن تطور تلك الأزمة ، والنهاية التى وصلت إليها ، قد رسخت فى الأذهان بشكل واضح نهايـة « الحرب الباردة » ، والتعاون الـدبلومـاسى المكثف بين الولايـات المتحدة الأمـريكية والاتحاد السـوفيتى ودول أوربـا الغـربية وإلى حـد مـا الصين، فى معـالجة القضايـا الإقليمية الهامة التى تهدد السلم والأمن الدوليين .

وفى الحقيقـة ؛ فإن عنـاصر « النظـام الـدولى الجديـد » بـدأت فى التكـوين منـذ مطلع الثمانينات على الأقل بتأثير الثورة العلمية التكنولوجية الشـاملة فى البلاد الصناعية الغربية وفى اليابـان ، بالإضافة إلى تغيرات مجتمعيـة عميقة كانت تحدث أيضًا ، بفعل تلك الثـورة ، فى بنية المجتمعـات الاشتراكية ، وفى مجتمعـات دول « العـالم الثـالث » التى كانت تسـابق الـزمن فى اللحاق بطفرة التقدم التكنولوجى ، وتحقيق تنمية اقتصادية ومجتمعية متكاملة .

وقد جاء الحديـث صراحة عن ضرورة إقامة « نظـام جديد » فى سياق الخطـة الاصلاحية للرئيس السوفيتى السابق (ميخائيل غـورباتشوف) فى ١٩٨٥ (البيريسترويكا). فقد استخدم مصطلح «النظام العالمى الجديد» لأول مرة فى سياق الحديث عن « العالم الواحد» ، وما يترتب على هـذا المفهوم من احلال الوفاق والتعاون محـل التنافس والمواجهة بين الدول . (إن مفهـوم « العالم الواحد » يرجع على المستـوى الفكرى إلى الستينات على الأقل . فقد تحدث Raymonde Aron ، فى كتابه « السلام والحرب بين الأمـم » عن « العالم الكامل » (Le Monde fini) .

وأيًا كانت النشأة التاريخية لمصطلح « النظام الدولى الجديد » ، فإن طبيعة ذلك النظام ليست محل اتفاق محدد ، سواء فيما يتعلق بالأسس الهيكلية والقيمية التى يقوم عليها ، أو فيما يتعلق بآلياته . ولاشك أن إدراك طبيعة النظام لابد وأن تنعكس على إدراك وتقييم الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط . وحيث أن « النظام الدولى الجديد » يمر الآن بمرحلة البناء التى يصعب استشراف مصيرها على وجه اليقين ، فإن «الشرق الأوسط» كذلك ، وهو جزء من هذا النظام ، لابد وأن تسرى عليه بالضرورة تبعات متغيرات النظام ، وبالتالى يكون من العسير التكهن بمآل المحاولات الجارية التى ترمى إلى إعادة ترتيب أوضاعه فى إطار نظام عالمى لم يستقر بعد .

هناك شبه إجماع على أن « النظام الدولى الجديد » يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسى فى السياسة العالمية فى الوقت الحاضر . ولكن الخلاف يدور حول طبيعة ذلك الدور . فهناك مؤشرات - مثل حرب تحرير الكويت ، ومحاولة تسوية الصراع العربى/ الإسرائيلى ، تدل على انفرد الولايات المتحدة حاليًا فى التحكم الكامل فى إدارة الأزمات الدولية الحادة ، وعلى رأسها الأزمات التى تموج بها منطقة الشرق الأوسط . وأصبح كثيرون ، خاصة فى الوطن العربى ، يتحدثون بشكل نمطى تقريبًا عن نظام دولى جديد « أحادى الأقطاب » تسيطر عليه الولايات المتحدة سيطرة تامة .

ولكن توجد شواهد أخرى تؤكد عدم هيمنة الولايات المتحدة على « النظام الدولى الجديد » ، لاسيما على الصعيد الاقتصادى . فقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة نسبيًا فى الاقتصاد العالمى ، على مستوى حجم الإنتاج والمعاملات الدولية ، أمام قوى اقتصادية أخرى، مثل الاتحاد الأوربى واليابان . وأصبح التنافس بين هذه الأقطاب الصناعية الكبرى سمة من سمات العلاقات الدولية طوال العقدين الأخيرين . هذه الملاحظة تنعكس على مستقبل الترتيبات الإقليمية المزمع إقامتها فى منطقة الشرق الأوسط فى شقها الاقتصادى . فلاشك أن التنافس قائم بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى فيما يتعلق بالتعامل الاقتصادى مع دول المنطقة ، كما سيتضح من مقارنة مشروع « الشرق أوسطية » بمخطط الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . يكفى أن نسجل فى هذا المقام استنتاجًا منطقيًا للتنافس بين هذين القطبين الاقتصاديين : حيث أن دول الشرق الأوسط ، على صعيد الاستثمارات والتبادل

التجارى ، أكثر ارتباطًا بتطور الأوضاع الاقتصادية فى القارة الأوربية عن ارتباطها بالاقتصاد الأمريكى ، فإنه يصبح من المنطقى توقع تقبلاً أكبر لمشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » عن تقبل مشروع « الشرق أوسطية » فى شقه الاقتصادى ، هذا إذا افترضنا ، بطبيعة الحال ، وجود تعارض مطلق بين المشروعين فى شقهما الاقتصادى ، وهو تعارض مشكوك فيه، فى رأينا ، سواء بالنظر إلى الأطراف ، أو من حيث المضمون. فالمشروعان يضمان نفس الأطراف الرئيسية تقريبًا، ويستبعدان من نطاقهما ، على الأقل فى المرحلة الراهنة ، دولاً إقليمية هامة مثل إيران والعراق وليبيا . ومن حيث المضمون ، فإن المشروعين يتبنيان نمط اقتصاديات السوق الحرة ، أى تسيد الاقتصاد الرأسمالى على الاقتصاد العالمى . ومن ثم يمكن القول بأن « النظام الدولى الجديد » ، سواء اعتبرناه أحادى الأقطاب أو متعدد الأقطاب ، سوف يؤدى بالضرورة إلى هيمنة « الشمال » المتقدم على « الجنوب » المتخلف الذى يضم منطقة الشرق الأوسط . ومع ذلك فنحن لا نوافق على هذا الرأى فى صورته المطلقة . وربما يكون من الأصوب التفرقة فى هذا الصدد بين العلاقات الاقتصادية من جانب ، والعلاقات السياسية والاستراتيجية من جانب آخر .

فعلى صعيد العلاقات الاقتصادية ، ارتبطت هيمنة « الشمال » على « الجنوب » - ولا زالت - بالفجوة الكبيرة بين التقدم الاقتصادى فى الشمال ، مقارنة بتخلف اقتصاد الجنوب. هذا التفاوت يؤدى بالضرورة إلى تبعية الاقتصاد المتخلف للاقتصاد المتقدم . ولكن الانطلاق من هذه الحقيقة الثابتة إلى القول بهيمنة « الشمال » ككل على جميع دول الجنوب - ويعنينا منها هنا الدول العربية - هو استنتاج مبنى على افتراض وحدة الشمال فى مواجهة دول الجنوب وبالتالى أصبحت هذه الأخيرة تفتقد حرية الحركة فى التعامل الاقتصادى مع تكتل دول الشمال .

هذا الافتراض لم تثبت صحته حتى الآن ، بل العكس قد يكون هو الأصح . فإن تعدد الأقطاب الاقتصادية المتنافسة فى ظل الرأسمالية العالمية يترك قدرًا من حرية الحركة للدول المتخلفة فى التعامل مع هذه الأقطاب . ولكن حرية الحركة هذه لا تنفى علاقة التبعية فى حد ذاتها : فلا يهم أن تكون دول الجنوب تابعة للاقتصاد الأمريكى ، أو للاقتصاد الأوربى ، أو للاقتصاد اليابانى . فعلاقة التبعية الاقتصادية ، وما يصاحبها من نفوذ سياسى ، باقية

لامحالة كما كانت من قبل . ولن يغير « النظام الدولى الجديد » من هذا الوضع . من هذا المنظور ، فإن تفعيل مبدأ التعاون الاقتصادى العربى ، واحياء فكرة « السوق العربية المشتركة » ، تصبح ذات جدوى فى الحد من علاقة التبعية للشمال المتقدم ، سواء فى إطار مشروع « الشرق أوسطية » أو فى إطار « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . وعلى أية حال ، فإن التعاون الاقتصادى العربى ، الذى لا يختلف أحد على ضرورته بالرغم من العقبات الموضوعية والسياسية التى تعرقل مساره ، من شأنه أن يعزز ، كما سنرى ، المركز التفاوضى للدول العربية عند تعاملها مع الأقطاب الاقتصادية الكبرى .

وقد يكون الأمر مختلفًا إلى حد ما على صعيد العلاقات السياسية والاستراتيجية . فإن نهاية « الحرب الباردة » أدت دون شك إلى تراجع التناقض الإيديولوجى بين الليبرالية والاشتراكية ، وما ترتب على هذا التناقض من اختلاف فى نظم الحكم . وقد كان هذا التناقض الإيديولوجى من أخطر مصادر الصراعات الإقليمية بين دول « العالم الثالث » . ومن هذا المنظور ، فإن نهاية « الحرب الباردة » تعتبر فى حد ذاتها مكسبًا لتلك الدول . ولكن من ناحية أخرى ، توجد مجموعة متنوعة من المصادر المولدة للصراع فى أقاليم العالم الثالث ، ربما يكون أكثرها شيوعًا هو المنازعات على الحدود . ولا يشذ الإقليم العربى عن هذا الوضع . فقد تندفع بعض الدول الإقليمية إلى استخدام العنف العسكرى لتعديل التوازنات الإقليمية القائمة لصالحها ، وتوسيع قاعدة نفوذها الإقليمى . وقد حدث ذلك فى حالة الحرب العراقية/ الإيرانية ، وفى حالة الغزو العراقى لدولة الكويت . كما حدث ، ولا زال يحدث ، فى سياسة إسرائيل العدوانية المطردة ضد جاراتها العربية ، وفى تدخل تركيا المتكرر فى شمال العراق فى السنوات الأخيرة بحجة القضاء على قواعد التمرد الكردى فى جنوب شرقى البلاد . وفى ظل « الحرب الباردة » ، كانت هذه الصراعات تتسم باستمرارية نسبية ، ولم يتم تسكينها ، أو احتوائها ، إلا بالقدر الذى كان يسمح به التوازن الاستراتيجى العام بين القطبين العالميين . أما فى ظل « النظام الدولى الجديد » ، وانهيار القطبية الثنائية ، فقد أصبح فى الإمكان إدارة هذه الصراعات ، وتسويتها ، بما يتفق وصالح الدولة الكبرى التى ترى أن لها مصالح حيوية فى إقليم معين لا يمكن الانتقاص منها . وحيث إن إقليم المشرق العربى ، ومنه منطقة الخليج العربى ، يمثل قيمة استراتيجية وسياسية عليا بالنسبة للولايات المتحدة ، وحيث أن هذا

الإقليم لا يمثل قيمة عليا بالنسبة لدول الاتحاد الأوربى إلا بالقياس إلى تدفق البترول والتجارة والاستثمارات الدولية ، فقد أصبحت الولايات المتحدة هى المهيمنة بالفعل على إدارة وتسوية الصراعات السياسية التى يذخر بها هذ االإقليم ، والإشراف الكامل على ترتيبات الأمن الخاصة به . وبهذا المعنى ، يمكن الحديث عن هيمنة دولة كبرى بالذات على الشئون الإقليمية فى منطقة جغرافية محددة ، وفى ظروف تاريخية معينة . وهذا ما يفسر الدور الهامشى الذى يقوم به الاتحاد الأوربى فى عملية السلام الجارية بين العرب وإسرائيل ، ودوره المحدود فى الاستراتيجية الأمنية العامة فى المشرق العربى وفى حوض البحر المتوسط ، لاسيما فى جزئه الشرقى ، وهى الاستراتيجية التى تتحدد من خلال حلف الأطلنطى الذى لا يزال خاضعًا لاشراف الولايات المتحدة بسبب تواجدها البحرى المكثف فى مياه البحر المتوسط ، وبسبب عضوية تركيا واليونان فيه . ولعل أبرز مظهر لذلك رفض الولايات المتحدة ، حتى الآن ، أن يتولى القيادة الجنوبية للحلف قائد من غير مواطنيها .

من ناحية أخرى ، فإن إقليم « المغرب العربى » يمثل قيمة استراتيجية وسياسية حيوية بالنسبة للاتحاد الأوربى ، لاسيما بالنسبة لدوله المشاطئة للبحر المتوسط . وهذا ما يفسر اهتمام هذه الدول المتزايد بالأوضاع الأمنية فى ذلك الإقليم ، مقارنة باهتمام أقل من جانب الولايات المتحدة التى يتركز اهتمامها فيه فى الجانب الاقتصادى فى المقام الأول .

أما على المستوى القيمى ، فنلاحظ توافق فى الآراء حول المبادئ التى يجب أن يقوم عليها « النظام الدولى الجديد » ، ومن أهمها : الحرية الاقتصادية ، والديمقراطية التعددية ، واحترام حقوق الإنسان ، والشرعية الدولية .. إلخ . ومن هذا المنظور ، فإن التشابه قائم بين مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . كما أن هذا التوجه أصبح يحظى بتقبل عام من جانب شعوب دول « العالم الثالث » ، ومنها الشعب العربى . ولكن هذا التوافق لا يتجاوز مستوى العموميات. أما المضمون الفعلى لتلك المبادئ فليست محل اتفاق حتى الآن .

فإن « النظام الدولى الجديد » يؤكد على اعتبار الرأسمالية طريقًا أمثل لتطوير البشرية . وهذا قاسم مشترك بين مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . ولكن هذا التوجه لا يحظى بقبول مطلق من جانب الدول الأخرى ، ومنها الدول العربية . فهى

ترى أن النمـوذج الرأسمالى ، خاصـة فى صورته الأمـريكية المتحررة فى كـافة القيود ، قـد يكون معوقًا لتنميـة اقتصادية واجتماعية حقيقيـة . والدليل على ذلك عدم إحراز تقـدم يذكر فى دول أوربـا الوسطى والشرقيـة التى تحولت إلى نظام اقتصـاديات السـوق منذ مـا يقرب من ثمانيـة أعوام. والأخطر من ذلك ، أن هذا التحول قد تسبب فى مضاعفة الاضطرابات الاجتماعية التى كثيرًا ما نزعت إلى استخـدام العنف ، الأمر الذى يهدد الديمقـراطية الناشئة فيهـا. وقد امتدت نفس الظاهرة إلى اتحاد الجمهوريات الروسيـة ، وإلى الجمهوريات الآسيوية التى استقلت عن الاتحاد السـوفيتى السابق ، كما امتـدت إلى معظم دول « العالم الثـالـث» . يضاف إلى ذلك أنـه حتى بعض دول شرق وجنـوب شرقى آسيـا التى أحـرزت تقـدمًـا مـذهـلاً فى مجال النمـو الاقتصادى بحيث أصبح يطلـق عليها اسم « النمور الآسيـوية » ، فهى تعـانى الآن من أزمة مالية حـادة تهدد ليس فقط بتوقف عملية النمو الاقتصادى فيها ، ولكن تهدد أيضًـا بالقضاء على إنجازاتها السابقة . من ناحية أخرى ، فإن هذه التجربة الآسيوية تشير بوضوح إلى أن هذه الدول لم تعـد تملك السيطرة الكاملـة على مواردهـا القومية ومن ثم على مستقبلهـا الاقتصادى والاجتماعى ، وأن مصير شعوبها أصبـح رهن إرادة شركات عالميـة عملاقـة عابـرة للجنسيات والتى تسعى إلى تحقيق الـربح الوفير دون أدنى اعتبـار للمصالح القـومية للشعوب . فـإن هذه الشركات تنقل أنشطتها من بلد إلى آخر تبعًا لمعيار الربحية فقط ، ومن ثم تفقد الدول المقدرة الفعلية على التخطيط الاقتصادى الشـامل الذى يحقق استمرارية فى تنميـة مجتمعاتها . وحيث أن هذه الشركـات تنتمى أساسًـا إلى العالم الرأسمالى المتقـدم ، فإنها تمثل خطورة سيـاسية لهذا التوجه الرأسمالى غير المنضبط ، خـاصة وأن الولايات المتحدة تدعى لنفسهـا حق الوصاية على انتشار الرأسمالية فى العالم والقدرة على حمايته بالقـوة إذا لزم الأمر . ولذلك فإن هذا الادعاء هو محل اعتراض من جـانب دول « العـالم الثـالـث » التى تتخوف بحـق من أن هذه الـدعـوة إلى رأسمالية طليقـة العنان ، وإلى الـديمقراطية الليبراليـة الكاملة ، مـا هى إلا صورة جـديدة من صور الهيمنـة ، وإخضاع دول « الجنوب » لهيمنة المراكـز الصناعية الكبرى ، وهيمنة الـولايات المتحدة بالتحديد. وقد عبرت دول « العالم الثـالـث » ، ومنها الدول العربية ، عن هذه المخاوف فى مؤتمرات مجموعـة الدول غير المنحازة ، بدءًا بمـؤتمر (أكرا) فى ١٧ سبتمبر ١٩٩١ ، والذى عقـد تحت شعار « عـالم يتحـول من انحسار المواجهـة إلى تنـامى التعـاو ن » . فقد جـاء فى

الإعلان الذى صدر عن هذا المؤتمر أن إشاعة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق على نحو أكمل إلا فى مناخ من «العدالة الاقتصادية والاجتماعية» والتى لا يمكن أن تتحقق بدورها إلا إذا حدث تغير جوهرى، فى هيكل الاقتصاد العالمى، والاعتراف بحقوق اقتصادية متميزة للدول النامية والمتخلفة بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بعيدًا عن مظاهر سيطرة وهيمنة الدول المتقدمة الكبرى. وهذه دعوة قديمة لدول «العالم الثالث»، تبنتها الأمم المتحدة فى السبعينات التى دعت إلى إقامة «نظام اقتصادى عالمى جديد» يقوم على مبدأ «المعاملة التفضيلية» لدول «العالم الثالث». ويشهد التاريخ على أن هذه الدعوة قد تعثرت فى تنفيذها، ثم جمدت تمامًا، بسبب مقاومة الدول الصناعية الكبرى لها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فكأن دول «العالم الثالث» ترى أن إطلاق العنان لرأسمالية بلا قيود لن يحقق نتيجة حقيقية لمجتمعاتها كما أثبتت تجربة العقد المنصرم: فإن شيوع الرأسمالية فى العالم لم يسفر عن تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، بل زادها عمقًا واتساعًا.

وثمة ملاحظة أخرى فى هذا الصدد، وهى أن الوصاية التى تدعيها الولايات المتحدة لنفسها على مسار الاقتصاد الرأسمالى فى العالم، لا تحظى بقبول تام من جانب الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى، وأهمها دول الاتحاد الأوربى واليابان، التى تنافس الولايات المتحدة فى المجال الاقتصادى، كما ذكرنا. ومن هذا المنظور، قد نلمس بعض الفوارق بين مشروع «الشرق أوسطية»، ومشروع «الشراكة الأوربية/ المتوسطية»، كما تبرزها الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة - وبحوث أخرى سابقة - حول المحور الاقتصادى للترتيبات الإقليمية المقترحة فى منطقة الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك ما يدعيه البعض أن مشروع «الشراكة الأوربية/ المتوسطية»، وإن كان يتبنى فى الأساس نمط التنمية الرأسمالية، إلا أنه يأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاجتماعية للتنمية أكثر مما هو وارد فى مشروع «الشرق أوسطية».

من ناحية أخرى، وعلى المستوى القيمى أيضًا، فقد تبلورت اتجاهات جماهيرية واسعة أثرت فى أسلوب الحياة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ذاتها. فقد ظهرت قائمة بموضوعات ومشاكل جديدة تؤكد ضرورة ارتباط حياة البشر بالقيم الثقافية والدينية، وتحررها من القيم المادية الصرف المصاحبة لنمط التنمية الرأسمالية: «فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان». فإن

تقدم الإنسان لا يقتصر على إشباع حاجـاته المادية ، كما فى المجتمع الاستهلاكى ، ولكن يجب أن يشمل أيضًا إشباع حـاجته إلى الانتماء الروحى والثقافى ، فى إطار خصـوصية المجتمع الذى يعيش فيه . وقـد أدى ذلك إلى شيوع الإيديولـوجيات القوميـة ، والحركات الأصولية على كـافة مشـاربها ، ومـا تـرتب على اختـلاف القيم الـدينية والحضـاريـة والقـوميـة من صراعـات بين المجتمعات ، بل وداخل المجتمع الواحد . وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على دول العالم الإسـلامى - ومنهـا الدول العـربيـة - حيث أدى انتشـار القيم الـرأسمالية العلمانيـة والماديـة الخالصة ، ومـا ترتب عليها من تمايـز طبقى صارخ ، إلى نشأة تيـارات من المعارضة الإسـلامية أطلقت على نفسها ، ويطلقون عليها ، وصف «الأصوليـة الإسلامية» ، أو «الإسلام السياسى».

وهكذا فإن القـول بأنه لغـة السياسة أصبحت تقـوم ، فى ظل « النظام الـدولى الجديد » ، على تبادل المصـالح وتوازنها ، وليس عبر اللغة الإيـديولوجية - علمانيـة كانت أم دينية - هـو قول مبالغ فيـه ، ومشكوك فى مصداقيتـه . فما زالت لغة الإيـديولوجيـة تحتفظ بأهميتها كعنصر من عنـاصر التعاون ، أو الصراع ، على الصعيـدين الداخلى والـدولى . وبـالتالى فإن الأمنيـة التى تراود أصحاب مشروع « الشرق أوسطية » ، أو مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » بتقويض النظام العـربى القائم ، وأزاحته من الوجـود كلية ، لكى يقوم مقـامه نظام بديل آخـر يتجاهل الانتماء الفعلى لشعوب المنطقـة إلى إيديولـوجية القوميـة العربيـة ، هى أمنية لا تنسجم وواقع الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى هذه المنطقة الحيـوية من العالم . وتدعونا هذه الملاحظة إلى القفز إلى الاستنتاج النهائى الذى سنصل إليه فى ختـام هذه المحاضرة : فإن استمرار النظام العربى لأكثر من نصف قرن ، وبالرغم من الهزات العنيفة التى تعرض لها ، وبالرغم من كبواته العديدة ، هو خير دليل على انسجامه مع حقائق الواقع المجتمعى العربى لأنه يعبر مؤسسيًا ، ولوبشكل جزئى ، عن إيديـولوجية القومية العربيـة التى لا يمكن القضاء عليها بمجرد العمل على إقامـة ترتيبات إقليمية جـديدة تتجاهل الروابط الاجتماعيـة والثقافية والقيمية الموضـوعية والمكثفة بين الشعـوب العربيـة . وهذا مـا يبرر التحفظات العـديدة التـى أبدتها الأوسـاط الفـكرية العربية ، والحـكومات العربيـة أيضًا ، على مشروعى « الشرق أوسـطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » .

نستنتج من الملاحظات العامة السابقة ، أن مشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » لا يتجاوزان حتى الآن مستوى التصور الذى يواجه مقاومة مباشرة ، أو ضمنية ، من جانب شعوب المنطقة وحكوماتها على السواء . وبالتالى فإن قيامهما بالفعل لايتمتع بعد بدرجة اليقين ، وأن التوجه السائد فى العالم العربى الآن ، وفى المستقبل القريب على الأقل ، هو الابقاء على « النظام العربى » القائم ، مع ضرورة العمل على إعادة صياغته وتطويره وتدعيمه بما يتفق والتحولات الكبرى التى يشهدها عالم اليوم ، وإن اختلف الرأى حول مضمون وآليات هذا التكيف المنشود كما سنرى . وهذا ما يدعونا إلى إجراء تقييم عام ، وعلى أساس مقارن ، لمشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » اللذين تطرحهما دول من خارج المنطقة العربية كبديلين للنظام العربى القائم. وتقوم هذه المقارنة أولاً على التعرف على الجزء الجغرافى لكل من المشروعين ، ثم حول المحاور الرئيسية الثلاثة لكل منهما : المحور الأمنى ، والمحور الاقتصادى ، والمحور السياسى/ الثقافى ، مع التأكيد على الترابط والتداخل الحتمى بين هذه المحاور الثلاثة .

المفهوم الجغرافى « للشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/المتوسطية » :

إن مفهوم « الشرق الأوسط » ليس مفهومًا مستحدثًا ، فهو يرجع إلى عدة قرون مضت ، وينسب تاريخيًا إلى وضع منطقة بالقياس إلى منطقة أخرى ، وهى منطقة أوربا الغربية بالتحديد ، ثم أصبح ينسب إلى الغرب عمومًا الذى يضم الولايات المتحدة وكندا ، أو مايطلق عليه أحيانًا مصطلح « المجتمع الأطلسى » . ففى ظل الامبراطورية الرومانية ، كان الحديث عن الخطر القادم من الشرق المتمثل فى امبراطورية الفرس . ومع انتشار الإسلام ابتداء من القرن السابع ، كان الحديث يدور فى دول أوربا الغربية المسيحية عن هذا الخطر القادم من الشرق . وقد تجسد الصراع بين أوربا المسيحية (الغرب) والشرق المسلم فى الحروب الصليبية . كذلك فإن المحاولات المتواصلة لإقامة تنظيم أوربى والتى انتهت فى مطلع القرن التاسع عشر إلى قيام « المؤتمر الأوربى » لم تهدف فقط إلى تنظيم العلاقات بين الدول الأوربية ذاتها ، ولكنها هدفت أيضًا إلى مواجهة دولة الخلافة العثمانية فى الشرق . ولأن الحديث ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، عن « المسألة الشرقية » يعنى الصراع بين الدول الأوربية حول

اقتسام ميراث الدولة العثمانية المتداعية . وقد استخدمت بريطانيا مصطلح « الشرق الأوسط » صراحة فى إطار مسارح العمليات العسكرية ضد دول المحور فى الحرب العالمية الثانية ، فأنشأت « قيادة الشرق الأوسط » (Middle East Comumand) التى تولاها قائد بريطانى ، وقد امتدت تلك القيادة لكى تشمل الشمال الإفريقى . وبعد الحرب العالمية الثانية ، لم ينقطع الحديث عن « الشرق الأوسط » وذلك من خلال مقترحات غربية عديدة ، خاصة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن إقامة ترتيبات أمنية وسياسية جديدة فى المنطقة كانت تهدف أساسًا إلى احتواء الاتحاد السوفيتى من جانب ، والعمل على إدماج إسرائيل فى المنطقة ، أو على الأقل ضمان أمنها ، فى الجانب الآخر .

وإن كان مصطلح « الشرق الأوسط » هو مصطلح قديم جديد ، فإن الصعوبة تكمن فى تحديد حيزه الجغرافى . وترجع هذه الصعوبة إلى عاملين رئيسيين : **الأول** ، هو دور القوى الخارجية فى تحديد شكل الإقليم بما يتفق واستراتيجيتها العامة ؛ والثانى ، هو أن كل إقليم يتمتع ، عبر التاريخ ، بديناميكية خاصة به . ولذلك لاحظ كثيرون أن استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم « الشرق الأوسط » ينتهى إلى نتيجة لا خلاف عليها ، وهى انعدام الاتفاق العام حول هذا المفهوم ، وأن تحديد حيزه الجغرافى مرهون أولاً وأخيرً بتقديرات الجهة صاحبة التعريف ، وأن هذه التقديرات لا تتقيد دائمًا بعامل الجغرافيا الطبيعية – وإن ظل هذا العامل محددًا رئيسيًا للبناء الإقليمى – ولكنها تأخذ فى الاعتبار أيضًا الأبعاد الوظيفية للأقليمية المراد إقامتها . فحدود ومكونات « الشرق الأوسط » ترتبط بهذه الأبعاد ، فيتم إدخال دول ، واستبعاد أخرى ، من إطار الإقليم ، بصرف النظر عن موقع تلك الدول على خارطة الجغرافيا الطبيعية .

فما هى الدول الواقعة فى نطاق مشروع « الشرق الأوسط » فى مفهوم الولايات المتحدة صاحبة المشروع ، أو فى مفهوم إسرائيل التى ينسب إليها أيضًا هذا المشروع ؟ فإن الجدل يدور حول نسبة مشروع « الشرق أوسطية » : هل هو مشروع أمريكى يحقق المصالح الإسرائيلية ، أم أنه مشروع إسرائيلى بدعم أمريكى ؟ وقد أخذ هذا الجدل شكلاً بيزنطيًا عقيمًا لأنه ينتهى عادة بالتأكيد على تطابق المفهومين الأمريكى والإسرائيلى ، أو إن شئت فقل أنه نتاج زواج أمريكى/ إسرائيلى . وفى رأينا ، فإنه توجد بالفعل إشكالية منهاجية فى هذا الصدد : هل

أمريكا تنفذ سياسة إسرائيل فى المنطقة ، أوالعكس فإن أمريكا تستخدم إسرائيل كأداة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ؟ هذه الاشكالية تحتاج بالفعل إلى بحث متعمق نتوقع أن يسفر عن نتيجة مختلفة عن الأقوال المرسلة الشائعة حتى الآن ، وهى عدم وجود تماثل تام بين الاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الإسرائيلية .

لقد نشأ مشروع « الشرق أوسطية » فى كنف عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل التى بدأت فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ . وتتضمن آلية صنع السلام فى الشرق الأوسط شقين : مفاوضات ثنائية بين إسرائيل من جانب ، والأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية السلام (السلطة الفلسطينية بمقتضى اتفاق غزة - أريحا فى سبتمبر ١٩٩٣ ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان) من الجانب الآخر . ومفاوضات جماعية ، تضم هذه الدول ودولاً أخرى من داخل وخارج المنطقة ، تهدف إلى إقامة ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة وتتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمى ، وتسوية قضية اللاجئين ، ومعالجة قضية توزيع المياه ، وقضايا البيئة ، والتعاون الاقتصادى بصفة عامة .

والمتتبع لمسار هذه المفاوضات الجماعية يلاحظ تعدد مستوياتها العملية . فدول « الاتحاد المغاربى » لا تشترك بجدية فى المفاوضات الخاصة بالأمن وتحديد التسلح الإقليمى إلا بالقدر الذى يهمها فقط . كما أنهالا تشترك فى المفاوضات الخاصة باللاجئين أو بالمياه . ولكنها تشترك فى المفاوضات الخاصة بالتعاون الاقتصادى ، وإلى حد ما فى مجال البيئة - وهكذا يختلف الوعاء الجغرافى للشرق أوسطية باختلاف نوعية الترتيبات الإقليمية المراد إقامتها . وأكثر المفاوضات الجماعية شمولاً هى التى تتعلق بالتعاون الاقتصادى ، وتتمثل فى عقد « المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » . وقد تم عقد أربع مؤتمرات له حتى الآن : مؤتمر الدار البيضاء فى ١٩٩٤ ، ومؤتمر عمان فى ١٩٩٥ ، ومؤتمر القاهرةفى ١٩٩٦ ، ومؤتمر الدوحة فى ١٩٩٧ .

إن استخدام واو العطف فى تسمية المؤتمر - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - يفيد ازدواجية الحيز الجغرافى لمشروع « الشرق الأوسط » فى نظر واضعيه . فهو يتكون من إقليم « الشرق الأوسط » بمفهوم ضيق ، ويضم الدول الواقعة بين الخليج العربى شرقًا ومصر غربًا ،

وبين تركيا شمالاً وبحر العرب جنوبًا . أما الحيز الثانى فهو يضم إلى جانب الدول السابقة دول الشمال الإفريقى .

وحتى هــذه التفرقة المبسطة بين الحيز الضيق والحيز الواسـع لمفهـوم « الشرق أوسطية » لا تخلو من غمـوض . فدول مجلس التعاون الخليجـى تخضع لترتيبات أمنية خـاصة بها ، وهى ترتيبـات أمريكيـة خالصـة تقريبًـا ، بينما الترتيبات الأمنيـة فى باقى الإقليم بـا لمفهوم الضيق فتشترك فيها بشكل إيجابى دول إقليمية غير عربية هى تركيا وإسرائيل . ويزداد الوضع غموضًا بـاستبعـاد دولتين لا يشك أحـد فى انتمائهما لإقليم الشرق الأوسط استراتيجيًـا وسيـاسيًـا واجتماعيًا، وهما العراق وإيران . ويمتد استبعادهما إلى كـافة المستويات ، وذلك من منطلق ما يسمى باستراتيجية « الاحتواء المزدوج » التى تتبناها الولايات المتحدة حاليًا . والواقع أن هذه الاستراتيجيـة الـواهيـة التى تتجـاهل الاهتمامـات الإقليميـة لهاتين الـدولتين يفسح المجـال لاستمرار حالـة عدم الاستقرار والمزيد من التوتـرات فى المستقبل ، ليس فقط فى منطقة الخليج العربى ولكن أيضًا فى المنطقة ككل . فلا يجب أن ننسى أن إيران لها تأثيرها الفاعل فى حركات سياسية قـوية رافضة للأمـر الواقع (لبنان ، السودان ، مصر ، الجزائر) ، كما أنها تنـافس تركيا (وأيضًا باكستان) بشدة فى جمهوريات آسيا الـوسطى الإسلامية . أما العراق فهو مؤهل - بعد تجاوز محنتـه الحاليـة - كما كـان دائمًا للقيـام بـدور رئيسـى فى جميع التفـاعـلات الإقليميـة فى المستقبل. ويكفى للدلالـة على ذلك أن ا لبنود الأمنية فى معاهـدة السلام بين الأردن وإسرائيل فى ٢٦ أكتـوبر ١٩٩٤ ، وكـذلك اتفاق التعـاون العسكرى بين تـركيا وإسرائيل فى ٢٣ فبرايـر ١٩٩٦ ، تهدف فى المقـام الأول إلى تكـوين محور عسكـرى فى مواجهـة إيـران والعـراق اللتين تعتبرهما إسرائيل ، وكـذلك تركيـا ، مصدرى التهـديـد الرئيسى لهما ، بـالإضافـة إلى سوريـا . فالعـراق وإيران هما الطـرفان الغائبـان الحاضران فى المفاوضـات الجماعية فى الشرق الأوسط . ويذكـرنا هذا الـوضع باقصـاء روسيا البلشفية وألمانيـا عن مفاوضـات الصلح فى باريس التى أعقبت الحرب العـالمية الأولى فى ١٩١٨-١٩١٩ . وقـد ترتب على هـذا الاقصاء انهيـار جميع التسويـات الإقليمية فى أوربا ، وإشعال نيران الحرب العـالمية الثانيـة فى ١٩٣٩ . وكذلك فإن إغفال العـراق وإيران فى المفـاوضات الجماعية سـوف يؤدى حتمًا إلى فشل التـوصل إلى اتفاق

حول الترتيبات الإقليمية الجديدة المنشودة ، أو إلى انهيار تلك الترتيبات فى المستقبل حتى مع افتراض إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأنها الآن .

أضف إلى ما تقدم أن سوريا ولبنـان تعلقان اشتراكهما فى المفاوضات الجماعية على شرط التوصل إلى تسويـة عادلة ونهائية للنزاع بينهما وبين إسرائيل . أكثر من ذلك ، فإن دولاً عربية كثيرة ومهمة ، ومنها مصر والسعـودية ، رفضت المشاركة فى مؤتمر الـدوحة الاقتصادى الأخير ، احتجـاجًا على سيـاسة الحكـومة الإسرائيليـة الحاليـة التى تعمل جاهـدة على إجهاض مسـار التسوية العادلة بينها وبين السلطة الفلسطينية ، أو بينها وبين كل من سوريا ولبنان .

هذا الاستبعـاد ، أو الابتعاد ، لابد وأن يؤثـر بالسلب فى إمكانية قيـام « الشرق أوسطية » الجديدة بالفعل ، ويؤثر فى مستقبلها فى حالة افتراض قيامها أصلاً .

كـذلك فإن الوعـاء الجغرافى لمشروع « الشراكـة الأوربيـة/ المتوسطيـة » لا يقل غموضًـا وهلامية عن الـوعاء الجغرافى للشرق أوسطية . فإن حوض البحر المتـوسط ليس وحدة إقليمية كاملة ومتكـاملة ، ولكنه وعاء جغرافى يضم أقاليم متمايـزة بين شمال وجنوب ، وشرق وغرب . وهـذا التباين لا ينفى الانقسـامات داخل كل إقليم منهـا . فالسمـة البارزة للـدول المشاطئة للبحر المتوسط هى الانقسام إلى تجمعات إقليمية مختلفة تضم دولاً متباينة من حيث التكوين البشرى ، ومن حيث مستـوى النمـو الاقتصـادى ، ومن حيث النظم السيـاسيـة ، ومن حيث الانتماء العقائدى ، والتمايـز الفكرى والثقافى ، هذا إلى بـالإضافة إلى اختلاف مصـالح الدول الفرديـة بصرف النظر عن انتمائهـا إلى تلك التجمعات من عدمـه . ولذلك فإن حـوض البحر المتوسط يتأثر باتجاهات متعارضة وهـامة . ومع ذلك ينبغى التأكيد على أن هـذه الاختلافات لا تولد بـالضرورة صراعات بين الدول المشاطئة ، فيمكن أن تتحـول هذه الخلافات إلى عنصر للتعاون عندما تدرك الدول المتوسطيـة أن لها أيضًا اهتمامات مشتركة تفرض عليها البحث عن حلـول جماعية للمشـاكل التى يفـرزها الجوار الجغـرافى والحيز المائى الـذى يتـوسطها . وهـذه الاحتمالات المشتركـة قـد تكـون عـامـة مثل ضرورة تحقيق الأمن والاستقـرار فى المنطقـة ، وإن اختلفت الدول حول طبيعته ووسـائله . وقد تكون اهتمامات نوعية مثل حمايـة البيئة البحرية ، والتعاون فى استغلال الموارد البحرية الحية وغير الحية .

من هـذا المنطلق ولد مشروع « الشراكـة الأوربية/ المتـوسطية » فى كنف اللجنـة الأوربية التى أصـدرت وثيقة ، فى ديسمبر ١٩٨٩ ، تقترح فيهـا « إعـادة تـوجيه السيـاسـة المتوسطيـة للجماعـة الأوربية » . وقـد عكست هـذه الوثيقـة المفاهيم الأوربيـة بشأن سيـاسات التعـامل مستقبلاً مع الدول الواقعة فى جنوب المتوسط بالنظر إلى تغير موازين القوى ، والأسس الجديدة للسياسة الدولية بانتهاء الحرب الباردة مـع سقوط حائط برلين ، وتوجه ألمانيا الموحدة إلى شرق أوربا ، وبعـد أن تم توسيع النطـاق الجغرافى للجماعـة الأوربية بـانضمام ثلاث دول متـوسطية جديـدة إلى الجماعة هى : اليونـان فى ١٩٨١ ، وأسبانيـا والبرتغال فى ١٩٨٦ . فقد كـان هذا التوسع حـافزًا لصياغة سيـاسة متوسطية أكثر شمـولاً ، خصوصًا وأن حوض البحـر المتوسط أصبح يتمتع بقيمة متزايدة بـالنسبة لفرنسا وإيطاليا وأسبانيا على وجـه التحديد ، مقابل تمتع ألمانيا الموحدة بمكانة متميزة فى وسط وشرق القارة الأوربية . « فالشراكة الأوربية/ المتوسطية » ما زالت خارجة عن الإجماع الأوربى ، وتثير انقسامات بين دول الاتحاد حول التوجهات العامة والأولويات . وهكـذا بدأت القضايا السياسيـة والأمنية تحتل مكانًا محوريًا إلى جـانب القضايا الاقتصادية والبيئية .

وإذا تأملنا فى الحيـز الجغرافى لمشروع « الشراكـة الأوربية/ المتـوسطية » فى نظـر واضعيه، نلاحظ أن مؤتمر برشلونة فى ٢٧ و ٢٨ نـوفمبر ١٩٩٥ ، وهو نقطة انطلاق المشروع ومرجعيته ، لم يضم جميع الـدول المشاطئـة للبحر المتـوسط . فقد استبعـدت الدول الـواقعة على الشـاطئ الشرقى لبحر الادرياتيك ، وكذلك الدول المحيطة بـالبحر الأسود ، بالرغم من أن الادرياتيك هو امتداد طبيعى للبحـر المتوسط ويتمتع بأهمية قصوى خـاصة بالنسبة لإيطـاليا ، بينما الدول المحيطة بالبحر الأسـود - وهو بحر مغلق عند المضايق التركية - لها مصـالح حيوية فى البحر المتوسط اعترفـت بها اتفاقية الأمم المتحـدة لقانـون البحار لعام ١٩٨٢ . ولعـل أبرز دليل على ذلك هو سعى روسيا الـدائم إلى الوصول إلى مياه البحر المتوسط الـدافئة بحيث أصبح النظام القـانونى للمضـايق التركية عنصرًا جـوهريًـا من عناصر الاستراتيجيـة الأمنية فى شرق البحـر المتوسط . هذا الاستبعاد يمكن تفسيره على أساس أن هذه الـدول تدخل تاريخياً فى نطاق أوربا الشرقية أكثر من كونها متوسطية .

ولكن الأمر الذى لا يمكن تفسيره موضوعيًا هو استبعاد ليبيا من « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . وهو استبعاد - على غرار استبعاد إيران والعراق من مشروع « الشرق أوسطية » - لا يستند إلا إلى اعتبارات سياسية ليست منبتة الصلة عن عداء الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الدولة الرافضة للسياسة الأمريكية فى المنطقة ، والمتهمة بتورطها فى أعمال إرهابية عديدة .

من ناحيةأخرى ، فإن مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » يضم دولاً غير متشاطئة للبحر المتوسط ، وذلك لاعتبارات اقتصادية (موريتانيا كمراقب) ، أو سياسية (الأردن) . وفى هذه الحالة الأخيرة ، فإن تأثيرًا للصلح الأردنى/ الإسرائيلى يظهر بوضوح .

وحتى فى إطار هذا الحيز الجغرافى غير المحدد لمشروع المتوسطية ، فإن أولويات أصحاب المشروع تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف نوعية الترتيبات الإقليمية المراد إقامتها . فالمتوسطية تمتد إلى شرقى البحر المتوسط فى المجال الاقتصادى والبيئى ، بينما لا تعنى بصفة أساسية بقضايا الأمن العام فى تلك المنطقة ، أو فى مياه البحر ، التى تركت لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان ذلك على مضض من جانب فرنسا بالتحديد . أما فى منطقة جنوب - غرب المتوسط ، أى دول الشمال الإفريقى ، فإن المتوسطية تولى اهتمامًا بالغًا للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية . ومرجع الاهتمام بهذه الجوانب ليس الاعتراف بهوية عربية إسلامية تتميز بها شعوب الشمال الإفريقى ، ولكن بسبب إدراك شعوب الدول المشاطئة لشمال البحر المتوسط لنوعية الخطر القادم من الجنوب والمتمثل فى الهجرة المتنامية ، شرعية كانت أو غير شرعية ، وما يرتبط بها من امتداد التيار الراديكالى الإسلامى إلى أوربا ، ومعالجة أسباب التطرف والارهاب المرتبطة به بالعمل على معالجة جذوره الاقتصادية والاجتماعية فى موطنه الأصلى ، الأمر الذى يؤدى بالتبعية إلى تخفيف حجم الهجرة المستمرة إلى الشمال وما يتعلق بها من مشاكل عنصرية عديدة تهدد الأمن الاجتماعى الداخلى فى دول المهجر .

وحتى فى المجال الاقتصادى ، فإن دول شمال المتوسط ، وإن كانت تستند فى تعاملها مع الدول الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية إلى مرجعية سياسة الاتحاد الأوربى ، فإنها تتعامل

مع هذه الـدول على أساس فردى يختلف من حالـة إلى أخرى . وهكذا فإن مضمون المشـاركة الأوربيـة - المغـربية يختلف عـن المشاركـة الأوربيـة / الإسرائيليـة ، أو المشاركـة الأوربيـة / الأردنية، أو المشاركة المزمع إقامتها مع كل من مصر وسوريا ولبنان .. إلخ .

خلاصة القول ، أنه لا يمكن الحديث عن ترتيبات إقليمية نمطية فى مجمل حوض البحر المتـوسط ، ولكن تختلف نـوعية تلك الترتيبـات من منطقـة إلى أخـرى ، وأحيانًـا من دولـة إلى أخـرى، وهى نفس الملاحظـة التى انتهينا إليهـا فيما يتعلق بـالـوعاء الجغـرافى لمشروع « الشرق أوسطية » .

وحيث أن نوعية الترتيبات الإقليمية تختلف من إقليم إلى آخر من حيث المضمون ، ومن حيث الأولويات ، فإن هذا ينقلنا إلى تقبيح مقارن للمحـاور الثلاثة اللرئيسية التى يدور حولها مشرروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربيـة/ المتوسطية » للتعرف على أوجـه الشبه والخلاف بينهما ، ومحاولـة التوصل إلى إجـابة عن التسـاؤل الـذى يطرحـه كثيرون حول مـدى استقلال كل مشروع منهما عن الآخر ، أو مدى تداخلهما وتكاملهما .

■ **المحور الأمنى :**

تؤكد وثائق مدريد على مبـدأ تعزيز الأمن الإقليمى عبر مفهوم رئيسى هو ضبط التسلح فى المنطقة ككل بما يحقـق زيادة مستوى الأمن لكل طـرف بأدنى مستويـات التسلح . وتشمل عملية ضبط التسلح ، إزالة القدرات التى تمتلكها دول المنطقـة من أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - وتقييد قدرات إنتاجها فى المستقبل .

ولكن المتتبع للمفاوضـات متعددة الأطـراف من خلال دورات انعقـاد « لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى » ، وكذلك مـن خلال المفاوضـات بشأن تمديد معاهـدة منع انتشار الأسلحـــة النـوويـــة ، لابـد وأن يـلاحظ اختـلاف مـــواقف الــدول العـربيـــة عن الموقف الإسرائيلى/ الأمريكى إلى حـد كبير حول مضمون مفهـوم « ضبط التسلح » فيما يخص أسلحة الدمار الشامل ، لا سيما السلاح النووى . فإسرائيل ، وهى الـدولة النووية الوحيدة فى المنطقة ، وإحسـاسًا منهـا بالتفـوق فى هذا الميـدان ، تصر على ضرورة المحافظـة على احتكار السـلاح

النووى من بين جميع دول المنطقة ، وذلك حتى بعد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة مع العرب. وقد أجمعت البحوث التى قدمت إلى هذه الندوة والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع على أن حفظ السلم فى المستقبل ، من وجهة نظر إسرائيل ، لن يتحقق إلا عن طريق القوة ، وأهمها بالنسبة لإسرائيل الردع النووى . ولا يختلف الموقف الأمريكى عن الموقف الإسرائيلى فى هذا الشأن بحجة أن إسرائيل تمثل حالة خاصة نظرًا لصغر حجمها وقلة عدد سكانها مقارنة بالدول العربية المحيطة بها . فكأن تدابير ضبط التسلح النووى تسرى فى مواجهة الدول العربية - وأيضًا فى مواجهة إيران - ولا تنطبق على إسرائيل أو على تركيا بحكم أن هذه الأخيرة عضو فى حلف الأطلنطى فهى ملزمة باستقبال قوات الحلفاء على أراضيها وهى قوات تتضمن عناصر نووية .

أما موقف الدول العربية فهو يؤكد على ضرورة تجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل . ولذلك فقد توقفت لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى عن العمل منذ إبريل ١٩٩٦ بسبب إصرار إسرائيل على عدم إدراك مسألة الأسلحة النووية على جدول أعمال اللجنة. وإذا كانت مصر ، وغيرها من الدول العربية ، قد وافقت فى نهاية المطاف على التمديد اللانهائى لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فقد رفضت التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية على أساس الربط بين التوقيع على هذه الاتفاقية ، وبين إزالة السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط ، والسعى لإنشاء منطقةخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة التى تضم أيضًا حوض البحر المتوسط .

ولم يقتصر الأمر على التباين فى المواقف عند مستوى أسلحة الدمار الشامل ، ولكنه امتد أيضًا إلى ضبط الأسلحة التقليدية التى يخضع بدوره لازدواجية المعايير . فإن خفض التسلح الحالى والحد منه فى المستقبل يسرى فى مواجهة الدول العربية دون إسرائيل وتركيا . وحتى بالنسبة للدول العربية ، فإن ضبط التسلح يسرى بطريقة انتقائية . فبينما تفرض الولايات المتحدة قيودًا صارمةعلى توريد السلاح لدول معينة مثل العراق وسوريا وإيران ، فإنها هى المورد الأساسى للسلاح لدول مجلس التعاون الخليجى ، بل إنها تشجع هذه الدول على تكديس الأسلحة فيها ، ليس من منطق تدعيم قدراتها الدفاعية الذاتية فى مواجهة عدوان

خارجى (فإن هذه الدول عاجـزة ، بسبب ضعف مكونها البشرى وتدنى مستواها التقنى ، عن استيعاب هـذا الكم الضخم من الأسلحة التقليديـة المتطورة) وأن أمن تلك الدول هـو مهمة أمريكية خـالصة ، كما ذكرنا ، ولكن من منطلق اقتصادى فى الأسـاس : فإن صفقات الأسلحة بمليـارات الدولارات تعـود بالـربح الكبير على الشركـات المصدرة للسـلاح . وهذا مـا يفسر التنافس بين الشركات الأمريكية والشركات البريطانية ، بالرغم من التوافق التام بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول استراتيجية الأمن فى الخليج .

خلاصة القـول ، فإن أنظمة ضبط التسلح كمًا ونوعًا فى الشرق الأوسط ، وبـالرغم من أن هدفها السيـاسى المعلن هو حفظ السلم وتأكيد النوايا السلمية لـدول المنطقة ، هى فى الحقيقة مجموعة من القواعد تفرضها الدول الكبرى - الـولايات المتحدة بالتحديد - من أجل السيطرة على سياسات الـدول المتلقية للسلاح ، بحيث أن التطبيق الانتقائى لهذه القواعـد لا يؤثر ، فى نهاية المطـاف ، فى المحافظـة على توازن عسكرى فى المنطقـة لصالح إسرائيل ، فى مـواجهة أى تجمع عربى ضدها فى المستقبل .

وعلى أرض الواقع ، فإن شعار تحقيق الأمن الإقليمى عـن طريق ضبط التسلح ليس هو الآلية المفضلـة من جانـب إسرائيل ، خاصة فى ظـل حكومةالليكـود الحالية ، أو من جـانب الولايات المتحدة الأمريكية . فإن الترتيبات الأمنية الجارية حاليًا تتمثل فى إبرام اتفاقات أمنية ثنائيـة على غرار تلك التى أبـرمتها الـولايات المتحدة مع بعض دول مجلـس التعاون الخليجى كأحد مـردودات « حرب الخليج الثـانية » ، أو الاتفـاق الاستراتيجى الأمريكى / الإسرائيلى ، وهو يرجع إلى عدة سنوات مضت . ولعل من أبرز الترتيبات الأمنية الجديدة فى المنطقة ، والتى تتعارض مع المفهوم العـام للأمن الإقليمى الجماعى كما حدده مؤتمر مدريـد لعام ١٩٩١ ، هو تكوين محور عسكـرى بين إسرائيل وتركيا بمقتضى الاتفـاق المبرم بينهما فى ٢٣ فبراير ١٩٩٦ . ويعتبر هـذا المحور قـاعدة الاستراتيجيـة الأمنيـة الأمريكيـة فى المنطقـة ، ولذلك فقـد حظى بمباركتهـا وبدعمها المبـاشر له تسليحًا وتـدريبًا وربما أيضًـا قتاليًا . ولا شك أن هـذا المحور الاستراتيجى الثلاثى يهدف إلى تشكيل قـوة ردع مشتركة مـوجهة أساسًـا ضد سوريـا والعراق وإيران ، وضدما يسمى « بالخطر الإسلامى » الصـاعد فى المنطقة ، كما أنه يدعم هيمنةإسرائيل

العسكرية على المنطقة ككل ، بالإضافة إلى تدعيم موقف تركيا حيال العراق وسوريا بشأن أزمة اقتسام مياه نهرى دجلة والفرات ، وحيال التنافس التركى/ الإيرانى فى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فضلاً عن القضية الكردية .

ما هو أخطر من ذلك من منظور الأمن القومى العربى ، أن المحور العسكرى الإسرائيلى/ التركى قابل للامتداد لدول أخرى . والدولة المرشحة للانضمام إلى هذا المحور هى الأردن . فإن معاهدة الصلح الأردنية/ الإسرائيلية ، فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ ، قد تجاوزت مستوى الترتيبات الأمنية المتبادلة بين الطرفين ، إلى مستوى « تعزيز أمن المنطقة » و « إقامة بنيان إقليمى من الشراكة فى السلام » . وبناء على ذلك ، نصت المعاهدة على التزام كل طرف بعدم الدخول فى أى ائتلاف أوتنظيم ذى صفة عسكرية مع طرف ثالث ضد الطرف الآخر . كما يلتزم الطرفان بمنع دخول أو إقامة أو عمل قوات عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيهما فى أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر . وأخيرًا نصت المعاهدة على تعهد الطرفين « بإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة » . معنى ذلك إسقاط التزامات الأردن بمقتضى « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى» بين الدول العربية لعام ١٩٥٠ ، وبالتالى اجهاض أى نظام للأمن الإقليمى يقوم على دور عربى متكامل ، لاسيما استبعاد أى تحالف أردنى/ سورى/ عراقى يكون موجهًا ضد إسرائيل فى حال إصرار هذه الأخيرة على رفض التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية ، وتجميد العملية السلمية فى المسارين السورى واللبنانى .

نخلص مما تقدم ، إلى أن الخطورة الحقيقية لترتيبات الأمن الجارية فى المنطقة ، سواء عن طريق الانتقائية فى عملية ضبط التسلح ، أو عن طريق الاتفاقات الأمنية الثنائية ، هى أنها تتم قبل التوصل إلى تسوية فعلية وعادلة لجوهر الصراع العربى/ الإسرائيلى على أرض فلسطين ذاتها ، أو على المسارين السورى واللبنانى . فكأن المحور الأمنى لمشروع « الشرق أوسطية » ، كما يتم تنفيذه على أرض الواقع ، إنما يهدف فى نهاية المطاف إلى تكريس ودعم التفوق العسكرى الإسرائيلى . فالأمن الإقليمى المقصود هو أمن تلك الدولة بالتحديد ، وليس أمن دول المنطقة ككل . وأن السلام فى الشرق الأوسط يعنى سلام إسرائيل الذى يتحقق عن طريق

القوة الرادعة، وليس عن طريق الاتفاق السياسى الذى يأخذ فى الاعتبار المصالح الحيوية لجميع دول المنطقة . ويعتبر هذا فى حد ذاته سببًا رئيسيًا لرفض الدول العربية الفاعلة فى المنطقة ، وعلى رأسها مصر وسوريا والعراق والسعودية ، بالإضافة إلى إيران ، لهذا المشروع .

والسؤال الآن هو : هل يختلف مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » عن مشروع «الشرق أوسطية » فى هذا الصدد ؟

لقد نصت وثيقة برشلونة على سعى الشركاء إلى تعزيز الأمن الإقليمى فى البحر المتوسط عبر تطوير علاقات التعاون فيما بينهم بما يسمح ببناء الثقة المتبادلة ومعالجة قضايا المنطقة المتأزمة ، وكذلك اتخاذ الخطوات العملية « لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع تراكم الأسلحة التقليدية » .

قد يوحى هذا النص بأنه ينطبق على جميع الدول المتوسطية ، الأطراف فى عملية المشاركة. ولكن عمومية النص لا تعنى أنه ينطبق على جميع الدول المتوسطية . فهو لا ينطبق بالقطع على الدول الأوربية/ المتوسطية » . فمنها دولة نووية - وهى فرنسا - لن تقبل بداهة التخلى عن ترسانتها النووية . والأمر كذلك بالنسبة لإيطاليا وأسبانيا والبرتغال بحكم عضويتها فى حلف الأطلنطى الذى تعتمد استراتيجيته الأمنية العامة فى القارة الأوربية وفى البحر المتوسط على المكون النووى . فكأن المقصود بعبارة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو دول جنوب وشرقى المتوسط . وحتى فى هذا النطاق الجغرافى المحدود ، فإن التأكيد ينصب أساسًا ليس على نزع أسلحةالدمار الشامل ، ولكن على « منع انتشارها » ، دون إشارة صريحة أو ضمنية إلى إسرائيل كدولة نووية بالفعل . فكأن التوجه الأوربى فى صميمه لا يختلف فى هذا الشأن عن التوجه الأمريكى . ففى المنطق الأوربى ، كما فى المنطق الأمريكى ، فإن مصدر الخطر الأساسى على أمن المنطقة إنما يأتى من امتلاك الدول العربية ، وليس إسرائيل ، لأسلحة الدمار الشامل ومن ثم ينبغى منع هذه الدول من امتلاك هذه النوعية من الأسلحة . معنى ذلك تكريس الخلل القائم بين الدول العربية وإسرائيل لصالح هذه الأخيرة ، الأمر الذى يتعارض مع هدف « بناء الثقة » بين جميع الأطراف ، ويمثل خطورة حقيقية على الاستقرار والأمن فى المنطقة . وقد أشارت إلى ذلك جميع الحكومات العربية التى طالبت بضرورة ادخال إسرائيل ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ووضع جميع مؤسساتها النووية تحت الرقابة الدولية .

كذلك ينبغى التنويه إلى أن هذه المحاباة الفعلية لإسرائيل كانت أحد سببين رئيسيين (السبب الثانى ، والأهم ، هو الدور السلبى لأوربا فى احياء عملية السلام بين العرب وإسرائيل بعد الجمود الذى أصابها منذ ١٩٩٦) لاخفاق مؤتمر وزراء خارجية الدول المتوسطية ، الذى عقد فى إبريل ١٩٩٧ فى فاليتا (مالطا) ، فى التوصل إلى قرارات إيجابية تدفع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » إلى الأمام .

صحيح أنه قد بذلت محاولات ، خاصة من جانب فرنسا ، « لأوْرَبة » الاستراتيجية الأمنية لحلف الأطلنطى لاسيما فى البحر المتوسط . ومن هذا المنطلق ، يشير البعض إلى وجود تنافس أوربى/ أمريكى فى المنطقة . هذا القول يفتقد إلى المصداقية . فإذا كان حلف الأطلنطى قد أقر رسميًا ، فى اجتماع القمة التى عقدت فى برلين فى يونيو ١٩٩٦ ، بهوية أوربية متميزة فيما يتعلق بشئون الدفاع ، فإن هذا التوجه لم يكن منفصلاً عن موقف الولايات المتحدة التى تسعى إلى تخفيف أعبائها المالية عن طريق خفض قواتها المتمركزة فى القارة الأوربية ، ولكن دون التخلى عن القيادة السياسية والعسكرية للحلف . كذلك فإن توسع مهام الحلف شرقًا يشير إلى أن الدول الأوربية لا تسعى إلى القيام بدور أمنى مستقل والتخلى عن الاعتماد العسكرى على الولايات المتحدة . فالاعتقاد بأن هناك اختلافات جوهرية جوهرية بين السياسة الأمنية للاتحاد الأوربى ، خاصة فى محيط البحر المتوسط ، وبين الولايات المتحدة ، التى لازالت تقود حلف الأطلنطى ، هو اعتقاد خاطئ . فإن محاولة « أوْرَبة » الاستراتيجية الأمنية للحلف ، لاسيما فى منطقة البحر المتوسط ، لا تعبر فى الحقيقة عن تناقض أو تنافس بين الدول الأوربية والولايات المتحدة بقدر ماتجسد تناسقًا فى المصالح وتنسيقًا فى الحركة بين حلف الأطلنطى والاتحاد الأوربى من خلال « اتحاد غرب أوربا » (West European Union) .

من ناحية أخرى، ومن المنظور الأوربى ، فإن الحركات الأصولية الإسلامية تمثل خطرًا داهمًا على الأمن الأوربى ، بل وعلى مجمل الحضارة الأوربية من خلال تدفق اللاجئين من شمال أفريقيا إلى دول أوربا الغربية. ولذلك فإن الدول المتوسطية الأعضاء فى الاتحاد الأوربى – فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، والبرتغال – تسعى إلى القيام بدور محدد لمواجهة ذلك الخطر. وبناءً على ذلك، فقد تم تشكيل قوتين عسكريتين فى ١٩٩٥ هما : « قوة الانتشار السريع الأوربية (European Rapid operation Force-Eurofor) ، و « القوة البحرية الأوربية (European Maritime Force-Euromar For) ، مهمتها التدخل المباشر فى الأزمات والصراعات الداخلية فى دول

جنـوب المتـوسط والتى تنطوى على جـوانب إنسـانيـة لمسـاعدة الأجـانـب والمواطنين الـذين يحتاجون للدفاع عنهم .

لا حاجة بنا إلى إثبـات أن التدخل لاعتبارات إنسانية ، خاصـة من جانب الدول فرادى أو مجتمعـة ، وليس من خلال المنظمات الـدوليـة ، هو مجرد ذريعـة لتحقيق أهـداف سياسيـة بالعمل على دعم ، أو تقويض ، نظام حكم قائم تبعًا للتـوجهات السياسية لذلك النظام . كما أن المقام لا يتسع لمنـاقشة شرعية مثل هـذا التدخل بالقياس إلى المبـدأ القانونى الثـابت الذى يقضى بمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول . ما يهمنا فى هذا المقام هو التأكيد على أن هذا الدور الأمنى المحدد الذى تسعى الدول المتوسطية الأعضاء فى الاتحاد الأوربى إلى القيام به فى جنـوب المتوسـط ليس مستقلاً عن ، أو متنـاقضًـا مع ، الأهـداف الأمريكيـة فى المنطقـة. فإن القوات الأوربية الخاصـة للتدخل فى الجنوب قد تشكلت فى كنف « اتحاد غـرب أوربا » ، وهو تنظيم أمنى يـرتبط ارتباطًـا وثيقًا بحلف الأطلنطى ، ويعتبر حلقـة وصل مؤسسيـة بين الحلف والاتحاد الأوربى . يضاف إلى ذلك أنه يحق لهذه القوات الأوربية الخاصـة الاستعانة بإمكانات حلف الأطلنطى للقيام بمهامها فى جنوب المتوسط .

خلاصة القول : لا يوجد انفصام أو تناقض بين الدور الأمنى الأوربى والدور الأمريكى، سواء فى الشرق الأوسط أو فى البحر المتوسط . فكلاهما يستهدف فى الحقيقة فرض أوضاع أمنية معينة على الـدول العربية بما يتفق والمصـالح الغربيـة ، ومصلحة إسرائيل التى ترتبط عضـويًا بالمصالح الغـربية . ومن ثم فإن المفاضلة ، مـن المنظور الأمنى ، بين مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » تعتبر غير ذات موضوع .

■ المحور الاقتصادى :

لا يتسع المقـام لمنـاقشة تفصيليـة للشق الاقتصـادى لمشـوع « الشرق أوسطية » ، وبيـان عناصره المختلفة والمتداخلة . وقد تنـاولت دراسات عديدة الموضوع بشكل متعمق وتفصيلى . اختلفت الآراء ، والسياسـة العملية ، بشـدة حول تـوصيفه ومردوداتـه . ويكفى أن نسجل فى هذا المقام حصيلة ذلك الجدل الممتد ، خاصة فيما يتعلق بمحاوره الرئيسية .

لقـد حدث خـلاف فى الـرأى ، على مستوى الفكـر ، حـول توصيف الشق الاقتصـادى لمشروع « الشرق أوسطيـة » . فقـد وصفـه البعض بأنـه محاولـة لإنشـاء « سـوق مشتركـة شرق

أوسطية» تسمح لإسرائيل بالاندماج فى المنطقة كدولة إقليمية أصيلة ، وما يترتب على ذلك من إنهاء عزلتها عن المحيط العربى . ويرى البعض الآخر أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة تتجاوز رغبة إسرائيل فى الاندماج الفعلى فى الإقليم الشرق أوسط الذى تنتمى دوله إلى شريحة الدول « النامية » أو « المتخلفة » . فإن إسرائيل مندمجة بالفعل فى العالم الرأسمالى المتقدم ، وتتطلع بحكم صلاتها الوثيقة بدوائر رأس المال العالمى ومراكز التقدم التكنولوجى ، إلى القيام بدور « الوسيط » ، أو « الوكيل المعتمد » لتلك الدوائر والمراكز فى النطاق الإقليمى العربى الذى يشمل منطقة الخليج والذى يمثل سوقًا متسعة للتجارة العالمية ويحتوى على ٦٠٪ من احتياطى النفط فى العالم ، كما يتميز بالقدرة على تمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى ووفرة اليد العاملة منخفضة الأجور . بل أن هذا الدور الإسرائيلى يمتد ، عبر النطاق الشرق أوسطى إلى البلدان الآسيوية الناهضة . فاستراتيجية إسرائيل الاقتصادية ، وبالاتفاق مع الولايات المتحدة ، هى « استراتيجية كونية » وليست « استراتيجية إقليمية » .

ونحن لا نرى تعارضًا حقيقيًا ، على مستوى الفكر ، بين هذين التوصيفين . فإن تطلع إسرائيل إلى القيام بدور « الوكيل المعتمد » للشركات الرأسمالية العالمية ، لا ينفى رغبتها فى الاندماج فى الإقليم الشرق أوسطى ، وهى رغبة قديمة ترجع إلى الأصول الأيديولوجية للصهيونية ذاتها ولكن حال دونها الصراع العربى/ الإسرائيلى حول فلسطين . وعلى أية حال ، فإن غالبية الدراسات العربية ، رغم اختلاف التنظير ، تنتهى إلى نتيجة واحدة تؤكد على أن تنفيذ الشق الاقتصادى « للشرق أوسطية » سوف يؤدى إلى قيام إسرائيل ، بحكم تقدمها التكنولوجى وكفاءة مؤسساتها المالية والإدارية واتصالاتها الخارجية ، بدور الدولة القائدة للمنطقة ، ومن ثم السيطرة على مواردها الاقتصادية والمالية ومصادر المياه فيها ، و « مشروعات الربط الإقليمى » من طرق برية وشبكات كهربائية وأنابيب لنقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى الموانئ الإسرائيلية .. إلخ . ولاشك أن معظم المكاسب المترتبة على هذه الشرق أوسطية الاقتصادية ستكون من نصيب الاقتصاد الإسرائيلى على حساب اقتصاديات الدول العربية . فضلاً عن ذلك ، فإن هيمنة إسرائيل الاقتصادية ستكون دعامة قوية لفرض هيمنتها السياسية على المنطقة . لا عجب إذن أن ينعقد إجماع المشاركين فى هذه الندوة ، وغيرهم كثيرون على ضرورة رفض الشق الاقتصادى لمشروع « الشرق أوسطية » رفضًا كاملاً جملة وتفصيلاً . وإذا كنا نتفق مع هذا الرأى ومنطقه ، فإن الرفض لا يجب أن يأخذ شكل مقاطعة المفاوضات

الجماعية فى هذا المجال شريطة أن تكون المشاركة فى المفاوضات ليس البحث عن حلول وسط وتقديم التنازلات ، ولكن بهدف المجاهرة بالموقف العربى الرافض لهذه الترتيبات الاقتصادية المقترحة ، وتقديم مقترحات بديلة تعكس المصالح القومية العربية ، بعيدًا عن أى مظهر من مظاهر تكريس الوجود الاقتصادى الإسرائيلى على اتساع الشرق الأوسط . وقد حدث هذا بالفعل ، ولو بشكل جزئى ، فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى لعام ١٩٩٦ . ففى هذا المؤتمر ، وبفضل التنسيق بين الدول العربية كأحد مردودات « القمة الاستثنائية العربية » التى عقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ، نجحت الوفود العربية فى فرض فكرة إمكانية قيام تعاون عربى / عربى ، والقيام بمشروعات اقتصادية بينية دون حاجة لوجود إسرائيل ضمن هذه الترتيبات ، وإمكانية التعاون العربى مع الدول الأجنبية بما فيها إسرائيل على قدم المساواة وبالتالى معاملة إسرائيل مثل أية دولة أخرى لا تتمتع بدور محورى فى عملية البناء الاقتصادى للمنطقة . وفى هذا الصدد ، ينبغى الإشارة إلى أن مقاطعة عدد كبير من الدول العربية ، وعلى رأسها مصر والسعودية ، لمؤتمر الدوحة الاقتصادى الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٧ لم تكن تعنى رفض المشاركة فى المفاوضات الاقتصادية الجماعية من حيث المبدأ ، ولكن كانت بمثابة الاحتجاج السياسى على تجميد عملية السلام بين إسرائيل من جانب ، والسلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان فى الجانب الآخر بسبب التعنت والصلف الإسرائيلى . وهذا يقودنا إلى نقطة محورية أخرى تتعلق بالربط بين العملية السلمية بين العرب وإسرائيل من ناحية ، والترتيبات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى .

عندما تقبلت الدول العربية فكرة التسوية السلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى ، أكدت فى نفس الوقت على اعتبار التسوية السلمية شرطًا أساسيًا لخلق المناخ الملائم للتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة . بعبارة أخر ى، فإن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بين العرب وإسرائيل يجب أن يسبق أى اتفاق حول التعاون الاقتصادى بين الطرفين .

ولكن صياغة مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كانت تسمح بالتزامن بين العملية السلمية والاتفاق حول ترتيبات اقتصادية تعاونية إقليمية وذلك على أساس أن التعاون الاقتصادى بين الفرقاء سوف يعجل التوصل إلى سلام شامل وعادل فيما بينهم . فكأن مسار التسوية السلمية ليس منفصلاً عن مسار التعاون الاقتصادى والعكس صحيح : فهما متوازيان يؤازر كل منهما الآخر ويدعمه . وبدا الأمر وكأنه ممكن الحدوث . وبناء على ذلك ، استضافت

المغرب مؤتمر الدار البيضاء فى ١٩٩٤ الذى وضع حجر الأساس للتعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتم الاتفاق على عقد المؤتمر بصفة دورية سنويًا وبذلك يتحول إلى آلية هامة للتفاعل الإقليمى فى المستقبل .

وتحت وهم فكرة التزامن بين المسارين السياسى والاقتصادى ، « هرولت » بعض الدول العربية ليس فقط إلى إنهاء مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل ، ولكن أيضًا إلى إقامة علاقات ثنائية وثيقة معها . ولكن مع تعثر مسار التسوية السلمية ، واحتمال تجميدها إلى أجل غير مسمى ، فقدت فكرة الترابط الزمنى بين المسار السياسى والمسار الاقتصادى مصداقيتها . وبدأت إسرائيل والولايات المتحدة تروجان لفكرة الفصل التام بين المسارين . وهكذا أصبح المحور الاقتصادى للمشروع الشرق أوسطى هو محاولة لإدماج إسرائيل اقتصاديًا فى المنطقة ، بل وهيمنتها عليها ، حتى فى ظل توقف عملية السلام وعدم اكتمال حلقاتها . وهذا ما يفسر مقاطعة الأطراف الرئيسية فى الصراع العربى/ الإسرائيلى (فلسطين ، سوريا ، لبنان ، بجانب مصر والسعودية) لمؤتمر الدوحة الاقتصادى ، كما ذكرنا .

والفكرة المحورية الثالثة التى ينبغى طرحها فى هذا المقام هى فكرة «خصخصة السلم» . وهى فكرة شائعة فى الأدبيات الأمريكية بصفة خاصة ، ووثيقة الصلة بمفهوم الترابط بين مسار التسوية السياسية السلمية ومسار التعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل . وتقوم هذه الفكرة على منطق محدد مفاده أن دوائر الأعمال العربية تتوق إلى تحقيق ربح وفير بالنفاذ إلى الشركات العالمية الكبرى من خلال مشروعات مشتركة مع دوائر الأعمال الإسرائيلية التى لها اتصالات وثيقة بالإدارات العليا فى تلك الشركات . وهذا ما يفسر المشاركة المكثفة « للقطاع الخاص » فى أعمال المؤتمرات الاقتصادية والأربعة سالفة الذكر والتى دعت إلى عقدها منظمتان غير حكوميتان (وإن كانتا على صلة وثيقة بالدوائر الحكومية الغربية والأمريكية بصفة خاصة) هما : مجلس العلاقات الخارجية بأمريكا ، ومنتدى دافوس العالمى بسويسرا . ومن هذا المنطلق ، فإن بناء شبكة من المصالح المباشرة بين رجال الأعمال العرب ونظرائهم من الإسرائيليين ، تتجاوز قنوات الدبلوماسية الرسمية ، يمكن أن يشكل أداة ضغط قوية على الحكومات لحملها على استكمال عملية السلام .

ونرى أن المنطق من وراء «خصخصة السلم» هو منطق مغلوط وخطير فى نفس الوقت . فقد أثبتت تجربة العقد الماضى أن « خصخصة الاقتصاد » على نحو مطلق وشامل دون رقابة

حـازمة من الـدولـة ، ليست هى المدخل السليم لتحقيق تنمية اقتصـاديـة واجتماعية حقيقيـة ومطردة للشعوب لأن سعى القطاع الخاص إلى الربح قد يتعارض مع المصلحة العامةللشعب. ومن ناحية أخـرى ، وفى مجال العلاقات الخارجية ، فإن سعى بعـض دوائر الأعمال العربية إلى الربح الوفير عن طريق توثيق صلاتها مع دوائر الأعمال الإسرائيلية وإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها ، قد يتعارض مع المصالح القومية العربيـة العامة ، خاصة فى حالة غياب التنسيق بين دوائر الأعمال العربيـة والحكومـات العربية . وهنـا تظهر خطـورة « خصخصة السلم » لأنها تهدف ، فى المنطق الإسرائيلى / الأمريكى ، إلى التفـاف حول مسـار التسوية السيـاسية للصراع العـربى/ الإسرائيلى بتسريع التطبيع والتعاون الاقتصـادى الوثيق مع إسرائيل ، ومن ثم فـرض واقع اقتصـادى جديـد فى المنطقة يحمل الحكـومات العـربية على الـرضوخ لمطـالب إسرائيل المجحفة بالنسبة للشعب العربى الذى لا يزال يعانى من الاحتلال وغطرسة القوة الإسرائيلية .

وأخيرًا ، فقد تم طرح تكـوين « مجموعة الثمانى دول الإسلامية » كأحـد بدائل الترتيبات الإقليميـة الاقتصاديـة فى المنطقة . وتضم هـذه المجموعـة ثلاث دول شرق أوسطيـة هما تركيـا ومصر وإيران ، بالإضافـة إلى باكستان ، وبنجلاديش ، وماليزيـا ، وأندونيسيا ونيجيريا . ولكن هذا البديل تعترضه عدة عقبات تفقده مصداقيـة حقيقية . فهو يرجع فى نشأته إلى مبادرة تركية فى ظل حكومة أربكان ذات التوجه الإسلامى والتى لم تستمر فى الحكم إلا لعام واحد ، وحلت محلها حكومـة يمينية علمانية ذات توجهـات غربية ثابتة صـدرت عنها بعض التصريحات التى تفيد احتمال صرف النظر عن هذا التجمع الاقتصادى الإسلامى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التجمع يضم دولاً جـد متبـاينـة من حيث مستـوى نموهـا الاقتصـادى ، ومن حيث نظمهـا الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حيث توجهاتها السياسية العـامة ، فضلاً عن تباعدها جغرافيًا . يضاف إلى ذلك أن تكوين هذه المجموعة يثير اشكالية علاقتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى.

أما بالنسبة للشق الاقتصادى لمشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » ، فقد سبق أن أشرنا إلى أنه أكثـر تقبلاً من الدول العـربية من الشق الاقتصـادى لمشروع « الشرق أوسطية » وذلك نظرًا لكثافـة العلاقات الاقتصادية والتجـارية بين جميع البلدان العربية ، وبصفـة خاصة دول الشمال الإفـريقى ، وبين دول الاتحاد الأوربى . فـالبرنـامج الاقتصـادى « المتـوسطى » ، على خلاف نظيره « الشرق أوسطى » ، ليس خلقًا لـواقع اقتصادى جديد ، ولكنه تطويـر لعلاقات اقتصادية تاريخية وثيقة .

ومن ناحية أخرى ، وفى مجال المفاضلة بين « المتوسطية » و « الشرق أوسطية » ، فإنه ينبغى الإشارة إلى موقع إسرائيل فى كلا المشروعين . فقد رأينا أنه فى إطار « الشرق أوسطية » ، تحتل إسرائيل موقعًا محوريًا ، وتتمتع بدور قيادى فى إدارة الترتيبات الاقتصادية فى المنطقة بما يسمح لها بالهيمنة عليها . أما تواجد إسرائيل فى النطاق المتوسطى فإنه لا يخولها أية ميزة خاصة بها : فهى دولة ضمن دول عديدة منضوية تحت لواء المشروع دون أن تحتل بالضرورة موقعًا محوريًا ، أو تقوم بدور قيادى ، يحقق لها الهيمنة على اقتصاديات الدول العربية المشاركة فى المشروع المتوسطى .

وبناء على ما تقدم ، فإن قرارات القمة العربية الاستثنائية التى عقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ تضمنت دلالة واضحة على تفضيل الحكومات العربية لمشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » على مشروع « الشرق أوسطية » .

ولكن من منظور آخر ، إذا افترضنا بأن التوجه المتوسطى هو خيار استراتيجى هام للبلدان العربية المتوسطية ، وأنه يقدم لها فرصًا حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، فإن ذلك لا يعنى أن هذا المشروع يختلف كلية عن جوهر المشروع « الشرق أوسطى » . فكلاهما يقوم على نموذج الاقتصاد الليبرالى الرأسمالى الذى حقق انتشارًا عالميًا ، واحتلت فيه المؤسسات الاقتصادية والمالية الخاصة والعابرة للجنسيات دور الفاعل الرئيسى فى العلاقات الاقتصادية الدولية وليس الدول . ومن ثم يمكن القول بأن كلاً من مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « المتوسطية » يهدف إلى استيعاب اقتصاديات دول الوطن العربى ، وإن كان بوسائل مختلفة ، فى النظام الرأسمالى العالمى المعاصر . وإذا كان هناك اختلاف بين المشروعين ، فإنه يتمثل فى التنافس بين الشركات العالمية ذات القاعدة الأوربية ونظيراتها الأمريكية الأصل . وثمة وجه شبه آخر بين المشروعين وهو أن كلاً منهما يقوم على تجزئة بلدان الوطن العربى إلى مناطق اقتصادية منفصلة ، الأمر الذى يضعف موقفها التفاوضى مع تكتل الدول المتقدمة ، سواء كانت الولايات المتحدة من جانب ، أو دول الاتحاد الأوربى فى الجانب الآخر . وهذا يسوقنا إلى مناقشة نقطة هامة تتعلق بشروط استفادة الدول العربية من انتمائها إلى « المشروع المتوسطى » .

يهدف « المشروع المتوسطى » إلى إدماج تدريجى لاقتصاد البلدان العربية المطلة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط فى الفضاء الاقتصادى الأوربى بحيث يفضى إلى قيام منطقة للتبادل التجارى الحر بين الدول السبع والعشرين المشاركة فى المشروع بحلول عام ٢٠١٠

ولكن هذا الهدف يطرح الاشكالية الأساسية التى ألمحنا إليها من قبل والتى تتعلق بحقيقة حرية التبادل التجارى بين دول تختلف اختلافًا بينًا من حيث مستويات تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى . فإن واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية الفقيرة يدحض أسطورة الحرية الاقتصادية التى تتشدق بها دول الغرب المتقدمة. فإن منطقة التبادل التجارى الحر فى النطاق المتوسطى لن تكون سوى آلية جماعية لتكريس وتدعيم سيطرة شمال المتوسط المتقدم على جنوب وشرق المتوسط الأقل تقدمًا . ولذلك فإن استفادة الدول العربية منا لمشروع المتوسطى تتوقف فى نهاية المطاف على أمرين : أولاً ، السياسات الداخلية التى تتبعها هذه الدول للاصلاح الاقتصادى بما يدعم القدرة التنافسية لمنتجاتها فى السوق الأوربية / المتوسطية ؛ وثانيًا، أن تدخل الدول العربية مشروع «الشراكة الأوربية/ المتوسطية » وهى مجتمعة (ينطبق نفس المنطق على مشروع « الشرق أوسطية ») . فإذا استمر الوضع القائم حاليًا الذى يغلب عليه طابع العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوربى من جانب ، وبين كل دولة عربية متوسطية على حدة من الجانب الآخر ، فإن ذلك سوف يضعف الموقف التفاوضى للدول العربية التى تتعامل فرادى مع الاتحاد الأوربى ، كما أنه يرجح المصالح الآنية لدول عربية معينة على حساب مصالح دول عربية أخرى . ولذلك فإن المدخل الوحيد للتقليل من سلبيات المشاركة العربية الأوربية على المستويين القطرى والقومى ، وتعظيم الفوائد المتولدة من هذا التجمع الاقتصادى الأكبر ، هو التجمع الاقتصادى العربى أولاً . وهذا ما أكدته القمة العربية الاستثنائية فى إبريل ١٩٩٦ التى دعت إلى ضرورة قيام منطقة تجارة حرة بين الدول العربية وفقًا لبرنامج عمل وجدول زمنى محدد . وقد أعلن وزراء المال والاقتصاد العرب ، فى فبراير ١٩٩٧ ، عن قيام هذه المنطقة ابتداء من أول يناير ١٩٩٨ . وهذا التجمع العربى لا يجب أن يقتصر على الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط ، ولكن يجب أن يشمل أيضًا البلدان العربية غير المشاركة فى « المشروع المتوسطى » ، وعلى رأسها بلدان مجلس التعاون الخليجى النفطية التى فى استطاعتها أن تدعم الموقف التفاوضى العربى مع الاتحاد الأوربى بحكم إمكاناتها المالية وتحكمها فى تدفق النفط العربى إلى الدول الأوربية .

وأخيرًا ترتبط بالمحور الاقتصادى قضية هامة فى حد ذاتها ، وهى قضية استخدامات المياه التى تعتبر عصب الحياة فى جميع دول المنطقة . وإذا كان مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية» قد أدرج موضوع المياه ضمن خططه المستقبلية ، فإن الترتيبات الإقليمية

لاستخدامات المياه تخص أساسًا مشروع « الشرق أوسطية » ، ولا تعنى بشكل مباشر دول الشمال الإفريقى (أن قضية استغلال مياه نهر النيل منفصلة عن الترتيبات الإقليمية الجارية فى المنطقة) .

وفى هذا الحيز الإقليمى ، فإن قضية المياه لها وجهان متميزان : أولهما يتعلق بالأنهار الدولية ، والثانى يتعلق بالمياه الجوفية .

وقضية استخدام الأنهار الدولية فى غير أغراض الملاحة هى قضيةعامة مثارة منذ زمن بعيد بصرف النظر عن الترتيبات الإقليمية العامة الجديدة التى يتضمنها مشروع « الشرق أوسطية » . وتخضع هذه القضية لاعتبارات فنية واقتصادية عديدة ، وتحكمها قواعد قانونية دولية تضمنتها عدة اتفاقات دولية من أهمها وأشملها الاتفاقية الدولية للأنهار الدولية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرًا فى عام ١٩٩٧ . وتقضى هذه القواعد بضرورة الاتفاق بين الدول التى تقع فى حوض نهر دولى - دول المنبع ودول المجرى والمصب - على توزيع مياه النهر فيما بينها ، وكيفية استخدام هذه المياه ، دون الحاق أضرار جسيمة بأى طرف من الأطراف . فلا يحق إذن لدولة ، أو دول المنبع ، القيام بأعمال ومشروعات انفرادية فى ذلك الجزء من النهر الذى يقع فى إقليمها يكون من شأنها التأثير فى كمية المياه المتدفقة إلى دول المجرى والمصب ، أو التأثير فى سرعة تدفقها ، أو تغيير خواصها الطبيعية الكيميائية والبيولوجية . فالنظام القانونى للأنهار الدولية هو نظام اتفاقى يتأثر فى مضمونه بطبيعة الحال بتوازن القوة ومكانة الدول الواقعة فى حوض النهر الدولى . وهنا يظهر بوضوح تأثير الترتيبات الإقليمية الجديدة فى المنطقة . فإن هذه الترتيبات ، فى مجملها ، تهدف إلى تدعيم وتعظيم مكانة إسرائيل وتركيا فى المنطقة على حساب مكانة الدول العربية . وقد شهد تطور الأحداث فى السنوات الخمس الماضية درجة عالية من التنسيق والتوافق بين مواقف ومشروعات هاتين الدولتين - وبدعم من الولايات المتحدة - لفرض سيطرتها على مصادر المياه النهرية فى المنطقة . ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن قضية المياه يمكن حسمها بشكل نهائى على أرض الواقع . فإن التسوية النهائية للقضية لن تتم دون مشاركة العراق وهى دولة مستبعدة من إطار « الشرق أوسطية » ، ودون مشاركة سوريا ولبنان اللتان تقاطعان المفاوضات الجماعية فى هذا

الشأن ، ليس من بـاب رفض مبدأ التعـاون الإقليمى فى مجال الميـاه فى حد ذاتـه ، ولكن لأنهما تشترطان ضرورة التوصل أولاً إلى سلام عادل وشامل ودائم بين العرب وإسرائيل .

أما مشكلة المياه الجوفيـة فهى عنصر أساسى فى النزاع الفلسطينى/ الإسرائيلى . وقد نص برتوكول التعاون الاقتصادى والمالى الملحق بإعلان المبادئ الإسرائيلى/ الفلسطينى على التعاون بين الطرفين فى مجال تنمية الميـاه ، وإدارتها فى الضفة الغربية وقطاع غـزة ، وحقوق كل طرف فى تلك المياه . ولكن نلاحظ هنا أيضًا أن سياسة فرض الأمر الواقع تسبق التسوية الاتفاقية . ومن الواضح أن قضية المياه فى هذه الجزئية الخاصة تصطدم بسياسة الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة الغربية والتى استعصت حتى الآن على التسوية السلمية .

■ المحور السياسى والثقافى :

إن المحور السيـاسى والثقافى متعدد الجوانب ويتعذر منـاقشته ، حتى بشكل مبسط ، فى حدود محاضرة واحدة تتناول أبعادًا مختلفة للترتيبات الإقليمية الجديدة التى تستهدف « الوطن العربى » . ويمكن إجمال هذا المحور فى مفهوم « الهويـة » . وقد نال هذا المفهوم قدرًا كبيرًا من الاهتمام فى الأدبيات العـربية . وتـدور المناظـرة بشأنه حـول المفاضلـة بين التوجهين « الشرق أوسطى » و « المتوسطى » بالقياس إلى معيار « القوميةالعربية » .

ومن المقولات الشائعة فى الأدبيات العربية فى هذا المقام ، أن مشروع « الشرق أوسطية » ، فى نظر واضعيه ، إنما يستهدف القضـاء على أيديولوجية « القومية العـربية » لتحل محلها فكرة «الهوية الشرق أوسطية » التـى تعتد بعنصر الجوار الجغرافى فقط ، دون اعتبار للفـوارق الثقافية والحضارية بين العرب من جانب ، وشعوب أخـرى تقطن نفس الحيز الجغـرافى . بينما مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » لا يتعارض كلية مع الهويةالعربية/ الإسلامية ، ولكن يدعو إلى الحوار بين الثقافـات والأديان المختلفـة لشعوب حوض البحـر المتوسط . وقـد انعكست هذه المفاضلة فى البحثين اللذين قدما إلى هذه الندوة وفى بحوث كثيرة سابقة .

ولاشك أن قضيـة اللاجئين الفلسطينيين تمثل نمـوذجًـا واضحًا لمحـاولة طمس الهـوية الـوطنية الفلسطينيـة .فقد اعتبرت هـذه القضية ، فى إطـار مشروع « الشرق أوسطية » ، قضيـة

إنسانية تخص الـلاجئين الفلسطينيين كأفراد ، وليست قضية قوميـة تخصهم « كشعب» يناضل من أجل العودة إلى موطنه الأصلى فى فلسطين . ولـذلك فإن دعوة « الشرق أوسطية » تتلخص فى تغيير بيئـة اللجوء الإقليمى بما من شأنـه استيعـاب اللاجئين فى مـواطن إقامتهم الحاليـة . بعبارة أخرى ، فإن المدخل الاقتصادى هو الأسلوب العملى لتسـوية هذه القضية تسوية نهائية دون المساس بالهوية اليهـودية الخالصة لدولة إسرائيل ، والمحافظـة فى نفس الوقت على التوازن السكانى بين هذه الدولة وبين الكيان الفلسطينى الحالى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو دولة فلسطين فى حالة إقرار قيامها فى المستقبل .

إن هذا الطـرح يتعارض مـع مبادئ الشرعيـة الدوليـة التى أقرتها عشرات القـرارات التى صـدرت عن الأمم المتحدة وغيرهـا من المنظمات الـدولية منـذ ١٩٤٨ ، والتى تؤكـد على حق اللاجئين الفلسطينيين فى العـودة إلى وطنهم الأصلى فى فلسطين . ومن ناحيـة أخرى ، لا ريب أن طرح قضية الـلاجئين كقضية إنسانية سوف يثير العـديد من المشاكل سواء بالنسبـة للدولة المضيفـة أو بالنسبـة للسلطة الفلسطينيـة . فكما أكدنـا من قبل ، فإنه يستحيل طمس الهويـة الوطنيـة للاجئين الفلسطينيين بمجرد العمل على تحسين أحـوالهم المعيشية فى مـواقع اللجوء . ولـذلك فإنه ليس من المتـوقع أن يتجاوب الشعب الفلسطينى مع طـرح قضية الـلاجئين على النحو السـابق لأنه يتجاهل حقهـم فى العودة إلى وطنهم فى فلسطين . فالمشكلـة الحقيقية فى موضـوع اللاجئين لا تتعلق بالاشباع الاقتصـادى فقط ، ولكنها تتعلق أكثر بـاشباع الانتماء إلى هوية وطنية عميقة الجذور . بالإضافة إلى ذلك ، فإن دعوة مشروع « الشرق أوسطية » إلى إدماج اللاجئين الفلسطينيين فى بيئة اللجوء الحالية بوصفهم « عربًا » يعيشون بين عرب ، تتناقض مع الفكرة الأساسية لذلك المشروع والتى تقوم على إنكار وحدة الوجود القومى العربى .

ولكن من الانصـاف القول بأن طرح قضيـة اللاجئين بـاعتبارهـا قضية إنسـانية وليست قضية وطنية / قومية ، ليس بدعة منوطة بمشروع « الشرق أوسطية » . فإن استعراض تطور هذه القضية يفيد بأن هذا الطرح كان سمة بارزة لمشروعات غربية / إسرائيلية عديدة سابقة لتسوية هذه القضية فى الإطـار الإقليمى . كما أنه على صعيد السياسة العمليـة ، من الملاحظ أن رسالة وكالـة غوث الـلاجئين الفلسطينيين قد تحولت تـدريجيًا ، وبتأثير مـن الولايـات المتحدة ، إلى

برامج التشغيل والتأهيل وتسكين اللاجئين فى معسكرات اللجوء الحالية على حساب جانب الإغاثة . كذلك من الانصاف القول بأن الحكومات العربية ، والسلطة الفلسطينية ذاتها ، قد تجاوبت إلى حد ما مع الطرح الإنسانى لقضية اللاجئين الفلسطينيين على حساب الطرح السياسى/ القومى للقضية . صحيح أن الدوائر العربية الرسمية لا زالت تعلن تمسكها بحق اللاجئين فى العودة إلى وطنهم . ومع ذلك فإن المواقف العربية تشير أيضًا ، على صعيد السياسة العملية ، إلى تراجعات عن التمسك « بحق العودة » بوصفه مبدءًا ثابتًا ومرجعيًا لا يجوز إغفاله عند تسوية قضية اللاجئين . ولا حاجة بنا فى هذا المقام إلى التذكير بهذه السوابق . وتكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى « اتفاق أوسلو » (اتفاق غزة/ أريحا) فى سبتمبر ١٩٩٣ بشأن « إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى » . صحيح أن مرجعية هذا الاتفاق هو القرار رقم (٢٤٢) الذى صدر فى مجلس الأمن فى أعقاب حرب ١٩٦٧ . وقد نص هذا القرار على « تسوية عادلة » لقضية اللاجئين . ولكن العمومية المقصودة فى صياغة هذا النص الذى سمحت بتفسيره على نحو متجاهل « حق العودة » المنصوص عليه فى القرار رقم (١٩٤) الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٤٨ . فإن مفهوم « العدالة » لا يتماثل بالضرورة مع مفهوم « الحق » . ويؤكد هذا الاتجاه أن « اتفاق أوسلو » ، وإن كان قد أرجأ تسوية قضية اللاجئين إلى مرحلة التفاوض على الوضع النهائى للكيان الفلسطينى (المادة ٥ فقرة ٣) ، فقد اختص بالذكر مشكلة « النازحين » الفلسطينيين بسبب حرب ١٩٦٧ . فقد نصت المادة (١٢) من الاتفاق على تشكيل « لجنة دائمة » لتقرر بالاتفاق السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بالعودة ، أخذًا فى الاعتبار « ضرورة منع الفوضى والاضطراب » . هذا النص يتجاهل تمامًا قضية اللاجئين الفلسطينيين الحقيقية والتى تعود إلى ١٩٤٨ . وحتى بالنسبة « للنازحين » من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن هذا النص هو من الغموض بحيث يترك لإسرائيل حرية تحديد عدد المقبولين للعودة ونوعيتهم بحيث بحيث لا تؤثر عودتهم على أمن « الإسرائيليين » (المقصود هو أمن سكان المستعمرات الإسرائيلية) ، أو أمن دولة إسرائيل (التوازن السكانى بين إسرائيل والكيان الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة). واستنادًا إلى موقف إسرائيل خلال مناقشات « لجنة اللاجئين»

المنبثقة عن « المفاوضـات متعددة الأطـراف » فى إطار مشروع « الشرق أوسطية » ، فإن مجموع مـا يمكن أن تسمح لهم إسرائيل بالعـودة من نازحى عـام ١٩٦٧ لن يتجاوز ١٠٪ من عـدد اللاجئين الفلسطينيين خـارج الأرض المحتلة. ولذلك يمكن القول بأن نص « اتفـاق أوسلو » على السماح بعودة نـازحى عام١٩٦٧ إنما يهدف فى الحقيقـة إلى تهدئة معارضـة قطاع كبير من الشعب الفلسطينى لهذا الاتفـاق. فـالمجـاهرة « بحق العـودة » قـد أصبح مجرد شعـار يمكن للسياسة العملية أن تتجاوزه .

من ناحيـة أخرى ، لاشك أن مشروع « الشراكة الأوربيـة/ المتوسطية » يمثل اقترابًـا أكثر شمولاً للمنطقة من اقتراب مشروع « الشرق أوسطية » .فقد اهتم « المشروع المتوسطى » اهتمامًا ملحوظًا بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية ، إلى جانب البعد الاقتصادى ، لإعادة ترتيب الأوضاع بين دول شمال المتوسط من جانب ، والدول الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية من الجانب الآخر . فقد دعت وثـائق برشلونة إلى محاربة العنصريـة والتعصب العرقى أو الدينى ، وإلى احترام تنوع الثقافات والتقاليد بين شعوب حوض البحر المتوسط ، وأن الحوار بين الأديان والثقـافـات هـو السبيل إلى المحـافظـة على الاستقـرار والسـلام فى المنطقـة ، كما أن التعـاون الاقتصادى هو السبيل إلى تقدم وازدهار جميع الشعوب المتوسطية .

من هذا المنظور العام ، فإن الدعـوة المتوسطية ليست محل اعتراض إذا كان المقصود منها هو تعـرف كل طرف على الآخر ، وتصـويب الصور المشـوهة التى تكونت على مـر العصور فى أذهـان الشعوب ذات الأديـان والثقافـات المختلفـة . فلا شك أن الحوار هـو المدخل السليم لتلافى النـزاعات ذات الطبيعـة الأيديـولوجية ، لأن تعـويد الشعـوب والمؤسسات الـرسمية والمدنية على احترام الاختلاف والفهم المتبـادل يسهم فى « التعايش السلمى » فيما بينهم رغم الاختلاف . من هذا المنظور العام ، يمكن القـول بأن « المتوسطية » تتميز عن «الشرق أوسطية» فى أنها لا تتعارض مـع الهـوية العـربية / الإسلاميـة . ولكن هـذا القول لايجب أن يـؤخذ على علاته .

فمن الواضح أيضًا ، على صعيد السياسة العملية ، أن هذه الدعوة ليست منزهة تمامًا من الأغراض السياسية التى تهدف إلى حماية القيم والمصـالح الأوربية ، على حساب قيم ومصالح شعوب جنوب وشرق المتوسط . فقد اقترنت الـدعوة إلى الحوار الثقافى بدعوة أخرى إلى ضرورة

الاصلاح السياسى فى جنوب وشرق المتوسط . والمدخل إلى التحديث السياسى هو إقرار وتوطيد الديمقراطية التعددية وفقًا للنمط الأوربى ، واحترام حقوق الإنسان ، إلى جانب العمل على التحديث الاقتصادى والنمو الاجتماعى المتوازن والمتواصل.

وبصرف النظر عن مدى ملائمة الديمقراطية التعددية كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسى (فإن التجربة الجزائرية تدل على غير ذلك) ، فإن الدعوة إلى الاصلاح السياسى والاقتصادى ، تعكس فى الحقيقة الإدراك الجماعى الأوربى لمصادر تهديد أمن أوربا النابعة من الجنوب ومن الشرق ، وهى مصادر تتصل بانتشار حركات « الأصولية الإسلامية » والعنف الذى يقترن بممارسات بعضها ، وتداعيات ذلك على المجتمعات والنظم الأوربية من خلال الهجرة من الجنوب والشرق إلى الشمال . وقد أشرنا إلى هذه الاشكالية من قبل والتى تعد من أكثر المشكلات الحاحًا فى الوقت الراهن بالنسبة للأمن والاستقرار فى دول أوربا الغربية .كل ما نريد أن نؤكده فى هذا المقام ، وهو تأكيد يستند إلى مجمل الأدبيات الغربية التى تناولت هذا الموضوع بالتحليل ، هو أن الدعوة إلى « الحوار » بين الثقافات والأديان ، وإلى الاصلاح السياسى والتحديث الاقتصادى ، إنما تعبر عن رغبة أوربية أكيدة فى فرض نموذج للتحديث فى الدول المتوسطية العربية الإسلامية يتعارض مع تراثها التاريخى وتقاليدها الاجتماعية ، ويؤدى إلى ادماج شعوبها فى مجتمع متوسطى تهيمن عليه الدول الأوربية بحكم عدم توازن عناصر القوة بين الشمال والجنوب . وهذا ما يفسر التحفظات العديدة التى أبدتها الدول العربية المتوسطية على مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » فى شقها الثقافى والسياسى ، وهى تحفظات تضاف إلى تحفظاتها على الشق الاقتصادى للمشروع . وقد تجلت هذه التحفظات بوضوح فى الرؤية المصرية للتعاون بين شعوب البحر المتوسط كما بدت فى طرحها لمشروع « منتدى المتوسط » . بالإضافة إلى ذلك فإن اهتمام الدول الأوربية بالأوضاع فى الشمال الإفريقى على وجه التحديد فى ظل ضعف القدرة العربية الفردية والجماعية ، سوف ينتهى إلى الحاق المغرب العربى بأوربا وانفصاله عن بقية الكيان العربى .

خلاصة القول ، أنه إذا كان هناك تمايزًا ، من حيث الأولويات ومن حيث الآليات ، بين مشروع « الشراكة الأوربية / المتوسطية » ومشروع « الشرق أوسطية » ، فإن هذا التمايز لا يعنى التناقض بين المشروعين فيما يتعلق بأهدافهما النهائية .فكلاهما يتضمن ترتيبات إقليمية تهدف

فى النهايـة إلى تجزئة الوطن العـربى ، والتعامـل مع الدول العربيـــة فرادى ، وإحكـام قبضـة «الغرب» على الامتداد الإقليمى العربى أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا ، بل وثقافيًا أيضًا .

وعلى أية حال ، ودون تبنى وجهـة نظر بعض أنصـار « التيار الإسلامى » التى تقول بأن « الشرق أوسطية » و « المتوسطية » هما مبادرتان من قبل « الشمال المسيحى اليهودى» للتصدى للصحوة الإسلامية ، فإن المحور الثقافى والسياسى لكلا المشروعين لم ينل نصيبه حتى الآن من الاهتمام الكافى فى الأدبيـات العربية . ولـذلك فإن طرح الموضـوع فى هذه الندوة هـو دعوة إلى إجـراء مزيـد من الدراســات التحليليـة فى إطار أكثـر شمـولاً يتناول عـلاقات التفـاعل بين الحضـارة العربيـة / الإسلاميـة والحضارة الغـربية بما يسهم فى التقـارب بين الشعوب ، وبناء جسور ثقـة حقيقية بين المؤسسات الحكوميـة والمدنية . فمع انعدام الثقة المتبـادلة تسقط جميع المبادرات الخاصة باعادة هيكلة العلاقات فى المنطقة ، أيًا كان مصدرها .

رغم اختـلاف التقييم ، على مستوى الفكـر وعلى مستوى السيـاسة العمليـة ، لمحاولات إقامة ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة ،فإن هناك شبه إجماع على وجود سلبيات عديدة تقترن بمشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكـة الأوربية / المتوسطيـة » بالقياس إلى مرجعيـة النظام العربى التـاريخى الذى تجسـده مؤسسيًا جـامعة الدول العـربية.فإن انـدماج الأقطار العـربية فـرادى فى هـذه الترتيبـات الإقليمية الجديـدة سـوف ينعكس بـالسلب على مستقبل النهضـة الشاملـة التى تصـبو إليهـا البلدان العربـية وعلى النظـام القومى العربـى . ولذلك فإن الكل يتسائل ما العمل ؟

ينبغى علينا بادىء ذى بدء أن نستبعد رأيًا نـادت به قلة من المفكرين العرب ، وهو رأى انبثق من حـالة الاحبـاط الشديد الـذى انتشر فى الوطن العـربى بسبب الغـزو العراقى لـدولة الكويت فى ١٩٩٠ ، والتداعيات المدمرة لذلك الغزو على مجمل العلاقات العربية التى أكدت عجز النظام العربى عن مواجهة أكبر تحد تعرض له منذ انشائه فى ١٩٤٥ .

فقـد نادى البعض [السيـد يس ، مقـدمة التقـريـر الاستراتيجى العربى لعـام ١٩٩٦ ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٧] بضرورة التخلص من « الوهـم » الـذى ينطلق من الخطاب القومى العـربى التقليدى ، والـذى مبنـاه أن القطريـة هى سبب المشكـلات والمصائب التى حـاقت بالنظام العربى . والواقع التاريخى يثبت أن هذا الخطاب القومى التقليدى تجاهل خصوصيات كل قطـر عـربى ، وافترض خطأ أن المجتمع العـربى هـومجتمع متجانس على أسـاس الإطـار

الـديني الواحـد ، وعوامل التـاريخ المشترك ، وأن الخبرة التـاريخية المتشـابهة كفيلة بأن تـؤدى بصـورة حتمية إلى الـوحدة .. على العكس فإن أولى خطـوات التصحيح هو اعتبـار القطريـة اللبنة الأولى الأساسية فى المشروع القومى .

ومن نفس المنطلق ، يـؤكـد مفكـر عربـى آخر [د. شفيق الغبرا ، « رؤيـة استراتيجيـة للسلام العربى/ الإسرائيلى » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦ ، ١٨ ، ٣٢] على أنه بعد « فشل الخيـار القومى الشمولى » ، وبعد « أخطار الخيـار الإسلامى المتطرف » ، أصبح الخيار الأصح هو « بناء الـدولة القطرية .. وفق فهم عصرى للإسلام والعـروبة والإنسان ووفق آراء تتهيأ للانفتـاح على العالم لا الانغـلاق عنه » .. وأن بنـاء الدولة العـربية الحديثـة على هذا النحو هو « الأساس فى المرحلة القادمة » .

لا يشك أحد فى أن الدول العربية فى حاجة ماسـة إلى العديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة الداخلية . كما لا يشك أحد فى أن نهضة الأقطـار العربية هى عنصر أساسى لتحقيق فاعية أكبر للعمل العربى المشترك . فاعتراضنا على هذا الرأى إنما ينصرف إلى تفضيله لمنطق التجزئة على منطق التجمع العربى . ونستند فى ذلك إلى الحجج التالية :

الحجة الأولى : تستند إلى بطـلان المنطق النظرى الذى يستنـد إليه هذا الرأى . فـالنظام القومى العـربى الراهن ، كما تجسـده مؤسسيًا جـامعة الدول العـربية ، ليس مبنيًـا على مفهوم الوحدة الاندمـاجية للأقطار العربية ، إنما هو نظـام يقوم على مفهوم التنسيق والتعاون بين دول ذات سيـادة من أجل تحقيق مصـالح مشتركـة يعتبرهـا أطراف التنظيـم أن لها أهمية خـاصـة بالنسبـة لهم جميعًا . وإذا كان التنسيق والتعاون لا يتعـارضـان مع مبدأ السيادة الـوطنية ، فإنهما يفرضـان قيودًا على ممارسة السيادة بما يحقق المصالح المشتركة للدول الأعضاء فى التنظيم . ومن ثم فإن الأولـوية تكـون للمصـالح الجماعية ، وليس للمصـالح القطـرية الآنيـة ، وإلا انتفت الحكمة من إقـامة التنظيم فى الأسـاس . بعبارة أخرى ، فإن تفضيـل منطق التجزئة على منطق التجمع العربى يتعارض مع ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول العربية .

الحجة الثانية : ترتبط بالحجة الأولى وتستند إلى واقع الحياة المجتمعية فى العصر الحديث . فإن واقع الترابط بين الشعـوب يفـرض حتمية العمل الجماعى فى عمليـة بنـاء الأقطار . فبنـاء الدولة العـربية العصرية لا يمكن أن يتم بمعزل عن العمل الجماعى العـربى . بعبارة أخرى ، فإن المقابلة بين « القطرية » و « العمـل العربى المشـترك » ، وإن كانت قائمة بالفعـل ، فإنه

لا ينبغى أن تتجاهل علاقات التفاعل بين « الجزء » و « الكل » ومن ثم فإن السلبية تجاه العمل الجماعى العربى سوف تعيق عملية البناء الداخلى فى الأقطار العربية .

الحجة الثالثة : مستمدة من تاريخ العلاقات العربية المعاصرة .فإن كثرة المنازعات الحدودية وغيرها بين الدول العربية ، واختلاف توجهاتها الخارجية ، وظهور محاور تنافسية فيما بينها ، وتطلع بعض الحكام العرب إلى ممارسة دور الزعامة والقيادة ، كل ذلك أدى إلى انعدام الثقة بين الحكومات العربية والذى أثر بالسلب على فاعلية الجامعة العربية كآلية للتنسيق والتعاون بين أعضائها . فالعقيدة القطرية ، التى لا زالت تحتفظ بقدسيتها فى البلدان العربية هى بالفعل أهم سبب لتراجع النظام العربى . وتقودنا هذه الملاحظة إلى السؤال المطروح على الساحةالعربية : ما العمل ؟

لقد حاول بحثان مقدمان إلى هذه الندوة الإجابة عن هذا التساؤل ، من منظور جزئى ومن منظور كلى ، وذلك من خلال دراسة نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية (مجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى ، وإعلان دمشق) ومدى مساهمتها فى إحياء النظام العربى القومى من جانب ، واقتراح تحديث آليات العمل العربى المشترك من جانب آخر .

لقد تعددت الاقترابات فى موضوع « تجديد المشروع القومى العربى » بحيث يصبح قادرًا على التعاون مع الترتيبات الإقليمية المطروحة حاليًا على ساحة الوطن العربى ، والحيلولة دون محاولات اختراقه من الخارج . وكل ما نستطيع قوله فى هذاالمقام هو مجرد تسجيل موقف مبدئى فى حاجة إلى تأصيل أعمق وأشمل يأخذ فى الاعتبار تأثر النظام الإقليمى العربى بالتطورات العميقة والمتلاحقة التى يمر بها عالم اليوم .

نحن نرفض من حيث المبدأ الفكر الذى يعبر عن موقف مثالى مفرط فى التفاؤل والذى يدعو إلى إقامة مشروع قومى عربى جديد كلية يحل محل جامعة الدول العربية المتهالكة . فإن هذا المشروع القومى الجديد يتجاوز منطق الدولة القطرية ، والشروع فى إرساء أسس دولة قوميةعربية كبرى من خلال تفاعلات شعبية تتخطى حواجز السياسات الحكومية الرسمية .

من ناحية أخرى ، لا نعتقد أن مجرد ادخال اصلاحات هيكلية على مؤسسات الجامعة العربية كفيل بتفعيل العمل العربى المشترك.فلا يكفى الموافقة على إنشاء محكمةعدل عربية ، أو المطالبة بالعدول عن قاعدة الإجماع فى اتخاذ قرارات الجامعة العربية ، أو فرض جزاءات على الدول التى لاتلتزم بتلك القرارات .. إلخ . فإن فاعلية العمل العربى المشترك منوطة فى نهاية

المطاف بضرورة تـوفر الإرادة السيـاسية الجماعيـة من منطلق الإدراك الواعى بحقيقـة المصالح القومية العربية . فإن السيولةالكاملة التى تتميـز بها علاقات كل حكومة عربيةعلى انفراد مع دول غير عربيـة من داخل المنطقة أو من خـارجها من شأنها أن تحدث تغيرات سريعـة فى نمط الترتيبات الإقليمية بالمنطقة قد تـؤدى إلى تلاشى رابطة العروبة . ونحن من المؤمنين بأن رابطة القوميـةالعربية هى صمام الأمـان فى تفاعلات المنطقـة لما لها من خصوصيـة مستمدة من واقع تفاعل التـاريخ والجغرافيا والبنيان الاجتماعى والثقـافى للإنسان العـربى. ومن ثم فإن الهوية العربية تمثل عنصر قوة فى التعامل مع الآخرين لا يجوز التخلى عنها .

إن التمسك بالهوية العربية لا يعنى ، كما سبق تأكيده ، معـارضة مبدئية لكل ما هو غير عربى المنشأ ، وإنما يقوم على إدراك واعٍ للعوامل المادية والمعنوية القائمة والمستجدة التى تؤثر فى تفـاعلهـا فى مستقبل المنطقـة ككل ، والعمل على تكيـف العمل العـربى المشترك مع تلك العـوامل بحيث يصبح قادرًا على الصمـود أمـام أية مخططـات أجنبيـة تستهدف الهيمنـة على الامتـداد الإقليمى العربى . فإنـه يمكن لـدول الوطن العـربى أن يكـون لها وزنًا كبيرًا فى بنـاء المنطقةعلى أسس تتوائم مع مقتضيات النظام الدولى الجديد إذا تعاملت مجتمعة مع الترتيبات الإقليمية الجديدة فى المنطقة . هذه القدرة على التكيف مرهونة بتوفر الإرادة السياسية الجماعية، كما ذكرنا . ولن تتوفر هذه الإرادة إلا من خلال بناء المجتمعات العربية من الداخل على أسس أكثـر ديمقـراطيـة بما يحقق قـدرًا معقـولاً من المشـاركـة الشعبيـة فى عمليـة اتخاذ القـرارات المصيريـة.فإذا لم يتحقق ذلك ، وظل النظـام الإقليمى العربى على جموده الحالى وتفككـه ، فإن فشله فى مواجهة قضايا المستقبل ومحاولات اختراقه من الخارج يصبح مؤكدًا . ولكن لن يكون ذلك بسبب مـؤامـرة الآخريـن ضده ، سـواء أخـذ هـذا التآمـر شكل « الشرق أوســطية » أو «الشراكة الأوربية/ المتوسطية» ، ولكن بسبب التقصير أو الغفلة

تعقيبات .. ومناقشات

على

المحاضرة الختامية

مناقشات المحاضرة الختامية

د. على الدين هلال :

لدى مجموعة ملاحظات عاجلة :

الملاحظة الأولى : أننا نمر بمرحلة إنتقالية ، المشروعات المطروحة كالشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، يعتريهما مثالب . كغموض الجغرافيا وإستبعاد عناصر لايمكن للمشروع أن ينهض بدونها على أسس سليمة . وهذه المشروعات تعكس مصالح وسياسات دول بعينها ، ومن ثم ، فإن فرص كليهما محدودة .

الملاحظة الثانية : إن بعض ما نتحدث به فى هذه الأمور هو نبيذ قديم فى زجاجات جديدة . فعديد من الأطروحات تم عرضها والرد عليها . الأستاذ المحاضر ، عاد إلى العصور الوسطى والإمبراطورية الرومانية . لكن إذا عدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . فسنجد أن الشرق أوسطية كانت مشروعًا مطروحًا من الدول الغربية على بلادنا العربية . أذكر فى هذا الخصوص ، بمشروع القيادة الرباعية الذى قدم للحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس باشا ، الذى رفضته مصر آنذاك . كذلك ، نتذكر زيارة جون فوستر دالاس إلى المنطقة العربية (مايو - يونيو١٩٥٣) ووثائق هذه الزيارة معلومة . والحوار الأساسى الذى قام به مع قيادة الثورة المصرية يتعلق بكيفية بحث أمن هذه المنطقة ، وهل أمن هذا الإقليم مسؤولية بلاده أم الغرب ؟ .

هناك سلسلة الإتفاقات الأمنية العسكرية الثنائية التى أبرمتها حكومة الثورة ، مصر/ سوريا ، مصر / الأردن ، مصر / السعودية . وفى الفترة نفسها ، طرحت فكرة المؤتمر الإسلامى وقيام منظمة إسلامية تجمع بلاد هذه المنطة ، وقد تبنتها باكستان ووزير خارجيتها «ظفر الله خان» ولأن المشروع إرتبط آنذاك بالولايات المتحدة فإنه لم يتم .

جوهر هذه الملاحظة ، أننا نتحدث فى إطار دولى مختلف ، لكن كثيراً مما ناقشه ، نوقش من قبل فى سياقات مختلفة .

الملاحظة الثالثة : حسنا فعل د. سمعان فرج الله ، عندما وضع الحوار الذى نجريه فى إطار ملامح نظام دولى جديد فى مرحلة التشكيل . نذكر مثلاً «الجات» ، وهى النظام

الإقتصادى الدولى الجديد . . من يدخلها سوف تفرض عليه إلتزامات . وهى إلتزامات تشبه ما ترتبه الشرق أوسطية أو الشراكة المتوسطية بطرق أخرى . .

الملاحظة الرابعة : لا أعتقد أننا نختلف كثيراً فى المنحى الذى ذهب إليه المحاضر . قد نختلف حول بعض التفاصيل . . إنما يبقى السؤال الناقص : ما العمل ماذا يجب على هذه الدول العربية أن تقوم به . . فبعض نقاط ضعف المشروعات المطروحة ، لا يعنى أنها لن تنجح إذ يمكن أن تفرض رغم العيوب ، إذا لم يكن هناك تنظيم عربى قادر على (المواجهة والحياة) .

أ. خالد بيومى :

أعتقد أنه من الضرورى أن نركز على تفهم ما يدور داخل أوروبا الموحدة الجديدة . عندما طرحت مسألة برشلونه (الشراكة المتوسطية) ، طرحت دول شمال أوروبا التعاون مع دول البلطيق . . وكان ذلك فى إطار التنافس مع توسيع التعاون جنوبًا فى إتجاه البحر المتوسط ، وتطرح ألمانيا التعاون مع دول الوسط . وهنا أرى أن نعى التناقضات بين دول أوروبا ، التى قد تؤثر فى دور أوروبا المتوسطى .

من ناحية ثانية ، ألاحظ أنه فى الفترة الإنتقالية فى النظام الدولى ، التى تحدث عنها المحاضر ، من الضرورى أن نفرق بين ما يمر به الجانب الأوروبى (الجانب الآخر) وما نمر به نحن العرب . نحن فى حالة يمكن أن تسمى الأزمة المفتوحة منذ عام ١٩٦٧ . فقد كان هناك مشروع قومى للإنكسار الداخلى . وهناك مشروعات بديلة طرحت ، قومية وغير قومية . . إننا عمومًا نمر بمرحلة إنتقالية مختلفة المعالم . لدينا عدم وضوح . فمن الغريب مثلاً ، أن هناك توصيفات مختلفة للمنطقة ، مشرق عربى ، مغرب عربى ، . . . إلخ ، وهذا أمر غريب بالنظر لوجود جامع ثقافى حضارى موجود بين المحيط والخليج .

وهم فى أوروبا الآن يتحدثون عن وهمية الشرق أوسطية . . باعتبار أنه شىء غير موجود . وهناك مصطلحات كثيرة نستخدمها لتوصيف المنطقة دون رد فعل مناسب من جانبنا .

د. هيثم كيلانى :

سأتحدث فى نقطتين :

النقطة الأولى : أذكر د. سمعان أن الموضوعين اللذين تناولتهما الندوة وهما الشرق أوسطية والمتوسطية ، لا يزالان على شكل تصورات ولم يبلغا حد اليقين . أتساءل هنا ، ألا يمكن أن نطرح هنا أيضًا من قبيل البحث الأكاديمى ، أيضًا كتصور . ألا يمكن أن يكون لمفهوم النظام الإسلامى ما يدخل به إلى هذه المنطقة يُنظمها وفق تفكير معين . . أقول ذلك نتيجة ملمحين :

الملمح الأول ، حكم حزب الرفاه الإسلامى فى تركيا لفترة وجيزة . لقد مر هذا الملمح وانطفأ بسرعة ، وكان يمكن أن يؤدى إلى نوع من التفجر داخل تركيا ، ولكن ماحدث هو العكس بالقضاء على هذا الحزب ، وعودة تركيا مرة أخرى إلى العلمانية ، ومع ذلك فثمة إحتمال لأن يعود هذا الملمح فى تركيا .

الملمح الثانى ، خرج من إيران وبخاصة فى المؤتمر الإسلامى الأخير (١٩٩٧) فقد حاول المؤتمر الإسلامى يومًا ما أن يبحث موضوع نظام دفاعى يشمل الدول الإسلامية ثم طوى . وقد يأتى فى يوم من الأيام من يتحدث عن مشروع للنظام الإسلامى يدخل فيه المنطقة .

النقطة الثانية : ما منزلة المحور الإسرائيلى التركى ، وهو محور إستراتيجى . . يمتد إلى النواحى العسكرية ومجالات أخرى . إنه يشكل نوعًا من التحالف الإستراتيجى الذى يحصر الآن عددًا من الدول العربية ، خاصة العراق وسوريا ، وأيضًا إيران . ما منزلة هذا المحور المدعوم أمريكيا . هل نحن أمام تنظيم ثالث غير التنظيمين اللذين تحدثنا عنهما فى الندوة . . هل فتح أمامنا طريق ينبغى الدخول إليه . . أم أنه محور مؤقت كى يخضع المنطقة ثم ينحل ؟ .

أ . إمام غريب :

طرح د. سمعان سؤالاً ، وذكر أن الوقت لا يسعف لمناقشته : هل الشرق أوسطية مشروع أمريكى أم إسرائيلى أم أمريكى إسرائيلى ؟ . هناك وثيقة أمريكية ، ذكر فيها أن المشروع بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عام ١٩٤٧ ، على يد أحد اليهود الأمريكيين

يدعى «برجمان» . . وفيه حديث عن إنشاء سوق شرق أوسطية ، مركزها إسرائيل ، من أجل أن تصبح مصنعًا للمنطقة ، والدول العربية مستهلكًا لإنتاجه .

من ناحية أخرى ، كنت أود من د. سمعان الإفاضة حول القوى الإسلامية ، لاسيما تركيا وإيران ، التى من الممكن أن تكون عونًا لنا . وأقتبس جزئية من تاريخ الحروب الصليبية ، فقد استمرت طويلاً ، وجرى فيها إحتلال بيت المقدس وتحريره . . كان ذلك على يد القائد المسلم «صلاح الدين الأيوبى» الذى كان كرديًا مسلمًا ، وحقق أعظم إنجاز للمسلمين ، لماذا لا نتوقع أن يخرج إلينا قائد آخر مثله من تلك البقاع . ولنا فى تجربة أربكان مثال . وكون تجربته فشلت ، لا يعنى التقليل من حجمها .

البعض منا يسارع بالهرولة نحو إسرائيل ولم ينقض على قيامها سوى نصف قرن ، بينما ظل الصليبيون مائتى عام . . لماذا تعجل النتائج ؟ . لماذا لا ننتظر ليخرج جيل آخر ، ربما يستطيع حل القضية حلاً يرضى العرب والمسلمين ؟ .

أ. محمد الشيبانى :

* لدى سؤالان :

السؤال الأول : كيف نؤهل النظام العربى للتعامل مع الترتيبات الإقليمية دون أن يقع البعض فى موقف القبول والآخر فى موقف الرفض ، بما يحفظ على العرب مصلحتهم العامة ؟ .

السؤال الثانى : هل يصل التنافس بين أمريكا وأوروبا فى مشروعيهما بما يؤدى إلى تغيير موازين القوى ، ويسمح للنظم الإقليمية بحركية معينة ؟ .

أ . سعيد نور :

يتضح من عروض د. سمعان و د. على الدين هلال ، أن هناك تحفظات على المشروعين الشرق أوسطى والمتوسطى ، فما هو النظام العربى البديل الذى يمكن الحديث عنه ؟ .

د . على الدين هلال :

أود أن أعقب على كلام د. هيثم والأستاذ إمام ، فى موضوعى التصور الإسلامى .

منهجيًا ، علينا أن نتذكر أن أساس الوضع الدولى القائم هو الدولة الوطنية ، أحببنا هذا الوضع أم لا . وهذه الدول لا تقدم على ترتيب معين ، إذا لم يقتنع قادتها بأن هناك مصالح أمنية أو إقتصادية لدولهم . السياسة ليست عملاً خيريًا أو إنسانيًا ، إنها قضية مصالح متبادلة فى كل الأوقات .

رغم أهمية التاريخ ، لانريد أن نقع فى مشابهات تاريخية ، فقد تغير العالم تغيرًا كليًا . فحتى نهاية القرن ١٩ لم يكن هناك قانونًا للجنسية فى أية دولة عربية . أجداد د. هيثم كانوا مواطنين عثمانيين وكذلك أجدادى . وكنا نتنقل داخل الدولة العثمانية دون جواز سفر . الآن أنا أحمل الجنسية المصرية ، ود. هيثم يحمل الجنسية السورية . . وهكذا . . . فإن قمم الإبداع فى الإسلام لم يكونوا من العرب ، وكذا صلاح الدين ، كانوا جميعًا من المسلمين . وكانت طشقند وبخارى مراكز رئيسية للإبداع . . الآن أصبحت هذه المناطق جزءًا من دول مختلفة .

وإذا كان العرب وهم ٢٠ دولة ، وبينهم ما بينهم من روابط لم ينجحوا فى خلق نظام إقليمى قومى . . هل يكون إصلاح هذا الوضع بتكوين إطار يجمع ٥٦ دولة مختلفة اللغات والطوائف ؟ .

إن جذور التنظيم الإسلامى موجودة فى المؤتمر الإسلامى الذى إنعقدت دورته الثامنة فى طهران . فالحديث يكون فى إطار هذه المؤسسة . إننى رجل مسلم وفخور بدينى ، لكن مصائر الشعوب لايجب أن تخضع لأهواء أو إنفعالات ، تركيا القومية كان لها حتى وقت قريب أطماع إقليمية فى العراق ، فهل تنسى ذلك من أجل كلمة حلوة قيلت هنا أو هناك ؟ .

وبلاد فارس أيضًا قومية لها أطماع . فقد زعمت أن البحرين جزء منها . ومن يذهب إلى الخليج يتنفس هواءًا إيرانيًا ، لإيران هناك نفوذ سياسى وإقتصادى . . فهناك أسر خليجية تتحدث الفارسية فى بيوتها وهى تفخر بأصولها الفارسية رغم جنسيتها العربية . فهل ننسى ذلك لمجرد أن إيران كما يقول المصريون أعطتنا «ريقًا حلوًا» .

مصائر الدول لا تتغير بسهولة . نحن نسعى للتقارب مع إيران وإلى تحييد تركيا . لكن لايجب أن ننسى دروس التاريخ . هذه الدول كان لها مواقف وفى ذاكرتها الداخلية ومشروعاتها القومية تصورات عنا ، وعن دورنا .

ويبقى أخيراً ، أى ترتيب إقليمى يجب أن ينطلق من تصورات مشتركة لمصادر التهديد . فى المجال الأمنى أو الإقتصادى أو السياسى . هل نريد مثلاً أن نصبح جزءاً من إطار يشمل أفغانستان ، ما الذى يجمع بيننا وبين النظام السياسى فى طاجيكستان أو تركمانستان وهذه دول إسلامية أتصور أن النظام الإسلامى كبديل من النظام العربى ، مغامرة فى المجهول ومغامرة بمصائر الشعوب ، أجد نفسى شخصيًا متحرراً منها .

أما إذا قصد أن يكون الإطار الإسلامى عنصر دعم وقوة باعتبار العرب سدنة الإسلام ، إذا قوى العرب قوى الإسلام وإذا ضعفوا ضعف ، فإن دعم منظمة المؤتمر الإسلامى مطروح على الساحة .

رد د. سمعان :

١ - أبدأ بملاحظات د. على الدين . . ومنها إقرار لواقع هو أن مقدرة كل من المشروعين ، الشرق أوسطى والمتوسطى ، محدودة فى التحقق . وهذا حقيقى ، خاصة المشروع الأول الذى يلقى معارضة من جانب الدول المعنية ، أما مشروع الشراكة المتوسطية ، فربما يكون مقبولاً ، لكن بحذر شديد ، وقد يتحقق بشكل آخر لا يتجاوز النظام العربى القائم .

٢ - بالنسبة للجات فهى منظمة قديمة . . هى أحد أضلاع مثلث أنشئ عام ١٩٤٤ (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات) ومع ذلك ، فهناك ضرورة لأن تعمل الدول العربية سويًا على نهضتها الإقتصادية بما يجعل موقفها بعد ذلك بداية من عام ٢٠١٠ أكثر فاعلية .

٣ - فيما يتعلق بما العمل ؟ . العمل الوحيد هو محاولة إعادة النظر فى النظام العربى القائم ، بحيث يكون أكثر قدرة على مواجهة القضايا الجديدة . المشكلة هنا ، كيف تتم معالجة هذا الموضوع ، وإصلاح النظام بما يحقق الأهداف المرجوة منه . . هنا تختلف الآراء بين سقف أعلى وآخر أدنى : السقف الأعلى يدعو فكريًا لعدم الإكتراث كليًا للنظام القائم وإقامة نظام عربى جديد كلية فى كافة عناصره . هذا الإقتراب فيه جانب كبير من المثالية . باعتبار أنه يعتمد على مبادرات وتنظيمات شعبية وليس تنظيمات حكومية .

أما السقف الأدنى ، فهو يطالب بإصلاحات هيكلية فى المؤسسات القائمة على نحو

يجعلها أكثر فعالية . ومن ذلك ، إنشاء محكمة عدل عربية ، وتعديل نظام إتخاذ القرارات من الإجماع إلى الأغلبية ، وفرض عقوبات على الدول التى لا تلتزم بقرارات الجامعة .

والحقيقة أننى لا أؤمن بالإصلاحات المؤسسية كمدخل لتحقيق لفاعلية ، ولنا فى نظام الأمم المتحدة عبرة . إن الإصلاحات المطلوبة فى النظام العربى موجودة فى الأمم المتحدة . ومع ذلك لا يدعى أحد بأن نظام الأمم المتحدة حقق فاعلية كبيرة .

المدخل فى نظرى هو فى نقطة واحدة ، توفر الإرادة السياسية الجماعية لدول هذا النظام . . وهذه لن تتحقق إلا بإجراء إصلاحات جذرية داخل المجتمعات العربية ذاتها ، بالسماح للشعب بالمشاركة ، كطريق لترشيد القرارات . دون ذلك ، فإن فشل النظام العربى سيكون مؤكدًا .

٤ - من الصحيح أن مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية ليس محل إجماع للدول الأوروبية . وبالنسبة لمفهوم الشرق أوسطية وغموضه ، من الملاحظ أن هذا الغموض هو فى فكرنا نحنو . لذلك علينا أن نحدد هويتنا قبل مطالبة الآخرين باحترامها . وهويتنا محددة فى القومية العربية ، والمشكلة هنا أن هذه القومية لا تلقى قبولاً من جانبهم .

٥ - التحالف التركى الإسرائيلى ، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، هما الترجمة العملية للترتيبات الإقليمية فى المجال الأمنى لهذه المنطقة ، وليس كما يقال هى فى المفاوضات متعددة الأطراف . آلية تحقيق الأمن فى هذه المنطقة هى فى العمل على ضبط التسلح وذلك بالنسبة للدول العربية فقط . التحالف التركى الإسرائيلى فى حقيقة الأمر ليس تنظيمًا مستقلاً عن الشرق أوسطية . لكنه إجراء عملى سيحكم لفترة من الزمن وقد يتطور فى المستقبل لنظام أشمل .

٦ - التنافس الأوروبى الأمريكى لايمكن أن يغير موازين القوى . . إنه تنافس فى المجال الإقتصادى ولن يكون النظام قطبى الثنائية من الناحية الزمنية ، ولكن من المنظور الإقتصادى فقط .

ملاحظة للدكتور هيثم كيلانى :

أريد أن أصحح مفهومًا قد يكون فهم خطأ ، أنا لم أطرح النظام الإسلامى بديلاً من النظام العربى . . لكن ملاحظات د. على الدين هلال ذهبت بعيداً . لقد استعملت تعبير النظام الإسلامى بملمحين فقط هى الملمح التركى الذى انطفأ والإيرانى الذى طرح .

د. على الدين هلال :

لقد تحرزت ولم أدع بأن د. هيثم قال ذلك مباشرة على الإطلاق .

كلمة ختامية للدكتور أحمد يوسف أحمد :

عندما يستعيد الإنسان التاريخ العظيم للدولة الإسلامية فى وقت من الأوقات والمقومات المعنوية للإسلام ، يجد أن طرح البديل الإسلامى مسألة طبيعية للغاية بغض النظر عن موضوع العلاقة مع العروبة . . لكن ما يقلقنى بشدة فى هذا الطرح ، ما ألاحظه من بعض أبنائنا الشباب ، أنهم يطرحون المسألة وكأن الإسلام وغيرها مجرد أثواب نرتديها ببساطة .

أيها الأخوات والإخوة ، الذين يتحدثون عن النظام الإسلامى ، هذا حق أصيل ومشروع لهم ، لكن الطريقة التى تحدث بها د. على الدين هلال ، تبين مدى الحسابات المهمة التى يتعين على الإنسان أن يقوم بها كى يجعل مثل هذا الطرح طرحًا حقيقيًا ، بحيث يكون هو طرح للمستقبل البعيد . إننا نحتاج إلى أن تغير دولة كتركيا ، وأن تصل إلى صيغة فى أفغانستان ، يقتل المسلمون فيها بعضهم البعض منذ سنوات . . نحتاج إلى أن تحل صراعات طاحنة كالصراع بين العراق وإيران الذى دام ثمانية أعوام . . هناك فى الحقيقة أهوال ما بعدها أهوال . . والكلام الذى قاله د. على الدين هلال ، أريد أن أضع تحته عشرة خطوط .

وفيما يتعلق بموقع القومية من الإسلام ، أنا كمسلم أقول لو أن إيران قادرة على إقامة دولة إسلامية حقيقية فى منطقتنا ، فأهلاً وسهلاً . لكنى لست واثقًا من أن إيران مسلمة فقط . إنها مسلمة ولها قوميتها الفارسية . . هذه الأمور لا ينبغى أن تؤخذ ببساطة شديدة . يقال مؤخرًا مثلاً ، أن ثمة تحالفًا محتملاً بين إيران وأرمينيا واليونان فى مواجهة

التحالف التركى الإسرائيلى الأذربيجانى ، دولتان مسلمتان مع دولة يهودية فى مواجهة دولة إسلامية مع دولتين مسيحيتين ! إذن قضية الدولة القومية كمحور للحركة الدولية ما زالت قضية حقيقية .

تقلقنى أيضًا نقطة العودة إلى التاريخ لاستلهام الدروس على نحو معين . فهذه العودة مطلوبة نعم ، ومن خلالها يمكن إكتساب مقومات معنوية . . لكن ليس صحيحًا أن ننتظر لخمسين أو مائة عام . . لأن الإنتظار يمكن أن يضع فلسطين وغير فلسطين . . فى اللحظة التى نتحدث فيها الآن هناك إستيطان صهيونى فاعل فى الأرض المحتلة . . نحن لا نعود للتاريخ لننتظر ولكن لكى نستلهم العبر والدروس .

المشاركون فى الندوة

و

برنامج الندوة

المشاركون فى الندوة

د. أحمد الرشيدي	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د. أحمد ثابت	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د. أحمد صدقى الدجانى	مجمعى (خبير فى الشئون العربية)
لواء د. أحمد عبد الحليم	المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط
أحمد نور الدين صبيح	صحفى بالأهرام
أشرف جبريل	صحفى بجريدة الجمهورية
الفاتح بن محمد ولد الشيبانى	باحث وصحفى / موريتانيا
إمام محمود غريب	إذاعة صوت العرب - الشئون السياسية
أمجد خليل محمد الجباس	الأمانة العامة لمجلس الشعب/ ج . م . ع
أميرة هويدى	صحفية بالأهرام ويكلى
إيهاب الفيشاوى	وزارة التخطيط والتعاون الدولى / غزة
إيهاب مكرم محمد	أخصائى ثانى - جامعة الدول العربية
تيسير الدباغ	مستشار فى الشئون العربية - لندن
جعفر محمد سعد	عقيد ركن / باحث عسكرى
جيهان أمين	وزير مفوض - مدير شئون مركز الأبحاث - وزارة الخارجية - القاهرة
د. حسن أبو طالب	خبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام
حلمى شعراوى	مدير مركز البحوث العربية - القاهرة
خالد عبد اللطيف	صحفى
رفعت شريف جميل شحاده	محامى (الأردن)
رنده النابلس	مستشار - مندوبية فلسطين الدائمة لدى الجامعة العربية
زينب إبراهيم	صحفية بمجلة الأهرام الاقتصادى
د. زينب عبد العظيم أحمد	مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

سعيد كمال	أمين عام مساعد جامعة الدول العربية
د . سلمان أبو ستة	باحث / الكويت
د . سليمان المنذرى	مستشار بجامعة الدول العربية / مدير العلاقات العربية الآسيوية
د . سمعان بطرس فرج الله	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
سمية أحمد سليمان	صحفية بالجمهورية
شحاته محمد ناصر	مركز الخليج للدراسات – القاهرة
شعفل عمر حلمى	عضو مجلس النواب / اليمن
صلاح سالم	صحفى بالأهرام
صلاح عزازى	صحفى
طارق حسين	صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط
عبد الحميد العرقسوسى	صحفى بمجلة أكتوبر
د . عبد الرحمن حسن صبرى	مدير ثان – جامعة الدول العربية
عبد الله أحمد نعمان	مدير المركز التربوى/ بصنعاء
د . عبد الله الأشعل	سفير بوزاة الخارجية – ج . م . ع
عبد الودود الموان	صحفى يمنى
على عطا	صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط
د . غازى حسن صبارين	أستاذ قانون عام مساعد – جامعة فلادليفيا – عمان – الأردن
غالب أحمد صالح	الإدارة العامة لشئون فلسطين/ جامعة الدول العربية
فاطمة دياب	صحفية بجريدة كل العرب
فتحى الشاذلى	مساعد وزير الخارجية – ج . م . ع
فيصل أحمد التاجى	جامعة الدول العربية
كريم العانى	مستشار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
كمال حبيب	صحفى بجريدة الشعب
كوكب محمد حسن	صحفية بجريدة الجزيرة السعودية

محمد خالد الأزعر	باحث فلسطيني
محمد سعيد سالم	صحفي يمني
محمد السيد أحمد	مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية
لواء محمد محمد الغياري	مدير كلية الدفاع الوطني - أكاديمية ناصر العسكرية
محمد يوسف	مفكر عربي
مصطفى علوى	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
مى الشافعى	مذيعة بالبرنامج العام بالإذاعة المصرية
د . نازلى معوض	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د . ناصيف حتى	أستاذ علاقات دولية - الجامعة الأمريكية بالقاهرة
لواء د . نبيل فؤاد	خبير استراتيجى
د . نبيل نجم	سفير - مندوب العراق لدى الجامعة العربية
نواف خليفة مفرج الخليفة	ملحق ثقافى بسفارة الكويت
هيثم الكيلانى	جامعة الدول العربية / رئيس تحرير مجلة شئون عربية
د . وفاء أحمد الخميرى	باحثة - يمنية

المشاركون فى الندوة

(من باحثى معهد البحوث والدراسات العربية)

إبراهيم عبد المجيد عيسى روافده
أحمد إبراهيم أمين أمين
أحمد اياد محمد محمود شتات
أشجان أحمد عيد مسعود
أمل سليمان آدم
أمل محمد صقر
إيناس محمد محمود
جابر مأمون
جنيد شافعى
حميده جادى
خالد عبد الرحمن محمد بيومى
دعاء جمالى الملك
رآفت محمد فرحان محافظ
زهير قاسم
زينب سيد أحمد
زينب عبد العظيم محمد
سامى محمد الزعان
سعيد على نور
شيخنا محمدى ولد الصعقة
صالح أبو بكر على أحمد
صلاح مصطفى غنايم
عاصم المستوفى
عاصم الكيلانى
عبد الباسط الجزولى
عبد الرحمن كان
عبد الرحمن الكمالى
عبد العزيز صابون محمد راشد
عبد الله نواف عبد الله غرايبه
عبد الودود محمد عالم
علا على حمادى
عليان محمود نهد الفواعير
عمر عبد الرحمن آدم
سيدى محمد بن أحمد
محمد بوطرفاس بن صالح
محمد حسن عبد الحافظ
محمد ربيع محفوظ باحشوان
محمد شريف جاكو
محمد على محمد حنيثى
محمد ناصر أحمد
مصطفى ديوب
منار نزار يوسف الملكاوى
منى الشلودى
ميرفت عاطف غزالى
ناجى إبراهيم محمد
ناصر محمد ناصر
نزيعه خولصة
نصر الدين خيار عبد الرحيم
نضال زكريا النينى
نضال على نمر أحمد عوده
وليد عبد الهادى أحمد القويز
ياسر حسن محمد على

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

نــــدوة

مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى

(القاهرة ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)

برنامج الندوة (*)

☐ اليوم الأول : السبت ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧ **(المحور الأمنى)**

٩,٠٠ - ١٠,٠٠ تسجيل

١٠,٠٠ - ١٠,١٥ افتتاح

١٠,١٥ - ١٢,٠٠ الجلسة الأولى

رئيس الجلسة : د. سمعان بطرس فرج الله

الباحثـــــون : د. نبيل فؤاد

« الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة فى المنطقة

د . هيثم الكيلانى

« الاتفاقيات الثنائية »

المعقـــــب : د . مصطفى علوى

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ استراحة شاى

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة الثانية

رئيس الجلسة : السفير فتحى الشاذلى

الباحثـــــون : د. أحمد ثابت

« استبعاد العراق وإيران من الترتيبات الأمنية »

(*) تعقد جميع فعاليات الندوة فى قاعة جواهر بفندق شبرد

د . زينب عبد العظيم

« البعد الأمنى فى الشراكة الأوربية/المتوسطية »

المعقـــــب : د . أحمد عبد الحليم

☐ **اليوم الثانى : الأحد ٢٨ ديسمبر ١٩٩٧** **(المحور الاقتصادى)**

١٠,٠٠ – ١٢,٠٠ الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة : د. إبراهيم سعد الدين

الباحثـــون : محمود عبد الفضيل

« السوق الشرق أوسطية »

د . عبد الرحمن صبرى

« البعد الاقتصادى فى الشراكة الأوربية المتوسطية »

المعقـــــب : د . إبراهيم سعد الدين

١٢,٠٠ – ١٢,٣٠ استراحة شاى

١٢,٣٠ – ٢,٣٠ الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة : د . محمد صبحى عبد الحكيم

البـــاحـــث : أ . مجدى صبحى

« الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه فى الشرق الأوسط »

المعقـــــب : المهندس تيسير الدباغ

البـــاحـــث : د . نيفين عبد المنعم مسعد

« مجموعة الثمانى دول الإسلامية »

المعقـــــب : د . محمد عبد الشفيع عيسى

☐ **اليوم الثالث : الاثنين ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧** **(المحور السياسى والثقافى)**

١٠,٠٠ – ١٢,٠٠ الجلسة الخامسة

رئيس الجلسة : د. سلمان أبو سته

البـــاحـــث : أ . محمد خالد الأزعر

« الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين »

المعقـــــــب : د . سلمان أبو سته

البـــاحـــث : د . نادية محمود مصطفى

« البعد الثقافى فى الشراكة الأوربية المتوسطية »

المعقـــــــب : د . أحمد زايد

١٢,٠٠ – ١٢,٣٠ استراحة شاى

١٢,٣٠ – ٢,٣٠ الجلسة السادسة

رئيس الجلسة : أ . جميل مطر

البـــاحثون : د . حسن أبو طالب

« نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية »

د . أحمد الرشيدى

« تحديث آليات العمل العربى المشترك »

المعقـــــــب : د . ناصيف حتى

٦,٠٠ – ٨,٠٠ الجلسة الختامية

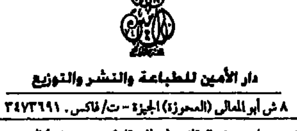
رئيس الجلســة : د . على الدين هلال

المحاضرة الختامية للأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله

« منسـق المشـروع »

الآراء الواردة بهـذه الندوة تعبّر عن وجهـة نـظـر أصـحابهـا . . ولا تحمـل بالضرورة وجهة نظر معهد البحوث والدراسات العربية ، أو أية جهة أخرى يرتبطون بها . .

رقم الإيداع ١٩٩٨/٥٣٦١
ISBN
977-5301-14-9



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع
٨ ش أبو المعالى (المحروزة) الجيزة - ت/ فاكس. ٣٤٧٣٦٩١
١ ش سوهاج من ش الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم - جيزة
تليفون وفاكس ٥٦٣٤٦٩٩